

















بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ







# الجات ومصير العرب

(المجلد الأول)

إعداد

مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات  
٤ ش ٩ ب المعادي ت: ٣٨٠٢٠٣٣







# للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



مجلد رقم ١	الجان ومصير العرب	العنوان	المؤلف	رقم الصفحة التاريخ
		فرض ادخال اصحاحات هيكلية على اقتصادات كل البلدان - اتفاق غات سيزيد صافى الدخول العالمى	الحياة	١ ٩٤-٠١-٠١
		موادمة اوضاع الاقتصاد المصرى مع اتفاقيات "الجان"	الاهرام	٢ ٩٤-٠١-٠٢
		الناس والاقتصادى - الجان .. دعوة للتحدى	الاهرام	٣ ٩٤-٠١-٠٢
		عبد الرحمن عقل المصدر وحده هو المستفيد من اتفاقية "الجان"	الاهرام	٤ ٩٤-٠١-٠٢
		شريف العبد الناس والاقتصاد	الاهرام	٦ ٩٤-٠١-٠٢
		عبد الرحمن عقل "الجان" وتعريف القيمة للاغراض الجمركية	الاهرام	٧ ٩٤-٠١-٠٢
		امال علام بعد قرارات "الجان" ٣٥% زيادة فى اسعار الحبوب المستوردة	العربى	٩ ٩٤-٠١-٠٢
		مسعد نوار اتفاق "الجان" لصالح الدول الكبرى	العالم اليوم	١٠ ٩٤-٠١-٠٤
		نعمت الله ابوالنصر ترسيخ نهج دول الجنوب الفقير .. ومحاولة انقاذ اقتصاديات الشمال	الشعب	١١ ٩٤-٠١-٠٤
		احمد مصطفى فجر النور : انضمام مصر لاتفاقية "الجان" ضرورة لتحرير التجارة	الاهرام	١٢ ٩٤-٠١-٠٤
		نجلاء زكرى الجات تقتل العالم الثالث	الشرق الاوسط	١٤ ٩٤-٠١-٠٥
		رضا محمد لارى الاغنياء يكسبون والفقراء يدفعون	العالم اليوم	١٦ ٩٤-٠١-٠٥
		فتحى عبد الفتاح رئيس هيئة للاستثمار اتفاقية الجات تضع مصر فى منافسة عالمية شديدة	الاجبار	١٨ ٩٤-٠١-٠٥
		هدى عزب		







المؤلف	العنوان	مجلد رقم	البات ومصير العرب
رقم الصفحة التاريخ	المصدر		
١٩	٩٤-٠١-٠٥	الانفاقية تضر بمصالح العالم العربي وتستفيد منها اوربا	حازم منير
٢٠	٩٤-٠١-٠٥	الالهالى	حلم لوركا .. والجات ومصير الفقراء
٢١	٩٤-٠١-٠٦	الالهالى	لويس جريس
٢٢	٩٤-٠١-٠٧	الاهرام	مصر حصلت على مزايا عديدة فى اتفاقية الجات!
٢٣	٩٤-٠١-٠٧	الاهرام	ابنسام سعد
٢٥	٩٤-٠١-٠٧	الاهرام	الجات .. المكاسب والخسائر
٢٦	٩٤-٠١-٠٨	الاهرام	عبد الرحمن عقل
٢٧	٩٤-٠١-٠٨	الاهرام	جريس الانذار لمصر
٢٨	٩٤-٠١-٠٩	الاهرام	سامى ابوالهز
٢٩	٩٤-٠١-٠٩	الاهرام	محمد محمود وزير الاقتصاد يراس اجتماعا موسعا من ٢٢٠ خبيرا مصريا لمناقشة تأثيرات اتفاقية " ار
٣١	٩٤-٠١-٠٩	الاهرام المسانى	حق مصر فى دعم صناعيتها الوطنية فى اطار اتفاقية الجات
٣٢	٩٤-٠١-١٠	روزاليوسف	محمد حراجه
٣٣	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	اللعب مع الكبار فى الجات !
٣٤	٩٤-٠١-١٠	العربى	عبد القادر شبيب
٣٥	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	رئيس وفد مصر فى مفاوضات "الجات"
٣٨	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	ياسر صبحى
٤٠	٩٤-٠١-١٠	الاهرام	ناقشها الرئيس مبارك أمس التزامات الحكومة "لجات" تدمر صناعة النسيج وترفع اسعار الغذاء
٤٢	٩٤-٠١-١١	الاهرام	مسعد نوار
٤٣	٩٤-٠١-١١	العالم اليوم	اتفاقية "الجات" تحت نظر مجلس الشعب
٤٤	٩٤-٠١-١٢	الاهرام	محمد عبد اللاه
			مقارنة بين تعريفات القيمة فى "الجات" و "بروكسل"
			الدول النامية تستفيد من اتفاقية اوروبى فى الملابس والمنسوجات والزراعة وانهاء الحصص ودخول
			العلم فى حياتنا اتفاقية الجات واخطارها على دول العالم الثالث
			كارثة تهدد صناعة السكر فى اوربا
			الجات لا تقتل ولا تهزم .. بل تنهب الساهى وتوظف الوستنان
			على الدجاني







المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ١   الجات ومصير العرب			
العنوان			
المؤلف			
امريكا فرضت تعديلا في الجات يزيد اسعار الواردات الزراعية ٢ مرات	الاهالي	٤٦	٩٤-٠١-١٢
"الجات" ليست مؤامرة ضد العالم الثالث	الجمهورية	٤٧	٩٤-٠١-١٢
السيد هاني			
الجات .. من أجل الاغنياء أم الفقراء ؟	الاهرام	٤٩	٩٤-٠١-١٤
عبد الرحمن عقل			
سياسات الولايات المتحدة الحتمية الدولية العادلة	الشرق الاوسط	٥٢	٩٤-٠١-١٤
عاطف سلطان			
منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تحذر من تأثيرات على الامن الاقتصادي	الحياة	٥٧	٩٤-٠١-١٤
سباق عربي لدخول الجات	الاهرام	٥٩	٩٤-٠١-١٤
على الدمل العربية عدم تجاهل التحديات المقبلة	الحياة	٦٠	٩٤-٠١-١٤
رياح الجات تهب على الحقول المصرية !	الاهرام	٦٢	٩٤-٠١-١٥
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية	المساء	٦٤	٩٤-٠١-١٥
الحساس حسن			
"الجات" .. الاضرار المدمر ؟!	الاهرام	٦٦	٩٤-٠١-١٥
ولكن اوروبا ايضا حائرة !	الاهرام المسائي	٦٨	٩٤-٠١-١٥
حكاية "الجات" .. وحكايتنا معه !	اكتوبر	٧٠	٩٤-٠١-١٦
ابراهيم صالح			
رجال الاعمال العرب وحسابات ما بعد الجات	العالم اليوم	٧٢	٩٤-٠١-١٧
الرعب اسمه اتفاقية الجات	الاهرام الاقتصادي	٧٢	٩٤-٠١-١٨
شريف العبد			
الجات .. التافنا — ابيك والاتفاق بين امريكا واليابان	العالم اليوم	٧٥	٩٤-٠١-١٧
الاجراءات الرمادية والجات	الاهرام الاقتصادي	٧٧	٩٤-٠١-١٧
زينب ابراهيم			







المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
سباق بين الدول العربية للانضمام الى "الجات"	العالم اليوم	٨٢	٩٤-٠١-١٧
وزير التجارة الاميركى فى الرياض : تركيز امريكى على اسواق السعودية والخليج			
سامى المهنا	العالم اليوم	٨٥	٩٤-٠١-١٧
وزير التجارة الاميركى طالب دول مجلس التعاون بايجاد حل للمقلطه العربية لاسرائيل			
سليمان نمر	الحياة	٨٧	٩٤-٠١-١٧
صباح الخير			
سعيد سنبل	الاخبار	٩٠	٩٤-٠١-١٧
ثورة "الجات" التجارية			
عدنان بسيسو	العالم اليوم	٩١	٩٤-٠١-١٨
التجارة الدولية : قصة ما قبل الجات (٢-١)			
رفعت لقوشة	العالم اليوم	٩٢	٩٤-٠١-١٨
الجات : التحرير أو الحرب (٢-٢)			
رفعت لقوشة	العالم اليوم	٩٢	٩٤-٠١-١٩
كبير المفاوضين المصريين "الجات" للعالم اليوم			
فتحية ابراهيم	العالم اليوم	٩٤	٩٤-٠١-١٩
مجلس ادارة اتحاد الغرف التجارية :			
الاهرام		٩٧	٩٤-٠١-١٩
الناس والاقتصاد			
عبد الرحمن عقل	الاهرام	٩٨	٩٤-٠١-٢٠
الجات الكلمة التى اقتحمت حياتنا			
نجلاء بدير	صباح الخير	٩٩	٩٤-٠١-٢٠
اتفاقية الجات والبلاد النامية			
الاهرام		١٠٢	٩٤-٠١-٢١
نحن والجات فى حوار مع وزير الاقتصاد مؤتمر برئاسة مبارك لبحث مشاكل المصدرين قريبا			
ماجد عطية	المصور	١٠٦	٩٤-٠١-٢١
المغرب يسعى الى استغلال مؤتمر غات لدمج الاقتصاد المحلى بالاقتصاد الدولى			
محمد الشرقى	الحياة	١١٢	٩٤-٠١-٢١
اتفاقية الجات والبلاد النامية			
سعيد النجار	الاهرام	١١٢	٩٤-٠١-٢١
انتعاش الصادرات التونسية بعد تطبيق اتفاق "الجات"			
ألقة السلامى	العالم اليوم	١١٦	٩٤-٠١-٢٢







المؤلف	العنوان	الكتاب ومصدر العرب	رقم الصفحة	التاريخ
	"الجات" والسوق الشرق أوسطية تبعتها الجامعة العربية	الكتاب ومصدر العرب	١١٨	٩٤-٠١-٢٢
ناهد رمزي	الدول النامية واتفاقية "الجات" سلبات وإيجابيات	العالم اليوم	١١٩	٩٤-٠١-٢٢
أحمد أبو الفتح	اتفاقية الجات وكيف ستواجهها دولنا	الشرق الأوسط	١٢٢	٩٤-٠١-٢٤
إبراهيم أمين	اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد المصري	الاهرام الاقتصادي	١٢٤	٩٤-٠١-٢٤
أميركا مسعدة لدعم	طلب الامارات الانضمام الى غات	الحياة	١٢٦	٩٤-٠١-٢٥
٥ مليارات دولار خسارة سنوية للعرب .. من "الجات"		العالم اليوم	١٢٧	٩٤-٠١-٢٥
إبراهيم نوار	نحن وعالم ما بعد (الجات) الجديدة الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وصراع المصالح القطرية		١٢٩	٩٤-٠١-٢٦
إبراهيم العيسوي	اتفاق "جات" يزيد فاتورة الواردات الغذائية العربية	الاهرام	١٢٢	٩٤-٠١-٢٦
علاء الدين مصطفى	اتفاقية الجات : حقيقة تأثيرها على الاقتصاد المصري	إخرساعة	١٢٣	٩٤-٠١-٢٦
مصر ابلغت امريكا	ملاحظاتها على "الجات"	الاهرام	١٢٧	٩٤-٠١-٢٦
"الجات" .. والفيتو الاقتصادي الدولي !		الاهرام	١٢٨	٩٤-٠١-٢٦
تقرير لمبارك من الحزب الوطني حول آثار "الجات"		الاهرام	١٤٠	٩٤-٠١-٢٧
نهاد شكرى	مصر في دائرة تجارة الخدمات	الاخبار	١٤١	٩٤-٠١-٢٧
جميل جورج	حتى طبق الفوك سيتأثر بـ "الجات"	العالم اليوم	١٤٤	٩٤-٠١-٢٧
سامية بولس	السوق العربية المشتركة هي الحل لمواجهة آثار "الجات"	العالم اليوم	١٤٨	٩٤-٠١-٢٧
مصطفى عبد السلام	غات : التجارة العالمية سجلت تقدماً نسبتة ثلاثة فى المئة عام ١٩٩٣	الحياة	١٤٩	٩٤-٠١-٢٧







المجلد رقم ١	الجات ومصدر الترتيب	المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ
هاني صالح	الحزب الوطني يناقش اثار الجات خلال ايام الجمهورية	١٥٠	٩٤-٠١-٢٨	
"الجات" .. والمغانم الوفيرة للأقوياء ؟	الاهرام	١٥٢	٩٤-٠١-٢٩	
عبد الحكيم الاسواني	اتفاق غات مفيد للاقتصاد العربية الحياة	١٥٤	٩٤-٠١-٢٩	
احمد يوسف الفرعى	سياسة خارجية وحدة صف الجنوب الاهرام	١٥٥	٩٤-٠١-٢١	
وزير الاقتصاد العرب يبحثون بالقاهرة الجات ... والبطالة الشعب		١٥٦	٩٤-٠١-٣٠	
كلينتون يتقدم قريبا بمشروع قانون تجارى جديد والادارة الامريكية تركز على ١٠ اسواق ناشئة	العالم اليوم	١٥٧	٩٤-٠١-٢١	
محمد دغش	الجات والملكية الفكرية الاهرام الاقتصادى	١٥٩	٩٤-٠١-٢١	
"الجات" فرضت على بنوكنا المنافسة داخل اسواقنا	العالم اليوم	١٦٤	٩٤-٠١-٢١	
نحن والجات	"الجات" فى مواجهة الاقتصاد العربى الاهرام الاقتصادى	١٦٥	٩٤-٠١-٢١	
نعمان الزياتى	توقع ارتفاع عالمى كبير فى اسعار الرز والسكر والقمح والحبوب والكفاح العربى	١٦٦	٩٤-٠١-٢١	
صباح النخیر	نحن والجات الاهرام الاقتصادى	١٦٩	٩٤-٠١-٢١	
سعید سنبل	الاختبار	١٧٤	٩٤-٠١-٢١	
افكار واقتراحات الدوائر الثلاث : لمواجهة اتفاقية "الجات"	الجمهورية	١٧٥	٩٤-٠١-٢١	
محمد سعد ابو عامود	الجات .. ذلك المجهول ! الاهرام الاقتصادى	١٧٦	٩٤-٠١-٢١	
رجاء عبد الرسول	الدول الكبرى استست الاتفاقية وارغمت دول العالم الثالث الوفد	١٧٨	٩٤-٠٢-٠١	
عبد الرحمن صادق	من يكسب ومن يخسر فى اللعب مع الكبار ؟ الاهالى	١٨٢	٩٤-٠٢-٠٢	







المؤلف	المصدر	رقم الصفحة	التاريخ
مجلد رقم ١٠	الجات ومصير العرب		
العنوان			
الجات والنظام الاقتصادي العالمي	الاجرام	١٨٥	٩٤-٠٢-٠٤
سعيد النجار			
الجات اخر الوارث العالمية عام ١٩٩٢ (الاتفاقية لها تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول النامية ... و	الاجرام	١٨٧	٩٤-٠٢-٠٤
عبد الرحمن صادق	الوفد		
تؤيد انضمام السعودية الى "الجات"	العالم اليوم	١٩٠	٩٤-٠٢-٠٥
محمد عبدالرحمن			
"الجات" احتكار التقدم وتاصيل التخلّف ؟	الاجرام	١٩١	٩٤-٠٢-٠٥
دول جنوب شرق اسيا ونظام التجارة العالمي الجديد	العالم اليوم	١٩٢	٩٤-٠٢-٠٥
اتفاقية التجارة الدولية متعددة الاطراف والنظام الاقتصادي الدولي	العالم اليوم	١٩٤	٩٤-٠٢-٠٥
عيسى فتحي عيسى			
من بغض الاشتباك بين وزارتي الخارجية والاقتصاد حول اتفاقية الجات ؟	السياسي	١٩٧	٩٤-٠٢-٠٦
ابناس عبد العليم			
الجات التي لا نعرفها	الاجرام الاقتصادي	٢٠٠	٩٤-٠٢-٠٧
نعمان الزباني			
هل ننحرك .. قبل فوات الاوان ؟	العالم اليوم	٢٠٥	٩٤-٠٢-٠٨
ضبط ١٦٨ كتابا مزيفا	الجمهورية	٢٠٦	٩٤-٠٢-٠٨
التوقيع على اتفاقيتين لمنع تزوير الكتب	الشعب	٢٠٧	٩٤-٠٢-٠٨
اتفاقية الجات هل تكون دافعا لاقامة السوق العربية المشتركة	العالم اليوم	٢٠٨	٩٤-٠٢-٠٨
محمد سعد ابو عامود			
اجتماع لمؤسسات التمويل العربية للبحث في غات	الحياة	٢١٠	٩٤-٠٢-٠٩
لجنة عربية لبحث الانعكاسات التجارية ل غات	الحياة	٢١١	٩٤-٠٢-١٠
اشرف الفقى			
المجلس الاقتصادي والاجتماعى للجامعة العربية	الاجرام	٢١٢	٩٤-٠٢-١٠
امين محمد امين			
الجات وتحرير التجارة الدولية	الاجرام	٢١٤	٩٤-٠٢-١١
سعيد النجار			







المجلد رقم	١	البجات ومصير العرب	العنوان
المؤلف	رقم الصفحة	التاريخ	المصدر
البجات امام مجلس الشورى-ضرورة دخول الانفاق المصرى فى حلبة المنافسة الدولية	٢١٦	٩٤-٠٢-١٢	الاهرام
شريف العبد			
لقطات تحت القبة	٢١٨	٩٤-٠٢-١٢	الاهرام
راى المعارضة اتفاقية البجات !!			
مصطفى كامل مراد	٢١٩	٩٤-٠٢-١٤	الاحرار
لقطات تحت القبة	٢٢١	٩٤-٠٢-١٤	الاهرام
مناقشات ساخنة فى مجلس الشورى حول اتفاقية البجات	٢٢٢	٩٤-٠٢-١٤	الاهرام
شريف العبد			
البجات التى لانعرفها	٢٢٤	٩٤-٠٢-١٤	الاهرام الاقتصادى
نعمان الرياتى			
مشروع اتفاق التجارة الدولية فى الخدمات	٢٢٥	٩٤-٠٢-١٤	الاهرام الاقتصادى
مجلس الشورى يختم مناقشاته فى "البجات"	٢٤٢	٩٤-٠٢-١٥	الاهرام
عبد الجواد على			
بنك الامارات الصناعى يطالب بتوحيد التعريفات الجمركية	٢٤٥	٩٤-٠٢-١٦	الاهرام
الجامعة العربية تحدد بدائل للتعامل مع اتفاقية "البجات"	٢٤٦	٩٤-٠٢-١٦	العالم اليوم
"البجات" ومناقشات الشورى الواعة	٢٤٨	٩٤-٠٢-١٨	الاهرام
اضواء على "حرب الكبار" البجات على الطريقة الامريكية	٢٤٩	٩٤-٠٢-٢٠	الاهرام المسائى
عاطف فتحى			
التعاون العربى فى مواجهة "البجات" و "التكتلات"	٢٥٠	٩٤-٠٢-٢١	العالم اليوم
عاطف فهم			
اتفاقية والدور المصرى المطلوب	٢٥١	٩٤-٠٢-٢١	الاهرام الاقتصادى
محمد فتحى بديوى			
حرية التجارة مجرد مبدأ	٢٥٤	٩٤-٠٢-٢١	الاهرام
البجات وغذاء المصريين	٢٥٥	٩٤-٠٢-٢٥	المصور
سعيد توفيق			







المؤلف	العنوان	المجلد رقم /	الجات ومصير العرب
رقم الصفحة	التاريخ		
٣١٢	٩٤-٠٢-٢٥	الاجات والطريق الى دورة اوروجواي	سعيد النجار
٣١٥	٩٤-٠٢-٢٧	المستوردون هم الخاسرون فى اتفاقية الجات	هانى خيرى
٣١٧	٩٤-٠٢-٢٧	هل تستفيد المنتجات الزراعية المصرية من اتفاقية "الجات" ؟	سلوى غنيم
٣١٨	٩٤-٠٢-٢٨	ماذا تعنى الجات عربيا ؟ توقيع اتفاق اوروجواي فى مراكش سيمهد	عاطف سليمان
٣٧١	٩٤-٠٣-٠١	"انذار للتليفزيونات العربية لوقف بث العيلم المصرى فضائيا"	سعيد علام
٣٧٢	٩٤-٠٣-٠٢	الكويت تأمل أن تكون المكاسب اكبر من التكاليف	فادية الزغبى
٣٧٦	٩٤-٠٣-٠٢	الامارات : المنتجات الزراعية وصادرات الملابس تواجه أكبر العوائق	تاج الدين عبد الحق
٣٨٠	٩٤-٠٣-٠٣	احتمالات قوية باشتراك الصين فى اتفاقية الجات	العالم اليوم
٣٨١	٩٤-٠١-٠٣	موقف عربى موحد للتعامل مع اتفاقية "جات"	عاطف عبداللة
٣٨٢	٩٤-٠٣-٠٥	الامم المتحدة لا دخل لها باتفاقية الجات ولا تتحمل مسئولية نتائجها	الاهرام
٣٨٢	٩٤-٠٣-٠٥	المغرب مستعد للاتفاقية بعد ١٠ سنوات من التكيف	ضريحام مسروجة
٣٨٧	٩٤-٠٣-٠٦	ماذا تعنى الات عربيا : منح الاردن وضع "الاولى بالرعاية" والانضمام بدفع الى اعادة النظر	الشرق الاوسط









المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤ - ١٠ - ١٠

يفرض إدخال إصلاحات هيكلية على اقتصادات كل البلدان

## اتفاق غات سيزيد صافي الدخل العالي بما يراوح بين ٢٠٠ بليون و ٣٠٠ بليون دولار

دخل المجموعة الأوروبية خصوصاً بريطانيا وإيرلندا، وهما من أكبر الدول المصدرة للخدمات، نحو سبعة بلايين دولار. وفي الولايات المتحدة سيرتفع صافي الدخل نحو بليونين دولار.

وسيزيد صافي الدخل في المجموعة الأوروبية بنحو ٦١ بليون دولار وفي الكتلة السوفياتية السابقة بنحو ٣٧ بليون دولار وفي الولايات المتحدة بنحو ٣١ بليون دولار وفي اليابان بنحو ٣٧ بليون دولار وفي العالم الثالث بنحو ١٦ بليون دولار. وسيمتدح المصدرون أنراعيون باستثناء لقطات اليهم سابقاً نحو ١٧ بليون دولار وبول أوروبا الغربية غير الأعضاء في المجموعة نحو ثمانية بلايين دولار والمستوردون أنراعيون باستثناء المصار اليهم

سبعة بلايين دولار وكذا بلايين دولار واستيراد نحو بليونين دولار.

بزيادة صافي دخلها نحو ٢٠ بليون دولار.

وستحصل لزيادة في الدخل الصافي لليابان التي ستفتح كبرجاً اسواقها امام واردات الفز وغيره من المنتجات الزراعية الخاضعة للحماية الى نحو ٢٢ مليون دولار. وسيخسر معظم دول العالم الثالث نحو ١,٥ بليون دولار.

ستحقق الولايات المتحدة ودول الكتلة السوفياتية تساقطاً كبيراً فائدة من إلغاء اتفاق حماية للتصويجات على مدى عشر سنوات. وسيمتدح المستهلكون الأمريكيون من انخفاض الاسعار ودول الكتلة السوفياتية السابقة من زيادة فرص التصدير. وسيزيد صافي الدخل ٢٢ بليون دولار و ٢٠ بليون دولار في الجانبين على التوالي.

ستستفيد دول الكتلة السوفياتية السابقة ايضاً من تحرير الخدمات بنحو ١٣ بليون دولار. وسيزيد صافي

جنيف - رويترز - تظهر تقديرات رسمية أن الاتفاق مواته لتحرير التجارة العالمية الذي تم التوصل اليه في ١٤ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٣ سيزيد صافي دخل دول العالم بما يراوح بين ٢٠٠ بليون و ٣٠٠ بليون دولار سنوياً. أي أكثر من واحد في المئة من إجمالي الناتج القومي العالمي على مدى عشر سنوات اعتباراً من ١٩٩٥.

وستستفيد الزيادة في دخل دولة. وهي الدول التي يجب أن توقع الاتفاق على خفض الرسوم الجمركية في العالم إلى ما يحمله ثلاثة في المئة من خمسة في المئة حالياً وإلغاء الكثير من الحواجز للتجارية غير الجمركية.

وفي ما يأتي موجز من الفوائد التي ستجنيها كل قطاع: سيشجع الاتفاق الزراعي في إطار المعاهدة للمجموعة الأوروبية الاستفادة من نظامها أنراعي الكف







□ وزیر الاقتصاد:

## مواءمة أوضاع الاقتصاد المصري مع اتفاقيات «الجات»

## تحرير التجارة ضرورة لحماية الانتاج الوطنى بالأسواق

أكد السيد محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أن أمام الاقتصاد المصري فترة تتراوح بين ١٥ و ١٠ سنوات لتغيير أوضاعه ومواجهته مع التحديات منظمة «البحر» في إطار جولة أورجواي . وقال : أننا أخذنا إجراءات أكثر صرامة مما تنص عليه الاتفاقية في برنامج الإصلاح الاقتصادي.

كما أكد الوزير -خلال اجتماع اللجنة الدائمة لمتابعة مفاوضات الجات اس-، ضرورة تحسين وتجويد الإنتاج المصري حتى يمكن منافسة مثيله المستورد بالأسواق المحلية والخارجية. وقال إن تحرير التجارة أمر حتمي، وإنما في ظل هذا التحرير سوف نحمي إنتاجنا من التجارة غير المشروعة.

واوضح : في اتفاق جولة اوجواي -  
التي استمرت ٧ سنوات - ان يرتبط  
في اضافة اجابة جديدة تفوق القدرة  
الاحتمالية للاقتصاد المصري ،  
الالتزامات الصلة للتزيتة على تحرير  
التجارة الدولية تصل كثيرا ان الاعياء  
في ستتمتعها الدول النامية نتيجة  
لتطبيق بعض المعايير التي تؤثر  
معاملة افضل لمصر في تجارتها  
الدولية . وسوف تنتهي لجنة متابعة  
مخيمات والجات خلال الايام  
التي القادمة من دراسة الآثار  
الاقتصادية الاخير فيما يتعلق  
بالمصري .

















## الجنزوري في مجلس الشورى

## المصدر وهذه هو المستفيد من اتفاقية «الجات»

أعلن الدكتور كمال الجنزوري نائب رئيس الوزراء ووزير التخطيط أن علينا أن نقبل على حوار عربي - عربي قبل أن نقبل على حوار عربي إسرائيلي سوق شرق أوسطية في ظل تجارة بين الدول العربية لا تعتمد على النفط وعلى نقل الاستثمارات العربية على أرض إقليمية تصل إلى ٨٥ في المائة.

وقال نائب رئيس الوزراء - أمام مجلس الشورى في جلسته التي عقدها أمس برئاسة الدكتور مصطفى كمال حليم - إن الدولة خصصت اعتمادات للتعليم لديها مليار و ٦٠٠ مليون جنيه، إيماناً منها بأنه لا انقطاع يوم دفعه للتعليم. وقال أنه أيضاً يتعين أن ندعو إلى الأمن والاستقرار دون علاج جزئي للشعب الفيات، وإذا خصص لها ٤ مليارات جنيه.

وأضاف نائب رئيس الوزراء أننا لم نعمل محادثات للصعيد، بل إننا نركز على علاج العشوائيات، ونحن نعلم جيداً أن هناك ٩ محافظات بالصعيد تعاني من العشوائيات، وقال أن التركيز على الزراعة من أجل الحد من وابتداء الغذاء أصبح هدفاً لا غنى عنه، ونحن ندفع المزارع في الفترة المقبلة إلى أن يتجه بزراعتهم إلى منتجات يكون المجتمع في حاجة إليها.

وأضاف الدكتور الجنزوري أن اتفاقية «الجات» تعني الحرية التجارية، لكنها أداة في يد الممنوع، فمن يصدر هو الذي يستفيد من هذه الاتفاقية.

وكان مجلس الشورى قد وأصل مناقشته أمس حول بروتوكول رئيس الجمهورية، وقال الأعضاء بضرورة تشجيع سوق المال لتصبح المصدر الأول للمستثمر وليس الجهاز المصرفي فقط الذي يبالغ بحدوده استثنائية.

كما طالبوا بتوقيع الاتفاقية لخدمة مشروعات التنمية واختيار الأكثر ملاءمة منها لتطويع البلاد، والعمل على زيادة معدلات النمو الاقتصادي مع الزيادة السكانية.

كان أول المتحدثين الدكتور إسماعيل مسلم قال أن أسباب تقدم الشعب لم تعد مقتصرة على السلاح، وإنما تطور الاقتصادي ونجاح السياسة الخارجية.

الدنيا تتقدم ولم يعد هناك مجال لأصناف الحلول، وعلى كل القوى الوطنية في مصر الآن أن تتكاتف من أجل مصر.

أبدى في رده رؤية عملية مستقبلية لمصر في القرن ال ٢١، وطمح المستقبلات لم يعد مجرد تصور لكنه علم يقين أين مصير من النظام الحالي الجديد والتكتلات الاقتصادية أين مصر بعد تمام السلام في الشرق الأوسط.

دعاه الرئيس مبارك للحوار بهدف أول ما تهدف إلى أن تضع خطة تشارك فيها كل القوى ولا تتصور أن تضع شروطاً مسبقة للحوار فهو سوف يتسلم في رأيي كل الأبعاد.

والمبقرراطية ستظل دلتنا هي التي تسمى جهنماً، والرئيس مبارك يصعب له أنه لم يتلق أبداً على الديمقراطية حتى في تلك الفترة.

الاقتصاد الآن هو سيد العالم، ولا مكان الآن للزكام ولا مكان إلا للملائكة.

لذا لابد أن يكون هناك خريطة اقتصادية في ظل التكتلات المالية.

ثوب حلالاً غير تقليدية في مشكلة

## لا وجود لسوق شرق أوسطية في ظل استثمارات متواضعة للمغرب في بلاده

تابع الجلسة:  
شريف العبد

البطالة لابد من تحسين القطاع الخاص لبعض البطالة في طريق التوسع في تدريب الفتيات في ريادة الأعمال.

أبدى الدكتور حليم في رده رؤية عملية مستقبلية لمصر في القرن ال ٢١، وطمح المستقبلات لم يعد مجرد تصور لكنه علم يقين أين مصير من النظام الحالي الجديد والتكتلات الاقتصادية أين مصر بعد تمام السلام في الشرق الأوسط.

دعاه الرئيس مبارك للحوار بهدف أول ما تهدف إلى أن تضع خطة تشارك فيها كل القوى ولا تتصور أن تضع شروطاً مسبقة للحوار فهو سوف يتسلم في رأيي كل الأبعاد.

أرجو أن يستمع الجميع إلى المتحدثين وأنتمى أن يخرج هذا الحوار ويتوصل إلى مجموعة من السياسات لأولاً للتحريات المتعلقة إلى حد.

نحن جميعاً نؤمن بمشروعات في مجلس الشورى ونجلس أمة موجهة من التفكير بينما لم يطرأ عليه سوى مشروع قانون مثل ذلك، يسبق ذلك سياسات في الستة بل أن هذه السياسات لا تتفق مع ما بدأ به، إن التفكير مائة كمن عرض للشركات أهم، وبذلك لنص للمستثمر ماذا يفعل في الخصائصات للمجلس.

التكنولوجيا هي تسخير العلم وهي التي تسمح لنا بزيادة الإنتاج والرفاه أمام المنافسة العالمية، خاصة في ظل اتفاقيات «الجات»، نطلب تطوير التكنولوجيا والتقاء مع نظام مع أوروبا، وأوروبا، لا نريد تكنولوجيا تزيد من أزمة البطالة، للأفاد الشديدة الجزء الأكبر من مجهودات التنمية مازالت تنهت الزيادة السكانية، وقد حققنا تقدماً محدداً في مجالات النمو.

استكمالاً لما قلنا حتى نتمكن من " من للثة من صناعة مصر، الدكتور خالد الصاوي للجنة العامة في الإصلاح الاقتصادي، صعباً، علينا مرحلة تصل بالتصحيح صعباً، علينا أن نتمى سوق المال في مصر، والتطوير لا يقتصر فقط على الجهاز المصرفي، لكن بعد الاستثمارين بالتزامن لكن في حدود معينة، أما سبب التحويل فهو في من سوق المال من طريق تمويل تدفق الخضرات إلى الاستثمار، فيجب تهيئة سوق المال وأعدادها، لكي نرى حتى الآن أن الإحدا ليس كافياً لهذه السوق.

المبقرراطية، في رأيي لم مشكلة أساساً في حرية قرار، وهو موضوع لابد أن نغتنم نصراً أعيداً، أما البيروقراطية فهي إلى الآن تبين أنها من أحد الأسباب الهامة في الفشل، وهو لا يمكن أن يتخفف من مخاطر صمى للاستثمار.









المصدر : **الأمم المتحدة**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢٩ يناير ١٩٧٤

خلاف عبد الجبار: حرية التنجارية  
الدولة التي أجمع عليها المجتمع العالمي  
ويؤيد عليها في أبريل للسلام، هذه  
الاتفاقية تضم كل الأنشطة ونحن الآن  
نملك كلجنة اقتصادية على دراسة هذه  
التطورات التي تجري على الساحة.

الدكتور مصطفى كمال حلي: نحن  
نحرص كمجلس على تناول الموضوعات  
الهامة، واتفاقية، الهامة من الموضوعات  
التي تؤثر على الدول النامية، ونحن منها،  
وسوف نملي هذه الاتفاقية حقها من  
الدراسة بما يتلائم مع أهميتها.

فؤاد أبو زغلة: مناطق جنوب الصعيد  
مما زالت تعاني من التخلف والبطالة  
والرأى يسبق في هذه المناطق والميز  
الزراعي محدود، وهناك ريد حالي بين  
مدن الصعيد والبحر الأحمر، وقد  
خصص الرئيس ١٥٠ مليون دولار  
لشروع حيوي في الصعيد، لابد أن  
نفتتح الأبواب

للمساحة، فهم  
قانون على تحويل  
الكل، زيدا لي  
فعلنا لك لا ظهرت  
حاجتنا للتكنولوجيا  
للتربية.

الدكتور عادل  
من: خطاب الرئيس  
مبارك مع بدء  
الولاية الثالثة كان  
خطابا تاريخيا وريث  
مستقرا للوحدة  
القائمة.

إننا في ترجمة  
هذا الخطاب نرى  
أن هناك أهدافا  
محددة يتعين أن  
نركز على مقومات  
التطوير بها في  
مقومات الاستقرار  
الداخلي، فبعد لا  
تتمية، أيضا السلام  
مع العالم الخارجي  
لنفسه لنفك  
الأمم  
التي باتت المحطة  
أيضا لا غنى عن  
أن تهيء محددات  
التنمية الاقتصادية  
مادية مع محددات  
التنمية السكانية.  
ويواصل المجلس  
اجتماعاته صباح  
الغد









## الناس والاقتصاد

### «الجات»

### بين العذر والتشاؤل

يعتقد البعض أن هناك خلافا في الرأي بين عمرو موسى وزير الخارجية ومحمود محمد محمود وزير الاقتصاد ظهر ذلك في التصريحات المتعلقة بالثقافة الجات واستندوا في التفسير إلى أن تصريحات وزير الخارجية كانت حذرة بينما جاءت تصريحات وزير الاقتصاد مثابرة.

تحدثت مع وزير خارجيتنا... وقلت له: في الثقافة الجات كنا نسعى إلى تعظيم الإيجابيات وتقليل السلبيات. رد: تعظيم الإيجابيات ليس بالكلام ولا بالمشاعر والأدب من وجه نظري أن الثقافة الجات ليست في صالح الاقتصاديات لأنها سبب أهداء بليل أن المفاوضات جرت أساسا بين الدول الصناعية الكبرى بعضها البعض لدرجة أن مفاسد المنتجات الزراعية المصنوعة من الخضراوات بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وليس بين الدول المتقدمة والدول النامية وذلك ووضوح كأمين اشبار وزير خارجيتنا في موضوع الخدمات كتيل حاسم آخر على وجه نظره فقال: رغم حساسية موضوع الخدمات كما يعينين إلى حد ما مع الدول النامية عن مناقشة بنود المفاوضات التي تمت. وأنى سؤال... هل الدول النامية قادرة على المنافسة في مجال الخدمات كالتأمين والبنوك والسيمانه والنقل والاتصالات؟ كما أننا كنا يعينين إلى حد كبير في مجال مناقشة بنود الاتفاقية الخاصة بالملكية الأجنبية كذلك موضوع الوطن الذي لم تضحج نتائج تأثير المفاوضات التي تمت ببلانه خصوصا في الأجل القريب.

والحسور... لعلام إيزال لوزير خارجيتنا... أن الصعوبات التي اكتفت المفاوضات من جهة إلى تفاقم المؤلف التي أخذتها الدول النامية فلم يكن هناك مؤلف عام للجانب في مواجهة الشمال.

إما بخصوص المصنوع (التي أظن في الاتفاقية) والتي كانت مخصصة للدول النامية كوسيلة لتمويل في السوق العالمية لا تستطيع أن تصد عندما نظريتها للدراسة هي في صالحنا أم في غير صالحنا، لظني سبيل للدول لم تكن تصدر كامل حصصنا أصلا لعدم القدرة على ذلك فمما يملك والسوق صارت مفتوحة.

ومع ذلك فوزير الخارجية يختلف مع وزير الاقتصاد في أن رفع الحواجز وفتح السوق العالمية يعني أن البقاء للأصلح ولم يعد من الممكن أن نخفل إلى الأسواق العالمية إلا بمواصفات الجودة العالية.

وقال عمرو موسى إن وزارة الخارجية سوف تقف وراء وزارة الاقتصاد تدعمها في كل ما يتعلق بهذه الاتفاقية من واقع المسؤولية اللبنانية للحكومة وباعتبار وزارة الاقتصاد هي المسؤولة عن تجاركتنا الخارجية.

وقد لفتت من وزير الخارجية أن الدول للصناعة الكبرى في صناعة الاتفاقية وبالتالي هي لاستفادة منها وكانت مصالحها الأولى بالرعاية.

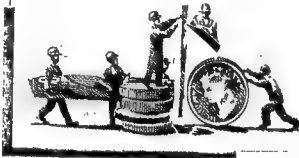
أما الخشبي يجب ألا ندعي أننا صنعنا شيئا - كقول نامية - في هذه الاتفاقية. الأمر الثالث أن خروجنا من الاتفاقية أمر غير وارد في ظل النظام الحالي الجديد. الأمر الرابع علينا رصد التكتسب والخشبي بصيغيات فعلية نقالة كي نلحق جميعا في وسائل إطلاق اقتصادنا من دائرة النمو إلى دائرة التقدم.

عبدالرحمن عقل









مالية

عامة

آمال سلام

## «الجات» وتعريف القيمة للأغراض الجمركية

١

اهتمت اتفاقية الجات بهدف توحيد تعريف القيمة للأغراض الجمركية بين الأطراف المتعاقدة فأوردت في المادة السابعة أول مجموعة من القواعد الدولية في هذا الموضوع، وهي تدعو الأطراف المتعاقدة إلى القيام بقدر المستطاع بتوحيد تعريف القيمة والأساليب المطبقة بالنسبة لها، عن طريق الاتفاق على المبادئ وأسس تحديد القيمة والعناصر اللازمة للقيمة والأحكام الخاصة بتحويل العملات الأجنبية، كما يوضحها محمود الحسيني المفوض الدائم بالجمارك  
١ المبادئ العامة:

٦

هذا الجمع ثابتا والمبارات المستعملة ولاسيما: - للقيمة الحقيقية... لهضاعة ماثلة يجب توضيحها، بحيث يراعى الالتزام الذي يقضي بأن القيمة الخاضعة للرسم لا يمكن أن تقوم على أساس المنتجات ذات المنشأ الوطني ويجب ألا تشمل أي رسم داخلي مفروض في بلد المنشأ أو المصدر تكون الهضاعة المستوردة

١ المبادئ العامة:

- وتشمل جميع حالات تحديد القيمة ليا كان المفهوم للمتمد - واقعا أو نظريا - وهي -
- أن تكون قيم البضائع بقيما واقعية وألا تكون وهمية.
- أن تكون الأسس والأساليب المستعملة في تحديد هذه القيمة ثابتة وتحقق لها الذئور والطم
- أن يكون تطبيق القواعد المتعلقة بتحديد القيمة موحدا وحياديا وعادلا وقابلا للتكميم.

٢ أسس تحديد القيمة:

- يجب أن تقوم القيمة على أساس للقيمة الحقيقية للهضاعة المستوردة أو لهضاعة ماثلة ووجز الجمع بين هذين الأساسين بشرط أن يبقى









## الأسرار الاقتصادية

المصدر :

٢ من ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● وبالقدر الذي يكون فيه السعر مرتبطاً بالكمية فإن السعر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار هو الخاص لكميات قابلة للمقارنة أو كميات تضمن للمستوردين مزايا لا تقل عن تلك التي يحصلون عليها فيما لو اعتبرت أسعار كمية من البضاعة كانت بالفعل موضع عمليات تجارية بين بلد التصدير وبلد الاستيراد وعلى شرط أن يجري الاختيار بين الاحتمالات مرة واحدة فقط.

وعلى ذلك فإن قيمة البضاعة هي: السعر الذي تباع به أو تعرض به للبيع للبضاعة المختارة لتحديد السعر (بضاعة مستوردة أو بضاعة مماثلة) ضمن العناصر السابقة وهي الزمان والمكان والكمية أو سعر معادل يمكن التثبت من صحته، وإذا تعدد تحديد القيمة طبقاً لهذا المعرض فالأقرب ما يكون لهذه القيمة.

٤ الأحكام الخاصة بتحويل العملات الأجنبية:

يتم الالتزام بالأسعار التي يقررها صندوق النقد الدولي، والا فالسعر الجاري للعملة الأجنبية في الصفقات التجارية.

ورغم انتماء التصديق على اتفاقية الجات وبخلافها حين التنفيذ بصورة عامة إلا أن ورد في بروتوكول خاص ملحق بهما، على أن الأطراف للتعاقد غير ملزمة بتغيير تشريعاتها المتطابقة بتقدير القيمة غير المتفقة مع أحكام المادة السابقة من الجات إذا كانت هذه التشريعات سارية المفعول في سنة ١٩٤٧

قد اعتمدت منه أو يجري أو سيجري استيراده  
٢ العناصر اللازمة لتحريف القيمة

وتأتي مطابقة لأسس تحديد القيمة وهي:

- أن السعر المستخدم في تحديد القيمة الحقيقية هو ثمن للبضاعة المستوردة للخاضع للرسم أو ثمن بضاعة مماثلة إذا كان ناتجاً عن بيع أو عرض بيع يجري بمناسبة عمليات تجارية عادية وحاصل في سوق منافسة حرة.
- أن زمان البيع الذي يتبع تحديد السعر هو الزمن الذي يحدده تشريع البلد المستورد.
- أن مكان البيع الذي يتبع تحديد السعر هو المكان الذي يحدده تشريع البلد المستورد









المصدر: **العرب**

التاريخ: **٢٠٠٤**

للنشر والخدمات الصحفية والاعلانات

## بعد قرارات «الجات»: ٢٥٪ زيادة في أسعار الحبوب المستوردة

كتب مسعد نوار:

القطاعات المصرية المختلفة لتصعيد الجداول الزمنية لتحرير كل قطاع منها تمهيدا للاجتماع المنتظر لجمعية دول أعضاء (الجات) للقرع عقبة في أبريل المقبل بالمغرب، ويشارك فيه وزراء تجارة والاقتصاد ١٧ دولة لتقديم الجداول الزمنية لتنفيذ مقررات لاجتماعات جنيف. ويذكر أن عدد الاتفاقات التي تقدمت بها الدول كمشاريع لدورة ايرجواي الحالية بلغ عددها ٣٧ اتفاقية بينها ١٢ اتفاقية تخص تحرير أسعار الحاصلات والمنشآت الزراعية و١٠ اتفاقية لتحرير المنتجات الصناعية و١٠ لتحرير الخدمات.

أكدت دولائر في وزارة الاقتصاد أن الاقتصاد المصري سيحصل إيجاباً جديدة نتيجة لتحرير أسعار الحبوب المستوردة وفقاً للمقررات الأخيرة لأعضاء اتفاقية التجارة والتعريف الجمركية المبرومة باسم (الجات) التي تم توقيعها أخيراً، وقدرت الإيجاب للزيادة بزيادة تتراوح بين ١٥ إلى ٢٥ بالمائة من القيمة الحالية لأسعار استيراد الحبوب. ومن جهة أخرى طمعت «العربي» أن يحافظ البنك المركزي صيغته قروباً هذا من الاجتماعات مع رؤساء البنوك المصرية والمستولين في









د. حسن عباس زكي :

## اتفاق «الجات» لصالح الدول الكبرى

□ القاهرة : نعمت الله أبو النصر :

أكد الدكتور حسين عباس زكي وزير الاقتصاد المصري السابق ورئيس  
الفرقة المصرفية العربية للدواية أن اتفاقية الجات التي تم التوقيع عليها  
مؤخراً هي محاولة للبحث عن حلول مقبولة للدول الكبرى والأوروبية  
والآسيوية والأمريكية حتى تظل الدول النامية تابعة للدول الكبرى وفقاً  
لما تحصل عليه من مساعدات من هذه الدول. وأن اتفاق الجات يهدف إلى  
الخروج من حالة الكساد والركود، والحصل على زيادة حركة النمو في العالم  
وفقاً للنظرة التطورية، وإن يخدم مصالح الدول الكبرى.

وقال أن المنتجات التي تتمتع بإعفاءات من الضرائب الجمركية هي السلع  
التي تجود إنتاجها الدول الكبرى في الماضي والحاضر وتملك زمام المستقبل  
مثل الأشرطة والفيديو والسينما وغيرها وإن ما يمكن الاتفاق عليه الآن  
بين أوروبا وأمريكا سيكون هو ما يسهل العالم ما لم تتحد الدول النامية  
وتتخذ في مجموعات عربية وإفريقية وآسيوية. كما حاولت في فترات  
سابقة دفع صادراتها.

وطالب بضرورة دراسة الصلقات للتكافؤ، وتطبيق عمليات تحرير  
التجارة تدريجياً مشيراً إلى أن كالة الانظمة بالدول العظمى بدأت بحماية  
المنتجات المنصاعة بما فيها أمريكا حيث تقوم أمريكا بالضغط على اليابان  
لقبول الصادرات الأمريكية في ظل حرية التعامل والضغط وهو ما يستلزم  
دراسة عمليات تحرير التجارة تدريجياً. وأوضح الدكتور حسن عباس  
زكي أن كالة الصولاين بالقطر وأمريكا والمؤسسات الدولية لجمعوا على  
أن هذا الاتفاق سيؤدي إلى الأضرار بالدول النامية وأعلن سفيراً هذه الدول  
أن هذه الاتفاقية لا تقدم مصالح الدول النامية. وأشار إلى أن معظم  
صادرات الدول النامية من المواد الأولية قد انخفضت أسعارها،  
بمئات أضعاف معظم صادرات الدول الكبرى من المواد المصنعة لارتفاعها كثيراً في  
أسعارها نسبياً. وأنا قاست الدول المنتجة للمواد الخام بدراسة عمل  
تكتلات مثل التكتلات للمصنعة التي قامت على أساس سلعها للطن والبن  
والنحاس والمعادن وغيرها لاستطاعت الدول النامية أن يكون لها حصص  
عادلة في أسعار السلع في التجارة الخارجية.

















لا يزال الاتفاق التجاري والتعريفية الجمركية (جات) الذي توصلت معظم الدول في العالم لاتفاقيات عليه في منتصف الشهر الماضي يثير كثير من التحليلات والتعليقات، سواء في الدول الصناعية أو في دول الجنوب الفقيرة، ورغم تصوير الإعلام الغربي للأزمة بين أوروبا والولايات المتحدة على أنها العقدة الرئيسية أمام الاتفاق، الذي وصف بأنه اتفاق تحرير التجارة العالمية، فإن تبعات الاتفاق لخطر يكبر من مجرد تسوية مشكلات تجارية بين أميركا ومنداسياها الإغنيان في أوروبا وآسيا.

ولا يزال الحديث الإعلامي عن اتفاق الجات يتميز بالوصفية إلى حد ما، ويبدو أن جهد تحليل عميق يتناول أثره على النظام الاقتصادي العالمي والعلاقات الجارية بين الشمال الغربي والجنوب الفقير، وبإستثناء البرلمان الهولندي، الذي سأل في أعضائه باستضافة الاتفاق وشهد المعارضة حملة ضد حكومة ناراسمباري، لأنها وقعت الاتفاق واعتبرت أصوات مؤثرة عديدة أن التوقيع يخضع الهند لأزيد من الضغوط من دول الغرب، خاصة للولايات المتحدة الأمريكية. وإذا كان معروفاً أن العلاقات الهندية الأمريكية، خاصة التجارية، تمر بمرحلة من التوترات في السنوات الأخيرة، خاصة فيما يتعلق باتفاق حقوق الإبداع، فإن الكثير من دول العالم الثالث ليست في حال الفصل من الهند في علاقاتها بأمريكا أو بالدول الصناعية الأخرى. وغطت على ما نعلم من أن الاتفاق سيكلف الدول النامية نحو ١,٥ مليار دولار خسائر سنوية -تصريحات استرلين في الدول النامية سياسياً- لأمريكا أو الخراج المتزعين من أبنائه العالم النامي، بأن الاتفاق يطي دعة للاقتصاد العالمي ككل نحو التمس، ويحقق بلانكسا كبريا يزيد على ٢٠٠ مليار دولار سنوياً مما سيؤيد من فرص للنخ والهيئات والفرص القيمة في الدول الغربية إلى العالم النامي، وبإستثناء بعض الإشارات المارة لجور النظام الاقتصادي العالمي الذي

## أحمد مصطفى

يكرسه اتفاق التجارة الأخيرة، فإن النصفة التي صبغت هي التضييق بمستقبل أفضل ولنمسا ورواج الاقتصادي يستفيد منه الفنى والفقير من دول العالم لا ١٧٧ التي وقعت أو شتوق على اتفاق جات، والواقع أن هذه الجهة التضييقية تصل لدرجة أن التزييف والخداع لكل ذي عقل.

## اتفاق انتقادي

لنرى كيف تشكك دول أوروبا واليابان من مدى التزام الولايات المتحدة ببنود اتفاق الجات، ولهم في سوابقها ما يبرهن الخسرة، فقد سبق وعدت اليابان خرق أمريكا البنود المضمنة للتجارة الدولية في الأوامر الأخيرة، فإن التزاماً لو فرضت حوله من الدول الغنية أن يتخذ الاقتصاد العالمي من حالة التراجع الشديد التي يمر بها الآن، وقسم ما يمكن تحقيقه هو استمرار التراجع، بمعنى وقف اضطهاده وليس تحقيق النمو الاقتصادي. وقد توصل العديد من الباحثين وعلماء الاقتصاد والتجارة الدولية، خاصة الفرنسيين، إلى نتائج تلهف المبالغة للشديد في الأرقام الرسمية حول للكسب التي ستعود على الدول النامية على اتفاق الجات، وربما لا يزيد الرقم على ضعف المعلن عنه، أي نحو مليار دولار، إلى جانب أن معظم الملك

واستمرار شرف موارد العالم النامي لصالح الدول الغنية في الشمال، فعل مدى العقود الثلاثة الأخيرة تراجع نصيب الصناعة من الناتج القومي الإجمالي مسن ٢٧٪ إلى ٢٢٪ على مستوى العالم، في الوقت الذي وصل فيه نصيب قطاع الخدمات إلى ٧٧٪ من الناتج القومي الإجمالي (١).

ويصل ذلك بوخسوخ على تراجع الصناعة لصالح قطاعات مثل الترفيه والهو وما شابه، والتي ظلت أمريكا في مفارقات الجات لتحتفظ على نصيبها العالمي منها. في الوقت نفسه تراجع نصيب القيمة المضافة من العمل اليافض للاسواق في النمو الاقتصادي، مما يعني زيادة تضاعفت الانهيارات الأخيرة التي تتمتع بها الصناعة والتجارة للاقتصاد.

وإن كل تلك الأحوال تدفع الدول الصناعية ضمن الاستقراءات الضمنية للارتضاع الاقتصادية في الدول الغنية، وحتى مع توجه دول الجنوب نحو إصانة مملكة اقتصادياتها في سياق الانتقال للسوق الحر، وما يسمى الليبرالية الاقتصادية، لم تتمكن من الاستفادة من التعامل مع العالم للتقدم، خلاصة في مجال نقل التكنولوجيا، بل حدث العكس وازداد اعتماد الدول النامية على العالم الصناعي، تمهيداً في التجميعية التكنولوجية.

وتبقى القضية الأكبر في التنظيم الاقتصادي والتجاري العالمي وهي استمرار التزييف القاتل لمراد العالم الناشئ على حساب شعوبه، ففي عام ١٩٩١ تم تحويل الليرات إلى الشمال الغربي ٤,٢ مليار دولار، على رغم استمرار معدل الدخل السنوي للفرد في المتوسط في الجنوب، ٢٠٠ دولار يومياً يصل إلى ٢٠ ألف دولار في المتوسط في الشمال (١) وهذا ما يمهّد اتفاق التجارة الجديدة.

ليس زيادة مباشرة في القادض العالم، ومن ثم بشكل البطون في استثمارات توظيف في زيادة استثمار بما يطق زيادة في النمو الاقتصادي (حقيقية)، وبالأحرى ينصف أمثال التلمحين وتلميحهم للضعفين على شمول الفتح والهيئات والفرص.

يبقى أنه إذا كان الاتفاق خفص بعض الشيء من الأزمة المصاحبة في الاقتصاد العالمي (وهي تبدأ من الغرب) وتصدر من التمس والفرص ويرجع إصانة الهيكل إلى دول العالم النامي والفقيرة) تعود إلى أسباب جدوية لا يتوقع أن يحلها اتفاق لتنظيم التجارة









المصدر : .....  
 رقم .....  
 التاريخ : .....

للتنشيط والخدمات الصحفية والمعلومات

### فتح النور : انضمام مصر لتنافسية «البلد» ضرورة لتحرير التجارة الاسماعيلية من نجلاء ذكرى ورافقت سليمان :

أكد الدكتور محمد حسن فتح الدين رئيس الهيئة العامة لسوق اللؤلؤ ادمية انضمام مصر لتنافسية «البلد» خاصة فيما يتعلق بتحرير تجارة الخدمات اللؤلؤية مما ينعكس مستقبلا على سوق اللؤلؤ في مصر قائلا : انه لا مجال لفر أمام السوق المصرية إلا للتنافسية وان ذلك يتطلب تحمسن كفاءة العمل ورأس المال وانما تستطيع للتنافسية بشكل جيد تقريبا وان هناك ٦٥٠ مليار دولار استثمارات مبررة في اسواق اللؤلؤ الاجنبية يمكن جذب جزء منها الى السوق المصرية من طريق تطوير اللؤلؤ فيها من خلال تشجيع ادمية الأساسية لقطاعات الاقتصاد اللؤلؤي. واضافت الدكتور فتح الدين امام ندوة تشخيص سوق اللؤلؤ التي تنظمها الهيئة بالاشتراك مع مؤسسة طرطريس فيمان : ان الحكومة قامت بدورها خلال المرحلة الاولى من اصلاح الاقتصادى وان المرحلة الثانية ستتركز على تشخيص واقع معدلات الانتاج وهي سوق رأس اللؤلؤ للقيام بدورها في ذلك مناهضا لقطاع الخراف للصيرى للشراكة في تكوين للزمومات اللازمة لسوق رأس اللؤلؤ المصري . وانك رئيس هيئة سوق اللؤلؤ معاوضته لبيع شركات قطاع الاعمال العام بالاسلوب المباشر مشيرة الى ادمية ابيع عن طريق الكتاب امام بما يتبع الفرصة امام المستثمرين المصريين لتوسيع قاعدة التكية وتشخيص سوق اللؤلؤ.









# الجات تقتل العالم الثالث

رضا محمد لاري

● أن ما يحدث اليوم فوق الساحة الدولية، باتفاق منظمة «الجات» الدولية، يمثل مؤامرة كبرى على دول العالم الثالث، تستهدف إعادتها إلى عهد الاستعمار القديم، بأساليب أكثر خطورة من الوجود العسكري فوق أراضيها، أو بربطها ثقافياً بأرض من كان يستمرها، لأنه يخل على التحكم في لغة عيشها، مما يجعل دول العالم الثالث، في مركز التابع للدول المتقدمة إلى أيد الأبدنين

فيها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، باجماع مجموعة كبيرة من الدول ليست أسباب الفساد الاقتصادي، في نهاية العشرينيات، وطوال حقبة الثلاثينيات للتوصية بالنسب والطرق، التي أدت تكرار ذلك الفساد الاقتصادي الدولي، الذي فرض حالة الفساد العام المناطق للعالم.

تأسست «الجات» كهيئة دولية في سنة 1947 لتخدم المراض منظمة التجارة الدولية، التي تأسست في عام 1946، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وبدأت هيئة «الجات» الدولية بتجاربها، بست وخمسين دولة، في نوفمبر من عام 1947م في هالفا عاصمة كوبا، ووقعت في مارس من عام 1948م ثلاث وخمسين دولة على ميثاق هالفا. وعلى الرغم من فولت الميثاق لتقام منظمة «الجات» الدولية، لم تستطع أن تحقق نتائج عملية على الواقع الدولي، في مجال التجارة الخارجية بين الدول طوال السنوات اللاحقة، على الرغم من تعدد الجولات، التي كان آخرها الجولة السابعة في أوروبا.

ولولا سقوط الاتحاد السوفياتي، والاتحاد الصيني للولايات المتحدة الأمريكية بالسلطة الدولية، لما استطاعت الجولة السابعة للتخمة «الجات» الدولية في أوروبا، الوصول إلى التخليق الخفي، التي أعلن عنها من جنيف في يوم 15 ديسمبر 1993.

وقد واجهت منظمة «الجات» الدولية مشكلات حادة، في جولتها بأوروبا، قبل اتفاق ثلاثة وأربعين دولة.

لوهما - مشكلة الزراعة، والمطالبة برفع الدعم الحكومي للمزارعين وتخفيض الرقعة الزراعية. - وتعددت لهذا القرار فرنسا، بهدف حماية أوروبا من إفراطها بالمنتجات الزراعية الأمريكية، وتمت التسمية في ظل المظاهرات العاصفية من قبل

تحتل الحكومة الأمريكية وحدها، بتخليق المفاوضات الدولية، التي استمرت لمدة سبع جولات، والخاصة بالتجارة حرية التجارة والتعرفة الجمركية «الجات» بعد أن وافقت على التوافق عليها مائة وسبع عشرة دولة.

تتخمس معالم هذا الفرح الأمريكي، من قول الرئيس بل كلينتون، الذي يقرر بأن اتفاقية «الجات» تدعم مواقف الولايات المتحدة الأمريكية القوي، في التجارة الدولية، تحت مظلة النظام الدولي الجديد.

الفرح الأمريكي، بقلبه أحزان أوروبية، بعد أن قلقت المواقف الأوروبية استقلالها الاقتصادي، في التعامل الدولي، وأصبحت تقوم بدور التابع لرغبات واشنطن.

هذا الموقف للمخين الأوروبي، نقله إلى العالم صوت رئيس الوزراء الفرنسية، الذي يطلب بإحضر الشديد، من تخليق هذه الاتفاقية، التي تخرج من إطار العدالة في التعامل الدولي.

ويتلازم مع الفرح الأمريكي، والحنن الأوروبي، أحباط كامل في دول العالم الثالث، لأن اتفاقية «الجات» تمسكها في سجن الفقر الدائم، بعد أن وافقت مجبرة أو مستخرجة على زيادة فني

الائتماء، وفق الفقرة.

التخات الكبير بزيادة الفجوة، بين الائتماء والفقر، في المجتمع الدولي، تحت مظلة للتسليمية تقوم على التسليم الأمريكي، والخضوع الأوروبي، والاضمحلال في دول العالم الثالث، سيريد من حجم التخليق الدولية الاقتصادية، بالتشاور للجنة الاقتصادية الكبيرة، ليأتي التدخل الأمريكي في تلك الدول، تحت

راية الأمم المتحدة، لتقاذ الناس من الجوع، بينما يستهدف في حقيقته السيطرة الاقتصادية عليها كاملاً، كما حدث في الصومال، نون أن يستطيع أحد من الأشخاص الأوروبيين، المحبطين من دول العالم الثالث الظروف في وجهه ولتستأنو والاعتراض على تصرفاتها الدولية غير العادلة.

وعلى الرغم من كل هذه الحقائق، وما تفرضه من خوف على الإنسان ومستقبل حياته، أعلن من جنيف في يوم 15 ديسمبر 1993م، بيتر سورز لاند المدير العام لمنظمة الاتفاقية الخاصة للتجاريات الجمركية وحرية التجارة «الجات» من الوصول إلى

إقرار أكبر اتفاق تجاري في التاريخ الإنساني، في الجولة السابعة لمنظمة «الجات» الدولية، في بونتايل لستا بأوروبا.

وهذا يعني أن العالم اختار الانفتاح والتعاون في ما بين أعضائه، بدلاً من التوتر والصراع على مصالح، الذين يولدون على العدم لتسلط، وأسر بيتر سورز لاند، أن هذه الاتفاقية «الجات» تستهدف إزالة عوائق التصدير، بين الدول في جميع

أنحاء العالم بكل ما يترتب على ذلك من تعامل اقتصادي عالمي وإيجاد فرص عمل جديدة، على أساس التخصص في الإنتاج، الذي يؤدي في مروجته النهائية، إلى انفتاح الاقتصاد الدولي.

غير أن هذا الأقرار لاتفاقية «الجات» لا يعني المدة في سريتها، إلا بعد أن يتم في أبريل من عام 1994م، بمعية من أكثر

الفرسية، التوقيع رسمياً من مائة وسبع عشرة دولة، على الاتفاق لتكون من خمسمائة وخمسين مصادقة، غير ما لحق بها من ملاحق توضيحية. عوائق التوقيع، لا تقوم على تباين المصالح، وما يترتب عليها من نفع ومنزعة لفظ، وإنما تقوم أيضاً، على

لتدخل قيام معارك حامية في داخل الدولة الواحدة، بين السلطة التنفيذية (الحكومة) الرأعية في التوقيع على الاتفاقية وبين السلطة التشريعية (البرلمان) المتخلفة على هذه الاتفاقية، كما

ستؤدي إليه من تخليق تضارب بالمثل القومي، وتأثير ذلك على الاقتصاد العالمي.

الإمالة للتخفي للقول بأن اتفاقية توحيد التعريفات الجمركية وحرية التجارة الدولية ليست فكرة جديدة، وإنما بدأ التفكير









لأزاحة عن أساس رفع الموهبة الزراعية الحكومية دون  
الأساس بالرقعة الزراعية.

لذلكهما.. مشكلة الفلزيون والسيمياء، والمطالبة برفع الدعم  
الحكومي عنهما.. وكورت فرنسا مولفها المضاد للولايات المتحدة  
الأمريكية، الراغبة في إفراق الأسواق الأوروبية، بمشاجرتها  
الفلزيونية والسيمياء، ودعم لاولف الفرنسي في لاولجه، أن  
الطلب الدولي، عبر منظمة، الجات، الدولية فيه مصداق مباشر  
بالثقافة الأوروبية، ونحت تصوية للثقافة بخضوع الحكومة  
الأمريكية لاولف الفرنسي، واستمر الدعم الحكومي الأوربي  
لصناعة الفلزيون والسيمياء، على اعتبارهما هاتين طبيعتين،  
لتعريف عن الفكر والثقافة الأوروبية.

اولف الفرنسي في منظمة، الجات، الدولية، وما فرضه من  
توازن نسبي، لم يخرج العالم من لتازق، وإنما حتم لتقليل بدقة  
مقتضية إلى موازين أخرى، فحدد حسابات لتكسب والتخسارة  
بعد بدء سريان لتفاق منظمة، الجات، الدولية، التي سيتم إبرامها  
في أبريل من عام 1994، وتنتزع معالم لتكسب والتخسارة، من  
تخفيض التعريفات الجمركية في المتوسط، من 85 إلى 93 ابتداء  
من عام 1995، وفي تلك الاضرار بالغ بدول العالم الثالث، لأن هذا  
التخفيض يلزمها بالتخلي عن سياساتها الرامية إلى حماية  
الصناعات المثلثة بها، وغير القادرة على منافسة مثيلاتها من  
صناعات متقدمة، في سبيل إزالة لتحويزات الجمركية لتعزز  
حرية التجارة الدولية، بل ما يترتب على ذلك من موائد في  
الزرايع، ويوفر حجم زيادة صفالي الزرايع الدولية، بهذه الاتفاقية  
لتنظمة، الجات، الدولية، بمبلغ يصل إلى حوالي ثلاثمائة بليون  
دولار أمريكي في العام لتفتتها الدول المتقدمة، حيث يخصص  
واحد وستون بليون دولار أمريكي، لجمعية الدول الأوروبية،  
ويخصص سبعة وثلاثون بليون دولار أمريكي، لجمعية الدول  
التي قامت على انقراض الاتحاد السوفيتي، ويخصص ستة  
وثلاثون بليون دولار أمريكي للولايات المتحدة الأمريكية.

ويقابل هذه لتكسب للدول المتقدمة، خسائر على الدول  
التخلفة في العالم الثالث، تتحمل دول القارة الإفريقية خسائر  
تصل في مجموعها، إلى بليونين ونصف البليون دولار أمريكي،  
وتكحمل بقية دول العالم الثالث خسائر تصل في مجموعها، إلى  
بليون ونصف البليون دولار أمريكي.

الخسائر التي تتحملها دول العالم الثالث، لا تقل عند حدود  
أرقام الدخل القومي، وإنما تتجاوزها بالتأثير على الدخل  
الحقيقي عن طريق رفع أسعار السلع الزراعية، بما يعادل على  
القل تقدير حجم الدعم الحكومي، الذي كانت تحصل عليه، وهي  
تقدر بنسبة 80، مما سيرفع قيمة هذه السلع البدائية، بنفس  
النسبة من قيمتها الحالية المتداولة في الأسواق.

يضاف إلى هذه الخسارة في المواد الغذائية، خسارة الدعم،  
لتمثل في قتل الصناعات القائمة داخل دول العالم الثالث، لأن  
رفع الموائج الجمركية، بتوحيد التعريفات الجمركية يحول دون  
قدرتها على منافسة الصناعات المثلثة في الدول المتقدمة  
للتعريف مما يعيددها إلى دول منتجة للمواد الأولية، التي تبيع  
بأسعار بخسة في السوق الدولي، لتحصل منه على احتياجياتها  
من السلع الصناعية بأسعار منخفضة.

إن ما يحدث اليوم فوق الساحة الدولية، باتفاق منظمة  
«جات» الدولية، يمثل مؤامرة كبرى على دول العالم الثالث،  
لستهدف إعادتها إلى عهد الاستعمار القديم، بأساليب أكثر  
خطورة من الوجود، العسكري فوق أراضيها، أو بربطها ثقافياً  
بأرض من كان يستعمرها، لأنه يعمل على التحكم في لقيمة  
عيشها، مما يجعل دول العالم الثالث، في مركز التابع للدول  
للقوة إلى اليد البيضاء.









# اتفاقية الجات الأغنياء يكسبون والفقراء يدفعون

... وأخيراً، وبعد أكثر من سبع سنوات من المناوشات بل وإرهابات الحروب التجارية، تم التوقيع على اتفاقية الجات وانتهت دورة أوروغواي التي بدأت منذ ١٩٨٦ بالنجاح .. للوقت!!  
وجرت المسامحات والتنازلات تحت ضغوط الأزمة الرأسمالية العالمية، لتفرض على قطب التجارة الدولية شكلاً من أشكال توافق المصالح .. ولو إلى حين. وإن لم يتم التوقيع النهائي على الاتفاقية في مدينة مراكش المغربية في أبريل عام ١٩٩٤، فإن ذلك هناك فرصة محدودة وضئيلة لمجموعة دول العالم الثالث أو العالم النامي لتري موقعها الحقيقي من هذه الاتفاقية وهو موقع هامشي تماماً لن يتأله منها سوى القرم المؤكد. فالإتفاقية التي اختلفت ثم انفلتت عليها الكتلات الاقتصادية الأساسية في الدول الأغنية أوروبا والصناعة الأمريكية، تخرج من عباءة يطلق عليها تحرير التجارة الدولية وفتح الأسواق وإسقاط كل أشكال الحماية الجمركية، وتعني في النهاية وببساطة شديدة ... فتح الأسواق العالمية أمام القادر والمتحكم. مع كزغ شبه تام لأسلحة القراء وغير القادرين لحماية أسواقهم وتطويرها وتنميتها وإسقاط تحولاتهم للتجارة السالبة في الاحتجاج.

## ■ د. فتحي عبد الفتاح ■

العلاقة في دول الشمال والذي يمكن أن يؤدي إلى حصارها بل وتدمير المشروع الصناعي المحلي الوطني.  
بالتالي: زيادة أسعار الماصلات الزراعية والقمع بشكل أساسي، وذلك بعد إلغاء الدعم والتنافس الأوروبي الأمريكي على كسب الأسواق والذي كان يؤدي في واقع الأمر إلى الحد من ارتفاع الأسعار.  
وتتميز الزيادة المرتقبة في الماصلات الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين ١٠ إلى ١٥٪ وهو الأمر الذي يقع عبءه في الأساس على دول العالم الثالث التي تستورد احتياجاتها الزراعية والغذائية بنسب تتراوح بين ٨٠ إلى ١٠٠٪.  
بالتالي: انخفاض حتى لأسعار المواد الخام وهي السلفة لتصديرية الرئيسية التي تملكها غالبية دول العالم الثالث الذي مازال يسيطر على أكثر من ٧٠٪ من الإنتاج الخام في العالم.

ولذلك: إخراج العمالة من دائرة اتفاقية الجات الأمر الذي يعني تقليد تصدير العمالة الأجنبية والتي تعتمد عليها كثير من دول العالم الثالث كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومي، وإخراج العمالة من نطاق اتفاقية الجات أي اعتبارها سلعة مقيده، يتوكل أيضاً مع اتواء دول الشمال إلى فرض المزيد من القيود حول استيراد العمالة الأجنبية الوافدة من الجنوب، ويتضح جلياً مع تربية القوانين القيدية لهجرة وإنبات العمالة التي تم الغرب الأوروبي والأمريكي.

وبما كان الأغنياء ينسجون خيوط الاتفاقية فيما بينهم ويسمون إلى احتواء خلافاتهم، وقف العالم الثالث موقف المتفرج اللاهي، ربما جرباً وراء علم سليم بأن خلافات الأغنياء غير قابلة للحل، وربما من عدى وحى حقيقي بأنه سيكون الضحية الرئيسية لانعاش التصانيدات دول الشمال التي عانت في السنوات الأخيرة من الكساد والركود والبطالة.  
لقد قدرت الأوساط الاقتصادية العالمية أن اتفاقية الجات تمضي دخلاً اقتصادياً عالمياً هنا يقدر بحوالى ٢٠٠ مليار دولار سنوياً، والاقتصاد العالمي كاتمة مضطلة تماماً مثل القول بأن مرتب الوزير والخطف يبلغ ١٠٠٠ جنيه والسني يعني في الواقع أن نصيب الخفير من هذا البهاق الكبير لا يتعدى بضعة جنيهات.  
ويقول التقرير الصادر من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في هذه الزيادة في الاقتصاد العالمي ستذهب إلى الأساس إلى مجموعة دول السوق الأوروبية بحوالى ٦٥ مليار دولار، والولايات المتحدة بحوالى ٤٠ ملياراً، ودول شرق أوروبا بحوالى ٢٠ ملياراً.  
ويؤكد نفس التقرير أن دول العالم الثالث ستحظن بها في السنوات الأولى للاتفاقية خسائر تقدر بأكثر من ٥٠ مليار دولار، وهو تقدير متواضع من وجهة نظر عدد آخر من الاقتصاديين الذين ذهبوا إلى أن عدداً واسعاً من الدول الآسيوية والأفريقية قد تصل خسائرهم إلى أبعد من هذا بكثير.  
والخسارة التي أصبحت مقلقة لدول العالم الثالث بعد اتفاقية الجات تأتي من خمسة مصادر أساسية.  
ولأن إسقاط أي شكل من أشكال الحماية للصناعات المحلية الناشئة في تلك البلدان سيؤدي فتح السوق تماماً أمام منافسة المؤسسات الصناعية







التاريخ : ١٩٩٤

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

خامساً: إخراج النسيج ومشقاته من دائرة الجات وهو إحدى السلع الرئيسية التي استطاع كثير من دول العالم الثالث البروز في مجاله وتعتمد عليه في التصدير لتلبية مواردها.

أما الفكرة التي دأب على ترويجها بعض الاقتصاديين من مقال الجات بأن الدول الثمانية قد خسرت على المدى القريب ولكنها قد تكسب على المدى البعيد، فإنها تقوم على أساس أنه مع ازدياد أسعار السلع التي تستوردها هذه الدول فإن ذلك سيكون حافزاً لها على وضع خطط بعيدة المدى لتصنيع والاعتماد الذاتي.

ولكن القضية هي أنه إذا كانت هذه الدول - ونتيجة لثرائ الاستنزاف الاستعماري الطويل والخرق في الدين والخطر على انتقال التكنولوجيا المتقدمة - قد حوصرت خلال العشرين عاماً الماضية، وأجهشت بقسوة أحيانا بمحاولاتها لإجراء تنمية شاملة وجذرية فهل يمكن لها بعد فتح الأسواق عنوة واقتداراً وإسقاط كل مظاهر السيادة الاقتصادية على سوقها أن تضع الأسس الحقيقية لصناعة متطورة أو اقتصاد صحي



متوازن وليس مجرد سوق استهلاكي. علماً بأنه وفقاً لتقديرات المسؤولين عن اتفاقيات الجات حتى عام ٢٠٠٥ فإن الاقتصاد العالمي ككل سيريدان بنسبة ٢٨٪ من حين أن نفس الأساط تؤكد أن الدول الأفريقية ستخسر في تلك الفترة حوالي ٢ مليارات دولار سنوياً في شكل

فقدان المزايا التجارية التي كانت تتمتع بها

وهناك أكثر ملاحظتان أساسيتان:

الأولى: أنه رغم تهديد الصراعات التجارية بين الدول الصناعية الكبرى والتي كانت قد تفجرت في السنوات الأخيرة إلا أن هذا لا يعني انتهاء تفرغ الصراعات مرة أخرى، خاصة أن ٧٠٪ من التجارة العالمية تسير عليها الشركات المتعددة الجنسيات الأمر الذي سيفرض بالضرورة حتى داخل دول الشمال نفسها تناقضات بين الطبيعة الكروموسومية لثانيته المسيطرة على التجارة العالمية وبين المؤسسات القومية العاملة في هذه الدول. وقد بدأ ذلك بوضوح فيما سمي بمعركة الاستقلال النكالي والبنّي التي قادها الملغون الفرنسيين دفاعاً عن الانتاج السيميائي والتلفزيوني الفرنسي ضد الغزو النكالي الكروموسومي لثاني المهون والمقائد الهويّة والمضمون النكالي والبنّي الحقيقي الأمر الذي افترض - في الساعات الأخيرة قبل اتفاقية الجات - تنزلات أمريكية في هذا المجال والموافقة على إخراج الانتاج التلفزيوني والسيميائي من دائرة الاتفاقية الذي اعتبره الملغون الفرنسيون نصراً مهماً.

وليس من المستبعد أن تتلجر خلافات أخرى كثيرة إزاء هذا التناقض حتى بعد توقيع اتفاقية الجات. أما الملاحظة الثانية التي تستحق الرصد والانتباه فهي أنه إذا كانت العمالة كسيلة قد أخرجت من الجات فإنه من الواضح أن هناك ثمة معارضة قوية بين الأساط العالمية والفلاحية في بلدان الشمال نفسها ضد تمكك الشركات المتعددة الجنسيات وأفضل مثال على ذلك موقف الاتحادات العمالية في الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتفاقيات الاقتصادية الموسعة التي تضر مصالحها والناشئة.

وليفضاً ثورة المزارعين الفرنسيين واليابانيين والكويتيين ضد مقررات الجات والتي تنص حرمانهم من السيطرة على سوقهم الطبيعي، ويقابل ذلك في العالم الثالث تقارب ضروري ومتوقع في المصلحة والهدف بين المنتجين في مجالات الصناعة والزراعة وللأضرار المعلقة التي ستصيب طرق الانتاج، العمال والمزارعين من شاحية ورجال الأعمال والمستثمرين في مجالات التجارة والصناعة والزراعة من ناحية أخرى، الأمر الذي سيؤدي إلى إعادة تشكيل جبهات للمصالح المختلفة كما سيؤدي تناقضات جديدة داخل المجتمعات المحلية نفسها.

وفي النهاية فلقد جاءت اتفاقية الجات بنديلاً وتقيحاً في نفس الوقت للمفروقات العميقة التي قسمت للأمم المتحدة في الثمانينات والتي كانت تسعى إلى درجة من العمالة في التجارة الدولية لتنشيط القدرات الاقتصادية والتصديقية لدول العالم الثالث، ابتداء من مشروع بروتوكول الذي سمي باسم رجل الدولة الألماني البارز والراحل هيلم هولت براينت والذي تراس في الثمانينات مجسومة عمل حكمت على المشروع وقسمته إلى الأمم المتحدة وحتى مشروع الغاش الجنوبي الذي وضعت لجنة من خبراء الاقتصاد في الدول الغاشية ترأسها

الزعيم الأفريقي الرطل جوليوس نيريري.

والجات هي الحلقة الأخيرة لمحاولة علاج الأزمة الطاحنة التي تمر بها اقتصاديات الرأسمالية العالمية في مواجهة الكساد والبطالة.

وقد تمثل على القمة الأخرى من الظهر حافظاً وانعافاً لدول العالم الثالث في البحث الهدي عن مخرج حقيقي

وفعال لنحول التاريخ مرة أخرى..







رئيس هيئة الاستثمار «لأخبار» :

## اتفاقية الجات تضع مصر في منافسة عالمية شديدة مشروعات صغيرة ومتوسطة في ٦ محافظات لتوفير فرص العمل

كتبت مديحة عزب :



هشام الدين العربي

أعلن الدكتور هشام الدين العربي رئيس هيئة الاستثمار في تصريحات خاصة - للأخبار - أنه بعد توقيع اتفاقية الجات أصبحت مصر في دائرة منافسة شديدة مع مختلف دول العالم ، البقاء فيها للأصلح وإن يلتزم بقوى السوق .  
وقال إن السبيل لتلك المنافسة وفرض على مصر إقامة صناعات وحدود الإنتاج الجديدة ورفع مستوى الكفاءة الإنتاجية بالتصنيع والتطوير واستخدام الآلات الفاضلة ، وإنشاء المزيد من المناطق الصناعية في مختلف المحافظات وإزالة القيود والموانع التي تعزل مسيرة الانطلاق نحو وضع اقتصادي أفضل ، وتوظيف كل الطاقات واستخدام الموارد المتاحة .  
وأصاب من تقلقه بالنسبة للمستقبل نظرا للمناخ المتغير الذي يشهده الاستثمار في مصر في السنوات الأخيرة ، خير دليل عليه هو ثبات سعر صرف الجنيه المصري بالقيمة

جنيوب سيناء ، شمال سيناء .. بالإضافة إلى المناطق التي أعلن عليها من قبل وهي سوهاج ، مطروح ، شمال سيناء ، القنطرة شرق ، الدقهلية والإسكندرية .. كما يجري الآن الإعداد لاستصدار قرارات جديدة لإنشاء مناطق صناعية أخرى في ثلث على مساحة ٥٠٠ فدان .  
ول نجح حمادي ( ٥٠٠ فدان )  
ول الدنيا ( ١٥٠٠ فدان ) ول النعيم ( ١٥٠٠ فدان ) ول الجهة ( ١٥٠٠ فدان ) ول القنطرة ( ١٠٠ فدان ) ول الدقهلية ( ١٠٠ فدان ) وقال إن هذه المناطق تكلفتها أقل من تكلفة إقامة مجتمعات صناعية جديدة ومعظم المشروعات بها صغيرة ومتوسطة .  
وتتركز حول الصناعة والزراعة والسياحة ... مع امتع كامل بنزانيا الاطباء منا يقدم الطاقات ويعبرها للاستثمار عليها حدث خلال الشهرين الاخيرين في سوهاج ، فقد أخذ ٣٠ مشروعا بها طريقا إلى التنفيذ .

للدولار أكثر من ٢ سنوات ، وهو مادي بدوره إلى جانب المزيد من المستثمرين العرب والأجانب .  
ومن المناطق الصناعية الجديدة وأنها في توابع لفرص عمالة تغطي أكثر من نصف مليون سنويا - لقد صدر قرار رئيس الوزراء مؤخرا باعتباره مناطق في مصر مناطق نائية تتمتع بالاعتمادات الضريبية تشجيعا لجذب الاستثمارات ... وهي الوادي الجديد ، أسوان ، البحر الأحمر







## مندوب مصر في « الجات » الاتفاقية نضر بمصالح العلم العربي وتستفيد منها أوروبا

كتب حازم منير

أكد السفير منير زهران ممثل مصر في مفوضيات اتفاقية ( الجات ) أن التحرير الكامل لتجارة المنسوجات ولقالبينود الاتفاقية . وفتح الأسواق للمنطقة الحرة بين الصناعات سيضرب بالمصالحات المصرية . وأضاف أن الاتفاقية تخلق الميزة التنافسية التي تتمتع بها والخاصة بدعم حصة من صادرات النسيج .

وقال أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشعب يوم الأربعاء الماضي ، إن بنود الاتفاقية تلتزم بإلغاء الدعم عن الإنتاج المحلي مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعاره ، والإضرار بالدول المستوردة للخدمة ومنها مصر وتحقيق فائدة خاصة للدول المصدرة وأغلبها من بلدان أوروبا . وأضاف زهران أن الاتفاقية تخلق كذلك نظم حظر الاستيراد ، وتظم الحصص ، وتحدد شرائح الرسوم الجمركية ولقالبينود لجدول تم الاتفاق عليها بين دول الاتفاقية .

وقال أن الاتفاقية تتيح للشركات الاستثمارات المحلية دخول السوق المصري ، خاصة الشركات المصرية كما تسمح لنا في المستقبل بمنافسة الشركات الأجنبية في بلدانها . وأضاف السفير أن المفوضان تلتزم بحجم النشاط التجاري الدولي لكل دولة ومدى قدراتها الاقتصادية .







**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

## التاريخ :

1875

هل توجد علاقة بين انتشار الجوع  
وتساقط الغاشية التعصبية ؟  
النسؤال الى ذهني وأنا اقرأ قصة حياة  
شاعر اسبانيا الناصر فيديريكو جارسيا  
لوركا

مجلس الشورى  
الذي تم تشكيله في  
العام ١٩٦٦  
لدراسة  
المشكلة  
والتوصل  
إلى  
الحل  
المناسب  
لها.

من منتقل أنستاسي خلال من  
التعصب داخل لوكا، من قرياته ومن  
المشاركات العربية الاندلسية، قال  
بموجب كلامه القاصير المنسوبة  
بالدين، قبيل العرب الأولين  
الاسبانية، حيث ولق لوكا في صلب  
الجمهورية ضد الفاسية - سكي  
وأية في صفوف غريمالا العربية  
1842 في يدى لوبيكائد وأيناجا

三才

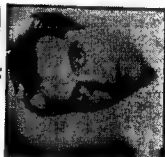
والهيم - ولد من نصف قرن على  
استشهاد الشاعر - اللثتر الحالم -

لأن لنهزم الجوع ، والقضاء على  
الفاقة الجارية كلها النسانية  
لأتمنى متى يتحقق ، ويهمل أن الأمور  
سيكون مع أخرى ونحن نرى الفاقة  
تظل برأسها من جديد في الدول  
الغنية - ألمانيا وإيطاليا وروسيا - من  
تحت عباءة الجوع - أو سوء التغذية  
منه - تماماً كما حدث في الثلاثينيات

الذين حين حكم ستر ومسياني  
بهذه تملأ الرخاء وبشارته للفقراء  
والركبا ما أبعكنا من فطاع  
العربة والهمز القاطبة كما يلو  
استاننا صلاح الدين حائل

والمتميزون بذلك بالانتماء إلى التيارات التي أصبحت في الحاضر الانتماء إلى الملتحقات للثورة والتحريرية المصرية وهي انتماء تعمل لحساب الاختيار ضد مصالح القوماء في العالم كله . ولتبدأ صلحاً جديدة.

من الاستقلال والاعتدال. وسبقوا خلافتهم  
وارتضوا أن يهتفوا بالهدى من حين  
على انفس الدول الطويلة لثروات لغرا  
والقلا بما : بعد الجهات منتفعين الدول  
التي تستودع سلعها لثالثة ككسائر  
كندا - وكما يدل عليه : شتا اهل



ويستلزم من الصانع إلى الحصول على  
 براءة اختراع : إلى الصورة داخل الدول  
 العلمية الأشد تأثيرا بالهبات ومن بينها  
 مصر . ويتساءل : من الذي سيحصل  
 أرباح تلك الأفكار ؟ هل سيستلزم إقحام  
 تلك الدول الضعيفة بقره من

والذين هم حتى يمكن انهم الناجية  
وتحقيق استقلال ذاتي عليها عن  
استيراد الغذاء؟ هل سيطلب هؤلاء  
تحويل الاموال واربعهم الكثر  
سواء في الداخل أو الخارج الى اصول  
الناحية حقيقة تقدم التنمية المحلية  
لم لا يغيرونهم يهتف وراء سبل  
بمليون جنيه، وملايين بالاف

والايمان من نفسهم ٨٠٪ من  
المجاهدين الذين اسلحوا اليه ٢٠٪ من  
بناء مصر من جميع الفروع والتمويل  
والعن الصلوة الذين يتشاركون في  
تلبية احتياجاتهم الانسانية بولا من  
الجنود، وشغل دارية يكتسب ثمن  
الواجبة منها لاسكان العشرات من  
الجنود البعث من الاستعداد

[illegible]

---























## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠٠٠

ومبيعات ميسرة كشمويش  
لخسلاها الناتجة من رفع أسعار  
الغذاء من الدول المستفيدة وسوف  
يراقب تنفيذ هذا القرار مجلس  
التجارة في السلع في إطار منظمة  
التجارة الدولية.

وهناك دول مصحات لكرها بعض  
المحللين الاقتصاديين بول ستريت  
جورنال تقول هذه التحليلات أن  
الانكماش المرتقب في حجم الدعم  
الشمسي الذي يحصل عليه  
المرزاعون الأوروبيون. وبالتالي  
انكماش حجم صادرات محاصيلهم  
إلى الأسواق العالمية من الممكن أن  
يساعد المرزاعين في أمريكا  
وأمركا اللاتينية وآسيا. وبالإضافة  
لذلك، فإن الألياف الترويجي للنظام  
الصالي لبعض المنسوجات  
والملابس سيعظم المصنع  
التصديرية المتكشكة أمام الدول  
النامية الأسرع نمواً، خاصة الهند  
والصين وبكين.

ويعلق المحللون الاقتصاديون في  
بول ستريت جورنال على أن اتفاق  
الجات سيفيد أكثر للدول النامية  
التي تمكنت من بناء قاعدة صناعية  
مختوعة، والتي تعتمد بقر أقل من  
غيرها على استغلال ثروات طبيعية  
خاصة بول جنوب شرق آسيا  
الرائجة حالياً والموجهة للتصدير  
حيث أن اتفاقية الجات كانت ذات  
أهمية قصوى بالنسبة لها.

ويؤلف المحللون الاقتصاديون أن  
تصام بول جنوب شرق آسيا في  
طرح مليوناً ككثير جراءة في أعقاب  
دورة أورو-جواي حيث أن  
التصاميات والتي تنمو بمعدل  
حوالي ١٠٪ تخشى بقر أقل من  
الاقتصادات الصناعية النامية في  
التي التجارة الحرة على فرق  
العمل.

إن ناحية أخرى يعتبر محلو  
بول ستريت جورنال أن أحد  
مصادر الدخل للدول النامية يكون  
فيما يتعلق بالاتفاق ويعطي كافة  
الدول المتقدمة حرية فيه مطابقة  
لأحداث إجراءات مكافحة الإفراط  
ضد المصنعين الذين يشتبه في  
تصديرهم لسلعهم بأسعار منخفضة  
مفر عائلته وتخشي الدول النامية  
من استخدام الولايات المتحدة

وأوروبا لسلح مكافحة الإفراط  
التحجيم صادرات الدول المنافسة  
ذات الكثافة الأقل.

ولما عتد من الملاحظات في مجال  
الصحت عن المكاسب والخسائر في  
اتفاقية الجات:

(١) أنه لا يمكن الخروج عن إطار  
هذه الاتفاقية قبل الضوابط تقول أن  
العمل النامية لم تأخذ موقفاً موحداً  
هذا من ناحية ومن ناحية أخرى أن  
تحرير التجارة في ظل هذه الاتفاقية  
يعتبر إلى حد كبير أحد البات لنظام  
العالم الجديد.

(٢) أن المكاسب والخسائر يمكن  
إضمارها للحسابات الدقيقة بالنسبة  
للعمل الاقتصادية فإن تحقق الدول  
مكاسب بدرجة واحدة أو خسائر  
بدرجة واحدة، وعلى مستوى الدولة  
الواحدة قد تحقق لها مكاسب في  
جزئية من الاتفاقيات وتحقق لها  
خسائر في جزئية أخرى. هذا فضلاً  
عن أن المكاسب والخسائر سوف  
تتحد في النهاية بالقياس إلى الزمن.  
وقد تكون هناك خسائر في الأجل  
القصير لم تحصل إلى مكاسب في  
الأجل الطويل. فإذا نهيات الدول  
النامية والقامت قواعد لتجارة  
وصناعية لم يمكنها أن تجد منافسة  
في صانعها وتكون أساسها فرصة  
واسعة في السوق المفتوحة.

(٣) المستفيد الأكبر بلا منازع هو  
الدول الصناعية الكبرى ولم يكن أمام  
الدول النامية فرصة رفض شروط  
الدول الكبرى.

(٤) ليس هناك شك في أن معارضة  
الدول المتقدمة في شأن إصلاح  
العمل الموجود في التصاميات  
والعقود برفع الدعم عن التصاميات  
الزراعية.

(٥) وفي حساب المكاسب لابد أن  
تذكر عددا من الأمور على سبيل  
المثال لا المصير. كما أنضج من  
قراءة أوراق الاتفاقية ومناقشات  
لجتماعات اللجان الفرعية التي  
شكلها وزير الاقتصاد إعتباراً من  
البيت الماضي وأنت لورائها أمس  
الاول حيث يتضح أن الاتزان

كل من عمرو موسى وزير  
الخارجية في تصريحاته الأخيرة  
ومحمود محمد محمود وزير  
الاقتصاد في تصريحاته  
المتتالية أن الاتفاق والتحرير  
والإنتاج بتكاليف للصناعية هو  
للحصد المفروض على الدول  
النامية في وجهة هذه الاتفاقية.  
ويجب على الدول النامية  
وتحذ منها أن تستعد لمواجهة  
مع الإنتاج الأجنبي الذي لن يجد  
حواجز في دخول الأسواق.  
وعلى أي حال أن نتائج جيدة تلك  
التي، أو «ميكانيكي» الذي  
أقرته المفاوضات من حيث مبدأ  
تعميم الدول النامية  
المستوردة للغذاء والمتضررة  
من رفع الدول المتقدمة للدعم  
للمنتج لتتجاهل الزايم والذي  
من شأنه أن يرفع من سلوة  
الغذاء للدول النامية، وهو لمن  
سوف يختلف من دولة إلى أخرى  
حسب نسبة الانخفاض الأدنى لكل  
دولة من الغذاء عموماً أن متابة  
هذا «ميكانيكي» يعني حرص كل  
دولة على الاستفادة من قرار  
إعطاء الدول النامية مساعدات









المصدر :

## للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٩

ليما يتخلق بتجارة الخدمات حيث أعطيت الدول النامية الحق في الاحتفاظ ببعض الاختراعات في بعض قطاعات الخدمات مثل قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وهيئة السكك الحديدية، كما أن مانتو للفلوش عليه في تجارة الخدمات لم بلغ حق الدول في إجراء التفاضلات ثنائية فعلاً، إذا كانت مصر ملتزمة أو مرتبطة باتفاق ثنائي فإنه من حقها الاحتفاظ به والإبقاء عليه، وكذلك حقها في إبرام التفاضلات في المستقبل وهذه الميزة حصل عليها الفلوش المصري لمصر فقط دون تخصيص هذه المزايا على الدول الأخرى.

وبصفة عامة وبون التعرض للمنافسة الإقتصادية والحقوق المترتبة على الاتفاقية والتي التزمت بها الدول المتقدمة أو الدول النامية أو مصر بصفة خاصة فإن فريقاً من المحللين الإقتصاديين يعتبر أن ارتباط بهذه الاتفاقية يعني ضرورة التقدم إلى الأمم واستحالة الدوران الخلف وهذا في حد ذاته يعتبر أحد مكاسب هذه الاتفاقية. (٦) علينا أن نضع في اعتبارنا أن منح حوافز للتصدير أصبح أمراً حتمياً للمكسب للمصنعين من الوكوف أمام المنافسة الأجنبية.

(٧) على الدول النامية ترتيب أوضاعها في إطار الاتفاق الجديد لتحرير التجارة وذلك مسؤوليتها خصوصاً وأن هناك معاملة خاصة اتاحتها الاتفاقية من حيث منحها فترات زمنية أطول لتطبيق التزاماتها ومرونة كبيرة في تحرير قطاعات اقتصادية هامة وفي إنهاء... علينا أن نعرف أن الإبقاء للاستثمار والأجور والجيد الوحد المطروح أصلاً هو العمل من أجل التقدم.

مختلفة بين مجموعات الدول فهناك ٢٣٦ للزمن للدول المتقدمة بخفض ٢٠ سنوات فإن الدول النامية اتاحت لها الاتفاقية الالتزام بخفض ٢٠٪ على غير سنوات، فضلاً عن ذلك فإن هناك استثناء من هذا الالتزام للسبع الحساسات مثل الموالين وبعض أصناف الفاكهة وثره أسر فرض رسوم جمركية عليها والزام بنسب معينة وذلك حماية للانتاج الوطني وفي مجال خفض دعم صادرات الانتاج الزراعي فقد تم أعمال نص القاعدتين ونسب النسبة والمدة التي اتبعت بشأن خفض الرسوم الجمركية، وقد صرح لمصر بصفة خاصة وبعض الدول النامية بتقديم دعم لصادراتها الزراعية، وفيما يتعلق بالنعم الممنوحة للانتاج الزراعي فسيتم التزمت الدول المتقدمة بخفض دعمه ٢٠٪ على ست سنوات التزمت الدول النامية بخفض نسبته ٢٠٪ على خمس سنوات، وقد سمح للدول النامية دعم منتجات الانتاج الزراعي لمدة عشر سنوات، وفي مجال تجارة الخدمات وهي المتعلقة بالمرور أثارت حفيظة الكثيرين باعتبار أن تحرير هذه التجارة مثل البنوك، التأمين، السليمة، سوق المال، المعلومات، سوف يؤدي حتماً إلى منافسة كاملة حيث أن الدول النامية تتلاقى على المنافسة في هذه المجالات، إلا أن الاتفاقية في توصفها لوجب أن تدم الخوف يستلزم علينا، لأن الاتفاقية قد أعطت مصر مبررة في الالتزام بتحرير القطاعات التي تراها وفقاً لقدرتها الاقتصادية ومستويات نموها، كما للزمن للدول المتقدمة بفتح مراكز للمعلومات عن قطاعات الخدمات ووسائل الوصول للتكنولوجيا الجديدة، كما أنه يمكن لأي دولة نامية وفقاً للاتفاقية لجات فرض قيود، على تجارة الخدمات في حالة حدوث صعوبات أو مشاكل في المستقبل، وهناك ما هو أهم من ذلك







# الجات جيس الندار مصر

وظاهر الاتفاقية عدل ولكن باطنها ينطوي على  
لخطر كبيرة بالنسبة لنا.. ويكفي للدلالة على  
خطر هذه الاتفاقية انها ستسبب علي الدول المتقدمة  
خسلا سخويا يزيد علي ٣٠٠ مليار دولار - اوروبا  
ستزيد ٨١ مليار دولار وامريكا ستزيد ٣٦ مليار  
دولار اما الدول النامية فسوف تخسر كثيرا..

ماذا تعني هذه الاتفاقية  
وماهو تأثيرها علي مصر  
وماذا يقول الخبراء؟

«الجات» كلمة تتردد كثيرا في الآونة الأخيرة  
عبر الصحف ووكالات الأنباء.. والكثير من الناس  
لا يعرفون معني هذه الكلمة كما لا يعرفون شيئا  
عن الاتفاقية الخاصة بها. تدور الاتفاقية حول  
التجارة الحرة والتعريفية الجمركية وسوف  
تسمح الاتفاقية بالتجارة الحرة بين الدول جميعا  
مع خفض التعريفية الجمركية ورفع الدعم عن  
السلم جميعا وتركه للشعري يختار بين المفضلها  
وارخصها دون التدخل من الدول  
في التعريفية الجمركية لحماية  
مكائنها.

مطلوب:

تأمين خدمات البنوك  
والتأمين وتطوير السياحة

الإصلاح  
الاقتصادي  
أو.....  
تدمير الصناعات  
الوطنية









المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ :

1994

### الوجهات

اسم مختصر لأحد الجهات الدولية والمنظمة الأمريكية.. وهي تسمى بـ «مجلس حق» في العالم لمجالات والمناطق الأمريكية والفرنسية والألمانية لعام 1994

تأسست «الجهة» كهيئة مؤلفة في عام 1994 لتطبيق البحوث السياسية التجارية المختلفة التجارية الدولية لتصبح الهيئة الدولية التي يتم إنشاؤها بعد الحرب العالمية الثانية لإزالة الحائل نحو الاتفاقيات الاقتصادية بعد هذه الدول ومنشور تحت الدول.

وبعد 22 دولة مماثلتها بعد الحرب العالمية الثانية لوضع اتفاق يمنع تكرار مسألة الكسب الاقتصادي الذي شغته الثلاثينات وفي مارس عام 1948 ودعت 52 دولة مؤلفي «الجهة» أعضاء بمختلفة التجارية الدولية.. ويضم المجلس الأمريكي الدولي من بعض المنظمات التجارية لصالح منظمة لجمعية وأمرت الأمانة الأمريكية أن تفسر جميع حلي اللجان من جانب المجلس، وسجلت «الجهة» الجمعية في بلد دولة الأوروبية في مفاوضات شعور التجارية الدولية في سويسرا عام 1946 وكانت الدول الأوروبية في جانب في المجلس شهر ديسمبر الماضي من الحرب وأصبح للجهات التي أنشأتها منظمة الجوات والتي تخدم حاليا 117 دولة ذات بروتو الاقتصادية في 50 دولة وشمال

للجان لتصبح هذا لإجراءات العملية التجارية منظمة للمرة الأولى دول، للزاد الزيادة والصلح والخدمات والتجارت ومعلمها معاد الاقتصاد العالم الثالث والدول الغربية.

ويظهر من بعد أن الاتفاقية سوف تكون قواعد التجارية الدولية وتنمية الاقتصاد العالمي بعمل مكثف.. فقد أشارت الدلائل إلى اهتمام مصالح القوى التجارية الكبرى بعد أن خرجت الأطراف القوية من الساحة في وقت مبكر.

والمنظمات ذات اتفاقية الجهات لخراب التكتلات الاقتصادية لعدد من الدول والاتفاق من حولها لتقومها وإيمان مضمونها في الوقت الذي تنوع في هي التكتل وتنوع طاقه بحلول في دول للصورة الأوروبية لم تكف بعلوم أوروبا للجنة بل وكانت حلي لتأمين دول والاتفاق فيها لتكون كدول كدول اتساعا وقت.. وأصبحت مختلف من الممثل التي تحول بها الدول للتنمية السيطرة على الاقتصادات الدول القوية مما يجعلها كدلة لها اقتصاديا.

وأصبحت في كوريا الجنوبية أكبر دول في ذلك للفترة فقد استقال رئيس وزراءها من منصبه لأنه لا يستطيع حمل المسؤولية الأخلاقية لفتح أسواق بلاده أمام الدول الآز كدلة للمساعدة.

وإذا ظهرت بعض الدول الأوروبية اتفاقية التجارة ويخشى أن تواقع عليها بشكل شامل فقد رفضت فرنسا - بوصفها شعبا يحرس على خلائق

اللاتينية وغيرها - غشخ للموازين الأمريكية أمام السبيل واللاتينية ومن وإلى سبيل الأمريكية وأعتبر الفرنسيون

ومعهم لملحقنا أن هذا يهدف للهيئة الاقتصادية الأوروبية وهي الدولية خلفه بعد الاتفاقية من الاتفاق وهكذا تأسست لفرقة من الاقتصادي ويخشى أن لتصبح لهما مع دولي حتى لو كان

تغلا تحت يد لفرقة.. وقد أشار مجلس موسي-روس سكان لها لفرقة سبيل شخير على مصر والعالم العربي والفرقة.. وأخذ الدول للتنمية لأن الاتفاقية تضمنها أساسا وتفسر بغيرها.

وأشار محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية له لبدء من الاتفاقية «الجهة» غشخ في ظل ظهور القوى الاقتصادية عملاقة وتشكيل لخدمات الاقتصادية جديدة سواء في مجال التجارة الحرة أو برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي ولذلك ليس هناك في لخدمات لفرقة مصر الاقتصاد لهذه الاتفاقية وقال أن مصر شاركت في وضع لخدمة لاتفاق للموازين الذي يحكم تجارة الخدمات الدولية بما يخص من الدول القوية تحقيق مصالحها في فتح أسواق الدول للتنمية أمام مركات



عمرو موسى الجوزوي

الدول القوية في هذا القطاع.. وقال أن «الجهة» فتح أبوابها على جبهة للسلامة للصورة.

لما الدكتور كمال الجوزوي نائب رئيس الوزراء ووزير للتخطيط فقد حذر من خطورة اتفاقية الجهات على الدول التي تعتمد على الاستيراد خاصة في مجال الطاقة وأشار في أن مصر تستورد مواد غذائية بقيمة 2 مليارات دولار.. وتضاعف بعد زاع دعم في الدول الأوروبية من السلع الغذائية وأضاف أن الاتفاقية قد في يد للمصر فمن يصدر

هو الذي يستفيد من هذه الاتفاقية.. حليها فإن طبقا لكتاب الجوزوي فإن مصر تستورد سلعاً غذائية بقيمة 2 مليارات دولار بعد اتفاقية التجارة تزيد تكلفتها 2000 مليون دولار.

عملية للدخل بقيمة التجارية يذهب بها الاقتصاديين منذ زمن طويل ولجواب لها تزايد في مصر تظل عوامل الاتناج بين «الجهة» المختلفة من طريق إنتاج السلع التي تذهب مع لآزها للخدمة في كل بلد وهذا مايفرض فيه الكنتير لخدمة وزير رئيس اللجنة المالية لآزها لبارفد ووزير رئيس اللجنة المالية لآزها للولايات من بلاد العالم المختلفة في ظل هذه الحالات من عدم والقائد عليهم جميعا وأن هذا الفكر من الذي بدأت الاتناج امتداد في القرن الماضي حتى باعتبارها أري العمل التي بدأها الاقتصاد لكن أوروبا رفضت مشاركتها في ذلك السبيل.. ورغم الجهود من الألمان ومصارف مصطفي في ظل العملية الأمريكية والاتفاقية حصلت على ذلك في الأمريكان الذين قاموا كذلك بعملية مصطفي.. وبعد الحرب العالمية الثانية بدأ نوع جديد

### حقوقي سامي أبو الواعز

من الاتفاقية وبدأت مع البعثة في حرية التجارة وتكون مؤسسة «الجهة» وهي دورتها الأخيرة لم تقتصر على تحرير الأسواق أمام الخدمات ولكنها أصبحت حرية التحليل في الخدمات المختلفة - شركات القطن والحرير - وأخذت الدول الكبرى على خص أساسي وتمسكت أمريكا بشروط في تلقي الدول الأوروبية الامتيازات التي كانت تمنحها للاتناج التجاري برفض إيهاد سوق حرة لولا الفزع من الاتناج حتى تستطيع لخدمة لأوروبا وإيهاد وتم الاتفاق لملامح لتي غشخ هذه الامتيازات التي تحمي لأمريكان في أوروبا وسوق وتحرير على ذلك إخراج أسرار للتجارة التجارية بنحو 100 وهذا يعني أن هذه للتجارة سوف تحصل في الدول القوية بصورة أعلى بكثير للفرقة والتجارة عليها خسرة زمن هذا سوف تكثر التجارة الحرة على مجموعة الدول القوية وفي الفرقة من تلك كوريا في الخاصة لا أنها ولقد هذه فتح أسواقها لأنها تستفيد من بلدانها مختلفة حاليا لأن مثلا معها برامج يباع في الأسواق الخارجية ويوفر أن الاتفاق سيتم بينها وبين أمريكا على أسس أن تعطي لخدمة لأمريكان من مختلفه كدلة حذر سموات وبعدها يتم بيع الآز حرياً لسوق حرة.

ويشار الدكتور لعدد الواعز: إننا سوف نذكر في مصر بالخدمة للدول المختلفة التي تزيد من لخدماتها كما سيذكر المستوفك للمصري بنوعه الأسرار ولأن دولي لزيادة لخدمة

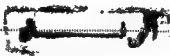








المصدر :



## النشر والخدمات الصحية والمعلومات التاريخ :

١٩٩٤

هذه الفترة ستؤثر على كافة القطاعات خلال القرن القادم، وهناك التنمية الاقتصادية لهذه القطاعات الدول النامية



وهم مرور أكثر من ٧ سنوات على الخدمات التي أتت بالصحة العالمية للإنسانية في وقت ارتبطت الدول بالمشاكل الصحية وبمعدلات ١١٧ دولة من بينها مصر إلا أن الحكومة المصرية لم تهتم بالخدمات الصحية إلا في وقت لاحق للثاني عشر من كل تلك السنوات على مصر من كل قديميها وهو الزيادة كل منهم على حدة ولكن مؤلفه تجاه تلك الاتجاهات في البداية حذر مصر موسى وزير الخارجية من الاتجاهات ثم أعلن محمود محمد محمود وزير الاقتصاد أنه يرى على الاتجاهات تلك وقالها أما الدكتور كمال الجنزوري وزير التخطيط فقد صرح بأن الاتجاهات سوف تؤثر على مصر خاصة في مجال الاتجاه الزباني وما يهملنا نفس حوالي ٣٠٠ مليون جنيه.

ولم يتوصل سوى أيام معدودة وتوقع مصر على الاتجاهات. فهل تبارك بعد اجتماع وزارة الداخلية تلك الاتجاهات قبل التوقيع؟ وهل تسارع بتقديم بيان في مجلس الشعب حول هذا الموضوع؟

كثيرا من طريق دعمها وتحسين شبكات الري والصرف والاتصالات بالحدود للمساعدة حتى يكون عندنا إنتاج زراعي وفيتامين من الولايات المتحدة وإندا مهاجرون بالخطأ كبيرة من هذه الاتجاهات ولابد أن ندبا بخراسة تصالو الاتجاهات الصافي في كل قواعده لمد في ثلثة في هذا الاتجاه والارتفاع بمستواه من طريق الخدمات التي تقدمها للعالم مثل السياسة لابد أن يفهم الجميع أن السياسة مستمرة تعويضي جيد ولنا ذلك فرمسا جبهة لاهلها شهورنا والتطور عند أحد والاتصال في ضرورة تحسين خدمات البنوك وشركات التأمين

٣٠٠  
مليون دولار  
خسائر مصر  
بسبب إلغاء  
الدعم الأجنبي  
عن السلع  
الأجنبية

وان تغطي فائمة لشركاتها حتى تكون على السوي المالي.

بنت مصلحة للمشاريع في البداية لجأت منذ عام ١٩٨٦ وتعدت ٧ سنوات حتى تم الاتفاق عليها في منتصف شهر ديسمبر من العام الماضي وإقرار الدكتور حامد السليح وزير للبيئة السابق بأن المشروعات لن تحتل كل هذا الوقت لأن الأطراف المشتركة لها مبنية ومن ناحية أخرى كانت هناك خلافا كبيرة بين اللذين كبر المليونين استقرت هذا الوقت بغير التكاليف التي لنحسرة لنحسرة من الاتفاق وأصبحت مصلحة الحكم على في مواد أخرى لها جعلوا محين لتجربتها والمفروض أنه من التنمية الجارية أن تبدأ هذه القواعد في الفرع من عام ٩٤ حتى عام ١٩٩٦

وان الاتجاهات خدمات العديد من البلاد هناك الاتجاهات الخاصة بتدعيم تجارة السلع والأدوية بتدعيم تجارة الخدمات والتجارة العديد من الأقاليم مثل براقة والحدود معقول للكمية والملاحة الكلية وتدفع لإسواق والاستثمارات وإن كل

التنمية بعد فتح الاستثمارية ويتقدم بالهوية والمساهلة الفنية الجديدة وهو مايجب في تطوير الخدمات ويكون في صالح المستفيدين في الدول النامية. كما أن تدعيم تجارة الخدمات يمكن أن تستفيد به بعض الدول النامية التي لديها ميزان فائض في بعض الخدمات الدولية مثل السياسة والملاحة والادوية العاملة خلافا على أن نقل التكنولوجيا يعمل الدول النامية فقرة على تدعيم خدماتها وتطويع أهم منتجات العلم الحديث والاستفادة من هذه التكنولوجيا دون الجهد طالما أنها ستكون متاحة بشكل حر للجميع وإشراك الدكتور محمي عبيدالمعطي في أنه في التنمية الأخيرة هناك العديد من السياسات التي تتمثل في إتاحة الفرصة للتكنولوجيا التي تحصل عليها من الدول النامية من دول المتقدمة ما يجعل تدعيم هذه السلع أكثر صعوبة من ذي قبل بعد إتاحة للمعاملات التجارية كما أن لقاء العمل الزباني في الدول النامية والدول الزراعية وسيلة عامة يوزي في ارتفاع أسعار وأرباح الدول النامية من السلع العالمية التي تحصل عليها من أوروبا وأمريكا وإفريقيا وهو مايجعل عمل المستفيدين في الدول النامية. بالاستفادة من أن لشدة الجوع المصري للزراعة يوزي في عدم قدرة المستويين في الدول النامية لتأجيل التدعيم على المصري في مواجهة المنتجات الأجنبية ويوزي هذا في انخفاض حجم الإيرادات وانخفاض عدد العمالة وزيادة معدل البطالة وتقلص التشغيل في الدول النامية من الدول الاقتصادية بشكل عام كذلك نجد أن هذه الدول يصعب عليها - وقد تصوت على العمل - أن تكون نفسها وتستمر في الأسواق بمنتجاتها في التسلسل مما يضر بالصناعة الوطنية.

ومن ناحية أخرى فإن تدعيم تجارة الخدمات للمشاريع والتأمين وإماعة التكنولوجية تدعيم على شركات عالمية امتلاكها في أوروبا وأمريكا والتي لا تستطيع الدول النامية من تدعيم العمل للبراري أو التكنولوجية لأن معدلات التطور في هذه البلاد والمؤسسات تدعيم متقدمة طبعا لمشاريع أخرى (إزالة) بعمومها التي أنتجت جميع الدول النامية مناطق خطر عسكريا ماخا السعوية. كما أن نقل التكنولوجيا لا يزال امتلاكها وبواسطة التكنولوجيا متقدمة الميادين والأدوية والتكنولوجيا في الدول النامية من اقتصادها ومن هنا سيكون التدعيم في صالح الدول النامية. بالاتفاق في أن تدعيم الرسوم المستحقة يوزي في نفس حقيقة الإحصاء وهو مؤيد في زيادة العمل في الأقاليم المتأثرة.

وهذا التدعيم متقدمة حيثة فلا أن الاتجاهات ترتبط عليها بشكل متعلق بالأجارات التي تتداول الدول المتقدمة من الدول النامية على يد الدول النامية التي تدفع مقابلها من الدول النامية في هذه الحالة من الناحية للخدمة المستحقة لشركات









المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢ - يناير ١٩٩٤

الطيران الاجنبية ورفض شروطها على  
شركات الطيران والملاحة في الدول  
الضخمة. ولقد رآى انه في الدول التي  
تتبع فيه الدول للتقدم كدول الضخمة  
الى منتج الحماية وتعمير الاقتصاد  
القرى والماء كافة القوي. وكافة اشكال  
العدم لكونها في ذاتها تتوسع في الدعم  
للتجديها وتوسع في إعطاء الحماية  
للاتحادياتها حتى يتمكن لها الانفراد  
بالزعامة الاقتصادية المالية.







للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤

محمد محمود وزير الاقتصاد يرأس اجتماعاً موسعاً

من ٢٢٠ فبيرا مصريا

لمناقشة تأثيرات اتفاقية

«الجات» على مصر

الخبراء يطالبون باستراتيجية ذات برنامج زمني

لتحقيق القدرة على المنافسة

لمناقشة تأثيرات اتفاقية «الجات» على الاقتصاد المصري تم عقد اجتماع موسع برئاسة شركة النصر للاستيراد والتصدير برئاسة السيد محمد محمود وزير الاقتصاد وحضره د. مصطفى طيار رئيس اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطني و ٢٠٠ من ممثلي المنظمات والكيان المهنية البحث العلمي والمستثمرين ووزارات الزراعة والصناعة والتعاون الدولي، وبحسبة اشارت التكمات إلى أن قوانين الجات سيجبا تطبيقها من ١ يناير ١٩٩٥ وسيتم توقيع اتفاق ممثلى الدول فى المغرب فى ابريل ١٩٩٤.

والبر فى الاجتماع الموسع تمساي المناقشة والمجودة، الموالز فى الإنتاج والتصدير، الضرورية للموعدة وحولز التصدير، سعر المرفوعة حماية الدول الثانية خلال الفترة الانتقالية، حظر استيراد النحاس حتى عام ٢٠٠٢، سعر قذائف، صدور اللزق اوسيلة وتأثيرها على إعادة الميزة النسبية الدول الإقليم (النسبيل - لبنان - الأردن)، الاعتماد بالترمية.

ومن الأة لتي طرحت فى الاجتماع - من الحكومة قررت بيع الاطنان المحلية بالأسعار العالمية وأن صناعة اللزق والنسيج لا يجب أن تعمل بأسعار اقل من اعلى من قوتها.

- وأن الاتفاقية ترتب حقوقاً والفرصات على الدولة وتلزم إلى تخفيض الجمرك والفاء سياسة الإغراق.

وبلج الاجتماع بضرورة وجود استراتيجية وبخط شامل يبرنامج زمنى لتحقيق فقرة الاقتصاد للمصري على المنافسة وقام الامن أن محادثات تحرير التجارة العالمية اثارت موجة من الاقلق فى كثير من الدول خشية أن يؤدى وضع نهاية لنجحة للمفاوضات الخاصة بإصلاح نظام التجارة العالمية إلى خفض العمالة وفقر الوظائف فى كوريا الجنوبية تكاثر الزارعون الذين يشعرون بالقلق تجاه اربزاقهم امحتاجاً على فتح أسواق الأرز المحلية وفى أوروبا نزل المزارعون إلى الشوارع فى مديرات احتجاج، ويتناهب القلق المنظمات الاقتصادية الأخرى أيضاً خوفاً من أن يؤدى التوصل لاتفاقية فى ختام محادثات جولة اورو جوى إلى فقدان فرص العمل ولكن خبراء الجات يشيرون إلى أنه على الرغم من أن هناك قطاعات معينة قد تتأثر بشدة إلا أن تحرير التجارة العالمية إلى مجمله سيزيد من الوظائف المروجة ويساهم فى خلق فرص عمل جديدة وآيزال كثير من الدول تحالول حماية اقتصادياتها المحلية ضد المنافسة

بيع القطن المصري بالأسعار

العالمية وصناعة الغزل

والنسيج لا يجب أن تحمل

بأسعار اقل من اعلى من قيمتها









المصدر :

سنة ١٩٩٤

التاريخ :

## للنشر والخدمات المصرفية والمعلومات

جنوبية من خلال فرض حواجز تجارية أو من خلال اتفاقات ثنائية وغالباً ما يتعين على مستهلكين أن يدفعوا الثمن.

وإذا أعرب وزراء الصناعة والتجارة الأفارقة عن قلقهم الشديد إزاء الضغوط الواردة في اتفاق الجات وأوضحت التطلعات الاقتصادية في هذا الشأن أن خسائر دول القارة الإفريقية باستثناء ليبيا وحصر مستحصل إلى ٦٠٠ مليون دولار نتيجة لتقليد اتفاق الجات وأن حصة نيجيريا وحدها من الخسائر مستحصل إلى مليار دولار في حين تصل خسائر كل من تونس والمغرب والجزائر ٦٠٠ مليون دولار وبالنسبة لجمهورية جنوب إفريقيا فمن المتوقع أن تصل خسائرها إلى حوالي ٤٠٠ مليون دولار، وتبقى هذه الصورة القائمة لدول العالم الثالث في الوقت الذي كثر فيه تصورات الدول الغربية من مزاي الاتفاقية، والأمم المتحدة للقلق من ارتفاع أسعار المواد الغذائية ومستويات متخافرة وهو ما يهدد أن مستودعي المواد الغذائية وفالديتهم من دول العالم الثالث والعالم العربي سيتعرضون لضغوط مالية لتسديد ديونهم للدول الغذائية المستوردة وتبقى الجامعة الأوروبية في رايح الأكر من اتفاقية الجات إذ تبلغ حوالي ١١,٢ مليار دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠٢، وتشير التقديرات إلى أن أرباح الزراعة الأوروبية ٢٠ مليار دولار والنسيج ١٧,٢ مليار دولار والخدمات سبعة مليارات دولار والصناعة ٧,٦ مليار دولار بينما ستربح الصين ٢٧ مليار دولار سنوياً، أما أرباح الولايات المتحدة من اتفاقية الجات ستدود بحوالي ٢٢ مليار دولار وتقدر أرباح اليابان ٣٦,٠٠٠ مليار دولار سنوياً بحلول ٢٠٠٢ من بينها ٢٢ مليون دولار في صناعة التقنية العالية والزراعة ومع ذلك فإنها ستخسر حوالي ٤٠٠ مليون دولار نتيجة لتحرير تجارة النسيج وستكون اتفاقية الجات دافعة أيضاً لدول أوروبا الشرقية خاصة في قطاعات النسيج والخدمات وتقدر أرباح دول الاتحاد السوفيتي السابق بحوالي ١٢ مليار دولار سنوياً.

### التجارة الدولية في السلع الزراعية وموقف مصر منها

تميزت التجارة الدولية في السلع الزراعية عن غيرها من التجارة السلعية بأنها خاضعت في معظم دول العالم إلى قيود شتى سواء في شكل رسوم مرتفعة أو في خضوعها لأنواع مختلفة من القيود غير الجمركية، هذا إلى جانب وجود سياسات متزايدة لدعم الإنتاج والتصدير في العديد من الدول الكبرى.

في ضوء هذه الظروف فشلت جولات المفاوضات التجارية السابقة في الجات في إزالة القيود الرافعة في هذا القطاع من السلع مما أدى إلى ظهور حروب تجارية خاصة بين الولايات المتحدة والجمهورية الأوروبية وتأثرت بها دول أخرى متقدمة ونامية سواء مستوردة أو مستوردة.

ولم أن إعلان برنتابل إيست قد تضمن تحقيق عدد من الأهداف لمزمن من التحرير في هذه التجارة وإزالة الدعم سواء بالدخلي أو دعم التصدير أو لتوفير نصوح الجات فإن المفاوضات قد أسفرت في النهاية عن حلول توفيقية تراعى مصالح الأطراف المتشاركة سواء تلك التي تريد التحرير الكامل لهذه السلع أو تلك التي تفضل إمام هذه الحرية.

كل من الواقع أنه بالنسبة لمصر لهذا استلزمات خلال السنوات الماضية من حرب الدعم بين الدول الكبرى والحصول على واردات من السلع الغذائية بأسعار أقل من مستواها الطبيعي إلا أن هذه الاستفادة قد ظهرت فقط في تخفيف العبء على ميزان المدفوعات وأكمن من ناحية أخرى بانه تميل مصر من دولة مكتفية ذاتياً إلى دولة تعتمد في دخلها على الخارج وتأثر السلع المدعومة من الخارج على الإنتاج المحلي.

إلى جانب ما قلناه من آثار اقتصادية واجتماعية أخرى.

والم يكن لمصر أن تعارض اتجاه العالم نحو تصحيح الانحياز في تجارة السلع الزراعية ولكنها من ناحية أخرى بدأت في الاستعداد لمعالجة الموقف الجديد دولياً ومن خلال المفاوضات في جولة أيرجواي سواء بالنسبة للاستيراد أو التصدير.

وفي عام ١٩٩١ تم الاتفاق التجاري على تحويل كل القيود الكمية إلى رسوم جمركية وتم الاتفاق على تخفيض الدعم الداخلي بنسبة ٢٢٪.

وفي عام ١٩٩٢ تم إجراء تعديلات سعيًا لحل المشكلات التي نشأت وتم السعي لتجديد لمصالح طرف من الأطراف.

وأكن للتنبؤات الأخيرة لم تسع مصر بالسلب أو الإيجابي إلا في:

- ١- تحسين النص التفاوضي والدول النامية المستوردة للذخائر التي يصعب أكثر فاعلية بدءاً من مجرد توافيق ولكن التوقيع الفعلي أن يتم قبل بدء سريان الاتفاق والتفاهم مع الدول المانحة على كيفية التنفيذ من خلال لجنة الزراعة.
- ٢- تحويل الالتزام بتخفيض الدعم الداخلي من التزام على كل سلعة إلى التزام إجمالي يعطى بعضاً لأي دولة للفق في التحلل من الالتزام بتخفيض الدعم على سلعة معينة.

ومن ثابرتنا لهذا الموضوع مع كل من الولايات المتحدة والجمهورية الأوروبية إشارتنا إلى أنه بالنسبة للسلع ذات الأهمية التصديرية للدول النامية مثل القطن أو الأرز أو الزيتون الغذائية أو القمح فإن أمر التخفيض متروكة لها، كما أكتلت الولايات المتحدة بأنها قد أتمت باتزماتها تماماً في كل السلع والنسبة لخفيض الدعم الداخلي حيث قد تم ذلك عام ١٩٩١ على اعتبار أن الالتزام بالخفض كان بالنسبة لمستودعات الدعم الموجود في السنوات ١٩٨٨/٨٩.

٣- أما بالنسبة لسلعنا التصديرية والتي يمكن أن نستفيد من إزالة الرسوم في أسواق الدول المستوردة فهو أمر خاضع لإتجار المفاوضات حول اللغز للأسواق والذي سيستمر حتى نهاية مارس ٩٤.









١٤١٢ هـ / ربيع الأول ١٩٩٤

المصدر :

٩ يناير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## حق مصر في دعم صناعيتها الوطنية في إطار اتفاقية الجات

لكه السفير ماهر زهران ممثل مصر لدى الأمم المتحدة بجنيف ورئيس الوفد المصري في محادثات الجات أنه تم القرار عدة أحكام خاصة بتسوية التزامات التي قد تنشأ نتيجة تطبيق تسوية اتفاقية الجات وإن هذه الأحكام تتضمن عقوبات على الإطراف غير للتعزية بتسوية الاتفاقية جاء ذلك في المادة التي تنص على جميعا الاقتصاد والتفريع مساء امس وأضاف ان مصر ستحصل على تعويضات نتيجة الالتزام التي يمكن ان تلحق بها بسبب خفض الدعم أو إزالة من التعويضات اللازمة من خلال مراقبة الدول الكبرى المشاركة في الاتفاقية على تقديم معلومات غذائية كمنع أو شروط ميسرة بسعر فائدة منخفضة وقلة سداد الدول لتحويل استيراد المواد الغذائية من الخارج . وأشار إلى ان الوفد المصري نجح في تأجيل الاتفاق للتحقق بالبيئة لأنها ستعوق الصايرات المصرية للخارج على أن يتم التفاوض عليها بدءاً من ١٥ مايو القادم لمدة ١٨ شهراً . وقال ان الاتفاقية تؤكد حق مصر في حماية صناعاتها الوطنية من ممارسات الدعم والانحراف باعتبارها من الدول التي يقل فيها دخل الفرد عن ١٠٠٠ دولار في السنة .

محمد خراجة









روز اليوم

المصدر :

عاشور سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اللعيب مع الكبار في الجلبت ؟

لأننا نصر على عدم الاستقالة من الخططنا ، انشغل عدد من مسئولينا خلال الأيام القليلة الماضية في إجابات لن التفاعلات الجات لن تسبب لنا أى ضرار ، بل ونمادى بعضهم فأكثروا أنها - على العكس - سوف تحقق لنا فوائد جمة ! ، زعم أن كل خبراء الدنيا يعترفون أنها سوف تحقق خسائر فاحشة بكل الدول النامية ، ونحن مدنا . لأنها تفرض إلغاء الدعم الذى تقدمه الدول المتقدمة لزارعيتها ، وبذلك .. سوف ترتفع أسعار السلع الزراعية والمواد الغذائية التى نستوردها .

للسؤل الوحيد الذى كانت لديه الشهادة واعترف بأضرار هذه الاتفاقات علينا كان هو عمرو موسى وزير الخارجية ، حينما أنه فيها جات في صالح الدول الصناعية الكبرى أساسا ، بدليل أن المفاوضات الأخيرة جرت فيما بينها وحدها ، ولم تشارك فيها الدول النامية .

ومن بعده جاء الدكتور كمال الجبوري نائب رئيس الوزراء ليقول نفس للعبى .

وهذا بالتحديد جوهر المشكلة التى يتعين علينا أن نواجهها ، بدلا من إشاعة اللغط الكلاب الذى يحض على التراخي والتسل .

حقا ملعب التجارة الدولية صار الآن مفتوحا للجميع .. ولكن قواعد اللعب وشملت الدول الصناعية الكبرى ، أو بالأصح الشركات العملاقة التابعة للجيشية .. ولأننا ندول نامية لن نتمكن من تغيير هذه القواعد .. لم يعد من سبيل أمامنا سوى اللعب بها ، أو لهوئة نقصنا للعب مع الكبار .

وإن يتحقق ذلك إلا إذا خفطنا بشدة وارتدنا ، وبإذات من الخدام الذى نستورده سنويا منه ثلاثة مليارات دولار ، وزمنا من صفقاتنا التى انخفضت في النصف الأول من العام الماضى إلى النصف تقريبا 11 أما التصرجات الوربية المتوقعة لفسادة المسؤولين لن نتمكن حتى ولو تفتكنا وأقربنا صعيها 1 ■

عبد القادر شبيب







## □ رئيس وفد مصر في مفاوضات «الجات» :

# الاتفاقية في صالح صادراتنا وتضر بعض قطاعات الزراعة

### كتب - ياسر صبحي :

أكد السفير مثير زهران رئيس الوفد المصري في مفاوضات الاتفاقية الدولية للتجارة والمعرفة الجمركية ، التي تم الاتفاق عليها في ١٥ ديسمبر الماضي في جنيف - أن الوفد قام بإدخال كل الجهود المبذولة لتخفيف الأضرار الممكنة من جراء تطبيق الاتفاقية وتنظيم للتكاسب مشهورا إلى أن دراسة التكاليف والمخسائر المحتملة لم تنته وستظل مستمرة حتى نهاية مارس القادم .

وأن التركيز في الدراسة يمكن فيما قسمته الدول القليلة من تفضيحات جمركية في صالح صادراتنا جاء ذلك في النقرة التي عرفت جميعا الاقتصاد والتصدير والاحصاء أمس الأول .

وأشار إلى أن الدول النامية بعد الاتفاقية عليها أن تقيم بتخفيض جمركي بما يقدر بـ ٢٢٤ بؤسا الدول المتقدمة ملائمة بالتخفيض بما يقدر بـ ٢٢٢ على جملة صادراتها . وأن التخفيضات الجمركية بالنسبة لمصر ستتم من خلال الترتيبات القديمة أي قبل تعديلها من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي .

وأوضح أن المفاوضات كانت شديدة وصعبة خاصة بالنسبة للدول النامية . وأن مصر وقعت في بعض البنود ، وقاتت شروط مغلقة مثل تلك التي تتعلق بالبيئة والتي كانت الدول المتقدمة تريد إدراجها ضمن الاتفاقية . وهي مثل

إجراءات تقليدية لحماية إضافية على المنتجات المصرية والدول النامية في حالة تطبيقها . وقد تم تجليها لفترة قامة في البحوث خلال الـ ١٨ شهرا القادمة .

كما استطاعت مصر فرض موضوع العمالة ، انتقال العمالة بعد أن كانت الدول المتقدمة ترفض إدراجها نهائيا في الاتفاقية وتم إستصدار قرار بالتفاوض عليه في الجمعية للتكاسب خلال الـ ١٨ شهرا القادمة أسوة بالبيئة وبعض الخدمات للصنعية والاتصالات الزمنية والدخل المصري . وستطرح مصر استخدام ورقة العمالة حتى في حالة رفضها في التعويض في بنود أخرى وفي مجال الزراعة يقول أن هناك بعض القطاعات سوف تستفيد منها والبعض الآخر سوف يلحق بها خسروا وأن الحصة في النهاية ستكون مضمرة بالنسبة لمصر . وأوضح أن الاتفاقية الخاصة بالزراعة لم تكن من الممكن مناقشتها أو التحويل في أي بند منها .

وأشارت تحت بيع القوافل للخدمة وأوروبا قبل ستة أيام من قبول الاتفاقية . ولم يكن تغيير كلمة منها . حتى أن وزير الخارجية الياباني أعترض على فتح أسواق الأرز بما تنهه من حصة للمزارعين والاتقاء ، اللاتي من للحصول الخارجي إليهم . إشبالا إلى أنهم يتصرفون الآن هو من صميم كيانهم وتقليدهم وأن الأرز سائر الحياة . وأم استطاع الياباني وكوريا تغيير أي كلمة

في الاتفاقية ولكن سمح لها بفترة انتقالية خاصة للدول النامية . وافقت اليابان لها من الدول المستفيدة في الاتفاقية والتي قد تصل استقامتها إلى ٢٥ مليار دولار . أما مصر والدول النامية فلم تستطع الاعتراض ولكن صبرنا عن استقامتنا واليابان والتعويض .

وأضاف السفير مثير زهران أن الاتفاق سوف يعرض الدول النامية وأن كان هذا التعويض يحتاج إلى التغطية الانتقالية إذ أن الدول المتقدمة كانت تسمى إلى المراقبة وتحصيل المتساوية على مؤسسات عالية أخرى ولكن مصر والدول النامية استطاعت الحصول على اتفاق التعويض بشرط التغطية الانتقالية له . وأوضح أن الدول النامية وقعت في بعض البنود مواقف صعبة وفي بعض البنود الأخرى مواقف قوية . ولكنها تعترف بأنها ستحتاج الدول المتقدمة فيما تضمنه من شروط مع محاولة تخفيف الأضرار .

سواء من الدول النامية تعرضت لضغوط غير مباشرة إذ أنها لا تستطيع احتياض دين هذا التنازل . للدول النامية كلها لتصل إلى ٢٢٠ من حجم التجارة المالية . وهناك ٦٥ دولة فقط لم تنضم للاتفاقية وليس لمصر معها تعاون يذكر . وأن اللاعبين التجاريين أغلبهم من الدول لشركتهم ضمن الاتفاقية ومن ثم لم يكن من الممكن للتخلف عنها .









المصري

المصدر:

١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ناقشها الرئيس مبارك أمس التزامات الحكومة «للمجات» تدمير صناعة النسيج وترفع أسعار الغذاء

كتب مسعد نوار:

في نفس الوقت الذي غادر فيه  
مبارك أمس وفد اقتصادي مصري  
إلى مراكز للمشاركة في المفاوضات  
التفصيلية لاتفاقية المجات تألف الرئيس  
مبارك مع أعضاء للمجموعة الاقتصادية  
في مجلس الوزراء تأثير «الجات» على  
السياسة التصديرية، وتأثير الغاء  
الدعم على السلع الزراعية تدريجياً  
خلال (١) سنوات من جانب الدول  
المتحدة والصين، وفي ذلك على  
ارتفاع أسعار السلع الغذائية  
والزراعية التي تستوردها مصر على  
«المصري» أن الحكومة انتهت من وضع  
ورقة المقترحات بالتفصيل للقرارات  
«الجات» وتضمنت الورقة التي أطلعت  
«المصري» على أهم بنودها، التزام  
الحكومة بتخفيض الجمارك على كافة  
السلع والمنتجات بنسبة ٢٤ في المائة  
وهو ما تفتق الحكومة بالفعل من خلال  
ما يسمى بالتصديرة الجمركية للنسبة،  
وبالإضافة لذلك فإن الحكومة تمهدت  
بالغاء كل أشكال الحماية والدعم  
الصناعية للتصديرات والحاصل  
الزراعية فضلاً عن التمهيد بخصخصة  
الدونك وشركات التأمين وشركات  
للقنوات والتشديد والسياسة وتحرير

للكفة الفكرية)

وتضمنت الورقة التي أعدتها الحكومة بتعهداتها لتتخذ قرارات الجات  
تخفيض الجمارك على السلع الغذائية والمنتجات المستوردة خلال فترة انتقالية  
تتراوح من ٥ إلى ١٠ سنوات في مقابل الحصول على معونات وقروض ميسرة  
من مؤسسات ثلث الدولة في إطار المعونات للفترة الدورية للتنمية المستوردة لهذه  
السلع كمقابل للضرر الذي سببها عليها في صورة زيادة ضريبة في قيمة فواتير  
الاستيراد بسبب تنفيذ الغاء الدعم عن السلع الغذائية في بلدان الإنتاج الرئيسية  
في أوروبا وأمريكا.

رؤساء السفيران وزيران عضو الوفد المصري في مفاوضات «الجات» قد قال  
يوم السبت الماضي قبل سفره إلى المغرب أمام جمعية الاقتصاد والتشريع أن هذه  
التعهدات ستكون بصفة جدا نظرا لأن سيتم توزيعها على الدول المتضررة وهي  
لا تقل عن ١٢٢ دولة بل نزل إلى ١٠٠ دول سنويا بطريقة تسعة  
للفرمان، فضلاً عن أن هذه القروض ليست ميسرة وإنما ستكون بأسعار فائدة  
باعتة أن لن تقل عن أسعار الفائدة في السوق سوى بمقدار نصف في المائة فقط  
وحذر السفيران من أن مصر إذا لم تمتنع تصدير حصتها بالكامل من القطن  
والنسيجات فإنها ستقابل بمنافسة شديدة من جانب الهند، وبكستان داخل  
السوق للصنعة ذاتها.

وكلف السفير زهران عن الولايات المتحدة الأمريكية بالاتفاق مع المجموعة  
الأوروبية برفضها على الدول الأعضاء مشروع تحرير الزراعة قبل انتهاء الجولة  
بسة أيام حتى لا تعطل الدول القائمة أية فرصة لانسلاخ تعديلات علي.







## اتفاقية «الجات» تحت نظر مجلس الشعب

□ إطلاق حرية التجارة الدولية .. من الرابع ومن الخامس ١٩

□ مجالس التسيان العربية .. لماذا ضربت جبل «الجات» ١٩



د. محمد عبد الله

● كانت لجنة العلاقات الخارجية برئاسة الدكتور محمد عبد الله، هي صاحبة السبق الأول في طرح موضوع اتفاقية «الجات» للمناقشة البرلمانية واستدعت لذلك عددا من السفراء بوزارة الخارجية هم منير زهران، ومصطفى أبو شنيق، ونبيل زكي، وكان الهدف من النقاش هو الوقوف على مدى تأثير هذه الاتفاقية لتحرير التجارة الدولية على مصر وخطتها في التنمية الاقتصادية.

● لقد كان حرص اللجنة شديدا على أن تستمع في بداية اجتماعها إلى السفير منير زهران، مندوب مصر الدائم في مقر الأمم المتحدة بجنيف، بإعتباره معايشا لحراحل المفاوضات بشأن إتفاقية «الجات» حيث أشار السفير زهران إلى أن البداية الأولى لتحرير التجارة الدولية بدأت عام ١٩٤٧، وانضمت مصر لهذه الخطوة الأولى عام ١٩٧٠ حيث اقترنت بالصدور العليا فيها للتعريف الأمريكية لصناعة الصناعات البترونية من التفتق السليبي الخارجي، وقد كان من حق أي عضو فيها أن يخفف أو يعلو الرسم الجمركية من الرجوع إلى أمريكا، ولكن في اتفاقية «الجات» الجديدة لايحق لأي عضو مشاركة أن يتخذ أي خطوات جمركية إلا بموافقة الشركاء التجاريين في الاتفاقية التي أصبحت الانضمام إليها ضرورة لصالح الاقتصاد الوطني حتى لا يكون يعزل عن حركة التجارة الدولية وأن بدت الاتفاقية أنها في غير صالح الدول النامية أو الفقيرة لأن المستفيد منها هي الولايات المتحدة الأمريكية وهي التي شجعت على إصدارها في هذا الوقت لكي تراجى التكتل الاقتصادي الأوروبي عندما وخاصة بعد أن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في إقامة كتل اقتصادية تحت اسم «الانتاء» بالاشتراك مع كندا والمكسيك والذي دعم الموقف الأمريكي تماما في مقارنات مع كندا والمكسيك.

واخاف السفير منير زهران قائلا: أن اتفاقية «الجات» لتحرير للتجارة الدولية تشمل عدة أنظمة لغرض المنازعات وصلاحيات الأطراف







١٠ منه ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الزراعية، والمنسوجات، وتختل في إطارها التجاري السلع الزراعية، والمنسوجات والخمات، والثقافة، والاستثمار، والبيئة، والصناعات الخفيفة، والعمالة، والنقل البحري.

خطر على الدول النامية

وقال: إن من أهم الآثار السلبية على الدول النامية في إتفاقية «الجات» من نظام إلغاء الدعم على السلع الزراعية، خاصة أن الدول النامية تعتبر إكبر مستورد للسلع الزراعية من الدول الغنية مما يعنى استنزافاً لموارد الدول النامية نتيجة لشراء سلع زراعية

غير مدعومة كما كان الحال في السابق، وسيكون المستقبل الجديد من ذلك هو الدول المتقدمة لأنها المنتجة للغذاء بينما الدول النامية هي دول مستهلكة له.

وأضاف قائلا: إن حلا وسطا لمشكلة الدول النامية المستوردة للسلع الزراعية يمكن أن يزيل الكثير من المخاوف، وهو تقديم دعم للدول النامية في صورة سلع غذائية أو قروض بديلا عن رفع الدعم عن السلع الزراعية.

وقال: إنه طبقا لهذه الاتفاقية فإن الزايماء للتفضيلية الحالية بين الدول، وخاصة الدول الأوروبية ستصبح بلا قيمة، لأن قرارات الاتفاقية ملزمة للجميع.

وأضاف قائلا: إن الغريب في هذه الاتفاقية أن الدعم لم يرفع عن القطن والارز، لا لضعف إلا لأنهما سلعتان لا تنتجهما الدول المتقدمة بل إن إنتاجهما مركز في الدول النامية، ويبدو أن الدول المتقدمة أرادت تحقيق فائدة لها من خلال استيراد مائتين السلعتين في الوقت الذي خرجت فيه الدول النامية من هذه الفائدة على وارداتها الزراعية من الدول المتقدمة ولأن الدول المتقدمة أقوى فقد فرضت هذا الشرط.

هل تستفيد مصر؟

بحول تعرف الأمضاء من التغيرات السلبية على مصر من إتفاقية «الجات» أجاب السفير مبر زهران قائلا: إن مصر سوف تستفيد بلا شك من هذه الاتفاقية حيث أن لها حصة ثابتة في مجال الصادرات من المنسوجات، وإن كان نظام حظر الاستيراد شرف يلقى طيفا للاعتراضية، كما إن الاتفاقية لها فوائد أخرى سواء من حيث زيادة فرص للتشغيل والاستثمار لزياة الطلب على الصادرات المصرية.

○ ○ وتساءل الدكتور محمد عبد اللاه عن مدى

إمكانية إصدار تشريع لمواجهة الإغراق، أو تحديد أسلوب التوصل مع الدول التي لم تنضم إلى

إتفاقية «الجات»

فقد أجاب السفير مبر زهران قائلا بأنه من الأفضل التريث وهم التمتع في إصدار مثل هذا التشريع الآن، والالتزام بتطبيق أحكام إتفاقية «الجات» لأنها تتضمن مزايا عديدة يمكن لمصر أن تستفيد بها، خاصة وأن أحكام هذه الاتفاقية التي وقعت عليها مصر يجب أن تدخل في القانون المصري بشأن التجارة الخارجية والداخلية، خاصة وأن أحكام إتفاقية «الجات» النهائية سوف يتم إقرارها والتصديق عليها في إجتماع المنظمة الدوابة في شهر









وتجميعها في إطار تكتل إقتصادي يكون له تأثير حتى لو كان محدودا لمواجهة التكتلات الاقتصادية الجديدة على الساحة الدولية.

وليداعا في ذلك السفير ملير زهران الذي أشار الى ضرورة إنشاء السوق العربية المشتركة التي كان مغرورا بإنشائها منذ عام ١٩٦٤ ولم تنشأ حتى الآن بسبب الخلافات العربية كما طالب بإنشاء سوق أفريقية مشتركة على ضوء اتفاق «أبرجاء» وإيجاد هيئة للتمانين بين السوق العربية والأفريقية في مواجهة التكتلات الدولية.

وقد أصرب وأغب ثوار وكيل لجنة العلاقات الخارجية عن تخوفه من التغيرات الدولية للجديدة سياسيا واقتصاديا لأن الدول المتقدمة تريد من هذه التغيرات إحكام سيطرتها على الدول النامية حتى لا تنتشر اقتصاديا وتظل سوقا مستهلكة لمنتجاتها، وأضمان عدم عرية النظام الشيوعي الى دول الكتلة الشرقية بعد سقوطه هناك، ومواجهة أي تكتلات رمزية في هذه مثلا حدث مع العالم العربي حينما فكر في إنشاء تجمعات عربية ثلاثة هي : مجلس التمانين العربي، ومجلس التمانين الخليجي، والاتحاد الخليجي، وقد تم شرب كل واحد منها بأسلوب مختلف ولم تند لها قائمة خوفا من أن يكون للعرب تكتل إقتصادي قوي وسياسي في مواجهة التكتل الأوروبي أو الأمريكي!!

كما أشار عبدالرحيم الفول - رئيس لجنة الشباب والرياضة الى أن العربيين متفوقون من التأثير السلبي على الصادرات المصرية والانتاج الوطني في ظل هذه الاتفاقية التي تطبق حرية التجارة بلا قيد مما يعني إنعزالنا للسوق بالواردات الأجنبية.

أبريل للقادم بمعية مراكز بالغرب.

وأعرب الدكتور محمد عبداللاه من اعتقاده بأن إتفاقية «أبرجاء» إنما هي من وسائل الصراع بين الممالكة وخاصة أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وليس للتصديق بها مصر طبعاً، لأنها لا تمثل إلا قديراً يسيراً في نشاط التجارة العالمي.

وأشار السفير مصطفى أبو شفيق الى ضرورة الانفتاح والتعاون مع العالم وعدم الانعزال عنه، ومواكبة المتغيرات فيه حتى يكون مصر موضع خاصة وأنه نظام يقوم على العلم والتكنولوجيا حيث لا مكان فيه المتخلفين أو الكائنات.

ضرب التكتلات الأخرى وإشارت الدكتور حورية مجاهد عضو مجلس الشعب الى ضرورة التحرك للمصريين السريع على الساحة العربية والإسلامية والأفريقية لترسيخ المواقف









## مقارنة بين تعريفات القيمة في «الجات» و «بروكسل» «بروكسل» نظرية و «الجات» واقعية

في الأسبوع الماضي استعرضنا تعريفات القيمة للأغراض الجبركية في إطار اتفاقية الجات، ومن المعروف أن مصير تطبيقاتها للتعريفات النسبة صوف تطلق تماماً تعريف بروكسل ومصر كعوض في اتفاقية الجات فهي ملزمة بتطبيق تعريفاتها المختلفة .

وسوف نعرض هنا مقارنة بين تعريفتي بروكسل والجات للقيمة للأغراض الجبركية .

والى البداية كما يقلل محمود محمد الحسيني نوضح أن المقارنة بين تعريف بروكسل والجات هي مقارنة أساساً بين المفهوم النظري والمفهوم الواقعي للقيمة ففي ظل المفهوم النظري بروكسل نجد نماذج الواحد، السعر المادى للبضائع أو السعر الذى يمكن أن تحصل عليه

في بيع في سوق منافسة حرة في ظل شروط معينة، وفى ظل المفهوم الواقعي تعريف الجات، توجد قاعدة أولية لبيع القيمة للأغراض الجبركية، هي القيمة التبادلية للبضائع المستوردة، أو السعر المدفوع فعلا أو الواجب لدفعه البضائع التي تقدر قيمتها عندما يتفق البيع مع شروط محددة

وعندما لا يكون هناك بيع أو لم تتوافر في البيع الشروط المقررة، فيجب اللجوء إلى الطرق الاحتياطية الخمس الأخرى لتقدير القيمة وهي قيمة البضاعة المماثلة، قيمة البضائع المتشابهة للقيمة الاستدلالية، القيمة الحسائية، طريقة التقدير لكون

ودعهم وجود هذا الاختلاف الاساسى بين نظامي تحديد القيمة، فإن كل منهما يمسند عن المبادئ العريضة المقررة في الاتفاق العام للتعريفات









والتجارة (الجات)، وبالتالي فليس من المستغرب انه في كثير من الحالات فإنهما يوصلان تقريبا إلى نفس النتائج ، وهذا يأتي بصفه خاصة بسبب :-

● ما ورد بالملاحظات للتفسيرية من تعريف بروكسل الخاص بقبول السعر المدفوع أو الواجب دفعه للبضائع المستوردة عندما يكون موضوعا ليورج حسنة الثبة في سوق حرة ، أساسا لتقدير القيمة مع الأخذ في الاعتبار ظروف البيع التي تختلف عن تلك المحددة في التعريف.

● تركيز تعريف الجات بنفس القدر على أنه لاخصى درجة ممكنة ، يجب استخدام الأساس الأول وهو القيمة المتفق عليها ، بمعنى السعر المدفوع بالفعل أو الواجب دفعه بالشروط المحددة. وعلى ذلك فإن تقدير قيمة البضائع في كثير من الحالات في ظل كلا التعريفين بالرجوع إلى السعر المدفوع أو الواجب دفعه. ويتم للمقارنة بين تقدير القيمة في النظامين بين السعر العادي الوارد في تعريف بروكسل والقيمة للتبادلية الواردة في اتفاق الجات وذلك على اساس من عناصر القيمة على الوجه التالي

● من ناحية السعر :

فرغم إمكانية قبول السعر الذي تم الاتفاق عليه فعلا طبقاً لتعريف بروكسل إذا كان صادقا وتمت التصحيحات المقررة عليه ، كأساس لتقدير القيمة فإن هذا السعر يجب أن يخضع لعملية مراجعة بقصد مقارنته بالسعر العادي في السوق المفتوحة ، وبمباراة أخرى .

فإن على الإدارة الجمركية أن تتحقق فيما إذا كان سعره يعتبر عاديا أم متأثرا بأي علاقة خاصة بين البائع والمشتري

وطبقا لتعريف الجات فإن القيمة للتبادلية، هي السعر المدفوع فعلا أو الواجب دفعه للبضائع عندما تباع للتصدير لبلد الاستيراد، وبعد اجراء التصحيحات المناسبة والتحقق من توافر الشروط المقررة في الصفقة والقيمة التي تنتج عن ذلك يتم قبولها، ويصرف النظر عما إذا كان السعر اعلى أو اقل من أسعار السلع المماثلة أو المتشابهة.

ويتفق كل من النظامين على أنه من الواجب أن يكون السعر هو الاعتبار الوحيد في الصفقة وأن لا توجد أي مبالغ زائدة ستعود بصورة مباشرة أو غير مباشرة للبائع أو أي شخص مرتبط معه في الأعمال









## الدول النامية تستفيد من اتفاقية أوروغواي في الملابس

### والمنسوجات والزراعة وإنهاء المحصن

### ودخلها تزداد بمقدار

### ٨٦ مليار دولار

تكلفتها أو أقل من ثمن بيعها في بلد المنشأ أو أي بلد ثالث .

ول طوكيو وبعد مفاوضات ستة أعوام انضمت ٩٩ دولة أعضاء « جات » على تخفيض جديد للتعريفات شمل ٩٠ ٪ من أجمالي التجارة بين الدول الصناعية .. وتمتع قوانين الجات استخدام الدعم في صادرات المنتجات الصناعية وتنظم استخدام الدعم المنتجات الزراعية وتحدد الحالات التي يمكن من خلالها فرض رسوم تعويض على واردات بضائع الأفران وكيفية تقدير قيمة السلع المستوردة .

بدأت جولة أوروغواي عام ١٩٨٦ وشاركت فيها ١١٠ دول وتتفاوض روسيا والصين مع الإمانة العامة للجات على الانضمام إلى المنظمة .. ولكن للفرش أن المنظمة الجات فيها يتعلق بدعم الصادرات الزراعية أن اشتد الخلاف بين بعض الأعضاء قبل توقيع الاتفاق الأخير لأنها أدت إلى زيادة التوترات التجارية .. حول خلال جولة أوروغواي قامت ١٥ لجنة رسمية بإجراء مفاوضات في العديد من الموضوعات منها المنسوجات والملابس

٢٥٠٠٧١

في دراسة أعدتها منظمة التعاون الاقتصادي في أمريكا قالت إن تحرير التجارة بعد اتفاقية أوروغواي سوف يرفع الدخل القومي للدول النامية بما يعادل نحو ٢٩ مليار دولار إذا طبقت الدول الصناعية بعضها شروط الاتفاقية ويرتفع حجم الدخل بما يعادل ٨٦ ملياراً و ٤٠٠ مليون دولار في حالة انضمام الدول النامية إلى جهود تحرير التجارة .

إنتهت الجولة الثالثة من مفاوضات منظمة الجات المعروفة باسم جولة أوروغواي بعد ٧ سنوات من المباحثات والتي كان مقرراً لها أن تنتهي في ديسمبر ١٩٩٠ ولكنها امتدت إلى ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ .

بدأت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « المعروفة باسم الجات عام ١٩٤٧ بالاجتماع من ٢٣ دولة صناعية في جنيف بهدف الاتفاق على تخفيض التعريفات الجمركية التي تشكل حاجزاً أمام التجارة العالمية وبالفعل تم تخفيض التعريفات الجمركية التي تشكل حاجزاً أمام التجارة العالمية وبالفعل تم تخفيض التعريفات الجمركية على ٤٥ ألف صنف من المنتجات

كما أرسى الاتفاق مبادئ عديدة منها معاملة أعضاء الاتفاقية معاملة الدول الأكثر رعاية من خلال فرض الحد الأدنى التعريفات الجمركية على السلع الواردة من البلد العضو في الأا الوطنية ويعني عدم فرض ضرائب أو أي رسوم أو إجراءات على منتجات للسلمة الأجنبية لاتفرسها الدولة على السلمة المحلية .. والمبدأ الثالث هو عدم فرض حصص أو قيود تروعية على السلع المستوردة وإذا تم فرض حماية المنتجين المحليين من خلال التعريفات الجمركية يتم ذلك بعد مفاوضات حسن

« جات » ويشكل سريعاً وعلاناً في عام ١٩٦٧ وضمن جولة كينديي توصل أعضاء جات إلى اتفاق على تخفيض التعريفات الجمركية الجمركية بمسلة عامة على المنتجات بدلاً من إجراء مفاوضات لكل سلمة على حدة كما تم التوصل إلى اتفاق خاص بعدم إغراق الأسواق بمنتجاتها بأسعار أقل من









## الأميرام الاقتصادي

المصدر :

~~SECRET~~

التاريخ :

**للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات**

تبدأ مراحل تطبيق اتفاقية أروجواي من أول يوليو ١٩٩٥ ويرى الاقتصاديين الأجانب أن الدول النامية سوف تحقق مكاسب كبيرة في مجالات الملابس والمنسوجات والزراعة وبخلاف المنتجات الصناعية الأخرى.

في مجال الملابس والمنسوجات يقرر حجم هذه الصناعة بما يتراوح بين 240 مليار دولار سنوياً ونتيجة لذلك تخلق فرص الواردات التي وضعت هدفها الصناعية للدول النامية. سيتم خلال السنوات العشر القادمة تحقيق القبول في المصنوع تدريجياً .. وتخفض التعريفات على المنسوجات تدريجياً أيضاً. يحصل يصل في الولايات المتحدة مثلاً إلى ١٢ ٪ في المنسوجات ويبلغ في المتوسط أن ترتفع الصادرات إلى أمريكا إلى ١٠.٥ ٪ المنسوجات و ٦٦.٥ ٪ الملابس نتيجة لهذه الاتفاقات الجديدة .

ولهذا يتطرق بدخول المنتجات الصناعية الى الاسواق فسررت على الدول الصناعية تعريفاتها على مواد البناء من الزراعة والمعدات الطبية والصلب والسجعة والمواد الصيدلانية والورق وأحب الاطفال والاثاث ويتراوح التخفيض للمنتجات الالكترونية بين ٥٠ ٪ و ١٠٠ ٪

بينما تستغفّر التوريط في الأخشاب والمعادن غير الحديدية من بين المجالات.

والجسيمة التزامة نحو الاتفاقية لا تخفيض دعم الصادرات والمساعدات الداخلية وقيد الدخل الاسواق

من قبل في استيراد ٦ من الأقل من الاستهلاك المحلي

الصلفة للحصص استيربوها ترتفع إلى ٥ ٪ من ٦ سنوات . وذلك مع الدول التابعة حيث تقدم الدول

الصناعية بإتزاماتها خلال ٦ سنوات تصل للصناعة

الدول التابعة إلى ٦ سنوات ومن تخفيض معدلات

الدخل الاسواق في الدول الصناعية بنسبة ٦ ٪

المائيل من ٥ ٪ لكل من منتج مثل إلى ٢ ٪ في

الدول الصناعية للدول التابعة بأقل من ١٠ ٪ لكل

منتج ومن النوع أن يؤدي الصناعة دعم الاتفاق إلى

الدول الصناعية إلى مساعدة الدول التابعة على دخول

الاسواق العالمية.

في مجال الاستثمار تفرض اتفاقية اورجواي على الدول الصناعية ازالة معوقات الاستثمار التي تعوق التجارة خلال عامين بينما تنظم الدول النامية بازالة هذه المعوقات خلال ٥ سنوات -









التاريخ : ١١ ربيع الثاني ١٩٩٤

التطابقية البات وأخطرها  
على دول العالم الثالث

وما لفت نظري في المحاضرة  
وإنه التقطت كثيرا الجزء الذي  
يتحدث عن البائين والتفكير  
القبولي، وفي هذا المجال تطرق  
صبيح العالم المصري إلى  
الخلافة الجات التي سوف تجعل  
في دولة متخصصة في إنتاج  
سلعة معينة أو مجموعة سلع  
ذات جودة عالية وبكميات هائلة  
يفترض الوصول إلى أعلى جودة  
السلعة.

والسؤال: إلى أين سيصل هذا؟  
نحن كمصريين نهتم بما أكبر -  
اهتمام يركز على دراسة آثار  
الترجمة الجات علينا وعلى  
نتاجات الصناعات واللزاعي.  
في اعتقادي أن الأجهزة  
للمسؤولية مطالبة بتكليف  
لجميع من الخبراء  
للمختصين لعمل دراسة شاملة  
من آثار الجات على مصر  
كيفية مواجهتها، حتى لو كنا  
نعتقد أن هذه الآثار ستظهر في  
الوقت القريب.

## باحث









المصدر :

١١ - ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## كارثة تهدد صناعة السكر في أوروبا

### يسبب اتفاقية «الجات»

□ بروكس - من يتيش بلاكوير:

التفد مصطلح السكر الأوروبيين اتفاقية الجهات الدراسة أكسون أينا سرف تهدد صناعتهم الحيوية. ورحم دانيل جوجونين مدير عام اللجنة الأوروبية لخصني السكر بأن هراقب هذه الاتفاقية قد تصيب كارثة استدامة السكر في دول المجموعة الأوروبية مطبرا إلى أن الاتفاقية سوف تؤدي إلى انهيار أسعار السكر لدول المجموعة وسوف تيجور العديد من مصانع معالجة الباجير على الإفلاس.

والخلاف دانيل أن الاتفاقية سوف توجهد مشاكل كثيرة في ترفض أوروبا فضلا عن قتال أوروبا.

وفي اتفاقية الجهات سسوف يقل حجم صادرات السكر لثيهم بنسبة ٢١٪ خلال سنة

معلومات أي مخلص ٢٧٠ ألف طن من مستورد

جهم الصادرات حاليا إلى ١٠ مليون طن في

العام. كما سيجر تخفيض قيمة الصادرات

الدخوية بنسبة ٢١٪ خلال سنة أعوام.

ويجوز دانيل أن يخلص قيمة الصادرات من

البيكن أيسر أن فقط مع وجود مخلص كبير في

جهم وأسعار صادرات الأور.

وأضاف أن اتفاقية الجهات قد تقفل في تثبيت

أسعار سسوف السكر العالمي لأنها أن تخلص إلا

٢١٪ فقط من صادرات السكر. بينما إلى أن

ثلاثين السوق سسبستمر يهوي الدول الأيامية فيجر

للأزمة يهوي الجهات ويهوي دول أخرى كالصين

التي لم تعلق بعد بالاتفاقية.

وأكد دانيل أن اتفاق السكر غير مناسب لأن

أحد على طراز اتفاق التبيات الجديدة التي يقل

جهم صادراتها كثيرا عن السكر. لوتاه ٢٠٪

نيرة تصيب ٢٧٪ من الصادرات الدانية للتشكل

في جهر لثيهم ثلاث دول فقط تصيد نفس

النسبة من القطن.

وأضاف دانيل أن إقليم السكر في المجموعة

الأوروبية كان يخلص نفس حاليان نظرا لوجود

تظلم جوية الفراض على التسلط والتي يبلغ

جهمها من ٦٠٠ - ٧٠٠ أوكو سنويا. وأكث

أشار إلى أن هذه البيانات قد تم تصديها كجهم

وفي اتفاقية الجهات وأنها قابلة للتخفيض حيث

أن التباين التي يتم دفعها للصادرات من لدور

الأوروبية الدخوية بالتبانات الجديدة واليدور

الزيتية سسوف تترك. وأصر دانيل أن

أعطاه بأن هذا الاتفاق غير مقبول أيضا لأنه

خلال سسبستمرات من صادرات الجهات لم تتم

بإيجابية لثيهم تطلب معدلات أسعار الدولار

وأجسا في تيم مرتبة مخططة التخصيم. وأصر

أن الخلاف وكجول تمام يولمن ويصبي الدول

والخطوط هتة وتعامل ارتفاع جهم الواردات إذا

أنتفضي الدولار بعدة.









# الجات لا تقتل ولا تهزم.. بل تنبه الساهي وتوقظ الوسنان

## على الدجاني

في هيئة الأمم المتحدة عام 1976 تحت اسم الدول الـ 77 ناشية من الغالب الدول المتقدمة اسوأها أمام الدول النامية ومن شراء لواء الخاء بسعير زهيد لم تصير للجارة الناموعة من تلك الود الخاء بسعير عالية ولم الاضطراب للاقراض للحصول على النقد القليل للتحويل لتعديل ميزان مدفوعاتها.

لقد اعطت منظمة الانكشاف الدول العربية والدول القائمة فرصة فريدة لتصدير منتجاتها الى الدول المتقدمة صناعياً برسوم جمركية مخفضة او تصل الى حد الإعفاء الكامل. ولكن الاستفادة من هذه الفرصة كانت محدودة بل وهشيلة جداً، لأنه لم تتمتعن للتجارة البينية العربية. الدولية، كما لم تحسن للتجارة البينية للتجارة مع النامية مع الأسواق الدولية وتغلبت النتيجة زبالة للمبويات، وانخفاض سعر نقد المحلي أمام النقد الاجنبي الا في حالات خاصة مستثناة، وإزديت نسب التضخم والمطالة وازدياد تكاليف المعيشة والاسعار وكثرة التوربات الاقتصادية وغيرها من الازعاج الملفة بالاضطراب العام.

لم تستطع من الفرصتين اللتين انقضتا من الدول النامية سوى بعض الدول الاسيوية في الشرق الاقصى التي توصف بالمتصور وهي كوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة وهونغ كونغ التي عرفت مواطن نجاحها الاقتصادية ثم دأبت على ذلك الوسائل الناجمة التي رفعتها الى مستوى الدول المتقدمة في المبادلات التجارية فلم تفتن لجات ولا تخلفي مخسرة من الفرصيات السوق او حرية لتجصيل الدجاني.

مسي حوالي نصف قرن على اتفاقية الجات الاسيوية وبعق قرن على هيئة الدول النامية السبع والسبعين لتأسيس تجارتها الخارجية وكان هذه الدول لم تنفخ نفسها في تعظيم نتائجها الاقتصادية واسوف تنكس من الجات الحديثة لم تصيب حظاً على ارباب

عليها شتيهه ولم تتدبره الى مناخرة، وعلى نطاق محدود، الأمور الخاصة بضيق الجودة وتطبيق المواصفات القياسية والانجاجة والتدريب التقني للامم للأساليب الانجاجة الحديثة. وقد اعطت الى حد بعيد لدى حماية منتجاتها الوطنية كمضروعات او صناعات ناشئة واستمرت في هذه الحماية بالرغم من مخي سنوات عديدة كان ينبغي للتأنيب ان يكسر ويرسد ويعتمد على نفسه لا ان يبالي عملاً متخياً وراء اسوار الحماية.

والا ساعدت الحرب الباردة بين للصكرين الفترام والغربي على تعطيل مسيرة اتفاقية الجات الى ان اهدأ الاتحاد السوفياتي، وجندت الدول للتخفيف جهودها لاجزاء اتفاقية الجات سواء بضبط من الولايات المتحدة الأمريكية او بغيره بسبب منظورها العام المتفق عليه لتحرير التجارة الدولية. وهكذا تأتي لجات لتنبيه الدول النامية ومنها الدول العربية، الى ان العالم للعناصر سيضطرها للسعي في ركاب الحرية التجارية اذا عرفت كيف تظم نفسها لغايات هذه المسيرة او تظم شخبة لها تربتها في حوزة التنمية العامة وبنيتها من ارتفاع الاسعار والمطالة والوزن والضعف لتستفيد لاحتياجات النمو السكاني القليل ولقد منحت الدول النامية فرصتين لتعطيل اثراتها الانجاجة وبنيتها الاقتصادية ولكنها لم تحسن استغلال مآذن الفرصتين. وكانت الفرصة الاولى بين العامين 1947 عام طيسار منظمة الجات و1977 عام ميلاد منظمة الأمم للتجارة والتنمية. (UNCTAD) ولذا لم تحسن الدول النامية الاستفادة من الفرصة الاولى الممنحة من 1947 الى 1977 كونها سوات الحصول على الاستقلال والشرح في البناء الاقتصادي وتعزز عليها تلك فاتها لم تحسن الاستفادة من الفرصة الثانية الممنحة من السنوات 1977-1994. ونكسر ان الدول النامية حشنت مجموعها

احسن اتفاقية الجات ببعها مخيفاً حتى استمكن له الدول انتمية بينما عليها ان تحتره وتتحداه، وهذه الاتفاقية لم ذات بشيء جديد لم يكن مسطوراً او مستوطاً من قبل في اتفاقية الجات الاساسية لعام 1947 ولم تكن شيئاً جديداً في عوتها لتحرير التجارة العالمية من القيود الجمركية لتمكين التجارة الدولية من الانسياب والتدفق بين الاطراف العالمية باقل ما يمكن من القيود او الرسوم الجمركية. وقد دعت الاتفاقية منذ بدايتها، وكما تدعو الان الى ان الاعتماد الكلي على الرسوم غير المباشرة كالضريبة او الإيرادات العامة لجزئية أي نولة من الاقتصاد المتدنى Sustainable Progress بل يضم في يد الحكومات سلاحاً دائماً تستخدمه كلما رأت نفسها بحاجة للمزيد من الإيرادات المالية للتنمية ثقافتها.. وهو السلاح الذي تظفر الدول النامية من استعمله كلما لحت عليها الحاجة لهالاً، وعلى سبيل المثال لقد رفعت بعضها الرسوم الجمركية على السيارات الى مائة بالمائة واكثر من قيمتها الصكية، رغم ان استعمال السيارات أصبح مرتجعاً مصاداً لاجزاء الانسان اليومية كالتقاء والماء والهواء.

وفي رايها لتخفيض الرسوم غير المباشرة لكي لا يقع عبئها الضريبي على جميع المواطنين بون تمييز وعلى مفكر منهم عمدت الدول المتقدمة الى فرض الضريبة على النقل، وبعدها الضريبة على المبيعات (الجات) (GAT) التي تعطي المواطن حرية الشراء او عدمه، وهذا للتخفيف عن التلمن في عائدات الرسوم الجمركية، وهذا ما أدى الى تسهيلات واسعة في التبادل التجاري بين الدول النامية مع تحفظ بعضها في حماية بعض منتجاتها الوطنية او توفير دعم مالي مفرط لمنتجاتها. لم تتدبر الدول العربية مفكرة وجامعة تنمية لراها الانجاجة باقل من الامم والواجب









العدد ١٢

المصدر :

١٢ - سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الدول المتقدمة وصلة الأمم المتحدة.  
وما نحن في الدول العربية لنباني بالخوف  
والخوف من أفعالنا وليس في بركاتنا وليس  
لنا من جسدنا بشفيل فداننا الاقتصادية  
وتكامل بيناتها.. أن الخوف جيلنا إذا كان  
لنا الخوف والاستعداد ونحن لغة إذا كان  
لجود ربح الصوت بالنية والفتوى.  
لا نريد أن نخجل في أساليب التفرقة  
الاقتصادية بين الأقطار العربية لفتنا نفل أن  
للتفرقات الاقتصادية العافية التي ستذهب  
وبها على منفلتنا جيرة بأن تذهب التفكير  
في المستقبل ولو من لول الطام عن النفس.. ثم  
لكن الطموحات الاقتصادية في المسبب في  
الفرقة التي تعود أساليبها إلى مسنجات  
وعوامل أخرى يجب أن يتكسب أسسها  
ووجوها.. وعلى كل فرد من أبناء الأمة أن  
يشعر الله في المصالحات والكرامات العربية  
فستومها ويجعلها في التمدد والاحسان  
بالصالحات على الأمن العربي حيث كان.. لكي  
تتسول أمور العمل والتنقل ويشعر كل إنسان  
عربي أنه آمن ومطمئن في أي بلد عربي كان  
وعواظ الكرامة أمام سائر الشعوب الأخرى.  
لقد قرأت في جريدة العرب الدولية - الشرق  
الوسط - 12/12/1993 و 1/5/1994 أن  
الحاجات هزيمة للدول النامية.. وأنها تقتل العالم  
الضال.. وفي نظرة سلمية توحي بأن الحاجات  
ستدمر العالم الثالث وتكأن التوابع يستندوا  
هم الدول العربية وتنبهها إلى ضرورة بناء  
ذاتها وبناء اقتصادها قويا بحيث يبرأ عنها  
التحاجات الدول المتقدمة للاقتصاد.. فالتخوف  
ليس بالعلاج الشافي والجمود ليس بالعلاج  
النجاح والوسيلة الحقة هي الاستعداد لحاجة  
الاعتماد أيا كانت قوته خوفا لساحته بتعزيز  
الإنتاج وبتضامن القوى الاقتصادية.. والحياة  
في جميع أمورنا عقيدة جهاد.. ولكن عندك  
بنا بالجهاد والعلم والإيمان والحياة عندك  
منه وسحر وليست مخدرا أو بعضا مخفيا.









المصدر : الزراعة

التاريخ : ١٩٩٤/١/١٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## أمريكا فرضت تعديلا في الجات يزيث أسعار الواردات الزراعية ٣ مرات

السلع ، وتخفيض دعم الصفقات ، وتخفيض  
السلطات للزراعة مما يؤدي إلى قلة العروض .  
وقال السفير زهران إن الجميع كانوا واقعين تحت  
ضغط شديد بسبب قرار الكونجرس الأمريكي  
بتلويش الإدارة الأمريكية ، إنهاء مفاوضات الجات في  
١٥ ديسمبر .  
للمعروف إن مفاوضات الجات في دورها الأخيرة  
كانت قد بدأت منذ عام ١٩٨٦

فرضت الولايات المتحدة تعديلا على اتفاقية  
الزراعة ، قبل نهاية مفاوضات الجات بسنة أيام فقط  
كثف هذا السفير مدير زهران معال مصر ومسبق  
البريافيا في المفاوضات .  
وقال : إن كل الدول بما فيها اليابان لم تستطع أن  
تغير حركتها ولحدها في التعميل الأمريكي وإن هذا  
التعميل سيؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات في الدول  
النامية ومنها مصر من السلع الغذائية ثلاث مرات ،  
بسبب النص على تخفيض الدعم الداخلي على تلك







## سفير كندا بالقاهرة :

# الجات، ليست مؤامرة ضد العالم الثالث



جاك سيمارد  
سفير كندا في القاهرة

○ ○ أكد سفير كندا في القاهرة « جاك سيمارد » أن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية المعروفة باسم « الجات » ليست مؤامرة أعدتها الدول المتقدمة ضد دول العالم الثالث كما يحاول البعض أن يصورها !

قال في حوار خاص مع « الجمهورية » أن بعض مواد هذه الاتفاقية تحمي صناعات العالم الثالث وتفتح أمامها الأسواق العالمية .. وأن الدول النامية تستطيع بما هو متوفر لديها من أيد عاملة ورخيصة ، وخدمات أساسية ، وتكنولوجيا تستوردها من الخارج ، أن تتكسب سلعا جيدة منخفضة التكاليف تنافس بها منتجات الدول المتقدمة .

## أجرى الحوار :

## السيد هاشي

وأما على نص الحوار :

○ قلت : إن اتفاقية الجات تحتوي على بنود تصفية لم تخرج مصالح دول العالم الثالث ومنطقتهم لضرراً جسيماً بالتصدياتها .

● قال : هذا الكلام غير صحيح .. ومغرض !

○ قلت : الاتفاقية تفتي الكثير من نظم الحماية الجمركية التي تفرضها دول العالم الثالث على وارداتها لحماية صناعاتها المحلية .. وبالتالي فإنها ستلحق هذه الصناعات .. فضلاً عن أنها تفتي أيضاً الدعم الذي كانت تقدمه الدول الغنية للمحاصيل الزراعية - كالقمح مثلاً - وبالتالي سترفع أسعار هذه المحاصيل ؟؟

● قال : وإملاً هذا التتظلم ؟ .. إن تتلجج اتفاقية « الجات » لم تنصح كلها بعد .. فلا يجب أن نبادر بالحديث عن الأضرار .. أو نبالغ في تصويرها للناس على أنها ضد مصالح الشعوب النامية .. أي أنها مؤامرة أعدتها الدول المتقدمة ضد دول العالم الثالث .. من الممكن أن نتكهن أو نتوقع للتنازع التي ستتحقق عند تطبيق الاتفاقية ، وقد تختلف توقعاتنا وتختلف في الرأي حول النتائج المتوقعة .. لكن يجب أن يظل لدينا حسن النية .. ولما اعتقد أن نتائج « الجات » ستكون مثمرة لجميع









المصر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٢ يونيو ١٩٩٤

## ٢ آلاف مهاجر مصري سنويا ويكتب خصاص الاسم في كوبيه

الدول الأفريقية مستحضر سنويا ما قيمته ٢,٦ مليار دولار مزايا تجارية من حق الدول للتأمين أن تلغذ نصيباً من - ٢٧٤ مليار دولار - في شكل منح ومساعدات لتطوير صناعاتها ؟

● قال : المنح والمساعدات تخضع لإتفاقيات تعاون بين الدول ، وهي اتفاقيات ثنائية .. لكن « الجات » اتفاقية عالمية لتحرير التجارة !

○ قلت له : وماذا باتفاقية « الجات » سمحت بالدخول بحرية الانتقال وأزقتنا من أسلحة الحواجز التجارية .. لماذا لا تطبق نفس المبدأ على البشر ؟

● قال : لكل دولة قوانينها التي تنظم بها عمليات الهجرة .. لكن الأهم هو تشجيع الدول التنمية على تطوير اقتصادياتها وخلق فرص عمل جديدة بها بدلاً من فتح أبواب الهجرة لمواطنيها ..

### الهجرة مفتوحة

○ قلت : نشرت بعض الصحف أن كندا وضعت شروطاً جديدة للحد من الهجرة إليها منذ سبتمبر الماضي ؟

● قال : سياسة الهجرة عندما لم تتغير .. ما زالت كما هي نفس القوانين والنفس الإجراءات .. ومازلنا نأخذ سنويا حوالي ١٥٠ ألف مهاجر إلى كندا من جميع أنحاء العالم .. ومن مصر مهاجر إليها سنويا ٢ آلاف مهاجر .. وأتسببوا على المصريين الفراعنة في الهجرة إلى مقاطعة « كوبيه » للتكتيا .. التكتيا مكتباً خاصاً للهجرة إلى « كوبيه » ..

○ وماذا مكتباً خاصاً ؟ .. هل زادت تزعجة اتصال مسكن « كوبيه » ؟

● قال السفير الكندي : لا أعني أن هذا الخطر يهدد باتكتيا أبداً .. لأن الغالبية العظمى من الذين لا تكتل كندا موحدة ..

دول وشعوب العالم ، ولها مستحضر صناعات العالم الثالث وتلجج أسلحة أسواق الأموال العالمية ..

○ قلت : ولكن صناعات العالم الثالث ما زالت - في أغلب دوله - تحبو .. ولا يمكن أن تصور أن المصنوعات التي تنتج في « تشاد » أو « غزويلا » مثلاً ، يمكن أن تنافس ما ينتج في اليابان أو ألمانيا أو كندا ؟

● قال : ليس الأمر بهذه الصورة .. ونحن إذا نظرنا إلى خريطة العالم الثالث الآن ، نجد أنها تحيرت عما كانت عليه منذ عشر سنوات .. لأن بعض دوله كالأمم الأفريقية : الصين وكوريا وتايوان وسنغافورة وماليزيا وتايوان وفيتنام ، استطاعت أن تنهض وتخلق معدلات نمو مرتفعة ، وأصبحت منتجاتها تنافس في أسواق أوروبا وأمريكا وتتنافس منتجات الدول الغربية .. سنغافورة مثلاً كنا نقدم لها مساعدات من كندا منذ عشر سنوات لكن وضعها الاقتصادي الآن أصبح مختلفاً وتستطيع هي أن تقدم لنا المساعدات ! .. أي أن الدول النامية في العالم الثالث تستطيع بما هو متوفر لديها من أدوات علمية وخمسة ، وخامسة أساسية ، وتكنولوجيا استثمارها من الخارج أن تنتج سلماً جيدة متفقتة التكاليف وتتنافس بها منتجات الدول المتقدمة في الأسواق العالمية ..

### مصائب قوم

○ قلت : الدراسات التي أجريت حول اتفاقية « الجات » تقول أنها ستحقق نمواً اقتصادياً وزيادة في حجم التجارة العالمية بقدراً بحوالي ٢٧٤ مليار دولار سنويا عام ٢٠٠٧ .. وكل هذه الأموال ستذهب طاماً إلى خزائن دول الشمال .. بينما









# الجات .. من أجل الآغنياء أم الفقراء ؟

وصف البعض الدول النامية في اتفاقية الجات بالفرصة أو الضحية التي نصبت لها لدول المتقدمة طيماة الاتفاقية ، وأوقعها فيها ، استعدادا لانتهامها على الراحة ، ويشروط النظام العالمي الجديد ، وغسورا الوصف ، المصنف بأن الاتفاقية هي فتح محكم الأطراف ، فظهر للرخصة ويأبىه كل أنواع العذاب والاستغلال ، ومن المصنف فالحجب لنا عن هذا التساؤل الساذج: ماذا فعل هذه الفرائس النامية ، لتصل لدول النامية ، في مواجهة طوفان القوى الانتلجية العاتية للدول الصناعية المتقدمة ، من سلع وموارد وامكانات هائلة ، عندما تسقط الحواجز الجمركية ويصبح للعالم كله سوقا واحدة ؟

وفور إعلان بخصوص الاتفاق في ١٥ ديسمبر الماضي تغيرت نظرة الفقراء للآغنياء ولحقا يصعبون بالوزنة والقلم كم سيكسب دقترافون من هذه الصلفة وقادوا أن مكسب الآغنياء تقدر بمائتي ٣٠٠ مليار دولار ، قطعا سوف يدفعها الفقراء !

ولكن للبعين الآخر انتخب إلى هذا الحد ويطلب فقط وقلة هائلة أمام الاتفاقيات وأرامتها يتمهل فالدول النامية أن تفتح أسواقها بالكامل لكي تموت جوعا وليس من مصلحة الدول المتقدمة أن تقعد هذه الأسواق والأ : فحين تبني هذه الدول الغنية انتاجها ٩ ، وجانب من هؤلاء المصنفين فانظر في الاتفاقية ينهبون إلى درجة أكبر من الطفول ، لأمرين الأول أن هناك تحويرا تدريجيا للتجارة بالنسبة للدول النامية وأن الالتزامات التي تفرضها الاتفاقية تختلف حسب درجة نمو كل دولة بل أن بعض الدول حصلت فعلا على معاملات خاصة في بعض للجوانب ومنها مصر !

والآخر الثاني أن قبول الدول النامية لهذه الاتفاقية ، حتى ولو كان

رغبا عنها . هو الطريق الوحيد لإثبات ذاتها والأعتماد على نفسها وإذا كان الاقوياء هم الذين فرضوا شروطهم ، لأن كيف تقدر المميزات ، والذوائد التي حصلت عليها الدول النامية ١٢ هل أضلتها عنوة من أم الاستد أم أنها منحة من الاغنياء للفقراء ؟ وحتى تصمد بالضبط هل هذه الاتفاقية ، من أجل الاغنياء أم من أجل الفقراء ؟ سوف تترك أمام القارئ هذا الموضوع الوثائقي وهو عبارة عن أوراق تضم مناقشات اللجان التي شكلها وزير الاقتصاد امناحية المفاوضات في مختلف فروصها سواء في تجارة السلع أو الخدمات ومن المعروف أن هذه اللجان سبق أن اجتمعت على مر -







## عبدالرحمن عقل

السنوات السابقة وكان معروفًا عليها ٢٩٥٪ من الإنتاج التي تمت ترأسها والغلوش بساتنها خلال شهرى ديسمبر ٩١ ويناير ١٩٩٢ ولم يتبق سوى ٧٥ فقط من نتائج المفاوضات تمت خلال الفترة من ٩٢ حتى الإعلان عن الاتفاقية في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ وهو ما كان تحت نظر هذه النجان ، وهو ما سوف تعرضه على القارئ ليخبر رأي المختصين وتصوراتهم ، لأنه صاحب المصلحة الحقيقية .

أن لجنة مثل لجنة الخدمات على سبيل المثال ممثل بها مندوبون من ٢٣ جهة وهيئة وهو ما يعني أن تقاريرها قد أخذت في اعتبارها رؤية كل المختصين وكل من لهم صلة بكل فروع التجارة سواء كانت سلعا ام خدمات .

ولأن الاتفاقية تهم الجميع طلع عرض التفاصيل وطرحها أمام الرأي العام هي مسئولية الإعلام (فأنا نضعها) ، فإذا كنت من الفلاحين فانت مخاطب بهذه الاتفاقية فقد تجد أن أسعار انتاجك الزراعي في مستوى

الأسعار العالمية بعد أن ترفع الدول المتقدمة الدعم عن إنتاجها وإذا كنت من مستهلكي الغذاء المستورد ونحن كذلك فإن قانون الغذاء سوف ترتفع على الأقل من أجل القصير وإن ينحى منها إلا ما يزيد إنتاجه ويقل استيراده

صحيح أن هناك منحا وقروضا ومبيعات ميسرة التزمت بها الدول المتقدمة لتخفيف عبء إزالة الدعم ، ولكن هذا محكوم بزم من مهمها طال وسوف يظل الاعتماد على النفس هو الأساس ، وإذا كنت ممن يعملون في قطاع التسميد والملابس الجاهزة فصنعك سوف تولجه منافسة مع الإنتاج الأجنبي فاقول التنمية مطالبة بفتح أسواقها أكثر أمام التجارة الدولية ، وإذا كنت من بلادي الخدمة فعليك أن تعرف الالتزامات المصدة التي فرضتها الاتفاقية على مصر والتي راعت فيها أن تكون هذه الالتزامات متناسبة مع قدرتها التنافسية .

فالاتفاقية بكل فروعها تمثل حباتنا كلها وليس لك خيارا لأنها التجارة الدولية في كل شيء ينتجه الإنسان سلعا كانت أم خدمات .

والحقيقة هناك مقالات وكتابات كثيرة في الخارج منها من لعد أن الدول النامية سوف تحقق فائدة ومنها من قال أنها خراب على الطرف - أيهما أصح هذا ما سوف تجيب عنه أنت بعد أن يتاح لك مناقشات للجان التي درست وثائق الاتفاقية منذ أن كانت لاجتماعات الجات من سنوات مضت وهي اليوم تتابع للمتجدات وتضعها اليوم أمام الرأي العام .

والبل أن نلجأ الى عرض مناقشات اللجان كبد أن نوضح وباختصار شديد ونون اسباب ملهى الجات وجولة اورجواي .. الجات هي اتفاقية

تستهدف تنظيم التجارة بين الدول الأطراف منذ عام ١٩٤٦ - مصر عضو بهذه الاتفاقية منذ عام ١٩٧٠ ومن المهم أن نعرف أنه خلال هذه الاتفاقية كانت الدول المتقدمة تقوم بصياغة الاتفاقيات بشأن التجارة فيما بينها . وبعد ذلك تطرحها للدول المشاركة في الاتفاقية وعليها هذه الدول - أن تقبلها أولا قبلها - ثم حدث تحول تاريخي في عام ١٩٨٦ في اورجواي - فكانت أول جولة للمفاوضات تشارك فيها الدول النامية وعلمت في دولة نامية وهي اورجواي - ثم تلاه هذه الجولات للتوصل الى صيغة نهائية مقبولة بين الأطراف كلها .. الدولة المتقدمة والدول النامية وهذا التحول التاريخي كان مقصودا به مشاركة الدول النامية حيث سيكون الاجتماع الوزاري الأخير الذي سيقع هذه الاتفاقية في دولة نامية أيضا وهي المغرب في ابريل القادم









المصدر :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤٤٠ هـ

ومن خلال المفاوضات في السنوات الماضية تأكد أن الالتزامات  
الموجودة في كافة الاتفاقات مضممة إلى ٧ مستويات - مستوى الدول  
المتقدمة - مستوى الدول النامية - مستوى الدول الأقل نمواً . ولكن كل  
هذه المستويات لها نفس الحقوق المتساوية ، كما أن إعلان ديتنابلسه  
عام ٨٦ كان يؤكد عدم تحمل الدول النامية للالتزامات تتعارض مع  
متطلبات التنمية الاقتصادية فيها وذلك في كافة الاتفاقات التي كان يتم  
التفاوض فيها والتوصل إليها .  
ولنا أن نعرف أنه بعد تنفيذ هذه الوثيقة التي تتضمن ٢٨ اتفاقاً  
سوف تلعب اتفاقية الجات وجولة أورجواي في مؤسسة جديدة تضمن  
قواعد للتجارة الدولية وهي المؤسسة التي سوف يطلق عليها المنظمة  
العالمية للتجارة .









المصدر :

١٤٠٢ هـ  
١٩٨١ م

سياسات الولايات المتحدة الحمائية والتجارة الدولية العادلة

## المعاملة بالمثل ونظام « البجات » عبر نصف قرن

بعد سبع سنوات من تعثر مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) توصلت 117 دولة في منتصف الشهر الماضي الى اتفاق يصفه المتفاوضون بأنه «حجر الزاوية» في اساليب تحرير التجارة الدولية من القيود الضريبية والاجراءات الحمائية خاصة المبرومة من قبل الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة.

والشرق الأوسط تعرض اليوم كتاباً صدر حديثاً في نيويورك يقول ان السياسة التجارية للولايات المتحدة وهي اكبر قوة اقتصادية في العالم كانت دائماً مرتبطة بالسياسة الخارجية وقائمة على مبدأ «المعاملة بالمثل» ويقترح تطبيق هذا المبدأ من اجل الحفاظ على التجارة الدولية بشكل «عادل» لكافة الاطراف.







فصل الثامن

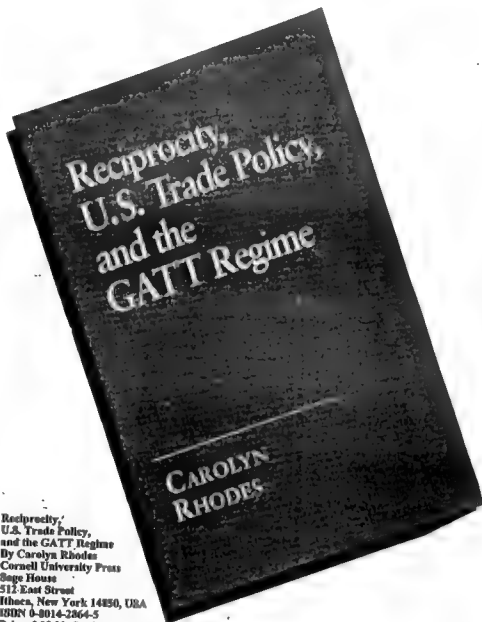
المصدر:



١٤٠٥ هـ ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



Reciprocity,  
U.S. Trade Policy,  
and the GATT Regime  
By Carolyn Rhodes  
Cornell University Press  
Sage House  
512 East Street  
Ithaca, New York 14850, USA  
ISBN 0-8014-2864-5  
Price: \$ 23.99 (in the UK)









قصر الحمراء

المصدر :

1986

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

لندن من عايط سلطان

عوض كتاب

تدبل ساعات قليلة من انتهاء ليلة منتصف الشهر الماضي التقاط العالم انفاسه عندما أعلنت شاشات وكالات الأنباء من جنيف لخبير توصيل مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة (جات) إلى اتفاق حول تحرير التجارة الدولية بعد أن كان احتمال انهيار المفاوضات يلوح في الأفق في صباح نفس اليوم.

ورغم أن هذه المفاوضات التي استغرقت سبع سنوات من المفاوضات المصنية منذ بداية دورة الأوروغواي في عام 1987 إضافة إلى ترقيتها وتمرضها للفشل مرات عديدة قبل أن تموز أرتياح معظم الحكومات وأوساط الأعمال حول العالم فإنها في الواقع لم تسلك بشيء جديد منذ أول دورة لها في جنيف في عام 1947.

خلال السنوات السبع تداول للمفاوضون قضايا عديدة من بينها وسائل للتخلص من القيود الجمائية الفرمية وغير الفرمية التي تفرضها بعض الدول الكبيرة والصغيرة على الواردات الزراعية والصناعية وتحرير التجارة غير المنظورة، بما فيها خدمات البنوك والتأمين والشحن والسياحة، وهل للتازعات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

في السنوات الأخيرة من المفاوضات انصبحت للباحثات أساساً على الخلاف بين اللاعبين الكبار (الولايات المتحدة وأوروبا الغربية) على الإعانات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية) للمنتجين المحليين والتي طالبت الولايات المتحدة بالانتهاء على اعتبار أنها «مقيدة للمنافسة الحرة» وهنا نشب صراع طويل بين فرنسا على وجه الخصوص والولايات المتحدة حول هذه الإعانات.

لكن قبيل اقتراب الموعد المقرر لانتهاء المفاوضات 15 ديسمبر (كانون الأول) الماضي طلع إلى السطح خلاف لم يكن على بال أحد حتى قبل أيام قليلة والذي تمحور حول إصرار الولايات المتحدة على إلغاء الاتحاد الأوروبي للقيود المفروضة على «الصناعات والمنشآت» خاصة الإعلام، والتي يأتي معظمها من هوليوود في كاليفورنيا مما أدى إلى تزعم فرضاً مرة أخرى لجبهة أوروبية معارضة للمطلب الأميركي.

وأولاً اتفاق الأطراف للتفاوض في اللحظات الأخيرة على متجليه النظر في خلاف الأخير والذي كاد يعصف بالمفاوضات برمتها، لما كان من الممكن إقرار الاتفاق والذي يقول عنه المتفاوضون بأنه سيؤدي إلى









المصدر : **الشرق الأوسط**

١٤ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

إضافة ما بين 200 و300 مليار دولار إلى النخّل العالمي وتقليص المعدلات العالية للبطالة خاصة في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وانعاش العديد من القطاعات النول للصناعية والتنمية المصابة الآن بنوبات من الركود. الاقتصادي الحاد وتحفيز حركة انتقال رؤوس الأموال حول العالم.

في أعقاب اتفاق بريتون وودز فور انتهاء الحرب العالمية الثانية والذي تأسس ضمنه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وعدد من المؤسسات الدولية الأخرى جاءت اتفاقية «الجات لتثبيت مستويات معدنية لتنظيم التجارة الدولية كسان أهمها تعميم مبدأ «النولة الأكثر رعاية» والذي يتطلب الابتعاد عن فرض قيود حمائية والتزام كافة الأطراف «للتعاقد» بمعاملة بعضها البعض على أسس لا تقل «يسراً» عما تقدمه لأي دولة أخرى تجاه فرض قيود ضريبية أو حمائية أخرى على الواردات منها أو الصادرات إليها.

في أعقاب بريتون وودز أيضاً صعدت الولايات المتحدة إلى مصنف الدول العظمى على المستويات السياسية والعسكرية والتجارية بعد أن كان ذلك محصوراً لحقبة طويلة على الدول الأوروبية الكبيرة، خاصة بريطانيا وفرنسا.

وخلال النصف الثاني من القرن الحالي تحولت الولايات المتحدة إلى أكبر قوة تجارية وصناعية ومالية عرفها العالم. ويسقط الاتحاد السوفياتي في مقتل العقد الحالي أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة على الأصعدة العسكرية والسياسية أيضاً.

منذ صعود الدولات للتمدد الـ المصاف كانت سياستها التجارية لا تخلو من القيود، على الأقل القيود «الانتقائية» كجزء أساسي من مكونات وتوجهات سياستها الخارجية. في هذا السياق طالعنا كارولان رويس محاضرة لعلوم السياسية بجامعة «اتساء» الأميركية بكتاب معنون «المعاملة بالمثل وسياسة الولايات المتحدة التجارية ونظام الجاهة» تتناول فيه تطور السياسة التجارية الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والانسائفة على مبدأ «المعاملة بالمثل» والذي تقسول المؤلف أنه أصبح ذات أهمية متصاعدة منذ بداية السبعينات بسبب ظهور «مصالح محلية» متصاعدة مع فرضه رغم معارضة البعض على سواد هذا اللبأ باعتباره لجراء مفقدهاء لحرية التجارة والتي تتشقق بها الولايات المتحدة أكثر من غيرها ورغم عدم ظور سياستها التجارية من القيود الحمائية المؤقتة والدائمة والمتشددة في حالات كثيرة.

يقول الكتاب الصادر عن دار نشر جامعة كورنيل الأميركية والواقع في 249 صفحة من القطع الكبير أن الحكومة الأميركية سبها كانت









هويتها الحزبية تمتد السياسة  
التجارية كواحدة من المكونات  
الرئيسية لسياساتها الخارجية  
وأهدافها الاستراتيجية للكونية  
بما فيها الجوانب الأمنية  
والتقنية.

وهنا يقول الكتاب إن  
الإدارة الأميركية «لا تتورع  
عن فرض الإجراءات  
الاستثنائية» حتى ضد

شقيقتها الصغرى المجاورة  
(كندا) ولجانداهما الأوروبيين (فرنسا

وبريطانيا وألمانيا) ومناقصتها الجعبدية

(اليابان) وعدوما السابق (الاتحاد السوفياتي) إلى

جانب دول أخرى بعضها قريب جدا (كوبا) وأخرى بعيدة جدا

(فيتنام وكوريا الجنوبية) والتي تخضع كلها لمقاطعة اقتصادية صارمة  
منذ عقود.

كان من مظاهر هذه السياسة مثلا استخدام الإدارة الأميركية «لوسائل  
صفقات تونيد فائض القمح الأميركي كاجراء «عقابي» ضد دول كثيرة كان  
من بينها في العقود الثلاثة الأخيرة مثلا مصر والجزائر وليبيا وسورية  
والاتحاد السوفياتي السابق والصين» كما خضعت الأخيرة أيضا إلى  
حظر جزئي على صادرات المعدات الأميركية متطورة التقنية من بينها  
الأجهزة الإلكترونية والدفاعية والمضائية والدخلة في صناعات الطائرات.  
وإلى جانب صفقات القمح والتقنية المتطورة امتدت الإجراءات الحمائية  
الأميركية أيضا إلى صناعتي الصلب والسيارات وهما من أكبر الصناعات  
الأميركية للتعرضة لمنافسة أجنبية قوية، خاصة من اليابان.

في هذا السياق تقول المؤلفة إن مجدا «للمعاملة بالمثل» هو من أكثر  
السياسات التجارية «فعالية» إذا ما طُبق بشكل «انتقائي» يسمح «بمعاقبة»  
الأطراف «غير المتعاونة» وبمكافأة الشركاء «للمتعاونين». وتقول إنه على  
عكس الشائع يؤدي هذا البيدا إلى «الحفاظ على حرية نظام المبادلات  
التجارية للدول». وتقول إن فشل السياسة التجارية الأميركية في إغراق  
الكساد الكبير الذي أصاب العالم في مثلث الثلاثينات من القرن الحالي  
كان يرجع أساسا إلى اتخاذ الحكومة لإجراءات «ليبرالية» على حساب  
التطبيق الصارم «للمعاملة بالمثل» مما دعا الرئيس ثيودور روزفلت بعد ذلك  
إلى «العودة» إلى سياسة «المعاملة بالمثل» من أجل «الحفاظ على «التجارة  
المتكافئة».

هنا أيضا تجادل المؤلفة بأن مبدأ «المعاملة بالمثل» كان في الواقع  
من «لحدي عائد» لتنافسية الجات. ولكنها تقول أيضا أن هذا  
البدا «قاد» أيضا على «تسوية» أمر التجارة الحرة. وهنا أيضا تقول  
بأن «المعاملة بالمثل» قد «برهنت» على أنها من الوسائل «الفعالة»  
في مساومات مفاوضات الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة. وتقول  
«إننا لا نستطيع تفهم وتقييم سياسات «المعاملة بالمثل» دون  
تفهم مجزوها وتطبيقاتها في كل من المحتوين «الليبرالي»  
و«الحماي».

لكن كما أظهرت المحاولات للحماية التي شهدتها مفاوضات الجات  
في الأسبوع الثاني من الشهر الماضي، خاصة حول الإعانات الزراعية  
والتعديلات الصوتية والرئية والدعم الحكومي لصناعات الطائرات  
وتحرير القيد على حركة رأس المال والاستثمارات، إن «الأخذ  
بالطهارة» والمصالح «للشركة» وليس «للبائس» مما في النهاية  
الأساليب المعالجة لكيفية ضمان تدفق التجارة الدولية بأقل قدر من  
القيود للحماية.







# منظمة الخليج للاستشارات الصناعية تحذر من تأثير 'غات' على الأمن الاقتصادي

□ دبي - «الحياة»

■ قالت أوساط التصانيدية خليجية ان الزايم التي تتجهها الاتفاقية العامة للصناعة الجبركية (غات) هي في صالح مجموعة دول مجلس التعاون الخليجي، ودعت الى الاستفادة منها في ظل وجود العديد من الاستقطاعات المتعلقة بالمعاملة الخاصة التي اركتها الدول الزامية التي يمكن من خلالها الحصول على اكبر استفادة ممكنة من دون ان تقابلها أي التزامات اضافية محتل التي تفرض على خطط دول المجلس التصنيعية نتيجة تزايد القيود على الصادرات من منتجاتها ومصنوعاتها المستعمارة في دعم الصناعات المحلية.

وجاء تقرير أعدته منظمة الخليج للاستشارات الصناعية من أهمية غسات لدول الخليج، وأن دول المجلس ستستمتع بمزايا عديدة وبالإضافة إلى المساهم في تنمية النظام التجاري واستقرار التجارة الخارجية بواسطة التعرّف على السياسة التجارية للدول المختلفة، يمكن للجوء إلى مزاياها لمواجهة ومعالجة الممارسات السلبية مثل الإغراق الخارجية بواسطة الضمانات والتدابير الجمركية وانخفاض تكلفة الحصول على مزايا التخفيض الجمركي وغير الجمركي، بالمقارنة مع تكلفة الحصول في مفاوضات متفرقة مع كل دولة على حدة، وستتمكن دول الخليج من الاستمرار في دعم الصناعات الناشئة من دون التعرض لأي إجراءات أو تدابير لتفاديها من

جانب الدول الأخرى خصوصاً إذا كان هناك تأثير سلبي على هذه الدول من جراء منح الإعانات للصناعات إلى جانب ذلك، تحتفظ الدول بحق التدخل وأرض القيود عند حدوث ضرر لها أو وجود عجز محلي مع ضمان عدم التمسك بإجراءات ضد الدولة المضرة.

وأشارت المنظمة إلى أن مزاياها لا تقتصر على دول معينة لأنها تمتد إلى كل للجمع الدولي لكن درجة الاستفادة منها ستختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تنميتها الاقتصادي ونوعية صادراتها ووراداتها، ومراحل التصنيع التي تمر بها مطيرة في أن العديد من الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية سارت إلى هذا التجمع الدولي إيماناً منها بنور مزاياها والفائدة التي يمكن أن تجنيها من هذا الاتحاد.

وقالت المنظمة، وأن دول مجلس التعاون دول الخليج العربية ثلاث لفترة ليست قصيرة معينة من هذا التجمع الدولي (إما عدا الكويت) نظراً لعدم حاجتها إلى هذه الاستفادة خلال فترة التطور النشطة مشيرة إلى أنه يجب لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجود أوجه شبه مع غيرها من الدول الصناعية في التصنيع، التي في حال تضررت من نمو تجارتها الخارجية خصوصاً عند تصريف منتجاتها إلى أسواق الدول المتقدمة لوجود الحواجز الجبركية وغير الجبركية، وأن هناك عيباً من الجائز التي يمكن الحصول فيها

على مزيد من المزايا في ظل مزاياها، بما يخص لدول المجلس معدلات نمو مناسبة لذلك بدأت بعض الدول في التفكير في الانضمام وهناك طلبات للانضمام تحت البحث التي (غات) لكل من قطر والبحرين والإمارات كما أن المصنعية تحفيز اجتماعات لجنة القيود الفنية على التجارة الناشئة من مزاياها بصفة مراقب كما قدمت طلباً إلى الانضمام للمنظمة وذلك في نموذج (يونيو 1994).

ولاحقت المنظمة عيوب مزاياها، على دول المجلس بصلة المبادئ الاقتصادية من الانضمام في الأجل القصير، نظراً إلى أن التجارة الخارجية لدول المجلس خلافاً للقطر ذات كفاءة تقنية وإرسالية معاً، تنقسم بالتركيز على بعض المنتجات ذات كفاءة تقنية وإرسالية معاً، الذي يعد إنتاجها مستقراً صناعياً في الدول للمنظمة في حين أن دول المجلس لا تزال في المراحل الأولى من دورة حياة الإنتاج مما يسبب استمرار القيود أمام منتجاتها.

وقالت أن مزاياها تطلب بالمزيد من إجراءات التحرير، مما يؤثر سلباً على الأمن الاقتصادي القومي، حيث أن مزاياها، تنحصر بالضرورة أن يكون الانضمام عاماً متساوياً وليس محباً عنها، بمعنى أن الانضمام ينبغي أن يؤدي إلى خفض القيود وليس إلى الاستفادة من دون مقابل وقد تعاكس مزاياها بضرورة تزايد وتطبيق المزيد من السياسات التي تؤدي إلى التوجه الخارجي، وخفض التمييز القائم في التجارة الخارجية بين دول مجلس









المصدر :

التاريخ : ١٤٠٦ هـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الجميعون ذلها او بين المواطنين  
الجميعين وقد يكون لهذا تأثيره على  
الامن القومي الاقتصادي عند  
دخول غير المواطنين في النشاط  
التجاري.

كما لاحظت المنظمة لخدمات  
التأثير السلبى للمستقبلي وقالت ان  
هذا يرتبط بمدى تفسخ مفاصله  
الجيالات الجديدة محل البحث في  
جولة تورغواي، مما قد يكون له بعض  
التأثير السلبى على الاقتصادات دول  
مجلس التعاون ويعتمد قطاع  
الخدمات مثلاً في دول المجلس، وهو  
قطاع تأسس على الدعم الحكومي  
للقانونية وتتمتع ازالة القيود عليه  
الاستثمارات التي تمت فيه كما ان  
الملايين المرتبطة بالاستثمار قد يكون  
لها تأثيرها السلبى عند فتح الباب  
اسم املاك غير المواطنين للنشطة  
الاستثمارية المفتوحة.

وقالت ان مفاصل لا تعني التنفيذ  
الحكومي الإزماني والحرفي لكل  
بذونها، بل تركت الباب مفتوحاً  
للتحرير أي ممارسات قد تتخذها الدول  
للمنافسة وتكون في صالحها لضمان  
امنيتها القومي والاقتصادي في ظل  
افتتاح مفاصل والدول المتنافسة بهذه  
الاجراءات.

وتوالت المنظمة الى ان التهاون  
الدولي امتد ليشمل جميع الجالات  
الاقتصادية التي تساعد على تطور  
وزيادة معدلات النمو الاقتصادي  
وتجنب الآثار السالبة لقيام التهاون  
الذاتي في الجماعي المصود على  
الاقتصاد الدولي.









المصدر: الإر ليم

التاريخ: ٩٢٧ ١٠ ١٤

للنش و الخدمات الصحية والمعلومات

### سباق عربي لدخول الجات

بدأت الدول العربية تتسابق للدخول في اتفاقية الجات بعد التنازع الأخيرة التي أسفرت عنها جولة أوروغواي التي أقيمت فيها الدول العربية ذات أهمية خاصة وبطبيعة الدول القائمة في ظل نظام عالمي جديد أصبحت فيه الحرية والمنافسة للحرية والمساواة في التجارة الدولية أمراً لا مفر منه وكانت البحرين الممثلة رقم ١١٤ في الجات قد تم قبول عضويتها خلال الاجتماع الأخير لمجلس الجات في ١٠ ديسمبر ١٩٩٢ ليصبح هناك خمس دول عربية أعضاء في الجات... كما يتوقع أن تكون الجزائر في الدولة العربية السادسة التي تنضم للاتفاقية من ناحية ولطنت وزارة الاقتصاد السورية أن سوريا سوف تنضم للمنظمة الدولية قريباً وهذا أن يعود بالكثير من المكاسب على الاقتصاد السوري ستكون أكثر بكثير من الالتزامات التي ستلتزمها. ومن المتوقع أن تقوم لبنان أيضاً بخطوة مماثلة للانضمام للاتفاقية ولكنها في انتظار الإجراءات التي ستقوم بها سوريا في هذا الشأن وكانت المملكة العربية السعودية قد أعربت عن رغبتها في الانضمام للجات وهي في سبيل اتخاذ الإجراءات المطلوبة للمضي كما أعربت الأردن عن رغبة لها ولكنها في نفس الوقت تقوم بتوقيع الجوانب السلبية لاتفاقيات جولة أوروغواي عليها في مجالات السلع والخدمات... ومع هذا فإن المفاوض الرسمية تؤكد أن الأردن في سبيلها للانضمام للمنظمة خاصة بعد اجتماع وزير الخارجية الأردني وسفراء الدول الرئيسية أعضاء الجات في عمان والذي عقد في ديسمبر ١٩٩٢ لتأكيد الطلب الأردني للانضمام إلى الجات حتى أجل انتهاء التقييم النهائي لتتبع جولة أوروغواي.









المصدر:

١٤ جمادى الأولى ١٩٩١

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## على الدول العربية عدم تجاهل التحديات المقبلة

## اتفاق غات يتسم بأثار مهمة لكل اقتصادات منطقة الشرق الأوسط

□ لندن - من روني ويسون:

■ سيكون لتوصل المشاركين في جولة أوروغواي من محادثات غات، إلى اتفاق أخيراً لتسليح خطيرة بالنسبة إلى الاقتصادات الشرق الأوسط في العقود المقبلة على رغم أن قلباً من هذه المنطقة تنتمي إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (غات).

ولم يكن للجيولات السابقة من محادثات غات سوى تأثير ضئيل على جولة دول الشرق الأوسط لأن خطط التعريفات الجمركية لتناول في الدرجة الأولى السلع المصنعة التي تنتجها الدول الصناعية الرئيسية لكن إطار محادثات جولة أوروغواي توسع حتى يشمل للخدمات الزراعية والمنتجات والخدمات والنشاطات الاقتصادية الأخرى أهمية بالنسبة إلى اقتصادات الشرق الأوسط.

ولم تجد اعتماداً بـ غات إلا وضع حكومات قطري للشرق الأوسط على اعتبار أن هذه الحكومات أكثر انفتاحاً ومسألة لتكامل اقتصادات القومية وبهموم التعامل مع دول التجارة الأوروبية التي تعبر للشرق التجاري الرئيسي معظم دول الشرق الأوسط.

■ ولم تسجل المحاولات الهائلة إلى الدعم الاقتصادي القوي من طريق الجماعة العربية والصندوق العربية للشرق والتجارة والاتحاد الأفريقي ومجلس التعاون الخليجي سوى نجاحات محدودة. إذ تظل التجارة بين دول الشرق الأوسط التي يتغير من هفوة في تلك من تجارة المنطقة كلها.

وتأتي للجزء التجاري للمنطقة مع دول الاقتصاد الأوروبي، سيما تراجعت أسعار النفط ومع ذلك لم تؤثر العلاقات التعاون المقيدة بين دول الاقتصاد الأوروبي من جهة ودول العربية للغة على البحر الأبيض المتوسط والدول العربية من جهة أخرى في التحول التجاري إلا قليلاً. ولم ينجح حتى اتفاق لتجارة المصنوع بين دول الاقتصاد الأوروبي وتركيا كثيراً في تسهيل وصول

المصنوعات التركية إلى أوروبا. ويذكر أن تركيا تريد في أن تكون عضواً كاملاً في الاتحاد الأوروبي.

وعلى رغم انخراط دول الشرق الأوسط في إنشاء كتلة للتجارة التجارية في ما بينها، التمسح الاستثمار بالتجارة الدولية على لتجارة في مؤتمر الأمم للتعريفات الخاصة بالتجارة، والتنمية التي عقد للمرة الأولى عام ١٩٩٤ بغية تحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول الصناعية والدول النامية وصار يعد سطواً جيداً.

وتعتبر دول الشرق الأوسط هذا المؤتمر إنسب لها من اتفاقية غات، التي تعتبر أيضاً نوعاً من التنمية الخاصة بالدول النامية، مشاركة في ذلك دولاً نامية أخرى في هذه الرؤية.

ومع ذلك لم يهتم مؤتمر الأمم للتعريفات الخاصة بالسلع الاقتصادية، وهي الصناعة التي كانت لهم شأنات مؤسسي المؤتمر ولا تهم دول الشرق الأوسط للصناعة النفطية وحمته بل أيضاً دولاً كاللبنان والمغرب اللذين يصوران كميات مهمة كبيرة من الفوسفات.

وللأسف أن مؤتمر الأمم للتعريفات تحول مع مرور الزمن إلى دولة نقاش وتشق لا يتعدى إلا مرة كل أربع سنوات ولتغير أعضائه على الإصرار من الشؤون التجارية. وبالنظر إلى إلتزام المؤتمر إلى قوة أو دونه، لا يحقق شيئاً ملموساً، أو القليل جداً من الأمور لهذه.

من جهة أخرى تعززت لتقلبات غات، بفضل نجاح أوروبا وأوروغواي من المحادثات لا سيما أن هذا النجاح أدى إلى إنشاء منظمة التجارة

الدولية التي يجري تنظيمها حالياً. وستكون هذه المنظمة الدولية الجديدة مسئولة عن ضمان تطبيق الاتفاق الذي توصلت إليه جولة أوروغواي من المحادثات ومن تحديد تدابير حل الخلافات التجارية بين الدول ومن رفع حوصية تطبيح المنتجات وما يسمى بمطوق الملكية الفكرية.

وتشمل هذه الحقوق تريبينات لتتخصص الخاصة بالمنتجات الثقافية للمنظمة المتطورة كما تشمل أموراً تتعلق بالخدمات. وهذا كله مهم بالنسبة إلى عدد كبير من دول الشرق الأوسط التي تعتمد على المستوردات من التكنولوجيا الغربية واليابانية لا سيما في مجالات لتل.

البيوتكنولوجيا. ويوصف قوانين غات، التي تصفحت عنها جولة كينيدي وطوكيو للمصادقات من محادثات غات، كان يجري الإسلام فطد من الدول التي خالفت أو تخالف مبدأ عدم التمييز في التجارة الدولية.

■ لكن بموجب نتائج جولة أوروغواي من محادثات غات، بوسع منظمة التجارة الدولية السماح لدولة مطبوعة في نزاع تجاري بأن تتقدم من شركائها التجاريين إذا لم يتفقوا بالتفاوض التجارة الدولية وإذا دعت دولة شرق أوسطية صانعاتها من منتجات النفط للعودة لا تجد أن دول الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأميركية تقيم تضرعات ضما بموجب القوانين الدولية الجديدة الهادفة إلى معالجة التناق.

ويعا أن المنطقة العربية لتسائل تخالف مبدأ عدم التمييز في التجارة الدولية، لم توقع أي دولة عربية، باستثناء مصر، اتفاقية غات. وبموجب البند الخاص بالدول الأكثر رعاية، يمنح على الدول الواقعة على لتقلبات غات، أن تشمل شركائها التجاريين كافة بالرعاية التفضيلية التي تتمتع بها أي دولة لتفاوضر متضمها أي دولة من هذه الدول يتضمون استعيزات أو تفضيلات تجارية.







المنظمة التي وإلى استخدم السماد  
الأعلى ثمتاً بما في ذلك السمادات  
العضوية.

ويوجد اتفاق جوهري حول أهداف  
سياسة التوظيفات الأجنبية  
للجريدة التي تركز حصصاً على  
المشروعات الصغيرة على مدى فترة  
زمنية تحددها سنوات. وهذه  
الخصائص كلها من صالونات  
الصحف وتونس والعديد من الجرائد  
في دول الاتحاد الأوروبي. ووجدت  
حتى على مدى التسعينات صناعة  
مشروعات متوسطة في المانيا  
يعمل فيها عدد واحد وأستأدين من  
صالحاتها خضع للقيود التي  
تقتضيها التوظيفات الأجنبية  
وسيعمل مدى الاتفاق من انهاء  
العمل بموجب الخصص على مدى  
الانقسامات التي يستطيع متخو  
نصوص التشري يوسيط الحفاظ  
فيها، ولكن الخطر في أن يكون  
مصادرات من دول جنوب اسبانيا  
والشرق الاقصى في ارجن السوا  
الروبية التقليدية بملجعات الزميرة  
لكن من يجرع منصوص الشرق  
الوسط، لتبين يضمنون هذه السوا  
مها.

[illegible]

ولمّا استقرت الاقتصادات دول  
جنوب آسيا والشرق الأقصى من  
القرن الجديدة لتلاحق من غير  
الشرق الأوسط لخطر التهميش  
والبقاء وحيداً ومختلفاً عن الغرب  
الهنلي. وهذا ما حدث بالفعل على  
الآن للدول الإفريقية الاستوائية.  
وعوض أن تمسك بالشرق الأوسط  
الغربي لا دخل للتوسط، إلا  
تراجعت شيئاً في حكم تركه فيه  
أهمية القوة الاقتصادية على أي قوة  
أخرى.

♦ استاذ في جامعة دارام متخصص  
في اقتصادات الشرق الأوسط

وفي الوقت الراهن نعاني اسواق  
للحجوب الدولية تحريفات خطيرة  
مادة بسبب الدعم الحكومي، ويسبب  
الحجوز أمام المستوردين التي  
تقلعها دول الاتحاد الأوروبي واليابان  
وهذا لنأخذ للتحديد.

ويشكل معظم دول الشرق الأوسط من عجز كبير يتنامى في التجارة بالمواد الغذائية. وعلى سبيل المثال تتكلف مصر ثلاثة بلايين دولار سنوياً بسبب المواد الغذائية التي تستوردها، مما يشكل نحو ٣٠ في المئة من قيمة مستورداتها كافة. وتتجاوز لواء الغذائية ربع صادرات الجزائر كلها. مما تكلفها بلونين، دولار سنوياً.

هذه المواد الغذائية بأسماء الأسواق الدولية التي تخضع عليها نزول الصناعات الدوائية للفائضة الوفيرة من دول الاتحاد الأوروبي، وينبغي بعض المواد الغذائية في دول الشرق الأوسط عن طريق المعونات الغذائية على رغم أن الدولة الوحيدة التي لا شك تستحق هذه المعونات هي

ويعود الإتفاق الذي توصلت إليه جولة أوروغواي من محادثات مفاوضات سيمتد على دول الاتحاد الأوروبي خفض الدعم الذي توفره داخليا للواد الغذائية بنسبة ٢٠ في المئة وخفض دعم قيمة الصادرات من هذه الواد بنسبة ٣٦ في المئة وخفض دعم حجم الصادرات بنسبة ٢١ في المئة وسيتطلب عن هذا كل أن سعر السوق الدولية الخاص بالحبوب ربما

ازداد على الأثر بتسمية القدس ما  
يرجع إعجاب الأنباقي على الاستعدادات  
في الدول الشرق الأوسطية التي  
تصاير للواء العذبة  
لكن الجهود التي تم الاتفاق  
فيها هي اجتماعات طاعة ستعود  
بإثباتها أيضا على زعم في العالم  
سيتمثل كيتاف ما لا تكن المتجوز  
في دول الشرق الأوسط سيستعملون  
من المهرس الجديدة المتفاحة ومن  
شان زعم أسرار لتجديد الزعمية  
أن تملك مزيدا من المهر في قيام  
للمهر في منطقة الشرق الأوسط  
توسيع الانتاج

يكون ان الانشاء التبرع  
للضوابط التي كانت تلزم  
لواء المالية في مصر لدى  
زيادة انتاج القمح بنسبة ٥٠ في المئة  
بين ١٩٨٦ و ١٩٩٧. بينما زاد انتاج  
الذرة بنسبة ٧١ في المئة وزاد انتاج  
قمح السكر بنسبة ١٤ في المئة في  
هذه الفترة نفسها.

ومن المحتمل أن تؤدي أي زيادة  
اضطرابية في الأسعار إلى تفقد  
الاستثمارات التي تهدف إلى تحسين

وتجاشي دول الاتحاد الأوروبي  
الانكسارات السلبية المحمفة لهذا كله  
عن طريق التفاوض مع الآخرين كتكتلة  
تجارية واحدة موحدة وعن طريق  
اعتبار التبادل التجاري في ما بينها  
ذي طبيعة داخلية لدولية.  
وبما ان الدول العربية لا تشكل  
كتلة تجارية واحدة لا يمكن تطبيق  
امتيازات معاملة في نشاطاتها  
التجارية.

وينظم وضع مصر في اتفاقية  
مغات، ويؤكد تكميلي تم الاتفاق  
عليه عام ١٩٧٩، وتمكنت مصر من  
توقيعه بعد عقد معاهدة سلام مع  
اسرائيل، وبعد عام ١٩٧٩ بفترة من  
الزمن صاقلت مصر على اتفاقية  
مغات الخاصة بالحواجز الثقافية  
وبالدعم التقني وبمضي ويرخص  
الاستدرا ببلد الق

وتتطلع مصر بحق للمشاركة  
كمراقب في اجتماعات وملتقيات  
بالمستويات الحكومية لأنها لم تجد  
رغبة حتى الآن في تبني مبدأ عدم  
التمسك في المشتريات الحكومية

بسبب رغبتها في حماية الصناعات التي تعملها الدولة المصرية، وعلى سبيل المثال سيحصل شريط على مصر بموجب اتفاق جولة أورغواي، لكي لا تميز أصحبة مطب حلوان على حسب المستودعات من الصلب تحت طائلة العقاب، إذا تمسكت مصر بسياسة قصر الشراء على لانتاجات الصعد.

يذكر أن إيران التي عززت نفسها  
عن العالم في معظم المجالات،  
انسحبت من اتفاقية غات، بعد اندلاع  
الثورة الإسلامية. لكن إسرائيل وتركيا  
تشاركان في هذه الاتفاقية على رغم  
أنهما لا يرتاحان كثيراً إلى عدد كبير  
من تدابير غات، لأسباب أهمها أن  
هذه التدابير تحد من مصلحتهما على  
حملة المنتجات المحلية.

حماية الحقوق المدنية،  
أو لتتأكد إسرائيل في  
الخامسة والخمسين  
والثلاثين الديمقراطية وبرخص  
الاستيراد وبمكافأة إلا بصفة  
مراقبة على رغم واقع القتال  
البيدو الخاصة بالجنود الحكومية  
ووالقت مع التحفظ على البيدو  
الخاصة بالدمع للتوضيح، ومماثلت  
ترجيا على لتفاديه بغاية الخاصة  
بالدمع للتوضيح كما وقفت على  
التدابير الخاصة بالديمقراطية  
الجزعكية لكنها لا تتأكد في  
اجتماعات بغاية الأخرى التابعة إلا  
بصفة...

ومن المؤكد ان الاتصالات التي  
توصلت اليها جولة اوروغواي من  
محادثات «مات» سيكون لها تأثير  
مهم في النزاع في الشرق الأوسط.









المصدر : **الأمم المتحدة**

التاريخ : **١٥ يونيو ١٩٩٤**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رياح الجات تهب على الحقول المصرية! حتى المزارع المصري متى يدرك موعده فذيب على أرض النظام الاقتصادي العالمي الجديد؟

- إلغاء الدعم على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية وتحويل الدعم إلى تعريفات جمركية مع تخفيض تلك التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة بنسبة ٢٦٪ خلال مدة ٦ سنوات وفي الدول النامية بنسبة ٢٤٪ خلال مدة ١٠ سنوات وذلك بدءاً من ١/٦/١٩٩٥ مع اعتبار فترة التأسيس هي متوسط الفترة من ٨٦ إلى ١٩٨٨.

- تخفيض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعي في الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ خلال مدة ٦ سنوات وفي الدول النامية بنسبة ٢٢.٢٪ خلال مدة ١٠ سنوات وذلك على مستوى جميع المنتجات وليس سلعة سلعة مع السماح بالدعم الداخلي للإنتاج الزراعي في الدول النامية في حدود ١٠٪ في بعض الحالات وفي الدول المتقدمة في حدود ٥٪ في بعض الحالات.

- إلغاء دعم تصنيع المنتجات الزراعية بالنسبة للدول المتقدمة والدول النامية وفقاً للنسب القواعد في البند السابق. وقد حصلت مصر على السماح بدعم تصنيع المنتجات الزراعية كحالة استثنائية (متوسط سنل الفرد في مصر أقل من ١٠٠٠ دولار في السنة).

- تتمتع في الشلفات وفقاً للاتفاقية الجديدة لصوب مزارع وفلاح نص على أنه في حالة تصدير الدول النامية من قضية معينة فلا بد أن يتم الحكم فيها في فترة زمنية لاتتجاوز ٦ شهور.

- أن ماتم تطبيقه بالفعل في قطاع الزراعة في مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي وعلى معظم أن لم

الدكتور يوسف وإلى نائب رئيس الوزراء وزير الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية واستصلاح الأراضي كلف قطاع الشؤون الاقتصادية والوزارة والبنك الدولي للتنمية والاتحاد الزراعي بإجراء دراسة تحليلية تفصيلية عن أثر الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة الدولية على إنتاج وصادرات وواردات مصر من المنتجات الزراعية الرئيسية وخاصة صادراتها من القطن والأرز والقمح والفاكهة. في الصنادير من أولويات اهتمامات وزارة الزراعة الآن تأتي قضية اتفاقية الجات الجديدة وعلمت مصر بالخبراء أن ومن المعروف أن هذه الاتفاقية الجديدة والتي تم الاتفاق عليها مبدئياً في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ بدأ التفاوض عليها منذ جولة أوروغواي في سبتمبر ١٩٨٦ والمبنية من اتفاقية الجات وبلغت في ١٩٩٧ والتي انضمت إليها مصر في عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات استمرت ٨ سنوات. وستصبح الاتفاقية الجديدة سارية المفعول اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ بعد عقد المؤتمر الوزاري للاتفاقية في أبريل ١٩٩٤ ويعد أن تصفق حكومات ووزارات الدول عليها.

ومرشد، سعد نصار مستشار الوزارة والمصرف على قطاع الشؤون الاقتصادية أن للجنة الفرعية حول التجارة في السلع الزراعية قد عقدت اجتماعها يوم الاثنين الماضي في مبنى للتمثيل التجاري في إطار اجتماعات اللجنة الفرعية الدائمة لمتابعة متطلبات جولة أوروغواي والآثار المترتبة عليها. وقد ناقشت اللجنة محاور الاتفاقية الجديدة وذلك فيما يخص والتجارة في السلع الزراعية ويتلخص أهم تلك المحاور في:







يكن كل ما تطلب به الاتفاقية الجديدة.

كما ناقشت اللجنة الآثار المتوقعة لهذه الاتفاقية والتي تدور حول:

.. إن إلغاء دعم الإنتاج الزراعي ودعم التصدير في الدول المتقدمة المصدرة للغذاء للدول النامية قد يؤدي إلى زيادة أسعار التصدير، وهذا قد يخفف من آثار سياسات الاغراق ويشجع الإنتاج الزراعي المحلي في الدول النامية.

.. لكن في نفس الوقت قد تؤدي زيادة أسعار  
التصدير الى زيادة تكلفة استيراد الغذاء بالنسبة للبلد  
النامية المستوردة للغذاء والنفط .

ومن أجل ذلك فقد نصت الاتفاقية انه على الدول المتقدمة ان تستمر في تقديم المعونات والمنع الغذائية والمبيعات بشروط ميسرة للدول النامية والفقيرة لفترة ٦ سنوات.

.. لن إلغاء حظر الاستيراد وإلغاء دعم التصدير في الدول المتفجعة قد يؤدي إلى زيادة صادرات الدول الغنية إلى تلك الدول.

.. أنه رغم الغاء المظر على التصدير والاستيراد فإن  
بعض الدول تلجأ إلى حماية إنتاجها المحلي من طريق  
التشديد في مراقبة الجودة والمواصفات القياسية  
والحجم للزيت.

.. أنه لابد من التفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة بشأن بعض القيود الخاصة بحمص ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المصرية الى السوق ولغاء تلك القيود في إطار الاتفاقات بين مصر والسوق أو عرض ذلك ضمن الاتفاقية الجديدة.

وبالنسبة للمشاكل التي ستلحق بدول العالم الثالث  
عموما بعد انقلاية الهات فتأتي من خمسة مصادر  
اساسية كما تشير دراسات القطاع الاقتصادي، وهرب:

ذوالى يكلف قطاع الشؤون الاقتصادية  
 بوزارة الزراعة بحاجته  
 لإقامة تجلياته وتمويله عن إيرادات  
 الجات على القطاع وصار ذات وادرات  
 عن المنتجات الزراعية الرئيسية وخاصة  
 القطن والارز الحبوب الغذائية  
 ● الاتحاد للتفاوض مع السوق الأوروبية  
 المختار كإحدى بعض القواعد الخاصة بمجلس  
 ومواسم المفاوضات بينها وبين مجلس

أولاً: إن استنباط أي شكل من أشكال الصناعات الحرفية الثلاثة في تلك الألفية سيمتد إلى سنوات طويلة، أما مناقشة الخصائص الصناعية المختلفة في كل من الصناعات الثلاثة، فإنها تقع في إطار دراسة أوسع، يمكن أن يندرج تحتها موضوع المشروع الصناعي والرياضي.

ثانياً: زيادة إسماعيل الجصاصات الزراعية (الفتح) في تلك الفترة، وذلك بعد البدء العام، والتماسي الأوروبي (الأمريكي) في كسب الأسوان والذي كان يندرج في إطار العمل على الحد من ارتفاع الأسعار، والذي عزز الزيادة المرتقبة في الحاصلات الزراعية، وبالتالي زيادة إنتاجها، حيث بلغت 21% و 71% وهو الأمر الذي عززه في التماسي على يد العالم الألماني في ستودنر إسماعيلها الزراعية والثانية بسبب تنازله ما بين 50-70%.

ثالثاً: لخارج العمالة من دائرة لتفليط الجات الامر عليها يعني تعقيد تصدير العمالة الاجنبية والتي تعتمد عليها كثير من دول العالم الثالث كأحد المصادر الرئيسية لزيادة الدخل القومي وإخراج العمالة من نطاق تفليط الجات أي اعتبارها سلعة مفيدة ، ويتأكد لهذا مع اتجاها دول الشمال إلى فرض المزيد من التعقيد حول استيراد العمالة الأجنبية لأوطان من الجنوب ويتضح جلياً مع القوانين المتبعة لهجرة والتقليل من العمالة التي تدم الغرب الأوروبي والأمريكي.

رابعاً: استخراج النسيج ومشتقاته من دائرة الجات وهي إحدى السلع الرئيسية التي استطاع كثير من دول العالم الثالث إبروز في مجاله وتعتمد عليه في التصدير للمدينة موارها .

لما بالنسبة للفكرة التي دأب على ترويجها بعض الاقتصاديين من التمسك بالجاه بأن الدول الإنمائية قد تخسر على المدى القريب ولكنها قد تكسب على المدى البعيد فلها تقويم على أساس أنه مع ازدياد أسعار السلع التي تستوردها هذه الدول فإن ذلك سيكون حافزا لها على وضع خطط بعيدة المدى للتصنيع والاعتماد الذاتي.

خامساً: إذا كانت العمالة كسيلة قد أضرت من أبحاث قبله من الواضح أن هناك مشاكل كثيرة من المزارعين الفلسطينيين واليابانيين والكويتيين ضد مقررات الجهات والتي تعني حرمانهم من السيطرة على سوقهم الطبيعي ، الأمر الذي سيقلبه في العالم الثالث لتلعب ضروري ومتوقع في المملكة والهدف من إتاحة في ضروري والمتوقع في المملكة والهدف من إتاحة في ضروري والمتوقع في المملكة والهدف من إتاحة في ضروري والمتوقع في المملكة

● وتالية لأن اتفاقية الجات بديل للمشروعات المعقدة التي تمتد للأقاليم المتعددة في القنصليات والتي كانت تسمى إلى يومنا في العلاقة في التجارة الدولية لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتصديرة لدول العالم فذلك ابتكاراً من مشروع (روافدي) الذي سعى باسم جدي بقوله العثماني البازن (الراجل فوالدي) ويرتد العثماني تراعى في القنصليات بمجموعة عمل عكست على المشروع وقدمته للأمم المتحدة. في مشروع القنصل العثماني الذي وضعت لجنة من خبراء الاقتصاد في الدولة العثمانية.

والجاء في المحاولة الأخيرة لعلاج المشاكل التي  
تتربط بها التصادمات الراسمالية العالمية في مواجهة  
الكساد والمطالة.







## وزير الاقتصاد والتجارة

### الخارجية

# الأخوف على اقتصاد وصناعة

## مصر.. من «الجات»

### جواز فاس لمحاربة إغراق السوق

### بالسلع الأجنبية

الإسكندرية - النحاس حسن :

اعلان محمود محمد بيومي وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أننا لن نتحلل عن الملم... وأنه لأخوف على الاقتصاد وصناعة مصر من «الجات»... لاننا منضمون اليها منذ عام ١٩٧٠ وتعاملنا مع «الجات» حذرة... واتفاقية الجات كمن في الحقيقة ٢٨ اتفاقية منها ١٨ وافقنا عليها عام ٧٠ والعشر الباقية أهمها للملكية الفكرية والخدمات .

على أنه يتم التعويض لأي دولة تادية تضار من خفض الدعم... كما أنه لن

من تخفيضات الدعم... ووفق على تخفيض ٢٠٪ من الدعم الحاصلات الزراعية على مدى ٦ سنوات أي بواقع ٢٢,٥ فقط .

اضاف ان الاعلان السياسي للجات ينص :

قال انه لأول مرة شكلت مصر مجموعة عمل استفاد منها المفاوض المصري وكان له دور بارز وشكل مع الدول التامة قوة استطاعت ان تحصل على تميرات أهمها الا تضار الدول للتلمية









المصدر :

التاريخ : ١٠ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تتأثر بالضرورة أسعار الحاصلات الزراعية والمواد الغذائية... وقال أن البعض يشاعم بارتفاع رقيب الأسعار ولكن الذي أنه إن يحدث ذلك .  
وكذلك بأنه لا خوف إطلاقاً من الأفرق والدم والتمارة غير المفروعة للسلع وخاصة المنسوجات والملابس والملايش للجاهزة فقد الترتلنا بجماعتها بالخطر للأمنشة حتى ١٩٩١/١١ والملابس حتى سنة ٢٠٠٢ وفرضت عليها ٨٠٪ رسوم جمركية مضاعفاً لى ذلك ضمان تمويش «الجات» لائ دولة للمية تضار من أثر الأفرق أو الدعم بتيسيرات فى المنسج والقروض الميسرة .  
وقال وزير الاقتصاد بأن صلاحتنا

لمصرية قوية وفى ظل هذه السنوات لعشر ستلخص كل صناعات العالم .  
وأشار إلى أننا نشأتنا جهزاً خاصاً بوزارة الاقتصاد مهمته كبلية محاربة لدعم والأفرق للسلع الأجنبية وقال أننا اشتغلنا الصلبة لكفيرة والأصايل التقنية والمصرية لمدة ١٠ سنوات .  
وأضاف وزير الاقتصاد بأن مصر لأول مرة تحاقق للفضا ٥ ملايين جنيه فى الميزان التجارى ويقتصر التجاراً لمصورة مبارك الذى تلقى فيه كل الأوساط العالمية لمصداقوته .  
وأشار إلى الخلفى المعز والتمضم من ٢٢٩ إلى ٢٩٠٪ هذا العام .  
وأحدث عن قضية التصدير نقل إن الباب مفتوح للتصدير بلا قيود وإن

مجلس الوزراء فى جلسته للقامة سبيلنا قسبون للفقد وخاصة الاستثمار تـ من الذى تجسرم المصيرين وستلقى فى هذه الجلسة .  
وأشار إلى تعلق الصلاات الأجنبية ووجود مخدرات وصلت ١٦ مليار دولار فى البنوك وقال إن صادراتنا مع السعودية ارتفعت من ٢٠٦ إلى ٢٧٥ مليون جنيه وميزان تجارنا مع أمريكا وفى أكثر شريك تجارى لمصر وبلغت صادراتنا من يناير إلى أكتوبر ٩٢ مليار ١١٠٩ مليون دولار والخلفى المعز التجارى من ٢١٩٢ إلى ١٨١٦ مليون دولار .  
وأشار إلى قضية الاقتصادية لجمعية رجال الأعمال بالانكسارية برئاسة محمد رجب وحضرها المستشار سماعيل الجوسقى

















المصدر :

١٥ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسيطرة بحكم تقديمها للتكنولوجيا ستحتج مكاسب بالغة للأشخاص تصل  
تدبيراتها إلى نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً مع بدء تطبيق اتفاقية الجات  
وعلى الأخص عند اكتمال تطبيق كافة بنودها مع سنة ٢٠٠٢ لأنها تمكنت من  
فتح الأسواق العالمية أمام منتجاتها وأمام خدماتها وتمكنت من حماية  
ملكيتهما الأدبية والفنية والصناعية من القرصنة والتزوير والتقليد والذي  
تعرض له حالياً بغیر رقابة وبدون حماية.

ولكن الخطر خطورة في اتفاقية الجات الجديدة يرتبط بالأحكام التي  
تضمنتها فيما يتعلق بقوانين الاستثمار ذات الأثر على التجارة الدولية  
حيث منحت الاتفاقية نفسها سلطة إيفاء مقبول للتشريعات الوطنية  
والقوانين الاستثمارية التي تمارس فيها وهو حق يمس جانباً هاماً من  
استراتيجية الدول التامة للحاق بركب الصناعة والتصنيع العالمي. ووفقاً  
للاتفاقية فإن كافة التشريعات الاستثمارية أو الجمركية أو غيرها التي  
تتسبب في التمتع بالزما الضريبية والجمركية أو تكون هناك نصية من ذلك  
الحلبي للملحق أنه لكي تعتبر نافذة وخارجة على قواعد الجات باعتبار أن  
ذلك الشرطه تأس إلى الحماية الجمركية لدى بعض سائر ولحق لتجارة  
الدولية الحرة لأنه يجبره على استخدام المنتجات المحلية ولا يستوردها من  
مورثها الأصلي الأكثر جودة وكفاءة ويهض هذه الشرطه للواقع في  
الظروف الحالية الجديدة كافة الامتيازات والأمان الأحكام لإقامة صناعة  
جديدة والتوسع في الصناعة القائمة وكذلك كافة أحكام صناعات التجميع  
وبدورها في خلق حالات من الصناعات المحلية والصغيرة.

وفي ظل الاتفاقية الجات فإن للامم المتحدة منظمة التجارة تراجعت  
خطوات استثمار عشر خطوات مع إنشاء منظمة التجارة متعددة  
الأمم المتحدة اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٤ والتي تحول محل الجات متعددة  
عضويتها فقط للأعضاء في الالتزام القيام بتحرير تجارة الدولية  
بصورتها الكاملة والشمولية والتي تمتد للحكومات من عدم للتدبير ومن  
مسائلها الصعوبات ومن حماية لتقنياتها الوطنية ومن قرار سياسات لتسهيل  
الاستثمار والتجميع الصناعية وهو كيان يملك كافة مقومات أجهزة الأمن  
والشرطة والجاسوسية لأنه يملك صلاحيات ملحة كافة سياسات  
الحماية والدعم في كافة الدول الأعضاء وسيفرض على الأعضاء مفاهيم  
محمدة الواجبة الاتراك لتاحتمل التوسع في تضمين والتصدير .. وهو جهاز  
قرره تؤوله الدول الصناعية لتكثري وفي مقدمتها أمريكا والتي لم تلتفت  
كثيراً إلى صرخات الدول النامية في اجتماعات الجات الأخيرة بحيث  
لذا كانت أحداث حرب الخليج قد دفعت دول العالم الثالث إلى مواجهة  
مفصلة التفسير الأمريكي والأوروبي للفصل السادس من ميثاق الأمم  
للحداثة والذي يمنع التمييز والحصص الشامل والتكامل على المشاركين  
والضاميين من الدول الأعضاء بسلطة مجلس الأمن لملفلة .. فإن أحداث  
جنيف والاتفاق الجات الأخير وما تضمنته من إنشاء منظمة التجارة متعددة  
الأمم المتحدة يمثل منظمة حصرية واسعة النطاق والسطوات في للاتحادية  
التجارية لكافة الدول الأعضاء وأما يمس جميع سبلاتها للتطاعة للنمو  
والقدرة والأثر وهو جهاز يتعارض بدوره وتبنياته واستراتيجية التجميعة مع  
الحكم بالانضمام لتأدي أدوار اقتصادية جديدة والاتفاق بموجب النمو  
الاقتصادي .. تلك هي القضية الحقيقية في اتفاق الجات الجديد وهي قضية  
تحتاج إلى حركة مكثفة حيث الحركة والحماية في موالف الاتفاقية مسجلة  
للدول النامية قبل أن يجرها الطوفان بغیر رجعة وبدون عودة لأن الجات  
تولدت أن تصبح الاستثمار لغير لكل العالم الثاني









المصدر: النشرة الشهرية

التاريخ: ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## المسائل



### .. ولكن أوروبا أيضا حائرة!

لستنا وحدنا الحاليين مع الاتفاقية الأخيرة التي توصلت إليها منظمة لجبات بشأن تحرير التجارة العالمية، ولكن أوروبا أيضا حائرة مثلنا.

لمعتدنا من يرى أن تحرير التجارة العالمية والتكامل ليس في مصلحتنا وذلك لأسباب تكاد تكون معروفة لأي أكاديمي مبدئي وهي جمود هيكلنا الإنتاجية وعدم قدرة منتجاتنا على المنافسة في الأسواق العالمية وإمكان عزو السلم الأجنبية لأسواقنا وقضاياها على صناعتنا الوطنية لفناشنة.. إلخ ولكن هناك من يرى الصورة من وجهها الآخر وهو أن هذه هي فرصتنا لتطوير هيكلنا الإنتاجية ورفع القدرة التنافسية لمنتجاتنا الوطنية والإسساس بأن صناعتنا إن تطل إلى الأبد تعمل خلف أسوار الحماية الجمركية فمثلا عن اننا حتى في ظل هذه الاتفاقية نستطيع أن نوفر الحماية للصناعة الوطنية بما يمكننا من النمو والازدهار وليس التراجع والتكسل اعتماداً على انفرادها بالسوق المحلية.

ويضيف المحللون إلى ذلك أسباباً أخرى في مقدمتها أن اتفاقية تحرير التجارة العالمية ستضيف إلى الدخل العالمي بحلول عام ٢٠٠٢ مالا يقل عن ٢٧٠ مليار دولار سوف تستخدم في أعمال الاستثمار بطبيعة الحال وهو الأمر الذي سيمنح الاقتصاد العالمي ويفتح المزيد من فرص العمل أمام شعبيات في الخارج.

ولكن لا زال الحوار مستمرا بين المحافظين والمعتدلين وهو أمر كما قلت يوقع البعض منا في حيرة حقيقية ولكن ما أود تسجيله هو أن أوروبا أيضا حائرة في هذا الشأن.. وما زالت تسأل هل سيستفيد الاقتصاد الأوروبي من تحرير التجارة العالمية أم سيكون هو إحدى الضحايا!

فالمحللون الأوروبيون يرون طبقا للتقديرات العلمية أن أوروبا ستحصل على حصة من حصة الزيادة في الدخل العالمي ١٠٩ مليارات دولار وإن هذه الحصة ستترجم إلى مشروعات وخدمات جديدة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى لتعاضد الاقتصاد الأوروبي خصوصا إذا وضعنا في الاعتبار العوامل المتعددة الأخرى ذات المآل الاقتصادي مثل ازدياد قوة رجال الأعمال التي ستتربط على ازدياد حرية التجارة الدولية والتوصل إلى اتفاق لجبات الذي جله بعد سنوات من التأخير والإجباب وخيبة الأمل.

ويضيف المحللون الأوروبيون إلى ذلك قولهم إن الاقتصاد الأوروبي في مجمله كان قد بدأ في الانعكاش وإن انخفاض تكلفة اليد العاملة في الصناعة الأوروبية جعلت منتجاتها أكثر تنافسية وأن هناك مؤشرات كثيرة لصالح أرواح الحيوية منها انخفاض في أسعار الفائدة القصيرة والطويلة الأجل على السواء.. وانخفاض معدلات التضخم أيضا.. وتراجع أسعار الطاقة العالمية.. إلخ وهي أمور ستدعم تيار الانعكاش وتتخذ الاقتصاد الأوروبي في مجمله إلى الملاق حسنة.







وعلى العكس من ذلك يرى المتشائمون في أوروبا أن الشركات لكي تصبح أكثر تنافسية تضطر إلى خفض النفقات وهي في سبيل ذلك تستغني عن جزء من العمالة وهو الأمر الذي سيؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة في أوروبا.

ويقول المتشائمون أن إجمالي الناتج المحلي الأوروبي في أكبر ١٩ دولة صناعية أوروبية قد انخفض في عام ١٩٩٣ عما كان عليه من قبل وذلك لأول مرة منذ عام ١٩٧٥. كذلك فإن عدد العاطلين كثير وهو أيضا في زيادة مستمرة. ويقتصر هذا الفريق عدد العاطلين في أوروبا عام ١٩٩٥ بأكثر من ٢٢ مليون شخص أي بنسبة ١١,٥٪ في حين أن نسبة البطالة حاليا لا تتجاوز ١٠,٧٪. ويحاول هؤلاء المتشائمون الإحياء بأن النتيجة النهائية لاتفاق الجات ليست في صالح أوروبا فهي قد تلحق بالتشائم ما تضربه باليمن.

وهكذا فإن الحيرة تكاد تكون شاملة وإذا أمعنا ننظر في أركان العالم سنجد ما موجودة أيضا في اليابان وأمريكا مثلما هي موجودة عندنا وفي أوروبا وذلك لأن اتفاقية الجات كانت اتفاقية حريصة على الحاد وعلى أن تغطي لكل الأطراف بقدر وتلحق أيضا من كل الأطراف بقدر. علينا في النهاية أن نود الحيرة لنبدأ العمل الجاد من أجل الاستفادة بهذه الاتفاقية إلى أقصى حد ممكن وتجميع آثارها السلبية على أوضاعنا الاقتصادية.

المحرر

















المجتمع الدولي وخاصة في التنمية والتجارة ، وهنا بدأ الصراع على أسوأها وأدوارها بين القوى الاقتصادية العظمى إلى جانب صراعها مع بعضها وانتهى الأمر بعد سبع سنوات من التفاوض إلى توحيد المصالح الكبرى إلى حد كبير وإقامة الاتفاق الجديد للجات في جلسة ختامية استغرقت ست ساعات بعد سبع سنوات خلاف ، وصدر الاتفاق في ٥٠٠ صفحة ليبدأ تطبيقه

في منتصف ١٩٩٥ على مدى ست سنوات تنتهي عام ٢٠٠١ يتم خلالها بالتدريج تحرير التجارة والحد من الرسوم الجمركية والحماية بوسائلها المختلفة . وكان أبطال الاتفاق أو « العرسان » فيه الولايات المتحدة الأمريكية والـ ١٢ دولة أوروبية واليابان وكندا وهم يسيطرون على ٨٠ ٪ من التجارة العالمية .

□ □ □

ولأن كل شيء نسمى كما قلنا في البداية ، فليس الاتفاق الجديد خيراً كله ولا هو شر كله ..

وأقصد بالنسبة للدول النامية . هو بالتأكيد لصالح الدول الغنية قوية الإنتاج . وهو بالتأكيد يميل أضراراً بالنسبة للدول النامية الفقيرة . بل .. إن بعض الدول الكبرى لا تقوى على التزاماته مثل الاتحاد السوفيتي في إيفاريه والذي يحتاج إلى حوالي عشر سنوات للتكيف مع النظم الحديثة وخاصة في الناحية الاقتصادية .

ولذا نظرتنا إلى مصر كدولة نامية نجد أنها أحسن حالا من معظم الدول النامية . انضمت مصر إلى « الجات » عام ١٩٦٧ بعضوية مؤقتة لمدة سنتين تتجدد لمدة عاتلة حتى انضمت إليه نهائياً عام ١٩٧٠ . فانضمام مصر إلى الجات في الستينات ، ومناديتها إلى التحرير السياسي والاقتصادي في السبعينات . وانطلاقها إلى الإصلاح الاقتصادي في الثمانينات . جعلها اقربت كثيراً من متطلبات التزامات الجات الجديدة فيما عدا بعض النواحي التي يمكن تقليل أثرها . فمبدأ

كان يضم ٢٢ عضواً ، ارتفعوا إلى ٦٣ عضواً عام ١٩٦٤ . وظل العدد يتزايد حتى وصل الآن إلى حوالي ١٢٠ عضواً ، رغم أن الكتلة الشرقية ( سابقاً ) لم تنضم إليه عند نشأته - ولم تزل - واستغلروا سياسياً واقتصادياً بعيداً عن باقي المجتمع الدولي وراء ستار حديدى ، وأنشأوا لأنفسهم نظاماً تجارياً خاصاً وسوقاً خاصة ( الكومركون ) .

وظل الصراع السياسي بين الشرق والغرب يتحول تدريجياً إلى صراع اقتصادى مع فشل تطبيق النظرية الشيوعية . وفى نفس الوقت ظهر صراع اقتصادى آخر داخل الكتلة الغربية سواء من ناحية أوروبا التي بدأت تحس بالتهديد الكتلة الشرقية مقابل الهيمنة الأمريكية ورغبتها في استقلال قرارها لبدأت في تقوية وحدتها الاقتصادية وقهرها إلى وحدة سياسية ، أو من ناحية الدول التي كانت معزولة سياسياً وصكركها بعد الحرب العالمية الثانية مثل ألمانيا واليابان فركزت كل جهدها على التفوق الاقتصادي . كل هذا بدأ يعرض الاقتصاد الأمريكى للخطر وبالتالي السياسة الأمريكية ، خاصة أمام المنافسة الأوروبية في الإنتاج الزراعى مثلاً الذى تدعم أوروبا تصوره حتى تكسب فائضه وتزودته في أمريكا إلى درجة خطيرة تمثل ثلث إنتاجها .

كل هذا في الوقت الذى اتبناه فيه الاتحاد السوفيتي أمام انساع الهيمنة الأمريكية والقرعة الأوروبية والوحدة الألمانية والتفوق الياباني .

ول إطار هذا الصراع ظلت محاولات تجديد شباب دستور « الجات » تتمتع حتى فشلت في جنيف عام ١٩٨٢ في أول اجتماع لها منذ عام ١٩٧٣ .

وتجددت المحاولات مرة أخرى في جولة أوروغواي التي بدأت في سبتمبر ١٩٨٦ بهدف تحديث بروتال ديست وظلت في شد وجذب وصراع حتى كان قد اكتمل قائماً اتجار الكتلة الشرقية وإقامة الوحدة الأوروبية وتطاع الدول النامية إلى دور مؤثر في

للتغلب عليها في المستقبل القريب ، ثم الارتفاع المتوقع في أسعار السلع الغذائية ونحن دولة مستوردة لها ، والدخول في مرحلة أسواق أقدام أقوى منها . وأمام مصر ثلاثة محاور يجب أن تتحرك فيها بقوة .. وبسرعة .

الأول .. إطلاق التنمية الزراعية الأفقية والرأسية وخاصة للقطاع الخاص .  
الثاني .. قيام المجموعة الاقتصادية الأفريقية ولم يبق على ظهورها إلى الحياة سوى ثلاثة أو أربعة أصوات ، اعتقد أن مصر في رئاستها الحالية لنظمة الوحدة الأفريقية قادرة على تجهيزها هذا العام .  
الثالث .. إحياء السوق العربية المشتركة .  
الرابعة .. العمل .. بعيداً عن طموحات وأطماع الزعامة والسيطرة . لتواجه بها خطراً مشتركاً .

وأعلم قائماً أن المشكلة داخل واضحا تماماً في قتل ونظر القيادة السياسية . وأعلم قائماً أن التحرك الدبلوماسي لعمرو موسى وزير الخارجية في الفترة القادمة سيخطئ الأولوية لذلك .. بالتوازي مع جهود السلام في الشرق الأوسط .









المصدر : العالم اليوم

التاريخ : ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## رجال الأعمال العرب وحسابات ما بعد الجات

ما زالت مختلف دول العالم تعيد حساباتها بشأن اتفاق «الجات» لتحرير التجارة الدولية والذي تم التوصل إليه في منتصف شهر ديسمبر الماضي والذي سيتم التوقيع عليه في شهر أبريل المقبل على أن يبدأ تنفيذه في العام القادم.

وقد بدأت بعض الدول العربية في حساب تأثيرات اتفاق «الجات» عليها في محاولة لتحقيق أكبر المكاسب من هذا الاتفاق أو تقليل الخسائر المحتملة. لكن رجال الأعمال العرب وجمعياتهم لم يبادروا بعقد لقاءات لتدارس الاتفاق الذي سيؤثر عندما يبدأ تطبيقه على الشركات ورجال الأعمال في الدول المنضمة وغير المنضمة لمنظمة الجات.

ومن المؤكد أن منتجي المنسوجات والملابس الجاهزة في الدول العربية هم أكثر رجال الأعمال العرب الذين ينبغي لهم تدارس اتفاق الجات للاستعداد لمواجهة طوفان المنسوجات والملابس الجاهزة الرخيصة من دول الشرق الأقصى وعلى رأسها الصين، التي تشير التقديرات إلى أن مصادراتها من المنسوجات والملابس الجاهزة سوف تحقق ما يشبه الاكتساح للعديد من الأسواق بالنظر إلى جودة ورخص تلك المنتجات وقدرتها التنافسية المذهلة.

كذلك فإن منتجي الورق والسيارات وعشرات السلع الصناعية التي تم الاتفاق في «الجات» على تحرير تجارتها، يجب أن يبدأوا من الآن في الاستعداد لمواجهة مرحلة بدء تنفيذ الاتفاق في عام ١٩٩٥. ومن المؤكد أن هذا الاستعداد يجب أن ينصب على زيادة جودة المنتجات العربية وتقليل تكلفة إنتاجها وتطوير التكنولوجيا المستخدمة في إنتاجها بما يزيد من قدرتها التنافسية، ويجعلها قادرة على الحفاظ على مواقعها في الأسواق العربية وقادرة أيضا على المنافسة في الأسواق الدولية للحصول على حصة منها كعامل لحفز نمو هذه الصناعات وتطويرها تكنولوجيا ورفع إنتاجية العاملين فيها كسبيل وحيدة للإبقاء على منتجاتها جيدة ورخيصة وقادرة على الصمود في المنافسة الدولية.

العالم اليوم







## برلمانيات

### شريف السيد

وقال النائب في قاعة مجلس الشورى يدافع عن اتفاقية الجات ويؤكد أنه لا داعي للخوف منها فما كان من باقي النواب إلا الاعتراض على رأي النائب ولجسه حيث الاتفاقية من وجهة نظرهم تحمل معها المخاطر وتهدد الدول النامية التي منها مصر وتضع الاقتصاد كل دولة في مأزق يصعب الخروج منه ..

## الرعب اسمه اتفاقية الجات

كنا من قبل نتهم إدارة القطاع العلم بالتخلف والروتين والمهمل عن اتخاذ الاجراءات والقرارات التي تكون مصلحتها تجويد المنتج وتخفيض تكلفته ودعم قدرته التنافسية والان وبعد ان بدأ قطاع الاعمال يظهر على

السطح ويمارس دوره واخصاصاته نجد ان الوضع مازال على ما هو عليه على مستوى اغلب للصناعات ومازال المنتج المحلي راكدا تقبل امامه اية سياسات تسويقيه ناجحة والىجودى معه ايضا اى نظم مستخدمة للتقسيد كما ان هذا المنتج في نفس الوقت وبطبيعته الحال مازال غائبا تماما عن اسواق التصدير واد سمعتا مرارا من نواب الشعب ان اسواق الخليج تمتلئ من اخرا بكافة السلع المستوردة من كل دول العالم بينما المنتج المصرى لايجود له هذا رغم العلاقات الجيدة التي تربط مصر بهذه الدول والتي مفروض بناء عليه ان تسيطر الاياوية للسلطة المصرية ليكون لها المكان الرئيسى داخل هذه الاسواق وطالما ان المنتج المصرى آحيانا تسمح ان الغيب ليس من المنتج المصرى وانما هو حالة الكساد التي يمر بها العالم كله والتي بموجبها أصبحت المنافسة على الضعفاء ثم ان اغلب الشركات المنتجة لتتأثر ترحيبها للقطاع العام كانت تعاني من تراكمات ملاكات تترثر حار، تشاغلها وبراكزها المالية حتى غاب عن اسواق الخليج فهو من باب اى سول يبيع عن اسواق التصدير اخرى ..

النائب الذي اعرب عن اخطائه ينطلق في رايه من ان هذه الاتفاقية مستفرض على الصناعة المحلية ان تطلع نفسها وتجد منتجاتها والا فلا مكان لها وسط اسواق التصدير وهو أمر مطلوب حتى تعيش هذه الصناعة الامر الواقع وتستثمر الخبر القادم وتخوض معاركه حقلية في المنافسة وتدخل الاختيار الواقعي دون ان تظل محتكرة في الداخل ترفض فرضا على المستهلك وتحتلن كل سبيل عليها مجبرا طالما انه لايجاد البديل امامه ..

اما باقي النواب الذين لايرحبون بهذه الاتفاقية ويصومون انها ضربة للصناعات والتصديران بل يتصومها البعض انها مخطط للدول المتقدمة لتفرض به سطوتها وتقللها من اسواق الدول النامية فهم في ذلك لهم رؤية خاصة مزاء اما ان الصناعة المحلية غير مؤهلة سواء الان او فيما بعد لتقبل منافسة غير متكافئة حيث لافرق التكنولوجيا والتاسع والمنتج المحلي ليس على استعداد ليقف بها لوجه امام المستورد ولو حدث هذا سوف يلقى ضربات في مقتل يمحز عن الصمود اليها وان حمايته كانت وجوبية ولاغنى عن تطبيق التعريفية الجمركية العالية نسبيا ليقف على قدميه شيئا لمحيما وان اى قرار يخفض هذه التعريفية في غير توقيتها للملائم سوف يقضى على الصناعة دون ان تقوم لها قائمة مرة اخرى لتحل مكانها كليا للمنتجات الاجنبية وتترجم فيها الى الابد ..

الجات في نظر اغلب النواب تستلزم تحضيريا واستعدادا واقميا يخرج من حاله المنتج المحلي من دائرة الجمود والتخلف وان كانت الاتفاقية هي حيلة واقعة لا محالة وهي ضريبة التحويل الذي يفرض نفسه على العالم كله الان فمن الاقرضى إعادة الحسابات واتخاذ كل السبل التي يمكن بموجبها النهوض بهذا المنتج المحلي الذي هو في احيان كثيرة يتعثر ويترنح ويحتاج دائما الى طوق نجاة يلقاه من الفرق المؤكدة ..









١٧ يناير ١٩٩٤

التاريخ :

## للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

وليس معقولا أيضا أن يصرف العرب عن تبادل تجاري  
اللا في أضيق الحدود التي لا تزيد عن ٥ في المائة كتجارة  
فيما بينهم بينما السلعة الأجنبية تترجم دائما داخل  
هذه الأسواق ..

الآن وإن ظاهرة الحال في ميكلها المالية مازالت لها  
تأثيرها المباشر على حالة منتجاتها لمن الصعب أن  
تتصور وجوده سلعة مهربة مطوية داخل شركة متطيرة  
تماني من خلال مرزمن في ميكلها التمويل ..

سمعتنا الجنزيري يحذر ان الوليل كل الوليل على من  
يعتقد في تدبير خذاته على الخارج وعلامات وجهه يرتسم  
عليها التشلوم مما تستقر عليه أحوال السوق في الفترة  
الطامة .

لكن على جانب آخر ماقيمة هذا كله وهناك حقيقة  
لا بد من الاعتراف والتسليم بها ولا مجال للهرب منها  
وهي ان اتفاقية الجهات قائمة لا محالة وان الصلابة  
المفتعلة للمنتج المحلي والمطلة في تعريفة جمركية مبالغ  
فيها من الصعب استمرار تطبيقها مهما كانت الحاجة  
اليها ملحة ومن هنا فلا مفر من أن المنتج المصري  
سوف يجد نفسه مرة واحدة وجهها لوجه أمام المستورد  
دون تمييز أو معاملة ..

تستطيع ان تقول ان التحولات المالية ليست ل  
صالحنا ومواطننا الا ان تعد العدة بالمجدية الكثيفة  
للكون المعاصر على الألال في أضيق حدودها وحتى لا تجد  
الصلعة المستوردة آتية بكل شوق وارتياح لتحل مكان  
المنتج المحلي الذي يأخذ وضعه متفريحا مكلفا بأن  
يتزوي بعيدا عن كل سلعة تمل مكانة لنزاه في نهاية  
الأمر يرحب بها بصدور رحب ..

هل ينجح قطاع الاعمال في تطوير منتجاته في الفترة  
القسمية القادمة بحيث يكون تأثير الجهات السلبية عليه  
في أضيق حدوده الممكنة ..

من جانب آخر سمعتنا الدكتور كمال الجنزيري نائب  
رئيس الوزراء وزير التخطيط يحذر بأعلى صوت وهو  
رجل مداهى قللا في مجلس الجنزيري انه لا يمكن للأزلام  
ويستند إلى ما يرى في العالم ويوسط التكتلات  
التي تزداد صلابتها يوما بعد يوم .. وقال ان مواجهة  
الحظر والتصدى للمنتج المستورد القادم بسرعة البرق  
يستلزم اعادة الصلابة من جانب كل الدول العربية  
حتى تتزايد الاستثمارات على اراضيهم ولا تكون كما  
هي الآن مجرد ١٥ في المائة من حجمها الاجمالي بينما  
الباقي مركز في أمريكا وأوروبا وجنوب شرق آسيا .









الموقف  
المصدر :

١٢ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا بعد نجاح هذه المفاوضات؟

## الجات — النافتا — ابيك والاتفاق بين أمريكا واليابان

□ إعداد — خالد بنو الدين

شهد العام المنتهى ٩ اتفاقات لها تأثيرها على كافة دول العالم المتقدم والنامي على السواء، وليس تجاؤزا في القول من الفائز الذي قد يمتد إلى سكان بقاصي الأرض.

— اتفاقية «الجات» بعد ٧ سنين من المفاوضات الضمنية.

— اتفاقية «أبيك» وتضم دول حوض الباسيفيك والولايات المتحدة وبعض دول «الأسيان».

— اتفاقية «النافتا» وتضم الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ويمتد صمغها إلى أمريكا اللاتينية بأسرها.

— اتفاقية جانبية لتسوية نزاع مفاوض ومجوز للمفاوضات بين أمريكا واليابان وفتح السوق الياباني للغلق.

ماذا بعد نجاح هذه المفاوضات وتأثيرها على الاقتصاد والتجارة الدولية، فضلا عن أطراف الاتفاقات، وقبل أن يفاجأ المجتمع الدولي بالتناقضات بين «الاتفاقات» والمجموعة الأوروبية وتشابه هذه الاتفاقات كلها مع سياسات الحماية والتزامات الجات.

الأسئلة والأجوبة يتولاها فريد بيرجستون مساعد وزير الخزانة الأمريكية السابق ومدير معهد الاقتصاد القومي بواشنطن حاليا.

وكانت الولايات المتحدة وحدها هي التي تستعمل

للتجارة فقط الاتفاقية العامة للتعريفات «الجات» والتجارة

ويعد من دورها بعد ذلك في صياغة شكل النظام التجاري.

ومثل جولة أوروغواي كان مناه عرقلة الجات بعدة

لأن هذه الجولة هي الأمانة التي تم اختيارها عام ١٩٨٦ ادعى

مجلس التقدم من جديد نحو التحرير ولكنها تعترض على مدى

سبع سنوات وتم تجديد مراميها النهائية عدة مرات إلى أن

قدر لها أخيرا النجاح في منتصف ديسمبر الماضي.

وانتهت مفاوضات أوروغواي مناه ركود شديد في

جميع دول العالم ولاسيما الولايات المتحدة والجات نحو

سبل تحقيق الأهداف التجارية.

ولذلك فإن نجاح النافتا والجات ساعد في رسوخ للنظام

التجاري العالمي وتضمين لوكاته.

كذلك للمفاوضات التجارية الثلاثية بين الولايات المتحدة

واليابان، وربما ترفض اليابان معظم المطالبات الأمريكية التي

تستهدف حافة الصناديق الجارية العالمي وأيضا الأربانت التي

للمصالحات الرئيسية.

ومن المحتمل بعد ذلك أن توضع الولايات المتحدة من

جانبها لفتح ضرورة تحقيق هذه الأهداف لسحب أن

أن الكونغرس يقرر إدراج هذه الأهداف في التشريع ليبيّن لليابان

أن الولايات المتحدة تفتي بنا واحدة وأنها تهتم بالعمل وهذه

وأنها تحدد سوحها نهائيا لإتمام المفاوضات وأنها تعترض

امتدت النظام التجاري العالمي بصفة عامة والسياسة

التجارية الأمريكية بصفة خاصة مشاكل خطيرة خلال فترة

ما بعد الحرب، ومن الممكن أن تشمل الاتفاقيات الأربع الكبرى

في غضون الشهور القليلة القادمة على تغير شكل الاقتصاد

العالمي في اتجاهات جغرافية ومستقيمة، كما أن بعض النتائج

الناجمة عنها يمكن أن تؤثر في عدة جهات على الحالة الهشة

للإقتصاد العالمي في اتجاه ركود متفالم عالمي.

أولا: اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «النافتا»

يبين إجماعاً أن الولايات المتحدة تشجع وبأسان كبير في

مستقبلها الاقتصادي وفي قدرتها على التفاعل في العديد من

الاتفاقيات التجارية على المستوى العالمي ولاسيما إذا كانت

تتضمن مصالح تجارية لها.

والتجارة النافتا التي تعد من أفضل اتفاقيات هذا القرن

والنسبة للولايات المتحدة، إن لم يكن الكونغرس الأمريكي

قد وافق عليها فإن المسؤولية الأمريكية كان سيترتبها الفشل

في بقية المفاوضات الاقتصادية العالمية، وكانت القضية

الأمريكية للنظام التجاري العالمي فيما بعد الحرب العالمية

الثانية ستنتهى حتماً شاركة النظام بدون أية قيادة على

الإطلاق.

ثانياً: جولة أوروغواي ونجاحها رغم المعارضة

الفرنسية واليابان بقية دول الاتحاد الأوروبي، في العمل على

توقيع الأوامر، ولكن بفضل إصرار النافتا استطاعت الولايات

المتحدة التركيز على مفاوضات الجولة ومارمحت ضغوطها

أيضا لإنهاء بنجاح.

وطبعا لو رفض الكونغرس الأمريكي النافتا لكان ذلك قد

أعطى فرنسا حصانة منيعة وساعد بقية المعارضين على

رفض أية اتفاقية مع الولايات المتحدة نتاج إلى تصديق فيما

بعد.









المصدر: العالم - عم

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٢ ديسمبر ١٩٩٤

الانتقام من خلال القانون ٣٠١ الجديد والشهير إن لم تحقق تلك الأهداف.

ومن ثم فقد تزايد حدة الصراع التجاري بين أكبر فوتين اقتصاديين في العالم الأمر الذي يعني زعزعة أركان نظام التجارة العالمي.

رأبنا: منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا الواقعة على المحيط الباسيفيكي هاليكه والذي عقد أول قمة له في منتصف نوفمبر في مدينة سياتل بالولايات المتحدة. يعد أقل أهمية بكثير من التكتلات الثلاثة السابقة.

ومع ذلك فيمكنه أن يحدد اتجاهين تاريخيين مهمين: الأول. تأسيس كتلة اقتصاديةقليمية في منطقة آسيا الباسيفيكية التي تساهم بحوالي نصف إنتاج العالم، ونصف تجارته ومعظم الاقتصادات الديناميكية في العالم. والثاني. تحويل انظار أمريكا نحو العالم من المحيط الأطلسي إلى المحيط الباسيفيكي.

وكانت هذه العواطف الخفية ستكون أكثر تأثيراً إذا ما فُقدت جولة أوروبا بسبب الاتحاد الأوروبي الذي دفع الولايات المتحدة وحول آسيا على الصعي نحو بدل ثأر أفضل للتحرير المالي.

وهذه التكتلات الأربعة معا يمكن أن تحدث تغييراً تاريخياً في السياسات التجارية الدولية ومن ثم في التنافس الاقتصادي والأمن على نطاق أوسع وقد تنتهي قيادة الولايات المتحدة للعالم. وسوف تتجهول عالمياً بصورة أساسية وذلك إن لم تتحل أيضاً.

كما ستتحقق أسلحة التجارة الحرة من «هوكوز» إلى «ميكان» ومن الأسلاك إلى مسابيك ماجلان.

والتحول الكبير في التجارة العالمية قد يؤدي إلى تسخير أكبر فوتين على المحيط الباسيفيكي وذلك يجب إيد فورا في البحث عن البدائل والوسائل اللازمة والكافية لالتقاط الفئات الناتجة من هذا الانتقام.

ويمكن التطلع السيكولوجي على الاقتصاد العالمي شديداً حيث إن اقتصادات جميع المناطق الكبيرة - الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والتي تساهم بحوالي ثلثي الإنتاج العالمي - مشاة للنداء، فأوروبا واليابان تعانين من نمو يميل إلى الصفر، أما الولايات المتحدة فما زال نموها ٢٪ أو أقل لخامس ستة على التوالي.

ويعاني الجميع من مشاكل مكيكية عميقة ويأملون في حلها قريباً، وإن الواقع فإن استمرار الحالة المالية لهذه في كل مكان تقريباً يتم من قرب وأزمت.

ويقتصر اقتصاد العالم للعرض لآية صدمة جديدة إلى ثقة المستثمرين والمستهلكين كما أن انهيار النظام التجاري فيما بعد الحرب، وتغيرات التعاون الاقتصادي المالي، والقيادة الأمريكية، يمكن كل ذلك أن يؤدي إلى حدوث تلك الصدمة.

والبورصات في كل مكان قد يكون رمود عالمياً حادة والاستثمارات الخاصة والاستهلاك يمكن أن تتراجع بشدة. وبعض الدول فقط - باستثناء اليابان - يمكنها أن تحدد نطاق التوسع للمال.

ويذهب عن كل ذلك كساد مالي شديد والقرارات التجارية التي ستصدر في غضون الشهرين القادمين سيكون لها شأن كبير على الاقتصاد العالمي سواء على المدى القصير أو الطويل.







# الاجراءات الرمادية والجبات

ايجابيات وسلبيات الجات - كما يراها -



السفير منير زهران

رئيس وفد مصر في مباحثات الجات

□ انشاء المنظمة العالمية للتجارة

الايجابيات :

□ الاتفاق على احكام ملزمة تحكم السلوك  
والتبادل التجارى

□ الاطلاق على احكام ملزمة بقوية التزامات

□ السماح للدول باختيار مجالات الخدمات التى  
تستطيع المنافسة فيها :

□ تعويض الدول المتضررة من طريق المعونات

الغذائية او الغروض المبردة

□ انشاء لجنة للزراعة مهمتها متابعة تنفيذ  
الالتزامات الدولية المتعلقة بالتعويضات







السياسات

- ارتفاع أسعار السلع الغذائية المستوردة
- ازدياد ثرا الدول الغنية وازدياد فقر الدول النامية والفقيرة
- الدول النامية لم تحصل من حصاد جولة أورجواي إلا على الضمان لأن الحكمة واحدة والمتضررون كثيرون
- مكاسب الدول المتقدمة ٢١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ وخسائر الدول الأفريقية ٢,٦ مليار دولار سنوياً

ويقتل ميزان المدفوعات لهذه الدول النامية سيمسك بالخلل نتيجة زيادة الاستيراد وانكماش الصناعات والمستفيد الوحيد من هذا هو الدول المتقدمة .

الجات هي اختصار لاتفاقية التجارة الحرة والتعريفات الجمركية وهي المنظمة التي كتبت من نوازل المنظمات التي انشئت بعد اليوم الامم المتحدة سنة ١٩٤٥

وبالتحديد في عام ١٩٤٧ . وقد استمرت المنظمات والمباحثات حول اتفاقية الجات سبع سنوات كاملة عملت فيها الدول المتقدمة على التفاوض فيما بينها بعيداً عن مباحثات الجات ذاتها وذلك لتسوية منازعتها الثلاثية .

فقواتبات المتحدة الأمريكية تقاضت مع أوروبا لتسوية مشكلات الحاصلات الزراعية ووسائل الاعلام والسياسة ، وتفاوضت أيضاً مع اليابان لتفكيك أسواقها للزيتون الأمريكي .. رغم أن الازن في اليابان يدخل في صميم كيانهم وتقاليدهم ويعتبرونه « مسوغ الحياة »

كما جرت ترتيبات أخرى من قبيلها السوق الحرة .. ، ثقافتا ، والتي قلمت بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك . وازن منخرجت به المنظمات الدولية والاتحادية بعد توقيع اتفاقية الجات هو إعلانها عن استقالة الدول المتقدمة الغنية منها وزيادة اربابها . في حين ان الدول النامية والفقيرة ستزداد فقراً وإن خسرتها الخدية ستبلغ ٤ مليار دولار سنوياً .

واتفاقية الجات تعني إلغاء الحواجز التجارية بين الدول وتخفيض التعريفات الجمركية وهذا سيؤدي الى خفض أسعار المواد الأولية والخبث التي لاملك الدول النامية غيرها وتعتبر بحق المصدر الرئيسي لمواردها المالية والاقتصادها بالإشفاق الى أن هذه الدول النامية لن تستطيع الوفاء امام مناهضة الصناعات والخدمات المحول المتقدمة .. وطبقاً للجات .. ممنوع الحماية للصناعات الوطنية .



زينب إبراهيم









المصدر :

## الاصرام الاقتصادية

## للتش والخدمات الصحية والمعلولات

التاريخ : ١٤٠٢ سنة ١٩٩٤

التجارة الخارجية ، وتم بإقليم اعداد دراسات وفلت  
الدول النامية على موقفها غير مريحة بإقتال الخدمات  
للتجارة الدولية ولكنها في النهاية قيات لك على مضض  
على أساس أن لكل دولة نامية الحق في أن تختار مجال  
الخدمات التي يمكن أن تقدم فيه عروضا تناسب  
مها .

ويقول : أن تحرير التجارة الدولية جاء على أساس  
القضاء الحواجز الجمركية ونظام المصنع لجميع  
المشاركين في اتفاقية الجات وتخفيض التعريفات  
الجمركية بنسبة ٢٢ ٪ للقول المتقدمة و ٢٤ ٪ للقول  
النامية .

وقد قيات ذلك كله الدول واقمت عروضاها في المجالات  
المختلفة للمسلع وفي التخفيضات الجمركية ، كذلك قدمت  
عروض فيما يتعلق بمجالات الخدمات التي ستسمح  
بالتنافس في أسواقها .

واقدمت مصر بإقليم مجالات الخدمات التي ستسمح  
بالتنافس العالمية في أسواقها وتشمل مجالات السياحة  
والبنوك والتأمين وسوق رأس المال ، كما قدمت عروضا  
للتخفيضات الجمركية فيما يتعلق ببرامج اصلاح  
الاقتصاد

والنسيبة للإصافات في مجال الزراعة لسوق تتراوح  
فيما بين خمس وعشر سنوات وخلال هذه الفترة سوف  
يتم التدرج في تنفيذ الاتفاقات بحيث يتم إلغاء نظام  
المصنع ولتفتح الأسواق بالكامل في نهاية هذا العقد  
الاقتصادي ونفس الشيء سيقبل على للتسربات  
للاصافات تضمن ١٠ سنوات .

ويؤكد السفير منير زهران : أن مفاوضات جولة  
أورجواي كانت أساسا فيما بين الدول ذات المصالح  
الهامة وأعضاء الولايات المتحدة الأمريكية والجمهورية  
الاربية واليابان كما تم تقديم مدى التقدم في الجولة في  
اجتماعات دولية مختلفة مثل اجتماعات مجموعة الـ ٧٧  
للدول النامية بجانب التقييم في الاجتماعات الاقليمية في  
افريقيا في إطار منظمة الوحدة الافريقية واللجنة  
الاقتصادية في افريقيا واللجنة الاقتصادية لدول شرق  
اسيا ، كما كان يجري التقييم أيضا في إطار منظمة  
التعاون الاقتصادي والتنمية .

أيضا تم تقييم جولة أورجواي في إطار لمجموعة  
الاربية والاتحاد العربي . كل هذا بهدف تجميع  
المواقف لمصالح ومع تصبوس الاتفاقية بما يضم مصالح  
كل مجموعة .

والنسيبة لافريقيا كان يمثلها في المفاوضات أفرس لم  
قلت مصر بالتحدث باسم المجموعة الافريقية منذ  
متنصف عام ١٩٩٢ عندما راضت لمجموعة الافريقية  
وعندما انتهت رئاسة مصر لمجموعة الافريقية تمسكت  
الدول الافريقية بمصر كمنسق في مفاوضات جولة  
أورجواي رغم التآكل الرئاسية منها وكذلك بصفتي رئيسا  
للهاد مصر لتحدث باسم المجموعة الافريقية ، وكذا تعبر  
بإستمرار عن المصالح الافريقية ومن أعمها مصالح  
الدول المستوردة للذاد ومصالح الدول التي لها  
صادرات أساسية من المنتجات الاستوائية .

ورغم أن هناك تردد في المصالح استله البعض  
للتفرقة بين الدول الافريقية تحت زريعة أن للمصالح  
ليست موحدة .. ورغم أن هذه المصالح ليست واحدة إلا

من اتفاقية الجات : ايجابيتها وسلبياتها وتأثيراتها  
على الدول النامية .. لاستيفات الجمعية المصرية  
للاقتصاد السياسي والاصماء والتدريج السفير منير  
زهران مندوب مصر الدائم في الأمم المتحدة يجتيف  
رئيس وفد مصر في مفاوضات الجات ليقلي معاخرة عن  
حصان جولة أورجواي والدول النامية ... في بداية  
محاضرتة قل : شاركت مصر في جولة طوكيو بعد أن  
انضمت للجاة عام ١٩٧٠ بعد ثمانى جولات من  
المفاوضات حيث شاركت لأول مرة في الجولة السابعة  
وفي جولة طوكيو . ويبلغ عدد الدول الأعضاء في الجاة  
١١٧ دولة ومن المتوقع انضمام دول أخرى متقدمة  
ونامية إليها .

وقد أسفرت جولة أورجواي - وهي الجولة الثالثة في  
المفاوضات - عن الاتفاق على أحكام ٢٨ اتفاق بالإضافة  
إلى مشاريع القرارات سوف تصدر عن الاجتماع  
الوزارى الذي سيعقد في أبريل القادم في مراكش  
بالمغرب .

ويضيف : أن جولة أورجواي أسفرت أيضا عن  
اتفاقيات تمت في مجالات جديدة لم تنطرق فيها الجاة  
من قبل وهي مجالات الزراعة والمنتجات والخدمات  
والاستثمار بالإضافة إلى الاتفاق على إنشاء منظمة  
دولية جديدة هي المنظمة العالمية للتجارة .

وهذه المنظمة كان من المفروض أن تكله عام ١٩٤٨  
وسبب عدم انضمامها في ذلك الوقت هو اعتراض الولايات  
المتحدة الأمريكية على ميثاقها ، فالتنا ، وهذه المنظمة  
تعدت فكرتها من اتفاق الانطلى الذي حلت محله  
اتفاقية الجات .

كما أسفرت أيضا جولة أورجواي عن الاتفاق على  
أحكام تحكم السلوك والتعامل التجاري وهي أحكام  
ملزمة للأطراف المتعددة ، وقد كانت هذه الأحكام  
والقرارات في نفس فيقول الاسترهاد وكان يمكن  
للبحس أن يلتزم بها والبعض الآخر لا يلتزم بها .  
كما تم الاتفاق أيضا على أحكام تتعلق بنسوية  
الزاعات بأحكام ملزمة بحيث إذا صدر حكم من النزاع  
التجارى على الطرف الذي صدر ضده هذا الحكم أن  
يفذذه ولا تعرض لمعقوبات .

ويضيف السفير منير زهران : أسفرت أيضا جولة  
أورجواي على عدة إجراءات لكاملة الاتفاق وأحكام  
لتنظيم التبادل التجاري ليس فقط في مجال السلع  
والخدمات وإنما اتلفت أيضا إلى مجال التكنولوجيا  
ورواة الاختراع والاستثمار  
وسوف تركز هذه الأحكام والبعض على الاقتصاد  
المالى في الفترة القادمة .

وقد صاحب جولة أورجواي مفاوضات حول النقاد  
للاصواق في مجال السلع والخدمات وهو مجال جديد لم  
تكن الدول النامية متمسكة للقبول بل كانت تعارض  
إدخال مجال الخدمات ضمن اتفاقية العالمية لخسيتها  
من أن تفتح أسواقها لخدمات الدول المتقدمة التي  
سوف يكون لها اللبة فيها .

وعندما أثير هذا الموضوع في اجتماعات الجاة كان  
للدول النامية مواقف موحدة راضى لاندخال الخدمات  
ضمن التجارة الخارجية وكان البل التوفيلى الذى  
شاركت فيه مصر هو لاقلة هذا الموضوع للدراسة  
للتصرف على تقييم المكتسب أو الضاير لاني يمكن أن  
تتحق بالدول النامية في حالة إدخال الخدمات ضمن









# الأمم المتحدة

المصدر :

التاريخ : ١٢ يونيو ١٩٩٤

## للتشاور والخدمات الصحية والمعلومات

منافسة الشركات الأجنبية ولذا لا بد لكل دولة أن تقوم بخدماتها ليس فقط فيما يتعلق برؤسها كوزارة مالية للخدمات خلسة وأن هناك شركات خدمات خارجية تستأجرها للشركات الوطنية .

وأما يجب أن يكون التنظيم على أساس حدوث عرض والطلبات متقابلة وتوازن بين الذي تستطيع من خدمات وما تقدمه منها بجانب إجراء التنظيم أيضا على أساس المدى الذي يمكن أن تتنافس به الخدمات الوطنية والخدمات الأجنبية وليس في حدود ما يمكن أن تقدمه الخدمات الأجنبية للسوق الوطني فقط .

والنسبة للقطاع للمنشآت : ومصر دولة مصدرة للقطر والمنسوجات فهناك فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات سيتم خلالها التخلص من نظام الحصص الذي تنص عليه اتفاقية للمنشآت حتى تصير الدولة في التاجها . ومن المعروف أن المصدر المصري يتمتع بالعملة الآن بخصيص حصة لصادراته إذا لم يستغلها لا يمكن المصدر الخاص أن يستخدمها ولكن بعد إلغاء نظام الحصص سوف تدخل مصر في منافسة كاملة مع السوق العالمي وسوف تفتح سوقها المحلي للمنتجين المحليين لينافسوا المنتجين المصريين في مجال المنسوجات .

لقد حيرت مصر من مصالحها ومن مصالح الدول الأخرى في مرات عديدة في إطار جولة أيرجواي .. وكان محور من مصالح الدول النامية ككل سفير مالىنيا . وقد حيرنا من مخاوفنا ومن السبلات المتعلقة للجملة وبطانيا بتعديل الأحكام التي تخفى منها .. وبالرغم من ذلك فلم تزد تلك المحاولات إلى النتائج المرجوة ورغم ذلك لتتلاقى الجهات لها جانب إيجابي بجانب سلبى ..

الجانب الإيجابي هو إنشاء منظمة دولية للتجارة والتواصل إلى استكمال ملزمة واتفاقية لتسوية النزاعات ملزمة . ومن المتوقع أن تزدى جولة أيرجواي أيضا إلى انضمام الاقتصاد العالمي وإلى زيادة فرص التشغيل وحرص الترويج وأما كبر المقام التي قدرتها مؤسسات التمويل الدولية ستكون من نصيب الدول المتقدمة بتقريب ٢١٥ مليار دولار عام ٢٠٠٢ . كما قدرت ناس هذه المؤسسات أيضا أن الدول الأوروبية سوف تكون أكثر تضررا من نتائج هذه الاتفاقية بتصلها ٢,٦ مليار دولار سنويا ، والدول النامية ككل أن تحصل من حصص جولة أيرجواي الأمل لفتات .

### تساؤلات أعضاء الجمعية

وبعد انتهاء محاضرة السفير منير زهران طرح أعضاء الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والاقتصاد تساءلات عليه كان أولها هو : هل تضمنت اتفاقية الجهات المصنبة التي حصلت عليها الدول النامية في التجارة للمفعية من ناحية إمكانية حماية أسواقها ؟ وإذا لم تضمن الاتفاقية ذلك .. فهل تضمنت إمكانية نقلها نقلها إلى الأسواق الصناعية من خلال الإجراءات الزمنية ؟ وهل يمكن مصر للتدخل إجراءات لمصفاة أسواقها . مود أن تقع تحت مظلة عوليات الاتفاقية الجديدة ؟

إنها ليست متعارضة .. فبالنسبة للدول المستوردة للذاد كانت زيمبابوي كولة مصدرة للذاد لاستاد الدول المستوردة للذاد ، وقد أوضحنا لهم أننا لا نطالب الدول المصدرة للذاد بالإفراط بأي للزادات وإنما للزاداتنا موجهة أساسا . للدول المتقدمة والمؤسسات الدولية المختلفة واتلفنا على أن يساهد كل منا الآخر في مثالبه .

لقد كان مطلبنا الأساسي هو أن نحصل على تعويض نتيجة لتخفيض الدم وإن نحصل أيضا على اعتراف من الدول المتقدمة بأن الدول النامية ستحتج لها اضرار نتيجة تنفيذ اتفاقية الجات ذلك حتى نحصل على تعويض منها يتناسب مع هذه الاضرار . وقد اقررت لجهة أيرجواي أن التعويض سيكون من طريق مميزات غذائية أو قروض ميسرة .

كما اقررت جولة أيرجواي أيضا إنشاء لجنة الزراعة موهبة متابعة تنفيذ الالتزامات المتعلقة بتعويض الدول المصدرة للذاد والمختصرة من الاتفاقية .

ول الرحلة الأخيرة من المفاوضات تقدمت الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوربية بتعديل على اتفاق الزراعة الذي قيل أنه لا يمكن أن يمس - والمحدث مازال لم يهر زمان - حيث أجمع كبار الشركاء منذ يناير ١٩٩٢ لتعديل الاتفاق وأمكن مبدئيا الاتفاق على تعديله في باير هانس في واشنطن ، وفي ٩ ديسمبر الماضي جاء المفاوضون بالقرن العمل الذي يقضى بخفض الدم مرتين خفض الدم الداخلي وخفض دم الصادرات ، بجانب خفض للمساعدات الزراعية ، وهذا الأمر سيؤدي إلى تحديد المعرض من السلع ويقتل ارتفاع الأسعار ٢ مرات وأيس مره واحدة نتيجة بخفض دم الصادرات كما نصيبها البعس .

والتساؤل الملح الآن : من الذي سيتحمل هذه الفروق وهذه الزيادات في الأسعار بقطيع يستعملها الدول المستوردة للذاد ، وسوف تحصلها على تخووين : الأول ارتفاع الأسعار داخليا نتيجة لارتفاع الأسعار العالمية وهذه سوف يتحملها المستهلك وارتفاع أسعار السلع عالميا وسوف تحصلها الدول .

وإذا كان هناك تعويض عن طريق المميزات الغذائية والقروض الميسرة .. فامتد أن الموائد الغذائية ستكون محدودة لأن الكتلة واحدة وسوف تناسم على عدد كبير من المنتجين وذلك لسبب كون حجم التعويض محدودا . والنسبة الغالبة من التعويض سوف تكون عن طريق القروض الميسرة ..

### انتقال الخدمات

وأما يتعلق بالخدمات يقول رئيس وفد مصر في مباحثات الجهات : سوف تقوم كل دولة طبقا للاتفاقية بتقديم عروض للخدمات التي تمكنها من توفير أمام









## الأسرام الاقتصادية

المصدر :

## لنشر والإذاعات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٧ شهر ١٩٩٤

مجموعة الـ ١٥ من اطاردول عدم الانحياز على أساس دول من كل قارة .. افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية . وبالتنسيق لتحرير التجارة في السلع الزراعية الأساس فيه هو المكسب والخسارة والتعويض وهذا الموضوع متشابهة للادول المتقدمة وأرغمت وحالات اللاء المتشابهة على المؤسسات المالية مثل منظمة الاغذية والزراعة وغيرها وبالقائ ان التعويض يدخل ضمن مستويات هذه المؤسسات ولكننا قلنا لهم انكم هذا وهناك رزناؤكم سوف يشاركون في اجتماعات ابروجواي وهم ايضا الذين يشاركون في اجتماعات منظمة الاغذية والزراعة واليك الدول ، وقد وافقت الدول المتقدمة بعد جهود كثيرة على قرار بإنشاء لجنة الزراعة لتتول مراجعة مدى تنفيذ التزامات الدول المتقدمة والتعويضات المستطعة بجانب تطبيق الاضرار باستمرار . وبالتنسيق لمر فلاد من العمل على تكميل الاضرار الناتجة عن اتفاقية الجات والاستعداد لمواجهة التعدي وخاصة في مجال صناعة الدواء بحيث يتم تنظيم هذا المجال وتكثيف الجهود حتى تستطیع الامتداد على انتمستنا بدلا من الفصل على تراخيص الانتاج للدواء خاصة وان لدينا بحثنا مصرية في ذلك بالاضافة الى ضرورة العمل ايضا على زيادة الانتاج وتكثيف الجهود في مجال الأمن الغذائي من طريق التوسع الاقليمي والريفي ومعالجة تسمين جوده الانتاج المصري والعمل على حل مشكلاتها وقال : يجب علينا ان ندخل في هذه الاتفاقية ونقبلها بما لها وما عليها لاننا لن نستطيع ان نحوش بمبرينا خاصة وان نصيب الدول النامية في التجارة العالمية ٢٠ ٪ فقط وسدما ١٣٢ دولة والدول المتقدمة تسلم بـ ٨٠ ٪ في التجارة العالمية ولذلك فالدول النامية لا بد وان تسير الدول المتقدمة ويرغم ذلك فقد عدنا بقدرا الامكان على تخفيف الاضرار فيما يتعلق بالصناعة : لقد صممتا نحن والدول النامية على دخول موضوع العمالة امام تصديق الدول المتقدمة على اشغال موضوع البيئة .... على ان يجرى التفاوض حوله في خلال الـ ١٨ شهرا القادمة خاصة وان موضوع العمالة يعتبر ايضا من الموضوعات الخلافية وتفضل معه التبيية والمصنعات الفنية والذات البحرية . وهذه الموضوعات الخلافية ستتم مناقشتها خلال فترة تتراوح بين ١٨ شهرا وعلين .

□ وتسلطت الدكتور كريمة كرم : عن بداية اجراء تخفيض التعريفات الجمركية على الدول النامية ولديها ٢٤ ٪ خاصة واننا في مصر الان نطبق برنامج الإصلاح الاقتصادي ومعنى ذلك اننا في يناير سنة ١٩٩٥ سنكون قد خفضنا التعريفات الجمركية لدينا بنسبة ٤٥ ٪ وليس ٢٤ ٪ فقط ؟

□ وعن تأثير ذلك على مصر مستويها للسلع الزراعية بكميات كبيرة ؟ بالاضافة الى عدم إمكانية الدول النامية ومنها مصر على التقدم صناعيا ؟

□ السفير سليم زهران : التعريفات الجمركية وقدره ٢٤ ٪ للدول النامية لا يتعارض مع التزاماتنا مع شركائنا خاصة ان نستطيع بمحض ارادتنا ان نزيد من تلك التعريفات وذلك نسبة الـ ٢٤ ٪ تبدأ مع التزاماتنا الحالية عند دخول الجات وقد حصلنا على اعفاء بحيث نعمل في إطار الإصلاح الاقتصادي في التعريفات الجمركية بهدف تطبيق ما يسمى بالنظام الجمركي المنسق وتقليل الفوارق فيما بين التعريفات للقائمة فهناك سلع عليها ٥٠ ٪ جمنازه وسلع اخرى عليها ١٠٠ ٪ جمنازه .

□ السفير سليم زهران : اتفاقية الجات تتضمن ٥٥٠ صفحة ، وهي ان كانت لها سلبيات فلها ايضا ايجابيات ، وقد قام البلد بتقديم كل الجهود المبذولة لتعديل النصوص بها لصالحا وتخفيف الاضرار وتعظيم المنصوص وهي مسيل للثقل في الايام الاخيرة من المفاوضات جاءت الولايات المتحدة الامريكية بموضوع البيئة لا دواجه ضمن الاتفاقية وهي تشك اهرامات تقليدية حثيئة اضافية على التوجهات المصرية والدول النامية في حالة تطبيقها ، واستطعن عدم ادراج موضوع البيئة في جولة ابروجواي .

□ لانه كان من الموضوعات الخلافية وار تم بحث في هذه الجولة لما كان من الممكن انهاءها في موعدا المحدد يوم ١٢/١٥ ولما كان مقبدا وانهاء الجولة في الموعد المحدد . ورغم اصمراع الدول المتقدمة على ادراج موضوع البيئة ضمن الجولة الا اننا رفضنا وقاومنا وكان للدول النامية مواقف ايجابية في رفض ادراج هذا الموضوع واتفق على ادراجه في خلال الـ ١٨ شهرا القادمة .

والقسم الرابع من الاتفاقية يتعلق بالدول النامية وما يسمى بالمعاملة الخاصة والمتفيدة وقد نص على مراعاة مصالح الدول النامية والا تفرض عليها التزامات تعيق مسيرتها التنموية وهذا ما تحاول باستمرار ان تركز عليه .

وفيما يتعلق بالاجراءات الرامية فلا شك ان صلاحياتنا تعرضت لها عن طريق الاجراءات الادارية والمفاوضات التجارية .

□ وقال : ان سلع الدول النامية سوف تشرى في اسواق الدول المتقدمة بنسبة ٥٠ ٪ .

□ واثار الدكتور جوده عبد الحافظ عدة تساؤلات من : من حصاد جولة ابروجواي بالنسبة للدول النامية .. خاصة اننا نحوش الان فيما يمكن ان نطلق عليه الدورية في الساحة الاقتصادية التي تحوت الى غابة تلتهم فيها الحيوانات الكبيرة الحيوانات الصغيرة . وتساؤل ايضا عن هضم مفهوم التعاون من للمداقية وهل يوجد احتمال ان يدخل في مرحلة للتنفيذ من واقع جولة ابروجواي ؟

□ وقال ان الدول المستوردة للذءاء مستعرض لاضرار ولكن علينا ان نقرق بين متعجى المارد الغذائية ومستوردي هذه المارد الذين سكنون نتائج هذه الجولة عليهم بالسلب .

□ ولذلك استحال كيف يمكن الاستقالة بما تحقق لحرف التعويض خسارة الطرف الآخر ؟ وما هو الاطار المقترح لتعويض الدول النامية ؟ هل هو اطار حثيئي فقط ؟

□ ايضا يوجد في مصر تباين حول اتفاقية الجات يتضح من متابعات التصريحات لوزير الاقتصاد ونوع من اللقن تمكسه تصريحاته الخارجية للمصرية ؟

□ معظم جولة ابروجواي سلبى وبعضها ايجابى ...

□ ماذا نحن فاعطين تجاه ذلك ؟

□ السفير سليم زهران : التعاون فيما بين

الجنوب ... يوجد بالفعل تعاون بين الدول العربية

وهناك مشروع سوق عربية مشتركة وتعاون بين







● السفير منير زهران : حدثت شغبوط ولكن غير مباشرة إذ أن الدول النامية لا تستطيع التعايش دون هذا النظام فالدول الأعضاء في الجات ١١٧ دولة وهناك ٦٥ دولة فقط لم تنضم إلى الاتفاقية وتعاملت مصر الخارجية أغلبها من الدول المشتركة في الاتفاقية ولا يوجد تمانين يكرمع الدول غير النخسة للاتفاقية ولذلك فلم يكن من الممكن رفضها ، لقد بذلنا كل جهد ممكن لتقليل الأضرار ولكن في الجات عرق اذعان مثلاً حدث في الزراعة ، ومن يعترض عليها سيؤدي خارج هذا النظام ومع ذلك فقد عبرنا عن استيائنا .  
وقال : أن الاتفاقية نصت على إمكانية اختيار كل دولة للسلع التي تخفف عليها التعريفة الجمركية ولا يوجد اجبار في التخفيض على جميع السلع ، كما توجد فترات انتقالية يتم فيها تحرير التجارة تباعاً وعمل خطوات حتى يتم نفاذ الأحكام خلال الـ ١٠ سنوات وهي أحكام تتخلل بالدول النامية ، بالإضافة إلى أن الفصل الرابع في اتفاقية الجات سمح للدول التي يقل فيها دخل الفرد عن ألف دولار في السنة ..... بأن تسمى دخلها إلى أن يزيد هذا الدخل عن ألف دولار سنوياً ، يدخل الفرد في مصر حالياً يبلغ ٦٠٠ دولار .  
وأضاف : أن اتفاقية الجات لا تمنح قيام الاتحادات أو الأسواق المشتركة مثل السوق العربية المشتركة أو السوق الأوروبية المشتركة ... ، وذلك فلاح من العمل من الآن على الاعتماد على الذات وبخاصة في مجالات الدواء والمنسوجات والأمن الغذائي ولابد أيضاً أن نميد موكلة وتحديث صناعة المنسوجات في مصر حتى يمكننا مواجهة المنافسة .  
ومن لماذا تم استثناء البترول من اتفاقية الجات قال السفير منير زهران : البترول من السلع الاستراتيجية التي تدخل في جميع الصناعات وهو مستثنى من التخفيض التجاري حيث تمكته اعتبارات عالمية مثل التخزين الاحتياطي وسقوط الإنتاج وعدم انضمامها .

وقال نحن دولة مستوردة للغذاء ولكننا دولة مصدرة أيضاً لسلع أخرى ورغم ذلك فالمحصلة النهائية هي لننا دولة مستوردة وتخفيض الدعم على الزراعة سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي مضرارتنا سوف تحقق مكاسب في حين أن وارداتنا سوف تحقق خسائر ولذلك فلابد من اتخاذ إجراءات وعمل برامج لتوفير السلع الغذائية للشمع المصري على أساس أننا خاسرون من عمليات الاستيراد ، والمطبعة التي نواجهها هي أننا دولة تعاني من معدلات المسكنة المرتفعة ولذلك يجب أن نعمل على أن تكون الزيادة في الإنتاج الزراعي أعلى من الزيادة في معدلات السكان ولابد أيضاً من العمل على التوسع في

الإنتاج الذاتي وإعطائه الأولوية .

● تسامح الدكتور علي سليمان عن حل الموقف الخاص بمصر يجعلها تستفيد من اتفاقية الجات وخاصة فيما يتعلق بموضوع العمالة والخدمات في مجال البنوك والملاحة وفي مجال الملكية الفكرية على اعتبار أن مصر الآن تعتبر مصدرة للكتب والأفلام والتسجيلات ولا تحصل على عائد لهذا التصدير ...

فهل يعد الاتفاقية ستحصل على عائد محز ؟  
□ السفير منير زهران : بالنسبة للمعالة فالمسوح منها نسبته ١٠ ٪ من فئة المبرين والمخمسعين وهذه النسبة بالطبع في صالح الدول المتقدمة وأن تكون في صالح الدول النامية ، ولذلك فلاح من تعميق الخدمات بما في ذلك المعالة الإدارية والمعالة المعادية .  
وبالنسبة للملكية الفكرية : فلاح أن نحسب حجم الفسلة والمكسب ونحن سوف نستفيد القليل ولكننا سوف ندفع الكثير ومع ذلك فلاح من الدخول في الاتفاقية فالمعالة ستكون بين جناب وسال وأيس بين جناب وجناب .

□ وتسامح الدكتور مصطفى أحمد مصطفى هل تمت بعض الشغبوط من قبل الدول النامية على بعض الموضوعات ؟









المصدر: العالم العربي

١٧ يناير ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بدأ بالسعودية وسوريا والجزائر والأردن ولبنان

# سباق بين الدول العربية للانضمام الى «الجات»

## المنظمة تسيطر على ٩٠٪ من التجارة الدولية

وتونس والكويت، كما ان الجزائر ستكون الدولة العربية السادسة التي تنضم للجات بعد ان كانت تطبق قواعد الجات بحكم الواقع *de facto* basis. هذا اضاف الى اهتمام كل من سوريا والأردن بنتائج الجولة وسعيهم للاشتراك في المنظمة العالمية الجديدة.

ففيما يتعلق بسوريا - والتي كانت ضمن الدول الثلاث والعشرين المؤسسين للجات ولكنها انسحبت هي ولبنان في عام ١٩٥١ - فان هناك اتجاهات واضحة عبرت عنه وزارة الاقتصاد السورية للانضمام للمنظمة الدولية واعتبرت ان المكاسب التي ستعود على الاقتصاد السوري اكبر بكثير من الالتزامات التي ستلتزمها. فقد اجرت هذه الوزارة اتصالات مكثفة مع البنك المركزي السوري - للعارض للانضمام - لاقناعه بوجهة نظرها. الجات لا يزال سبيلها لفتح المجال للتجارة السورية الى العديد من الأسواق الدولية التي تتميز في معاملتها بين البضائع المستوردة من دول منتسبة للانضمام المستوردة من دول غير منتسبة. وذكرت بعدم قدرة للتسويات السورية - على سبيل المثال - على المنافسة أمام للتسويات الهندية والباكستانية رغم ان كلفتها في سوريا اقل، وترى المصادر الاقتصادية السورية ان طرح مبدأ العونة الى الجات مناسب الآن وذلك بعد الافكار التي طرحت في اجتماع لجنة ترشيح الاستيراد - والتصدير والتي طالبت بحماية المستهلك السوري عن طريق إلغاء فكرة منح الاستيراد المطلق والسماح بالاستيراد في ظل وضع رسوم جمركية مناسبة. وكانت وجهه النظر المقابلة والمضادة لوجهه نظر البنك المركزي السوري مجموعة من المزايا يمكن ان تنتمتع

اصبحت اتفاقية «الجات» الجديدة تشكل ٩٠٪ من حجم التجارة الدولية بحيث اصبح من العسير تجاهل المزايا التي تعود على التجارة العربية في حالة الانضمام. والاعراب الشديدة التي تلحق بهذه التجارة في حالة عدم الانضمام.

من هنا سارعت الدول العربية تطلي الانضمام للمنظمة الدولية والثلاثة من حيث ادارة النظام الدول بعد البنك الدول وصندوق النقد الدولي.

وفي مقدمة الدولة التي سارعت بطلب الانضمام المملكة العربية السعودية والجزائر وسوريا والأردن ولبنان ولم يكن عضوا بهذه المنظمة سوى ٤ دول عربية هي مصر والمغرب وتونس والكويت، وكانت البحرين قد قبل طلب انضمامها يوم ١٢ ديسمبر الآخر. وغير الدول العربية هناك تسابق دول على الانضمام لاتفاقية الجديدة مثل الصين وروسيا ومساثر جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق ودول اوروبا الشرقية، فبقينا من الجميع باعمية الاتفاقية الجديدة اصادت هذه البلدان. هذه ورقة اعدها الوزراء المفوضون التجاريون المصريون الذين تولوا تمثيل مصر في مفاوضات الجات على مدى ٧ سنوات. وهم د. محسن هلال، وعلاء شلبي، ومأمون. يبدو ان النتائج التي اسفرت عنها جولة اوروبية قد قادت شبهة العديد من الدول العربية للانضمام لعضوية الجات، ورغم ان كل الدول العربية تبدلت في اطار الدول النامية، فانها اعتبرت الاتفاقيات الاخيرة التي اسفرت عنها جولة اوروبية ذات أهمية خاصة ومفيدة للدول النامية في ظل نظام عالمي جديدة أصبحت فيه الجودة والمنافسة الحرة والعادلة في التجارة الدولية امر لا مفر منه.

وقد تم قبول دولة البحرين كمضوء رقم ١١٤ في الجات وذلك في الاجتماع الأخير للجات في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ وبذلك تنضم دولة عربية جديدة بعد مصر والمغرب









المصدر: العالم العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٤ - ١٩٩٤

هناك العديد من الدول، لاخرى خاصة جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق تسعى للحصول على عضوية الجات مثل: سلوفينيا وأرمينيا ولاتفيا ومولدافيا وأوكرانيا، هذا إضافة إلى جمهورية الصين الشعبية التي شكل طلب عضويتها حساسية لبعض القوى الكبرى من حيث التأكيد من تغير السياسات التجارية إلى اقتصاد السوق وتطبيق مبادئ التجارة الحرة، وبالرغم من عدم انضمام الصين حتى الآن إلا أن الأطراف المتصادقة في الجات والقت على مشاركتها الكاملة في جولة أورو جواي للمفاوضات التجارية لأهميتها وبذلك يفتح الباب لمناقشة أسيا الاقتصادية لعضوية الجات ورغم أن الصين تجد في الترتيب - من حيث مصادراتها - كرابح دولة في آسيا حيث وصلت هذه المصادرات إلى ٧١,٩ مليار دولار في عام ١٩٩١، إلا أنها تتوقع زيادة هذه المصادرات بنسبة كبيرة بعد عضويتها في الجات.

ومن المتوقع أن تشهد الأيام المقبلة مزيدا من طلبات الدول للانضمام لعضوية الجات بعد أن بات من المؤكد أن عدم العضوية ستكون بأهظة التكاليف للدول غير الاعضاء.

بها المصادرات السورية خاصة بعد انحسار سوق أوروبا الشرقية وروسيا، وأن الاقتصاد السوري متجه إلى التحرر حيث لا مكان للاستغراق في ظل النظام الدول الجديد، كما أن تجارة الأطراف المتعددة المتصادقة في الجات، أصبحت تشكل ٩٠٪ من تجارة العالم وهو ما لا يمكن تجاهله. هذا ومن المتوقع أن تقوم لبنان بخطوة مماثلة للانضمام للجات ولكنها في توقعنا تفصل الانتظار لثري الاجراءات التي ستقوم بها سوريا في هذا الشأن. كما أعربت المملكة العربية السعودية عن رغبتها في الانضمام للجات وأنها في سبيل اتخاذ الاجراءات المطلوبة للعضوية. كما أصريت الأردن عن رغبتها في الانضمام ولكنها في نفس الوقت تقوم بتقييم الجوانب السلبية للانضمام ولكنها في نفس الوقت مجال السلع والخدمات، ومع هذا فإن المصادر الرسمية تؤكد بعد أن تم اجتماع بين وزير الخارجية الأردني وسفراء الدول الرئيسية أعضاء الجات في عمان والذي عقد في ديسمبر ١٩٩٣ لتأييد الطلب الأردني للانضمام إلى الجات حتى قبل انتهاء التقييم النهائي لتتأخر جولة أورو جواي. وإلى جانب الدول العربية وسعيها للانضمام للاتفاقية العامة









المصدر: **الرياض - ١٢**

١٢ جمادى الأولى ١٤١٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## وزير التجارة الأمريكي في الرياض:

# تركيز أمريكي على أسواق السعودية وخليج المباحثات الأمريكية الخليجية تتناول الانضمام للجات

□ الرياض - سامي المهنا  
وعبدالله الرديدي:

ورجال الأعمال في المملكة ودول مجلس التعاون وتوسيع اقتصادياتها المرتكزة على التورل وإيجاد التنوع والنمو الاقتصادي حتى منطقة الشرق الأوسط. وأكد أهمية هذه المرحلة بعد انتهاء الحرب الباردة وإعلان المسامحة بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتوقف العداء بين الجانبين وقال إن هذه المرحلة تدخل دولنا جميعا في عهد جديد مضاء بسلاسل وأخضر والسلام والامن يسؤدى إلى تطورها الاقتصادي وإشعار إلى هذه الإيجابية من خلال اتفاقية الجات بمشاركة ١١٥ دولة مما يصوغا جميعا التعاون بشكل أوفق. وكان الوزير الأمريكي قد اجتمع بسمو الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام. كما قام بزيارة لشركة الالكترونيات المتقدمة والاجتماع بسمو الأمير فهد بن عبد الله مساعد وزير الدفاع والطيران لشؤون الطيران المدني ورئيس لجنة التوازن الاقتصادي والاجتماع. بالذكور علوى مانتمة من ٩٠ «الفرص»

العواقب من أجل دعم العلاقات التجارية بين أمريكا ودول مجلس التعاون وإزالة الحواجز الجمركية وسبل المعايير لبرادة الاختراع مشعرا إلى سياسات الولايات المتحدة في التركيز على أسواق المملكة ودول الخليج لما يتوافر بها من إمكانيات ضخمة تعمل على الأسهم في التجارة الحرة بين الطرفين. وأوضح الوزير الأمريكي أن الشركات الأمريكية ترغب في تحقيق تعاون بينهما وبين الشركات

صرح وزير التجارة الأمريكي رونالد براون - الذي يزور المملكة العربية السعودية في إطار جولة في المنطقة - بأن حكومة الرئيس كلينتون تبيد اهتمامها البالغ بدعم وترقيق العلاقات الاقتصادية مع المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون لسنول الخليج العربية وتوسيع وتنويع العلاقات الاقتصادية والأسواق بين الولايات المتحدة ودول المجلس.

وأشار الوزير براون لدى وصوله للمملكة عقب استقبال وزير التجارة الدكتور سليمان السليم والأمين العام المساعد للشئون الاقتصادية إلى أن زيارته للمملكة تأتي كمحطة أولية في زيارته لمنطقة الشرق الأوسط وشأن زيارة له للمملكة ورابع زيارة لعضو في الحكومة الأمريكية خلال عام في إدارة كلينتون مما يؤكد الأهمية التي يوليها الرئيس الأمريكي كلينتون للمملكة ومنطقة الخليج. وأكد أن المباحثات الخليجية الأمريكية تتناول بحث إزالة

## معرض الاتصالات السعودية ٩٤

## عمالقة شركات الاتصالات العالمية تطل على السوق الخليجي من نافذة المعرض

التفاصيل ص ٦









المصدر : **الرياض اليوم**

التاريخ : **١٢ جمادى الأولى ١٩٩٤**

## للنش والخدمات الصحفية والمعلومات

### تسريز امريكي

درويش كيال وزير البرق والهاتف والاجتماع برجال الاعمال الامريكيين بالرياض خلال

بواسطة بنك محلي ثم التشدد في المستندات الخاصة بالاعتمادات المستندية.

وتشير كثر الاحصائيات إلى أن التبادل التجاري بين البلدين شهد تطورا كبيرا خلال عامي ١٩٩١ و١٩٩٢ خصوصا فيما يتعلق بالواردات الخليجية من الولايات المتحدة الأمريكية التي وصلت في عام ٩١ إلى ١١ مليار دولار بنسبة زيادة ٦٩٪ عن العام الذي سبقه ١٩٩٠ ثم ارتفعت في عام ١٩٩٢ إلى حوالي ٨ و ١٢ مليار دولار.

وتشير الأرقام التي أوردتها وكالة الأنباء القطرية إلى أن ٩٠٪ من الاستثمارات الأمريكية في المشروعات المشتركة في دول المنطقة تركزت على الصناعات الكيماوية وأن دول المنطقة تحيد تنويع هذه الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة خاصة أن اقتصاد دول الخليج أخذ في التنويع كما أن نصيب النفط من الناتج المحلي الإجمالي يتضاؤل بينما زاد نصيب الزراعة والخدمات والصناعة التمويلية خاصة المواد الكيماوية.

حفل بمعداء العمل والاجتماع والدكتور سليمان السليم وزير التجارة، كما قام بزيارة مركز معارض الرياض لإقامة معرض الاتصالات السمودي الذي يعكس التطور والتكنولوجيا السعودية في مجال الاتصالات ويذكر أن هناك مشروعا أمريكيا منورث تاكماء تم عرضه مع وزير البرق والهاتف والهاتف وقد حضر الوزير الضيف حفل الاستقبال الذي أقامه القائم بأعمال السفارة الأمريكية لدى الرياض.

وقد أبرزت التقارير الاقتصادية أهم المشاكل التي تعوق تنمية المبادلات التجارية بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية وذلك من واقع المصدرين والمستوردين الخليجين فيالنسبة للمستوردين تبين وجود نسبة ٦٦,٧٪ يواجهون مشاكل في تصدير منتجاتهم مع الشركاء الأمريكيين منها ما هو ناتج عن العلاقات التعاقدية ومنها ما هو ناتج عن شروط التمويل والدفع ويرجع مصدرها بنسبة ١٠٠٪ إلى السياسات والانظمة المطبقة في الولايات المتحدة.

أما فيما يتعلق بالمستوردين فقد تبين وجود نسبة ٨٦,٧٪ من المستوردين يواجهون بمشاكل مع الشركاء الأمريكيين ويأتي في مقدمة المشاكل التمويلية التي تواجه المستوردين مشكلة اشتراط التغطية الكاملة لقيمة المنتجات مقدمة









المصدر :

بـ

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٤١٢ هـ ١٩٩٤ م

**وزير التجارة الأميركي طالب دول مجلس التعاون بإيجاد حل للمقاطعة العربية لإسرائيل  
السعودية تتطلع الى دعم أميركي للانضمام الى غات  
وتدعو واشنطن الى التعاون لايجاد أسواق نفط مستقرة**









## □ الرياض - من سليمان نمر:

أكد وزير التجارة السعودي الدكتور سليمان السليم والأميركي رونالد براون تأييد الجانبين الخليجي والأميركي للقيام بتأهيل تجاري حر أوسع بينهما.

ودعا الوزير الأمريكي دول مجلس التعاون لإيجاد حل لوضع قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل من أجل خفض الشركات الأميركية على الاستثمار في الضفة الغربية وإطاع غزة المحتلين.

وأشاد الوزيران التسعوي والأميركي في كلمتين ألقاهما لدى افتتاح لجانماعات الثلاثاء الخامس للحوار الخليجي - الأميركي بالخطوات التي قطعت على طريق حرية التجارة العالمية والتوصلات التي تحققت بتوافيق اتفاقية التجارة العالمية الحرة (غات) واتفاقية (نافا) للتجارة الحرة لدول أميركا الشمالية. وأعرب وزير التجارة التسعوي في كلمته عن تطلع بلاده إلى دعم الولايات المتحدة لها للانضمام إلى (غات). وأكد في هذا الصدد إيمان دول مجلس التعاون الخليجي بحرية التجارة. وقال: إن دول المجلس تنظر بجدية إلى انضمامها إلى اتفاقية غات مشيراً إلى أن انضمام هذه الدول إلى هذه الاتفاقية سيمنح صفتها العالمية ويضع دولاً نامية أخرى على الانضمام إليها.

وطلبان السليم في كلمته الجانب الأميركي إلى انضمام دول مجلس التعاون بحماية للكتبة الفكرية وتسهيل حل المنازعات التجارية. ويشير إلى قرار قمة مجلس التعاون الأخيرة إنشاء مركز للتكثيف التجاري وإلى إقرارها، في دورة سابقة، نظام براءات الاختراع وإنشاء مكتب لحماية الملكية الفكرية. ولكن أن السعودية قررت أخيراً الانضمام إلى

الاتفاق نيويورك للاعتراف والتكثيف للتكثيف كما قررت التزام نظام إل ميونسيكو الدولي الخاص بالكتبة الفكرية.

وأعرب الوزير السعودي عن الأمل بأن تؤدي هذه الإجراءات إلى تشجيع وحماية الاستثمارات الأميركية للباصرة في دول مجلس التعاون مشيراً إلى تطلعه إلى إمكان التفاوض في شأن صيغة قانونية لاتفاق عملية وتشجيع الاستثمار للتبادل في دول المجلس والولايات المتحدة.

من جهته، لوح وزير التجارة الأميركي بأن بلاده قد تعرض قيوماً على نقل التكنولوجيا للخدمة في دول المنطقة إذا لم تسو مسألة ضمان حقوق الملكية الفكرية لأنها دأمر أساسي في عملية التطور ووضع اهتمام خاص بالنسبة إلى الولايات المتحدة. ولكن أن الشركات الأميركية أن تصبح للتكنولوجيا الأميركية المتقدمة بالموسى إلى مناطق لا يمكن فيها ضمان حقوق التجميع. لكنه أعرب عن ارتياحه إلى ما وصفه

بالتطور الذي حصل في المنطقة في هذا المجال معرباً عن أمله أن ترى فيه حفاظ حقوق الملكية الفكرية وقد أصبح أمراً مفروغاً منه.

وأكد براون خصص الشركات الأميركية للاستثمار في منطقة الخليج، لكنه استذكر قائلًا: إن بعض الإجراءات مثل قوانين التفرقة أعضاء للجلس ومواجه الاستحسان ومتطلبات التوازن الاقتصادي وفي بعض الأحيان إجراءات التأسيسية نصب في محصلة عدم تشجيع

التصدير والاستثمار. ودعا الوزير الأميركي دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد حل لمسألة قرارات المقاطعة العربية لإسرائيل. وقال إن حكومة بلاده ترى أن الشركات الأميركية يجب أن تكون قادرة على القيام بالأعمال التجارية في أي مكان في العالم من دون أن تعرض عليها عقوبات من أطراف أخرى. وأعرب عن أمله أن يأتي قريباً ذلك اليوم الذي تستطيع فيه الشركات







وفي الوقت الذي طالب فيه وزير التجارة الأمريكي بإجراء حل لاسالة قرارات المقاطعة المصرية، طالب وزير التجارة السعودي الولايات المتحدة بالتحسين من أجل إيجاد أسواق نظيفة تتمتع بالاستقرار ملبية إلى وجود مصلحة مشتركة لدول مجلس التعاون كمصدر رئيسي للنفط والولايات المتحدة كمستهلك رئيسي في وجود أسواق طالة صعبة تتمتع بالاستقرار والمشاركة.

وفي إشارة إلى تدهور اسمعار النفط أصرب الوزير السليم عن قلق دول مجلس التعاون إزاء ما وصفه بتهادم الدول المستهلكة بوضع مزيد من المرافق في وجه تجارة الطاقة تحت تريعة حماية البيئة. وعنى الوزير بذلك رغبة دول المجموعة الأوروبية في فرض ضريبة على الطاقة. وأعرب عن تطلع دول المنطقة إلى تعاطف وتفهيم الولايات المتحدة لهذا الموضوع.

وكان وزير التجارة الأمريكي سلم لذلك فهد بن عبدالعزيز رسالة من الرئيس بيل كلينتون تتعلق بالعلاقات الثنائية والخصايا ذات الاهتمام المشترك بين البلدين.

وكان خادم الحرمين الشريفين استقبل مساء أول من أمس الوزير الأمريكي الذي استقبله أمس أيضاً النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران الأمير سلطان بن عبدالعزيز.

وكان براون قال أنه سيبحث مع المسؤولين السعوديين في موضوع دعم موانئ الشركات الأميركية للمصنوع على عقد لبيع الخطوط الجوية السعودية نحو ستين طائرة ركاب حديثة جديدة والمصنوع على عقد آخر لتوسيع شبكة الهاتف السعودية التي تلقت المنافسة عليه شركة آتي. ثم أكد في الأميركية مع شركات كندية وفرنسية وسويدية.

الأميركية الاتجار مع الشعوب في أنحاء هذه المنطقة من دون خوف من انتقام أو إجراء التصافي. وأشار إلى حساسية موضوع المقاطعة ورحب بالخطوات التي اتخذت من أجل إزالة موضوع المقاطعة من العلاقات التجارية والاقتصادية. واعتبر براون أن رفع للمقاطعة العربية من الدرجة الثانية (تشمل الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إسرائيل) ومن الدرجة الثالثة (وهي الشركات التي تساهم في إنتاج بعض السلع أو الخدمات التي تدخل في الصناعات الإسرائيلية التي يعد تصنيعها إلى الخارج) سيساعد الشركات الأميركية على الاستثمار في قطاع غزة ولقطة الغربية للصناعات أسوة بمناطق الشرق الأوسط الأخرى. وحضر دول مجلس التعاون على المساعمة في مشاريع تمويل سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني في غزة وإريحا. وقال إن الرئيس كلينتون شخصياً كلني تطويقكم على هديهم دعمكم للخط.









**صباح الخير**

أخفى أن نضحي الأحياء ، وتلقني الأسابيع والشهور ، ونحن مسجونون في الحبس من الأتراك الجاحدين .. هذه الآن تلحق الإجراءات الزلزمة لوجهة الأتراك الخمرية على دول الانتفاضة ..

والجأت .. هي الانتفاضة الدولية التي تم التوقيع عليها في منتصف الشهر الماضي ، والتي بدت لتفتتها والعمل بها أكثر من منتصف العام المقبل .. وبمقتضاها سوف تحرير البلدان المولية ، عن طريق خفض الضرائب المبرمجة .. وأنهاء التجميد الممنوع الذي لطبقه بعض البلدان على وارداتها .. والتوقيع على تقسيم الدول للمسلم التي يجري تصديرها لاسواق الخارج .. وقد تمت أكثر من مرة الآن .. إن الانتفاضة لها جوانب سلمية ، وأخرى إيجيدية .. ووجهتها في مصر أن تعمل على تخفيف الأثقال السبيلة لتخفيف إلى أقصى ما يمكن .. أو تسعى إلى تصليب الفتوى الإيجيدية ، والاستفادة من الجاحدين على وجه ممكن .. ورغم أن .. الجات - الانتفاضة تتناول بالتحديد الخارجية على الدول وبعضها .. إلا أن هذه الانتفاضة سوف ينكس بشكل واضح على الخصائصات الدولية المختلفة ، ويؤدي إما إلى إنكسار الأوضاع الاقتصادية .. أو إلى الإسماء إليها .. ومصر واحدة من الدول التي سوف تتأثر بالانتفاضة ..

مثلا .. في ظل انتفاضة الجاحدين .. سوف تزيل مصر بعض القيود التي تفرضها حاليا على وارداتها من الخارج بقصد حماية الإنتاج المحلي .. وهذا الأمر يمكن أن يولاه على الانتفاضة أيضا .. عندا بل وعلى الإنتاج الزراعي ، وعلى الخدمات ..

والأمر الطبيعي أن نبدأ على فوق نتجدها عنها فتح السوق الحرة لنحضر على الأثر التي سوف نتجدها عنها فتح السوق الحرة ..

أهم واردات والسلع الأجنبية .. حتى تمكن الإنتاج المحلي .. الإجراءات ، وتطبيق السياسات التي تدعم الإنتاج المحلي .. وتكفته من المصود في وجه المنتجات الأجنبية .. بل والتفاني معها ، والتوقيع عليها ..

وفي ظل انتفاضة الجاحدين .. يمكن أن تزيد حصة الصناعات المصرية لاسواق الخارج ، إن هي استطاعت أن تزيد من حصةها .. على منقصة السلع الأجنبية المملعة .. ولو تحقق هذا الأمر ..

تتمتع الصناعة المصرية بتوسعته .. وهو ما تقدم المزيد من فرص العمل ، والسماحة في زيادة الدخل ، ورفع مستوى المعيشة .. ولكن لو عجز الإنتاج المصري عن غزو الأسواق الخارجية لتكسحت أوجعنا .. وانهزمت الأوضاع مع إدخال ..

من ما يصعب من المصعرون أن نبدأ فوراً ، التفكير في مواجهة هذا الموقف والاستعداد له ..

هذا الموقف والموقفين، واستندنا في ذلك على ما وجدناه في الأدب القديم من أن الناس في الجبل الداعي حليبا حول إتلافية الجبل ، والوول باتنا إتلافية ربحته . أو إتلافية جيدة . لا يفيدوا إلا أنه لا يوجد من الإنضمام لإتلافية الإتزام بأحكامها . وعلى أن يذهب الوول في هذا الجبل .. يجب أن نندا فوراً في وضع إستراتيجية واضحة للتفعل من هذه الإتلافية الدولية ، من خلال مجلس متعددي . يجري إعدادها وتنفذها . ومن الأهم تضيء . والشهور تجري .. ومن واجبنا أن نتعامل مع القضايا والأحداث من منطق الفعل .. لا أن نضيع ضحايا أسسهم ذل العقل

استعداد









# ثورة «الجات» التجارية



عبدان يسيمو

مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول الأعضاء. ذلك بتوقع مؤلف الخبراء الاستفتاء عما يعادل ٣٠٠ مليون دولار أمريكي ستؤتيه الدول الأعضاء للزراعة، الأمر الذي سيقع النول المنعجية لقطاعات الزراعة، ويساعد على عمل على تخفيض أسعار للتجارات الزراعية ويساعد على وأرج الدول النامية الأسواق العالمية واغترافها بتصدير منتجاتها الزراعية إليها.

كل هذا الكلام جميل ومقبول ومقبول، ولكن من؟ الواقع أن تقييم سياسيات وإجراءات الانضمام لهذه الاتفاقية يعتمد بالدرجة الأولى على حكومات الاقتصاد البعيد، فإن كان الانضمام تصديرياً كانت الفائدة من «الجات» أهم وأشمل مما لو كان اقتصادياً يعتمد على الاستيراد، رغم أن البلد المستورد سيستفيد بأسعار تنافسية رخيصة. إيراداته تتجود للناشئة لتلبية الحرة.

وإن نفس الوقت سيولد دخلاً مهماً من الرسوم الجمركية التي يربطها على الواردات، ولكن بوسع ذلك البلد إذا كانت الرسوم ذات أهمية قصوى له أن يمتنع عنها بصفة البرصاء للحظية والضرائب غير الباطنة. ولكن من الناحية الاقتصادية البحتة لا ينظر إلى الرسوم الجمركية كمصدر من مصادر الدخل للدولة بل من أنها أداة رقابية مهمة للتحكم في حجم الواردات لا اعتباراً اقتصادياً وحيداً بحتاً. وعلى هذا الأساس فما لم يكن سلبياً ليد يكون إيجابياً ليد الآخر في حالة انضمام الاثنين إلى اتفاقية «الجات» ويوسع قطاع القرار والمخططين الاقتصاديين لتقريب الأنسب والأفضل لمتطلبات اقتصادهم واحتياجاتهم. وليس سلباً يساعده، ومما قد نزلنا العربية؟ الذي تعلمه من الصديق من الدول الغربية لم تدخل في هذه الاتفاقية. وجدير بالذكر أن الميرين قد دخلت «الجات» مؤخراً والتي تعتقد أن دخولها كان قراراً حثيثاً لأن اقتصادها غير النشط يعتمد على الاستيراد وما يتيح لها أسعاراً تنافسية دولية أفضل.

ولكن لابد من التحصين من أن كل دولة أن تراسى مصالحها للشهوة أمام الآخرين الكبار الذين ستدس بضائعهم وسلهم كطاولان ويصوره تنافسية قد تتركز في أدرك الدول الصغيرة حيث غياب للتنافس الحجم الكبير واضح وحيث يمكن أن تقلد البصيرة على خسرتها الاقتصادية.

تحذير كذا لن أصح ما توقعه الخبراء من أن التجارة الدولية بعد ترويضها في مطلع القرن الحادي والعشرين ستسبب ضيق كبير فإن هذا يستلزم حتى الآن إجراء إصلاحات جذرية في النظام النقدي العالمي، إذ لا يفلح أن يظل نظام تحويل العملات الحالي على حاله، لأنه يوصق التوسع ويحد من التخفيضات المتساوية السليم، مما يعرض الاقتصادات النامية إلى أزمات حادة، وليس مشكلة ديون التكاليف الثالث يبعيد عن الانحسار، ومازال النظام المصري يعاني منها حتى يومنا هذا.

الحديث الاقتصادي المهم الذي احتل العناوين والصفحات الأولى لأجهزة الإعلام الدولية كان يدور منازع المفاوضات الدولية للاتفاقية العامة للتجارة والتسوية «الجات» والمفاوضات الساخنة والتهديدات البيئية والمطلة بضرورة الوصول إلى اتفاق في وقت محد (الأربعاء ١٢/١٢/١٩٩٣) ولا أخفت الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية سياسة حمائية متشددة تخلق الأسواق الأمريكية في وجه الواردات الأجنبية لها. ولمن الحظ تم الاتفاق على أكثر من ٨٠٪ من نقاط الخلاف، أما البقية في الثلاثة الباقية فقد أجادت في المستقبل القريب. وقبل تحليل واستعراض هذه الاتفاقية وأهميتها لابد من خلفية تاريخية تعريفية لها.

والجات اتفاقية تتبادت لها الدول الصناعية في أعقاب انتهاء الحرب العالمية الثانية في عام ١٩٤٨ بغية تحرير التجارة العالمية من كافة القيود النظرية والإقليمية والدولية سواء أكانت هذه القيود منع أو تحديد الاستيراد أو رفع معدلات التسوية الجمركية. كل ذلك من أجل حماية المصالحات المحلية بصرف النظر عن جودة منتجاتها وفعاليتها.

بمعنى كسر «الجات» محاولة نواصة لفتح الأسواق العالمية من أجل انسياب البضائع والخدمات بين الدول الأعضاء في تلك الاتفاقية بسهولة ويسر ويكون قيد أو حد.

وقد أجمعت حتى الآن سبع دورات من المفاوضات بين الدول الأعضاء في تلك الاتفاقية خلال الأربعين عاماً الماضية. وتم خلال هذه الدورات التي انعقد معظمها في أوروبا، إجاز لا يرس به في تحرير التجارة الدولية، إذ يقدر الخبراء المختصين أنه قد تم تخفيض الرسوم الجمركية على البضائع والسلع المصنعة من متوسط بلغ ٤٥٪ إلى ٥٪ خلال الدورات الخمسة التي عقدت. وهي نسبة لا بأس بها بأي مقياس.

يضاف إلى ذلك أن التجارة الدولية في أعقاب هذه المرحلة «التجزئة» قد تضاقت بسبب فلكية وزادت إلى مستويات لم تتخلفها البشرية في تاريخها الطويل.

ذلك لأنه ما لا شك فيه أن الاتفاق الأخير لدول الجات «الجات» عدداً حتى كسر أحصاء ١١٧ دولة، ويترجم بمباداة ثورية تجارية عظمى لا تقل في تأثيرها عن الثورة الصناعية، والاطلالة الاستعمارية القديمة التي صاحبت تلك الثورة بما فيها من ظلم واستغلال واستعمار.

لكن هذه الثورة التجارية رغم ما فيها من إيجابيات وعظم وعند تلك الدول النامية ومنها بالطبع دولنا العربية إلا أنها جاءت بالترانس ويصوغ الجميع، كذلك فإن شأنها شأن أي اتفاق بين الدوليين ككبار والصغار، الصغار حيث يستحوذ الطرف الأول على معظم المكاسب، وإن الواقع فإن للتطرفين الرحيبين في مباحثات «الجات» الأخيرة لا جينيف كانوا الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وآل حد ما الباقين.

وجدير بالذكر أن الاتفاق الحالي للجات يحدد مرحلة زمنية هي عام ٢٠٠٥ للتخلص من كافة القيود والحدود والرسوم حتى تصبح أسواق دول الجات مفتوحة على بعضها البعض ولكنها ستبقى محروقة وحده في نهاية هذه المرحلة. يتوقع الخبراء المختصون أن تذول كافة الحواجز التجارية وأن تزداد قيمة البضائع المصنعة عالمياً بحوالي ٢٧-٣٠ بليون دولار، أي ما يعادل نسبة ٨٪ من









المصدر: العالم الجديد

التاريخ: ١٨ سنة ١٩٩٦

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# التجارة الدولية : قصة ما قبل المجات (١-٢)

## ١. د. رفعت لقوشة

العنكبوت في النظرية الشهيرة للعالم الاقتصادي البريطاني ريكاردو والتي اتفقها فيها بعد كل انحصار حرية التجارة كحجة مرجعية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولعل ريكاردو اختزل نظريته في مقولة الصريحة وعندما تحرر التجارة... فليأتنا تحرر العمل.

والفوز الثورة الصناعية الأولى حقبة للتصنيعية أخرى، إنجازات ينمط توزيع الدخل لصالح الأرباح في موازنة المقارنة بالأجور، حتى يتم تأمين حيوية دورة التراكم الرأسمالي (والأرباح هي أهم روافدها)، ولأن التكون الفيزيقي للأجور يرتبط تماما بسلة غذائية يحصل القمع مركز الثقل فيها، فلقد كان تحرر التجارة ضروريا لخفض أسعار القمح وبالتالي خفض الأجور، ولقد شهدت فرنسا - على سبيل المثال - انخفاضات متتالية في سعر القمح بلغت حوالي ٣٠٪ في الفترة من ١٨٧٠/١٨٩٠، وحوالي ٥٪ في الفترة ١٨٩٠/١٩٠٠. ولم يكن الاقتصاد الفرنسي بالذات مرثيا في مواجهة أوضاعه مع التدهور للتلاحق في أسعار القمح، لسببين رئيسيين:

١ - إن انخفاض أسعار القمح أثر بضرر بالغ للزارعين الفرنسيين، وبلغ بعضهم إلى هجر النشاط الزراعي، في توقيت شهدت أحاسيسها - بأن الناتج الزراعي كوتفع بأهميته إلى حوالي ٤٪ من إجمالي الناتج القومي الفرنسي (وهي نسبة لم تتأولها الأهمية النسبية للناتج الزراعي في البلدان الأوروبية الأخرى).

٢ - إن إنتاجية العامل الفرنسي لم تلحق - في هذه الفترة - وإنتاجية العامل البريطاني أو بالناتج العامل الأمريكي، وظل فارق التخلّف ملحوظا ومستورما. وعكس إشارة على تفاوت معدلات التنمية في البلدان الثلاثة (١٧٪ في فرنسا، ١٢٪ في بريطانيا، ٨٪ في الولايات المتحدة)، وكانت التنمية بالضرورة مرتفعة في فرنسا لاستقطاب الزبائن في الأسواق المتقوية نتيجة لتحرير تجارة القمح، وهي الزبائن التي لاتوافق انساقا مع الانخفاض النسبي في مستوى إنتاجية العامل الفرنسي، وكان التفاوت في معدلات قسرية موضوعا لانتقادات الرأي العام الفرنسي.

عندما أحت اتفاقية المجات على تحرير التجارة الدولية، فهي لم تعبر عن كشف جديس في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية، فلقد عاشت التجارة الدولية أجواء التحرير خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ثم عرفت بعد ذلك أشكال الحماية الجمركية، ولم يكن الأمر مغلّقا - وإن يكون - بفشال الحرية، ولكن كان مرتبطا - وسوف يظل - بمسلمات العمل.

ففي ٢٦ مايو ١٨٤٦ صوت البرلمان البريطاني على قانون بإلغاء كافة القوانين للقيد للتجارة الحرة، وفي ٥ يناير ١٨٦١ أصدر نابليون الثالث تعليماته بتحرير التجارة الفرنسية الخارجية، وفي ١٨٦٥... كانت الدولتان تولعان اتفاقية للتجارة الحرة بينهما، وهي مجرد مثال من بين أمثلة متعددة.. تدفقت خلالها السلع عبر بوابات مفتوحة.

كان الاندفاع نحو تحرير التجارة الخارجية يمثل - كذلك - استجابة لواقع الاقتصادي بشكل في مخاض الثورة الصناعية الأولى، والتي امتدت بأثرها الضغوط لإيجاد حقائق اقتصادية جديدة: فلقد زادت الانتاجية وضاعت بمعدلات غير مسبوق (حوالي ٤٠٠٪ في ٢٧٪ في القطاع الصناعي وفي القطاع الزراعي على التوالي - خلال الفترة ١٨٥٠/١٩٠٠) وكان لا بد من إيجاد أسواق لتسويق فائض الإنتاج، ومن ثم كان لا بد من تحرير لتجارة بحثا عن أسواق خارجية.

ولننظر الوقت، فلقد عدت كليات الثورة الصناعية الأولى، إلى الوصول سريعا بمعظم اقتصاديات الدول المبركة التصنيع (أوروبا الغربية والولايات المتحدة) إلى مرحلة (إعمال الكاملة، أي إلى المرحلة التي يقتضي فيها معن البطالة إلى حوالى المصفر، وعلى الرغم من القسوة الاجتماعية التي تجسدها حالة البطالة الكاملة، إلا أنها تجسد - في لحظة التزامن - قديا على النمو الاقتصادي، فاحتياجات النمو تقتضي وجود احتياطي قوة عمل يمكن شحبه عن لدى القصر في دولاب التخصّص الاقتصادي ولا لانهي الأمر إلى مأزق الركود، وكانت حرية التجارة تمثل مفعلا إلى تجاوز المأزق... من خلال إعادة تخصيص موارد الدول وفقا لمعيار الميزة النسبية وبالتالي تحرير جزء من العمل، ثم إعادة تكوينه في أنشطة إنتاجية جديدة تدفع بمعدلات النمو إلى أعلى هروبا من مأزق الركود، وكان هذا السيناريو هو عقد









## البحاث: التحرير أو الحرب (٢-٢)

د. رفعت لقوشة

الأمريكية إلى ما هو أبعد من ذلك، عندما أصرت على الحق في الخدمات والمنتجات الثقافية باعتبارها البحوث على الرغم من أن الآثار المرجعية للاقتصاد لم يتسبب إلا على السلع الصناعية والزراعية، وفي حقيقة الأمر، فقد حاولت الولايات المتحدة أن تستثمر تقويتها اقتصادي في قطاع الخدمات، حيث تتوافر لها ميزة نسبية على سلع المنافسة. يمتدح على الآخرين للتحاليل، وفي وقت تعان فيه الإحصائيات العالمية من زيادة قيمة المبادلات التجارية العالمية بحوالي ٥٠٪ في الفترة ١٩٨٦/١٩٩٠، بينما تقلصت القيمة إلى حوالي ٨٪ في دورة الليبالات الخدمية الدولية. وبدأ هذا التناوب وكأنه إعلان أمريكي بالحرب على أوروبا. وعلى فرنسا والمملكة المتحدة تحمل الليرة الثانية في قائمة المصدرون للخدمات عليها، إذ تأتي الولايات المتحدة في المرتبة الأولى ويلحق بمسوس، وحوالي ٧٧٪ من المبيعات الخدمية والثقافية الفرنسية يتجه إلى بلدان السوق الأوروبية للشركة وإلى بلدان البرانكو. - فرن وإنما ما تحورت تجارة الخدمات، فمن حصة فرنسا سوف تقلص بالفعل في هذه الأسواق، خاصة أن الحصة بالفعل ضخمة نسبياً في كافة المقارنة بالحصة الأمريكية، وبالتالي فإن تحرير تجارة الخدمات، يعني سلفاً وفي حسابات مركز القرار الفرنسي، خروج فرنسا من قائمة مصدري الخدمات، ويؤدي أيضاً تدهور مناهات الخدمات في الداخل الفرنسي. لأنها مناهات مازالت تعتمد على دعم الدولة، التي تحصل مخصصاته من الرسوم الإضافية للفرنسية على مبيعات الخدمات والمنتجات الثقافية الأجنبية (وتبلغ هذه الرسوم حوالي ٧٪ من إجمالي قيمة المبيعات)، وبما تفرص تحرير تجارة الخدمات، يسلط حق الدولة في الحصول الرسوم الإضافية، وبالتالي تعجز من تمويل مستحقات الدعم.

ولتتبع الملاحظات الأخيرة بحول «دور ورجو - الجاهل» وخروج الفكر ببعض المكاسب، وخروج الصغار من بين البيوت، وعلى الجبهة الاممية لمصر العرب خرجون لولايات المتحدة ويخرجون بأمانة النظر في تحرير كل الخدمات بما فيها المنتجات الثقافية، وخروج أوروبا (وبالذات فرنسا) بضمن الاستعداد لحوالات قائمة فطنتاً أو لم تشأ. إذ لم تنص على الخدمات والمنتجات الثقافية. فهي الحرب

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، خرجت دولة واحدة بفنائم الانتصار الاقتصادي، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، واقتضت مصالحها أن تعيد صياغة قواعد اللعبة التي تحكم دورة التجارة الدولية وأن تدفع بها في اتجاه التحرير، ولذلك فقد كانت إزاحة الحاجز الجسري الأمريكي في أحد الشروط المسبقة التي فرضتها الإدارة الأمريكية على الدول الأوروبية في ملاحق مشروع ماركشاله ثم صعدوا واشتدوا إلى محاولة تقنين حرية التجارة من خلال اتفاقية حملت اسم «الجات» ووقعت عليها ٢٣ دولة في عام ١٩٤٨.

وتصعد الليبالات التي صاغت الاطراف العام للاتفاقية مثل: عدم التمييز في المعاملة، ومنع معاملة الدولة الأولى بالرعاية للأطراف المتعاضدة، والغاء القيود الكمية على الصادرات، إلخ. وفي حقيقة الأمر، فإن الاتفاقية لم تكن ملزمة ولكنها مجرد دليل حركة، لأنها اعتمدت الآلية الجماعية لتوقيع المقويات على الطرف الذي يتقل من التزاماته، وبالفعل فقد تطل الجميع، فالسوق الأوروبية المشتركة (وكذا اليابان) أعدت أساليب المعايير الجمركية غير الليبالات، والولايات المتحدة بادرت في المقابل بتكريس سياسات دعم المصناعات (وهي التكتيك للمضاد لسياسات الحماية الجمركية غير الليبالات)، وهكذا اقرب الجميع من خط اقتسام لحرب تجارية حشوا من لجلها كل مقاريس الحماية كالمات الخلفية لنعم المصادرات.

كانت مناورات الحرب تشمل بل واشتدوا، خاصة أن موازين القوى وبدا منتصف الستينيات لم تعد تتجانس اليها اقتصادياً، فالسوق الأوروبية المشتركة تنمو وتضم - تهاجم - إلى منظومتها دولة جديدة، والقيود الجمركية غير الليبالات حاكمة ومستعمية في السوق الياباني وتؤدي إلى جزر مطرد في الميزان التجاري الياباني الأمريكي، وهو ميز لا يطول الاقتصاد الأمريكي، وهكذا لم يعد أمام واشتدوا إلا العودة إلى اتفاقية الجات، بإعادة تأهيلها خروجاً من المازق، وكلفت لثانيات تأهيلها لمراع المصالح بينها وبين حلفائها الأوروبيين، لتتصاعد هذه المناورات استعداداً لكلمات المطر.

نفيت التنازلات الأمريكية إلى الانحياز على الفناء دعم المصناعات الزراعية ثم نفيت التنازلات









للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

١٩ يونيو ١٩٨٠

المصدر:

المجلة - ٢٥

# كبير المفاوضين المصريين «بالجات» للعالم اليوم: عضوية مصر بالجات تمنحها مميزات خاصة وتسهل لها التصدير لدول العالم

## نجاح مباحثات مصر في أورجواي حافز لاتضمامها لاتفاقية اجات الجديدة في ابريل القادم

□ القاهرة - فتحية إبراهيم

أكد الوزير طه حسين محمد ماسون وزير المفاوضين المصريين بمناقشة «الجات» منذ عام ١٩٨٠ وحتى الآن أن المفاوضات التي تجري في مصر حاليا لا تستهدف الانضمام إلى الجات، فمصر جزء منها منذ عام ١٩٧٠ وصدقات على ١٨ اتفاقية هي في مجملها جميع الاتفاقيات لبيات والتي صدرت حتى عام ١٩٨٠ وأن ما يتم الآن في مصر من مباحثات يعد محاولة للإجابة على سؤال هو لماذا تخرج مصر عن الاتفاقية الجديدة خاصة وأن الاتفاقيات التي حلقها المفاوض المصري في اجتماعات جوية أورجواي كانت لصالح مصر على وجه الخصوص باعتبارها دولة ذات علاقة بالانضمام إلى الاتفاقية يعني مصر دفعة للتصدير إلى معظم دول العالم دون أية قيود.









التنازلات ، فقول بنجلاديش وتنازلاتها مثلا دخلت المنطقة بون أي مقابل بما في ذلك تخفيض الرسوم الجمركية .  
في مصر مميزات استمرار مصر في عضوية الجات؟

- قال محمد مأمون إن اسم ميزة استمرار مصر في العضوية يعني أنها تستطيع من حماية إنتاجها المحلي من الدول الأخرى خاصة الآسيوية التي لديها من القيود الداخلية التي تلزمها بطرح صناعاتها خاضعة إلى أن تضعها بخصمة جدا لا تستطيع الدول المتقدمة تأتيا منافستها خاضعة إلى أن تضعها دولة كالمصنعي إلى الاتفاقية سيمنع أن الصين ستكون ملزمة بالبقاء كافة القيود وبالتالي ستظهر سلعا في الأسواق العالمية بأسعار أقل تنتج للفرضة أمام الصادرات المصرية من ذات السلع المنافسة أمامها سواء الداخل أو الخارج.

وفيما يتعلق بالاتزامات المطلوبة حاليا لانضمام مصر للاتفاقية الجديدة؟

أكد محمد مأمون أن مزيدا من التخفيضات على الرسوم الجمركية على سلع مستوردة من دول العالم، وقد قدمت مصر بالفعل في العام الماضي هذه التخفيضات في صورة التزام. يستدرج تنفيذها على ١٠ سنوات. أما الالتزامات الأخرى فتتمثل في قبول قواعد النظام التجاري للنشأة من الاتفاقية الجديدة، مؤكدا أن احترام مصر للقواعد الدولية لا يمثل عبئا حيث إن احترام القواعد لديه ميزة تجذب مصر للعرض للقيود التي تواجهها أي دولة ضعيفة في الدول المتقدمة أمام صادراتها.

وردا على سؤال حول إيفاد هذه

كليات محل غشوض أو تصرفات مختلفة من بعض الأطراف حتى لا يتم الاتفاق حولها من جانب أي طرف مثل تخصيص الدعم ورعا على سؤال حول ما ستحتمله مصر للاستمرار في

عضوية الجات؟ قال كبير المفاوضين إن مصر صعدت على ١٨ اتفاقية للجات والمطوب منها للانضمام للاتفاقية الجديدة قبول الاتفاقيات الجديدة .

وعن آثار خروج مصر من الاتفاقية أوضح أن الخروج يعني خسارة فاجعة لأن مصر لن تحصل على أية ميزة تجارية أو اقتصادية من أية دولة من دول الجات ثانياً إن الخروج من الجات ثم الانضمام لها مرة أخرى فيه صعوبة كبيرة، فالجات ناد خاص من ينضم إليه يجب أن يقدم تنازلات تقبلها الدول الأعضاء وطبيعي أن ما قدمته مصر من تنازلات عام ١٩٧٠ سيكون أقل بكثير مما هو مطلوب حاليا للعضوية في الجات موشحاً أن مصر عندما انضمت إلى الجات التفتت التنازلات التي قدمتتها على تخفيض الرسوم الجمركية على ٢٥٩ سلعة أما الآن فحتى تنضم أي دولة إلى هذا النادي فعلياً أن تقدم تنازلات تتمثل في تعديل في النظام الاقتصادي والتجاري كاملاً فضلاً عن تخفيض الرسوم الجمركية التي قد تصل إلى أكثر من مئتين مائة في المئة على الرسوم الجمركية والتي تصل بالنسبة لسلع الصناعات إلى ٧٠٪ وبالنسبة لسلع الزراعة إلى ١١٪ وبالمثل الصارح أماماً الصين التي تسعى إلى الانضمام إلى المنطقة من أكثر من ٥ سنوات للحصول على ميزة شرط دولة الأولى بالرعاية دون جدوى والسبب في ذلك يرجع إلى أن الدول الكبرى أمام الجات لها معاملة خاصة، فالعضول على تنازلات أكبر مما هو مطلوب في حالة الدول النامية التي تطالب ذات العضوية مما يعني أن الدول النامية في الجات غير ملزمة بكل شروط الاتفاقية ولا تعامل معاملة الدول الكبرى في تقديم

وقال في تصريحات خاصة للعالم اليوم إن أليات، في نظام التجارة الدولية يعمل على تحرير التجارة بكل الوسائل اعتباراً من عام ١٩٤٧، وقد بدأت الدعوة إليها بواسطة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية التي ثبت أن من أسبابها الرئيسية الأزمة الاقتصادية التي اجتاحت العالم في الثلاثينات وبسببها قامت كل دولة بعمل حواجز تجارية أسفرت عن كساد عام في كل أنحاء العالم فقامت الحرب العالمية الثانية، مما دعا الأمم المتحدة للبدء في الدعوة لفكرة التحرير للحواجز التجارية حتى لا تتكرر الحرب العالمية، وتم التفاوض على إنشاء أول مشروع للتصديق في الحرب الثانية إلا أن الكونجرس الأمريكي لم يوافق عليها نظراً لأنها تضمنت بعض البنود التي تضع حواجز على أسعار السلع، وقد بدأت أمريكا الدعوة إلى إنشاء منظمة الجات التي تهدف إلى تحرير التجارة، فشككت بـ ٢٣ دولة تلتها على أعقاب محددة منها الزام كل الدول الأعضاء بفتح الأسواق أمام سلع الدول الأخرى على أن تكون السلع بأقصى الأسعار مع عدم التمييز بين المنتج المحلي والمستورد من خلال الرسوم الجمركية، وتعميم المزايا التي تحصل عليها دول الجات على الجميع دون تفرقة بين دولة صلبة وكبيرة ودول سويل تحلق هذه الأهداف فحدث الجات عدد من الجولات للمفاوضات التجارية التي أسفرت عن عدد من الاتفاقيات كان أهمها التخفيض المستمر مستويات الرسوم الجمركية إلا أن بعض الدول ومنت غشوض صناعاتها المحلية بدأت التفكير في فرض حواجز غير جمركية حماية لانتاجها المحلي مما أدى إلى العودة إلى الحواجز التجارية التي استعبدتها هذا لكساد العالمي حالياً.

وأوضح كبير المفاوضين المصريين أجات إن دولة أوروغواي هي أكثر دول الجات أهمية لأنها أنشأت أليات جديدة لاتفاقية الجات حددت موضوعات لم تكن مطروحة بقا وهي اتفاقية التجارة في السلع غير المنظورة (الخدمات) واتفاقية الملكية الفكرية كما تطرقت لاتفاقيات لم تكن الجولات السابقة فيها لحلول ومنها اتفاقية الزراعة واتفاقية شروط الرقابة المقصود بها الحقوق المتاحاة لأية دولة لحماية صناعاتها أو إنتاجها من أي تزايد مفاجئ للواردات قد يهدد الإنتاج المحلي، يضاف إلى ذلك أن دولة أوروغواي أعادت تلعب بعض المواد الأساسية في نظام التجارة والتي









## المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٢

المفاوض المصري ان يحصل على حق مصر في الحصول على تموين من الدول المصدرة للحاصلات الزراعية في صورة منتج غذائي وفروض ميسرة في شكل مبيعات اقل من الاسعار العالمية في حالة ما اذا زادت اسعار السلع الغذائية من هذه الدول عن الحدود المسموح لها بالزيادة خلال السنوات الست للحد من زيادة الاسعار.

وجول وجود ميزات اخرى للانضمام الى اتفاقية الجات.

قال ان اهم ميزة هي ما تشير اليه الدراسات من ان فرض التصدير من مصر ستزيد نسبة ٢٢٪ عما هي عليه حاليا بشرط ان تقدم الحكومة من الاجراءات والحوافز للمصدرين وتساعد على تخفيض اعباء التكلفة على الصادرات وفي النهاية فاعمية الجات انها من الانظمة التي تهدف في النهاية للمستهلك الذي لا شك سيأثر بالبيع بارخص الاسعار لسلع جيدة من مختلف الاسواق حيث ستؤدي الزيادة في الاستهلاك الى الزيادة في الانتاج وتوفير المزيد من فرص العمل والرفاه على الكسباد وهو الهدف الاساسي لانشاء الجات.

وقال كبير المفاوضين المصريين بالجات ان المفاوض المصري تمكن من تحقيق طلبة في لمعالجة الدول الصغيرة كتقسيم رابعة لدول الجات لتصبح دولا متقدمة ودولا نامية ودولا اقل نموا والدول الصغيرة ومنها مصر. ومن مميزات هذه التقسيم انها غير ملزمة بنفس الالتزامات التي يتأخذ بها الدول النامية والتي منها كوريبا والبرازيل وانها تحصل على مزايا لا تحصل عليها الدول النامية.

منها الحق في فتح السوق لمنتجاتها للتصدير وهو الحق الذي لم تحصل عليه الدول النامية ومنها ايضا عدم فرض اجراءات منع الاغراق أو الالتزام بحدود الرسوم الجمركية والجات على الدول الصغيرة غمورا وبالعنف لمصر تستمر هذه المزايا حتى يحصل مستوى دخل الفرد السعودي الى ١٠٠٠ دولار.

القيود الى إلغاء الحصص قال ان الحصص السليمة هي القاعدة الوحيدة المستتبسة في الجات. وقد استمر استخدام الحصص كوسيلة من وسائل الحماية في الاتفاقية الجديدة لحماية لصناعة للتسوجات بأوروبا وامريكا على وجه الخصوص من ضناعات للتسوجات الواردة من دول هونغ كونج والصين وكوريا.

وقال كبير المفاوضين ان مصر طالبت بإلزامها على نظام حصص التسوجات الى أوروبا وأمريكا لمدة ١٠ سنوات حتى تستطيع منتجاتها الوقوف امام منافسة الدول النامية بجنوب شرق آسيا حيث ان اتفاقية الجات اعطت للدول الصغيرة ميزة التسهيل بشروط الفصل في نسو حصصها الى اسواق أوروبا وأمريكا. عن الدول النامية بمعنى ان صادرات مصر من التسوجات ستزيد حصصها بنسب اقل من زيادة حصص الدول النامية ككوريا وهونغ كونج الى ذات الدول.

وفيما يتعلق بكتلة اتفاقية الزراعة على ارتفاع الاسعار العالمية للحاصلات الزراعية التي تسود الدول النامية الجزء الاكبر منها قال ان الاتفاقية فعلا كسان محددا لها لن تحقق زيادة في اسعار السلع الزراعية بنسبة ١٠٠٪ الا ان هذه الزيادة قد كفلت بعد الاتفاقية. فمع بداية اليلدات كان المحدد ان جميع الدول ستلبي الدعم عن الزراعة الا ان ما انتهت اليه الاتفاقية تضمن تخفيض الدعم بنسبة ٢٠٪ على مدى ٦ سنوات.

وبالنسبة الى الزيادة المتوقعة في الاسعار اصحت ١/٥ ما كان متوقعا واثرا هيمتو على ٦ سنوات. وعلى الرغم من هذا فقط استطاع







## مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية:

### مبادئ وتوقعات من اتفاقية الجات على الاقتصاد القومي

### الطويل: الضرائب تمثل 50% من الناتج القومي

تقرر تشكيل لجنة من رجال الأعمال تضم ممثلي تنظيماهم في مصر من اتحاد الغرف التجارية واتحاد الصناع وجمعية رجال الأعمال وذلك لبحث اساليب تعظيم ايجابيات اتفاقية الجات الأخيرة على الاقتصاد المصري وتخفيض حجم السلبات التي قد يتعرض لها الاقتصاد بعد الاتجاه العالمي الجديد بتحرير كامل للتجارة، جاء ذلك في اجتماع مجلس إدارة اتحاد الغرف التجارية أمس، كما وافق أعضاء المجلس على مشروع قانون اتحاد الغرف التجارية والمقدم لمجلس الشعب والذي ستناقشه لجنة الاقتراحات والشكاوى بالمجلس يوم ٢٥ يناير الحالي.

مقتجاتها استثناء من اتفاقية الجات وبشرطها، مشيراً إلى أنه أيضاً مؤشراً للدعم صادرتها للدول خاصة وإن أرفقتها التصديرية سارات ضريبة مقارنة بالمكانات.

كما طالب الأعضاء بشروط سرعة إصدار قوانين الاغراق والاحتكار ومكافحة التهرب، مع فرض حصصاً للموارد وفق

الاضمار التي تسمح بها اتفاقية الجات وإرضاء رسوم لصناعة المنتج المحلي بدلاً من الرسوم الجمركية وذلك حتى يتمكن الإنتاج المصري من مواجهة المنافسة الأجنبية.

كما وافق الأعضاء على تقديم ملاحظاتهم على مشروع قانون الغرف للاتحاد خلال أسبوعين قبل مناقشة في مجلس الشعب.



محمود العربي سعيد الطويل خالد أبو اسماعيل

وكيفية تعظيم الفوائد التي ستجنيها من الجات خاصة في مجال الزراعة، كما ندس كيفية تغيير مفاهيم الحماية الضريبية والتي أوصفتها إلى أن الضرائب المباشرة وغير المباشرة تمثل في الوقت الراهن نحو 70% من الناتج القومي المحلي مشيراً إلى أن عام ٩٢ شهدته وحده حصيلة ٩ مليارات جنيه ضرائب مباشرة و 14 مليار جنيه حصيلة لضرائب غير المباشرة في الوقت الذي لم يتجاوز فيه إجمالي الناتج المحلي ٥٧ مليار جنيه.

وأوضح خالد أبو اسماعيل نائب رئيس اتحاد الغرف للتجارية بأن التصنيف الذي ورد للاتحاد المصري في ظل اتفاقية الجات والتي يشير إلى أننا من الدول للتنمية في مصر كما أننا رقم ٢٤ ضمن هذه الدول لوثاكتيد على ضرورة العمل جميعاً على تنمية اقتصادنا القومي حيث لا يقلل أن مصر بكل امكاناتها لايجازون دخل الفرد فيها ألف دولار وهو العدد الذي قرره الجات لتحديد الدول التي يمكنها أن تدعم

وقد أكد أعضاء المجلس في اجتماعهم برئاسة محمود العربي أن اتفاقية الجات سيكون لها تأثير مباشر على المنتجين والمصدرين والشركات نظراً لما سيسببونه من منافسة شديدة وهو الأمر الذي يحتاج إلى معرفة حجم الآثار الناتجة عن تطبيق

مصر لنصوص الاتفاقية والتي سيبدأ العمل بها من يناير ٩٥ مؤكداً أن هناك محاسن على اتفاقية لان الإنتاج المصري لايقوى في الوقت الراهن على منافسة الأجنبي نظراً لخصلة اعباء ضريبية وغير ضريبية تفقد القدرة على التصدير وحتى التعامل في السوق المحلية.

وأوضح سعيد التويل رئيس جمعية رجال الأعمال أن اتفاقية الجات أصبحت ملزمة وهناك دول كثيرة ترغب الانضمام إليها ولا سيكتون في مهزل عن الانضمام الاقتصادي لها، إلا أن اللجنة المقترحة ستعمل على تقديم الاقتراحات إلى الأجهزة المعنية في الدولة لتهيئة الاقتصاد القومي ككل لمواجهة المنافسة العالمية









## الناس والاقتصاد الجات والتأمين

ناقش امس الاول مجلس الوزراء تقريرا حول الاتفاقية الاخيرة للتعريفية الجمركية والتجارة المعروفة باسم اتفاقية الجات، وقرر مجلس الوزراء تشكيل لجان متخصصة لدراسة مختلف جوانب اتفاقية الجات وذلك على ان تضم هذه اللجان ممثلين عن مختلف القطاعات العامة والخاصة وبعض مناسبات الجامعات، وهو قرار سليم يتناسب مع حجم هذا الحدث الاقتصادي المعلق بتحرير التجارة العالمية وازالة التعريفات امام التجارة والحد من القيود التعريفية وغير التعريفية في مجال التجارة الدولية.

كما قام مجلس الوزراء بتشكيل لجنة لدراسة هذا الموضوع بهدف وضع الموقف المصري تجاه هذه الاتفاقية بشكل جماعي اي دراسة الاتفاقية من خلال كل الأجهزة والجهات المسؤولة وتبادل العناصر الاتيني للممثل في اسئلة الجامعات في هذه اللجنة لتكون بذلك قد قمنا بدراسة مطلوبة وضرورية لهذا الحدث الاقتصادي التاريخي.

ومن المعروف ان وزارة الاقتصاد كانت قد قطعت شوطا كبيرا بوصفها مسؤولة عن متابعة هذا الحدث منذ انضمام مصر سنة ٧٠ الى اتفاقية الجات .. وكان وزير الاقتصاد المصري يتابع جولة اورو جوى سنويا اعتبارا من عام ٨٦ وشكلت لجان من جميع الجهات ومؤسسات وهيئات الدولة للانظمة القلوي للخططة المختلفة بتحرير تجارة السلم والخدمات ومدى تأثيرها عليها، وتتمثل ان هناك تقارير لهذه الاجتماعات تحت نظر الحكومة.

هذه الناحية فان من اهم ما يغفل البعض هو بعض المستجدات المختلفة بتجارة الخدمات واحساس الدول النامية بانها لن تكون قادرة على المنافسة في مثل هذه الخدمات.

وعلى سبيل المثال هل يمكن منافسة الدول الصناعية الكبرى في مجال الخدمات مثل التأمين .. وفي مناقشة سريعة مع القائمين على هذا الامر في مصر كان الحديث مع عبد العزيز مصطفى رئيس شركة مصر للتأمين الذي قال اننا لا ننظر الى اتفاقية الجات فيما يتعلق بتحرير خدمات التأمين بأي نوع من القلق .. ولكننا سوف نواجه هذا الامر - وهو ما يعني مواجهة المنافسة الأجنبية - عن طريق اعادة ترتيب البيت لمواجهة خصوصاً في مجال العناصر البشرية .. فبداناً في اعداد التدرجات التدريبية المكثفة وزيارات للخارج والتدريب على أحدث أنواع التكنولوجيات في هذه الخدمة وكذلك مراجعة الفعالية للإقامة الأجنبية. قلت له ان المنافسة القائمة سوف تلجأ الى خفض تكلفه واسعار التأمين وسوف تكون في صالح المستهلك.

قال: بالتأكيد سوف تنافس في مجال الاستثمار، ولكن لابد ان نعلم ان تقديم الخدمة التأمينية يأتي في المرتبة الاولى قبل الاسعار وان ممارسة الخدمة التأمينية يحتاج الى بيانات كاملة عن السوق المصرية وهذه البيانات متوافرة لدى الشركات التأمينية المصرية العملاقة كما ان ثقة العميل في مجال الخدمة التأمينية تتكون على فترات زمنية طويلة وهي قد تآكلت بين المستهلك المصري والشركات القائمة ومن ناحية اخرى فان علاقتنا الدولية في هذه الخدمة على مستوى عال في كافة اسواق العالم فالوجود والاحتكاك في مجال هذه الخدمة قائمان، كذلك لان وجود شركات تأمين جيدة قائمة الان يحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وأضاحه رؤوس اموال جديدة للمجتمع امر مطلوب ويؤدى الى زيادة النشاط وعموماً المنافسة فيها مصلحة للجميع سواء كانوا منتجي الخدمة او مستهلكها.

عبدالرحمن عقل







صباح الخير

المصدر:



١٩٩٦

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



رجال المال يدافعون □ رجال الصناعة يصرخون □ الوزراء يستمعون !!

الكلية التي  
اقتحمت  
حياتها







## ● كتبت نجلاء بلير :

الجات .. هي آخر ما شرب إلى حياتنا من مصطلحات . وكما تقبلنا من قبل صندوق النقد الدولي ، والإصلاح الاقتصادي ، لانملك إلا أن نتقبل الجات بنفس الطريقة . وحتى نوفر على أنفسنا مراحل لامبرر لها ولا فائدة منها ، كالرفض مثلاً أو الاعتراض - لا سمح الله ، ماعليها إلا أن نستيقظ يوماً ونريد أن الجات هي التغيير ، والعالم كله يتغير ، ونحن يجب أن نقتل جزءاً من العالم .

الدول ، ورغم الاختلافات التفصيلية في كليتهم إلا أنها تعطي ملامح صورة ما يدور في الحكومة . قال د . محمود محمد محمود وزير الاقتصاد إن السبيل ، للتصدير هو فتح باب الاستيراد (١) ، فهدنا من ذلك أن تكيف الصناعات نفسها بحيث تقلل من تكاليفها وتزيد جودتها ونحن نساعد ، الاستيراد الآن أصبح تقريباً مفتوحاً فيها عند سلمين ، ولتج المصري قادر على أن يثبت جدارته (٢) ، والمذهب من كل عمليات الإصلاح الاقتصادي هو رفاعة الإنسان المصري (٣) ، ونحن لسنا من أنصار الجات ولا من أعدائها ، لكن علينا أن نتعامل مع النظام العالمي الجديد ، وليس من المصلحة أن نحللنا بلبلة لأن الأمر لا يستحق (٤) ، واقتنايات الجات أكرم كثيراً من

وبعد القول لأننا - لا فلك غيره ، لا مانع أن نعرف أكثر كيف ستكون أحوالنا بعد الجات ؟! وماهى حقوقنا وواجباتنا ؟! مثلاً هلقت اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب برئاسة د . مصطفى السعيد جلسى استماع ، خصصتها لثلاثة تأثير تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد المصري ، وقررت عقد جلسة خاصة بمناقشة اتفاقيات الجات - عملياً - قريباً ، لكن على الرغم من ذلك كانت الجات مسيطرة طوال الوقت على المتحدثين .

## ● الوزراء يتكلمون !!

حضر اللجنة وزراء الاقتصاد والصناعة والتعاون

## جات .. ماذا تعنى ؟!

جات .. (GATT) هي الجوف الأولى من الاتفاقية العامة للتجارة والتجارية الجمركية ، انضمت مصر إليها منذ عام ١٩٧٠ ، آخر جولة للمفاوضات بين الدول والتي سميت بمفاوضات أورجواي ، انتهت في ديسمبر الماضي ، وسيتم التوقيع على الاتفاقية النهائية في أبريل في المغرب . ويجعل نتائج هذه الاتفاقية يتخصص في فتح أسواق العالم تدريجياً بحيث تصبح في النهاية سوقاً واحدة للسلع والخدمات ، مثل البنوك والتأمين والسياحة ، أخطر ما سوف نعاني منه هو رفع الدعم عن السلع الزراعية في الدول المتقدمة باعتبارنا مستوردين للغذاء .



● د . يوسف بطرس غالي  
الهدف .. تشجيع  
الطاقات العاطلة



● د . محمود محمد  
علينا أن نتعامل  
مع النظام العالمي







بعض اتفاقيات الإصلاح الاقتصادي التي طبقناها بالفعل!!

أما وزير الصناعة المهندس إبراهيم فوزي فقد كان أكثر تحديداً وصراحة في كلمته ..

قال : يمكن أن نتأخر في الجلبات ، لكن هل نملك أن نرفض التوزيع عليها ، أو نطلب تعديلات فيها ؟! أي مسئول مصرى يتاح له الفرصة للمساهمة في عمل دولي بهذا القدر ما يستطيع في المفاوضات .. ولكن ...!!

لا يمكن لأى بلد أن تسير بنظام لا يتفق مع الأسس التي يدير عليه العالم ، لكن لا توجد تعليمات محددة ، بل مجرد إجراءات ترشيدية ، وكل الدول تقوم بإجراءات أخرى مماثلة لم ترد في الاتفاقية .

ونحن كدولة مع الصانع والتاجر ، ونعتبر أن الذى يقدم حل التصنيع كالجندى الذى يحارب ، لا يملك الاحتساب ، ونحن وراءه .

أما الدكتور يوسف بطرس غالى ، فقد كان أكثر الوزراء تفاناً وحسناً وسعة ، قال : كل الدول حدثت فيها نفس المناقشات ، حيث توجد جماعات من مصلحتها عدم تحرير التجارة ، لكن الحكومة تنظر إلى المصلحة الكلية

بالنسبة لنا - من مصر - الهدف الأول للاتفاقية هو تشغيل الطاقات المتاحة ، نحن لا نستطيع توفير فرص العمل لحصة عشر مليون يد عاملة ، وهي طاقة قوة العمل ، كما لن نستطيع توفير نصف مليون فرصة عمل كل سنة حتى نحافظ بمعدلات البطالة كما هي ، إلا إذا فتحنا على الخارج ، وبالطبع ستحدث تقلبات ، لكن الحكومة عليها أن تتحمل مسؤولياتها في المرحلة الانتقالية ، وتستأجر أساليب جديدة لتشغيل مؤسسات والمتسوق مثلاً ، وتواجه البطالة التي قد تحدث في الفترة الانتقالية .

للكسيك خضفت الحليمة الجبركية من ٤٠٠٪ إلى ٢٠٪ خلال سنة ، حدثت انسياب كامل ، ثم بعد ٣ سنوات أصبحت معدلات التوظيف ٧٪ ، ونحن يجب أن نفكر كفكرة إقليمية اقتصادية منطقية ، وألا سئل في المؤرخة .

#### ● لغة « البيزنس » !!

بعض رجال المال والاقتصاد يدافعون عن الجلبات وعن تحرير التجارة ، كما لو كانت هي المنفذ الوحيد ، والجلب السحري لكل مشاكلنا ، وعلى رأس هؤلاء كان الدكتور سلطان أبو هريرة وزير الاقتصاد الأسبق الذى يقول : « التحرير لن يضر بالصناعة المصرية بشرط أن تتخذ الإجراءات لزيادة كفاءتها ، أما الحليمة الشديدة فهي تعجز عن تحمل الصناعات كالتخصص المستند على عوازلين طوال الوقت فتزحل كل عضلاته » .

ويؤكد د . على نجم على كلامه قائلاً : « يجب أن نفتح الشيايك حتى يدخل الهواء النقي ، ولا نستطيع أن نتكلم في هذه القضية من اليمين الاجتياحي ، فهذا من اختصاص وزارة الشؤون الاجتماعية ، أو المؤسسات الاجتماعية ، ولكن ليس في المؤسسات الدولية !! » .

أما محمود عبد العزيز رئيس مجلس إدارة البنك الأملى ورئيس اتحاد البنوك فيقول : « ليس عندنا وقت ، لا بد أن نستمد ونبلغ الثمن ، أحياناً جراحة الدواء القوية تكون مؤلمة ، لكن نتائجها سريعة ، وتوجد جهات كثيرة تنهت الحكومة بالبطء والاهتمام الزائد على الحد بأرقامها الصحية ، لا بد أن نحدد دور الحكومة ونملكه ، عندنا كل القدرات ماعدا المزمع ، ولا توجد عواطف في « البيزنس » !!



● د. على نجم  
لا مكان هنا ..  
للبعد الاجتماعي









## صباح الخير

المصدر :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٠١٩

### ● لغة العقل !!

لكن كان هناك رأى آخر قوى يدعو إلى التوصل والتأش وأعداد المدة ، وكان د . جومعة عبد الحافظ أستاذ الاقتصاد ورئيس اللجنة الاقتصادية أحد أصحاب ذلك الرأى حيث قال : « إذا سلمنا بأنه لا بد أن تنسحب الدولة ، فلا أقل من الانسحاب المنظم ، لا بد من إقامة مؤسسات جديدة ذات بنية مختلفة لتعمل لأrag انسحاب الدولة ، هذا لم يحدث ، بل إننا نطأنا بسرعة في مجال تحرير التجارة ، وإذا كان صحيحاً أن فتح الباب سيخلق المشاكل

### البقية ص ٥٨

للأبد من إصدار النقد ، نحن لا نتطرق إلى عالم مختلف متعدد على التكامل ، بل إلى غاية يأكل فيها الكبير الصغير . ونحن سرنا بسرعة لا يمكن أن نستمر بها ، وهناك من يقول إنه لا مجال للبعد الاجتماعي في التجارة الدولية هذا قول يجب أن نأخذ به بكثير من التحفظ ، حتى لا نزايد طغاة العظلة ، ويتكلم المخزون

ويؤكد د . أحمد أبو إسحاق أستاذ الاقتصاد على أننا قبل أن نتكلم عن التصدير يجب أن نعرف ماذا تصدير ، وأن الشعب يجب أن يعرف حقيقة ما نواجهه ، فكل شيء سيؤيد سره في الفترة القادمة ، لقد انتهى عهد الطعام الرخيص ، وينشأ د . حلمي بحر نقيب التجارين ، لماذا لا يعلن ما ورد في اتفاقية الجات على الشعب ، لماذا نكتفي باللصاح فقط ، تحرير التجارة الخارجية هام بالنسبة للدول النامية ، لكن الدول النامية ستعاني حلق وزير الاقتصاد على كلمة د . حلمي بحر ، الاتفاقية ٥٥٠ صفحة سارسلها لسيادتك (١)»

### ● لغة الواقع !

أما رجال الصناعة فهم يصرخون ، حيث مطلوب منهم تحسين الإنتاج لينافس عالميا وخارجيا الإنتاج العالي ، وتقليص الأسعار بحيث تنافس

أرخص الأسعار العالمية ، واختيار نواتج مطلوبة أي دراسة السوق والظلمة من خلال ثرائه ، ثم بعد كل هذا مطلوب منهم عمليات تسويق ودعاية

وهم يؤكدون أن باستطاعتهم هذا كله ، ولكن تحت ظروف ملائمة ، لم يشك رجال الصناعة من فتح باب الاستيراد ، وتقليل الحماية الجمركية إلى الحد الأدنى فقط ، ورغم أهمية هذا لكنهم كانوا يشكون من إغياهم تتمر الصناعة من الأساس

تتضارب الإجراءات البيروقراطية مثلا . تقول ليل حلوية رئيسة لجنة التصدير بجمعية رجال الأعمال ، إن قانون التوكيلات التجارية يعطى مميزات للشركات متعددة الجنسية لا يعطيها للمصريين ، وتشكو من قسوة المواصفات القياسية التي وضعتها السوق الأوروبية لدخول السلع ، (أيزو ٩٠٠٠) .

ويشاركها إيهاب زوربا ، إن المواصفات القياسية في مصر على السلع أيضاً لها مشاكلها ، ويرد وزير الصناعة على هذا قائلا : « إن المواصفات القياسية نوع من الحماية ، ونحن نعرضها على المنتج المصري حتى يلتزم بها المستورد ، لا نستطيع أن نترك الناس تستورد الملابس للتسعة واللحوم الفاسدة .

ويكشف أبو السعود سلطان رئيس اتحاد الصناعين عن بعض نواحيات من المشاكل التي يعانيها المنتج يقول : « نحن ندفع ما نسميه رسوم «بلطية» ، بلهجات متعددة ، كل جهة تفرض علينا رسوماً تدفعها دون أن نعرف لماذا ؟ وكيف ؟؟ بالإضافة إلى ضرائب الهيئات على الآلات والمضربية

للرحمة ، ورسوم التصدير ، تدفع للمجلس للحل (١)» .

وعندما رفضت صدر علينا حكم طلق لصنع فيه ٧٠٠٠ عامل لأن ملكية ، تحركت من أول الخط إلى آخر ، وعندما دلفنا أعلنا البراءة .

، ويصرخ عبد الوهاب قرقعة أن ارتفاع أسعار الكهرواير من التمر العالي ، ويؤكد الجميع أنهم غير مستعدين في ظل كل الإجراءات المتعددة للتنافس ، وغير مستعدين لرفع الحماية .

\*\*\*

فل د . مصطفى السيد يتبادل طوال الجلسات (استمرت كل جلسة ٥ ساعات متصلة) من الأرقام الخائبة للصيرفة الجمركية التي تكفي لحاية منتج ، لكنه لم يصل إلى إجابات محددة ، فالواقع أن المشاكل مطردة إلى درجة أنه لا يمكن حلها بتحديد رقم .

ويوماً كانت الفلانة الكبرى لهذه الجلسات هي - المفضضة - حيث أوضح كل طرف مخاوفه للطرف الآخر .

حقاً لم ننله إلى أي شيء محدد ، لكن تكرارها ولو بالشكل لخرى قد يفتح الأطراف المعارضة المصالح - الآن - يائنها في المستقبل لا تملك إلا أن تتخذ وتواجه مصافرها معا . وأنه لا يمكن لأحد أن يتخلى عن الآخر لينجو بنفسه فقط . ربما - لو حدث هذا - يصبح للجات ميزة واحدة .

« تجلاء سديس »









# اتفاقية الجات والبلاد النامية

يبدأ المفكر الاقتصادي الكبير الدكتور سعيد النجار اعتباراً من اليوم سلسلة من المقالات التحليلية التي تتصدى لشرح الاتفاقية التجارية الأخيرة التي توصلت إليها دول العالم من خلال جولة أورو جواي في منتصف ديسمبر الماضي. ويستعرض الدكتور سعيد النجار في مقال اليوم المخاوف التي أبدتها الدوائر الاقتصادية في الدول النامية. وبينها مصر والتأثيرات التي اعتبرت ضارة من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات على مجريات الأحوال الاقتصادية في هذه الدول. ويشير المقال بعد أن فقد صاحبه مبررات المخاوف والقلق التي جرى عرضها خلال الأيام التالية للإعلان عن الاتفاق. إلى توافر العديد من المزايا والفوائد التي تحققت لاقتصاديات هذه الدول في ظل الاتفاق ومؤكداً أن حجم الفوائد التي سوف يجنيها العالم بعد استكمال تحرير التجارة الدولية سوف يشمل جميع الدول متقدمة وتنامية منها إلى أن هذا الاتفاق يعد بمثابة صيغة توفيقية بين مصالح جميع دول العالم لا أحد أن يحصل على جميع مطالبه كما لا ينبغي تصور أن هذا الاتفاق يعني تحقيق مصالح دول معينة على حساب دول أخرى.

الحديث الاقتصادي الهام. فقد تبين أن دهن البعض أن دورة أورو جواي مسألة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية. ولكن الواقع غير ذلك تماماً فإن المفاوضات في هذه الدورة شملت عدداً من البلاد وصل عددها إلى ١١٧ كما تناولت عدداً ضخماً من القضايا ذات الأهمية الكبرى في التجارة الدولية. أما القضايا الخلافية - التي كانت محل نزاع حاد بين القوى العظمى - فإنها تمثل شيئاً محدوداً بالمقاييس إلى الرقعة الشاسعة التي غطتها المفاوضات منذ أن بدأت بإعلان بونتا دل إستاء في أورو جواي في سبتمبر ١٩٩١.

كان إعلان نجاح الدورة سبباً في إثارة عدد من التساؤلات فما هي أهمية تلك الدورة بالنسبة للاقتصاد العالمي وأبعاد الأهمية ومصر على وجه الخصوص. وبما هي القنوات التي تؤثر من خلالها - إيجابياً أو سلباً - على الاقتصاد المصري. هناك من يرى في ذلك الدورة مسألة تنطوق في المقام الأول بالبلدان المتنامية. أما البلدان النامية فهي في نظرهم أضعف من الاهتمام في مباحة اللذان. وأن تجني منها شيئاً محدوداً على العكس من ذلك فهم يرون فيها أداة لك فرض البدل للصناعية هيمنتها على الاقتصاديات البدائية النامية وفتح الباب أمام الشركات الدولية العملاقة للتغلب على أسواق البلاد النامية واكتساح صناعاتها الوليدة. وهذه نظرية خاطئة كل الخطأ الواقع من الأمر أن دورة أورو جواي ذات أثر إيجابي كبير ليس فقط للاقتصاد العالمي ولكن أيضاً بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والبلاد

أعلنت منظمة الجات نجاح دورة أورو جواي للمفاوضات التجارية بعد اتفاق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على عدد من القضايا الاقتصادية ومن أهم تلك القضايا الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للاحتياج الزراعي وللصناعات من السلع الزراعية والصناعات المشيدة التي تفرضا على الواردات من نفس السلم. وكانت تلك السياسة محل نقد شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوي عليه من تشويق السوق الأوروبية أو إغلاقها تماماً في وجه الصادرات الزراعية الأمريكية. وقد اتخذت تلك المسألة طابعاً سياسياً حاداً في العلاقة بين الصلاطين المتحاربين وكانت تؤدي إلى فشل دورة أورو جواي بأكملها. كذلك فإن الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول التجارة الدولية في المصنوعات الخفيفة وخصوصاً الأقماع السينمائية والتلفزيونية حيث تمسكت الولايات المتحدة بوجوب إزالة القيود المفروضة على حرية التجارة في تلك المصنوعات في حين رأت فرنسا أن من حقها وضع مثلها من شروط في سبيل حماية الثقافة الفرنسية مما تحثبه الغزو الثقافي الأمريكي. يضاف إلى ذلك ما قام من خلاف بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذي تقدمه الأولى لصناعة الطائرات. وقد أدى النزاع حول هذه القضايا إلى تخيير الاتفاق النهائي على دورة أورو جواي ستة سنتين تقريباً إذ كان من المفروض أن تنتهي تلك الدورة في ديسمبر ١٩٩١. وكان من شأن هذا التخخير إعطاء أنطباعاً خاطئاً عن هذا







سلعة تتمتع فيها البلاد النامية ومصر على وجه الخصوص بأعظم ميزة تنافسية. غير أن هذا الرأي لا يخلو من الصعوبة في ضوء ملاحظته الدولة من أنجازات في هذا المجال. فقد تم الاتفاق على إنهاء تلك الاتفاقية على مراحل خلال فترة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥، وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤. وهذا انجاز لا يمكن التغافل عن أهميته فإن صناعة المنشوجات والملابس في البلاد الصناعية مازالت تحتل نسبة غير ضئيلة

سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رؤوس الأموال المستثمرة. ومع ذلك فهي واقعة تحت ضغط شديد من منافسة البلاد النامية. وقد شهدت تراجعاً مطرداً في مواجهة تلك المنافسة مما أثار جماعات الضغط وأصحاب المصالح في البلاد الصناعية ضد عملية التحرير في هذا القطاع. ولم يكن من المستحيل ولأن الانضمام أن يشوبه إنهاء الصلابة التي تولها اتفاقية المنشوجات ونوع القدرة التنافسية تسمح للبلاد الصناعية المستوردة بأغلبية تدوير العمالة وأهمية توجيه رؤوس الأموال المستثمرة وصناعة المنطوق التي تعتمد بصيلة رئيسية على تلك الصناعة.

ويصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق في اتفاقية المنشوجات والملابس فإن البلاد النامية تشعر بشئ من القلق بسبب تصدى دولة أوروغواي لعدد من القضايا الجديدة التي لم تكن تدخل في نطاق مفاوضات الجات قبل ذلك. ومن أهم تلك القضايا موضوع الخصومات مثل البنوك وشركات التأمين والمقارنات وكذلك الملكية الأدبية والفنية والصناعة وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية وفي نظر البلاد النامية أن انخفاض تلك القضايا للشركات المملوكة للدولة وهو ما يتفق على مواجهته. كذلك فإنها ترى أن تلك القضايا تطعن لموضوعات تدخل في صميم السياسة الوطنية وما كان ينبغي أن تكون محلاً لمفاوضات دولية. ولكن بالنظر إلى ما حدث في الآن الأخير على أن يكون الاتفاق على بعض المبادئ العامة التي تحكم التجارة الدولية في هذه الميادين. ومازال أمامنا شروط كبير قبل أن نتوصل تلك المبادئ العامة إلى التزامات محددة كذلك فإن الاتفاقية تسمح للبلاد النامية بعدد من الاستثناءات الهامة التي تعفيها من الالتزامات التي تقع على البلاد المتقدمة في هذه المجالات.

يضاف إلى ما تقدم خوف البلاد النامية مما تفرضه اتفاقية دولة أوروغواي عليها من التزامات بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية وهي تخشى على صناعاتها الوليدة من المنافسة مع صناعات البلاد الصناعية الراسخة ذات القدرات التكنولوجية الضعيفة ولكن لا يجوز أن ننسى أن الاتفاقية لا تفرز على البلاد النامية إلغاء الحماية لصناعاتها الوطنية. فهذا حق لها طبقاً لقواعد الجات ولكن المطلوب هو التحول من الحماية

العربية. فإنه من المؤكد أن نجاح تلك الدورة سوف يكون عاملاً هاماً في تنفيذ الاقتصاد العالمي بعد سنوات من الركود وتضي معدلات النمو الاقتصادي في البلاد الصناعية الرئيسية. وقد اجتمعت الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية والاقتصادية على أن دولة أوروغواي بما تنطوي عليه من إعطاء دفعة قوية للتجارة الدولية سوف تسهم في زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً. ورغم أن هذه التقديرات الكمية تستند إلى تخمينات وإسقاطات يمكن المنازعة فيها. إلا أن القدر المتحقق هو أن الآثار المترتبة عليها سوف تكون في اتجاه إيجابي بصورة واضحة.

أذا منح مالتولاجه الدراسات من تنفيذ الاقتصاد العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية عقد التسعينات فإن ذلك سوف يعود بالخير على البلاد النامية. ومن المعروف أن مستوى

النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد النامية فكما زادت معدلات النمو في الأولى زاد مستوى الطلب على صادراتها. الثانية. والعكس بالعكس. غير أن الآثار الإيجابية لنجاح دولة أوروغواي لا تقتصر على حد الانتعاش المتوقع في البلاد الصناعية وما يبعثه ذلك من انتشار الانتعاش إلى البلاد النامية. فإن الدورة تعني - في المقام الأول - تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي كانت تعوق صادرات البلاد النامية إلى أسواق البلاد الصناعية كما أنها تضع حداً لما يسمى بالحمائية الجديدة في البلاد الصناعية. وهذه كانت تهدد بإحباط جهود الإصلاح الاقتصادي في البلاد النامية بالإضافة إلى مكلات تنطوي عليه من خطر اندلاع حروب تجارية بين التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا بكل ما يمتد على ذلك من خطر حدوث نقص في كثير من التجارة الدولية والتهدد بحوث أزمة اقتصادية لا يمكن التكن بتفاتها. ومن ثم فإن دولة أوروغواي سوف تؤدي - بالضرورة - إلى فتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد النامية كما أنها تفرش على الأولى أنبرا كبيراً من الانضباط وقواعد السلوك التي لم يكن لها وجود قبل الدورة أو كانت من الصعوبة والإيهام مما كان يسمح للبلاد الصناعية بالمشورة بأن تقيم الحواجز الجمركية وغير الجمركية كلما اجتمعت المنافسة بين منتجاتها وصادرات البلاد النامية. رغم هذه المزايا الواضحة فإن البلاد النامية أعريت عن خيبة أملاً فيما حققته الدورة من نتائج. ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فقد كانت تطمح في أن تكون دولة أوروغواي أكثر حسماً في إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى أسواق البلاد المتقدمة. ويصدق ذلك بصورة خاصة على اتفاقية المنشوجات والملابس التي مازالت في نظر البعض تشكل عيقاً في طريق









## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ من ١٩٩٤

مؤكداً. وهو إذا حدث في المدى القصير فإنه غير محتمل في المدى الطويل. على العكس من ذلك فإن إعادة تقسيم العمل الدولي في القطاع الزراعي على أسس الكفاءة الإنتاجية لابد أن يعود بالفائدة على كل البلاد سواء كانت مصدرة أو مستوردة لمواد غذائية. يضاف إلى ذلك أن البلاد النامية استطاعت أن تحصل على تمهيد من البلاد الصناعية والعمل على تعويضها عما يفيدنها من ضرر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاعتراف بحقوقها في الحصول على تسهيلات الائتمانية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى لتطبيق ما يقع عليها من تكلفة إضافية.

نخلص مما تقدم إلى أنه ليس هناك ظل من الشك في الفوائد الملموسة التي سوف تجنيها البلاد النامية من اتفاقية دورة أوروغواي كذلك لإسباس لها يسألون البعض من قلق ومخاوف من جراء عملية التحرير التي تترتب عليها. ويبدو ذلك واضحا إذا تذكرنا مكان يحدث من آثار ضارة على التجارة والاقتصاد العالمي لو أن الفشل كان من نصيب دورة أوروغواي. نعم لم تحصل أي مجموعة من البلاد - نامية أو متقدمة - على كل مآكسات نصيب إليه. ولكن هذا ما نتوقعه من مفاوضات تقوم على الوصول إلى صيغة توافيقية. إن اتفاقية لجأت إليها أرمبا وأسعة أمام البلاد النامية في أسواق البلاد الصناعية. وسوف تتسابق البلاد النامية فيما بينها لإيجاد تلك الفرص. وأملى كينيسر. يختلف في هذا السياق.

بالوسائل الكمية مثل خفض الاستيراد إلى الحماية بوسائل لفسرية عن طريق التعريف الجمركية والتحويل من الحماية للتعريف الباهظة إلى الحماية الممثلة وذلك لما يترتب على الأساليب للتشديد في الحماية من هنر الاقتصادي كبير وضرر بالغ بالاقتصاد القومي. ومن ثم فلا محل للشكوى من اتفاقية دورة أوروغواي في هذا المجال خصوصاً وأننا ندرك - إلى حد كبير - مآثم الاتفاق على في برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر يضاف إلى ذلك أنه في كل حالة فرضت الاتفاقية التزاماً بتخفيض الحواجز الجمركية أو غير الجمركية فانها تمنح البلاد النامية دائماً معاملة تفضيلية. فإذا كانت للمدة اللازمة للتحرير تصل إلى خمس سنوات بالنسبة للبلاد الصناعية فإنها تصل إلى عشر سنوات أو أكثر بالنسبة للبلاد النامية. وفي كل الأحوال فإن البلاد النامية تتمتع برخصة أوسع لاتخاذ إجراءات وقائية إذا كانت عمليات التحرير تخدو على ضرر جسيم لصناعاتها الوطنية. أما البلاد الأقل نمواً خصوصاً بلاد إفريقيا جنوب الصحراء فهي تكاد تكون معفاة تماماً من أي التزام في ظل هذه الاتفاقية. كذلك تعرضت دورة أوروغواي لأول مرة لتحرير الإنتاج الزراعي والتجارة الدولية في السلع الزراعية وتخفيض البلاد النامية المستوردة لسلع غذائية. ومن بينها مصر. إن يؤدي تحرير التجارة وتخفيض الدعم في السلع الزراعية إلى ارتفاع ملموس في أسعار السلع الغذائية المصدرة وعلى وجه الخصوص للقمح ومشتقات الأمان غير أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليس أمراً







## نحن والجات في حوار مع وزير

الاقتصاد محمود محمد محمود :

# مؤتمر برئاسة مبارك لبحث مشاكل المصـدّرين قريبا

●● قمة جديد على الساحة الدولية ، جديد "تلعجر" حتى اصابت اشعاعها جميع فواحي النشطاءين الاقتصادى والخدمى ، وربما تعدت لثقل ذلك كله فاصابت الناس في بيوتها .. جديد اسمه وثيقة "الجات" ..  
ما علاقة الجات بكل اتفاقياتها الأربع والعشرين ومسلر ومنجزات الاصلاح الاقتصادى في مصر . هل جاءت تكميلا لم تنلقا .. وإلى أين وصلنا على طريق الاصلاح وما علينا ان نسلك وننجز خلال العام الجديد تحت مسمى "المرحلة الثانية" من البرنامج ؟

حوار طويل مع محمود محمد محمود وزير الاقتصاد والتجارة للخارجية اعلن فيه مجموعة من الاخبار المهمة لأول مرة واعطى الكثير من الوضوح حول امور شائها ضبابى كثيف مثل إمكان الدولة حملة صناعتها امام الاغراق المتوقع ..  
جرى الحوار مع الوزير ويجلس حوله فريق "المفاوض المصـرى" فى دورة لورجواى التى اسفرت عن وثيقة "الجات" .. الوزراء المفاوضون التجارىون : محمد مامون ود . محسن هلال وعلاء شطى .. هذا الفريق المصـرى الذى تاضل كثيرا من اجل الدول النامية حتى فوضته دول افريقيا ان يثوب عنها ويتحدث باسمها ●●

حديث اجراه

ماجد عطية

أقبل الدخول فى معطيات "الجات" ☐  
شكيا وإيجابا ، يجب ان نتعرف على "الخريطة السياسية" الجديدة للقوى الدولية التى كتفت عنها ملفولات ، بل صراعات "الجات" . فلم تكن هناك قوى عظمى متحدة ضد قوى مصـرى ، فلقوى الكبرى نفسها كتفت مشغولة فى صراعاتها حول "الدم" والاشراق والسياسات الجمالية . وما تشميه العالم القامى كان مشغولا فى البحث عن مصلحه والدفاع عن صفراته واسواقه ، حيث تشابه دول العالم النامى لأول مرة . هذه الدورة







- « الجات » ليست ثرا وليست منحة مساوية .
- إلقاء الدعم على المحاصيل .
- المستوردة يمكن تعويضه من المنح .
- صناعة المنسوجات والملابس
- الجاهزة المصرية تظل محمية حتى عام ٢٠٠٥ .

يزال بعيدا عن سلك الضريبة الأمريكية  
المرحلة حيث هناك مسلة لأن تضاعف  
مصر صادراتها إلى خمسة أضعاف  
الصادرات الحالية وأكثر .

#### صناعة المنسوجات المصرية

اليان تستسلم وتفتح أسواقها أمام  
الآن الأجنبي وتجنول الدعم الزراعي  
للمنتجين ، وكوريا الجنوبية "تعلن"  
الهيئة بمنصب رئيس وزرائها ويمضي ،  
ولكن الحكومة الجديدة تعد بجدولة الدعم  
وفق ما سمحت به اتفاقية "الجات"  
الجديدة .. ورغم أن هناك الاتفاقية الأخيرة  
لم يجب بين الولايات المتحدة واليابان ،  
لأن الولايات المتحدة حرصت على فتح كل  
الأسواق أمام "الآن الأمريكي" حتى تدخل  
استولى المنتجين على اليابان وكوريا هما  
كثرتا حلفاء .. صراعات المصالح الكبرى  
والصالح الأوربي والإسباني رغم حلف  
"الناتو" .. صراعات دول أمريكا اللاتينية  
البرازيل والارجنتين والمكسيك حول  
مصالح كل منها في اللحوم والمحاصيل .  
حقيقة الاقتصاد للمفاوض المصري من  
خلال صراعات السنوات المصير من  
المفاوضات ، وهي أن المصالح الوطنية  
لكل دولة من الدول الـ ١١٧ الأعضاء ، هي  
المصلحة في الحوار ، حيث تشكل هذه  
المجموعة من الدول قرابة ٩٠٪ من التجارة  
الدولية ، ولهذا سارعت الدول غير الأعضاء  
إلى طلب الانضمام وفي مقدمتها الصين  
٢٠٪ من سكان العالم ، وسارعت الدول  
العربية إلى الطلب نفسه حيث لم يكن  
عضوا بالمنظمة سوى ٤ دول هي مصر

السلمية - جديدة شديدة استتعارها منها  
بأهمية ما هو قائم وراء الاتفاقية .  
إيفان أمريكا تصارع فرنسا التي تخلت  
عنها بعض الشيء حليفها التقليدية اليوم  
المعنا بالنسبة لقضية دعم الصادرات  
الزراعية .. دول الكتل الاقتصادية الكبيرة ،  
المجموعة الأوربية ، والناتو ، والاتحاد  
ودول حوض الباسيفيك ، كلها نسبت أنها  
تتنسب لمجموعات التصنيع وراحت تعلق  
في كل بنود الاتفاقيات المعروضة للمناقشة  
حتى لا تتعارض مع مصالحها الوطنية .  
العالم الثاني لمل الشيء نفسه ،  
بكستان تنضم إلى الهند في طلب فتح  
الأسواق أمام المنسوجات وتصاريف  
وتصوت ضد وجهة النظر المصرية في  
طلب فترة سماح عشر سنوات لعملية  
صناعة النسيج والملابس الجاهزة  
وتتصمم مصر ، أمريكا تعلق ضد نمو آسيا  
في فتح الأسواق الأمريكية أمام صادرات  
الملابس الجاهزة في حين ترى أمريكا  
ضرورة وضع ضوابط مرحلية بعد أن بلغت  
صادرات المنسوجات المصرية فقط لأمريكا  
قرابة ١٦ مليار دولار في العام الأخير .  
أمريكا هذه التي حاولت تحجيم صادرات  
الملابس الجاهزة والمنسوجات المصرية  
بحجة أن مصر تقدم دعما لهذه الصناعة ،  
أمريكا الآن تفتح أسواقها لصادرات  
النسيج والملابس الجاهزة المصرية تحت  
مظلة "الجات" لأن حجم صادراتها الآن لا







هذه توافرن في أسعار الفلدة وأسعار  
الصرف.

من جانب آخر في الطريق ، خلال هذا  
الاسبوع ، إلى مجلس الشعب قانون النقد  
الاجنبي ويتضمن إلغاء الكثير من القيود  
القسمة مثل الاستثمار ، ص ،  
والحصص ، والتسعين ، وسوف تكتفي  
حسابات "التجريب" ، وهناك سياسة  
جديدة لتشجيع إقامة المعارض في الخارج  
وتيسير إجراءات "الدرويد" أي السماح  
للمؤقت.

### حوافز جديدة

● لماذا لا ننظر في تجريب لدول  
الأخرى مثل النمو الحديثة ونستمع إلى  
المنتجين والمصنعين المصريين ، فمادت  
للمصلحة القومية لا تتناقض مع المصالح  
للخاصة في هذه القضية تحديدًا ؟

● تجارب الدول الأخرى لأمنا ، لكن  
هناك خصوصيات محلية لابد أن نحسب مع  
المصريين والمنتجين لنستمع إليها ،  
ومسححت خلال الأسابيع القادمة لاجتماع  
في وزارة المالية برئاسة وزيرها وساحضر  
معه وسيجلس معنا المصريون والمنتجون  
ليبحث كيفية تطبيق نظام  
"REBATE TAX" وهو نظام يقضي  
بأن يتم تحديد قيمة المدخلات المستوردة  
في إنتاج سلعة التصدير ويحدد تحديد  
نسبة قطعة تسترد عند التصدير بالإضافة  
إلى الضرائب المبفطرة وغير المبفطرة

بحيث يكون سعر التصدير مقبولا على  
التكلفة والربحية دون تكييله بريموم  
متضخمة تجرعه من القدرة على المنافسة  
وسيشرك في وضع أسس هذا النظام  
الجديد مع الجملوك لتحركات الصناعات  
والغرب ورجال الأعمال .. وهناك توقع أن  
يرأس فريقين ميلوك بنفسه اجتماعا موشعا  
لحل مشاكل التصدير.

● تقول إن الميزان التجاري يزجج  
كثيرا ، رغم وجود فائض مدفوعات

متخالف .. ترى كم يبلغ هذا العجز الذي  
المرجع ؟

وتونس والمغرب والبحرين أخيرا وقد  
تقدمت خمس دول أخرى بطلبات عضوية  
عاجلة وهي : سوريا والسعودية والجزائر  
والأردن وليكن حتى يتمنى لها الحصول  
على العضوية قبل تنفيذ الاتفاقية مع بداية  
عام ١٩٩٥ .

وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية  
محمود محمد محمود يتناول بهذه الحفلة  
التي يبرز على خريطة العلاقات الدولية  
من داخل ملفوضات "الجات" لأنها تتيج  
للعالم الثالث مسحة من التجارة الدولية  
بقر ما يملك هذا العالم النامي من قدرة

على المنافسة حيث تمصيح النوعية  
والجودة هما جواز لفسر إلى عالم التجارة  
الدولية المتسع .

### الجات .. والإصلاح

● غير أن مصر أمام لحكم اتفاقية  
الجات ، وأمام التزامات قطعها على نفسها  
في مسيرة الإصلاح الاقتصادي ، وهي تتلذ  
المرحلة الثانية من هذا البرنامج ، فهل ثمة  
تعارض لو تتناقض ، لم أن هناك توفقة ؟

يجيب الوزير :

● أنا لا أريد الدخول في تفاصيل  
كثيرة ، بعد أن وضعت يدي على مشكلة  
المشاكل ، بل مفتاح حل معظم للمشاكل .  
ثمة هي قضية "التصدير" ولكن كل شيء  
مسخر لخدمة هذه القضية ، بل أرجو أن  
تتم "حركة استغلال" باللفة العسكرية  
لجميع الأجهزة والمطالقات المنتجة لكي  
تضع نفسها في خدمة التصدير .

● هناك أدوات ضرورية لتهيئة  
"المناخ" الذي تنمو فيه الصناعات .  
أدوات مالية ونقدية ، وتبريرات بحلجة  
إلى تعديل ، وهذه كلها عوائق .. فما الذي  
تم لإصلاح المناخ ؟

● لقد استطاعت الحكومة أن تسيطر  
على عجز الموازنة العامة ومعدلات  
التضخم والقضاء على تعدد أسعار صرف  
الجنبي المصري أمام العملات الأجنبية ،  
ومن خلال أدوات السياسة المالية أصبح









المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ من ١٩٩٤

انخفضت الواردات من ٢٥٦٠ مليون دولار إلى ٢٢٢٩ مليون دولار وبذلك انخفض العجز إلى ١٨١٧ مليون دولار مقابل ٢١٩٢ مليون دولار علماً ان أكثر من نصف وارداتي من أمريكا في إطار المعونتين العسكرية والاقتصادية .

السوق لسمودي : وقد زادت صادراتي التي السعوية بحوالي الضعف هذا العام قياساً على العام السابق وتحقق للعلم لصالح مصر قليل عجز في العام السابق .

وقال الوزير :

ربما تسألني لماذا السوق لسمودي ، ولكفي بأن اضع أمام السؤال هذه الأرقام التي تقول ان واردات السعوية قد زادت على ٢٤ مليار دولار في العام الأخير وأن صادراتها قد تعدت ٤٤ مليار دولار .. هذا السوق المتسع هناك امكانيات لأن توجد فيه السلعة المصرية التي أصبحت على كافة القدرة منافسة وجودة مرتفعة . وفي معرض جده الأخير للمنتجات المصرية لم تتعقد على عقود وكافة لتكثرت من السلع المصرية خاصة السلاحيات والفسلات والفران اللوجز في حدود ٦٠ مليون دولار ، أيضاً المتتحت فرعاً لشركة مصرية منتجة ككلمائيس الجاهزة الرجالي والحريمي على مستوى عالمي .

### القيود الخارجية

● ترى هل ثمة تناقض بين احكام الجات الجديدة وبين خطة انطلاق السلع المصرية إلى الاسواق ؟  
● الجات حيرت الاسواق وعلينا ان نخطط ونمدد انفسنا للمنافسة والوجود في هذه الاسواق . ان تكثرت اننا كقرون على انتاج متميز له سوق .  
● ماثمت لتحدث عن الميزان التجاري . الا ترى ان إلقاء دعم المحاصيل يلقى على بزيادة في الاسعار تزيد على عجز هذا الميزان ؟

● هناك لهم خطيء لمقولة الفاء الدعم ، لقد انقصر الإلغاء على نسبة تال عن ٢٠٪ من قيمة الدعم وعلى مدى ست سنوات وعلى أساس قيمة الدعم الذي كان يقدم عام ١٩٨٦ وهو عام بداية دورة اوريجواي ، ويبدأ مع سريان الاتفاقية

التيقة صفحة ٧٥ .

● فلتحق المعلومات له اسباب وتكذل فيه عوامل كثيرة غير تجارية ، لكن عجز التجارة هو اللجوء المخيلة بين الاستيراد والتصدير ، لقد بلغ العجز في العام المالي ١٩٩٢٨٧ حوالي ٧٦ مليار دولار حيث كانت الواردات في حدود ١١ مليار دولار بينما اقتصرت الصادرات على ٣٦ مليار دولار منها ١٦ مليار دولار صادرات بترولوية ، ومن المتوقع ان تنخفض نسبة الصادرات هذا العام بسبب انخفاض اسعار البترول العالمية .

### التصدير هو الحل

● تركز على قضية التصدير ، وتقول انها مشكلة للمشاكل .. كيف ؟  
● انتعاش التصدير معناه زيادة التشغيل والانتاج وفرص عمالة ودخول وقيمة مضاعفة وموارد زيدة .  
ثم ابتسم لمتسمة رقيقة قلنا :  
"التصدير هو الحل" .

● اي الاسواق ترى انها متاحة أمام السلعة المصرية لم أفريقيا أم أوروبا .. لم أمريكا .. لم السوق العربية ؟  
● بيتي وبين أفريقيا مشاكل النقل ولا تسعني كثيراً الآن ، لكني لتطلع تحديداً إلى سواحل كبيرين :

السوق الامريكي : وقد استطعنا زيادة التصدير إلى أمريكا إلى ٥١٢ مليون دولار حتى لتقويز الماضي أي خلال تسعة أشهر مقابل ٣٦٨ مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام السابق وفي الوقت نفسه







أولا : لا يمكن أن نسمح بأن تكون حرية الاستيراد فيما للفش أو الإغراق أو الاحتكار .. تقليل منافسة حرة .  
ثانيا : لابد من التخطيط لإعطاء الفرص للترويجية للصناعة الوطنية وإن تحاط بحماية مشروعة ضد ممارسات غير مشروعة .  
ثالثا : إن مصر قد تاضلت في ملفوظات الجات وحالقت نصرا مهما واحتفلت بحققها في الإبقاء على اليد الكسبي للملابس

المستوردة . بالنسبة للاتصية حتى أول عام ١٩٩٨ ، وبالنسبة للملابس الجاهزة حتى أول عام ٢٠٠٢ ، أما بالنسبة للرسوم الجمركية حتى عام ٢٠٠٥ وفي حدود ٦٠٪ .

وقال الوزير :  
اعتاد أن عشر سنوات تعتبر فرصة كافية لخطط خلالها لتطوير اقتصادنا .

#### نخطط للمستقبل

● تجارة الخدمات الواردة في الوثيقة لأول مرة تشمل قيودا على الانتصبة المصرية والتأمين والمقاولات والطيران .. ملهى السليبيات والإيجيفيات بالنسبة لي كصور ؟

● بالنسبة للطعام المصري . اعتاد أن تشجع السوق المصري بالقيود الوطنية والأجنبية العاملة في الداخل قد لا تشجع لوائح جديد . أما بالنسبة للتأمين فإن لقونا جديدا سوف يعرض على مجلس الشعب خلال هذه الدورة لتطوير التأمين وإعادة التأمين ويسمح لأول مرة بإنشاء شركات تأمين مشتركة وبالتالي هذا يعد تدعيم المراكز المالية لشركات التأمين الوطنية العاملة .

بالنسبة للطعام المقاولات . سوف يتم فتح هذا القطاع عام ٢٠٠٠ . وقد استقطنا خلال ملفوظات الجات أن نأخذ التزامات في

بدابة من أول يناير ١٩٩٥ . فلو حسينا النسبة السنوية من هذه الـ ٢٠٪ لوجد أنها في حدود ٣٪ تقريبا .  
● أيا كانت النسبة فإن الدول النامية المستوردة ستشفي بالضرورة ؟  
● يجوز للدولة النامية المشاورة أن تتقدم لمنظمة الجات وتثبت ضررها ولي هذه الحالة يكون على الدول الملائمة أن تقوم بالتعويض . هذا فضلا عن تعهد الدول الكبرى بالامتناع أن تكون ككفازم سياسي بتقديم منح في حدود قيمة الفرق بين السعر الجديد والسعر القديم .

#### حقوق الملكية

● ما علاقة الملكية الفكرية بمصر الواردة تحت مسمى تحرير "تجارة الخدمات" في الوثيقة الجديدة للجات ؟  
● في مجال الآتوية مثلا أنا لتعمل مع ٢٧٥ دواء امريتهم منظمة الصحة العالمية كقوية أساسية في الإنتاج العالمي . ٩٠٪ من هذه الآتوية أصبحت حقوق ملكيتها مشاعا لمرور أكثر من ٢٠ سنة على انتكاجها .. النسبة الباقية اعطيت الاتفاقية مهلة عشر سنوات لتوليقي لوضاعي وعند انقضاء هذه المهلة تنتهي حقوق ملكية هذه النسبة أيضا .. بالنسبة لحقوق الملكية في الآتوية لا أجد أية مشكل .

● وحقوق الملكية الأهمية في الثقافة والفنون ؟

● هذه لصحفي حقوقا المصرية ماهرة في العالم العربي والمهجر . الملام ومسرحيات . وأغان وكاتب .. هذه الاتفاقية لصحفي وستحفظ حقوقا وحقوق المنتجين وتأتي بالمورد وتنشط صناعة الكتب والفنون والثقافة .

#### تحسن نحصى الإنتاج

● وعلا عن تأثير الجات على صناعة النسيج والملابس الجاهزة سواء بالنسبة للمنافسة الداخلية المتوقعة أو القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية ؟  
● الأصل هو تقرير حرية التجارة . والمواجهة أن تستعد لتحسين الإنتاج .. لكن ..







المجالات التي ليس لنا فيها نشاط ملموس مثل إنشاء خطوط الاتوبيس والإنفاق والكباري ، واشترطنا أن تقوم شركات مشتركة واشترطنا ألا يزيد رأس المال الاجنبي على ٤٩٪ والا تقل نسبة الممالة المصرية عن ٩٠٪ ومجموع اجورهم عن ٨٠٪... وهذه الشركات سوف تفتح لمصر اسواقا خارجية وهي ميزة نسبية تحسب لي .

● سيدة الوزير هناك تخوفات ان لم تكن في القريب العاجل ولكنها متوقعة :  
●● اقول لك بكل الصدق . الثقافة الجات ليست هبة من السماء وايست ايضا شرا كاملا .. لكن علينا ان نعظم الاجابيات لنستفيد منها ونوظفها لصالحنا ، وان نعمل على دفع الدار السلبيات ونخفف من درجة تأثيرها علينا ، وان نبدا من الآن بتطوير حياتنا لمواجهة كل ما هو متوقع متطور او غير منظور وامامنا منذ الان من ١٠ - ٢٠ سنوات بغير التزام علينا .

● ملاحظة اخيرة .. المشكلة - ظني تركتها لي " الجات " لكن من المسألة التي تركها لي برنامج الإصلاح الاقتصادي ؟  
●● المهم هي القدرة على توظيف كل شيء لخدمة الهدف القومي . وهو تنظيم الإنتاج وعلاج المعجز الجارى . وهي سياسة للترزم بها الحكومة ويحرص عليها السيد الرئيس حسنى مبارك .

ملجد عطية









المصدر :

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢١ جمادى ١٩٩٤

مراكش تستعد لاستضافة

## المغرب يسعى الى استغلال مؤتمرات لدمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد الدولي

د. الرباط - من محمد الشراقي

تستعد مراكش للاستضافة لاستضافة المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية الجمركية في مختلف شهر نيسان (أبريل) القادم وهو المؤتمر الذي طالب به المغرب منذ عام ١٩٩١ بمناسبة زيارة الأمير العام للامارات.

وتقول مصادر مغربية ان المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية يهدف الى تعزيز التعاون الاقتصادي بين مختلف الدول الاعضاء في منظمة التجارة والتنمية الجمركية على وجه خاص، ولتعزيز دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والتجارة الدولية.

وتضيف ان التمسك الذي طرأ على المفاوضات الجمركية - الأوروبية في شأن الملف الزراعي نهاية العام الماضي مهد للتفكير في تنظيم المؤتمر الذي سيجري في اطار مفاوضات مراكش التي يهدف المغرب ان تكون نقطة انطلاق جديدة للشعوب العربية الدولية وتنظيم

العلاقات الاقتصادية الدولية بين التجمعات الاقتصادية الكبرى وبين الدول نفسها. وكان وقد منح مراكش رأسه السيد كسري اوزلي مستشار لكافة الحسن الثاني للتجارة والتنمية زار جنيف الاستثنائية للمنتدى والجري محادثات مع مسؤولي الفئات لترتيب

الاجتماع الدولي للتجارة والتنمية في مراكش الذي سيعقد حسب مصادر مغربية خلال من ١٣-١٤ فبراير للتجارة والتنمية وممثلين من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والبنك العالمي للاستثمار والبنك العالمي للامارات والبنك الدولي ومؤسسات مالية دولية وجهودا معنية عدة مثل البنك الافريقي للتنمية والبنك الدولي للاستثمار والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية وغيرها.

وبراهن للمغرب على ان تستغل المؤتمر الاعضاء في الفئات من توقيع الاتفاق النهائي في مراكش بما يسمح باطلاق اسم المدينة السامية التي تقع وسط البلاد على الاتفاق.

الجديد للتجارة والتنمية الجمركية كما يسمى الى ان يدع هذا الاجتماع مؤلف

لمغرب للتفاوض مع الاتحاد الأوروبي في شأن الملف الزراعي قبل ابرار أي اتفاق للتجارة الميادية والاقتصادية كما تقترح ذلك دول الاتحاد على كل من المغرب وتونس

حاليا. وتتواصل اجتماعات عدة بين مسؤولين حكوميين وممثلي قطاعات التجارة وتجارية مختلفة معنية بالتجارة الخارجية في محاولة لإخراج مفاوضات مود حول تصورات للتجارة الخارجية المغربية للتجارة القادمة.

وقال السيد مراد شريك وزير التجارة الخارجية والاستثمار المغربي لـ «المساء» ان المغرب عضو في الفئات منذ عام ١٩٨٧ وهي يسعى الى ان تتمكن جميع الدول الاعضاء في مراكش من التوصل الى اتفاق نهائي يضمن ويتيح للمغرب والمؤسسات التجارية الدولية بما يضمن مصالح جميع الدول وتتمايز فرص الانتماء الاقتصادي العالمي.

واشار الوزير الى ان تحقيق الاقتصاد العالمي الذي تروج في السنوات الماضية بفعل دول الاتحاد في الدول الصناعية السبع الكبرى وفي تطور التجارة الدولية، وهذه الأخيرة بحاجة ايضا للتوصل الى اتفاق شامل ونهائي لتحديد العلاقات والمبادلات التجارية الدولية.

وتقول مصادر اقتصادية ان العلاقات عدة صافية بين الاتحاد الأوروبي والمغرب تستخدم للتفاوض في جاري دخول جولة المفاوضات حيث للتفاوض بعد مؤتمر مراكش القادم وفي مقدمتها المفاوضات التي كانت تغطي بها المنتجات الزراعية والصناعية المغربية في الأسواق الأوروبية.

وكان الاتفاق السابق يفتح للمغرب بعض الامتيازات الاقتصادية على مستوى الاستثمارات الأجنبية للتكنولوجيا والتكنولوجيا وكذلك لتفريق بعض مؤثرات الفئات على الصادرات المسمكية التي توقع ان تنخفض من ٢٠٪ الى

١٢٪ هذا العام كما هو منصوص عليه في اتفاق الصيد البحري الموقر في ايار (مايو) العام الماضي.

لكن الجمعيات الصناعية تخشوف من جهة ان يؤدي تطبيق الاتفاق الفات في شكله المقترح الى تخفيض سعر التمارة الجمركية المطبقة على الواردات الصناعية بما يجعلها اكثر منافسة في السوق المحلية.

وتحرص المراجع الحكومية على التأكيد ان اجتماعات المغرب لتوقيع الاتفاق النهائي للامارات واعتماد النصوص للتجارة الخارجية الدولية من شأنه الاسهام في انماج المغرب في الاقتصاد العالمي والتجاري، بما يمكنه من تعزيز دوره في اي مفاوضات مستقبلية مع الاتحاد الأوروبي حول موضوع التجارة

واقامة منطقة التبادل التجاري الحر على قرار مفاوضات المكسيك مع الولايات المتحدة وكندا ضمن الاتفاق مكانا.









المصدر: الزهرام

التاريخ: ٢١ يناير ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# اتفاقية الجات والبلاد النامية

يبدأ المفكر الاقتصادي الكبير الدكتور سعيد النجار اعتباراً من اليوم سلسلة من المقالات التحليلية التي تصدى لشرح الاتفاقية التجارية الأخيرة التي توصلت اليها دول العالم من خلال جولة أوروغواي في منتصف ديسمبر الماضي. ويستمر في الدكتور سعيد النجار في مقال اليوم المخاوف التي أبعثها الدوائر الاقتصادية في الدول النامية. وبينها مصر. والتأثيرات التي اعتبرت ضارة من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات على مجريات الأحوال الاقتصادية في هذه الدول. ويشير المقال. بعد أن فقد صاحبه مميزات المخاوف والقلق التي جرى عرضها خلال الأيام التالية للإعلان عن الاتفاق. إلى توافر العديد من المزايا والفوائد التي تحققت لاقتصاديات هذه الدول في ظل الاتفاق ومؤكداً أن حجم الفوائد التي سوف يجنيها العالم بعد استكمال تحرير التجارة الدولية سوف يشمل جميع الدول متقدمة ونامية منها إلى أن هذا الاتفاق يعد بمثابة صيغة تفهنية بين مصالح جميع دول العالم لا يمكن لأحد أن يحصل على جميع مطالبه كما لا ينبغي تصور أن هذا الاتفاق يفتح تحديات مصالح دول معينة على حساب دول أخرى.

حدث الاقتصادى الهام. فقد تبارى إلى ذهن البعض أن ثورة أوروغواي مسألة تخص الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية. ولكن الواقع غير ذلك تماماً فإن المفاوضات في هذه الثورة ضمت عدداً من البلاد. وصل عددها إلى ١١٧ كما تناولت عدداً ضخماً من القضايا ذات الأهمية الكبرى في التجارة الدولية. أما القضايا الخلافية. التي كانت محل نزاع حاد بين القوى العظمى. فإنها تمثل شيئاً محدوداً بالمقاييس إلى الرقعة الاقتصادية التي يطبقها المفاوضات منذ أن بدأت بإعلان جوبوتا بل إسقاطها في أوروغواي في ديسمبر ١٩٩٠. كان إعلان نجاح الثورة سبباً في إثارة عدد من التساؤلات كما هي أهمية تلك الثورة بالنسبة للاقتصاد العالمي والبلاد النامية ومصر على وجه الخصوص. وأما الفتوات التي تؤثر من خلالها. إيجابياً أو سلباً. على الاقتصاد المصري. فبعض من يرى أن الاتفاقية ستنشأ تحديات في المقام الأول بالنسبة للشعب من الإثبات في مخيلة اللامد. وأن نجنى منها شيئاً مفيداً على العكس من ذلك فهم يرون فيها أداة لكي تفرض البلاد الصناعية هيمنتها على الاقتصاديات البلاد النامية وفتح الباب أمام الشركات الدولية للمعالجة للنفاد إلى أسواق البلاد النامية واقتصادياتها الوليدة. وهذه نظرة خاطئة كل القطع الواقع من الأمر أن ثورة أوروغواي ذات أثر إيجابي كبير ليس فقط للاقتصاد العالمي ولكن أيضاً بالنسبة للبلاد النامية بما فيها مصر والبلاد العربية فهذه من المؤكد أن نجاح تلك الثورة

أعلنت منظمة الجات نجاح ثورة أوروغواي للمفاوضات التجارية بعد اتفاق المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة واليابان يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على عدد من القضايا الخلافية. ومن أهم تلك القضايا الدعم الذي تقدمه المجموعة الأوروبية للائحة الزراعية والصناعات من السلع الزراعية والحماية للشبيبة التي تفرضها على الواردات من نفس السلع. وكانت تلك السياسة محل نقد شديد من الولايات المتحدة الأمريكية لما تنطوي عليه من تضييق للسوق الأوروبية أو إغلاقها تماماً في وجه الصناعات الزراعية الأمريكية. وقد اتخذت تلك المسألة طابعاً سياسياً حاداً في العلاقة بين العماليين المتنازعين وكانت تدور إلى ظل ثورة أوروغواي بأكملها. كذلك فإن الخلاف بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية حول التجارة الدولية في المنتجات الفنية وخصوصاً الأفلام السينمائية والبطاريات حيث تمسكت الولايات المتحدة بوجوب إزالة القيود المفروضة على حرية التصدير في تلك المنتجات في حين رأت فرنسا أن من حقها وضع مثلها من قيود في سبيل حماية الثقافة الفرنسية مما تعتبره للثقافة الأمريكية. يضاف إلى ذلك ما قام من خلاف بين المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الدعم الذي تقدمه الأولى لصناعات المراكبات. وقد أدى النزاع حول هذه القضايا إلى تأخير الاتفاقية التي هي ثورة أوروغواي مدة سنتين تقريباً إذ كان من المفروض أن تنتهى تلك الدورة في ديسمبر ١٩٩١. وكان من شأن هذا التأخير إعطاء أنشطاعات خاطئة عن هذا



د. سعيد النجار









## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

المصدر: الزهرام

التاريخ: ٢١ يناير ١٩٩٤

سلمة تتمتع فيها البلاد الثامنة ومصر على وجه الخصوص بأعظم ميزة تنموية غير أن هذا الرأي لا يخلو من المصداقية في ضوء ملاحظته الدور من إنجازات في هذا المجال. فقد تم الاتفاق على إنهاء تلك الاتفاقية على مراحل خلال فترة عشر سنوات تبدأ من أول يناير ١٩٩٥، وتنتهي في آخر ديسمبر سنة ٢٠٠٤ وهذا إنجاز لا يمكن التقليل من أهميته فإن صناعة المنسوجات والملابس في البلاد الصناعية يزالت تحتل نسبة كبيرة من حجم

سواء من حيث عدد العاملين فيها أو حجم رؤوس الأموال المستثمرة. ومع ذلك فهي واقعة تحت ضغط شديد من منافسة البلاد الثامنة. وقد شهدت تراجعاً مطرداً في مواجهة تلك المنافسة مما أثار جماعات الضغط وأصحاب المصالح في البلاد الصناعية ضد عملية التحرير في هذا القطاع. ولم يكن من المتصور ولأن الإنصاف أن يشوب إنهاء الحماية التي توفرها اتفاقية المنسوجات دون إضرار لتنافسية تسمح لبلاد الصناعية المستهدفة بإعادة تدريب العمالة وأعادة توجيه رؤوس الأموال المستثمرة ومساعدة المناطق التي تعتمد بصيغة رئيسية على تلك الصناعة.

وبصرف النظر عما تحقق وما لم يتحقق في اتفاقية المنسوجات والملابس فإن إحدى النماذج تشير بوضوح من القلق بسبب التصدي بوزن أوروغواي لعدد من القضايا الجديدة التي لم تكن تتحلل في نطاق مفاوضات الجات قبل ذلك. ومن أهم تلك القضايا موضوع الخدمات مثل البنوك والشركات التأمين والمعاملات وكذلك الملكية الإيجارية والفنية والصناعية وقوانين الاستثمار ذات الأثر السلبي على التجارة الدولية وفي ظل البلاد الثامنة أن أشخاص تلك القضايا الجديدة لقواعد الجات التي تحكم التجارة الدولية في السلع سوف يعرضها لمنافسة الشركات الدولية المنافسة وهو ما لا يلقى على وجهته كذلك فإنها ترى أن تلك القضايا تخترق لموضوعات تجل على صيغته البيئية الوطنية وما كان ينبغي أن تكون قضايا لموضوعات دولية. ولكن نلاحظ أن ما حدث إلى الآن يزيد على أن يكون الانقسام على بعض المبادئ العامة التي تحكم التجارة الدولية في هذه المبادئ. وما زال أمامنا شوط كبير قبل أن تتحول تلك المبادئ العامة إلى التزامات محددة تلك فإن الاتفاقية تسمح للبلاد الثامنة بعدد من الاستثناءات الهامة التي تغطيها من الالتزامات التي تقع على البلاد الصناعية في هذه المجالات.

ويضاف إلى ما تقدم خوف البلاد الثامنة مما تفرضه اتفاقية بوزن أوروغواي عليها من التزامات بتخفيض الجواز الجمركية وغير الجمركية وهي تخفي على صناعيتها الوليدة من المنافسة مع صناعات البلاد الصناعية الراسخة ذات القدرات التكنولوجية الفائقة. ولكن لا يجوز أن ننسى أن الاتفاقية لا تفرض على البلاد الثامنة إلغاء الحماية لمصناعاتها الوطنية. فهذا حق لها طبقاً لقواعد الجات ولكن المبدأ الذي يجب أن يراعى في

سوف يكون عاملاً هاماً في تنفيذ الاتفاقية العالمية بعد سنوات من الركود وتحت معدلات النمو الاقتصادي في البلاد الصناعية الرئيسية. وقد اجتمعت الدراسات التي قامت بها الهيئات الدولية والإكاديمية على أن ثورة أوروغواي بما تنطوي عليه من إعطاء دفعة قوية للتجارة الدولية سوف تسهم في زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل نحو ٣٠٠ مليار دولار سنوياً. ورغم أن هذه التنبؤات الكمية تستند إلى تخمينات وإسقاطات يمكن المنازعة فيها. إلا أن تقدير المخاطر هو أن الآثار المترتبة عليها سوف تكون في اتجاه إيجابي بصورة واضحة.

إذا فتح مانتوقه الدراسات من تنفيذ الاتفاقية العالمي وخروج البلاد الصناعية من حالة الكساد التي تعاني منها منذ بداية عقد التسعينات فإن ذلك سوف يعود بالخير على البلاد الثامنة. ومن المعروف أن مستوى

النشاط الاقتصادي في البلاد الصناعية يعتبر من أهم عوامل زيادة الطلب على صادرات البلاد الثامنة وفقاً لآليات معدلات النمو في الأولى ذات مستوى الطلب على صادرات الثامنة. والعكس بالعكس. فغير أن الآثار الإيجابية لنجاح ثورة أوروغواي لا تقل عن حد الانكماش المتوقع في البلاد الصناعية وما ينعكس عليه من انكماش للتأمين إلى البلاد الثامنة. فإن الثورة تضيء في المقام الأول. تخفيف الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي كانت تعوق صادرات البلاد الثامنة إلى أسواق البلاد الصناعية كما أنها تضيء حداً لها يسمى بالمصداقية الجديدة في البلاد الصناعية. وهذه كانت تهدد بإحباط جهود الإصلاح الاقتصادي في البلاد الثامنة بالإضافة إلى ما كانت تنطوي عليه من خطر اندلاع حروب تجارية بين التكتلات الاقتصادية العملاقة في أوروبا وأمريكا وشرق آسيا مثل ما ينطوي عليه ذلك من خطر حدوث انكماش كبير في التجارة الدولية والتهديد بحدوث أزمة اقتصادية لا يمكن التنبؤ بتأثيراتها. ومن هنا فإن ثورة أوروغواي بسبب تولد في الضرورة. إلى فتح أسواق البلاد الصناعية أمام البلاد الثامنة كما أنها تفرس على الأولى قدر كبير من التضييق وقواعد السوق التي لم يكن لها وجود قبل الثورة أو كانت من المصنوعة والإيهام مما كان يسمح للبلاد الصناعية المستهدفة بأن تلعب الحواجز الجمركية وغير الجمركية كلها لعبت المنافسة بين منتجاتها وصادرات البلاد الثامنة. رغم هذه المزايا الواضحة فإن البلاد الثامنة أعربت عن خيبة أملها فيما حققته الثورة من نتائج ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة. فقد كانت تطمح في أن تكون ثورة أوروغواي أكثر حسماً في إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تعترض صادراتها من السلع الصناعية إلى أسواق البلاد المتقدمة. وبصنع ذلك بمصلحة خاصة على اتفاقية المنسوجات والملابس التي ما زالت في خطر البعض تشتت عافية في طريق









المصدر: الزهرام

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ: ١٩٩٤

تخلص مما تقدم إلى أنه ليس هناك ظل من الشك في الفوائد الملموسة التي سوف تجنيها البلاد النامية من اتفاقية دورة أوروغواي كذلك الأساس لما يستأنون اليه من قلق ومخاوف من جراء عملية التحرير التي تترتب عليها. ويبدو ذلك واضحا إذا ذكرنا ما كان يحدث من آثار ضارة على التجارة والاقتصاد العالمي لو أن الإقليم كان من نصيب دورة أوروغواي. نعم لم تحصل أي مجموعة من البلاد - نامية أو متقدمة - على كل مزايا تلك النصيب إليه. ولكن هذا مانقول من مفاوضات تقوم على الوصول إلى صيغ توفيقية. إن اتفاقية لجأت تفتح فرصا واسعة أمام البلاد النامية في أسواق البلاد الصناعية. وسوف تتسابق البلاد النامية فيما بينها لأخذ تلك الفرص. وأملى كيمييس الاختلاف في هذا السياق.

بالوسائل التقنية والتي تضمن الاستمرار إلى الحماية بالوسائل المبنية عن طريق التحرير الجمركية والحوافز من الحماية التجارية المباشرة إلى الحماية المباشرة وذلك لما يترتب على الانسحاب للحمج في الحماية من هجر اقتصادي كبير وفقر بالغ بالاقتصاد للقوى. ومن ثم فلا محل للشكوى من اتفاقية دورة أوروغواي في هذا المجال خصوصاً وأنها تمكن - إلى حد كبير - مادم الاتفاق عليه في برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر يضاف إلى ذلك أنه في كل حالة فرضت الاتفاقية التزاماً بتخفيض الحواجز الجمركية أو غير الجمركية مماثلة لفتح البلاد النامية وللمعاملة تفضيلية. لهذا كانت المادة اللازمة للتحرير تصل إلى ستة سنوات بالتصديق للبلاد الصناعية فإنها تمتد إلى عشرين سنة أو أكثر بالبلاد النامية. وفي كل الأحوال فإن البلاد النامية تتمتع برخصة أوسع لاتخاذ إجراءات وقائية إذا كانت عمليات التحرير تخلق على ضرر جسيم لمصانعها الوطنية. أما البلاد الأقل نمواً خصوصاً بلاد أمريكا جنوب الصحراء فهي تكاد تكون محفلة تماماً من أي التزام في ظل هذه الاتفاقية. كذلك تضمنت دورة أوروغواي لأول مرة التحرير الانتاج الزراعي والتجارة الدولية في السلع الزراعية وتخصي البلاد النامية المستوردة لسلع غذائية. ومن بينها مصر. أن يؤدي تحرير التجارة وتخفيض الدعم في السلع الزراعية إلى ارتفاع ملموس في أسعار المواد الغذائية المستوردة وعلى وجه الخصوص القمح ومنتجات الألبان. غير أن ارتفاع أسعار المواد الغذائية ليس أمراً مؤكداً. وهو إذا حدث في المدى القصير فإنه غير محتمل في المدى الطويل. على العكس من ذلك فإن إعادة تقسيم العمل الدولي في القطاع الزراعي على أساس الكفاءة الانتاجية لابد أن يعود بالفائدة على كل البلاد سواء كانت مصدرة أو مستوردة لسلع غذائية. يضاف إلى ذلك أن البلاد النامية استطاعت أن تحصل على تعهد من البلاد الصناعية بالعمل على توفيقها عما يصيبها من ضرر بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاعتراف بصعوبة في الحصول على تهيئات التأمين من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمات الدولية الأخرى لتغطية مبالغ عليها من تكلفة الحماية.









المصدر: العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٦ / ١ / ١٩٩٤

وزير الاقتصاد التونسي لـ «العالم اليوم»:

## انتعاش الصادرات التونسية بعد تطبيق اتفاق «الجات»

□ كتبت - ألفه السلامي:

٦٢٢ مليون  
دولار  
الاستثمارات  
موقعة  
خلال ١٩٩٤

أكد (المصادق رابح) وزير الاقتصاد تونس أن عام ١٩٩٤ سيشهد استكمال سياسة الإصلاح الاقتصادي، وتحسين جودة المنتجات التونسية حتى تكتسب القدرة على المنافسة داخليا وخارجيا، خاصة في ظل سياسة تحرير الأسعار التي ينتظر أن تصل عام ٩٤ إلى نسبة ٩٠٪ بالنسبة للواردات، و٨٧٪ بالنسبة لمنتجات المحل. وأضاف أن سياسة تحرير الأسعار تبعثها إجراءات هامة للسيطرة على التضخم والذي تم حصره في حدود ٤,٥٪ عام ٩٣. وأوضح من جهة أخرى أن السياسة المتبعة لضبط مؤشر الأسعار تتبع نفس الأسلوب العلمي المعتمد في البلدان الغربية، حيث يضم المؤشر ٧٢٠ سلعة رئيسية، ويتم مراجعته بشكل دوري استنادا للتغيرات في النمط الاستهلاكي للأسرة والذي توضحه الإحصاءات الرسمية.

الإجراءات، على مستوى الإنتاج خلال العام الحالي إلى ٨٨٪ على مستوى التوزيع ٨٥٪، بينما يؤكد الوزير على استمرار إسمار المواد الحساسة بعيدا عن التنافس وتحت مراقبة الوزارات المختصة خدمة لحدود الدخل وحماية للمستهلك وقدرته الشرائية. وأشار الوزير في هذا الإطار إلى إصدار قانون حماية المستهلك الذي بدأ العمل به في شهر يونيو من العام الماضي والذي يرمي إلى استبعاد المخلفات وسد الطريق أمام المنافسة غير الشريفة. ومن جهة أخرى أشاد الوزير التونسي بالإجراءات التي اتخذت لامتثال إصلاحات على قطاع

الثالث، بينما نجد أن العلاقات التونسية - الأوروبية تنظمها اتفاقيات شراكة سابقة منذ السبعينات ومازالت مساوية للممول، هذا بالإضافة إلى الاحتياطات التي تم اتخاذها من القيادة العليا خلال الخطة الخمسية الحالية لتوظيف اتفاقية الجات لصالح الاقتصاد التونسي وذلك عن طريق الإجراءات الجديدة لتنظيم التجارة الداخلية والخارجية مثل قانون المراقبة على جودة السلع المستوردة والمصدرة، وحماية الصناعة المحلية من عطلات افراق السوق، ومن المنتظر أن ترتفع نسبة تحرير الأسعار، في ظل هذه

وحول انعكاس اتفاقية (الجات) الأخيرة على الاقتصاد التونسي، وما ذكرته بعض التقارير الغربية من خسائر متوقعة لتونس تقدر بحوالي ٢٠٠ مليون دولار، أكد (صالح رابح) أن السوق الخارجية أصبحت ضرورية لمواجهة التكتلات الدولية، وإن تونس تسعى لتعديم علاقاتها مع بلدان الاتحاد المغاربي، وزيادة حجم تجارتها مع المجموعة الأوروبية، وأضاف الوزير بأن اتفاقية الجات تعطي فرصا إضافية لتونس لزيادة صادراتها على عكس ما نقلته التقارير التي تبني تقديراتها على توقعات تحاول تعميمها على غالبية بلدان العالم









المصدر : العلم اليوم

التاريخ : ٢٢ جويلية ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٠ رخص جديدة للتقريب عن البترول والمصروفات وتصويص النفط في الإنتاج، ويؤكد من جهة أخرى حرص الوزارة على تشجيع القطاع الخاص للتوسيع للاستثمار في مجال التقريب، ونتيجة الدعم المالي وتقديم كل التسهيلات من خفض للضرائب وقروض ميسرة دخلت الشركات الخاصة المحلية لتتقرب عن البترول في مواقع عديدة لأول مرة بعد أن كانت الشركات الأجنبية المستثمر الوحيد في هذا القطاع. وعن الاستثمارات المتوقعة خلال عام ١٩٩٤ يتوقع وزير الاقتصاد تونس أن ترتفع من ٥٢٢ مليون دولار (عام ٩٢) لتصل إلى ٦٢٢ مليون دولار. وحرصا على جذب المزيد من الاستثمارات والتعريف بالفرص الجديدة والإمكانيات المتاحة أعلن الوزير عن بحث مركز للإعلام بدأ عمله مع مطلع العام الحالي. يقول هذا المركز رصد وجمع كل المعلومات التي تهم قطاعات الصناعة وربط الصلة بالمستثمرين لتعريفهم هذه الإمكانيات. ويتنظر أن يحقق العام الحالي بحث ١٥ منطقة صناعية جديدة وسيشغول المستثمرون أنفسهم أحداث مركز لصيانة هذه المناطق ومحاولة إيجاد حلول للتقاعص التي تشكو منها بعض المناطق.



المصالح رابع

الصناعة للرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات والضغط على التكاليف وتحسين الظروف المعيشية للعاملين. وعن انخفاض صادرات المواد الأولية والتراجع في إنتاج الطاقة، قال وزير الاقتصاد تونس إن انخفاض أسعار المواد الأولية أثرت سلبا على الصادرات وعلى الميزان التجاري مما حدا بالحكومة إلى الإسراع بإتخاذ برنامج لإعادة هيكلة قطاع الإنتاج في انتظار تحسن مستوى الأسعار عالميا. أما بالنسبة لقطاع الطاقة والتراجع في الإنتاج، ف يشير الوزير إلى استمرار







### « الجات » والسوق الشرق أوسطية تبحثها الجامعة العربية

كتب : سلامة أيوب

□ تجري الأمانة العامة لجامعة الدول العربية حاليا دراسات مستفيضة حول تأثيرات انكسالية تحرير التجارة العالمية ( الجات ) على اقتصاديات الدول العربية .. إضافة إلى تأثيرات السوق الشرق أوسطية المقترحة على جهود السلام في المنطقة . وصرح طلعت حامد المستشار الصحفي لأمين عام الجامعة بأن د . عبد المجيد طالب من الإدارة الاقتصادية إضافة موضوعي الجات والسوق على جدول أعمال اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي المقرر عقده في فبراير المقبل .







# الدول النامية واتفاقية «الجات» سلبات وإيجابيات

احتكارات في بعض قطاعات الخدمات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وبنية السكة الحديدية، وذلك مع السماح للدول النامية بعقد اتفاقيات ثنائية في مجال تجارة الخدمات.

استمرار المفاوضات لتحرير العمالة وانتقال الأيدي العاملة من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وذلك بالاستفادة إلى ما تقدمت به الدول المشاركة في المفاوضات، وسوف تبدأ المناقشات في مايو ١٩٩٤.

الالتزام بالأحكام الواردة في الاتفاقيات والمعاهدات

■ د. حمدي عبد العظيم \*



القائمة في مجال حماية الملكية الفكرية مثل اتفاقية بزن لحماية الأعمال الفنية والأدبية، واتفاقية واشنطن لحماية الدوائر المتكاملة، واتفاقية باريس لحماية الملكية

الصناعية، مع وضع إجراءات فعالة تكفل حصول صاحب الحق على حقوقه وعدم إساءة استغلالها أو وجود هوائق أمام التجارة الحرة. وذلك مع مراعاة العملة بالمثل وشرط الدولة الأول بالرعاية.

التحرير التدريجي لتجارة المنسوجات خلال عشر سنوات تبدأ في أول يناير ١٩٩٥ وتنتهي في أول يناير عام ٢٠٠٥ بهدف إزالة القيود والحصص المفروضة حالياً على تجارة المنسوجات عن طريق ما يلي:

أ- الإلغاء التدريجي للحصص على ثلاث مراحل في ١٦ في بداية الاتفاق، ١٧ بعد ثلاث سنوات، ١٨ في السنوات الأربع اللاحقة، ويعني ذلك أن ٥١ من القيود سيتم إلغاؤها خلال عشر سنوات ويقتل الغاء بقية الحصص في عام ٢٠٠٥ ميلادية.

ب- زيادة معدلات النمو بنسب ١٦٪، ٢٥٪، ٢٧٪ على ثلاث مراحل أيضاً وذلك بالنسبة للحصص المفروضة حالياً.

وأوضح الاتفاق أن الدول النامية مطالبة بفتح باب أسواقها للمزيد من حرية التجارة لدولية للمنسوجات

في منتصف شهر ديسمبر من عام ١٩٩٣ انتهت مفاوضات شاملة وعصية بين ١١٧ دولة عضواً في الاتفاقية العامة للتصريف والتجارة «الجات» والتي استغرقت سبع سنوات، وعرفت باسم مفاوضات أوروجواي منذ عام ١٩٨٦.

وتتمثل أهم نقاط الاتفاق الأخير فيما يلي:

تقوم دول المجموعة الأوروبية بتخفيض الدعم الزراعي على صادرات القمح بنسبة ٢١٪ خلال السنوات الست القادمة، وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الزراعية الأجنبية.

تخفيض حصص السلع إلى تعريفات جمركية لمنع الحماية المفرطة على اللحوم، ومنتجات الألبان، ولكن على الدول الأعضاء للتخفيف من عمل على تخفيض الرسوم الجمركية في المستقبل بنسبة ٣٦٪ خلال ست سنوات ثم إلغاؤها نهائياً بعد ذلك.

فتح الباب أمام تصدير الأرز والمنتجات الزراعية إلى اليابان من أجل تخفيض الفائض التجاري الياباني الذي بلغ مع الولايات المتحدة الأمريكية وحدها نحو ٥٠ مليار دولار. وقد وافقت اليابان على فتح باب استيراد الأرز بشكل جزئي بحيث تستورد ٤٪ فقط من حجم استهلاك اليابانيين من الأرز اعتباراً من عام ١٩٩٥ ثم ترتفع النسبة بعد ذلك إلى ٨٪ خلال ست سنوات تقوم خلالها اليابان باستخدام التعريفات الجمركية بدلاً من الحظر الإداري.

تلتزم الدول النامية بخفض دعم الانتاج الزراعي بنسبة ١٤٪ على عشر سنوات مع السماح لهذه الدول بدعم مستلزمات الانتاج الزراعي لمدة عشر سنوات.

تلتزم الدول النامية بخفض الرسوم الجمركية على وارداتها من المنتجات الزراعية بنسبة ٢٤٪ على عشر سنوات باستثناء الدولتين وبعض أصناف الفاكهة وذلك بهدف حماية الانتاج الوطني اعتباراً من أول يناير ١٩٩٥ مع اعتبار فترة الأساس هي متوسط الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨.

تسمح الاتفاقية للدول النامية التي يقل متوسط دخل الفرد فيها سنوياً عن ألف دولار بدعم التصدير للمنتجات الزراعية بمسقة استثنائية، ويكون الدعم بنسبة ١٠٪ في بعض الحالات.

تحرير تجارة الخدمات مثل خدمات البنوك وخدمات شركات التأمين وخدمات السياحة، وسوق المال، والمواصلات... الخ.

وقد سمحت الاتفاقية للدول النامية بتحقيق









أولا : إلغاء الدعم الزراعي التكريجي يؤدي إلى ارتفاع أسعار استيراد الأغذية في الدول النامية مما يؤدي إلى عدة آثار اقتصادية منها حدوث عجز في ميزان المدفوعات أو زيادة حجم العجز عن ذي قبل وانعكاس ذلك على قيمة العملات الوطنية في مقابل العملات الخاصة بالدول الصناعية المتقدمة في أوروبا وأمريكا واليابان.

ثانيا : صعوبة تصدير الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج بكتيفة أقل وبجودة أفضل الأمر الذي يكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، ويمكن أن يساهم في حدوث أو زيادة معدلات البطالة بشكل مطرد.

ثالثا : انتهاء المعاملة التفضيلية التي كانت تتمتع بها بعض الدول النامية مع دول المجموعة الأوروبية أو مع الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، مما يكون له آثار سلبية على قدرة هذه الدول النامية على تصريف منتجاتها في أسواق تسودها المنافسة الحرة التي لم تتعود عليها منتجات الدول النامية من قبل.

رابعا : عدم إدراج المعاملة في اتفاق «الجات» يؤدي إلى صعوبة حصول الأيدي العاملة من أبناء الدول النامية على فرص عمل مناسبة في الدول الصناعية المتقدمة خاصة أبناء الدول النامية الملتزمة بالسكان والتي تعتمد اقتصادياتها على تحويلات العاملين في الخارج لنعم ميزان المدفوعات «مثال ذلك الهند - باكستان - بنجلاديش - بعض دول أمريكا اللاتينية».

خامسا : عدم إدراج المنسوجات ومشقاتها في اتفاقية «الجات» يعني حرمان بعض الدول النامية التي قطعت شوطا بعيدا في هذه الصناعة من حرية التصدير والمنافسة في الأسواق العالمية وتعرضها للقيود ونقص حصيلة صادراتها.

سادسا : تخفيض الرسوم الجمركية يؤدي إلى نقص حصيلة الموازنة العامة في الدول النامية من رسوم الاستيراد التي تعتمد عليها الدولة في تمويل الموازنة ومواجهة النفقات العامة المتزايدة، ومن ثم يمكن أن تعاني بعض الدول النامية من عجز في الموازنة العامة للدولة قد يدفعها إلى زيادة الضرائب أو فرض ضرائب

التي تعوت على الحماية لفترات طويلة من الزمن، وقد تعرضت هذه الاتفاقية للمناقشة والتفنيد والنقد والتقدير حيث اعتبرها بعض المفكرين اتفاقية لمصلحة القوى الكبرى التي سوف ترتفع مكاسبها بنحو ٢٠٠ مليار دولار بينما تحقق خسائر للدول النامية يتفاوت قدرها من منطقة إلى أخرى من دول العالم.

ويرى البعض الآخر أن اتفاق «الجات» الآخر يمكن أن يحقق مكاسب هائلة للدول النامية والدول المتقدمة على السواء نظرا لامتتع الدول النامية ببعض الزايا النسبية غير الموجودة في الدول المتقدمة مثل بعض الخدمات السياحية، وبعض المنتجات المحلية ذات الطابع الخاص والتي لا تفتح لصعوبة المنافسة في الأسواق العالمية، وهل أساس أن انكماش حجم صادرات الدول الأوروبية من المنتجات الزراعية بعد التخفيض الذي يحدثه الدعم على الأسعار يمكن أن يؤدي إلى زيادة قدرة المزارعين في بعض الدول الأفريقية والآسيوية وأمريكا اللاتينية على تعويض نقص الصادرات الزراعية في الأسواق العالمية والنجاح في التصدير.

ويحدث نفس الشيء بالنسبة للغزل والمنسوجات التي يمكن أن تنمو وتزداد حجم صادراتها إلى الهند والصين وبنجلاديش - كما يمكن للدول النامية التي نجحت في السنوات الماضية في إنشاء قاعدة صناعية مهمة أن تتوسع في التصدير والتصنيع بالمنافسة في مختلف الأسواق العالمية.

ورغم تباين وجهات النظر حول اتفاق «الجات» الأخير إلا أن الجميع يرون إمكانية التفاوض مع تحرير التجارة الدولية بشكل أفضل من التفاوض مع ظروف الكساد الاقتصادي والانحلال والرقابة والقيود الكمية والحصص والرسوم الجمركية المانعة تحت دعوى حماية الإنتاج المحلي.

ونستطيع أن نؤكد بعض السبلات التي سوف تواجهها الدول النامية في ظل اتفاق «الجات» على النحو التالي:









المصدر : المالى اليوم

التاريخ : ٢٢ جمادى ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ب - تلقد الدول الصناعية الأوروبية المزايا التي تتمتع بها منتجاتها في الأسواق العالمية بعد تخفيض الدعم، ومنع الإغراق الأمر الذي يتيح مجالاً للدول النامية لكي تنافس الدول المتقدمة في المنتجات الزراعية والصناعية خاصة أن الكثير من الدول النامية تتمتع بانخفاض تكاليف الأجور والمواد الخام وبعض مستلزمات الإنتاج والقدرة على تسويق التكنولوجيا الحديثة تبعاً لظروفها البيئية مما يعطى هذه الدول قدرة على المنافسة في الأسواق العالمية.

ج - تخفيض الرسوم الجمركية على احتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج يؤدي إلى تخفيض اعباء تكاليف الإنتاج المحلي وتخفيض معدلات التضخم الناشئة عن التكلفة، وتحقيق استقرار المستوى العام للأسعار في هذه الدول.

د - تستطيع بعض الدول النامية التي لديها مزايا خدمة نسبية في مجالات السيلحة والملاحة وغيرها الاستفادة من تحرير تجارة الخدمات وزيادة قدرتها على الحصول على نصيب مرتفع من العائد الدولية.

✱ أستاذ الاقتصاد ومعيد أكاديمية السادات للعلوم الإدارية بطنطا - مصر

أو رسوم جديدة على الأفراد والشروعات مما يؤدي إلى اختلال الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول. سابعاً : سيطرة الدول المتقدمة على العديد من الأنشطة المتعلقة بالخدمات مثل الخدمات المصرفية وخدمات التأمين وإعادة التأمين والملاحة والطيران المدني في الأسواق العالمية. ومن ثم يصعب على الدول النامية أن تخوض المنافسة في هذه الأنشطة أمام الدول المتقدمة مما يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

وعلى سبيل المثال فإن طجنة كوكه وضعت معايير الملاحة المصرفية العالمية وأعتبرت جميع الدول النامية من المناطق التي ترتفع فيها درجة الخطر المصنوع وعدم كفاية رأس المال لمراجعة أهم الالتزامات وعدم السجودية وبذلك تستطيع بنوك ومؤسسات المال المتقدمة غزو دول النامية ومناقشتها والإضرار بخدماتها للناظرين بينما تعجز الدول النامية في الظروف الجديدة من حماية هذه الخدمات من أخطار المنافسة العالمية، وهي ولا شك أوضاع غير متكافئة. وينطبق نفس القول على أنشطة التأمين الدولي وإعادة التأمين والملاحة والطيران المدني وأسواق المال، الخ.

ورغم السلبات السابقة إلا أن هناك العديد من الإيجابيات التي يمكن للدول النامية - في رأينا - أن تتمتع بها في ظل الاتفاق الجديد وهي:

١ - اضطرار الدول النامية إلى تعديل هياكل إنتاجها وتطوير نظم وأساليب التكنولوجيا الخفية في مجالات التصنيع والخدمات بحيث تكون قادرة على التصدي للمنافسة من جانب المنتجات المستوردة بالإضافة إلى زيادة قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية والتقوة على التصدير. حيث تفسر الدول النامية إلى تكيف اقتصادياتها على أساس قوى السوق الحرة والتحرر الاقتصادي وفقاً لتوجهات النظام الاقتصادي العالمي الجديد.









# اتفاقية الجات وكيف ستواجهها دولنا

أحمد أبو الصبح

الصناعة تصنع مصانعها بينما دولنا تستورد المصانع وهذا يجعل للثمن الذي تدفعه أكبر نتيجة التناقض والرسوم الجمركية وإنشاء المصانع يحتاج إلى تمويل وكثيراً ما عليها الشركة أو من يشتري المصنع إلى الاقتراض من البنوك.

فائدة القروض في الدول الصناعية الثرية منخفضة إذ تتراوح بين خمسة وسبعة في المائة بينما هي في دولنا الثمانية مئة مئة جذا حوالي 17 في المائة.

وهذا يتحمل من يشتري صناعة في دولنا ثمتاً وتكاليف أكبر كما يدفع فوائد للدين أعلى.

معلم للصناعات في دولنا ملك الرب بينما هي في الدول الصناعية ملك شركات ولذلك مصانعنا صغيرة بينما هي الدول الغنية ضخمة جداً.

واقامة المصانع في دولنا تتعرض لروتين مقدد والمناخ لا حصر لها بينما هي في الخارج أي في الدول الصناعية لا تشجع لروتين الحكومي ولا لضغوط الذين يصرون للموافقات والصرحات.

كل هذه الأمور تجعل إقامة المصانع في بلادنا مكلفة وبمرفة بينما لا تعاني المصانع في الدول الغنية هذه المعوقات ولذلك يكون إنتاجها القوي في المنافسة في الأسواق العالمية.

فضلا عن تمنع الصناعة في الدول الثرية بالادارة الحديثة والأعمال الحديثة. ومن المعوقات الاستمرار في بلدنا أن أكثر حكوماتنا تحاول موازنة ميزانيات الحكومات من طريق الباطلة في فرض الضرائب والرسوم الاسر الذي يقلل من حجم المال الذي يمكن أن يتجه إلى الاستثمارات بينما الدول الثرية تخفف الضرائب ليتمكنوا من المال لدى الناس.

ويضاف إلى المال يمكن التخلي عن التمسك واستثماره بزيادة الأرباح. وملا بدأت في مصر عملية تجميع سيارات وبكرة لصناعة سيارات ومصر ترفض أعلى ضرائب على السيارات وتعتمد في لائزاتية على الرسوم الجمركية التي تصل في بعض السيارات إلى 200 في المائة. ماذا سيكون من هذه الرسوم والتكاليف الجات تأتي لو تخفف تخفيضها ضخمة الرسوم الجمركية وكيف ستؤثرها الحكومة إذا طبقت

الغذائية التي تنتجها الدول الثرية التي سترفع أسعارها نتيجة إلغاء الدعم الذي كانت الدول تقدمه لتصدير الإنتاج الزراعي.

ومعروف أن غالبية الدول النامية تصوردها نسبيا عالية من ثلوث الغذائية وهذا سيؤذي من الثمن الذي تدفعه بعد تطبيق الاتفاقية.

وليس ارتفاع ثمن ثلوث الغذائية هو الخطر الوحيد الذي لتسبب اتفاقية الجات في تخفيض الدول النامية له.

إذا نظرنا في الزراعة في الدول النامية نجد أنها مختلفة خطفا كبيرا عنها في الدول الغنية حيث تستفيد هذه الدول من كل ما يلحظه المعلم من وسائل تكنولوجي إلى زيادة وجودة الإنتاج كما أن ضخامة المزارع الخاصة تيسر لاصحابها الاستفادة بالآلات الغالبية الثمن بينما غالبية الدول النامية تعاني شحوق وصغر حجم المساحات التي يزرعها المزارعون خصوصا في الدول التي أخذت من النظام الذي كان سائدا في الاتحاد السوفييتي إذ زُيحت للمكبات للخدمة من الأرض من أصحابها تحت ادعاء محاربة الإفراط.

هذه الأنظمة التي زعم بأنها تصفق العدالة الاجتماعية أصليت الزراعة بدهور له آثاره الوخيمة وجاء للتعليم الجامعي بالإنسان في كثير من الدول التي طبقت الاشتراكية لتفجع شباب الريف على الهجرة إلى المدن سعيا للحصول على شهوات جامعية ويترك خلفه مهنة الزراعة لتفقد الكثيرين من لو كانوا بأقوا في الزراعة لتكونوا تقفوا على أيدي الماهدين ففون والوصول الزراعية والعنصرية بالقيادات وتطبيق اتفاقية الجات تشتري ثلوث الغذائية بسعر مرتفع عما تدفعه الآن.

والا لثقتنا إلى الصناعة نجد أن الدول

كيف ستواجه الموقف عند تطبيق اتفاقية الجات هل أن زراعنا تكفي؟ وإذا كانت لا تكفي ونضطر لأن نستورد غذاء لهم سيكون الثمن بالمقارنة بالثمن قبل تطبيق اتفاقية الجات وهل مصانعنا وإنتاجها سيستطيع أن يتنافس في الأسواق إنتاج الدول الصناعية الكبرى؟

وهل ثلوث الغالبية التي تمتلكها سترفع ثمنها ونحن نرى سعر اليفسور في انخفاض والطن المصري رافع في المخازن وهل نظامنا المالي يعتمد على الإنتاج والتصدير أم أن موازنة الميزانيات في كثير من دولنا يعتمد على فرض وجعبيية الضرائب؟

وهل لدينا التكتلات الاقتصادية مثل القائم في أوروبا أو اتفاقية النافتا التي تضم المكسيك والولايات المتحدة وكندا في مثل الاتحاد الاقتصادي لدول جنوب شرق آسيا وهي تكتلات واسعة المنتجات تلك الدول بينما يحتاج دخول إنتاج دولنا لمعاد التكتلات ويقول شروط قد لا تكون لصالحنا وهل سيستطيع أن تحصل من دول التكتلات العالمية على نفس الامتيازات التي حصلت عليها إسرائيل وهي صاحبة التقود الضخم في أمريكا وفي كثير من دول أوروبا؟

وهذا سيكون موقفاً من الشراج ونضطر إقامة السوق الشرق اوسطية التي تتضمن مع إسرائيل.

ليس سرا أن اتفاقية الجات هي اتفاقية لصالح الدول الثرية وتختصر منها الدول الفقيرة فهي الاتفاقية على حساب الفقراء.

البيانات التي نشرها البنك الدولي نتيجة لدراسات واسعة لآثار الاتفاقية بالشخصية لدول العالم تظهر أن الدول الثرية أي الصناعية الكبرى ستحقق لها الاتفاقية ربحا يصل إجماعاً إلى 200 ألف مليون دولار ثم يرتفع سنويا ليصل سنة 2002 إلى 213 ألف مليون دولار وأن الدول الفقيرة ستخسر 68 ألف مئلا دولار وسط الفارقة الأوروبية الواقعة على حدود المصمرات ستخسر 2600 ألف مليون دولار لأنها دول تستورد ثلوث









الاتفاقية هل يزيد من الضراحي العامة؟  
ومناعة السيارات التي يدها مصريين  
بالاشتراك مع شركات اجنبية ستعرض انفاة  
شألة اذا ما تم تخفيض رسوم الاتاج على  
السيارات المستوردة.

حتى صناعة الملابس التي تقدمت مصر  
فيها سيجد تصديرها متاعب جمة إذ التكتلات  
بين الدول تفرض خصصا على استيرادها من  
دولنا وإذا كانت الصين قد همت امريكا بحرب  
تجارية عندما ارادت امريكا ان تخفض الرسوم  
من للنسوجات والملابس الجاهزة من الصين  
واستطاعت ان تفتي امريكا عن تخفيض  
حصتها بل التفتت على ان الحصص تزيد خلال  
السنتين القادمتين كل سنة بنسبة واحد في  
المائة من الذي سيدفع عن حصص دولنا

والامر لا يتوقف على الزراعة والصناعة بل  
ان انشائية الخدمات كذلك تستطيع كل شركات  
الخدمات او التأمين او الاصلاح او البنوك ان  
تفتح فروعها لها عندنا وبطبيعة الحال الخدمات  
المالية والفنية والادارية لشركات الدول الكبرى  
التي مما هي عليه شركات بلادنا.

لنا نصل مرحلة القوة الاقتصادية  
والتكتلات الدولية لبردى مزايا مستغلة  
ومناعات نافذة وشركات خدمات اعلمها  
مملوكة لغيرنا.

ماذا بعدنا لهذا التطور الذي يعتبر بمثابة  
ثورة في العلاقات الدول الاقتصادية؟

وكيف سيكون موقفنا من الضغط الاميريكي  
لفتح اسواقنا لاسرائيل ولصهيابة العالم الذين  
يحملون باسرائيل الكبرى من القتل الى الفرات  
واستعاضوا عن الوجه القبيح في الاحتلال  
للراضي العربية بقتل ابراهيم هو السوق الشرق  
اوسيلة اي بما يسمنه التعاون الاقتصادي؟  
اسئلة كان يجب ان نستعد لوجهتها  
ولكن.. نعم ولكن..!!







# اتفاقية الجات والاقتصاد المصري

ابراهيم أمين

فرض تصدير الحاصلات الزراعية التي كانت تقابلها منافسة نتيجة الدعم من الدول الاخرى لما في مجال السلع الاخرى غير مجال الزراعة نجد اننا سوف نستفيد من وجودنا في مجموعة الاتفاقيات الجديدة في موضوع الوصول الى الأسواق بالتخفيضات الجمركية التي التزمت بها الدول المتقدمة بالإضافة إلى بقية الدول المشتركة في اتفاقية الجات فنحن الآن سوف نستفيد من هذه التخفيضات الجمركية التي يبلغ متوسطها ٢٢ ٪ وبالتالي الصادرات المصرية تستفيد وهذا في مقابل التزامنا ببعض التخفيضات التي لامتاراض ولا تفرح على مساران في خطة الإصلاح الاقتصادي الحالية لأن هناك تفرقة ما بين التزامات الدول المتقدمة والدول النامية في كافة الاتفاقيات التي انتهت اليها الجولة .

من النتائج الإيجابية أيضا موضوع التجارة في الخدمات وهو من الموضوعات الجديدة التي استحدثت في المفاوضات التجارية متعددة الأطراف التي انتهت بمشروع اتفاق دول متقدم الأطراف للتجارة الدولية في الخدمات لأول مرة في تاريخ المجتمع الدولي ينظم التجارة في الخدمات على غرار ما تم تنظيمه في الاتفاقيات بالنسبة للسلع ومن هنا أيضا لأن الدول المتقدمة قدمت التزامات بتحرير قطاعات واسعة من التجارة في الخدمات تشمل مجالات الاتصالات اللاسلكية والمصارف والنقل وكافة أنواعه ... الخ أي نوع من الخدمات في الخدمات قليلة للتجارة الدولية وبالتالي للدول النامية قدمت التزامات للتفاوض مع برامج الإصلاح الاقتصادي الموجودة لديها وبالطبع من هذه الدول مصر التي قدمت بعض الالتزامات في قطاعا معينة مثل السياحة والخدمات المصرفية وأنواعها والنقل والتأمين وسوق المال وأيضا في قطاع التشييد والتشييد بتجارة الخدمات أن تدخل في الأسواق الحالية تستطيع بتجارة الخدمات التي التزمت الدول بتقديمها في كافة القطاعات الاخرى التي التزمت الدول بتعطيلها ومن الاممية هنا الاشارة الى ان هناك قطاعات مثل قطاع العمالة والخدمات المنية وأيضا في التشييد

بعد ان قررت لجنة المفاوضات التجارية التي عقدت اجتماعاتها في جنيف مجموعة الاتفاقيات التي تم التوصل اليها خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف تم الاتفاق على عقد اجتماع وزراء التجارة في العالم خلال شهر ابريل ١٩٩٤ بمدينة مراكش المغربية بهدف القرار بتلخيص المفاوضات والتوقيع عليها من قبل الحكومات على ان تعرض هذه التلخيص على برلمانات الدول فور الانتهاء من الاجتماع الوزاري للتصديق عليها حتى ديسمبر ١٩٩٤ حيث يبدأ بعد ذلك تطبيق هذه الاتفاقيات للدول التي انتهت اجراءاتها الدستورية اعتبارا من يناير ٩٥ .

وبما ان مصر تعد احدى دول العالم اعضاء اتفاقية الجات التي تدعم في تحرير التجارة المالية كان علينا النظر الى اثر هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري وهو السؤال الذي يطرح نفسه حاليا على السلطة المحلية وهو ما نتجها به الى الدكتور مهنين مائل مدير ادارة للمنظمات الدولية بالتخطيط التجاري بوزارة الاقتصاد حيث قال :-

إن اتفاقية الجات عبارة عن حزمة من الاتفاقيات تبلغ ٢٨ اتفاقا ومن أهم هذه الاتفاقيات التي من شأنها التأثير على الاقتصاد المصري ما هو متصل بالجانب الزراعي والذي أخذ أساسا الى إزالة الدعم عن السلع الزراعية في العالم وبالتالي سيكون هنا اثر سلبي على الاقتصاد المصري نتيجة زيادة اسعار وارداتنا من السلع الغذائية ولكن تم معالجة هذه المشكلة التي تعاني منها الدول النامية بصيغة علمة بالقرار لجنة المفاوضات بحق التعويض بالنسبة للدول قلنامية المستوردة للذاء مثل مصر بمعنى ان الدول التي تخسرت من مراحل التطبيق الأولى من الاتفاق من حقها الحصول على مشتريات من السلع الغذائية بأساليب مباشرة وبفروخ يتجها المجتمع الدولي او في شكل منح ائتمري ولكن من ناحية اخرى وعلى الأمد البعيد هناك اثر ايجابي ناتج عن هذه الاتفاقية لأن إزالة التعويضات والقصد بها هنا الدعم من الزراعة الدولية من شأنه تعزيز امكانيات مصر في التوسع الزراعي وأيضا زيادة







والبناء والسياحة بالطبع والتي تمثل فعلا اعمية كبيرة بالنسبة للاقتصاد المصرى حاليا وبالتالي فتح افق كثيرة بالنسبة لانتاج لخدمات التجارية الدولية في الخدمات صوبها هناك تجميع دائم لخدمة حاليا من خلال اجتماعات مستمرة برئاسة السيد وزير الاقتصاد لكي نرى اثر هذه الاتفاقيات على الاقتصاد المصرى بالنظر الى مجموعة الاتفاقيات لأن بعضها اثار سلبية والبعض الآخر منها له اثار ايجابية على نحو ملاكارت في مجال الزراعة والخدمات .

..وبلذا نقول للمنتج المصرى ؟

القول للمنتج المصرى عليه ان يعي تماما المخاطر الدولية الجديدة وعليه عند اتخاذ قراره ان يدرس الوضع الاقتصادى القائم حاليا والالتزامات التي قد يحددها المجتمع الدولى لكي تساعد في اتخاذ القرار الصحيح لأن هناك بعض الاتفاقيات التي لم تكن مثمرة من مثل التجارة في الخدمات فلم يكن فيها التزام دولي ويستطيع الآن الدخول فيها والتي يمتلكها اننا بالدراسة نستطيع زيادة إمكاناتنا وتحسين ميزان مبيعاتنا وبيع مستوى المعيشة .

.. من وجهة نظرك ماهو السبب وراء تخوف الدول النامية من نتائج اتفاقية الجات على اقتصادياتها ؟

التخوف ناتج اساسا من تعقد الوضعات لأن لنا ان نتخيل مفاوضات استمرت سبع سنوات توصلت الي ٢٨ اتفاقا دوليا تطرقت على المستوى الوزارى اكثر من مرة وبعد لها اجتماعات مستمرة ودائمة ليس فقط في جنيف ولكن ايضا في العديد من العواصم العالمية حجم الاتفاقيات التي تم التوصل اليها حوال ٥٠٠ صفحة والقول من الاهمية الاطلاق على نتائج هذه الاتفاقيات واعادة النظر في الصناعات التي لا تكون مثمرة من ناحية الجودة والسعر بحيث تكون لدينا صناعات قوية قادرة على المنافسة الدولية والنظر الى السوق الدولى وليس العمل فقط .









## اميركا مستعدة لدعم طلب الامارات الانضمام الى غات

□ دبي - والحياء :

الإعلام المساعد في الإمارات الشمالية والسيد عبدالله أمان وكيل الوزارة المساعد للشؤون الصحفية والإعلاميات والنشر، والسيد عبدالعزيز المبلغ وكيل الوزارة المساعد للشؤون الرقابية مع الوفد الأمريكي على الإجراءات التي اتخذتها وزارة الإعلام لتنفيذ لقانون الذي تشمل على حماية برامج الكمبيوتر وكذلك التأكيد على التزام الجهات المعنية بقانون لوائح تجارية المعمول به كما تم التأكيد على تبادل الخبرات بين الجانبين والاستفادة من تجارب هذه الدول التي قطعت شوطاً متقدماً في المجال.

وقال جسيب الرضا إن الوزارة أوفقت أحد جوانبها في ثورة حربية في الولايات المتحدة في مجال حماية المصنقات الفكرية وفي إطار ترتيبات وزارة الإعلام والاطاعة لتنفيذ القانون تم توزيع استمارات إيداع التصنيف الفني على المؤسسات المعنية مع إعطاء مهلة تنتهي في ١٥ أيلول (سبتمبر) المقبل لتحديد أوضاعها وفقاً للقانون. وأكد أن القانون واضح ويشمل كافة مجالات الحماية الفكرية وحقوق المؤلف وميتم تنفيذها خلال السنة الجارية.

والشار للممثل الأميركي في تصريحات صحفية في دبي أن خسانات شركات بلاده العامة في مجال برامج الكمبيوتر ونشر المطبوعات والفيديو والتسجيل في الإمارات يصل إلى ١٠٠ مليون دولار سنوياً بسبب التقليد والتسويق في حين تصل تلك الخسائر إلى ما بين ٥٠٠ مليون دولار في بايوني دولار على صعيد أسواق مجلس التعاون الخليجي. وأضاف أن الانضمام الأمريكي الكبير في القضاء على عمليات التقليد والحفاظ على حماية الملكية الفكرية يرجع إلى الخسائر الفسيحة التي تتكبدها للشركات الأميركية بسبب هذه القضية.

■ أعلن مسؤول تجاري أميركي انضمام بلاده لدعم طلب الإمارات الصرة لعضوية اتفاقية التجارة الحرة مع دول الخليج وقال سكوت دي جيرسون مدير للنسوق الأوسط والمتوسط في مكتب الممثل التجاري الأميركي أن للقطب عرض على المسؤولين الخليجيين خلال جولته الحالية في المنطقة استضافته مؤتمراً في واشنطن لحوّل مجلس التعاون الخليجي لشرح فوائد الانضمام وأهمية الانضمام إليها.

وكان مجلس الوزراء في دولة الإمارات قد قرر في جلسته الأخيرة الانضمام إلى مفاوضات تلك الصارات ثالث دولة خليجية تعلن انضمامها إلى الاتفاقية.

وأكد للممثل الأميركي أن الإمارات حلت بالفعل خطوات مهمة في مجال حماية الملكية الفكرية وذلك على صعيد إصدار القوانين المنظمة للمعلومات التجارية وحماية الملكية والقضاء على القرص. وقال أن الدوائر الحكومية وتمت المهمة هذه القوانين لتنظيم الأسواق والمحافظة على حقوق المستهلكين وجلب المزيد من الاستثمارات الدولية. وأكمت وزارة الإعلام والثقافة حرص الإمارات على تنمية الملكية الفكرية والمصنقات الفنية ودعمها لحماية الإنتاج الفكري والفني والفني ومواجهة أية فرصته فورية. وقالت أن تطبيق القانون الاتحادي رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن حماية المصنقات الفكرية وحقوق المؤلف سيؤدي إلى انخراط بالانتاج الفني والفكري بالإمارات ويجعل الإمارات تنمو مركزاً عالمياً متقدماً في تصفاه دول المنطقة في هذا المجال كما يؤدي إلى منع القرص والتزوير بالنسبة للمصنقات الفنية.

وأطلقت الوزارة في خلال اجتماع عقده السيد جسيب الرضا وكيل وزارة









العالم العربي

المصدر :

٢٥ جويلية ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بعد تخفيض ٤٠٪ من دعم السلع الزراعية بحلول عام ٢٠٠٥

# ٥ مليارات دولار خسارة سنوية للعرب.. من «إجات»

□ لندن - إبراهيم نواز

وقايوان وغيرها، كما سيؤدي تحرير الأسواق المحلية في هذه السلع إلى انكماش الاستثمارات، وخروج بعض وحدات الإنتاج من السوق نتيجة للزراعة الأجنبية. أما في قطاعات الخدمات وحقوق الملكية الفكرية، فإن إضفاء الشركات الأجنبية حقوق المنافسة على دعم المساواة مع الشركات الوطنية في مجالات خدمات النقل والتأمين والتحويلات المصرفية والأسياحية والمقارنات وغيرها من شأنه أن يسفر عن زيادة تدفقات الموارد من الدول العربية إلى العالم الخارجي بحوالى مليار دولار سنويا.

وعنى ذلك أن تطبيق اتفاقيات «الجات» من شأنه أن يلحق خسائر صافية بتاقتصادات العربية تصل إلى حوالى ٥ مليارات دولار سنوياً، بافتراض استمرار هيكل الإنتاج وتقسيم العمل في الدول العربية على ما هو عليه في الوقت الراهن.

وستعتمد الآثار السلبية لاتفاقيات «جولة ٥» الأوروبية لتحرير التجارة الدولية في مجالات أبعد من مجرد الدعم السلعي، وغير السلمية، إذ ستشكل هذه لفتاتن طريقة وأساليب صناعة القرار الاقتصادي، والمناهج التي يتم اعتمادها حالياً في ميقاتية استراتيجيات التنمية.

ومن الأمثلة التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد سياسات الدعم الضخمي للإنتاج الزراعي، خصوصاً في دول الخليج النفطية الساعية إلى ترويج الإنتاج من خلال الدعم الحكومي للقطاعات غير النفطية. وطبقاً لاتفاقيات «جولة ٥» الأوروبية، فقد تم إعتماد الدعم الحكومي بمثابة ملحق من العوائق التي تعترض تحرير التجارة على المستوى العالي،

من المتوقع أن تخسر الدول العربية ما يزيد على ٥ مليارات دولار سنوياً بحلول عام ٢٠٠٥ مع بدء تطبيق اتفاقيات «جولة ٥» الأوروبية لتحرير التجارة العالمية، التي تم التوصل إليها في منتصف ديسمبر الماضي، ويبدأ سريانها في العام القادم. وتتركز أهم خسائر الدول العربية في قطاعات تجارة السلع الزراعية والغذائية، وتجارة الفلز والمنسوجات والملابس والخدمات المالية والتأمينية وغيرها، إضافة إلى حقوق الملكية الفكرية.

وبحسب الحسابات التي أجراها على أساس أرقام البنك الدولي، فإن تطبيق إجراءات تحرير تجارة السلع الزراعية سيؤدي إلى زيادة مدفوعات الدول العربية لاستيراد الغذاء من الخارج بحوالى ٢,٥ مليار دولار سنوياً على الأقل بعد تخفيض الدعم الذي تقدمه حكومة الدول المصدرة للسلع الزراعية بنسبة ٤٠٪ بحلول عام ٢٠٠٥.

وعلى أساس هذه الأرقام أيضاً فإن الدول العربية المصدرة للفلز والمنسوجات والملابس ستتعرض إلى خسارة جزء من أسواق التصدير الخاصة بها بعد إلغاء اتفاقيات الحصص التي كانت تتمتع بها طبقاً للاتفاقية الدولية لتجارة المنسوجات "MFAs"، وتبلغ قيمة صادرات ثلاث دول عربية فقط هي مصر والجزيرة وتونس من الفلز والمنسوجات والملابس المجهزة حوالى ٢,١ مليار دولار سنوياً حسب إحصاءات عام ١٩٩١. وستتأثر الخسارة في أسواق التصدير ما بين ٣٠٠ إلى ٦٠٠ مليون دولار سنوياً على الأقل بسبب مزاحمة منتجاتهم بمنتجات بأسعار أقل مثل تركيا وأندونيسيا وهونغ كونغ.









المصدر: العالم الجديد

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ٢٥ جمادى ١٩٩٤

وانه ينبغي التخلص من هذه السياسة من أجل فتح قنوات التجارة الحرة في العالم.

أما في مجال استراتيجيات التنمية، فإن عددا من الدول العربية يعتمد حاليا على فتح وإقامة مناطق حرة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي، وكان من أهم الدوافع التي تجذب الشركات الأجنبية إلى مثل هذه المناطق الهروب من القيود الكمية (الحصص) المفروضة على صادرات البلد الأم من سلع معينة مثل الملابس الجاهزة أو الطائرات الشراعية أو السيارات.

وفي هذا السياق، ازدهرت مناطق حرة مثل جبل علي في دبي بدولة الإمارات، أو في المغرب أو في مصر وتونس، بسبب إقدام الشركات الأجنبية على استخدام البلد المضيف «كجهد للنشأة» للصادرات بدلاً من البلد الأم.

وتقضى اتفاقات جولة «أورو جوي» بإلغاء نظام الحصص المعمول به في نظام التجارة العالمية حاليا عام ٢٠٠٥، بإعتناء أحد الدوافع الرئيسية للاستثمار الأجنبي في المناطق الحرة.

وسيتعين على الدول العربية أن تعيد النظر في استراتيجية التنمية باستخدام المناطق الحرة، لتقديم حوافز بديلة إلى الشركات الأجنبية لضمان استمرار جذبها للاستثمار في هذه المناطق.

ويعتبر أن الاقتصاد العربي إلى تغيرات جوهرية في مجال تقسيم العمل وتخصيص الموارد خلال السنوات القليلة القادمة من أجل تقليل الخسائر المحتملة والاستعداد للتفاعل المتكامل مع نظام حرية التجارة على المستوى العالمي. ■







# نحن وعالم مابعد ( الجات ) الجديدة الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وصراع المصالح القطرية

د. إبراهيم  
الحبيب



• الجات ، (GATT) هي الاختصار الشائع للمعبرة الإنجليزية التي تعني ( الاتفاقية العامة للتصريفات الجمركية والتجارة ) وهي الاتفاقية التي تنظم شتراً عالياً من التجارة الدولية وتحدد القواعد الواجبة الاتباع في شأن الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول على الواردات وفي شأن المماثلين التجارية الأخرى ( مثل الحصص الاستيرادية والقيود الادارية والفنية على الواردات ) التي قد تقيدها الدول لصحة مصالحها المحلية . والجات هي الاسم الذي يطلق أيضا على المنظمة العالمية غير النشطة التي تأسس اسمها من خلال سكرتارية دائمة في جنيف وقد اكتسبت هذه المنظمة وجودها بقوة للممارسة لبطقة القانون ، من خلال تنظيمها لجولات المفاوضات حول التجارة الخارجية التي بدأت منذ ١٩٤٧ والتي بلغ عددها ثمانى جولات بما فيها الجولة الأخيرة التي اختتمت أعمالها في جنيف ١٥ ديسمبر الماضي ، والتي كان يطلق عليها جولة أرجواى ( نسبة الى الدولة الأمريكية اللاتينية التي شهدت تخفيض هذه الجولة في ١٩٨٦ ) ويمتدنى الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية ، والتي بلغ عددها أربعين اتفاقية ، سوف تحول الجات الى منظمة دائمة ذات كيان قانوني مغرب به تسمى منظمة التجارة العالمية . (١٩٩٥)

عنها جولة أرجواى شوطا طويلا في اتجاه تحرير المعاملات التجارية بين الدول . وتسمى هذه الاتفاقيات لتحقيق ذلك بطرق مبني . من أهمها : تخفيض الرسوم الجمركية على عدد كبير من السلع ، وزيادة عدد السلع المحفلة من الرسوم الجمركية . وإزالة المماثل التجارية الأخرى التي تعوق تصفلات للتجارة الدولية ، أو تحويل الأخيرة الى حواجز تعتمد على الرسوم الجمركية الصريحة التي يجري عليها التخفيض فيما بعد . وكذلك مد نطاق تطبيق قواعد التجارة الدولية الى سلع ومعاملات كانت خارج إطار الجات من قبل ومن أهمها للتكتات الزراعية وللنصوصات والملاصط للعلامة والخدمات المالية والمصارف والمصارف والمصارف وشحنات النقل والملاصط والاستشارات وما إليها . وحقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع والنشر والعلاقات التجارية والإسراء الصناعية والتصميمات الصناعية والتصميمات الفنية بالكمبيوتر.

ومن الملتحق ان يتم التوافق على الاتفاقيات الجديدة بعد تنقيحها في اجتماع دول يضم في المغرب في منتصف ابريل ١٩٩٤ . ويرغم في السطوف هو ان تصبح الاتفاقيات سارية المفعول اعتبارا من اول يناير ١٩٩٥ . فان معظم الدول ان تنال فوزا . بل سيتم تنفيذ التكتات منها عبر عدد من السنوات ، تصل الى عشر سنوات في

والهدف الرئيس للجات هو ميسلق عليه الآن تحرير التجارة الخارجية . أي إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تضعها الدول في وجه التجارة الخارجية ، وإفتح الأسواق واتاحة المجال للتنافس فيها . ويتفق هذا الهدف من مبداء الليبرالية الاقتصادية التي تلذح الى ان حرية التجارة ، والحرية الاقتصادية عموما ، تنفع كل دولة الى التخصص فيما هي مؤهلة للانتاج بشكل أفضل وأرخص من غيرها وهو ما يؤدي الى تحسين الكفاءة الاقتصادية وزيادة الانتاج ونمو التجارة الدولية بين الدول وذلك على الهدف الذي تسعى فيه الجولات للتلاصق المفاوضات الجات هو إجراء المزيد من التخفيضات على الرسوم الجمركية على عشرات الآلاف من السلع التي تدخل التجارة الدولية . والسماح لبعض السلع بالتنافس عبر الحدود الدولية دون فرض رسوم جمركية عليها . وقد طمحت الاتفاقيات الجديدة التي أسفرت







المالية وفي مجال تطوير منتجات غير مضمرة أو أقل  
اضرابا بالبيئة ( السيارات مثلا ) .  
ومن المفارقات في هذا الشأن انه في نفس الوقت  
الذي كان يمثل فيه بإعلان الاتفاقيات الجديدة  
لتحرير التجارة الدولية ، كان وزراء الصناعة في  
الاتحاد الأوروبي يقررون تقديم دعم مضمّن لمبيعات  
الصلب الثقيلة للقطاع العام في كل من لقطاع  
لشرقى لألتانيا وإيطاليا وأسبانيا والبرتغال ، من أجل  
إعادة هيكلة هذه الصناعات والتخلص من الفائض  
الإنتاج فيها .

في ضوء ما تقدم ، فانه من الخطأ اعتبار ان  
الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية تكسّن مرحلة  
جديدة تسودها التجارة الحرة والمنافسة الكاملة .  
ويمكن ان نستشهد في هذا الصدد بما قلته مجلة  
الاقتصاد الانجليزية ( الايكونوميست ) : ان  
الاتفاقيات المحتملة في أوروبا وامريكا هي التي  
جعلت مفوضات الجات تمتد لاصبح سنوات  
وهناك من الأسباب مبررة لتوقع ان هذا التوجه  
للمحلية سوف يستمر في التفتش في الدول  
الصناعية ومن ثم فإن التحرير التدريجي للتجارة  
الدولية لنؤدي تحرير في الاتفاقيات الجديدة مما لا  
يعتبر أمرا مسلما به . كذلك تطغى « المارشنة  
بوست » في تحليلها على هذه الاتفاقيات بأنها ان هذه  
الاتفاقيات ليست مجرد عصر جديد من التجارة الحرة  
بل انطلاق عالمي لمعظم تنصويها على مجرد  
تصميمات إقليمية للقواعد التجارة الدولية للتجارة  
حاليا .

لقد تغير العالم ببطء ولكنه انه مما ساعد  
على وصول مفوضات الجات الى نقطة النهاية في  
ديسمبر ١٩٩٢ هو تلك التغييرات العملية التي شملت  
انحياز الاتحاد السوفيتي والنظم الاشتراكية لنظام  
أوروبا . . . يتحول هذه الدول ومن قبلها عدد كبير من  
الدول الإنمائية إلى اقتصاديات السوق والاندماج  
السوق الرأسمالي العالمي . ولكن العالم لا يتوقف  
عن التغيير ، وحركة التغيير ليست ، ولم تكن في  
أي وقت مضى ، ذات اتجاه واحد فقط فانا كانت  
التحرير تنشط في بعض المجالات ، فإن المحلية  
ماتت تلتصق عليها في مجالات أخرى على مرأيتها  
أعلاه . وإذا كانت بعض الدول تتجمع وتتكتل ، فإن  
البعض الآخر يتفكك ويتحلل من الاتفاقيات التي  
كانت تجمعهم مع دول أخرى وإذا كانت دول كثيرة قد  
تحتاج صوب للتصديقات السوق الرأسمالي ، فإن  
العالم يشهد في القنوات الأخيرة من نزاع شديدة  
والشراكة بنسبة عالية من أسواق التفتش . بل  
ويلكم في عدد متزايد من الدول كان في عدد  
متزايد من الدول . التي ركبت طائر التحرير  
الاقتصادي لخدمة في مراجعة نظمها والاذاك فيما  
كانت متباعدة فيه سابقا ، خاصة فيما يتعلق بعملية  
التخصص ، بعدما استعيا نيران التخصص . السوق  
ولدت تهنيدا ببطء لتخصصية وعصبية ملكة  
لذلك ليس من الحكمة اعتبار ان الاتفاقيات  
الجديدة للتجارة الدولية طريق متباعدة لراحة مت  
نحو التحررية الاقتصادية على الصعيد الدولي . كما  
ان من الخطأ توقع ان هذه الاتفاقيات سوف تقهر

بعض الحالات . ومن جهة أخرى ، لما كانت نتائج  
هذه المفاوضات ليست مضمرة للدول في كل الأحوال  
، فإن المفاوضات القارية ، وبخاصة مصالح الدول  
الغنية ، قد تحول دون أعمال الكثير من بنود  
الاتفاقيات الجديدة ، وتدخل في الاتجاه العكسي ،  
أي اتجاه الحماية .

والحق ان هذا ليس بالأمر البعيد الاحتمال ، ولأن  
بالأمر الجديد . بل ان هذا هو ما حدث بالفعل منذ  
انتهاء الجولة السابعة للمفاوضات الجات التي عرفت  
بجولة طوكيو في ١٩٩٢ وانتهاء الجولة الأخيرة التي  
بدأت في ١٩٩٦ واستمرت لسبع سنوات محفلة  
ويشفي بعض المراقبين ان يتكرر ذلك بعد توقيع  
الاتفاقيات الجديدة وبصدر القضية هو ان الاتفاقيات  
الجديدة قد لا تحظى بموافقة برلمانات بعض الدول ،  
خاصة الدول الصناعية الغنية ذات للتفتش القوى  
للاصراع محلية البيئة ( وهم يرون ان نمو التجارة  
الدولية سيؤدي الى المزيد من التفتش واستفاد الموار  
الطبيعية ) ، ولانصار القومية الاقتصادية ( الذين  
يسعون الى حماية مصالح دولهم بعض النظر عن اثر  
ذلك على بقية دول العالم ) وثمة سبب آخر لولا يصل  
طائر التحرير إلى غايته التي رسمتها الاتفاقيات  
الجديدة ، وهو ان بعض الدول الصناعية الغنية ،  
وبخاصة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ( الذين  
السوق الأوروبية سابقا ) ، قد تلجا بمرم الاتفاقيات  
الجديدة الى اتخاذ اجراءات من طرف واحد للتفتش  
حركة التجارة الدولية لحماية مصالحها الخاصة .  
والطبيعة انه بمرم بعض مفوضات الجات المزيد  
من التحرير في التجارة الدولية ، فإن الاتفاقيات التي  
تم التوصل اليها في ديسمبر الماضي لم تحقق الغاية  
المتشوبة تماما وكما كانت الاتفاقيات للمحلية  
والمصالح القارية في عدد من المجالات ويتضح ذلك  
من عدة أمور الأمر الأول هو ان الاتفاقيات سمحت  
باستمرار الاجراءات الحماية التي تنفذ منها دول  
بجانبها ، وبخاصة بعض الدول الغنية ، والتي حال  
تحرير المصالح فيما بينها دون التوصل الى اتفاق  
بشأن ازالة ومن أمثلة ذلك استمرار الحماية على  
المصناعات الغنية الصوتية والغريبة الفرنسية وعدم  
ازالة الحواجز التجارية لملء دخول للمصناعات  
الأمريكية للمنتجة الى السوق الفرنسية . ومن أمثلة  
أيضا استمرار الحماية على بعض الخدمات المالية  
التي تسير عليها الولايات المتحدة والأمم اللغتي هو  
ان الاتفاقيات قد أباحت استمرار الدعم في صورة  
مدفوعات مباشرة للمزارعين في أوروبا لتوصيهم عن  
الاستمرار التي قد تصيبهم من جراء انخفاض أسعار  
السلع الزراعية . والأمر الثاني هو ان الاتفاقيات  
الجديدة قد عجزت عن تقديم التفضيل في تخفيض  
قواعد مكافحة الغشاق ، وبخاصة في بيع السلع في  
الأسواق الخارجية بقل من تكلفة انتاجها في الدولة  
المصدرة . فقد أوردت الدول الغنية ان تحفظة دعم  
الاقتصاد في تطبيق هذه القواعد كجبل خلقى لحماية  
صناعاتها المحلية عند الضرورة من خلال إساءة  
استعمال هذه القواعد . أما الأمر الرابع فهو ان  
الاتفاقيات الجديدة لم تبرز على حق الحكومات من  
دعم الصناعات من أجل زيادة كفاءتها ، وبخاصة من  
طريق تقديم الدعم المباشرة في مجال التكنولوجيا









المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ يناير ١٩٩٢

المعلم فعلا وبالمسؤولية الى تجارة دولية حرة.  
لاتتضمنها المصالح القطرية او الإقليمية . وبمصر.  
والدول الثمانية الأخرى لأول من غيرها يمثل هذه  
القطر. ذلك انها كانت قد أُنشئت شيئا طويلا على  
طريق تحرير التجارة . وتحفيز أشياء أخرى كثيرة .  
حتى من قبل التوصل الى الاتفاقيات الجديدة ولا يوجد  
ما يحولها الى التسرع على هذا الطريق . - أن كان له  
أصلا ما يبرره خاصة أن الدول لا تقية ذاتها لالتسرع  
ولا تتحرك في اتجاه التحرير . الا بخطوات محسوبة  
ويالتزم الذي يساعدنا على زيادة مكاسبها من  
التجارة الدولية . وفي الوقت ذاته فلنأخذ تمسك  
بالجمالية عندما ترى في ذلك منفعة أكبر . وسوف نجد  
أسبابا إضافية للمحرر والترويج في تبنى الاتفاقيات  
الجديدة عندما تتأمل قلعة المكاسب والخسائر  
المتربة عليها في المثل القاسم .









المصدر : **الأمم المتحدة**

لنش و الخدمات الصحية والعلميات التاريخ : ٢٢ - ١٩٩١

## المدير الاقليمي للفاو : اتفاق «جات» يزيد فاتورة الواردات الغذائية العربية

وبعد لتوتج هذه الآثار السلبية إلى تشييط لثمانين الاقليمي وتقليل الاعتماد على الخارج وذلك من خلال زيادة الاستثمارات الزراعية وتهيئة المناخ الاستثماري الذي يشجع على تنفق الاستثمارات الخارجية على الزراعة في الشرق الأدنى .  
وأشار إلى انخفاض الاستثمار بشكل عام (في قطاع الزراعة وغيره من القطاعات) في الأورام الأخيرة لا وصل إلى حوالي ٨٦ مليار دولار عام ١٩٩١ مقارنة بحوالي ١٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٠ و١١٢ مليار دولار في بداية الثمانينات، كما تراجع الناتج العربي عام ١٩٩٠ بنسبة ٧.٢٪ عما كان عليه ١٩٩١ ٢٩٧٧ مليار دولار) ثم انخفض بنسبة ٨٧٪ ليصل إلى ٣٦٥ مليار دولار عام ١٩٩١ ، إلى أقل مما كان عليه عام ١٩٨٠ بحوالي ٧٧٪ وفي مجال الزراعة انخفض الاستثمار في انحصار النمو السنوي لاتاج السلع الغذائية في الإقليم في ٣٠٣٪ في المائة في السبعينات إلى ٢٠٢٪ في الثمانينات

بحول الآثار التي ترتب على ذلك بالنسبة لفاتورة الواردات الغذائية العربية قال د. عاطف بخاري إن هذا التباطؤ في النمو في إنتاج السلع الغذائية الرئيسية في الإقليم وأكبر ارتفاع متصارع في استهلاك الأغذية نتيجة لزيادة السكانية السريعة وارتفاع معدلات التوسع الحضري وارتفاع الدخل الفردي . وتنتج من ذلك ازدياد نصيب الفرد من الاستثمارات من المحبوب بنسبة ٢٠ في المائة خلال العقدين الماضيين في حين انخفض نصيبه من الإنتاج ، بنسبة ٥ في المائة وترتب على فجوة الغذائية للتزايد الاتساع اعتماد مزيد على الواردات الغذائية مرتفعة التكلفة في إقليم الشرق الأدنى . فقد زادت واردات الحبوب من حوالي ٨ ملايين طن عام ١٩٧٠ إلى حوالي ٤٤ مليون طن عام ١٩٩٠ وارتفعت قيمتها من حوالي ٢٠٣ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى حوالي ١٦٦ مليار دولار عام ١٩٩٠ .  
وتوقع اتساع فجوة الغذائية من المحبوب إلى حوالي ٨٠ مليون طن عام ٢٠١٠ وارتفاع فاتورة واردات الغذاء إلى حوالي ٣٠٠ مليار دولار . محذراً من أن الأمن الغذائي الإقليمي متهالاً في شغل إنتاج امدادات غذائية كافية لتحقيق أقصى قدر من الاستقرار في تنفق الامدادات وكالاتها وحصولها إلى من يحتاجون إليها . مسيحوم أهم قضية في مجال السياسات في الإقليم خلال العقدين التاليين .

**عاطف عبدالله**

أكد المدير المساعد والممثل الاقليمي للشرق الأدنى بمنطقة الأغذية والزراعة ، الفاو، أن اتفاق «جات» ، مسيزيد من امصار المنتجات الزراعية التي تستوردها

الدول العربية ويزيد من قيمة فاتورة الواردات العربية خاصة بعد إلغاء الدول المتقدمة لدعم المنتجات الزراعية بنسب تتراوح ما بين ٢٠ و ٦٠٪ .

وعن أهم الأسباب التي أدت إلى انخفاض هذه الاستثمارات لصحة د. بخاري في الركود العالي خلال الثمانينات وبداية العقد الحالي وما رافقه من اضطراب في الأسواق وتدهور في معدلات التبادل الدولي، أدى إلى انخفاض حصة الصادرات لمعظم دول الإقليم وإلى تراجع الدعم الخارجي ونظام مشكلة الديون ، فبلغت حصة هذه الديون في الدول العربية المقترضة حوالي ٧٥٪ من إجمالي ناتجها المحلي عام ١٩٩٠ وبلغت حصة هذه الديون حوالي ٢١٪ من إجمالي صادراتها . وتنتج عن ذلك تقليص برامج تنمية ومن ثم تباطؤ في النمو الاقتصادي بشكل عام .

وأضاف أن أزمة الخليج أدت إلى ارتفاع وتدمير لبياكل الاتاجية والاطر التطهية القطرية والإقليمية . فتراجع نمو النشاط الاقتصادي في دول الخليج وتراجع بلدان الإقليم الأخرى بمرجات متفاوتة ، فترجع مصداها لمشاكل اقتصادية واجتماعية واختلالات مالية ، مع عوامل أخرى مشتركة ، إلى اختلال التوازنات الاقتصادية والتمويلية ونقص برامج التنمية في وقت كانت فيه هذه الدول في شدة الحاجة لزيادة الاتاج الاستثماري واعداد لمحة تنمية كبيرة كما أدى الخلل في الاقتصاد الكلي والتشكك في الاحتمالات السياسية على المدى الطويل ، إضافة إلى عدم الاستقرار السياسي في كثير من بلدان الإقليم ، إلى تقويض المناخ الاستثماري المحلي والخارجي وإلى مزيد راس المال المحلي . وأرجع نقص الاستثمارات الزراعية إلى ارتباط للتنشيطات الاستثمارية بأجرامات بيروقراطية معقدة نتيجة تعدد الجهات المشرفة على متابعة وتنفيذ المشروعات الاستثمارية . وارتباطها بالعديد من القوانين التي تعرض إلى التغيير المستمر في كثير من بلدان الإقليم وانخفاض كفاءة الاستثمار في الزراعة والتي تسبب فيه أيضا نقص التمويل في مجال الزراعة والتسويق الزراعي وضعف الأطر المؤسسية خاصة في مجال امداد وتنشيط للمشروعات الاستثمارية وإدارة السياسات الزراعية بصورة توفّر الحوافز الكافية للمستثمر .  
لا يساعد على توجيه الاستثمار نمو الاتاج ويحدث للوارد الزراعية إلى مسو الاستثمار ويؤثر سلباً على البيئة □ .









المصدر : الشرق الأوسط

٢٦ يناير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## اتفاقية الجات : وحقيقة

### تأثيرها على الاقتصاد المصري

• ملاء الدين مصطفى

منذ الإعلان عن انتهاء مفاوضات جولة أوروغواي والتي تدور منذ سبع سنوات في إطار اتفاقية الجات لتحرير التجارة الدولية ، تبليغت وجهات النظر حول نتائج المفاوضات .. فالبعض يرى ان هذه الاتفاقية لا تأتي باعباء جديدة على الاقتصاد المصري .. في حين يرى البعض الآخر ان نتائج المفاوضات جاءت لتعزيز مكاسب الدول المتقدمة في التجارة الدولية ، بينما تتزايد الاعباء على الدول النامية ومن بينها مصر .. !!

لما هي نتائج جولة أوروغواي ؟ وما هي المزايا التي حصلت عليها مصر ، وفي المقابل ما هي الاعباء والالتزامات عليها ؟ وما هي الأسس والمعايير الاقتصادية لتقييم نتائج هذه المفاوضات من وجهة النظر المصرية ؟ وما اثرها على تجارة مصر الخارجية خاصة وان فاتورة الواردات تتزايد ستة وراة أخرى ؟ وكيف ينظر خبراء الاقتصاد إلى هذه النتائج ؟ ولخيرا كيف نمظم الإيجابيات التي جاءت في هذه الاتفاقية .. ونحد من الأضرار والسلبيات والالتزامات ؟ !

• **وزير الاقتصاد : المزايا متعددة وأيضاً تفرض التزامات**

**التحدى تطوير المنتج بأنصى جودة وأقل تكلفة**









المصدر :

٢٦ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ينبغي على الدولة المتعاقدة إخطار الدول الأخرى بمثل هذه الإعانات التي سوف تؤثر تأثيراً بالغاً على الدول الأخرى المتعاقدة ، فحين المفاوضات يمكن لها أن تؤدي إلى رفع وإلغاء هذه القيود . — إمكانية وجود حواجز تعمل على الحد من الزيادة السريعة في الواردات في حالة تأثيرها تأثيراً بالغ الضور على الإنتاج المحلي . — إلزام الدول المتقدمة بضرورة مساعدة الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية لزيادة معدلات النمو بها ، ومعالجة الخلل في ميزانها التجاري ، وذلك من خلال تخفيض أو إلغاء

القيود على صادرات الدول النامية ، وتخفيض أو إلغاء القيود القائمة والتي قد تؤثر تأثيراً مباشراً على نمو واستهلاك المنتجات التي يكون مصدرها الدول النامية .

#### مفاوضات دولية مستمرة

ولقد تم منذ عام ١٩٤٧ ثلثي جولات من المفاوضات الخاصة بالتجارة الدولية .. ولقد كانت نتيجة للجولة الأولى من المفاوضات بإمرة من حيث تخفيض الجمارك على عدد كبير من السلع ، حيث أثرت على نحو ٤٥ ألف سلعة أو ثلثي التجارة الدولية .. وتركز اهتمام الجولات الست الأولى والتي تمت منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٦٧ على تخفيض التعريفات الجمركية .. ومع التخفيض التصاعدي للتعريفات ، أصبحت القيود غير الجمركية موضوع اهتمام أكبر فيما بعد .. لذلك ركزت الجولة السابعة التي عقدت في طوكيو على هذه القيود غير الجمركية مثل الإعانات والإغراق والمشتريات المكمية . ولقد امتدت جولة أوروغواي والتي عقدت منذ عام ١٩٨٦ ، واستمرت أكثر من سبع سنوات تنتهي في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ ، بمعالجة قطاعي الزراعة والمنتجات والملابس .. وهما قطاعان لفتا من ضوابط الجات على امتداد عشرين عاماً .. بالإضافة إلى سعيها لمعالجة العمل الذي لم يستكمل في جولة طوكيو فيما يتعلق بالخدمات .. ويرتبط ما حدث من تكتل « الجات » خلال السبعينات والثمانينات عن طريق إساسة استخدام قوانين التجارة العادلة المتعلقة بمكافحة إغراق الأسواق وموازنة الإجراءات المتنافسة للدم .

وعلاوة على ذلك فقد تضمنت جولة الأعمال إضافات هامة لأخصاصات الجات .. وذلك بإدراج المسائل الجديدة التي شملت التجارة في الخدمات ، والمسائل المتعلقة بالتجارة فيما يتعلق بالملكية الفكرية والاستثمار .. والتدابير المتعلقة بتقوية الجات بموجبها منظمة بالإضافة لكونها اتفاقية .

#### فلا يهول وزير الاقتصاد ؟

في البداية وقبل أن نبث في آثار اتفاقية الجات ونتائج جولة أوروغواي على الاقتصاد المصري لابد أن نلقي الضوء على أهمية الجات في تحرير التجارة الدولية . فبعد الحرب العالمية الثانية ، قامت الولايات المتحدة بالدعوة لعقد مؤتمر للتفاوض على اتفاقية شاملة بشأن السياسة التجارية .. وتمت المفاوضات في هذا المؤتمر على أساس ثلاثي لتخفيض الجمارك على السلع .. ثم جمعت هذه الاتفاقيات الثنائية لتشكّل اتفاقية شاملة متعددة الأطراف ، أصبحت تعرف باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة « جات » GATT . وتم تبني هذه الاتفاقية رسمياً عام ١٩٤٧ من قبل ٢٢ دولة .

ويمكن تحديد أهم بنود اتفاقية الجات في :  
● أولاً : أن تتم التجارة بدون تمييز بمعنى أن تطبق سياسة الدولة التجارية على جميع الدول بدون تمييز ، وإضمان تطبيق مبدأ عدم التمييز ملتب الجات من الدول الأعضاء استخدام سياسة مبدأ الدولة الأولى بالرعاية عند فرض الجمارك .

وعلى كل ، فإن الجات تسمح بالتمييز تحت قناع اتفاقيات التجارة التفضيلية ، حيث تلتحق بعض الدول على إزالة الجمارك كلية بين بعضها البعض ، مع بقاء الحواجز أمام الدول غير الأعضاء .. وتعتبر المجموعة الاقتصادية الأوروبية مثالا لتلك الاتفاقيات .

● ثانياً : لا تسمح الجات باستخدام القيود الكمية على التجارة ، مع وجود استثناء بالنسبة للدول التي تواجه صعوبات في موازنين مدفوعاتها .. وللدول التي تعاني من حالة عجز شديد في المواد الغذائية أو أي سلعة رئيسية .

● ثالثاً : نظراً لأن الرسوم المفروضة على الواردات تشكل عتبة رئيسية أمام التجارة ، فإن الدول الأعضاء في الاتفاقية تقوم من وقت لآخر بإجراء المفاوضات فيما بينها لتخفيض مثل هذه الرسوم .. لذلك فإن الدول ذات التعريفات الجمركية المرتفعة ، يكون إشتراكها وأي تخفيض في رسومها الجمركية فعالاً ، وبهذا نجد أن عيه استمرار ونجاح الجات يتوقف بصفة أساسية على الدول ذات التعريفات الجمركية المرتفعة .

● رابعاً : نصت الاتفاقية على وجود بعض القيود والوسائل المختلفة لحماية بعض السلع وأهمها :

— السماح بفرض ضرائب استهلاكية داخلية على السلع المستوردة من الخارج ، ولها مثل من الإنتاج المحلي ، أعلى من تلك التي تفرض على السلع التي ليس لها بديل محلي . — لا يبيد قيود على الإعانات التي تقوم الدولة بمنحها ، والتي من شأنها التأثير على استقرار أو تصدير سلعة معينة ، مما يؤثر على صادرات الواردات الدول الأخرى .. ولكن









المصدر:

التاريخ: ٢٦ شعبان ١٩٩٤

## النشء والخدمات الصحية والمعلومات

والسؤال المطروح الآن بعد هذا العرض السريع: ما تأثير نتائج جولة أوروغواي التي انتهت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ على الدول النامية ومن بينها مصر.

عند وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية محمود محمد محمود عدة لقاءات لتوضيح آثار ونتائج جولة أوروغواي على مصر.. وأوضح بداية أن الجولة ستنتهي رسميا في اجتماع وزاري سيعقد في مدينة مراكش بالمغرب في ١٢ أبريل ١٩٩٤.. وسيبدأ إنفاذ هذه الاتفاقيات بعد تصديق برلمانات الدول الأعضاء والمشاركة في المفاوضات عليها بعد ذلك في أبريل ١٩٩٥. وأشار إلى أن الاتفاقيات التي تفاوضنا عليها خلال السنوات السبع الماضية ليست شرا مستطيرا.. كما يقول البعض.. ولا هي منحة من السماء.. فما هي إلا إطار يحكم علاقتنا التجارية مع الدول المختلفة يحل لنا حقوقا ويرتب علينا التزامات وبهما تكن هذه أو تلك فما هي إلا هبة عن فرص يجب استغلالها، وتحديات علينا قبولها والتكيف معها.. سواء من الحكومة أو رجال الأعمال من القطاع العام أو الخاص.

وهذا يتطلب تطوير المنتج المصري ليكون عند أعلى مستوى من الجودة، وإقل سعر ممكن للمنافسة.. وهذا تحد علينا قبوله إذا أردنا أن

نطق بالقدم.. خاصة وأن كل الظروف مهيأة لمصر سواء على مستوى الاقتصاد ككل أو على مستوى جزيئة التجارة الدولية.. أن نتقدم وتتأخر لكي نصل إلى مصاف الدول التي سبقتنا ولا تختلف ظروفها كثيرا عنا.. كما أن اللجان القومية تدرس نتائج اتفاقية الجات وأثرها على الاقتصاد المصري.

## مزايا للتصدير

ولش. وزير الاقتصاد.. إلى أن نتائج جولة أوروغواي والتي استمرت لأكثر من سبع سنوات منذ إعلان بريتانيك إيسة في أوروغواي في سبتمبر عام ١٩٨٦.. قد أسفرت عن أكبر مجموعة من الاتفاقيات التجارية الدولية في تاريخ الجات منذ عام ١٩٤٧.. وفصلت مجالات عديدة ومتشعبة من التجارة الدولية لم تشهدا من قبل.. تؤثر على معظم أنشطة الاقتصاد في دول العالم.. فقد غدت إلى جانب تحرير التجارة الدولية في المجال التقليدي للسلع المتطورة كالزراعة والمنسوجات والسلع الصناعية المختلفة مجالات أخرى كجارية الخدمات مثل الخدمات المالية والسياحية والنقل أو الخدمات المهنية أو السلع غير المتطورة.. كما غدت أيضا مجالات أخرى مثل أمور التجارة المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية.. كما عالجت الجولة قواعد الجات لكي تساهم ما طرا على العلاقات

التجارية الدولية من تطور على مدى ٤٥ عاما الماضية منذ نشأة الجات في عام ١٩٤٧.. وقد انعكس على ذلك في وثيقة ختامية تضم الاتفاقيات التجارية تمت هيكل تنظيمي تدور فيه الجات الحالية لرحل مطلقا اتفاقية دولية أعلى لها اسم منظمة التجارة الدولية.

ولما كانت مصر عضو في الجات منذ عام ١٩٧٠.. فقد شاركت مصر في هذه المفاوضات بنشاط منذ بدايتها وحتى نهايتها من منطلق قناعتها بالانتماء في الاقتصاد العالمي.. ويدافع من الحرج على التعاون مع الدول للتوصل إلى نتائج تحقق لنا تعظيم المكاسب وتحجيم الالتزامات وذلك بالتعاون والتفاوض مع مصالح الدول الأخرى المشاركة في الجولة والتي تعارضت مع البعض.. واتلفت مع البعض الآخر وذلك بشكل بناء.

## ● واضف وزير الاقتصاد:

ومنا عدة حقائق لابد أن ندرها في إطار تقييم اتفاقية الجات:

● أن مصر لم تلزم ولا تلزم بتحمل أعباء تفوق قدرتها، كما أن الالتزامات التي ترتبت على مصر في إطار هذه الجولة، لم تزد عن الالتزامات على الدول النامية الأخرى، بل هي أقل بكثير من تلك الدول نتيجة لتطبيق بعض

المعايير التي توفر معاملة أفضل أو التزامات أقل للدول صغيفة الحجم في التجارة الدولية، أو دول ذات الدخل الفردي المشابه للدخل في مصر. ● أنه من حسن الحظ لمصر، أن يتوأكب مشاركة مصر في المفاوضات التي انتهت في ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ في التجارة الدولية مع برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر.. وبحيث لا يترتب اتفاق الجات الأخير، التزامات تفوق ما تلقت مصر فعلا في إطار البرامج الذاتية التي اتخذتها خلال السنوات الثلاث أو الأربع الأخيرة.

● أن مصر عضو في الجات منذ عام ١٩٧٠ بعد أن تفاوضت على الدخول فيها على مرلماني سنوات منذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٠. وهي في وضع أفضل من الدول التي وعت أعباء الجات مؤخرا وتسمى حاليا الانضمام وتلك الدول ستتمتع أعباء التزامات الجات بشكل مضاعف.

## مفردات سياق دولية

● المرونة الممنوحة لمصر في مختلف الاتفاقيات من حيث تخفيض مستوى الالتزامات والإعفاء من بعضها. والمرونة في تطبيق البعض الآخر، بما يتواءم مع خطوات الإصلاح الاقتصادي التي اتخذتها، وتتخذها مصر حاليا، والمزايا التي ستحصل عليها في ضوء التزامات الدول الأخرى.. إلى جانب الفترات الطويلة المسموح لمصر بتطبيق التزاماتها خلالها في الفترات الانتقالية التي يستيق تنفيذ بعض الالتزامات.









المصدر : *أحمد*

٢٦ جمادى ١٩٩٤

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

● وتلقت - للاضرار التي ستجلب عن تخفيض الدعم - على بعض السلع الزراعية - التي تستورد - مصر - أشار مصدر - مصدر - مصدر السلع الزراعية بنسبة ٢٠٪ على مدى ست سنوات ابتداء من عام ١٩٩٥ .. كما أن أي ضرر سيقبض بمصر ستحصل على التعويض المناسب وأشار إلى أن السؤال الذي ينبغي أن نعمل جامعين من أجله هو : كيف نطفي تكاليف الإنتاج للسلع والخدمات المصرية لكي تقرب من السعر العالمي وتحقق المنافسة .. فنحن ندخل مرحلة جديدة بكل المعايير .. وإن يحقق النجاح إلا الذي يعمل ويتحقق ويتمتع بميزة نسبية في منتجاته .

كما أشار وزير الاقتصاد إلى أن اتفاقية الجات تيسر انتقال العملة .. ولعلنا لهذه الميزة لدينا الأيدي العاملة لدينا يمكن تعظيم المكاسب في هذه الميزة .. فضلا عن أن صناعة السياحة لدينا ميزة نسبية فيها !

#### من حماية الصناعة الوطنية

● وتحدث الدكتور محمد مأمون الوزير المفوض ورئيس للمنظمات الدوائية بالتمثيل التجاري ورئيس وفد المفاوضات - المصري المشارك في جولة أوروغواي وقال إن مصر حصلت على العديد من المزايا في اتفاقية الجات .

وإذا كان هناك حديث يدور عن أن اتفاقية الجات تأتي على حساب الدول النامية .. لابد أن أدرك أن الدول النامية تشمل أيضا دول النمر الآسيوية .. وهذه الدول ألقت عليها الاتفاقية أعباء والتزامات أكبر من مصر وهذا نتيجة لتطبيق بعض المعايير التي توفر معاملة أفضل أو التزامات أقل للدول صغيرة الحجم في التجارة الدولية أو دول ذات الدخل الفردي المشابه للدخل في مصر .

وأشار الدكتور محمد مأمون إلى أن معاملة مصر على أنها دولة صغيرة الحجم في التجارة الدولية وفر لها مزايا عديدة لم تحصل عليها دول أخرى .. مثل حق فرض قيود على الواردات لحماية الصناعة الوطنية .. وبموجب ذلك يمكن أن تقوم بعمل نظام الحصص كإجراء وقائي لفترة معينة لحماية صناعة معينة .









المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٢ - ١٩٩٤









## «الجات».. والفيتو الاقتصادي الدولي

ما زالت هناك فرصة حتى منتصف أبريل القادم لمعالجة الآثار السلبية للاتحاد الجات الأخيرة.. وهي فرصة لا تتاح للجنة الجات الاقتصادية ولا تتاح لبلدان مطعونها وسريانيا.. ولكنها على الأقل تمنح الاتفاق على مبادئ إضافية تحقق بالتفاهة التخفيف سبلات الاتفاق على التجارة الخارجية للدول انامية وعلى الأسواق الداخلية لهذه الدول وعلى صناعاتها وصناعاتها.. لو على الأقل تضمن الدول الدول الصناعية الكبرى صاحبة الامتيازات والزياد والارياح لمبدأ انشاء صندوق دولي، حصول هذه نسبة مخصص عليها من الارياح لحققها للتطوير جانب من خمس دول العالم الثالث وكذلك مساندها لتطوير وتحديث قطاع التجارة الخارجية ليكون أكثر قدرة وكفاءة للعمل والنشاط وفقا لاحكام اتفاقيات الجات وشروطها.

وترتبط الفرصة الأخيرة بان سريانيا للانضمام الى الجات الأخيرة يتطلب استكمال توقيع الوزراء للشخصين بشمول الأعضاء في الانضمام كوزاري الذي يعقد بمدينة سريانيا والامانة التجارية في منتصف أبريل القادم وما يرتبط بذلك من موافقات تشريعية وغيرها.. لأن تناولات شخصين بشمول الانضمام الى المنظمة الجديدة التي ستعمل محل الجات وهي منظمة التجارة العالمية يقل ما تضمنته من شروط والضوابط والالتزامات في النهاية للقرارات على الدول الأعضاء وفي الامارات لا يمكن التحدث منها أو التحدث من قراراتها.

وعندما من التوصلات الرئيسية والجزئية للاتفاق الجات الأخير وبعدما من سبلات للنسب والفساد لأن هناك جانباً واسعاً من الامانة والخطوات يرتبط باستكمال حلقات شروط وتنظيمات الامانة على المستوى الوطني والقطاع الاقتصادي مع امانة منظمة التجارة العالمية التي ستعمل السلطة القضائية وما اليك التزم بالانضمام والتعويض وصندوق النقد الدولي.. وهي نقطة بالغة الحساسية في سياق النظام الاقتصادي الدولي الجديد مع امتلاكه لآخر اسلحة الرقابة وحقوق الفيتو على نظام التجارة الخارجية العالمية بكافة مخرجاتها الشفعية والخدمية والفكرية والاقتصادية وهو ما يحتاج الى ترتيبات وتدابير داخلية على امتداد دول العالم جميعا وعلى الأخص للدول القوة والضعف في دول العالم انساني.. لأن ملاحقة الفيتو الاقتصادي للمنظمة الدولية.. وهو فيتح تحركه بالضرورة مصالح ونظمات الفكر والإقواء ويتصامم في كثير من الأحيان مع مصالح وحقوق دول وشعوب العالم الثالث التي تدعمها لقرارات التنمية وتلت من بين بينها كل يوم صوبحات ونظمات النمو والتقدم.

وفي ظل القرارات القوية المحققة بين التضاميات الانسانية والفقر في عالم اليوم واتساعها البالغ والتحام مع عالم القرن القادم فإن استكمال سلطة المجتمع الدولي على كافة الجوانب السياسية والاقتصادية يصبح قضية بالغة الحساسية تحتاج الى ميزان حساس القياس للتأثيرات والالتزامات وأيضا القياس المقويات والقيد والحدود.. ويجب ان يتم الاستفانة من خبرات حق الفيتو السياسي، وتقديراته الأخيرة في ظل الاعدية الدولية وإتمام الدول الخمس الكبرى صلبها للتعامل في مجلس الأمن لتجاه دولة الكبر وهي الولايات المتحدة وهي نتيجة واضحة وظاهرة منذ انهيار الاقتصاد السوفيتي وسقوط دول المعسكر الاشتراكي وانفراد العالم الغربي بالاعتماد والتفكير والتوجيه.

وعلى السطح العربي والاعرابية والتفكير في الجات أو في المنظمة العالمية للتجارة بعد انشائها يمكن تقديره وحسابه إلا بالحدودية والتحكم الشديد في الامانة لأن الجات تضم في عضويتها ست دول عربية فقط ولا تقتصر سبلات على الدول الثلاث التي ولتها تشمل أيضا الدول الخارجية الشنته شنتا التي تتبع اصلا مبدأ حرية التجارة الخارجية منذ سنوات وسنوات لأن خطتها بالغة الصلوح في مجال الاستثمار الصناعي والزراعي وفي مجال الخدمات المالية وغيرها مستعرضها عقبات كثيرة وستكون لها تأثيراتها بالغة السلبية على برامجها المستقبلية لأن هذه الخطط الاستثمارية لكافة على استراتيجيات رئيسية لدعم تقضي بتوفير الطاقة والخدمات للخطوة المراقبة العامة والأثر أضرا بالاعتماد بالاعتماد انخفاض كثيرا عن الاسعار العالمية وكان ذلك عنصر جذب رئيسي للاستثمارات المحلية والاضا للاستثمارات الخارجية للتعلق في أسواق هذه الدول والمشاركة في عمليات الاستثمار الصناعي حتى قامت بالفعل مناطق صناعية كانت تشر بالانطلاق والتوسع الكبير في المستقبل القريب.. وهي خطط صوباجها بالضرورة ويعترض طريقها الاتفاق الأخير للجات وعلى سريانيا لأن بعضا منها يتجاهلها زراعة تكيفها اشغال أعضاء المنظمة.









المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤ هـ ٢١

الخطوة من طريق الدعم للبائس وغير البائس بكافة قصور والاحتكالات. وفي الوقت الراهن فإن الدول الصناعية تحتاج لتسليم معاملاتها مع العالم الخارجي واستمرار تدفق القروض والمساعدات والتمح إلى رضا وتقبل متلفطين بوابطين هما المستوفى والبدك وفي المستقبل اقرب ستحتاج إلى رضا وقبول طرف ثالث هو منظمة التجارة العالمية وهو ما يوسع نطاق السلطة الدولية العليا وتدخلاتها مع الزادة للحماية والوطنية والاسام نطاق تأثير الفيتو الاقتصادي الدولي على الاختيارات والتفضيلات والاصلاحية. بل واتهم من كل ذلك تقليل فرصة لواءة بين القواعد الدولية وبين الظروف المحلية الخاصة لأن الاتفاقيات الدولية أصبحت تتضمن من القود والشروط ما لا يسمح استخدام السلطة الاقتصادية لدم العدو وتوسيع نطاق الاستثمار والانشاءات الصناعية والزراعي وهي الأسلحة التي استخدمت على نطاق كبير في الدول الصناعية الجديدة المسماة بالناموز الاقتصادية وهي نفس الأسلحة التي استخدمها الدول الصناعية الكبرى لخلق للنجاح الاقتصادي والانتاجي للامم لتجاوز ازمت الركود والانهكاش وايضا ادفع غلظة التحول الحرجة من اقتصاديات تبنسي للمفاهيم التقليدية للثورة الصناعية إلى اقتصاديات فاعرة على المنافسة في كل المفاهم الحديثة للثورة التكنولوجية والانتقال من صناعة السلع التقليدية إلى صناعة التقنية الحديثة.

لقد من حصر وتقييم الجوانب السياسية لانتقال هبات الأخير وتغيرها على الأوضاع الاقتصادية لدول العالم الثالث والتمتد من خيرة المطامح السياسي لروشنات الإصلاح الاقتصادي التي تقمها للثقافات الدولية الاقتصادية وهي روشنات اصلاحية لا تتوقف حول الاصلاحات النمطية الاقتصادية كالمسوق والحرية الاقتصادية ولكنها تحدث عن الربط الوثيق بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي والتأثيرات ذلك على الاستقرار والأوضاع العامة في دول العالم الثالث بسلامتها وأجالياتها وكذلك يمتد لها وحسناتها. وما يعكسه ذلك من مرحلة قائمة كبد وأن تشهد تغييرات شاملة اقتصادية وسياسية مازال

للعالم الثالث غير مؤهل لمواجهةها والتعامل معها. ويأتي جانب بالغ الأهمية يرتبط بالثقافة لاجات الأخيرة وهو أن الدول الصناعية الكبرى تشكل عالم تحرير يتأهل قواعد التعامل مع سواها المعلومات الشكل والتمتع الاقتصادي ووضوح بتأهل قواعد التعامل مع سواها المعلومات المشتركة والتشويق للتكامل أسلمها وختماتها في حين أن العالم الثالث يتأهل عالم التحرير وهو ميمر متفلس الوجاهات متناقض للمصالح محمل بكافة أنواع الأخلاق الاقتصادي وجسم تكليف الإصلاح للتعامل بالباطنة والموجهة. وكل ذلك كبد وإن يستوجب مواجهة قبل أن يكتمل للفيتو الاقتصادي وتنشيطه ويجهته وقوته. ويصيح ولما أيمان الاضغوض الحسنة وإوامره ونواهيها







## تقرير لجلالة من الحزب الوطني حول آثار «الجات» على الاقتصاد المصري مفاوضات مع السوق الأوروبية لالغاء القيود أمام تصدير منتجاتنا الزراعية

كتبت . نهال شكرى وعصام عبد الكريم:

أكد الدكتور يوسف والى نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة واستصلاح الأراضي أنه سيتم التفاوض مع السوق الأوروبية بشأن القيود الخاصة بمحاصيل ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المصرية للسوق وإلغاء تلك القيود في إطار اتفاق بين مصر والسوق الأوروبية وعرضه ضمن الاتفاقية الجديدة. كما سيتم بحث كيفية التفتيش على الزيادة في أسعار صادرات الدول المتقدمة للدول النامية بحيث لا تؤثر على أسعار السلع الغذائية وذلك باستمرار تقديم للمعلومات والبيانات الاقتصادية بشرط ميسرة من الدول المتقدمة لفترة ٦ سنوات.

وأكد الدكتور والى أن اتفاقية الجات ستشجع الإنتاج الزراعى بمختلف جوانبه في مصر وفي الدول النامية حيث تنضم إليها الدعم على صادرات الدول المتقدمة للدول النامية والفائدة خاصة في مجال تصدير المواد الغذائية كما ستقدم بها هذه الدول. وقد حصلت مصر وبصفة خاصة على حق دعم صادراتها الزراعية كماله استثنائية.

وأوضح أن سائر التفاوض من خطوات في تحرير قطاع الزراعة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي بعد خطوات هامة تفي بحصول القطاع الزراعى من أي تعقيدات مرتبطة حيث لها تدعى كافة متطلبات الاتفاقية الجديدة.

وصرح الدكتور سعد نصار مستشار الوزارة والمصرف على قطاع المشغنين الاقتصادية بأن اتفاقية الجات الجديدة يبدأ مفاوضاتها بعد عقد المؤتمر الوزاري للاتفاقية في المغرب في أبريل القادم، وبعد التصديق عليها من حكومات ورؤساء الدول، وسيتم بموجب الاتفاقية إلغاء الحظر على استيراد وتصدير المنتجات الزراعية مع خفض التعريفات الجمركية في الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ خلال ٦ سنوات وفي الدول النامية تخفيض بنسبة ٢٤٪ خلال ١٠ سنوات بدءاً من أول يناير ١٩٩٥ مع اعتبار فترة الأساس في متوسط عامي ٨٦ و ١٩٨٧.

كما تنص الاتفاقية على خفض الدعم الداخلي للإنتاج الزراعى في الدول المتقدمة بنسبة ٢٠٪ خلال ٦ سنوات وبمعدل ٢٣٪ في الدول النامية خلال ١٠ سنوات، وذلك على مستوى جميع المنتجات الزراعية، مع السماح ببعض الدعم للمنتجات الزراعية بنسبة ١٠٪ للدول النامية، و٥٪ للدول المتقدمة في حالات محددة.

اتفاقية الجات على الاقتصاد المصري، تمهيدا لرفعها إلى القيادة السياسية في موعد أقصاه منتصف مارس القادم، قبل عقد اجتماعات «الجات» في المغرب في أبريل القادم.

ومن ناحية أخرى صرح الدكتور سمير طوبار رئيس اللجنة الاقتصادية الحزبية الوطني بأنه سيتم عقد اجتماع موسع مع لجان الصناعة والتجارة والمواصلات لوضع تصور شامل للأثر







بعد اتفاقية الجات :

# مصر فى دائرة تجارة الخدمات

## دعوة للاستثمار فى مجالات البنوك والتأمين والأوراق المالية والتشييد والسياحة

الاتفاقية، لأن البوالة النامية، إن تستطيع أن تتنافس الدول الكبرى فى مجال الصادرات السلعية .. أو الخدمات .. وكان رد الدول الكبرى خالصا وقالت .. إذا كان أمام الدول النامية طريق

كثير الحديث فى الآونة الأخيرة، عن اتفاقية تحرور التجارة العالمية، الجات، ووقعت عليها حتى الآن نحو ١٢٠ دولة .. وقال البعض أنه كان يتعين على البوالة النامية الاتفاق على هذه

أخر، فليها أن تنجح إليه .. أن حجم التجارة بين الدول الكبرى ٢٨٠٪ .. ويكفى أن الاتفاقية تضمنت نصوصا تغطي الدول النامية مرونة ومزايا لم تحققها أى اتفاقية من قبل

## دول العالم تفتح أبوابها أمام العمالة المصرية المنتظمة والتكنولوجيا

منذ ١٠ ديسمبر الماضى تاريخ إعلان اتفاقية الجات بعد مفاوضات استغرقت ٢٨ جولة شاقة .. ودول العالم ليس أمامها إلا الأعداد الواجبة .. البرلمانات والجمعيات .. رجال الأعمال تتناقص تفاصيل هذه الاتفاقية التى جاءت فى نحو ٨٠٠ صفحة تتضمن كل صغيرة وكبيرة عن الحقوق والواجبات للدول الأعضاء .. ول مصر عقد الرئيس حسنى مبارك اجتماعا حضره الدكتور عاطف صدقى رئيس الوزراء .. والدكتور أحمد قنصى سكرتير مجلس الشعب .. والدكتور مصطفى كمال حلمى رئيس مجلس الشورى والوزراء وكبار المستشارين ..

تحتوى وثيقة الاقتصاد إلى خطة لا تزيد .. اجتماعات مكثفة بمقرها بمصره محمد محمود وزير الاقتصاد مع جهاز للتشغيل التجارى ورجال الأعمال .. وعلى الجانب الآخر اجتماعات بمقرها اسماعيل حسن محافظ البنك المركزى مع رؤساء البنوك .. واجتماعات أخرى بمقرها الدكتور محمد حسن فتح النور ورئيس هيئة سوق المال مع اشرف شمس الدين رئيس اللجنة الفرعية للتجارة فى الخدمات .. وكان الهدف من هذه الاجتماعات دراسة كيفية استغلال مصر المصنوع من هذه الاتفاقية التى أصبحت جزءا لا يتفصل عن النظام الاقتصادى العالمى .. والذى لا يستطيع مصر أن تعيش بمعزل عنه .. الا كانت خسارتها كبيرة









٢٧ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تراما ضرورة لحماية الأخلاق العامة والأمن والنظام والصحة العامة والقيم الثقافية والبيئية .. وإذا تكلت الدولة تقدم نوعا من الدعم عليها أيضا أخطار الدول الأعضاء ..

### التكنولوجيا والتعاون الفني

إن انضمام أي دولة إلى الاتفاق .. لا يفي فيها تحرير التجارة في الخدمات إلا في القطاعات الرئيسية والفريقية التي تريخها الدولة ، وبطرق للخدمات التي تصنفها حسب طلبها ..

وبحلول جولات المفاوضات .. أعطت مصر رتبها في الدول في التجارة الدولية للخدمات أيضا القطاعات الاقتصادية التي تحررت بالفعل من قيود التزاماتها بما يخص واحتياجاتها لاستيراد الخدمات المطلوبة التي تحقق لها التقدم التكنولوجي والتعاون الفني ، ولتوقيت نفسه تسديد مستحقات من قدراتها التنافسية من خدمات لدخول الأسواق الخارجية ..

ويؤكد المسؤولون في وزارة الاقتصاد .. ووزارة الخارجية أنهم قاموا بدراسة متأنية لأثر هذه الاتفاقيات على مصر في قطاع التوظيف ، ونشاط البنوك ورأس المال والتأمين ، وقطاع السياحة والتشجيع والبناء ..

وسيل تقديم مصر للالتزامات إجراء مفاوضات ثنائية على مدى عامين تقريبا مع الدول الصناعية الكبرى ، حيث تركزت هذه المفاوضات على تأكيد موقف مصر بعدم فتح قطاعات الخدمات للتصدير إلا بعد التحقق من مدى قدرات هذه القطاعات على المنافسة .. أو طبقا لاحتياجات النشاط الاقتصادي المصري إلى الشريعة والتكنولوجيا الأجنبية ..

### دعوة مصرية للاستثمارات

ول الوقت نفسه طالب الوفد المصري برئاسة السفير منور وهزان ، بشريعة تقديم الدول الكبرى التزامات من جانبها بفتح أسواقها أمام صادرات الخدمات المصرية ، وبخاصة الإيدي العاملة المنظمة والمهنيين .. وجاءت الالتزامات الجديدة التي تقدمها مصر بصيغة عامة بمثابة دعوة للاستثمارات الأجنبية للخدمة البنا طبقا للتشريعات الوطنية وشملت قطاعات البنوك والتأمين وإعادة التأمين والأوراق المالية ..

أولا : السماح بانشاء بنوك مشتركة والتزام لشركه اجنبي بتدريب العاملين في البنك .. كذلك السماح بانشاء فروع للبنوك الأجنبية وفقا للشروط التي يحددها وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالاصالة .. أيضا ال احتياجات السوق المصرية .. أيضا السماح بانشاء مكاتب تمثيل البنوك

ولا شك ان مصر في موقف أفضل من دول كثيرة .. لانها ضمت قطاعات كبيرة في مجال الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف لها الطريق أمام الاستفادة من اتفاقية هالوت .. فقد اكدت إجراءات الإصلاح على سياسة تحرير الاقتصاد القومي وإزالة العراقيل ، التي حالت فيما مضى دون دخول مصر في دائرة الاقتصاد الدولي بشكل المناسبت والملائم .. وذلك سبقت مصر غالبية الدول النامية والاقتصادية والصين في انتاج سياسة الإصلاح ، مما يفتح المجال أمامها للتعامل مع أفريقيا والدول العربية ، خاصة أنها غلبت من مفاوضات هالوت ، باستثناء المغرب وتونس والجزائر ..

ويقول اشرف شمس الدين ممثل مصر في لجنة تجارة الخدمات .. إن أحكام الاتفاقية الجديدة لن ترتب على مصر من التزامات أكثر مما ترتب عن إجراءات الإصلاح الاقتصادي .. ومن ثم ستكون الاستفادة المتزايدة من الدخول في دائرة التجارة الدولية في الخدمات مؤكدة ، خاصة أنها تعتمد على رأس المال والصالة الماهرة ..

وسامع قطاع الخدمات بكافة أشكاله وجهات متزايدة في الدخل القومي ، وتوسيع المزايا في ميزان المدفوعات ، وبما يؤكد ذلك أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات ارتفعت من ١٢٪ خلال السبعينيات ، إلى ٢٧٪ في التسعينيات .. وإذا نظرنا إلى المزايا التي ستحصل عليها مصر بصورة

مباشرة .. نجد أن الاتفاق يفتح الباب أمام مصر أمام الصادرات المصرية من الخدمات ، خاصة في القطاعات التي تقدمت فيها وتستطيع المنافسة من خلالها ، مثل الخدمات المصرفية والتأمين وانتقال المهنيين المصريين والإحصائيين للعمل في الدول النامية وغيرها .. كما يستفيد قطاع الخدمات العربية أعضاء الاتفاق ، والدول الإفريقية نظرا للخبرة الكبيرة التي لديها والسمعة الطيبة التي تتمتع بها في هذا المجال ..

### العملية المصرية

أما العملية المصرية ه الأفراد اللازمين لتقديم الخدمات ه فإن المفاوضات التي ستجرى في مايو القادم ، ستحقق المزيد من فتح الأسواق في الدول المتقدمة أمام الإيدي العاملة المنظمة دون الفردية .. ونظرا لأن مفاوضات الدخول إلى الأسواق في

مجال الخدمات مستمرة الآن وحتى الاجتماع الوزاري في أبريل القادم ، فإن الفرصة متاحة لنا ، ولإحدى الأطراف أيضا في تقديم مزيد من الطيات المصرية في هذا المجال .. الأمر الذي يتطابق قاعدة مطروحة يساهم في اعدادها وزارة القوى العاملة والتشغيل ورجال الأعمال ، حتى تتحقق لنا التي استنادة في هذا المجال ، خاصة أننا دولة تمتاز مشكلة بطالة تختلف حولها الآراء التي تقارب بين ١,٥ مليون وثلاثة ملايين .. معظمهم من خريجي

### تحقيق يكتبه :

### جميل جورج

هذا الشرط على المعلومات الخاصة بالأمن القومي أو بالمعلومات السرية .. ومن بين الالتزامات أيضا .. قيام الدولة العضو بالتحرير التدريجي للتجارة في الخدمات حسب قدراتها وظروفها .. وحرية الدخول في اتفاقيات اقتصادية .. وتام تكملة اقتصادي أو تبادل للتفضيلات بين الدول النامية .. والسماح باتخاذ إجراءات وقائية مؤقتة لحماية قطاع الخدمات الوطني من المنافسة الأجنبية .. كذلك حرية الدول الأعضاء في تطبيق أي إجراءات









# الأخبار

المصدر :

٢٦ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الاجنبية بطرق عدم الجمع بين فرع  
 بنك اجنبي ومكتب تمثيل لنفس  
 قوته ...  
 ثانيا : السماح بإنشاء شركات  
 تأمين سواء مشتركة أو فرعا  
 لشركات اجنبية بعد خمس سنوات من  
 بدء تنفيذ الاتفاق .. والسماح لشركات  
 اعادة التأمين بممارسة نشاطها فور  
 تنفيذ الاتفاق مع ضمان نسب اعادة  
 التأمين التي يتم استنادا الى كل من  
 الشركة المصرية لاعادة التأمين أو  
 الشركة الاوروبية لاعادة التأمين ..  
 كما يتم السماح بممارسة أنشطة  
 الخدمات المالية للتأمين مثل  
 الضمانات الاكتوارية والاستشارات .  
 ثالثا : اعطت مصر انه قد تمت  
 إزالة كافة القيود التي تعوق تدفق  
 رؤوس الأموال للاستثمار غير المباشرة  
 أي الاستثمار في الأوراق المالية  
 خدمة لأغراض التنمية الاقتصادية ..  
 والسماح بتقديم كافة الخدمات التي  
 تعمل على تنشيط السوق وتطويره .  
 وخاصة خدمات ضمان الائتمان  
 والسفيرة والمقاصة والتسويق وحفظ  
 الأوراق المالية والتسويق والترويج .  
 وتكون وإدارة محافظ الأوراق المالية  
 وإنشاء وإدارة منظمات الاستثمار  
 الجماعي .. وذلك باستئجار المستثمر  
 من تصاميم حق ورياسة السوق سواء في  
 الداخل أو بالخارج لاستثمار الأموال  
 في شروا متناسعة تحقق له أكبر عائد .  
 رابعا : تم الاتفاق على السماح  
 بإنشاء المصارف والمصارف بعد  
 الحصول على تراخيص وفقا لاجابة  
 السوق .. كذلك السماح للوكالات  
 السياحية التي يرتقب حجم عملها  
 على احتياجات السوق أيضا .. كما  
 سيتم فتح السوق المصري أمام  
 الخدمات السياحية مثل « وزارة  
 السياحة » .. وخدمات النقل السياحي  
 البري والبحري وإنشاء معاهد  
 التدريب السياحية .. والمؤتمرات  
 السياحية .  
 خامسا : السماح بإنشاء شركات  
 مشتركة لنقل الركاب والبضائع .  
 بطرق الا يقل رأس المال المصري فيها  
 عن ٥١٪ من اجمالي رأس مال  
 الشركة .. ويمثل العاملون المصريون  
 فيها ما لا يقل عن ٩٥٪ من اجمالي  
 افراد المالكين .. أيضا إنشاء شركات  
 مشتركة لخدمات تطوير الأراضي  
 ولزيادة فيها رأس المال الاجنبي على  
 ٧٥٪ .. والافراد الاجانب على ٢٥٪ ..  
 سادسا : سمحت الاتفاقية  
 بإنشاء شركات مشتركة لخدمات  
 الانشاءات والاستشارات الهندسية  
 بحيث لا يقل رأس المال المصري فيها  
 عن ٥١٪ في مجال المشروعات  
 الكبرى ..







في يناير القادم ١٩٩٥ يبدأ تطبيق الاتفاقية العامة للتجارة الحرة والتجارة، المشهورة بـ «الجات» وتنشأ منظمة ثالثة جديدة هي منظمة التجارة العالمية لتتضمن إلى جانب الدول ومندوبي تلك الدول، أيكل تلك الممثلث الذي يحكم العلم ويحكم في النظام الاقتصادي الدولي الجديد.

وقد تمت «الجات» الدول إلى ثلاث مجموعات الأولى الدول المتقدمة والثانية الدول النامية والثالثة الدول الأقل نمواً أو متخلفة النمو وقد صفت الأخيرة على أساس أنها دول يقل دخل الفرد السنوي بها عن ألف دولار، ومصر من بين هذه الدول، وهي عضو في هذه الاتفاقية.

ورغم أن اسم الجات قد يبدو غريباً على المواطن المصري.. فإن الخبراء يؤكدون أن آثار «الجات» ستكون في بيت وجيب كل مواطن وستؤثر في كل السلع التي يستهلكها.. حتى في طبق الفول! وأن تكون في المدى القريب على الأقل آثاراً إيجابية!

● يجب الآن النظر إلى الفترة الانتقالية التي تحصل فيها على إعانات وأركان إلى هذا وإنما يجب أن ننظر إلى ما بعد هذه الفترة حيث ستتحول التجارة العالمية بالكامل وسوف تتكهن هذه الإعانات. □ وكيف سيكون الحال؟ ● قال: اعتقد أننا ستواجه موقفاً عصياً جداً لأنه ستستوى عملية الحماية التي يسمح لنا فيها بنسب دعم الصادرات وهذا القول أنه يجب أن نعلم الآثار الإيجابية للاتفاقية على مصر وأن ننظر إلى أقصى قدر ممكن من الآثار السلبية. تحتاج لمؤسسات قادرة

استمرار المنح والمصالحات القبلية على الوضع الحالي والحصول على مبيعات مبررة كذلك التي تحصل عليها من أمريكا والحصول على قروض تهدف إلى زيادة الإنتاج وتخفيض الدعم للسلع بنسب تناضدية.

#### بعض الآثار الإيجابية

واستمرار هذه الشروط المبررة والتنمية لمصر كما يقول د. جمال سواف يخلق من الآثار السلبية فيما يتعلق بمصر كنزاً مستورداً للغذاء وهذا في الفترة الانتقالية.

أيضا توجد تأثيرات إيجابية أخرى في جانب الإنتاج الزراعي

في مصر فتتجه لارتفاع أسعار السلع الغذائية والزراعية صوما بعد إلغاء الدعم على مستوى الدول المنتجة الرئيسية سوف ترتفع الأسعار العالمية للسلع الزراعية بصفة عامة لإلزاما بدعم بشكل مكثف وهذا له آثار إيجابية على الإنتاج الزراعي في مصر وقد أوضحت خبرة الممثلين الآخرين مع الخلفاء الأمم المتحدة العالمية للسلع الزراعية كيف أثر ذلك في مصر. سوليا على الإنتاج الزراعي بحدود ١٠٠٠ ألف فدان على الأقل في مصر. وإلى المقابل عندما ترتفع أسعار السلع الزراعية عالمياً سيتمكن هذا بصورة إيجابية على الإنتاج الزراعي المحلي مما يؤدي إلى زيادة في معدل نمو وصفة خاصة السلع التصديرية الزراعية حيث هناك احتمالات أن تنتقل إلى حد ما صادرات القطن والارز والخضر والفواكه وهذا جانب إيجابي. □ قلت: وماذا بعد الفترة الانتقالية؟ ● قال: هذا هو الكلام.. أننا

مصر معروفة كنزاً

مستوردة رئيسية للغذاء والخبز بصفة أساسية، ثم الحبوب والمسكر والزيوت للخبز والزياد والحبوب، لكن المستورد منها سنوياً بما قيمته ثلاثة مليارات دولار في المتوسط والاتفاقية «الجات» تدعو إلى تحرير التجارة العالمية والتحرير بنسب للغذاء الدعم بكافة صوره وأن كانت الاتفاقية جعلت العامة على مرحلتين: الأولى: فرض رسوم جمركية على الصادرات والواردات بدلاً من تحديد حصص منها.

● الثانية: التخلص من الرسوم الجمركية تدريجياً بحيث تتلاقى تماماً بعد عشر سنوات بالنسبة للدول النامية والمتخلفة النمو، أي في عام ٢٠٠٠.

#### الإعانات منعت كارثة

وهذا يعني أننا حصلنا على بعض الإعانات كنزاً متخلفة النمو. فكيف نستفيد من هذه المرحلة الانتقالية؟

● هذه الإعانات لو أنها لم تمنح لمصر والدول المشابهة خلال هذه الفترة الانتقالية لاصبحت كارثة بكل المقاييس كما يوضح د. جمال سواف استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة.. فحين خلال هذه الفترة سيبسب هذه الإعانات أن تنأثر كثيراً نتيجة لإلغاء الدعم للدول المتقدمة للغذاء وهي الاتحاد الأوروبي وأمريكا فإلغاء الدعم لخمس بالمتجهين الزراعيين هناك سيؤثر على ارتفاع أسعار السلع الغذائية وهذا من شأنه أن يدفع من للفقر أو إلى المبلغ المدفوع للواردات الغذائية من الدول المستوردة للغذاء ومنها مصر ونتيجة لهذا فحين في مصر حصلنا على بعض الإعانات منها

□ كيف؟! ● قال: بالاستمرار بشكل مكثف في سياسة الإصلاح الاقتصادي وليس بالشكل الذي تدير عليه الآن وأعني بصفة خاصة الإصلاح المؤسسي لأنه بدون إصلاحات مؤسسية جذرية لن نحظى أو نأثر إيجابية في إطار اتفاقية «الجات» لأنه سيكون صراع الكثير كفاءة والاتفاقية في واقع الأمر تحفيز لصالح الدول المتقدمة في الإنسان والاتفاقية أصلاً لصالح القوى الرئيسية في الاقتصاد العالمي، أما الدول النامية والأقل نمواً فستأثر في هامش الاتفاقية وبذلك فإنهم يقولون أن الاتفاقية ليس لها آثار سلبية على الدول النامية فهذا كلام من وجهة نظري غير سليم على الإطلاق لأن القرار نظام التعويضات هو أكثر من جانب الجات بل أن هناك آثاراً سلبية مكثفة على مثل هذه الدول. فوجب سرعة إقامة مؤسسات تصديرية تتم بالتفاهة ومؤسسات إنتاجية للتجهيزات الاقتصادية للقبض ومؤسسات للبحث العلمي







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٧ يناير ١٩٩٤

تحقيق :

### سامية بولس

استاذ الاقتصاد الزراعي بجامعة القاهرة يقول أنه لابد من التأكيد على أن «الجات» سوف تقرر ضررا بالغاً بالاقصاد المصري خاصة بالتمية لأثرها على القطاع الزراعي وتجمع على ذلك العديد من الدراسات الدوابة حول الأسرار المحتملة لتحرير التجارة الخارجية على الزراعة المصرية. وتشير إحدى الدراسات الهامة إلى الآثار السلبية لتحرير على العرض والطلب المحليين وصافي الميزان التجاري باستثناء فائض المنتج الذي يتوقع أن يحقق فترا من الاستفادة نتيجة لتراجع الأسعار العالمية للعديد من المنتجات الزراعية. ولقد أوضحت الدراسة أن عرض المنتجات الزراعية سينخفض بنحو 26,1 بينما لطلب سينخفض بنحو 21,1.

وستحقق مائتي لتجارة الزراعية عزوا قدر بنحو ٨٤ مليون دولار في الوقت الذي سيقطع فيه المنتجون نقداً قدر بنحو ٧١٧ مليون دولار بينما سيخسر المستهلكون نحو ١٢٠٠ مليون دولار وستتدهور رافعة المجتمع بما يساوي ١٨١ مليون دولار. وللتكليف على أهمية هذه النتائج كما يقول دابومندور فإن تحرير التجارة الخارجية سيقول في زيادة ملموسة في الصادرات الزراعية الرئيسية حيث من المتوقع أن ترتفع أسعار الصبح بنحو 2٢٠ و القارة بنحو 2٢٧ والصكر بنحو 2١٠ والزيوت النباتية ما بين 2٨ و ١١٤ وفي الوقت الذي لن تتجاوز فيه الزيادة المتوقعة في أسعار القطن نحو 2٤ ومضى ذلك زيادة كبير في أسعار وريداتنا الرئيسية مقابل زيادة أقل في أسعار صادراتنا الأخرى الذي سيسبق العجز في الميزان التجاري الزراعي.

والعممة الاساسية والمعالجة في ضوء هذه النتائج المحتملة كما

والتطوير للتكنولوجيا والأشراك والتدريب التعاوني وتنبوع الأمة مظلمات غير حكومية في جميع الأنشطة مثل المنظمات التعاونية والاعابية واتحادات المصنوعين والمتجوعين مع دور نشط للحكومة فيما يتعلق بتحديد مواصفات الجودة والرقابة وتصنيع التثريعات كسرى تسلاوم مع المتغيرات.

وفي مجال التصدير يجب التأكيد على كفاءة العمل في مكتب التمثيل التجاري في الخارج ووضع نظام كفاءة الترويج وفتح الأسواق وجمع وتحليل المعلومات عن الأسواق الدوابة وإلحقتها للخدمات التصديرية.

#### مستجدات الإعلاوات

أولها يجب أن تستخدم الفترة الانتقالية بشكل مرشد واستخدم الإعلاوات بأقصى ما يمكن معني أن أحد الصناعات ذات الأولوية أو الصناعات الواعدة فيما يتعلق بالتصدير خاصة وأنه مسموح لمصر بدم صافيتها باعتبارها إحدى الدول الصغيرة في مجال التصدير.

أولها استخدام خبرة المصنوع سنوات المسموح بها لخلق صناعات تصديرية جديدة تتمثل فيها مصر بميزة نسبية ولكن للصناعات الزراعية والظرفية وهذه تتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات وهذا يمكن أن تنبع الصناعات التصديرية التي تتبها بعض الدول وهي إعطاء الأولوية للتصدير لثقات طويلة من الضرائب.

□ وهل بهذا نحل مشاكلنا في السوق؟

أقول: مواصفات الجودة هي أساساً التي سوف نواجهها عند التحرير. الكامل لتجارة العالمية. وإذا لم تأخذ في أحد الاقتصاد المصري وأعد الصناعات التي سوف تأخر في التجارة العالمية وإذا لم نأخذ في هذه حتى السلع التي تصدرها لأن لن نتمكن من تصديرها في ظل المافايوس أو المواصفات التي سوف تكون ارتفاع كل الأسعار

● أما د. حسني حافظ الخبير إاقتصادى والوكيل الأول لبيك الاستثمار فيقول أنه أصبح من الضروري أن تصاب مصر ما يدور من حولها من تطورات عالمية هذا ناحية ومن ناحية أخرى فإن الأزمة الاقتصادية المصرية تتجسد بشكل أساسي في الميزان التجاري حيث أن هناك فجوة كبيرة بين الصادرات والواردات لصالح الواردات وتقدر هذه الفجوة بما يزيد عن ٢٠ مليار جنيه.

وهذا لابد أن تتضافر كافة الجهود لتعويض العجز المصنوعات المصرية المتزايدة وغير المتغيرة وهذا أن يتبنى الة بعدة أساليب أولها زيادة الإنتاج والإنتاجية بالعودة العانية التي تمكن مصر من المنافسة في الأسواق العالمية ثم القدرة التنافسية والتي تعتمد على أهل الخبرة والمعرفة والعناية بالعملة بعمليات الأجل والتجديد لمعدات المصانع من ناحية وخاصة المصانع المتخصصة لعمليات التصنيع بالإضافة إلى الجودة حتى نستطيع أن لناص.

ويضيف أن مصر تحتاج إلى فترة زمنية لاتقل عن ثلاث سنوات لحماية المنتجات المتنوعة حتى يمكن بحق أن تؤول الصناعات المختلفة للمنافسة في الأسواق العالمية فطى سبيل المثال إلى مصر لولفنا إلى صناعة القزل والتسويق والعناصر الجاهزة والتي تعتمد على القطن فإنه من الواضح أن مصر القطن الخام المصري أصبح يزيد عن الأسعار العالمية بالإضافة إلى أن مستزعات الإنتاج من طاقة وغيرها أصبحت تشكل عبا كبيرا في عمليات الإنتاجية فكيف نسمح باستيراد قزول أو مشروبات أو ملابس جاهزة بالرغم من أن الميزان المصري







من القول فقط بتدنى ماقومته  
٥٠٠ مليون جنيه .

ويشرب مثالا آخر بالسود  
الغذائية لمعظم الدول المتقدمة  
تدعم صادراتها وخاصة الصادرات  
الزراعية وهذا بالطبع يؤدي إلى  
عدم قدرة المصانع الغذائية  
المصرية على التنافس وشال إلى  
ذلك أن الاحتياجات المصرية من

الغذاء من الخارج تصل إلى نحو  
٢٦٠ على الأقل.

ويقول دحسني أن على مصر  
أن تبدأ في الأعداد للدخول في  
اتفاقية الجات وإن يكون لها  
تخطت حدة قبولها لهذه الاتفاقية  
أهمها:

● مساعدة الدول المتقدمة لها في  
صورة دعم لصادراتها.

● توافج اتفاقيات من الدخول  
الأعضاء مع مصر لاستيراد جزء

من المنتجات المصرية المتميزة  
وخاصة في مجال الفواكه والخضراوات  
واللباس الجاهزة.

● أنه يمكن للدول الأعضاء منح  
قروض طويلة الأجل بدون فوائد  
لمصر تخصص للعملية التصديرية  
خلال ثلاث سنوات الأولى من  
الاتفاقية.

ويقول لنا في فترة تحول  
جزري ومعظم الشركات الإنتاجية  
عانت الكثير ومازالت تعاني من  
الحلل المالي والاقتصادي في

حياتها التموينية وذلك يجب أن  
نهيء هذه الوحدات الاقتصادية  
لمسافرة ركب التطور والتحول  
والاعتماد بالخصر البشري لأنه  
أساس الإنتاج.

### تهديد للمصانع الوطنية

● أما داحمد برانية الأستاذ  
في معهد للتخطيط القومي فيرى أن  
اتفاقية الجات تمثل تهديدا  
للمصانع الوطنية نتيجة  
للمنافسة غير العادلة مع السلع  
المثلة في الدول الصناعية الكبرى  
وأضا تهديد للمنتجات الزراعية  
والمثل وأضح في القطر .  
ويقول أن هذا يمكن على زيادة  
البطالة نتيجة الانكسار في  
الاستثمار والاضطرر لنا سنكون  
ناجين اقتصاديا للتكتلات العالمية  
الكبرى ويرى أن الحل أن نقيم  
الدول للتنمية المتشابهة تكتلا  
عربيا اقتصاديا عن طريق إقامة  
سوق عربية مشتركة وتعاون  
اقتصادي مستلزمين من التجربة  
الأوربية ويمكن أيضا كما يقول  
إقامة تكتل الأفريقي وبمضى أوضح  
أننا نكون نامية لابد أن نعمل في  
ظل تكتل الاقتصادي.

















المصدر : **البيان**

التاريخ : **٢٢ من شهر ١٩٩٤** للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

### غات : التجارة العالمية سجلت تقدماً نسبته ثلاثة في المئة عام ١٩٩٣

● جنيف - أ ف ب - أفلحت تقديرات الخبراء في وفاتها تم تقديرها خلال جلسة الجمعية العامة للدول الأعضاء التي بدأت مساء أول من أمس أن زيادة نسبة التجارة العالمية عام ١٩٩٣ كانت أقل من ١٩٩٢ في المئة فيما سجلت عام ١٩٩٢ تقدماً نسبته أربعة في المئة.

ويشار إلى أن هذه الزيادة تعاكس أدنى من توقعات خبراء منظمة التجارة العالمية في الربيع الماضي أن التجارة العالمية لعام ١٩٩٣ ستسجل زيادة قدرها ٥,٥ في المئة.

وقال رئيس الجمعية السفير الهندي بانكروشان زوتشي الذي أشار إلى أن هذه الأرقام تقل أدنى بكثير من متوسط الأرقام المسجلة في التسعينات أن الإنتاج العالمي سجل تقدماً من جهته وأكثر من اثنين في المئة العام الماضي. غير أن الرئيس الحالي ذكر أن شدة اسديا يدعو إلى احتفال في حصول انتعاش خلال السنة الجارية نتيجة التحسن الذي طرأ على اقتصاد بعض الدول الغربية في ختام العام الماضي.

وأقر زوتشي في كلمته الافتتاحية لمس وضع آلية المراقبة تهدف إلى تمهيد النتائج المترتبة عن تحرير التجارة الدولية ضمن البلدان الفقيرة بعد التوصل إلى اتفاق خلال جولة الأوروغواي في ١٥ كانون الأول (ديسمبر) الماضي في جنيف.









المصدر : الجمهورية

التاريخ : ١٩٨٥ / ١ / ٩

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الحزب الوطني يناقش أثار الجبات خلال أيام الغدا بترحمون تطبيق الجودة الشاملة .. مكانة التحريب .. زيادة المساحة المزروعة

تحقيق :

## ماني صالح

وأوضح أن المستثمر الجديد سوف يواجه صعوبة في تحقيق المنتجات في ظل سوق يولجه بمنافسة حرة لدخاها وخارجيا . وإضاح أن الحكومة تتدخل لاحتلال بعض الإجراءات لحماية المصالح ولكن في حدود ما تم قوله مع الاتفاقيات الدولية . وقال إن الشركات الصناعية لا يجب أن تلقى من خفض الرسوم الجمركية إلى ٥٠٪ خلال فترة زمنية تتراوح بين عامين أو ثلاثة لأنه سيتم المحافظة على التفرقة بين الجمارك على السلع التامة الصنع ومستلزمات الإنتاج . وأوضح أن شكوى أصحاب المصانع سوف تستمر عند خفض التعريفات الجمركية لأن لكل منهم مصالح ويدفع عنها جلي حساب لطرف الآخر . وأضاف أن قرار وزير الشؤون رقم ٢١٤ الخاص بتحديد مصر السلعة سوف يساهم في ضبط حركة التجارة لدخل السوق المصري .

يناقش الحزب الوطني خلال أيام الآثار المترتبة على توقيع مصر على اتفاقية الجات والأجرامات الواجب اتخاذها لتقليل الآثار المترتبة على الاقتصاد المصري .

طالب الخبراء بضرورة اجراء مناقشات موسعة حول هذه الاتفاقية بعد نشر بنود هذه الاتفاقية بكل وضوح حتى يمكن المشاركة بالرأي وإبداء للنصح .

أكد الخبراء أن المعلومات التي تم توفيرها حول هذه الاتفاقية كاصرة عن الخروج برأي واضح لاتخاذ أي اجراء للتعايش مع هذه الاتفاقية .

طالب الخبراء بضرورة لمرام والشركات الصناعية المصرية

بضرورة ابدال نظم الجودة الشاملة في مختلف مراحل

للتشغيل والشركات للوصول بسلعة جيدة ورخيصة قادرة على

المنافسة محليا وخارجيا .. لماذا يقولون عن هذه الاتفاقية .

البيانات غير متوفرة

ويقول الدكتور ابراهيم فوزي وزير الصناعة والثروة المعدنية

انه لا يوجد حاليا أي بيانات متوفرة امام الخبراء للتوصون التي نصت

عليها اتفاقية الجات حتى يمكن مناقشتها والوصول إلى رأي

واضح حول أهم الاجراءات الواجب اتخاذها لتقليل آثارها

السلبية مع الاقتصاد المصري . وقال ان مستندات اتفاقية الجات تم وضعها داخل ٥٩٤

سلعة باللغة الانجليزية وغير متاحة حاليا للخبراء المصريين .

وطالب بضرورة شرح لمصوم الاتفاقية وتوضيح الآثار السلبية









## الزراعة

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٤ يناير ١٩٩٤

الاهتمام بالتحسين لنظام الجودة  
لشاملة حتى يمكن تصدير  
لمنتجات المصرية للخارج .

كما يجب تدعيم روح الانتماء  
والولاء للمواطنين لتطبيق الإنتاج  
الوطني مما هو مستورد .

كما يجب على الشركات خفض  
التكلفة إلى الحد الاقتصادي حتى  
يكون المنتج على المنافسة مثلا  
فاته تم خفض سعر بيع طن الورد  
٢٥٠ جنيهًا ومالت الشركة بتحقيق

أرباحها ويقول يحيى قطب رئيس  
حركة للمالية والصناعة للصناعة  
أن تكلفة المنتج المصري من  
الوسائل الحديثة منافس عالمي  
وأن تؤثر على أسعاره خفض  
الرسوم الجمركية أو حدوث أضرار  
من أية جهة .

وأضاف أن الأخذ بنظام الجودة  
لشاملة ومراقبة تكلفة المنتج  
وجوته، سوف يؤدي حتماً إلى  
تقديم سعر مقبول للمستهلك  
المصري والخارجي في ظل السوق  
المتفتح ويؤكد أنه يجب مع  
الشركات تطبيق نظام إرابزو  
٩٠٠٠

أسياسة تطبق المواصفات  
العالمية .

زيادة الرقعة الزراعية

ويقول محمود صالح العضو  
المنتخب لشركة النيل للزيوت أن  
الحاصلات الزراعية التي  
تستوردها مصر من دول عديدة  
سوف ترتفع أسعارها بعد إلغاء  
الدعم الذي تقدمه الحكومات  
للمزارعين .

ويطالب بضرورة زراعة  
مسابحات أخرى من الأراضي  
الزراعية بالبنجر الزيتي والذرة  
حتى يمكن تقليل الأضرار المترتبة  
على تجميع مصر على تقاوية  
الجات .

كما يجب على الدول العربية  
الاتفاق على صيغة مقبولة  
للتعاون الاقتصادي بين الدول  
وتخفيض التسعيرة للمنتجة في  
القطار العربية من الأنواع الأخرى  
للمستوردة .

الجودة الشاملة

ويقول محمد تهاى رئيس  
شركة ركنا للورد أنه يجب

ويؤكد أنه إذا ما انتهينا إلى  
تجارة حرة بجمارك ٥٠٪ مع  
خلق المنافذ الجمركية غير  
الشرعية فإنه الأفضل من الوضع  
الحالى بجمارك أعلى مع تجارة غير  
مشروعة بالسوق المصري .

مناقشة موسعة

ويقول المهندس فؤاد أبو زعبل  
وزير الصناعة المعلق أن الحزب  
الوطني سوف يقوم بمناقشة ماتم  
إعلانه من دراسات حول تقاوية  
الجات خلال المرحلة القادمة .

وقال أنه يجب على الشركات  
المصرية أن تستعد لهذه المرحلة  
جداً لأن المستهلك المصري له كل  
الحق في الحصول على سلعة جيدة  
وبسعر مناسب سواء كان محلياً أو  
مستورداً .

كما يجب الاهتمام بتصدير  
منتجات الشركات المصرية في  
الأسواق الخارجية لاستغلال  
فائض الطاقات الإنتاجية وتشغيل  
الشباب مع مقاومة الإضراب  
والاهتمام بالتحسين مواصفات









## ١٩٩٤ : المسار : العدد ٢٠٩ : ١٩٩٤ «الجات».. والمخام الوفيرة لأقوياء؟

حصر قلادة خسانا الناقية للجات الأخيرة ومصلحتها وتجنيد أربابها وغنائمها لإتلاف أكثر من العودة إلى بديهيات تاريخ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية. وهي بديهيات تحولت على امتداد الحكم الإنشائي إلى قواعد ثابتة تنظم الأوضاع والمصراحة والتدخل في عداد الحكم الإنشائي التي يريدها العامة والخبراء مثلاً مثل «الوصايا العشر» يريدها من يؤمنون وتريدها من يتكبرون.. ومهما تسليح البعض بالجشاعة الفكرية، فإن البديهيات قلادة الإتساع تحس في طريقها كلفة أكثر العجز والتثبيد أكثر في النهاية ومهما طال الزمن لا يصبح إلا الصحيح.

وعلى رأس البديهيات الاقتصادية والسوية في تاريخ العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية تأتي القاعدة الناقية المؤيدة للنسب الحديث للقبائل المسيطرة على المصفاة وأن شروط التجايل والتمخايل التوازي كانت دائما تشترط على غيرها الأقوياء على الضعفاء حتى يزيد تسيبهم من تلك العلاقات والتمخايل والتجديل وأن الصراع يشتمل أيضا داخل دائرة الأقوياء للاستحواد على التسيب الأكبر من جهة والتجديل والتمخايل.

وتستحق التذكير بدينامية أيضا بأن الصراع الدولي في مجال العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الخارجية في العصر الحديث كان ينادي دائما تحت شعار وسائر حرية التجارة الدولية والاستيراد الحر والسلع والخدمات بغير قيود ومقود. أي من أن التخليج أو القعية والمعملة كانت تركز في النهاية قويا بالغ التسيب من القوى والخصم، في مواجهة سلع القوي وخدماتهم وعلى الإخص في مواجهة سلع الأقل قوة والأقل صولة والتكثيف في دول العلم الثالث وبغزة سريعة في القوي التي فرضتها بمرطبات على التجارة الدولية والتي تقوم أبعاد الصرامة والتشديد على الاستيراد والخصم في أسواقها وأسواق المستعمرات القائمة لها، وكذلك نظرة في مفاصله هوانا في فترة سيطرتها على التجارة العالمية. وماز تبط بكل ذلك من حسابات تسليح لائحة الأطراف وإزياد غاشية ليراف أخرى يكلف كامل تفاصيل الصورة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية الدولية، وحتى لا تخوض طويلا في تاريخ قديم وحديث ومن خلال رؤية فاصحة للزمن القوي الذي سارزات كفاكه تعيش معنا وتطاردنا، وهو عقد التمثلانات نجد أنه على الرغم من الاحداث المتعاقبة والمطوعة حول حرية التجارة الدولية إلا أن الواقع العملي قد أسفر عن موجة ضارية من السدود والقيود في مواجهة تسيب السلع والخدمات في داخل الدول الصناعية الكبرى وفي اتجاه الخارج وهي لوجة التي سميت بالمحملة الجديدة، وأنتها وبفاتها الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية الحراس للفرشون الحرية الاقتصادية والحرية التجارية.

وقد نبهت لوجة المأالية العالمية للصناعة الجديدة، من موجة التسدود والتضخم في الدول الصناعية الكبرى ومعلقت قلبه من فلقه إلى أساليب غير تقليدية ومستحكمة وجديدة لتحفيز الإنتاج القومي الرأعي ومصلحته وتحفيز الرأعية الحتمية للصناعة الوطنية أمام المنافسة الأجنبية. وفرضت دول الحرية الاقتصادية قسوة صارمة على الاستيراد والقيود بنظام الحصص وضعت الشترطيات لمنع دخول بعض السلع من بعض بلدان العالم وريعت لأسسوم الجمركية ومنحت نعمة مافرا وغير مباشر للمصارات والتوسيع في الاتفاقيات العام على تطوير والتحديث والتكثيف لوجيا للظفر حتى وصلت إلى مراحل جديدة مع اوائل التسعينات حققت للأقتصاديات الحد للعولم من الصمة والمالية في تال الدعم والحماية وأصبحت في حاجة إلى مرحلة جديدة بطرويط ومواصفات جديدة.

والممكن فهم الاتفاق الأخير للجات معبدا عن قرارات قمة طوكيو للدول الصناعية السبع الكبرى في منتصف العام للناسي حيث ركزت هذه القمة على قضية رئيسية تطرحها الخطر الداهم الذي يهدد التصاريات الدول الصناعية الكبرى وهو خفض لمركب إنتاج نطاق البطالة فيها وزيادة أعداد العاملين إلى درجة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي وإلى حدود تثير بتدعيم القلق والتمسك. بما دفع بغضبة تقصيل الأيدي العاملة وخلق فرص عمل جديدة داخل هذه الدول إلى قمة أولويات التصار في العالم وحتمت على التفكير في أساليب مبتكرة تضمن للأقتصادياتهم بؤام الصمة والمالية يناس القرن الذي ضمنته وحققته سياسات الحمالة الجديدة التي انتهى مفعولها وتكررها وفقا لمصايرتهم وتغير الزهم وتغيرواهم.









المصدر :

٢٩ يناير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحية والمعلومات

والرؤى الحياتية والالتزامات والتفكير في العالم الثالث لتسهيل ومعالجة  
البيانات الأخيرة والبحوث في ظل أن التغييرات الدول الصناعية الكبرى تركز  
بالدرجة الأولى على مدى مساهمة بنودها وأوضاعها في خلق فرص عمل جديدة  
واسعة النطاق وفي الثلاثين على مستوى كل دولة وبحسرات الملايين على  
مستوى الدول الصناعية الكبرى ككل وتلزم واحدة في قواعد الاتفاقية فيما  
يتعلق بإلغاء شروط الترتيب لاجل للصناعات التجميعية وإلغاء شروط تحقيق  
أهداف تصديرية للمنتجات والاستثمارية حتى تستفيد من المزايا والإعفاءات  
الضريبية والجمركية. نظراً واحدة وسريعة الإيد وإن تؤكد مساهمة بالخراب  
والدمار، لدى مساهمة بالصناعات الناشئة في هذه الدول والخطر الدائم الذي  
تعرض له الأعمال المعقولة على الصناعات المحلية والصغيرة والمتوسطة التي  
توفر للكويتات المحلية للصناعات التجميعية والصناعات الكبرى.

ومساهمة التشغيل ومواجهة البيئة وخلق فرص عمل إيد وإن يكون نقطة  
حساسة وحساسة على كافة المفاوضات لذلك حالي في جند لوضع المسائل  
الأخيرة على اتفاقية الجات قبل التفاوض فيها الفعالية في أبريل القادم في  
اجتماعات الدول الأعضاء بمراتى بالمغرب. لأن تطبيق هذه الاتفاقية بصورها  
الرائدة سيؤدي إلى إللاس للصناعات المحلية وإلى انتهاء الحافز على التصدير  
للمشروعات القائمة والتجديدية والتجديدية تلك لعلها تقوم ظاهرة المطالبة بول  
العالم الثالث ول يرى إلى هذا قاعدة وأسعة من الأصول المتناحرة وتخريدها  
وتكوينها، وتحولها إلى قاعدة. لأن الاتفاق يعطي سيطرة الدول الصناعية الكبرى  
على أسواق الدول النامية ويخربها من المخرج الذي للصناعات التجميعية تلتى  
كانت تمثل أملا للكثيرين في إقامة صناعات محلية يساهم تطلعا مع الزمن والتطور  
ونقلة أخيرة إيد من مناقشتها ما تحصله من التأثيرات بالغة الخطورة على  
موارد وإمكانيات وثروات العالم الثالث وهي: أن العالم للتقدم بمدك والقضاء على  
التي على أسعار لواء الخام والمصنع الأولية التي تكاد تختص في إنتاجها  
الدول القائمة وإن اتفاق الجات أن يرفع أسعار هذه المنتجات وإن يغير قواعد  
للصحة الدولية بالنسبة لها وتلزم واحدة إلى التنبؤ لاسعار لاسعار النقط الخام  
وانخفاض قيمة السعر الحقيقي لال من مستويات الاسعار المسجلة في عام ١٩٩٣  
لدى الصمة البروتوكول الأولى إيد وإن تكتف الأبعاد الحقيقية للعبة الدولية  
للجارة الخارجية وحركتها المستمرة والمستقرة لتحقيق عوائد متحصنة  
وغضمة للكويت حتى وإن كانوا في وضع المستوردين، وتحمل الضغط للمستل  
حتى ولو كانوا في وضع المصدرون.

عقد لاجتماعات للمسي بعد الجملة الجديدة شهد مايسمى بالاتفاق حول  
الاتفاقيات السبع الصناعية التي تمت في إطار الجات منذ عام ١٩٤٧ لتحرير  
التجارة الدولية وتم الاتفاق من قبل الدول الصناعية الكبرى. والاتفاقية للأمانة  
والأخيرة أن يتاح للاتفاق حولها الإلتزام فقط لأن الضعفاء يتناولون من  
استحالة لاجتماع









العدد ٢٩

المصدر :

٢٩ سنة ١٩٨٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الأمين العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية - الحياة :

## اتفاقيات مفيدة للاقتصادات العربية

□ القاهرة -

من عبد الحكيم الامواني

الصناعية العربية وإعداد دراسات الجدوى الفنية الخاصة بهذه المشاريع وإدراجها بالخزيرة واللجنة الفنية والتشريب حسب احتياجات كل مشروع على حدة وإرساله من بين أهم المشاريع التي قامت المنظمة بالترويج لها مشروع تصليب الخرسانة في مدينة السادات الصناعية في مصر الذي تبلغ تكلفته الاستثمارية نحو ٣٠٠ مليون دولار والذي يفي بمطالبات الدول العربية من هذه الصناعات.

وأوضح أن المنظمة تعد حالياً للترويج لمشروع مكورات الحديد في سوريا وشنتها وعمل دراسات الجدوى الخاصة به وتوفير التمويل اللازم من خلال المصانع والمؤسسات المالية العربية وذلك لتدبير احتياجات العالم العربي من هذه المكورات التي تستخدم بصفة أساسية في أعمال البناء.

وأضاف أن مصر مرشحة لتنفيذ مشروع مساح للملح يخدم دول المنطقة العربية لتوفير الخدمات فيها وكذلك دراسة مشاريع في الصناعات الصغيرة والمتوسطة في السيارات ومشروع للمولدات الكهربائية.

إلى ذلك أكد الدكتور إبراهيم فوزي وزير الصناعة المصري أمس خلال لقائه مع السيد محمد كريش دامع الأمين الصناعي والفني بين الدول العربية لتحقيق نوع من التكامل في الصناعة.

وإلى من التشريري أن يكون مثله تعاوناً اقتصادياً عربياً وأن يشترك كل عربي بأهميته الإقتصادية لهذا التجمع بما يقدمه للمصالح العربية. وأضاف أن المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ساهمت بدور فعال في الترويج للمشاريع الصناعية العربية وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لها في مختلف الأنظمة العربية.

■ اعتبر الدكتور محمد كريش الأمين العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين اتفاقاً مواتياً لتحرير التجارة الدولية اتفاقاً مواتياً لمعظم الاقتصادات العربية على المدى الطويل وإن تضمن في المرحلة الأولى في بعض الأنظمة العربية آثاراً سلبية لجهة الأرباح والخسائر لصالح المنتجات المستوردة.

ودعا البلدان العربية التي لم تنضم إلى الاتفاقية حتى الآن إلى دراسة الاتفاقية بمقتضى شأنها لأن طبيعة التطور العالمي تفرس على الجميع اعتماداً على السوق وتحرير التجارة.

وطالب في مواجهة ذلك الدول العربية بالاستعداد لرفع القيود والجودة للمنتجات العربية للمعتمدين من المنافسة في الأسواق الداخلية والخارجية.

وأشار الدكتور كريش في تصريحات له -التي نقلها على هامش زيارته للقاهرة- أن إستراتيجية المنظمة في هذه المرحلة تقوم على التنسيق بين الصناعات القطاعية العربية لإيجاد فرص التكامل الصناعي والعمل على بلورة مشاريع عربية مشتركة في المجالات المختلفة ودعم القرارات التكنولوجية بالعمل على توفير الظروف الضرورية حول التطور التقني الجاهل على الصعيد الدولي.

وأكد سمي للمنظمة من أجل توحيد المواصفات الصناعية العربية لتسهيل التبادل التجاري ووضع المراحل اللازمة لوجود سوق عربية مشتركة والاندماج بالصناعات الصغيرة وأوجهة مختلفة للتحمل في البلاد العربية. وأكد أن المنظمة ساهمت بدور فعال في الترويج لعدد من المشاريع









## سياسة خارجية

### وحدة صف الجنوب

كان من الطبيعي أن يأتي مشروع الاتفاقية العامة للتحريكات الجمرعية والتجارة والجماعات لصالح دول الشمال بعد سبع سنوات من المفاوضات في إطار ما عرف باسم جولة لوروجواي منذ عام ١٩٨٦ مما لا شك فيه قلق لدى العديد من الدول النامية. لقد تأخر توقيع مثل هذه الاتفاقية حتى ١٥ ديسمبر الماضي لأسباب ومعيديات أهم مصالح مكيان الشمال وفي ظل عدم الإكتران بتقطعات وانتماءات بل وحقوق أهل الجنوب.

تأخر التوقيع حتى نجحت دول الشمال في إضاعة ترتيب البيت الأوروبي - الإسلامي التيسير من تسمية وضمان مصالحها الحيوية في الاتفاقية من ناحية أخرى مع محاولة تهميش مفهوم ومحدد لأهل الجنوب وذلك بالإجهاد دائما على فعالية متفهمين كانتا تمثلان صوت الجنوب خلال السنوات الأخيرة.

المنظمة الأولى هي : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اكتاد) والتي قامت منذ عام ١٩٦٤ ، حيث لم تعد الحاصل الرئيسي لصوار الشمال والجنوب ، حيث بدأ تقليص الدور الرئيسي للتكتلات مما أسس له للمشاركة بجمعية في صياغة أي نظام اقتصادي عالمي والمنظمة الأخرى هي : تجمع أو مجموعة ال ٧٧ حيث استطاعت دول الشمال لاختراق مفاوضات بإعطاء إيجابيات الحوار مع تجمع الطبيعي (البرلمانية مثلا) أو الحوار مع مجموعة دول (الآخر فقرة مثلا) دون المجموعات الأخرى ، بما يعني في التحليل الأخير تفتيت وحدة صف دول الجنوب.

وعلى هذه الخلفية في سياق مع الزمن قبل أن تدخل اتفاقية الجات مجال التفاوض العام القادم ، واعتقد أن دولي مسير لركاسة منظمة الجات يأتي عليها مسيطرة ترميم صفوف وحدة الجنوب من منظور ذلك مسمى دولي ومن الملح اقتراحها (التي لم يقد بعد بريقه) برنامج حركة عدم الانحياز مع مجموعة ال ٧٧ ولكن هذا هو البند الأول في الاجتماع الوزاري القادم للحركة بالقاهرة في مايو القادم .

**أحمد يوسف القرعي**

















المصدر: العالم الجديد

٢١ يناير ١٩٩٤

التاريخ: النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# التخطيط لمواجهة أحكام «الجات» وحرية التجارة كلينتون يتقدم قريبا بمشروع قانون تجاري جديد والإدارة الأمريكية تركز على ١٠ أسواق ناشئة

□ واشنطن - خاص:

الإعلان من تمويل في القوانين

والسياسات المصرفية

والاجنتين والبرازيل وجنوب أفريقيا وبولندا وتركيا لتصبح شركاءها التجاريين الأساسيين في السنوات القادمة ولتمثل الأسواق النافضة الكبرى.

وقد تم اختيار هذه الدول العشر على أساس حجم الدولة ومركزها القيادي بين الدول للحيلة بها فضلا عن امكانيات استيعابها للصادرات الأمريكية مما سيعطي دفعة للاقتصاد الأمريكي وتقليص عجزها التجاري.

وتوقع جارتين أن تحقق الاستثمارات الأمريكية أعلى عائد لها في هذه الدول التي مازالت الولايات المتحدة تخضعها لعدة مرسلات - كل على حدة - لبحث إمكانية تنويع علاقاتها التجارية معها ومن ناحية أخرى أكد جارتين على أهمية دراسة الولايات المتحدة لعدة مشروعات مثل مدنى الالتزام لحقوق الإنسان وحقوق العمال والمبيعات الخفيفة للأسلحة في هذه الدول العشر في نفس الوقت الذي تدرس فيه تطبيق السياسة الجديدة وإن كان لم يوضح خطة الولايات المتحدة لتسوية هذه الموضوعات مع الصين.

كما ذكر أن الولايات المتحدة ستظل تحظى بتعصيب الأسد من صفقاتها التجارية مع شركائها التجاريين التقليديين مثل أوروبا واليابان وإن كانت معظم المكاسب التجارية ستستأثر من الاستحواذ على أسواق الدول النامية.

وقد علل جارتين عدم ذكر روسيا في القائمة بعدم تحقيقها لتقدم يذكر نمو اقتصاد السوق بالإضافة إلى عدة اعتبارات أمنية.

ويذكر أن الصادرات الأمريكية للدول العشر المختارة بلغت ١٠٠ مليارات في ١٩٩٢ حتى حوالى ربع المبيعات الأمريكية

بنات الولايات المتحدة الأمريكية تخطط لاعداد بدائل تشريعية لسياسات الدعم والسياسات الحمائية للمنتجات الأمريكية وللوق الأمريكي، وذلك قبل بداية الالتزام بحكم اتفاقية الجات مع مطلع عام ١٩٩٥.

ورغم أن الولايات المتحدة تنفي أية نية للانكشاف حول حرية التجارة، إلا أن بعض المراقبين يرون أن الاصلان من مثل هذه التشريعات يشكلان في ثلاثة خطفا على بعض الأسواق التي كانت تراها أمريكا مغلفة أمام السلع الأمريكية كاليابان والصين مثلا.

ولكن أمريكا أعلنت أنها بصدد إصدار هذه التشريعات البديلة، حيث من المتوقع أن يتقدم الرئيس الأمريكي «بيل كلينتون» باقتراح يهدف لأصدار تشريع جديد من شأنه تكعيم قدرة بلاده على الرد ضد أي ممارسات تجارية غير عادلة من منافسيها وفقا لما أعلنه مسؤول أمريكي رفيع المستوى رفض ذكر اسمه، والذي اضاف أن هذا التشريع يهدف على الصدور وانكر المسؤول أن يكون توقيت صدور هذا التشريع قد صمم للضغط على اليابان لجاريها على التوصل للحلول بشأن الخلافات التجارية خلال المباحثات التي تجرى حاليا بين البلدين.

وكان «كلينتون» قد ساند صدور هذا التشريع أثناء محلته الانتخابية الرئاسية إلا أنه لمج من التقدم به لقراره العام الماضي أثناء استمرار مباحثات ترميز التجارة العالمية المعروفة بالجات.

من جانب آخر أعلنت الإدارة الأمريكية أن بينها في تطبيق استراتيجية تجارية جديدة تمنح الأفضلية لـ ١٠ من الأسواق العالمية الناشئة مثل الصين والمكسيك بما يتواءم مع اهتمامات السياسة الخارجية مثل قضايا حقوق الإنسان ومنع انتشار الأسلحة النووية.

فقد أشار جيفري جارتين وكيل وزارة التجارة لشؤون التجارة الدولية إلى أن الصين تتصدر قائمة هذه الدول مؤكدا على أنه سيتم وضع العلاقات الاقتصادية سيحدد أولويات السياسة الخارجية مشيرا إلى عزم بلاده التخلي عن تعبئة المصالح التجارية للسياسة الخارجية.

وقد تضمنت قائمة الدول العشر كلاً من اندونيسيا والهند وكوريا الجنوبية والمكسيك









المصدر: العام السابع

٢١ - ١٩٩٤

التاريخ:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الخارجية، وباستبعاد الصادرات إلى الدول العشرة المذكورة فإن مبيعات الولايات المتحدة لدول العالم الثالث قد اتجهت للانخفاض.

وفي لوس أنجلوس كشف روبرت بيرى رئيس بنك الاحتياط الفيدرالي بشأن فرانكسبكر عن تأثير ميجدث في التوائج المالية التي تحكم الصناعة المصرفية سيتمح المؤسسات المالية امتلاك الشركات الصناعية وقال ربا على سؤال بشأن التغيرات المحتملة للقانون الذي يحظر على البنوك الدخول في صلفقات معينة للأوراق المالية والمعروف باسم GLASS-STEAGALL "ACT لا أرى سبباً لا يمكن للمؤسسات المالية من امتلاك شركات صناعية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات المالية في أوروبا.

وأضاف بيرى أنه في حين أن الشركات الصناعية يمكنها امتلاك بنوك أو حصة فيها فإن التاريخ يظهر أن هذا الأمر لا يؤدي بالضرورة إلى استثمار مربح. وأشار إلى أن الشيء الهام هو امتلاك المؤسسات المالية لحصة في الشركات الصناعية.

وقال أنه يوجد أن يرى البنوك قادرة على امتلاك أسهم في ولايات أخرى وهو شيء يتطلب به معظم البنوك الكبرى غير أن جهودها في هذا الصدد لم تنجح حتى الآن. وأضاف أن ذلك سوف يحدث ولكن لا يعرف متى سيمر إلى أن السبب سياسي.

وفي نيويورك أعلن لورنس ليندسي محافظ مجلس الاحتياط الفيدرالي أن القواعد الجديدة بشأن القروض، والتي يحظر منقبض البنوك الأمريكية على إعدادها، لن تتضمن حصصاً للأقراض، وقال في مقابلة أجرتها معه شبكة تلفزيون CNBC أن القواعد الائتمانية عشرة الحالية «الخاصة» بشأن عمليات

الأقراض، سيجري تطبيقها إلى ثلاث قواعد.

وأشار إلى أنه سوف يتم على البنوك الإجابة على ثلاثة الاسئلة رئيسية هي، هل تقدم هذه البنوك قروضها إلى المجتمع بأكمله وهل تقدم اليه خدماتها المصرفية؟ وهل تقدم استثماراتها للأغنياء والفقراء على حد سواء؟

وقال ليندسي إننا نسمي للناكث من أن البنوك تتبع المواقف والقواعد الخاصة بها، ولا بد لهذه البنوك من أن تخدم كافة مجتمعاتها.

ولا بد لها من بئل جهد كبير في خدمة الفئات المتوسطة والدنيا.

كما تعمل مع الفئات الأخرى.

وكان منظوم البنوك ومؤسسات الإعمار في الولايات المتحدة قد عكفوا على العمل، بناءً

على طلب من الرئيس بيل كلينتون، لتخفيض عمليات الأقراض. لحدودى الدخل والإقليات وعلى ذلك، فقد عقد للمنظوم جلسات استماع في لنساء الولايات المتحدة خلال العام الماضي بشأن

القروض التي تقدمها البنوك إلى المجتمعات المحلية. ومن ثم، فقد عكفوا على صياغة مجموعة من قواعد الأقراض الجديدة والتي تضمن أن تصبح سارية المفعول خلال العام الحال.

والمنظوم الذين يقومون بوضع تلك القواعد الجديدة للأقراض العادل يتمثلون في مجلس الاحتياط الفيدرالي ومؤسسة تأمين الودائع الفيدرالية، ومراقب العملة، ومكتب

الارشاف على مؤسسات الأعمار.

وذكر ليندسي أنه يتعين أن تعمل المقترحات الجديدة على تطبيق العمل الورقي المرتبط بالامتثال للأقراض العادل بالنسبة لعظم البنوك، ولأسماء البنوك الأصغر.

وقال إنها ستجد أنه من السهل عليها الوفاء بهذه القواعد بناءً لأنه بالنسبة للبنوك الأكبر، على حد قوله، فإنها من المحتمل أن يطلب منها المزيد من المعلومات. مشيراً إلى أن القواعد الجديدة ستحل شكوى البنوك من الانتقار إلى قواعد متشعبة وبواضحة.

يعوق قدرتها على التخطيط.

كما ذكر ليندسي أن للمنظوم لن يطلبوا إلى أي من البنوك الدخول في أي أنشطة جديدة من أجل الامتثال بمتطلبات

الإقراض العادل. وقال أنه سيطلب إلى بنوك الاستثمار، تخصيص نسبة مئوية معقولة من استثماراتها للفئات الدنيا

والإقليات في المجتمعات المحلية التي تخدمها هذه البنوك.









الأمر رقم ١٨٨٤

المصدر :

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٩٨٤

بعد حوالى سبع سنوات من المفاوضات  
المستنية ، وافقت الدول المشاركة في الجات  
( الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات  
الجمركية ) على ابرام معاهدة دولية لتحرير  
التجارة العالمية . ومن اهم الاجزاء في هذه  
الاتفاقية ، الجزء الخاص بالملكية الفكرية .  
ومن ثم سيتعرض في هذا المقال الى  
تعريف ماهي الملكية الفكرية والخلفية  
التاريخية التي بلغت الى مناقشتها في اطار  
الجات واهم الممارسات التي تقوم بها بعض  
الدول الصناعية من اجل حمايتها سواء على  
المستوى الدولي او في المجال المحلي  
والتدابير الواجب اتخاذها على الصعيد  
الوطني لحمايتها والعمل على الانتعاش  
ببلادنا نحو عصر التكنولوجيا .

#### عناصر الملكية الفكرية

براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف  
هي العناصر الرئيسية للثلاثة للملكية الفكرية ، حيث  
انها تشجع على تقديم المنتجات المبتكرة والاعمال  
الادبية والفنية الى الجمهور من طريق منح اصحاب تلك  
الاعمال بعض الحقوق الاستثنائية ( عادة لفترة زمنية  
محدودة ) لبراءة الاختراع تحمي الاختراعات وتلمح  
المخترعين حل الاستفهام بتتوية مجهوداتهم الفكرية  
والخلاقة لفترة زمنية محددة . كما ان العلامات  
التجارية عبارة عن اسماء ورموز مستخدمة من قبل  
الصانع للتعرف على السلع التي ينتجها ومن ناحية  
اخرى تساعد المستهلك على التعرف على مصدر تلك  
السلع وتفريقها عن السلع الاخرى للتشابهة اما  
الاعمال الادبية والفنية ، فتتمتع الحق الاستثنائي لفترة  
زمنية معينة لصاحبها من اجل اعادة نسخ ونشر واداء  
اربع تلك الاعمال .

محمد دغش

## الجات والملكية الفكرية









## خلفية تاريخية

منذ بداية الستينيات بدأت الدول الصناعية بصغة عامة والولايات المتحدة بصلة خاصة ، تمنأى من موضوع التجارة الدولية للسلع المقلدة في مجال الملكية الفكرية ، ويرجع اهتمام تلك الدول مؤخرًا - بهذا الموضوع إلى أنه مرتبط إلى حد كبير بالتنمية الاقتصادية للعديد من الدول الصناعية الحديثة ( والمقصود هنا الدول النامية التي أحرزت تقدما ملحوظا في مجال الصناعة ) فكثر من رجال الصناعة في تلك الدول الصناعية الحديثة قد توصلوا إلى إنتاجية عالية تقف بكثير احتياجات السوق المحلية ولم يكن أمامهم إلا التصدير ولكن عدم حاجتهم لعلامات تجارية مشهورة كانت من أكبر العقبات أمامهم لخفاصة المنتجات الأجنبية المتوفرة فعلا في الأسواق العالمية ومن ثم لجأوا إلى إنتاج سلع مقلدة تحت اسم علامات تجارية مدروسة ومشهورة مسبقا في الأسواق العالمية .

## السلع المقلدة وحقوق الملكية الفكرية :

السلع المقلدة في مجال حقوق الملكية الفكرية هي بصفة عامة الاستخدام غير المصرح به للبرامات أو العلامات التجارية أو حقوق المؤلف - وقد أصبحت في

الثمانينات واحدة من أهم مشاكل التجارة الدولية للدول الصناعية بصلة عامة والولايات المتحدة بصلة خاصة ، وأقبل هذه الحقبة كانت الدول الصناعية ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تنظر لحماية تلك الحقوق كمسألة فنية في المقام الأول وليس كسياسة تجارية لها تأثير فعلا على القدرة التنافسية لها ، حيث تبينت أخيرا تلك الدول أن عملية التقليد في مجال الملكية الفكرية تؤثر تأثيرا سلبيا على تجارتها الدولية بنفس درجة تأثير بعض الأنشطة التقليدية الأخرى والتي تعتبر ملامسات تجارية غير مشروعة ، ومن ثم لجأت الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة إلى محاربة عمليات التقليد عن طريق تشجيع الحكومات الأجنبية على تشديد حماية الملكية الفكرية عن طريق سن التشريعات الوطنية في هذا المجال والانضمام إلى الاتفاقيات الدولية المعنية وقد اكدت بعض الدراسات على الصناعات الأمريكية أن أعمال التقليد في مجال الملكية الفكرية لها تأثير سلبى كبير على الصناعات الأمريكية فعل المدى القصير تمتد من قوة المؤسسات والأفراد على الحصول على عائد مجز لاستثماراتهم في الوقت ويؤدى الأموال من أجل تنمية الابتكارات والبرامات الحمية ، والمنتهيات ذات

العلامات التجارية والأعمال الأدبية المحمية بحقوق المؤلف كما تؤثر على الصحة العامة وسلامة المواطن . هذا وقد ساعد على رواج سوق السلع المقلدة ، عدة أسباب :

- التطور التكنولوجى في مجالات عديدة مثل الأجهزة الصوتية والمرئية ( الفيديو كاسيت وإحدى سمات جدا نسخ العديد من الأعمال الحمية .
- الطلب السويج من عمليات التقليد .
- زيادة طلب المستهلك .
- القوانين الخاصة بحظر الاستيراد .
- انخفاض سعر اليد العاملة في الدول النامية .
- كما أن المقلدين في مجال الملكية الفكرية يكونون "ل" موضع تنافس بشد من المنتجين الأصليين نظرية احتياجات أسواق الدول النامية حيث لا يواجهون التكاليف الباهظة في تطوير سلع خاصة بهم ومن ثم تكاليف الإنتاج تكون منخفضة نسبيا .
- كما أن مصاريف الدعاية والتسويق لاتشكل عبة أمامهم حيث يسهلها المنتج الأصيل للسلع المقلدة ويحصلون فة ثمرة هذا الجهد ، هذا بالإضافة إلى أنهم لا يواجهون أى مخاطرة تجارية حيث يقدون فقط السلع التي حققت فعلا نجاحا في الأسواق .

## موقف الدول الصناعية من عمليات التقليد في مجال الملكية الفكرية :

بناء على الضغوط القوية والمتزايدة من رجال الأعمال لمواجهة الآثار السلبية لعمليات التقليد في مجال الملكية الفكرية اعتمدت حكومات الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصلة خاصة بموضوع حماية الملكية

الفكرية كحدس المشاكل التجارية الماسة . ومن أجل مواجهة تلك الآثار السلبية لقد استخدمت الدول الصناعية ، المفاوضات متعددة الأطراف والمشاورات الثنائية لتشجيع حكومات الدول النامية على حماية حقوق الملكية الفكرية .

## أولا : المفاوضات متعددة الأطراف :

### ١ - في إطار المنظمة العالمية للملكية الفكرية :

تضطلع المنظمة العالمية للملكية الفكرية ( الويبو ) بمسؤولية النهوض بالنشاط الفكرى الإبداعى وتيسير نقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لها ، وتحتس الاتفاقية التي أنشئت بموجبها الويبو ( ١٩٦٧ ) على أن المنظمة تهدف إلى دعم حماية الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم بفضل التعاون بين الدول ، وتعتبر









وكانت وجهة نظر الدول الصناعية من هذه المفاوضات هي وضع معايير دولية جديدة لحماية الملكية الفكرية في إطار الجات إليها في الخطوة التالية ، سن أو تعديل التشريعات الوطنية بما يتماشى مع المعايير الجديدة والا كانت هناك العقبات الاقتصادية الطرف غير الملزم بتعهدات .

#### لماذا الجات ؟

١ - في تقدير كثير من رجال الصناعة الغربية أن الاتفاقيات الموجودة حالياً في إطار الويبو أثبتت عدم صلاحيتها في إيجاد رقابة فعالة على عمليات التقليد في مجال الملكية الفكرية . وإن إجراءات أو أحكام أقوى لحقوق الملكية الفكرية من السهل اعتمادها في إطار الجات عنه في إطار الويبو للأسباب التالية :

١ - أن الجات له ميكانيزم أسهل لاعتماد إجراءات أو أحكام جديدة ، حيث أن أعضاء الجات لم يشكلوا مجموعات تصويت وذلك بسبب اختلاف مصالحهم الاقتصادية في مختلف المجالات التجارية التابعة للمفاوضات الجات .

٢ - أن الإطار الواسع للمفاوضات التي تجري في جولات الجات تمنح فرصة أكبر للتوصل إلى اتفاق عام على أي مشروع مدونه . كذلك هذا الإطار يشجع على أقصى مشاركة في المناقشات .

٣ - أن أحكام الجات الخاصة بعض المنازعات ، تعتبر بصفة عامة أفضل من مثيلاتها الواردة في اتفاقيات الويبو والتي تسندني ثقل الخلافات أمام محكمة العدل الدولية .

#### ثانياً : المشاورات الثنائية :

في الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات متعددة الأطراف من أجل حماية الملكية الفكرية لجات بعض الدول الصناعية و ملقيتها الولايات المتحدة إلى المشاورات الثنائية المباشرة مع الدول المشابهة PROBLEM COUNTRIES لمصالحها الحيوية في هذا المجال .

و في البداية قلعت الولايات المتحدة بتحديد تلك الدول المشابهة واعداد كلف بها وحدد تقرير GAO . US تلك الدول كالآتي :

المكسيك والبرازيل ( في الفترة الأمريكية ) الهند وتايلاند وفلبينيا وكوريا الجنوبية وليتوان والفلبين وسنغافورة وإندونيسيا ( في الفترة الآسيوية ) هذا وتعتبر تايوان وكوريا الجنوبية وسنغافورة أكثر ثلاث دول تسبب مشكل جمع للمصالح الأمريكية وذلك فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية .

الويبو ٢٢ اتحاداً لمعادلات أو اتفاقيات متعددة الأطراف في مجال حماية الملكية الفكرية وعلى رأسها اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية واتفاقية بين لحماية الأعمال الأدبية والفنية ( ممر عضو في ٩ اتفاقيات منها ) وتوفر الويبو المجال الدول المناسب لمراجعة هذه الاتفاقيات أو إبرام اتفاقيات جديدة . ومن ضمن الأنشطة الرئيسية للويبو في مجال الملكية الفكرية مساعدة الدول النامية في تريب المختصين وتقديم الخدمات الاستشارية لمن التشريعات وإنشاء المؤسسات العامة أو تحديثها . ومنذ حوالي خمسة عشر عاماً بدأت المفاوضات الخاصة بتعديل اتفاقية باريس - لال مرة بناء على طلب الدول النامية - لمحاولة تعديل بعض موادها حتى تتماشى مع احتياجات تلك الدول ولإمكانيات التطور الصناعي والتكنولوجي لها ، مع محاولة تضمين تلك الاتفاقية بملحق يتضمن بعض الأحكام الخاصة بملف تلك البلدان .

ورغم صعوبة تلك المفاوضات وعدم التوصل إلى نتائج إيجابية فيها ، فقد ظهرت مجموعة الدول النامية كقوة قوية واحدة لها ثقل فعال في مواجهة المحاولات المتعددة من جانب مجموعة الدول الصناعية والتي ترمي إلى تشديد حماية الملكية الفكرية بما يتماشى مع مفهوم ومصالح تلك المجموعة وقد دأبت الدول الصناعية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة على معارضة مواقف الدول النامية - سواء في الويبو أو الانتكاد - الرامية إلى الحصول على بعض الامتيازات الدولية في هذا المجال بما يتواءم مع نموها الاقتصادي وتطورها التكنولوجي .

#### ب - الجات والملكية الفكرية :

أزاء الموقف القوي لمجموعة الدول النامية ، سواء في إطار الويبو أو في إطار الانتكاد حيث كانت تدور هناك المفاوضات الخاصة بالفترة الدولية لقواعد سلوك نال التكنولوجي ( بدأت هذه المفاوضات منذ أكثر من ٢٠ عاماً ) ، بالإضافة إلى عدم إقناع الدول الصناعية بإمكانية التوصل إلى نتائج ترضيها في المستقبل القريب سواء في الويبو أو الانتكاد . فقد ركزت دول تلك المجموعة بقيادة الولايات المتحدة جهودها في الجات . وهو الإطار الدولي الأول في مجال لتجارة - من أجل التوصل إلى حماية دولية فعالة لحقوق الملكية الفكرية . وقد بدأت الدول الصناعية مناقشة موضوع حماية الملكية الفكرية في إطار الجات في أواخر جولة طوكيو للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف ( ٧٢ - ١٩٧٦ )







- تنظر بعض الدول العامة الملكية الفكرية ، كملكية مشتركة للبشر ، ويجب على التشريعات الدولية أن تساعد على حيازتها كدواء للتنمية الاقتصادية بدلا من وضع العليات في طريق استخدامها في الحقيقة لم تكن مناقشة الملكية الفكرية في إطار الجات . الا محاولة جديدة من قبل الدول الصناعية من أجل حماية نتائج ابتكاراتهم واغترابهم العلمية ، أو بمعنى آخر من أجل حماية التكنولوجيا العربية والنمو على الاستئثار باستغلالها . أطول مدة ممكنة وصحارة وضع العليات أمام الدول الصناعية . للحيلولة دون استخدام تلك التكنولوجيا الا بالشروط التي تقضيها الدول الصناعية ، فالتكنولوجيا هي لمة اليوم والحد .

بينما تمتلك الدول النامية المواد الأولية ، تمتلك الدول الصناعية التكنولوجيا الحديثة التي يجعلها لا يمكن استثمار تلك المواد .

- ترى كثير من الدول النامية أن عمليات تقليد السلع في مجال الملكية الفكرية من شأنها خلق أنشطة اقتصادية ، كإقامة المصانع وإيجاد فرص عمل للحد من البطالة ، ومن ثم فإن بعض تلك الدول تقض النظر عنها وتتردد في أخذ الإجراءات الفعالة للحد من هذه الأعمال .

- أن التقدم الذي تحرزه الجات في مجال الملكية الفكرية ، سوف يشكل بالقطع ضلعا قويا على الويبو وأعضاء الاتفاقيات المختلفة التي تدبرها تلك المنظمة في هذا المجال .

#### التدابير الواجب اتخاذها لحماية الملكية الفكرية على الصعيد الوطني :

- التمييز بين التكنولوجيا وبين تنظيم الانتال الى عصر التكنولوجيا ، فالمسألة الأولى هي بلا شك مسألة علمية تشييق من اختصاص العلميين ، أما المسألة الثانية فهي مسألة إصلاح تشريعي ونظام إداري ترتب عليه نتائج قانونية واقتصادية وهي من اختصاص القانونيين الاقتصاديين .

- القرار سياسة تكنولوجيا قومية واضحة المعالم والالتزام بها على جميع المستويات . إعادة النظر في مشروع القانونين الوطنيين الخاصين بتلك التكنولوجيا والانتها من إجراءات التصديق عليه .

- مراجعة الاطارات القانونية لحماية حقوق الملكية الفكرية ، بما في ذلك مراجعة وتعديل القانون المصري لبراءات الاختراع - رقم ١٢٢ لعام ١٩٦٩ - بما يتماشى مع برامج التنمية والتطوير التكنولوجي للبلاد ، وحتى

ثم قامت الولايات المتحدة بعمل حصر للممارسات التجارية السلبية - وذلك من وجهة نظرهما - لتلك الدول التي لاتوفر الحماية المطلوبة في مجال الملكية الفكرية ، كما قامت بمواجهة صريحة لتلك الممارسات التي تؤثر سلبا سلبا مبالغا على المصالح الأمريكية والتي تقدر بـ ١١٠ مليار دولار من الدولارات سنويا ( US - GAO REPORT ) . وقد حددت الولايات المتحدة مبادئ أساسيين لمواجهة تلك الممارسات التجارية السلبية :

- ١ - مراقبة أعمال تقليد السلع في المنبع .
  - ٢ - تركيز مجهوداتها على إخطار المخالفين .
- وقد حرصت الدول الصناعية من خلال تلك المشاورات الثنائية على تأكيد أن حماية الملكية في تلك الفقرة من شأنها أن تشجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك تنمية الصناعات المحلية في تلك الدول المتنامية كما قامت الولايات المتحدة والعديد من الدول الصناعية بتقديم بعض البرامج التدريبية لمساعدة تلك الدول على إعداد لوائح وطنية ومن التشريعات الفعالة وإنشاء الأجهزة الإدارية في مجال الملكية الفكرية . ويمكن القول أن الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة قد أحرزت تقدما ملموسا لقانونية قوانين بعض الدول الأجنبية في مجال حقوق الملكية الفكرية . وذلك من خلال المشاورات الثنائية التي أجرتها مع تلك الدول التي تسبب لها مشاكل حادة في هذا المجال - وعلى سبيل المثال وليس الحصر : فقد عجلت تايلوان قانونها الخاص بحق المؤلف الذي ضم لأول مرة بعض العقوبات على أعمال التقليد في مجال الملكية الفكرية ، وتضمنت تلك القوانين نصوصا لحماية برامج الكمبيوتر . كما أصدرت تايلوان قانونا جديدا لبراءات الاختراع وقانونا آخر خاصا بالمخالفة التجارية غير المشروعة . أما سنغافورة فقد صدقت منذ عدة سنوات على قانون حق المؤلف ، كما أدخلت كوريا الجنوبية عدة تعديلات على الممارسات الخاصة بحماية حقوق الملكية الفكرية .
- أما في حالة عدم التوصل إلى نتائج مرضية من خلال تلك المشاورات الثنائية فقد اتبعت بعض الدول الصناعية وخاصة الولايات المتحدة - سياسة التهديد واستخدام بعض الأعمال التجارية من جانب واحد " UNILATERAL TRADE ACTIONS " : أي إلغاء العمل ببعض الاتفاقيات التجارية أو فرض رسوم جمركية على سلع تلك الدول التي لاتوفر حماية فعالة لحقوق الملكية الفكرية :

الدول النامية والملكية الفكرية :









الأمم المتحدة

المصدر :

٢١ ج ٢ ١٩٩٢

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

يكون هذا القانون المحل سلاما قويا في يد المفوض  
المصري عند مناقشة عقود تراخيص نقل التكنولوجيا .  
- أعداد التراخيص الوطنية اللازمة والمتخصصة في  
التفويض بشأن عقود التراخيص المتصلة بالملكية  
الفكرية حتى يمكنها أن تقيم وتختار التكنولوجيا  
المناسبة للبلاد .

- تدريس الملكية الفكرية في كافة كلياتنا العملية  
بالإضافة إلى كليات الحقوق والاقتصاد والأدب .  
- دعم وتحديث المؤسسات الوطنية التي تتعامل مع  
عناصر الملكية الفكرية والتسويق فيما بينها .  
- تشجيع خلق علامات تجارية وطنية .  
- ضرورة تمثيل وزارة الخارجية ، إلى جانب المؤسسات  
الوطنية المعنية الأخرى ، في كافة المؤتمرات  
 والاجتماعات الإقليمية والدولية التي تناقش الموضوعات  
 الخاصة بالملكية الفكرية .









المصدر : العالم الجديد

٢١ جمادى ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

محمود عبد العزيز في ندوة «العالم الجديد»

## «الجات» فرضت على بنوكنا المنافسة داخل اسواقنا

في ندوة خاصة في «العالم الجديد» أعلن محمود عبد العزيز رئيس اتحاد المصارف العربية أن البنوك العربية بصلة عامة والمصرية بشكل خاص خاضت مطالبته بالخروج من دائرة الوظيفة المصرفية التقليدية إلى رحاب الفكر المصرفي الجديد لتواكب المتغيرات الدولية بابتكار منتجات مصرفية عربية. وقال محمود عبد العزيز إن «الجات» لا تشكل رعباً للبنوك وشركات التأمين وإن كانت ستجود منافسة ضارية على البنوك العربية وعليها أن تستعد لمواجهة خاصة وإن أحكام وثيقة «الجات» تفرض سوقاً مفتوحة للمنافسة. طالب محمود عبد العزيز بوجود تعاون مصرف عربي لتسهيل للتجارة البنكية كطريق حقيقي لانكسار الاقتصاد المصري بعيداً من المنافسة السلعية العالمية الضارية، وأكد على أهمية أن يكون التعاون المصرفي مبادراً من طرف ثالث، وكما طالب بضرورة تسريع التنفيذ التشريعي للإصلاح وقيام الحكومة بخصخصة الأصول الناجمة، وبيع البنوك لحافظها للثروة لكي يتم تنشيط سوق المال في مصر. كما أكد محمود عبد العزيز ضرورة أن تعود أموال البنوك إلى البنوك.. وأوضح أن البنوك المتخصصة في مصر مظلومة ولا تستطيع أن تقوم بدورها الحقيقي. ولأن تناوله للتحرير التجاري الدولية في الخدمات أشار إلى أنه لا خوف من فتح السوق أمام البنوك الأجنبية، وإن كانت «الجات» تعد لعبة دولية خطيرة علينا أن نتعامل معها بذكاء.







## «الجات» في مواجهة الاقتصاد العربي:

● خلال مناقشة إقتصادية صيفة جرت بين أعضاء وفد مجلس الشورى البحريني وممثلي اتحاد مصانع مدينة العاشر من رمضان، تم طرح سؤال من الجانب البحريني عن موقف الصناعات المصرية من إتفاقية «الجات» وأثرها على الاقتصاد العربي في جملته في ظل إطلاق حرية التجارة العالمية بلا قيود وهو ما يهدد الصناعات الوطنية الناشئة في الأنظار العربية . وقد أجاب محمد فريد خميس باعتباره رئيس اتحاد الصناعات المصرية في دورته الحالية قائلا: الحقيقة أنه ليس أمامنا من خيار سوى القبول بهذه الإتفاقية بما فيها من إيجابيات وسلبيات، ولكن يقع على المفارض المصري خاصة والمفارض العربي عامة صمم التمسك بالحقوق والأجبيات التي تتضمنها هذه الإتفاقية، واعتقد أن البحرين يحكم موقعها التجاري الحيوي بمنطقة الخليج يمكن أن تكون مركزا تجاريا عربيا مهما للصادرات والواردات العربية خاصة وأن شعب البحرين قادر بحكم ثقافته على استيعاب الفكر الاقتصادي المتطور، وهذا من شأنه أن يدعم الاتجاه العربي لأيجاد منطقة إقليمية اقتصادية عربية تكون قادرة على مواجهة الطوفان السلمي القادم من أوروبا وأمريكا وجنوب شرق آسيا.

وقال: إن العرب مقبلين على فترة تحد إقتصادي خطير بعد إنشاء ثلاثة كتلات عالميا على الساحة الدولية وذلك ما هو أخطر لا يزال تمت الانشاء وهو السوق الشرق أوسطية، وسوق حوض البحر الأبيض المتوسط وعلى العرب أن يكون لهم وضعهم الاقتصادي الخاص بهم وخاصة أن أساسيات هذا العمل يمكن إيجادها بسهولة، وليكن هذا العمل في بدايته بعيدا عن الحكومات التي تطعن بالخلافات والنزاعات السياسية، وإن يبدأ رجال الأعمال والتجار والصناع العرب في وضع الأسس العملية لهذا التجمع العربي، لأننا لو انتظرتنا الحكومات لكي تفعل شيئا فإن هذا لن يحدث وستجد أنفسنا معزولين عن العالم وإن يرحمنا أحد وسيطعننا حجر الاقتصاد العالمي الذي لا يرجع أحدا.

وأضاف محمد فريد خميس قائلا: على أية حال فإن نواة تحقيق هذه الفكرة التي أطرحها يمكن أن تبدأ بقيام الغرفة التجارية بالبحرين بدعوة التجار والصناع ورجال الأعمال العرب لاجتماع موسع مشترك لمناقشة الفكرة ووضع إطار علمي وعملی لإقامة كيان إقتصادي إقليمي عربي في مواجهة الطوفان القادم علينا من جميع أنحاء العالم.







# اتفاقية «الغات» بمنظار عربي توقع ارتفاع عالمي كبير في أسعار الرز والسكر والقمح والحليب واللحوم

■ بدأت الدول العربية تتوجس خيلة من مفاعيل تطبيق اتفاقية الغات (المنظمة الدولية للتعرفات والتجارة)، التي تم التوصل إليها في الشهر الماضي، بعد مفاوضات بين ٢٧ دولة صناعية استغرقت ٧ سنوات، تطلتها حرب تجارية حقيقية كانت تحدث شرخا كبيرا في العلاقات الأمريكية - الأوروبية - اليابانية، أو لم يتم تذرك الأمر في اللحظات الأخيرة.

فبعد مرور أكثر من شهر على توقيع الاتفاقية، تبين للباحثين الاقتصاديين العرب في الجامعة العربية، وفي المنظمات والشركات العربية المشتركة، أن آثارها ونيلوها قد تصل إلى حدود الكارثة الاقتصادية والمالية بالنسبة للمجموعة العربية، وأن الأمر يقتضي تحركا منذ الآن على صعيد كل دولة على حدة، ثم على مستوى التعاون العربي.

ومع أن الآثار العملية للاتفاقية لم تظهر حتى الآن، لأن تطبيقها يكامل مراحلها سيستغرق بضع سنوات، إلا أن التصورات قد وضعت بالفعل سيناريوهات

التطبيق الفعلي لها، وهذه السيناريوهات هي التي دفعت الرئيس المصري حسني مبارك إلى الطلب من الحكومة المصرية الاستعداد لمرحلة قاسية وخفض الأمر من سلبية الاتفاقية، والاستفادة القصوى من إيجابياتها.

السلبات









وتتركز سبلات الاتفاقية في نقاط عامة عدة:

١ - أن الاتفاقية تهدف إلى إزالة كل القيود من أمام للتجارة التجاري الحر بين الدول الموقعة على الاتفاقية. ومن أهم هذه القيود الدعم الذي تقدمه الحكومات للمزارعين لإنتاج المحاصيل الاستراتيجية مثل الحبوب وفي مقدمتها الحنطة، والسكر واللحوم والحليب ومشتقاته والسمون والزيتون. وكل هذه المواد لها أثرها غير متجانس في الدول العربية، ولما أن إنتاجها لا يغطي إلا جزءاً من الحاجات، وإزالة الدعم الحكومي الأوروبي والأميركي عنها من شأنه

أن يرفع من أسعارها.

وتشير تقديرات منظمة الأغذية والزراعة الدولية -فاو- إلى أن إلغاء الدعم الذي تقدمه الحكومات الأوروبية والأميركية سيزيد أسعار الحبوب في العالم من ٢٠٪، والذئور ١٥٪، واللحوم ١٢,٥٪، وسمك الحبوب ٢٠٪، والحليب ومشتقاته ٣٠٪، وأنواع السمون والزيتون ٣٠٪ أيضاً.

٢ - أن هناك دعماً مباشراً وغير مباشر تقدمه بعض الدول إلى بعض منتجاتها الصناعية مثل الحديد والصلب والبتروكيماويات والألمنيوم، وبعض المنتجات الجاهزة كطائرات الركاب، وحتى السيارات والشاحنات والباصات، وبعض أدوات الإنتاج وأنظمة آلات الإنتاج المدمجة (المصانع) وغيرها كثير. وكلها ستزحف أسعارها بنسب لم تعرف نتيجة لإلغاء مختلف أنواع الدعم لها.

٣ - هناك تحدياً موجهة عالمية من ارتفاع أسعار كل من السلع سيشهدها العالم في السنوات الخمس المقبلة، وبما أن المجموعة العربية هي المستوردة الرئيسية في العالم للحبوب والحليب ومشتقاته واللحوم والزيتون والسمون، ومستوردة كبيرة لمنتجات المواد الخام ونصف المصنعة والمصنعة بالكامل، فإنها ستكون الأكثر تضرراً من موجة إلغاء الدعم ورفع الأسعار التي تم الاتفاق عليها في نطاق اتفاقية الغلات الجديدة.

ولتكوين صورة عن حجم الضرر تكفي الإشارة إلى أن المجموعة العربية تستورد سنوياً نحو ٣٠ مليون طن من الحبوب. معظمها من القمح، قيمتها لا تقل عن ٤

مليارات دولار، عدد يساوي المستوردات من المواد الغذائية التي تقدر قيمتها الإجمالية (مع القمح) بأكثر من ٣٠ مليار دولار في السنة.

### الفاتورة العربية ٩٠ مليار دولار

وفي تقدير المنظمة العربية للزراعة إن فاتورة الغذاء العربية سنوياً في بداية القرن المثل إلى ٩٠ مليار دولار سنوياً. بسبب الانخفاض السكاني وتسارع الأراضي الزراعية والتوجه إلى المدن، ناهيك بنقص المياه، وقد وضع هذا التقدير قبل اتفاقية «الغلات» وانقلب الآن







المقابلة ستجري تمهيلات على  
الرقم ليصبح يحدود تراوح  
بين ١٠٠ و ١٢٠ مليون دولار.

وإذا كانت الاتفاقية ستترتب اعباء كبيرة على فاتورة الأمن الغذائي،  
فإن اعباءها على فاتورة استيراد مختلف المنتجات لن تقل سوماً.  
وفي الفصل الحالات ستؤدي اتفاقية «الغات» إلى حرمان شرائح كبيرة  
من العرب المزارعين من رعايتهم وتحولهم إلى الفئة متوسطة الحال،  
وبالتفريق إلى ازدياد العربي الفقير فقراً، وستتضائل الأمال بإمكان توافر  
الاموال اللازمة للتنمية، وهي الآن مقبلة ككيفية عندما يتكفل تطبيق  
اتفاقية الغات؟

٤ - النتيجة المتوقعة للإلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية والغذائية  
من قبل الحكومات الأوروبية والأمم كية، هو انخفاض الانتاج العام لهذه  
المواد وبالتحديد إلغاء قسم كبير من الفواض، نتيجة لارتفاع أسعار  
الكلفة، وبعضها ذات كلفة غير اقتصادية لا تتحملها السوق، وهذا عامل  
آخر سيؤدي إلى ارتفاع إضافي بالأسعار لا يمكن حسمه الآن.  
٥ - إن مدة ٥ سنوات، وهي الفرصة التي أعطيت للمستوردين على ما  
يبدو، غير كافية على الإطلاق لإجراء تعديلات جوهريّة في الاقتصادات  
العربية، هذا إذا بدلت التعديلات الآن، فكيف وإن قيادات سياسية عربية،

ومن بينها القيادة السياسية اللبنانية لم تكتبه بعد إلى هذا الأمر لعدم  
وجود مراكز أبحاث اقتصادية، ولأن مهمة وزراء الاقتصاد في لبنان هي  
إعطاء الرخص وتقديم مختلف أنواع الدعم والحماية للوكالات التجارية،  
وليس السهر على الوضع التصويتي في لبنان أو استشعار المشاكل  
الاقتصادية قبل وقوعها. وعلى الفترض أنها كلفة، فالاموال غير متوافرة  
لتنشيط القطاع الزراعي والغذائي.

#### عودة إلى الأرض؟

٦ - تناول مجلة «اينكونوميست» البريطانية في قرآن إلغاء كافة أشكال  
الدعم للمنتجات الزراعية والغذائية سيؤدي إلى ثورة خضراء في الدول  
النامية. إذ لأول مرة في تاريخ هذه الدول ستتوافر الظروف والبيئة  
والمخاضات التي تجعل الفلاحين يعودون إلى الأرض. ولتقدم المجلة أن  
ازدياد أسعار المنتجات الغذائية العالمية سيخلق الجوى الاقتصادية  
الكافية التي تجعل المزارعين يترجعون كل شيء من الأرض. لكن المجلة لا  
تصرف بأن قلب الدول النامية التي لم تخطط بعد لهذا الحلم تحد من  
أسعار المواد الغذائية فظنا منها أنها تفعل شيئاً جيداً فتتبع أسعار المواد  
الغذائية يفرى بالمزارعين ولا يتلقح سكان المدن على المدى البعيد فتكون  
النتيجة غزوة الأرياف للمدن.

والخلاصة أن الدول النامية، خصوصاً المجموعة العربية، باتت في  
عصر المواد الغذائية المرتفعة الأسعار، والمطلوب العمل منذ الآن على  
توسيع قاعدة إنتاج المواد الغذائية، خصوصاً ما يتعلق بالبحوم ومشتقات  
الحليب والألبان. ■









المصدر: **الأمم المتحدة**

التاريخ: **٢١ يونيو ١٩٩٥**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# نحن و الجات

الجات التي لانعرفها

الاتفاق العام للتعريفات والتجارة

الاتفاق العام معاهدة متعددة الأطراف لتفهم حقوقها والتزامات متبادلة عقدت بين الحكومات المهمة بالتجارة الدولية. وقد أبرمت في ٣٠ أكتوبر ١٩٩٧. وبدأ سريتها منذ أول يناير سنة ١٩٩٨ ويطلق عليها الجات، وهي الحروف الأولى بالإنجليزية للاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة.









المصدر :

الأمم المتحدة الاقتصادية

التاريخ :

٢١ سنة ١٩٩٦

## للشهر والخدمات الصحية والمعلومات

لقد تصد موضوع الجهات الكثير من عناوين الدول والمؤسسات وأحتل مساحات واسعة في الصحف والمجلات وعبر الأذاعة المرئية والمسموعة ، وكما نرى كمصريين انقسمنا الى ثلاثة اتجاهات متناقضة بل ان الكثير منها يحمل في طياته الجدل بالموضوع برغم وتنأله ما هو الاحتمال من حلات « البريستيج » للكحل للخصخصة المالة بكل شيء وبمعا خاض كل تفكير جدى في كيفية تصور الخط المصحح الذي يجب السير عليه ومعرفة أين نحن من كل مايجرى حولنا حتى تصور البعض ان الجهات هي ابرز أحداث عام ١٩٩٢ بعد الاتفاق الفلسطيني الاسرائيلى مما يعكس حقيقة تفكيرنا امل كل الضحايا التي نتناولها مع ان موضوع الجهات يرجع الى عام ١٩٤٧ حيث هناك تشابه حقيقى بين الفترتين فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والوضع الدول الآن .

المهم حالات اكثر من مرة تتبع مايقال من هذا الموضوع المثار في كثير من الدول لكن الحقيقة كما قلت سابقا تضع وسط الغموض لكن بهرنا الاستماع الجيد للهدف المهنسين الذين حاولوا مدى ان يتفهوا حقيقة الموضوع عبر الاسلوب العلمى المتأنى في التفتيق

## نعمان الزياتى

حيث امكن فرض كل مايطبق بالجهات على بساط البحث العلمى من خلال نمطين متتاليين أحدهما لتدعى الرياتى وكان المحاضر في التفتيق هو الدكتور سامى عطى حاتم ، ونتيجة للانكسار الطيب الذى أحدثه على هذا الجمع نطقت ندوة أخرى في جمعية الهندسة الادارية حيث ادار الحوار كل من المهندس عبد الوهاب البشري والمهندس عبد الله المصطفى حيث تم الاجابة على اكثر من ١٠٠ سؤال ومصرف للنظر من اسماء المتألفين فقد تم تغليب كل ماثير لنشره لقراء الاقتصادى لتتبع القضية في بدايتها حتى الآن واستخلاص مايفيدنا نحن من نشأة الجهات وأهدافها والمبادئ التي تسير عليها .

والاستنتاجات التي تتم في ظلها ، وهل يمكن الاستغناء من هذه الاستنتاجات في واقعنا العربى ؟ وترجع نشأة الجهات الى اللجنة التحضيرية التي

الها المجلس الاقتصادى والاجتماعى في سنة ١٩٤٦ لوضع أعمال « مؤتمري التجارة - والعمل » قامت في دور انعقادها الثاني في جنيف سنة ١٩٤٧ بإجراء مفاوضات بشأن تخفيض التعريفات الجمركية ، حيث ان التجارة الدولية كانت تعاني كثيرا من الحواجز الجمركية والكمية خاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ومن هنا جاءت أهمية خفض التعريفات الجمركية والحواجز الكمية التي تترتب على التجارة وذلك على اساس المزايا المتبادلة . وأسفرت المناقشات التي تمت في جنيف من ابرام الاتفاق العام للتعريفات والتجارة وأنجز الاتفاق في ٢٠ أكتوبر ١٩٤٧ وهو تاريخ التوقيع على المصهر النهائي وتعتبر هذه المفاوضات الخاصة بالتعريفات الجمركية عملا جماعيا واسع النطاق يترتب عليه ايجاد اسواق للتجارة متعددة الأطراف حيث كان عدد الدول التي وقعت الاتفاق في سنة ١٩٤٧ ( ٢٣ دولة ) وأصبحت تزداد ١٩٧٠ وصل العدد الى ( ٧٨ دولة ) وأصبحت تتمتع بالعضوية الكاملة علانية على الدول التي قبلت على اساس العضوية المؤقتة والدول التي تشترط ولها تفرتيات خاصة أو تسامح في نشاط الاتفاق ، وقد وصل عدد الدول المشتركة في اتفاق الجهات ١١٧ دولة وهذا العدد قابل للزيادة .

### أهداف الجهات :

إختارت الجهات لنفسها مجموعة من الاهداف العامة أهمها :

العمل على رفع مستوى المعيشة في الدول المتقدمة والسعى نحو تحقيق مستويات التوظيف الكامل بها .  
الارتقاء بمستويات الدخل القومى الحقيقي وتنشيط القطاع الخاص بالأطراف المتعاقدة .  
الاستقلال الكامل للموارد الاقتصادية المالية ، والتوسع في الانتاج والمبادلات التجارية الدولية السليمة . تشجيع الحركات الدولية لرؤوس الاموال وما يرتبط بها من زيادة الاستثمارات المالية .  
سهولة الحصول الى الاسواق ومصادر المواد الأولية ضمن زيادة حجم التجارة الدولية وإزالة القيد للحماية من خلال تخفيض القيود الكمية والجمركية انتاج المفاوضات كوسيلة لحل المشكلات المتعلقة بالتجارة الدولية .  
لكن هناك مبادئ اختارتها الجهات لتحكم مسيرتها نحو تحقيق هذه الاهداف أهمها :

١ - مبدأ الدولة الأكثر رعاية

### MON Favoured Nation Clause

المبدأ الرئيس والقاعدة الارتكازية التي تحكم نشاط









وفي تأخذ حوتين :

التفضيلات الجمركية المباشرة من خلال المفاوضات التي تعود في رهاب الجات أو نتيجة للمفاوضات التي تتم بين أي الدول اطراف الاتفاق الدولي  
اما الصورة غير المباشرة للتفضيلات الجمركية فتتعلق من خلال النص من الاتفاقات التجارية على تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية ويأخذ مبدأ التفضيلات الجمركية المتبادلة طريقه الى التنفيذ عن طريق مطلية كل دولة عضوة في الجات باعدادا فائتين رئيسيتين هما :

الفئة الأولى : وتتضمن المنتجات التي يرغب العضو في التوسع في تصديرها الى العالم الخارجي ويطلب نتيجة لذلك من الاطراف المتعاقدة تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها عند دخول اسواق هذه الدول اما الفئة الثانية : تتكون من السلع التي يكون العضو مستعدا لاجراء تخفيضات جمركية عليها ، ويكون راجعا بقائى في التوسع في استيرادها من العالم الخارجي ، وتعتبر هاتين الفئتين حجر الزاوية في عملية المفاوضات التي تدور تحت رعاية الجات والتي تتم على اساس ثنائي وفقا لاحتياجات كل دولة من الاطراف المتعاقدة الى نهاية جولة المفاوضات ويتم جميع كافة الاستشارات والارتباطات التي تم التوصل اليها في شكل وثيقة متعادلة جماعية تعمل بتوجيهات جميع الاطراف المتعاقدة .

وبعنا ان نعلم ان مبدأ التفضيلات الجمركية المتبادلة قد خضع لعدد من الاستثناءات الهامة التي تقع في مقدمتها :

حماية الصناعات الناشئة او الواعدة في الدول الاخذة في النمو حتى تتروى على المنافسة المحلية والدولية ترتيبات المنتجات متعددة الاطراف مثل المنسوجات القطنية بصير الاجل ، والذي تم تخفيضه خلال الفترة من ١٩٦١ الى ١٩٦٢ وتهدف هذه الترتيبات الى حماية صناعة المنسوجات بالدول الصناعية المتقدمة ضد اختلالات السوق التي تسبب على يد الدوليين الاقل تكلفة من الدول الاخذة في النمو .

### ٣ - مبدأ الشفافية :

يتجه هذا المبدأ الى اقرار قاعدة اساسية تنص على تحييد الرسوم الجمركية الصريحة دون العوائج الجمركية لذا نزم الامر الامتناع الى فرض قيود تجارية جمالية حيث انه في حالة اتراع الاجراءات الجمالية للضرورة القصوى فان الجود الى الرسوم الجمركية ويكون اخف الضررين .

وهناك استثناءات على هذا المبدأ ايضا منها :

حالة الدول التي تواجه عجزا حادا في مدفوعات

الجات في سعيها نحو تحقيق هدفها النهائي المتمثل في اقامة نظام عالمي متعدد الاطراف للتجارة الدولية ، فاللادة الاولى من الاتفاقية تنص بوضوح على منع كل طرف متعاقد فورا بلاشروط او قيد الاطراف المتعاقدة الاخرى جميع المزايا والحقوق والامتيازات التي يمنحها لأي بلد اخر دون الحاجة الى اتفاق جديد . ويمكن القول ان هذا الشرط يقبل عددا من الاستثناءات المؤسسة على اعتبارات وحجج اقتصادية مقلدة مثل الترتيبات الإقليمية لتحفيز للتجارة الخارجية بين مجموعة من الدول المنتظمة جغرافيا الى اقليم اقتصادي معين ولا كانت هذه الترتيبات تهدف الى تحرير التجارة الخارجية على اساس اقليمي كخطوة أولية فانها تستلبي نتيجة لذلك من تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية .

ومثل اخر خاص بترتيبات التبادل التجاري بين الدول الاخذة في النمو حتى ولو كانت غير منتجة الى اقليم جغرافي معين فرقة من الجات في تشجيع الدول الاخذة في النمو على تحرير تجارتها البينية يتم اعطائها من شرط التجار الجغرافي الذي يلتزم به الدول الصناعية المتقدمة دون مجموعة الدول الاخذة في النمو حين تقرر إقامة صورة او أخرى من صوب التكتلات الاقتصادية الإقليمية فهذه الدول الاخذة في النمو لها ان تقيم فيما بينها اتفاقيات تجارية تفصيلية ومناطق حرة واتحادات جمركية لاتقع في نطاق اقليم جغرافي معين ، ولا يلتزم بتطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية .

مثال ثالث : الترتيبات الصناعية المؤسسة على حجة الصناعة الواعدة في الدول الاخذة في النمو تعفيها من الالتزام بتطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية الى ان يشتد ساعدنا وتقوى على المنافسة في الاسواق العالمية .  
مثا رابع : تنسحب الاستثناءات من تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية ايفاساعل العلاقات التفضيلية التي تربط بين الدول الصناعية المتقدمة مثل الملحق للخدمة وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وبعض الدول الاخذة في النمو والتي كانت قديما مستصراة لها .

المزايا المنفصلة عن تطبيق شرط الدولة الاكثر رعاية :

مبدأ المساواة في المعاملة حيث يزول الامتيازات المنوطة

التي تحصل عليها دولة دون اخرى تجريد للمساواة في ظروف المنافسة وتوحيد الترتيبات الاتفاقية نظرا لان الامتيازات المنوطة باتفاقات جديدة تمتد بفترة التكوين الى الاتفاقات السابقة عسما .  
وتتوسع نطاق المبادلات التجارية الدولية بتخفيض التقييد المفروضة عليها - التوحيد النوعي للظروف الجمركية حيث لايسمح ببقاء عن منشأ السلعة .









## الأمم المتحدة

المصدر :

التاريخ : ٢١ - ٢٢ - ١٩٩٤

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

حالات التنمية الاقتصادية لتوفير الحماية  
الضرورية للصناعات الرابدة .  
السماح في حالات خاصة بوضع حصص للواردات  
من السلع والمنتجات الزراعية .

### ٤ - مبدأ المفاوضات التجارية

ويقضي هذا المبدأ بضرورة الالتقاء إلى المفاوضات  
التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي ولما  
لقاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة وفي القاعدة التي يتم  
في رحابها توسيع دائرة هذه المفاوضات الثنائية في  
العلاقات التجارية الدولية وترجع أهمية الأخذ بهذا  
النص إذا ما تأملنا في الطبيعة غير الإلزامية لتنفيذ  
احكام معاهدة الجات صحيح ان هذه المعاهدة ملزمة  
لكافة الأطراف المتعاقدة ، ولكن منظمة الجات نفسها  
لا تملك الصلاحيات التي تمكنها من إجبار الأطراف  
المتعاقدة على عدم الإخلال باحكام هذه المعاهدة او  
عقابها في حالة التلكل في تنفيذها ففي حالة نشوء نزاع  
تجاري بين دولتين او أكثر من الأطراف المتعاقدة فانه  
يمكن النظر الى منظمة الجات على انها الاطار التفاوضي  
المناسب لتنفيذ احكام المعاهدة او لتسوية المنازعات  
التجارية الدولية .

### ٥ - مبدأ المعاملة التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب :

يعتبر هذا امرا مستحسنا في الاطار التجاري الدولي  
الذي تنظمه الجات ويضمن هذا المبدأ ان يتكامل  
النظام التجاري الدولي الذي اقامته الجات بتقديم  
معاملة تجارية تفضيلية للدول الاخذة في التمتع كأحد  
الاعضاء التي تركز عليها الاستراتيجية الدولية للتنمية  
الاقتصادية وتهدف هذه المعاملة التفضيلية الى فتح  
أسواق الدول الصناعية المتقدمة أمام منتجات الدول  
الاخذة في التمتع ، وبالتالي زيادة حصيلة من الصرف  
الاجنبي اللازم لتمويل برامج التنمية الاقتصادية بها ،  
ويشير الإخذ بهذا المبدأ نوعا من الاعتراف بقصور  
النظم التجاري الدولي عن الوفاء باحتياجات التنمية  
الاقتصادية لجموعة الدول . التي كانت تحت وطأة  
الاستعمار حتى التوقيع على اتفاقية الجات .

### طبيعة المفاوضات التجارية الدولية في نطاق منظمة الجات :

تعتبر المفاوضات التجارية وسيلة الجات في تحرير

التجارة العالمية من خلال اقامة نظام تجاري  
مؤسس على قاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة ولإطار  
هذه الطبيعة التفاوضية تطلبت الجات منذ انشائها في  
يناير عام ١٩٤٨ وحتى الآن ثمانى جولات هي :

- ١ - مفاوضات جنيف عام ١٩٤٧
- ٢ - مفاوضات أنسي عام ١٩٤٩
- ٣ - مفاوضات توريناي خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٥١
- ٤ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٦
- ٥ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٥٩ - ١٩٦٢
- ٦ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٦٢ - ١٩٦٧
- ٧ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٧٤
- ٨ - مفاوضات جنيف خلال الفترة من ١٩٨٦ - ١٩٩٢

وتعيز الجولات الخمس الأولى بتركيز المفاوضات  
التجارية على تحرير التجارة المالية من القيود  
الجمركية ولقد حققت بالفعل هذه الجولات الخمس  
تقدما كبيرا على طريق إزالة الكثير من القيود الجمركية  
من وجه التعريفات السلفية ، لهذا تركز الاهتمام ابتداء  
من الجولة السادسة وفي الجولة المعروفة بجولة كيندي  
على الكيفية التي يمكن بها تحرير العلاقات التجارية  
الدولية من الحواجز غير الجمركية التي تحد من  
حركتها وتقلل من قدرتها على النمو ولجولة أوروغواي  
اخذت التجارة الدولية والخدمات مكانا هاما بجانب  
إزالة الحواجز غير الجمركية في المفاوضات التي دارت  
في هذه الجولة تحت رعاية الجات .

ومن بين هذه الجولات الثماني احتلت كل من جولة  
كيندي ، جولة طوكيو ، جولة أوروغواي مكانا هاما لتسوية  
على غيها من الجولات في طول الفترة الزمنية التي  
استغرقتها المفاوضات وبالتالي في الصعوبات التي  
واجهتها من ناحية نتائجها وإمعية المبرمورات التي  
تناولتها من ناحية أخرى .









المصنوع الاتصالي

المصدر :

٢١ - ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وسوف نتناول في هذا العدد من المقالات وما  
انت اليه واهم المؤلفات الناشئة من مطبوعات الجاهات في  
موضوع الدعم الزراعي والمنسوجات والتجارة في  
الخدمات والاغراق ووسائل مكافحة حتى يمكن معرفة  
تأثير كل مايجري علينا سواء بالسلب او الايجاب وبما  
موقعنا الحال والمستقبل .







## صباح الخير

من المؤكد أن الاتفاقية الدولية، للتجارة والتعريفات الجفركية، والتي تعرف باسم، الجات، سوف تؤثر تأثيرا بالغا في التجارة العالمية، وتخلق أوضاعا جديدة، تستفيد منها بعض الدول، وتضرر منها دول أخرى.

والاتفاقية .. تم التوقيع عليها في منتصف شهر ديسمبر الماضي .. ومن المتوقع عليه أن يبدأ العمل بإحكامها ونصوصها في منتصف العام القادم ١٩٩٥ .. وسوف ترم بعض أحكام الاتفاقية بفترة انتقالية، يبدأ بعدها تطبيق أحكام الاتفاقية بالكامل.

وكما أشرت في هذا المكان، أكثر من مرة .. فإن الاتفاقية سوف تؤثر على مصر .. وقد تتسبب في بعض الأضرار لنا ! ولم يكن معلولا، ولا مقبولا أن نلق وننتقد الاتفاقية، ونشكو من عيوبها ومساوئها، ونبدى استحيانا من الدول الكبرى التي تفرض إرادتها على الدول النامية الصغيرة، ونحن واحدة منها ! ونكتفى بذلك.

كان لابد أن نتحرك، ونقدم على اتخاذ إجراء إيجابي، نعرف من خلاله أثر هذه الاتفاقية على تجارة مصر الخارجية، وعلى علاقاتها الخارجية في المستقبل، والإجراءات التي يجب اتخاذها.

والنفس تقلد .. أن حركة الحكومة في مصر بطيئة .. وإن ربه فعلها أبطأ .. وإن يومها يسته .. من هنا كان الخوف من أن تضي الشهر، ونحن سكتون صامتون .. ولكن، والحق يقال .. تحركت الحكومة إزاء هذه القضية بسرعة .. وفي الاجتماع الأخير الذي عقده مجلس الوزراء أمس الأول الثلاثاء .. ناقش المجلس تقريرا عن اتفاقية الجات .. وقرر تشكيل لجان متخصصة لتتولى دراسة الاتفاقية، ودراسة الآثار المترتبة عنها، والإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل لمواجهة هذه الآثار.

وما فعلته الحكومة، هو عين المثل !

ويقوم وزير الاقتصاد، محمود محمد محمود، في الوقت الحاضر .. بتشكيل هذه اللجان من ذوي الخبرة، والمختصين، ورجال الأعمال، وأساتذة الجامعات .. وأصدر الوزير تعليماته لمختلف أجهزة الوزارة بأن تضع كل امكانياتها تحت تصرف هذه اللجان، وأن تزودها بما تحتاج إليه من معلومات وبيانات.

ويؤكد وزير الاقتصاد على وجود جوانب إيجابية في الاتفاقية .. يمكن إحصاء الاستفادة منها .. ولكنه في نفس الوقت يحذر من بعض الآثار السلبية لهذه الاتفاقية .. ويقول الوزير إن مهمة اللجان، هي اقتراح الخطط والبرامج، التي تجعل مصر تستفيد من الاتفاقية أقصى استفادة .. وتخفف من حدة النواحي السلبية إلى أقصى حد.

ومرة أخرى .. لقد تصرفات الحكومة بسرعة .. وبحكمة .. ومن حقا أن تسجل لها هذا الموقف.

سعيد سنبل







## أفكار واقتراحات:

# الدوائر الثلاث.. لمواجهة اتفاقية الجات



يقدم :  
د. محمد عبد الوهيد

يهدف الاتفاق العام للتجارة الحرة والتجارة المعروف باسم « الجات » ، إلى تخفيض القيود لتحديد التجارة العالمية لعدد كبير من السلع والخدمات ، ولا شك أن تحديد الآثار المتوقعة لتطبيق هذه الاتفاقية من الناحية الاقتصادية والمالية ومصر وخمس دول عربية أخرى ، يتطلب دراسة كبيرة ومتعمقة تأخذ في الاعتبار كافة الجوانب المتعلقة والمتعلقة في أخذ لمصوح هذه الاتفاقية في الاعتبار عند وضع السياسات الاقتصادية في الدول المشاركة في « الجات » .

والثاني فهناك بعض القضايا التي يجب العناية بها خلال هذه المرحلة للاستفادة من الاتفاقية والتكامل بآخر الأماكن من آثارها السلبية . أولاً - ضرورة إعادة هؤلاء القائلون المنقسم للنشاط الاقتصادي المصري ... وذلك بما يؤدي إلى زيادة قدرة الاقتصاد على التعامل في نطاق النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتم وضع أسسه في اتفاقية « الجات » .

وأي الأهداف التي يجب التركيز عليها خلال هذه المرحلة .. أ - تخفيض تكلفة التاج لتسليم الزراعية والصناعية والخدمية كطليها وسيتد إلى الأسس الاقتصادية ، بمعنى زيادة كفاءة التاج ، وتزيد استخدام الموارد المتاحة ، حيث أن المرحلة القادمة ستقل فيها أن لم تكن تنعم اتفاقية لدعم حكومي ... والناظر أن تكلفة التاج السلعة المصنوعة تدور إلى تحميل المنتج بأعباء حكومية كثيرة نتيجة من القوانين المتعلقة للنشاط التجاري ، حيث يؤخذت إحدى الدراسات أن

الاعتبار السياسات المتوقعة من جانب الدول المنافسة . د - تشاء حرية اقتصادية مفتوحة بمتابعة للنشاط الاقتصادي في مصر والدول المنافسة ، لضمان التزام الأطراف المنافسة بما جاء في اتفاقية « الجات » من حيث عدم اللجوء إلى سياسات الدعم المعلن والغير معلن والتخفيض الضمانات الخاصة بالاستثمار الصناعي والتجاري على السواء .

ثانياً - العمل على بناء كتلة اقتصادية عربية خلال المرحلة القادمة ، بوصفها الإطار العربي ، هو الإطار الأساسي وقبلي الهام والقياس للنشاط الاقتصادي المصري ، ويوصله بوفر موارد أكبر وفرصاً أكثر للنشاط الاقتصادي القائم على علم أسس رشيدة ، خاصة وأن معظم معلومات الأمة هذا التكتل متوافرة ، ولا يتنفس القامة سوى توافر الإرادة السياسية العربية .

والأمر يتيسر تحقيق ذلك ... فمن الممكن إقامة نوع من التوافق للتكتل اللازم على المستوى العربي من خلال شبكة الاتصالات للتكثيف العربية القائمة الآن ، تكون مصر محوراً ، باعتبارها الدولة الوحيدة التي تربط بكافة الأطراف العربية من خلال هذه الاتصالات . خاصة في المجال الاقتصادي .

ثالثاً - ضرورة التخلص من الكثير من العقبات التقنية من الظروف السالبة في مجال النشاط الاقتصادي .. وهذا يعني ضرورة القيام بعملية إعادة البناء التقني للقطاعات الحيوية الحكومية ، والتأهيلات الانبثاقية في قطاع الإسكان والمواصلات والخاص وتزويدها بالمعلومات والمعارف الجديدة في مجال الإدارة الاقتصادية في تعامل جديد .

حوالي 27٠ من تكلفة السلع الصناعية المصنوعة ترجع إلى الإصاام الانبثاقية الحكومية التي يتحملها المنتج ، من ضرائب ورسوم ومعاملات مع الأجهزة الحكومية المختلفة من تراخيص ومكاتب العمل ، والتأمينات ووحدات الإدارة المحلية وغيرها . ب - التركيز على اصنام الأرواية السلع التي تنتج فيها مصر بجزء نسبة تطلق الدول المنافسة ، ومن ثم يجب وضع دراسة اقتصادية متكاملة لهذه السلع ووضع إستراتيجية تكتل ضمن الاستفادة الكاملة من المزايا السببية الخاصة بالتاج هذه السلع مع مراعاة الشروط المتعلقة بالجودة ، وذلك من أجل إقامة الفرصة لانبثاق للدول إلى أسواق التصدير . ج - الاهتمام بموضوع التسويق من حيث رفع كفاءة العملية التسويقية ، التي تمثل أحد عناصر الضعف الهامة في الاقتصاد المصري وتيرتبط بذلك دراسة أسواق التصدير المحتملة ، لتتصرف على وسائل الدخول إلى هذه الأسواق والتعامل معها مع الأخذ في









ولقد ظلت الاتفاقية منذ عام ١٩٤٧ تمثل اطرا للعمل على تحديد التجارة الدولية وفي هذا الصدد اقرت مجموعة من الاتفاقيات تركت الحرية للأعضاء للانضمام اليها أو عدم الانضمام بما تراه فيه صلاحها لهذا انضمت لها تسليط بمرأياها وإذا لم توافق عليها لا يصبح من حلقها ذلك وقد انضمت مصر الى كافة اتفاقيات الجات السابقة وانضمت بمرأياها فيما عدا اتفاق المشتريات الحكومية للدول الأعضاء الذي رأت عدم ملامته وقت إبرامه .

### والسؤال المطروح الآن يشمل شقين

الأول هل نملك خيار عدم الانضمام للاتفاقية أو المنظمة العالمية للتجارة التي سنتسما في يناير ١٩٩٥ والانضمام ليس إجباريا بطبيعة الحال ؟ الإجابة بقطوع ، لا ، لأننا لو لمكن أن نتحرر عن ٩٥ ٪ من التجارة العالمية ونخلق حدودنا في مرحلة يتجه فيها الاقتصاد إلى السوق ويسعى جاعدا ليكون جزءا من السوق العالمي . إن هذا السؤال غير وارد بطبيعة الحال فليس هناك مكان للانطلاق في ظل النظام الدولي الجديد وكافة الدول تسعى جاهدة للانضمام إلى الاتفاقية الحالية في مقدمتها الصين ( عتلق أسيا ذات الميل ونصف الميل نسبة ) . والثاني هل هناك آثار سلبية وهل لتجاوزها إجراءات الانضمام ؟

والإجابة نعم هناك إجراءات وسلبات ، والإيجابيات تفوق السلبات وواجبنا أن نعمل على إبعاد الأساليب والوسائل والصياغات التي يمكن من خلالها تعظيم الإيجابيات والتعامل مع السلبات بما يخفف من وطأتها . ولواقع أن تقييم إجراءات وسلبات الاتفاقية على الاتفاقية يرتبط إلى حد بعيد بهيكل الاقتصاد القومي . فإذا كان اقتصادا تصديريا أو

مبتدئ لنا تحول تصديريا إلى مجتمع ، فمصر ، دون أن نشعر ، وانساقا مع هذا المنهج لنا تعامل مع أي متغير أو حدث ضخم على أنه نوع من الفقر أو اليلاء الذي يمتحن الله به عباده الصابرين . وفي ذلك الخضم تخطط الأوراق ويتسائل العامل مع كثرة التزايل أو سقوط صفة المظلم مع القرار اتفاقية الجات . وتفتل الجات على عجل ليبحث التارها وأسلوب مواجهتها . تلك ظاهرة بالغة الخطورة في الفكر السياسي والاجتماعي ويتعين البحث في أسبابها وسببها وجوبها . فاستمرارها يمثل كثرة التكاثر لأنها تصيب شللا فكريا وإحصائيا اجتماعيا .. فمن في حلقة إلى مواجهته بحزم وجسامة .

موضوع اتفاقية الجات ( وهي الاختصار الإنجليزي للاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ) الموقعة في عام ١٩٤٧ وبدا سريتها عام ١٩٤٨ ، نموذج لهذه الحالة . وقد ضمت الاتفاقية عند تأسيسها ٢٣ دولة كان من بينها مصر وسوريا ثم تتابع انضمام الدول إليها حتى بلغ في نهاية ١٩٩٣ نحو ١١٧ دولة وهناك قائمة من الدول المنتظمة للعضوية تشمل مجموعة من الاطراف العربية منها الجزائر والسعودية والأردن وإيران وسوريا ( بعد انسحابها عام ١٩٥١ ) ولبنان . وبذلك يصبح عدد الاطراف العربية المنضمة للاتفاقية بعد قبول هذه الدول إضافة إلى الأعضاء الحاليين ( مصر والمغرب ولبنان والكويت والبحرين ) إحدى عشرة دولة عربية تمثل الجانب الأعظم من الاطراف العربية في سوق التجارة وإضافة إلى تلك الاطراف العربية هناك قائمة أخرى من طلبات الانضمام تشمل دول الاتحاد السوفيتي السابق والصين ومكسيك . لطار أوروبا الشرقية .

نحن الآن بصدد اتفاقية يضم إليها من يرى أن في صفحة الاستفادة من هذا الانضمام ومن المستحيل في أي اتفاقية أن ترتب عليها مزايا كاملة للعضو وإنما تنطوي دائما على إيجابيات وسلبات فلا زالت الإيجابيات فلا بأس من بعض السلبات .. تلك هي طبيعة طبيعة التعامل الدولي ومنهج .



هـ . وجاء عبد الرسول

## الجات .. ذلك المجهول !









( أ ) بالنسبة لانخفاض الرسوم الجمركية على الواردات واحتمال نقص حصصها ، فواقع أن نسبة الخلف لن تكون بالغة في ضوء التخفيضات التي تمت في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي ، والواقع أيضا أن الرسوم الجمركية من الناحية الاقتصادية البحتة ليست موارد اقتصادية وإنما هي أداة لضبط لميزان التجاري وتنفيذ السياسات الاقتصادية وهناك أسباب أخرى متعددة لمواجهة الخلف على الرسوم من ناحية ، أو تعزيز الاستيراد برسوم مخفضة مع سياسات الاقتصادية .

لقد ظلت التجارة المالية ( لأسباب متعددة ) المجال الرئيسي الوحيد الذي لا تنظم قواعده وممارسته منظمة دولية . وانضمام منظمة دولية للتجارة عام ١٩٩٥ إنما هو بمثابة ثورة تجارية .. لتقلل في أهميتها أو خطورتها أو دلالاتها عن الثورة الصناعية .

ينبغي إذن أن ترتفع إلى مستوى حدث على جليل الشأن وأن تتعامل مع نتائج وإداعياته وأثره بهذا المفهوم .

يقع نحو السوق العلني كانت فلاتته كبير من الاقتصاد يعتمد على الاستيراد وحتى في تلك الحالة الأخيرة فإن الاقتصاد المستورد سلع محددة أو مجموعات منها بشكل مستمر سيستفيد أيضا من المنافسة الدولية وإزالة الحواجز .

في أبعاد شديد وبون محاولة للدخول في تفاصيل تحتاج إلى دراسة مستقلة لتعقد أن مجالات الإيجابيات تشمل :

( ١ ) انفتاح على الأسواق وإزالة القيود التي تعوق انطلاق بعض الصادرات ومثل ذلك صادرات على سبيل المثال الموانئ والمنافسة غير العادلة مع الموانئ الأجنبية من حيث تحديد مواعيد التصدير وأحيانا حصصه . وينطبق ذلك على العديد من سلع التصدير الزراعية .

( ٢ ) إزالة القيود فيما يتعلق بصادرات المنسوجات والملابس الجاهزة التي تواجه الصادرات المصرية . لكن ذلك يتطلب في نفس الوقت أن تكون تلك الصادرات على مستوى المنافسة . خاصة مع منتجات النسيج الأسيوطي التي تستفيد من رفع الحصص للأداء لاكتفيا .

( ٣ ) هناك فرصة من الاستفادة من التعويضات التي تمنح للاقتصاد النامية التي لا يتأثر الاقتصاد بالالتزام بالاتفاقية .

( ٤ ) أن انفتاح التجارة المالية سوف يؤثر فعلا على حجم تلك التجارة وبالتالي يمكن أن تكون هناك عوائد غير مباشرة على قطاع النقل البحري وقناة السويس وتجارة الترانزيت وغيرها فضلا عن أحداث انفتاح في السوق العلني سوف ينعكس تلقائيا على التصديقات العديد من الدول المهية للاستفادة به .

( ٥ ) هناك اتفاق فرعي يتضح مزايا لانتقال اليد العاملة ، ويتوقع الدول الرئيسية المستفيدة المعاملة المصرية عليه يمكن أعمال شروطه والاستفادة منه .

( ٦ ) هناك مزايا تتعلق بحماية حقوق الملكية الأدبية . وذلك موضوع بالغ الأهمية بالنسبة لحقوق المؤلفين والمؤلفين المصريين المهرة في أقطار متعددة .

( ٧ ) قمة آخر سلبية محتملة في مجالات محددة خاصة واردة السلع الغذائية التي تتمتع حاليا بدعم في دول الإنتاج ويتيح في السوق العلني بأسعار ملائمة ( للفتح ومنتجات الألبان أساسا ) ومواجهة هذه الآثار غير مستحيلة بل أنها قد تلعب الفرصة لمراجعة السياسات المتطرفة بفتح حصص الغذاء الأساسية ورفع كفاءتها . فضلا عن أن الدول التي تدعم حاصلاتها يمكنها بون مخالفة الاتفاقية تقديم تسهيلات ( هي في حقيقتها دعم غير مباشر ) في مجالات النقل والخدمات وغيرها .







الرئيس

المصدر :



١ - ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الكتاب

آخر الكوارث العالمية  
عام ١٩٩٣

## الدول الكبرى أسست الاتفاقية وأرغمت دول العالم الثالث على الانضمام

فرنسا قادت لواء المعارضة في مواجهة  
المطالبات الأمريكية في المجالين الزراعي والثقافي

حفظ العنصر للتصوم بمخبر من الكوارث العالمية  
والحلية، والأخيرة تعييننا بصفة خاصة فإنها تصحنا  
مساسا مبلشرا ادعو الله تعالى أن يقي مصر ويحفظها  
ويجذبها كل مكروه وإن يلهم أهلها الصواب، حتي  
يبذلوا كل ما يملكون لزفة شأنها وزنهامها.  
أما بالحسبة للكوارث العالمية - فتحت لامتلك أن  
تتصل عنها فتحت لاستطيع - حتي لو أريدنا - أن  
تختارنا مشكلة إليوسنة أو الصومال، ولا تجازة  
الخبرات، والسلاح، وغيرهم من المشاكل والكوارث التي  
تجتاح العالم، والتي هي بالتأكيد من صنع الإنسان،  
فالإنسان الذي أحسن الله تعالى خلقه، وعجزه عن

















**بقلم :**

**عبد الرحمن صادق**

ولا تكن ولادة هذه الاتفاقية سهلة ولا مبهمة بل كانت من بعد الولايات المتحدة وصموده وصموده انظر من لها انقضت سبع سنوات وهذا قبل انه يولد موهبا ويختلج.

والا اتفاقية التي تم توقيعها تقع في كثير من خصائص سلسلة تفاهات كل دولي الخطأ الانساني الا قبلها فهي تحل في خضمها لنزاعا في المصالح وتجاهل الخسائر التي تتلوا ٢٠٪ من حجم التجارة العالمية، وبخاصة للتجار البحرى والجوى، والطيران ابتداء من انشاء العلاقات في كل دولي الخطأ التي يقوم بها الخطأ والتواصل والخصومات المالية من يخواه في ثامن، الخ. (قبل مرسوم المصالحات والتفاهات للصورة والمالية والمكتوبة منذ خمس سنوات كما سدرى لاحق).

وكانت الولايات المتحدة قد تلمعت المرحلة الأخيرة من المفاوضات بسلامين هامين.

١ - اتفاقية التفاهات التي عقدتها مع كندا والمكسيك والاتحاد السوفياتى المجرى والمكسيك والمكسيك بين الدول الثلاث.

٢ - الاتفاق في اجتماع قمة سياتل ديسمبر ١٩٩٢ مع الدول الاسيوية على الخطوط الهوائية على الخطوط من سياتل في ريفر اسبيرة الان الأمريكي وكانت الولايات المتحدة تضغط منذ المفاوضات في هذا الاتفاق.

واسند للجمهوريين بها وفيه الاتفاقات اسير فيه من تصميمه الاكيد على تفاهات اجراءات عمولة للتوصل في اتفاق في الفيد الأمريكي (١٥ ديسمبر) فلو انه ان يذبح في ذلك الفيد ويذهب فلو انه ان لاتفاق ليرتد مسندة وفار ان للجمهوريين على ان لا يستند لوجهة هذا الفيد في الامم الدولية الفيد بقيادة في تفويض في تنسيق التغيرات المجرى وفيه في العلاقات في كل الخطأ التي تنظمها في لاتفاقية الاتفاقات ليوافق اسبق.

وقد للفرد الأمريكي (ميكى كاتورى) حين انتهت في بخصها هذا الاتفاق بسلامين وخمسين مليون من الدولارات. وفي هذا الاجتماع سجلت كيانا مستقلة لتجاول موضوع اسبيرة الان.

حتى عام ١٩٩٩ واستحدث في تلك الايام مملكة لغوي في اللينج الفيد في يوجيا وبين الولايات المتحدة والتم بال مليون دولار (خمسين مليون) لصالح الفيدان وانها انضمت في الزيادة في نهاية الخطاب على اسبيرة ١٪ من جملة اسبيرة الكا الكلي من الان ابتداء من عام ١٩٩٥ ترتفع في ٨٪ عام ١٩٩٩ ويذهب رئيس وزراء الفيدان موهيكاه شريوة للانتصار للشعب الفيداني عن تفاه في منع اسبيرة الان. ثم جاء الدور على الموهبة الانويين.

وبالت فريسا يصل لواء للفرسية في مواجهة الطليقات الامريكية التي وسفيرا (المملكة) وبصلة خاصة في موهوبين.

١ - موضوع الخطأ كراسي الفيد تضغط فيه الولايات المتحدة لافها مع الحكومات للمنتجات لزيادة للسيرة من الدول التي ستقدم للاتفاقية.

٢ - موضوع الخطأ الفيد (المصالحات) للصورة والمالية والتسويات. (كفي فلي الموضوع الاول اصدر فريسا على ان الفيد الدم بتناقض مع السياسة الانانية لفظة *Problema Agor Izol Comercio* التي تلتزم بها فريسا وبالت ان اتفاق المايور في

الفيد وقعه من الفريسا لفرش عام ١٩٩٢ مع الولايات المتحدة للفرد الفريسي صير ايون بريتيان باسم المقصود وبه نتائج الفريسي لم يتول للفرد الانويين باتوفا ولا فريسي بها فريسا.

وقامت اتفاقات الزامية والفرجين الفريسيون بتنظيم احتجالات ومظاهرات عمولة للطلبا الطرق الفريسي في فريسا بالمجرات وسفيرا الفيدل وحملوا الاتحاد الفريسي خضعت لفظة تفهية للفيد.

وكان اتفاق المايور في بخصر الحاصلات الزامية في وقت بخاصة للفرد الانويين على وقت دعم الدول الحاصلات الانويية كراسي للسيرة به على خضعت الولايات المتحدة لبعين في هذا الدم يتول بعدا تولى الفريسي الفريسيون الأمريكيين في سول الفيدان الفريسيون وبتل اجماها لهم وكذا فريسا زالت اسر على بخص هذه الخطأ وبالت ان الولايات المتحدة دعم مزيوفا بخص ماذيو وان حين الفيدان الأمريكي في ملة عام ٢٠١١ وبخل الحكومة مع سول لسام الفريسي في امريكا عمدا لتواي موهل مسجلة خضعت للمنتجات الأمريكية في الفيد

الفيد ترتفع فيه شمار مدن جولا فريسي حمله على في منتجات محلية من اي حكومة دولة الفريسي.

والتمم خلاف ذلك الولايات المتحدة وافتد تم التوقيع على اتفاق المايور على وان دخل في في مخططات جديدة فيه.

وفي الموضوع الفيداني وهو موضوع الخطأ الفيداني فلتد انشأ بصورة لفظة ليوافق الفيدل وبلك.

ذلك ان الموضوع الفيداني في فريسا له خصائص خاصة وهو سيرة من كراسي موهبا بتم له وبصمكه في كل الفيد الفريسي ابتداء من رجل الفيد حتى الفريسا الفريسيين ان كانت صفته السياسية وكذلك الحكومات وجميع بالملات فريسا بالاجاد والمجوى ويتم اعتمادا وبلكا للتلفون والادباء والمطالعين والهيئة الاعلام والمجسات السياسية والاخبار والفيداني على اختلاف فريسا الفريسي وبالفيدال جيتزل يوهول من مطلب مقلدة كوهيك الكندية. ذات كندا مكشور ومعروف وهو موهل انز وبها حصة سوية لم تشد لفرها حتى الآن للسيرة وبالجتل من فريسا لخطاب ليل كويك.

وربما يكن الفريسيون الفريسي على تقديم الفريسي والمقصود في تتمتع بها بالدم وبجراين الفريسيين. جمعة باريس المندوبة. التي انضمت في القرن الفيدل مظهر للادباء ماذيو مظه لادباء والابتكار للحرية والآن له الفريسي مظه يقدس من سوريا عشرين الاف من الفريسيين وبهم ولم يتول الفريسيين بل لا تركوا فيه بخصا منهم ومن تتلفهم. وبصود الفيد من رأي الفريسيين في الاحتلال العسكري لمر من القرن الفيدل مظهر وتعليم لادباء هذا الاحتلال حتى الفيدل ليل الفريسيين وبجراين الفريسيين خضعتا هذه العملية الفريسيية برفعة وبجراين وكذا الفريسيية في استخدام حملوا في فترة لم تتطور اسبيرة الثلاث اقول كذا وبصمك مصر وبفعل الفيداني. وبصمك ذلك ربح لاف الفريسيين موهبا عند الامانة في جبر فريسي.

ومن هذا الفريسيون الفريسي الانويين فريسا وبالت الفريسيين الفريسيين. ولكن بعد الفيدان الفيداني عام ١٩٩٦ والفريسيين في طرقت بين الفريسا الفريسي في الفريسي في عام ١٩٨٨ مظهر الفريسيين من الفريسيين









المصدر :

عدد ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

بالق على مسير الناصر الفرنسية في مصر والجمهورية التي يتلقاه للحفاظ على هذه الناصر التي تتألف لوجه الثقافي الفرنسي ولزيتهم الشديدة عندما تلقوا تكديتات من الجانب المصري بأن مصر ترحي ضلما كل مايتعلق والثقافة وتستطيع فكندا للعمل بين الثقافة والجناسي السياسية والصحية. وتم للثقافتين بتوهم ونسما لمصداقات تل على أن أكثر من ٧٠٪ من اللغة الثقافية المطروحة في أوروبا امريكية الصنع وترجع النسبة في للتولاجلنرا في أكثر من ٧٥٪ في جون لانتالي الانلام الأوروبية مضممة الأ على نسبة تزيد قليلا من ٢٪ من الانلام المروضة في السوق الامريكية وبالتالي انلام للثقافتين من والهيون والمصنوعات الصوتية والكتب ونوعية الكتب - ولذا فإن مصدوع الصناعات الثقافية الامريكية لاوروبا والعالم شلل بخلا لايتسكان به الامريكا والغرض انه ثلثي امل في رقم للصناعات (تحت فرنسا ثلاث معلومات فركه فرنسي لامريكا مقابل عرض انلام لثلاثينيويا امريكية في الفترة من ١٩٨٦ في ١٩٩١). غير أن الأمر من وجهة نظر فرنسا لايفتمس على التكاليف المالية لانه يتولجا لانه يتعلق بصلة اساسية بوزارة فرنسا وخمسيتها والتكثير الذي تتخلله الثقافة الامريكية في للخدمات لهذا التأثير السلمي غير مسبوق لانه يتمكن على كل منظمي الذكر من اللغة في المصداقات والتقدير والقيم لقد خلقت الفاعل وتصيرت امريكية في اللغة الجديدة للفرانصويون واجمع الشباب الجيدين والفرنسا على معظم الحكومات والخدمات المبرمة والموسوعة والقراع للشهرة في على العلم الفرنسي الذي كانت شهرته تخرج في المعلق بها وانحه انما واسلوب تدول العلم للثقافة الذي يحمي الجنس في تدفق العلم والاستماع به بدأ يتلقى وانعكس هذه الثقافة من حين لآخر على انباء وخلاصة فرنسا التي كانت فرنسا كاسير بها في مسلسل الواقع والجميالات تفرل سواها لفرنسا كاسير في انه في فرنسا ان هناك فريلا كاسير في أوروبا على الفتيات جميعا

العلقة الثانية  
الجمعة القادم







نحن وعالم ما بعد أَلْجَات الجديدة (٢)

## من يكسب ومن يخسر في اللعب مع الكبار؟

لمست تلتماً متواصلة، وكان الصراع حول المصالح القوية للأغنياء هو السبب الرئيسي في إطالة أمد جولة أرجواي إلى سبع سنوات، وإلى إنهاؤها دون حسم عدد من المسائل التي اعتبرتها هذه الدول الغنية أو تلك من القضايا الحساسة والسياسية لمصالحها الاقتصادية. ولكن هذه الخلافات بين الأغنياء لم تمنعهم بالطبع من توجيه دفة المفاوضات لا في صالحهم كدول صناعية متقدمة.

حدود صارمة

لكن سرور الدول الغنية تجاه مطلب الفقراء كانت لها حدود صارمة. فقد تم استبعاد الفقراء، كلية من بعض القبلات، كحل للبيانات حول تحرير تجارة السلع الزراعية. وبغلي حد قول ممثل مصر في المفاوضات فإن الاتفاقية الخاصة بالسلع الزراعية لم يكن من الممكن مناقشتها أو للتعديل في أي بند فيها من جانب الدول النامية. وقد تمت الاتفاقية بين الولايات المتحدة وأوروبا حول ستة أيام من أصلان اشتداد جولة أرجواي، ولم يمكن تغيير كلمة منها. ولم تستطع مصر والدول النامية الأخرى الاعتراض، ولكنها عجزت عن استيعابها وبالحال بالتفاوض عن الشروط التي سيطلق بها من تكليف هذه الاتفاقية. كما أوضح ممثل مصر أن الدول النامية تعرضت لضغوط غير مباشرة من أجل مساندة الاتفاقيات التي صنعتها الدول الغنية (الأمم المتحدة، ١٩٩٤).

وأكد أن مشاركة الدول الفقيرة لم تكن جذابة الجدير لناما. فقد أمكن تقليل بعض الضغوط القوية من جانبها أن تتقبل أمد وفهمها، أن الوعد.

برقم مشاركا ١١٧ دولة في الجولة الأخيرة للمفاوضات حول التجارة الدولية، فمن الخطأ الاعتقاد بأن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها كانت محصلة حوار ديمقراطي حر بين أطراف متكافئة في القوة الاقتصادية والمكانة السياسية. ومن الخطأ بالتالي أن نتصور أن تتوقع أن تطبق هذه الاتفاقيات يمكن أن يعود بنتائج متساوية على كل الدول التي شاركت في المفاوضات. ذلك أن التكاليف كان متعصبا أصلاً، وقاوت القوى للتفاوضية للدول بحسب ما تتمتع به كل دولة من نفوذ اقتصادي وسياسي. فالواقع أن الدول الصناعية الغنية تسيطر على ما يقرب من ثلاثة أرباع التجارة الدولية (٧١٪) من تجارة الصادرات)، في حين تراجع نصيب كل من إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية بين ٢٪ و ٤٪ في سنة ١٩٩٢. كما استقرت الدول الأسبورية بأكثر من نصف حصة الدول النامية كلها في تجارة الصادرات العالمية في نفس السنة وإذا لميس من للمستغرب أن كانت الدول الغنية هي صاحبة اليد العليا في صنع الاتفاقيات الجديدة. بينما كان دور الدول الفقيرة متواضعا أو هامشيا. ومن الطبيعي أنه عندما تسيطر الدول الغنية على صناعة اتفاقيات التجارة الدولية، فلما تسيطر على الكثير من الأمور الاقتصادية والسياسية، فانها تنصت نصيب أميتها مصالحها الخاصة، وانتهجه اعتماداً بذكر مصالح المستهلك من الدول النامية. كما أنها لاتعني كثيراً بمراعاة أفكار مجرعة مال المصالح الدولي العام، صحيح أن مصالح الأغنياء







## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

27 نوفمبر 1992

تحرير للتجارة في السلع الزراعية (٢٠٠٠)، بينما يرجع الجاني في تحرير تجارة السلع الصناعية لأن مستوى الرسوم الجمركية عليها منخفض فعلا، ولكن من بينها يتداول بين الدول الغنية دون فرض أية رسوم جمركية، ولا تضمن المكاسب للفترة كليا لدول الغنية، تلك المكاسب للفترة

من انخفاض تجارة الخدمات وبحقوق الملكية الفكرية القواعد الجاهزة الجديدة، وتلك المعايير للتربة على فتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية وزيادة الاستثمار في قواعد تحديد الرسوم الجمركية والأعانات وما إليها، ويقرر النمو في حجم التجارة الدولية بمقداره ٧٤ مليار دولار أو أكثر بحلول عام ٢٠٠٠، أي بنسبة نمو ١٢٪ كما يتوقع أن يزداد لتعاش التجارة الدولية إلى زيادة في فرص العمل في الدول الصناعية خلال السنوات العشر القادمة؛ مثلا بنحو ١٢ مليون في الولايات المتحدة ونحو ٤٠٠ ألف فرصة عمل في بريطانيا.

والآن مسارا من الدول النامية من التوسع في تنفيذ دولة مثل الصين استفادة كبرى من تحرير تجارة للمنتجات والملابس الجاهزة وفتح الكثير من الأسواق الأوروبية والأمريكية أمامها، لاحظ أن الصين ليست عضوا في الجات بعد، وبالتالي ستفقد دول شرق آسيا حصة التصنيع من فتح الأسواق أمام للمنتجات والملابس الجاهزة وسد من السلع الصناعية الأخرى، ولكن معظم الدول النامية ستفقد من جراء تنفيذ الاتفاقيات على الأقل في المدى القصير، أو المتوسط، وتأتي خسارة الدول النامية من عدة مصادر،

والتعرض من جانب من الخسائر، أو نشأة مهلة أطول لتخفيض الرسوم الجمركية. ومن الأمثلة على ذلك أنه في مقابل الضمير الإيجابي الناتج عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية (الغذاء خصوصا) من جراء تحرير تجارتها ويقتصر النفع من صادرات الدول الغنية منها، تم السماح للدول النامية بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الزراعية بمقدار ٢٧٤ خلال ١٠ سنوات، بينما يتعين على الدول الغنية تحقيق خفض



د: إبراهيم العيسوي

يصل إلى ٢٦٪ خلال ١٠ سنوات، كما قدمت ومصر زيادة للموتدات الثلاثية والفتح للوجهة للتمتع الزاامية في الدول النامية الأكثر فقرا من الاتفاقية الزاامية. وتبقى الحقيقة الكبرى برغم كل ذلك، ألا وهي أن للمكسب الرئيسي من اللب مع الكبار هو للكبير، وهذا ما تنبؤ به الدراسات التي أجرتها المنظمات الدولية الغربية كالبنك الدولي ومنظمة التجارة الاقتصادية والتنمية (نادي الألفية) ومنظمة الجاه، وما

تذكره هذه الدراسات أن الدول الغنية صوب تحصل على مساهمات بين ٢٨٪ و ٢٩٪ من التحسن الاقتصادي الناتج من تحرير التجارة السليمة وحدها، أي أن نصيب بقية دول العالم من التحسن الناتج يتراوح بين ١٤٪ و ٢٢٪، ويبدأ نصيب الدول الغنية كثيرا إذا ما أضفنا إليه المكسب الناتج من تنظيم الاتفاقية لتجارة الخدمات والمعاملات في حقوق الملكية الفكرية والذي سيؤدي، بكماله تقريبا على الدول الغنية بحكم سيطرتها شبه الكاملة على هذه المعاملات. لاحظ أيضا أن النسبة الكبرى من نصيب الدول غير الغنية ستحصل عليها الصين والدول الآسيوية حيثة التصنيع، بينما من للفرد أن تصاب للدول الأفريقية بقدر في دخولها القومي بقدر مقدار ٢٠ مليار دولار سنويا خلال السنوات العشر القادمة.

### المكسب لأوروبا

وبهذا لا بد من التغيرات للتحسن الاقتصادي الناتج من تطبيق الاتفاقيات الجديدة للتجارة الدولية وهو ٢١٣ مليار دولار في سنة ٢٠٠٢، بارتفاع سنة ١٩٩٢، فإن الدول الأوروبية ستستمر بنصف هذه الزيادة، بينما تظهر اليابان بمقدار النصف والولايات المتحدة بمقدار النصف، ويعظم المكسب للماند إلى أوروبا واليابان مستقر، على







للتشهر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٢

وتزاد كفايتها. ومنها أن الرواج التجاري العالمي للترويج في أعقاب تنفيذ الاتفاقيات لابد وأن تقل منه الدول النامية شيئاً. وهذا الكلام لا يطرح من طرف من الحقوق، وإن كان لا ينفي أن الفعاليات للترويج مؤكدة بينما الترويج للتجارة احتمالية بالنسبة للكثير من الدول النامية. فالدول الأكثر تصنيماً والتي اكتسبت بالفعل مزايا نسبية في الإنتاج والتصدير إلى الرابطة للفوز بهذه المكاسب في المدى القريب.

مبطلان ضروريان

وباللا أننا نعيش في عالم يرسم قواعد العمل فيه الأفراد، وإلى أن تكون مركزنا كأدول نامية في مواجهة الآخرين من خلال بناء قوتنا الذاتية الاقتصادية والتكنولوجية قوياً، ومن خلال زيادة قدرتنا على التمتع الجماعي في أسواق الترويج سوف يصبح التفاوض بدرجة أو أخرى مع قواعد الجهات المهيمنة أمراً انتماساً منه. وفي هذه الحالة يتعين علينا سلوك نهجين معاً في آن واحد. أولهما اتباع استراتيجية ترقية الفعاليات وتعزيز المكاسب للترويجية على مائد نجد أنفسنا مضطرين لقبول من الاتفاقيات الجديدة. ولذلك من المهم أن ندرس هذه الاتفاقيات دراسة واقعية من جانب التفصيل، وأن نحدد ما يمكن أن نقبله منها وما لا يمكن أن نقبله من منظور المصلحة الوطنية. وبهذا يمكن مجال الرغش شيئاً بالنسبة لبعض الاتفاقيات فهناك دائماً أبواب متعددة للتفاوض والاتفاق حول النصوص ووضع القواعد والمتطلبات المحلية التي تقلل أو توضح الغمارة. ولكن معلوماً لدينا أن الدول الغنية دائماً أن تتكرر عن دول نفس الشيء في الوقت الذي يستمرس النصي للغمارة علينا لقبول كل الاتفاقيات. والمنهنا بناء قوتنا الاقتصادية والتكنولوجية الذاتية وإعابية موكلة لتمكيناها بقصد اكتساب مزايا تصنيبية سواء في بعض الصناعات التقليدية أو في المجالات الجديدة ذات القدر المبرح. وهذا هو الحقن الترقية الذي يتعين علينا أن نولجحه بروح جدوية أي بعد التطلع من كثير الأرقام الترويجية في عهد الاتفاق، وبك سواء بمر الأتقاء تعمير التجارة فعلاً أم استنراقاً في طرق الصناعات.

للمصدر الأول من الارتقاء للترويج (نيسية: ٢١) في الأسعار العالمية للسلع الزراعية من جراء خفض أو إزالة الدعم لوجوه لمساواة هذه السلع في الدول الغنية. والمصدر الثاني هو التخفض ثم الإلغاء التكميل للمزايا التفضيلية التي كانت تحصل عليها الدول النامية في التصدير إلى الدول الصناعية المتقدمة. (وإن كانت بعض الدول النامية لم تستفد من هذه المزايا بالكامل سواء لأسباب خاصة بضغط قراراتها الانتاجية أو التصديرية، أو لأسباب خاصة بما تشهه الدول المتقدمة من مواصفات واشترطات فنية في السلع المصدرة إليها). أما للمصدر الثالث للغمارة فهو يتصل في التكلفة للترويج التي مستعملها الدول النامية من جراء الحماية الأكبر التي تكفلها الاتفاقيات لحقوق الملكية الفكرية وخاصة تكلفة نقل التكنولوجيا.

وبهذه أن يشكك إلى قامة الفعاليات المحتملة للدول النامية ما سترتب على فتح أسواقها أمام المنتجات والغرفاء الأجنبية من تهديد للصناعات الوطنية والمخاطر التي كانت تتمتع بحماية تنظيمية وخاصة نطاقات الخدمات المالية والمصرفية والاستثمارية. ويعتقد أن الاتفاقيات فإن الدول النامية قد تستطيع تقديم الدعم الكافي لمصادراتها في الوقت الذي يتعين عليها أن تخفض الحواجز التجارية على الواردات. وذلك لعدم الدول النامية من السلاح الذي استخدمته الدول الصناعية الغنية والدول الصناعية المهيمنة في آسيا من قبل لدرج الأسواق الخارجية واتاحة الفرصة أمام صناعاتها الوطنية للبدء دون الخوف من التعرض لخافسة غير متكافئة ممن سيقدرون في مجال التصنيع. وهكذا فإن فرص التصنيع لدول مثل مصر (التي تضمها انصار الحرة الاقتصادية بالتوجه إلى التصنيع

التصنيع) مبررة. وبالرغم من تجميع أكثر تصنيبية من رايونين الأولين في كلاً من آسيا والشرق الأوسط الخارجية. والخاصة غير للتكافئة والتي قد تتحول إلى منافسة تامة للصناعات المحلية في السوق الداخلي. ولكن من معنى ذلك أن الاتفاقيات الجديدة لا تشمل غير الضارة للدول النامية ؟

يتحدث البعض عن فوائد محتملة منها فتح أسواق الدول للتجارة التصنيع المزيد من المنتجات والملاصق ومنتجات المناطق الحارة التي تنتجها الدول النامية. ومنها إن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية قد يرضى بعد فترة إلى زيادة إنتاجها وتخفض أسعارها من جهة كما أنه قد يحفز الدول النامية على إعطاء اهتمام أكبر لتمييز قطاعها الزراعي من جهة أخرى. ومنها أن تعرض الصناعات الوطنية في الدول النامية للمنافسة الأجنبية سوف يحفزها على تطوير نفسها









# الجات والنظام الاقتصادي العالمي ٦

الأمريكية. أما القوي غير التعريفية فهي تشمل هذا كيو من موقات التجارة الدولية ومن أهمها القوي التكميلية مثل حوض الاستيراد والتي الاستيراد والتصدير إيراد نسبة من قيمة الواردات ودعم الصادرات وغير ذلك. تصورات التجارة من الهدف الأساسي من الجات. فإن البلاد الموقعة على الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة ملزمة بالعمل على إزالة القوي التعريفية وغير التعريفية على الأقل تخفيفها. غير أن الإزالة أو التخفيف لا تتم من كل بلد بمعدل من البلاد الأخرى ولكن في إطار مقاييسات متعددة الأطراف تشمل كل البلاد الأعضاء. وتلك تلك المقاييسات على أساس مبدأ التبادلية بمعنى أن ما تعرفه كل دولة من إزالة أو تخفيف يكون مضبوطا بمحصلها على عرض مماثلة من البلاد الأخرى بحيث تتحمل الفوائد التي تحصل عليها كل دولة. أي أن تخفيف العوارض الجمركية أو غير الجمركية من جانب لابد أن يقابل تخفيف مماثل من الجانب الآخر. وحتى تم الاتفاق على مستوى معين للتخفيف الجمركية في إطار المفاوضات أصبحت

ويكتب له النجاح بعد أن رفض الكونجرس الأمريكي المساعدة على ميثاق هانانا نظرا لاحتوائه على بعض الأحكام التي تتيح بقتل المكومات في سائر التجارة الدولية وتحتل قوى الطلب والعرض في بعض المجالات. ومن لم سطات منظمة التجارة الدولية إذ لم يكن من الممكن قيامها دون مشاركة الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تمثل حصة ما يرب

من نصف الناتج القومي العالمي. غير أن بعض البلاد الصناعية. ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية. وبعد مصادقة من البلاد القائمة بات أن ما لا يربك كل الإقرار. ومن ثم ثورت أن تأسد من ميثاق هانانا ذلك الجزء الذي يتعلق بتحرير التجارة الدولية وأن تشجع موضع الاتفاقية بين هذا كانت الاتفاقية العامة للتجارة والتجارة أو الجات وهي تمثل جزءا طفيف من ميثاق هانانا أما الأجزاء الأخرى فهي تلك الأجزاء التي استحدثت باعتبار أن الكونجرس الأمريكي ومن ذلك تشجيع أسعار المصارف الأخرى ومنع المصارف الاحتكارية في التجارة الدولية وتقييم لتقلل التكاليفها والتيين تمثيل المصارف وقد مثلت هذه المسائل فيما بعد في اختصاص مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما يسمى بـ «المنظمة الاقتصادية للتجارة» على ثلاثة محاور رئيسية:

الأول: هو تحرير التجارة الدولية مما يرب عليها من قيد تعريفية وغير تعريفية والمقصود بتحرير التعريفية الرسم

لم يكن أحد يسمع من شيء اسمه الجات إلى وقت قريب. غير أن الوضع تغير إلى حد كبير بعد إبرام الاتفاقية الأخيرة في ١٥ ديسمبر ١٩٦٣. أصبحت كلمة الجات تتردد كثيرا في الصحف والمجلات وعلى ألسان ضائتي السياسة ورجال الأعمال والانتصائين وفي مند كبير من الدوائر والمؤسسات. ماذا يعني الجات بالضبط للبلاد النامية وما هو الدور الذي يقوم به في الاقتصاد العالمي. أولا: كلمة الجات تعني التجارة بين الأحرار الأولى للانطلاقية للاتفاقية العامة للتجارة والتجارة. ومثل الجات أحد الأركان الثلاثة التي يقوم عليها النظام الاقتصادي العالمي. أما الركبان الأخرى فهما صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ومن المعروف أن قيام هذا النظام الاقتصادي المعاصر يعتمد على قوة الجات. وفيه الجات الدولية والتي يقامها منظمة التجارة العالمية والتي هي ذات صندوق النقد الدولي وبين التي الجات مبنية على النظام الدولي لكي يكون حارسا على النظام الاقتصادي العالمي والتي هي الجات الدولية التي تحكم سلوك كل دولة بالتسوية لسلوك المصارف وسياسة ميزان المدفوعات ومسائل تمويل الميزان الخارجي على قدر الحد الأدنى لاحتياج سوريا بالخاصة الأخرى ولا يتعارض مع احتياجات الاستقرار الاقتصادي والتنمية. مهمة البنك الدولي مساعدة البلاد الأعضاء وبمجموعة البلاد النامية بتقديم قروض طويلة المدى لتمويل المشاريع القارية لبناء البنية التحتية وتنميتها على تخفيف السياسات الاقتصادية التي تكفل الاستخدام الأمثل للموارد. وكان المستثمرين أن يستكمل لركبان النظام الاقتصادي العالمي بإنشاء منظمة التجارة الدولية التي تعمل على تنمية التجارة بين البلاد الأعضاء وتضع قواعد السلوك في هذا المجال. فبالا لتقدم مؤتمر التجارة والمعامل في هانانا. كيو. سنة ١٩٤٧ وأسفر المؤتمر عن الميثاق المعروف بميثاق هانانا الذي حاول وضع الأسس لنظام التجارة الدولية وتحديد لغرضها. وكانت الفكرة أن يقوم الاقتصاد العالمي على هذا الأساس الذي يتكون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية. وبهذا تشكلت المؤسسات التي تشرف على الاقتصاد العالمي في المجالات التنموية والمالية والتجارية غير أن هذا التصور لم

## د. سعيد النجار

الدولة ملزمة بهذا المستوى واليؤجلها بعد ذلك رفع التعريفية الجمركية إلا من خلال مفاوضات أخرى أو إجراءات محددة. وتسمى التعريفية حينذاك بأنها تعريفية مبرومة.

المبدأ الثاني: هو عدم التمييز بين البلاد المستقلة في المعاملات التجارية وهذا هو المبدأ المعروف بمبدأ أولى الدول والمعاملة. وبمقتضى أنه مبدأ تجارة يخصها بلد أيا آخر لابد أن تنسب تلقائيا إلى كل البلاد الأخرى دون تمييز بذلك. فإذا منحت إحدى البلاد الأخرى معاملة تفضيها أو إعفاء من ضريبة جمركية على سلعة مستوردة من بلد فإن هذا التفضي أو الإعفاء يسري على نفس السلعة المستوردة من كل البلاد الأخرى. وذلك لتساوي كل البلاد الأعضاء في ظروف المنافسة في الأسواق الدولية. وبجارية أخرى فإن شرط أولى الدول والمعاملة يعني المساواة في المعاملة بين كل البلاد









الجهود في الوسائل الكمية لتأخذ بعين الاعتبار طريقتها الخاصة . ولذا ان هذه الاعتبارات تضمن ان الجوانب التي من شأنها ان تكون لها اثار سلبية على الاقتصاد الوطني . فبعد انشاء مكتب الخدمة العامة . فبدأت بدأ بمجموعة ٢٣ دولة اطلبها من البلاد الصناعية مع عدد محدود جدا من البلاد النامية خصوصا من أمريكا اللاتينية . وكان ينظر إلى على انه متدني الأهمية . ومن ثم فقد اندمجت البلاد النامية إلى انشاء منظمة أخرى موازية للجوانب تكون أكثر اهتماما بطرقها الخاصة وأكثر استجابة لمتطلبات التنمية . وادى ذلك إلى انشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المعروف بالانكاد سنة ١٩٦٦ بهدف تنظيم التجارة الدولية على أسس متساوية تشا من أجل أن تكون لها طابعها الخاص . فهو يهدف لعملية كبيرة على تنمية التجارة الخارجية للبلاد النامية . كذلك يهدف إلى الانكاد مبدأ عدم التمييز ويرى وجوب أن يقوم النظام التجاري الدولي على أساس إعطاء مزايا خاصة للبلاد النامية دون غيرها . ويرفض مبدأ التفاضلية بين الدول الصناعية متعمدة الاختلاف وبطريق البلاد الصناعية بتخصيص نسبة معينة من نظامها القومي لمساعدة البلاد النامية . وبالعجلة فقد نشأ الانكاد لكي يكتسب مطالب الجوانب في مواجهة الشمال . ويمكن النظر إليه على أنه الفكرة المضادة لفكرة الجوانب . ومن المهم أن نذكر أن الفلسفة التي قامت عليها منظمة الانكاد كانت تمسك إلى حد كبير استراتيجيات التنمية التي سادت خلال فترة الستينات وهي استراتيجيات الإحلال محل الواردات في حال تقييد شديد للتجارة الدولية ولم يجد الجوانب مفرًا من أن يتناحروا مع هذه الموجة الصناعية وانعكس ذلك في تعديل الاتفاقية الأصلية بإضافة ما يسمى بالجزء الرابع الذي أصبح ثالث المضمون منذ ١٩٦٦ . وهو يفسر صراحة أن البلاد النامية لا بد أن تعامل معاملة خاصة وبخاصة في تطبيق أحكام الاتفاقية العامة وأدى ذلك إلى موازنة الجوانب على نظام التفضيلات العامة الذي تديره في إطار الانكاد في أوائل السبعينيات رغم أنه ينظر على مخالفة صريحة لمبدأ عدم التمييز حيث أنه يعفي معظم السلع الصناعية التي تستوردها البلاد النامية من الرسوم استيراد البلاد الصناعية من الرسوم الجمركية . وقد شهدت الفترة التي أعقبت ١٩٦٦ انضمام عدد كبير من البلاد النامية إلى الجوانب وما أن وجدت أن الجوانب التي عليها ما هي في حقيقة الأمر من حماية كما أنه يعاملها معاملة تفضيلية من ضمن متطلبات التنمية واتخذت في نفس متطلبات التنمية واتخذت من حيث أنها أصبحت بعض البلاد العربية وكذلك بعضها الكويت والمغرب وتونس والأردن وبعضها البعض من البلاد العربية في طريق الانضمام على إثر نجاح ثورة البعث في

السودان كمنس والحظر الكلي أو بتحديد الكمية المسموح باستيرادها فالتأثيرات تماما مغاير للتعويض . في مثل هذه الحالات هناك تعقيد على مقدار الحماية ومن ثم على الكلفة الحقيقية التي يتحملها عليها هذا النوع من الحماية . لهذا الاعتبارات فإن الجوانب يظل موقف البدء من الأساليب الكمية إلى حالات استثنائية نصت الاتفاقية عليها صراحة وبذلك في السلع الزراعية وفي حالة حزم خطير في ميزان المدفوعات أو حالة الزيادة المفاجئة للواردات من سلعة معينة مما يهدد الإنتاج المحلي من نفس السلعة بشروط جميع . هذه هي المبادئ الثلاثة التي تحكم نظام الجوانب وهي تمييز التجارة ومبدأ عدم التمييز والاعتماد على الوسائل السعرية دون كمية في تحديد الواردات . ويستطيع أن نرى لماذا لم تكن البلاد النامية في أي وقت من الأوقات خديعة للحاصلات للمياه التي تقوم عليها الجوانب . فإن تقييد التجارة كان من المبادئ الأساسية التي تقوم عليها استراتيجيات التنمية خصوصا عند إنشاء الجوانب . كذلك فقد رأت البلاد النامية أن هدفها عدم التمييز والتجانس وعدم

التمييز . ولأنه كما قد يتبادر إلى الذهن لفكرة الأولى منح رعاية خاصة لأحد الدول على حساب البلاد الأخرى . المبدأ الثالث : هو الاعتماد على التعريفات الجمركية وليس على القيمة الكمية إذا التفتحت للضرورة تقييد التجارة الدولية . بميزة أخرى فإن حصص الاستيراد والمخزى مبراهما يعتبر من المبررات في نظام الجوانب . فإذا كان لا بد من تقييد لتجارة تتعلق بحماية الصناعة الوطنية أو لعلاج حزم في ميزان المدفوعات فلهذه ينفي الاتهام إلى الوسائل السعرية ( أي التمييز الجمركي ) وليس إلى الوسائل الكمية أو غير التعريفية . وقد تستلزم البحث لماذا هذه المبررات السبعة للأساليب الكمية السبب أن الأساليب الكمية تختلف من الأساليب السعرية من حيث التأثيرات على الاقتصادية . فإذا فرضنا ومسا مركزيا مخدرة خصوصا في الحالة مثلا على الواردات من سلعة معينة لمصلحة الإنتاج المحلي فالتأثيرات على وجه التحديد مغاير للتعويض الذي يتوقع به المنتج المحلي من طريق تلك الحماية ولكن إذا لجأنا إلى









# الجات آخر الكيوارث العالمية عام ١٩٩٣ (٢)

## الاتفاقية لها تأثيرات سلبية على اقتصاديات الدول

### النامية .. وستؤثر على صادرات القطن المصري

#### أفريقيا ستخسر ٢٦٠٠ مليار دولار

##### في سبيل تنفيذ اتفاقية «الجات»

وصرح الأمين كريستوف، وزير خارجية الولايات المتحدة، بأن سكان هذه دولة متخلفات حتى يوم ١٥ ديسمبر، ولكن لن يكون هناك شيء أكثر يوم ١٦ ديسمبر. وهذه هي الرسالة التي أريد أنقلها للولايات المتحدة.

ويعد مبيعات قطنية في هذه الفترة المالية الفرنسية، وبعد أن تكثرت الاتصالات القطنية بين المصنوع لمبيعات كوتل وأرئيس الأمريكي بيل كلينتون، حملت الأنباء موافقة فرنسا على قطع الاتصالات في الولايات المتحدة.

موسم القطن.

في موسم قطن المصنوع الأمريكية في قطاع أمريكا باستمرار لدعم الولايات المتحدة الأمريكية من هذه المصنوع، مع خفض قدم بضعة ٢١٪ على مبيعات صادراتها من ١٩٩٥.

في موسم القطنية من الاتفاق على تمديد هذا الموضوع لعدة خمس سنوات، وهكذا خرجت أوروبا من اللعبة التي تلعبها فرنسا بالتمسك جزئي، وصحري ما سرب تسفر عنه الأمر.

وصحري فرنسا برصيدها القطني الهائل أن تصل خلال هذه السنوات الخمس على التخطيط. وهذا في مع المجموعة الأوروبية - التخطيط هذه السنة، ولكن هجوم مضاد في المجالات القطنية للتخفيف يستهدف به القطن، بل العكس بل تدعى عملية المصنوع وأخرج عليها.

وقد في السنة الماضية عند بيان مجموع المبيعات القطنية الأمريكية لأوروبا والعالم، وأما ما خلا لاسطوان به أمريكا. وبين ما يفهم فرنسا - ٣ مليارات فرنك فرنسي - أمريكا. مقابل مبيعات القطن الأمريكية في الفترة من ٨٦ في ١٩٩١. وفي هذه الفترة يستكمل ما يلي من وجهة النظر الفرنسية وغيرها من وجهة النظر في موضوع اتفاقية الجات.

الأمم من وجهة نظر فرنسا لا يقتصر على التكتل القطني، له بتطوراته لأنه يتدخل بسعة أساسية بوفرة فرنسا وشخصيتها والمخاطر التي تقفها لظافة الأمريكية في المجتمعات لهذا التكتل أساسا غير متحرك لأنه يعكس على كل مظهر الفكر من اللغة في العادات والتقاليد ولقيم قلة دخلت قضاة وتجهيزات أمريكية في اللغة الفرنسية للفرنسيين وليس للعربي الهجين والبلادي على مظهره الأساسي وثباته السريعة والموسم ودرع المزارع للشوية إلى حتى العالم الفرنسي الذي كانت شهرته تعبر في الأفق بدأ بطلعه العالم وأسلوب، تكتل العالم للتكتل الذي يدعو أنص في الشرق والغرب والاستمرار به بدأ بطلب وتكتسب هذه القطنية من مظهر للمظهر على الأثر، وخلافا للقيمة التي كانت فرنسا تتميز بها وهي مسلسل الترويج والمبيعات تحول سقائنا لبروك: (التي في ذلك في فرنسا، إن هناك أهلا كبيرا في أوروبا على للفتاة المبيعات).

وهذا كانت فرنسا تتحرك على ضغط الولايات المتحدة للمصنوع على موافقتها وموافقة العالم على تحرير صناعة المصنوعات القطنية بكل أرقامها وجميع فتوح هذا التكتل له يستحيل أن يثبت ذلك وأعتقد أننا على الدوام في معركة القطن عليها معركة الاستثناء القطنية.

لقد ولدت فرنسا قلة سلمية، وتبين أن القطن يتكون بملوحة القطنية والهيمنة الفرنسية يتجسد القطنية سلمية، تكتل قطن للاحكام رقم خروج الاتفاقيات والتغيرات الفكرية والقاء بين الدول من جهة القطنية الفرنسية في فهم

### بقلم : عبد الرحمن صادق

والأمين الرئيس بيل كلينتون يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣ فإن الولايات المتحدة قد وصل تصاريح خسرو لريفي في جهودها لتفتح الأسواق الخارجية أمام القطن الأمريكية.

على ترويج القطنية يوم ١٥ ديسمبر ١٩٩٣، قال: إن الولايات المتحدة ستدعم العالم في التكتل، وهذا أصبحت لفتة له على المستوى العسكري، واعتبر الرئيس كلينتون بأن الاتفاقية لم تحقق كل ما كانت ترويه أمريكا، وأنه لذلك لابد من استمرار العمل لتفتح أسواق جديدة، والتوصل إلى اتفاقيات خاصة بالبريد.

ويطرح السيد صبري محسن وزير الخارجية يوم ٢٠ ديسمبر عن اتفاقية الجات، لخاص من قطاعات القطنية للاتفاق الأخير الجات على الاتصافيات الدول القطنية، وقال أن لفرنسية ستدفع حوالي ٥٠٪ من للعامة القطنية لها في الاتفاقية، وأنه (الاتفاق) سيقول على صادرات القطن المصري، ويطلب بضرورة إقامة كنش في الاتفاقية بسبب خطورة التكتل في إفريقيا، وبالتالي، وقال أن مطلب الدول القطنية لم يوفى في الاتفاقية.

وهذا كلام بالغ الأهمية وكان يمكن أن تكون أهمية بلغة في كونه وتعد خروجية مصر، بدأ لها من قبل في القطنية وفي العالم الغربي والاسلامي وفي القارة الأفريقية، غير أن أهمية تزايدت لا مبرر تدرك في هذه الأونة القطنية الأمريكية.

والم يك هذا التصريح من أفراح، لالاه أن تستطيع أن تعطيها لخطا ليد من سلفها في الخارج سبيله، وألا كان يوجه مخططاته الخرجية خطا ليد

تاريخه، وبعد الخصخصة الفرنسية.

ولم تستطع الولايات المتحدة، وبدأت على ذلك بأن حتى من الجمعيات الأوروبية أن تشاهد ما تريد دون أن يفرض عليها ما تشاء في تصمم، وأرسلتها وراء هذا التكتل القطني، لا يثبت في العالم أي فهم ترحمها الدول بدمها على الفكر والتفكير.

وتصل هذا الوقت التكتل في القطن للامم وفرنسا على عقد قمة لبحث عقد القطن الأمريكية، في فرنسا يوم ١٩٩٣/٧.

وبدا على القطنية التي تشرها في الدول الأمريكية بأن موقف فرنسا سيقول في مزارعها، صبر الفرنسي الفرنسي فرنسا، ومزارعها وإفريقيا لالاه أن تكتل بين الهيمنة وكان ذلك معرة واحدة إلى ترجمة القيمة الأوروبية إلى سوق جملي.

والأمم الرئيس الوزراء الفرنسي أن تكون فرنسا في التي سقائية قطنية، بل لجمعية الأوروبية، وقال أيضا أن هذه أول مفاوضات كبيرة تحتفظها للجمعية الأوروبية منذ ترويج معاهدة ماستريخت، التي ستدفع وتدخل قطنية لخاصة القطنية دولة على القطنية والمصنوع على حقوقها القطنية، أو له على الترويج على أنه لفرنسي أمريكي، وليس فرنسا أمريكا، وفي الوقت نفسه على أن فرنسا صك، حتى القطن في الجمعية الأوروبية، وهو الذي يمكن أن يخل

























المصدر : العالم اليوم

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ : ١٩٩٤

السفير الكندي بالرياض لـ «العالم اليوم» :

## نؤيد انضمام السعودية إلى «الجات»

نتائج مهمة لاجتماعات اللجنة السعودية الكندية

□ الرياض -

محمد عبد الرحمن :

### □ ٢٠٪ زيادة في حجم التبادل التجاري بين البلدين

ال نصف الأول من العام ١٩٩٨ مليون دولار بارتفاع نسبته ٢٠,٧٪ عن قيمتها خلال النصف الأول من العام السابق ١٩٩٧. ومن أهم هذه الصادرات الشعر والخشب والورق.

أما بالنسبة لواردات كندا من المملكة فقد بلغت عام ١٩٩٧ حوالي ٤٥٣,٧ مليون دولار. خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧ بلغت قيمة هذه الواردات ٢٤٧,٧ مليون دولار بارتفاع نسبته ٢٤٪ عن النصف الأول من العام السابق. وأهم هذه الواردات النفط ومشقاته والذي يمثل أكثر من ٩٥٪ من إجمالي واردات كندا من المملكة السعودية.

وقد تحول الوزن التجاري بين البلدين لصالح المملكة بدءاً من عام ١٩٩٠ بعد أن كانت كندا تحقق فائضاً مع المملكة بلغ عام ١٩٨٩ حوالي ٧٠,٩ مليون دولار. وتقدر قيمة العجز التجاري لكندا مع المملكة في عام ١٩٩٧ بحوالي ٢١٢,٨ مليون دولار مقابل ٢٣٠,٩ مليون دولار عام ٩١. وخلال النصف الأول من عام ١٩٩٣ بلغت قيمة هذا العجز ٩٠,٩ مليون دولار بارتفاع نسبته ١٦٦٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

وتعزيز العلاقات التجارية القائمة بين كندا والمملكة وتنطع لتنفيذ للبرامير والمشاريع المعينة التي يتم تنفيذها خلال اجتماعات اللجنة.

تجدر الإشارة إلى أنه قد ترأس اجتماعات اللجنة من الجانب السعودي السفير مأمون كروبي وكيل وزارة الخارجية للشؤون الاقتصادية فيما ترأس الجانب الكندي آلن كيلباتريك وكيل وزارة الخارجية لشؤون التجارة الدولية.

٢٩٤,٥ مليون دولار..

حجم التجارة المتبادلة.

وجدير بالذكر أن حجم المبادلات التجارية بين المملكة وكندا بلغ عام ١٩٩٧ حوالي ١٩٣,٦ مليون دولار أمريكي. وخلال النصف الأول من العام الماضي ١٩٩٣ بلغ إجمالي قيمة المبادلات ٢٩٤,٥ مليون دولار مسجلاً زيادة نسبته ٢٠٪ مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وأوضح تقرير مجلس الغرف السعودية أن قيمة صادرات كندا للمملكة عام ١٩٩٣ ٢٣٩,٩ مليون دولار مقابل ٤٢٠,٧ مليون دولار العام السابق. ول عام ١٩٩٣ وصلت قيمة هذه الصادرات خلال

أشاد السفير بيتر سنجر لاند سفير كندا بنتائج اجتماعات اللجنة السعودية الكندية في دورتها السابعة التي عقدت مؤخراً بالرياض. وقال إن اللجنة خلقت نهجاً كبيراً في مجالات التعاون بين البلدين.

وقال السفير الكندي في تصريح له «العالم اليوم» إن الجانبين بحثا على مدى يومين العلاقات الاقتصادية والتجارية خاصة في مجالات الاتصالات والنقل والتفتيح من المبادئ والتعريب والرعاية الصحية.

وأضاف سنجر لاند أن من أهم الموضوعات التي طرحت للبحث خلال اجتماعات اللجنة المطلب الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية لمضوية المنظمة للتجارة والتعريفية الجبركية والجات.. مؤكداً أن هذا الصدد تأييد كندا لهذا الطلب.

وأشار إلى أنه تم أيضاً مناقشة آثار اتفاقية التجارة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك على طاح الطاقة.

اجتماع اللجنة..

خطوة مهمة

وأشار السفير الكندي إلى أن الجانبين وافقا على أهمية التامة أنشطة لقرارات الاجتماع بشكل مثنوى. وقال أننا نعتبر هذا الاجتماع خطوة مهمة لتقوية









المصدر :

١٩٩٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## «البات» .. ابتكار التقدم وتأصيل التخلف ؟

يمكن حصر كامل خسائر اتفاقية الجات الأخيرة ومخاطرها الجسيمة في ضوء ما تشهده من مواد وخصوص والزامات وتوقيعات وبنية فاعلها أفرجة ويطبقها العذاب بحكم أن كافة التحليلات التي تخصص فقط على النص ولتجاوز إلى تحليل الآثار الخام للنتاج الدولي وصالحه وحالته الجديدة والتجديده لابد وأن تؤدي إلى نتائج مثقلة وإلى تدابير غير صالحة للنتائج على لدى المصير والموسط والطويل... وحتى التحليلات القائمة فقط على الأفرجة والتفصيل لتتضمن مبدأ حرية التجارة العالمية فإنها تؤدي إلى تصور حاد في تحديد الشكل ونسج غشوة وعمالة حادة لتضع رؤية الانعكاس للعلم الذي تكتمل نأرة وأوجعاته والمسئلة وإبعاده منذ سنوات مما يسمح بتحديد الحجم الحقيقي لخسائر الجسيمة على الدول النامية في ظل أوضاع الجيد القائل بالانتماء إلى الاقتصاد العالمي.

وقد جاءت اتفاقية الجات لتضع المسائل الأخيرة للواقع الاقتصادي والتجاري والذي الدولي الجديد واستكمال حالته إلى الخطة الدولية التي يتحرك في ظلها فرض القواعد الجديدة للعبة بعد أن تحسنت ووضحت وبعد أن تأملت الدول الصناعية الكبرى وترأست فيما بينها على هذه القواعد.

ويستحيل فهم اتفاقية الجات وتحليلها في سياق يتفصل عن فهم العام والتعامل للمفهوم المعاصر للتخصص وتقسيم العمل بين الدول لأن المفهوم الاقتصادي والعم كان يلزم العالم إلى عاين ثلاثاً لهم، علم من يتجون السلع الصناعية ويصنعونها وعالم من يتجون المواد الخام والمعدنية وجانب من المنتجات الزراعية ويصنعونها وكانت قواعد التجارة الدولية تقول دائماً بأن اسم السلع الصناعية تذهب إلى ارتفاع والمواد استيرها تذهب إلى الانخفاض المستمر في حين أن اسم المواد الخام والمواد وما تشابهها تذهب إلى الانخفاض والمواد استيرها تذهب إلى الهبوط الحاد... وتركز جانب هام من الحوار بين الشمال للتقدم لغني والجنوب للتخلف الفقير على نقطة مخيرة تقول بعدم عدالة شروط التجارة الدولية وهي عدالة لا ترتبط من قريب أو بعيد بمبدأ حرية التجارة.

ومع التكنولوجيا والتقدم تؤدي إلى التخصص السابق والتقليدي للتخصص وتقسيم العمل بين دول العالم وتظهر الاتجاه الذي سمي بإعادة التوطين الصناعي، حيث بدأت الدول الصناعية الكبرى في التخلص من قائمة طويلة من الصناعات التقليدية العمالة والأقل تقدماً والأقل استخدماً من مزاي التكنولوجيا المتطورة كما تم التخلص من الكثير من الصناعات الملوثة للبيئة ونقلها إلى دول العالم الثالث الذي لا توجد به قوانين مستتدة لحماية البيئة تعمل تلك القوانين الموجودة في الدول الصناعية الكبرى والتي جعلت من اشتراطات حماية البيئة حداً كبيراً على مثل هذه الصناعات كما تتخليه من اتفاق استعمرى ضخماً يقلل أرباحها ويضعها غالباً إلى الخسارة والافلاس.

ويعرف عالم اليوم نوعية جديدة من التخصص الاتكالي قائمة على تخصص الدول الصناعية الكبرى في صناعات التكنولوجيا المتقدمة، مثل صناعات الكمبيوتر أو البلاستيك أو الألياف للظهور منها ويقتطع البرامج الخاصة لها وكذلك صناعة الخدمات الدولية المالية والاستشارية والسياسية وغيرها وهي نوعية من الانتاج تحقق قيمة مضافة عالية ومرتفعة بمعنى أن عائدها مرتفع ولا تحسبه المعيار التقليدية للمكسب والخسارة. لأن الدول النامية لهذه النوعية من السلع والخدمات في وضع شبيه اقتصادي يمكنها من فرض السعر الأعلى... وهذه النوعية من الأرباح المصوى تذهب إلى المرونة للامتياز بالرأبعية المعيشية التي تتركز هذه الدول على توفيرها أو توفيرها عنواناً على تقدمها وتبرها. وهذه النوعية الجديدة من التخصص قائمة على تكثيف استغلال رأس المال وتكثيف توظيف التكنولوجيا المتقدمة وتخليق في النهاية ما يمكن تسميته بالخدمة المتكثفة وهي تختلف جملة وتفصيلاً عن الأحداث المبرسة الحديثة الجديدة وللخلاف لجودة حرية التجارة الدولية الذين تقلص احتياطيهم واحتياطهم على المفهوم للتخلي القديم لأجاريث وأفرجة لتسمية وهي احتياطي أصبحت تتسلسل إلا تكتل المظلة الرقمية وللاعتدك على أن خليل يوافق على كل القول الذي يجمع كافة المزايا وجميع الحصانات.









واكتمال فهم المصحيح لاتفاقية «الجات» ويمكن ان ينضبط عن التراجع السلم  
لعودة البعد الجغرافي للبروز على الرغم من كافة الاحداث المضاعفة للانتماج  
الاقتصادي العالمي وهو يعد بنضج من تكوينات التكتلات الاقتصادية الكبرى في  
المعالم وارتكازها على قاعدة «الجوار الجغرافي» بالدرجة الأولى والسوق  
الاروبية المشتركة التي تحولت إلى الجماعة الأوروبية ونشأ ١٢ دولة فقط  
تؤكد ان تضم عالمية دول القارة الأوروبية وتمهد الطريق وتفتح أمام هذه  
الخطوة وتتحرك صوب إقامة الوالات الأوروبية للحد من الفقر العالم..  
وفي المقابل تشكل كيان جغرافي مماثل في أمريكا الشمالية بقيادة أمريكا  
تضم معها كندا والمكسيك ولكن مخططاته تضع كثيرا الأقطار جانيا عريضا من  
أمريكا اللاتينية وترتيباته الفعلية والعملية خلال عقد الثمانينات ضمت  
مجموعة دول الكاريبي التي ينظر إليها بأعجابها للفداء الخلفي لأمريكا  
ومصالحها وأهمياتها.

ومع التطورات الحديثة عالميا التي بلغت إلى تسمية العصر الحاضر بعصر  
للمعلومات أو المعلوماتية وارتفاع قيمتها وعلاقتها وكثافة الاستثمار فيها فإن  
قضية الملكية الفكرية، وبالخصوص براءات الاختراع والحرايات منع التقليد.. ولا  
القول كالتقليد. تصبح ذات أهمية كبرى للدول الصناعية الكبرى وتحقيق عوائد  
بالغة لأصحابها لاختراع العالم بغير جهد اضافي يتكافئ لاثنا مستضعف لهم  
مادرات اضافية عما يملكونه بالفعل وهي علاقات كان يصعب لمطالعة بها قبل  
اتفاقية «الجات» وستصبح ملزمة بعد الاتفاقية.

ومكشحات به الاتفاقية لجات يعني ان عصر كوار للعجزة العارفاة قد انتهى  
بغير رجعة لأن أسلوب للعجزة القدام على تقليد براءات الاختراع في الدول  
الاروبية وأمريكا وتحديثه وإعادة بيعه في اسواق هذه الدول بأسعار أقل قد  
انتهى وولي أن من يصمم ذلك في ظل اتفاق «الجات» الأخير حرامى مكانه  
الطبيعي كمرآة منظمة التجارة العالمية الجديدة بغير منافسة.. وكذلك فإن  
تجزئة شعور الاسوية أو مايسمى بالدول الصناعية الجديدة قد انتهت وولت لأن  
عصر صناعات التجميع والصناعات الخفيفة وكذلك عصر الصناعات الثقيلة  
للعامة قد أصبح من مخلفات الماضي لأن واقع التكتلات والتربيطات الدولية  
الجديدة يضيح ابرصة الصناعات الثقيلة الصاعدة أساسا لدول الجوار الجغرافي في  
أوروبا الشرقية بالخصوص أوروبا وفي منطقة الكاريبي والمكسيك وأمريكا اللاتينية  
بالخصوص لأمريكا. لذلك أصبحت السياسة ان لواحد ليست مقبولة وأدليل القريب  
يربط بعدم إقامة مواعيد اتفاق دفرزة. لريحا بالرغم من كثافة الاهتمام الدولي به  
ومن حوله.. انما اكرم بالتخلف من الداسة الفوتوكات في اتفاقية «الجات» الأخيرة  
ووجاه لاجتماع من اقصى بالغرب من ابريل القادم إلى ابريل عام ١٩٩٥ حتى تمتع  
عائلة الزوار إلى طقسها الفرسه لتزيد من تفاوض لوضع اتفاقا فوق لحرول  
بحا من أحد الاثني من الداسة في مناطق التجارة الدولية خاصة ان المصالح  
الاجتماعية العالمية أوصلها إلى منطق العلاج الأنشوق في البوسنة والهرسك  
ويتناهي ضمنا مع موكبات الامين العام للأمم المتحدة التي تخدمها منظمة  
التجارة العالمية الجديدة. انضما إلى مملكته وملكوته وتضمينه وآتوا لاته 77









المصدر : **الرياض**

التاريخ : **١٩٩٢**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## دول جنوب شرق آسيا ونظام التجارة العالمية الجديد

ماري روزفيلد

ترتفع نسبة الصادرات للدول النامية بعد أن تقوم هذه الدول بتخفيض التعريفات الجمركية طبقاً لاتفاقية الجات الأخيرة حيث إن هذه الدول تتمتع بأعلى نسب تعريفات جمركية لحماية صناعاتها المحلية. ومن المتوقع أن تكون آسيا من أكثر المستفيدين من تحرير التجارة حيث إنه طبقاً لتقرير أعدته الدولة فإن تخفيض ٥٪ في التعريفات الجمركية في الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية سوف يؤدي إلى زيادة إجمالي صادرات الدول النامية بمعدل ٥٦ مليار دولار أمريكي سوف يذهب ٢٧,١ مليار منها إلى دول شرق آسيا.

ومما يؤكد هذا أنه بعد أن ساد التلق دول شرق آسيا تجاه اتفاقية التافة، انفضحت سحابة القلق بعد الدراسة الثانية التي أوضحت أن الأجور في القطاع الزراعي في المكسيك وأحدى دول التافة تماند ضعف مستوى مثيلتها في كل من أندونيسيا والفلبين وتايلاند وماليزيا وكذلك يماند مستوى التضخم في المكسيك ضعف ما تشهده الصين التي تعد الدولة الأكثر نمواً في شرق آسيا.

لكن الخوف أن تلجأ الدول للصناعة إلى معارضة الغزو الآسيوي عن طريق البند الخاصة بالأغراق ويتم للدول الآسيوية بمحاولة إغراقها.

أما تأثير البند الثاني الخاص بتخفيض الدعم على المنتجات الزراعية فليس من المتوقع أن يكون له تأثير قوي على أسعار المواد الزراعية في دول شرق آسيا حيث إن وارتك هذه الدول من المواد الزراعية قليلة. فبلغ نسبة واردات كوريا من الطعام حوالي ٢٠٪ من إجمالي وارداتها. للتأثير الوحيد سيكون نتيجة فتح كوريا أسواقها أمام الأرز الأمريكي مما سيؤدي إلى زيادة وارداتها من المنتجات الزراعية.

منذ توقيع اتفاق الجات الأخير في ١٥ ديسمبر ١٩٩٢ والجميع يتحدثون من تأثير هذه الاتفاقية على التجارة العالمية وعلى دول العالم النقص. كما أهتم الاقتصاديون بتأثير هذه الاتفاقية على الدول النامية وعلى مصر بالتحديد. والقليل من الكتابات المنشورة هي التي قامت بدراسة تأثير هذه الاتفاقية على دول جنوب شرق آسيا خاصة. وعلى دول النمور الآسيوية: سنغافورة، كوريا، هونج كونج وتايوان ووجه الخصوص.

وأهم بنود الاتفاق الأخير للجات تلخص في تخفيض التعريفات الجمركية على السلع المصنعة في حدود ٥٪ على الدول الغنية وإزالة الدعم الزراعي. وسوف يؤدي تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المصنعة إلى تخفيض الرسوم على حوالي ٢٠ ألف سلعة وبالتالي سوف تصبح الخلية للكفاءة الانتاجية والجودة العالية. وبدراسة هيكل الصادرات الكورية مثلاً يتضح أن السلع المصنعة تمثل نحو ٩٠٪ من إجمالي الصادرات الكورية في عام ١٩٩١ - وتبلغ هذه النسبة الرقم نفسه في هونج كونج، كما تبلغ ٧٢٪ من صادرات سنغافورة. وبخفيض التعريفات الجمركية على المواد المصنعة سوف تخفض أسعارها. وبالتالي تصبح الصادرات المصنعة لهذه الدول أكثر منافسة في الأسواق خاصة بعد ارتفاع قيمة اللين مقارنة بالدولار الأمر الذي أدى إلى زيادة أسعار المنتجات اليابانية وزيادة فرص النمور الآسيوية في التصنيع.

كما تجدر الإشارة إلى أنه طبقاً لتقارير البنك الدولي فإن حوالي ٦٠٪ من صادرات جنوب شرق آسيا تلعب إلى الدول المتقدمة و ٢٥٪ للدول النامية. ومن المتوقع أن









المصدر : الما...  
المصدر : الما...

لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٩٩٢

# اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف والنظام الاقتصادي الدولي

ثمة نقطة مهمة لم تلتفت إليها معظم الكتابات التي تناولت بالتعليق الاتفاق الذي أنهى الجولة الثامنة - جولة أورجواي - من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في إطار اتفاقية الجات، والذي تم التوصل إليه في منتصف ديسمبر الماضي. فهذا الاتفاق مثل نقطة فاصلة بين ما قبله، وما بعده نظرا لكونه أسس لنظام تجاري عالمي جديد هو نظام التجارة متعددة الأطراف. هو نظام له مؤسساته الواضحة ويستند على جملة من إجراءات المراقبة والإشراف وفرض

العقوبات على المخالفين.. وهو نظام يشمل كافة الأطراف الدولية، للوقعة وغير للوقعة على الاتفاق. وأخيرا هو نظام يعكس توازنات القوة الاقتصادية للراهنه.. والمقائل التاليان يناقشان تأثير هذا النظام الجديد الذي أرسنه الاتفاقية. حيث يناقش المقال الأول تأثيره عموما مع الإشارة إلى ردود الأفعال المصرية عليه في عجلة. بينما يناقش المقال الثاني تأثير مثل هذا النظام على دول جنوب شرق اسيا، وهي من اكبر القوى التجارية في العالم.

## عيسى فتحي عيسى

كما هو معلوم للمتابعين للمفاوضات الجات فإن الفكرة الأساسية من كافة مفاوضات الجات عبر أكثر من ٤٥ عاما تبلورت في تحرير نظام تجاري عالمي مؤسس على قاعدة تعدد الأطراف المتعاقدة. وقد استندت تلك الفكرة على مفهوم المزايا النسبية على اعتبار أن تحرير التجارة الدولية سوف يسمم بمزيد من الكفاءة في تخصيص الموارد إذ سيترتب على هذه الكفاءة أن تصبح كل دولة قادرة على التخصص في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بمزايا نسبية بالمقارنة بغيرها من الدول الأخرى. ومعنى ذلك أن أسعار السلع والخدمات - بصفة عامة - سوف تميل للانخفاض وأن ميكن الأسعار النسبية سوف تعكس بصورة متزايدة القيم النسبية لخدمات السلع والخدمات. والنتيجة المنطقية لذلك أن القدرة الشرائية للمستهلك سوف تزداد الأمر الذي يسمح بمزايا الطلب

العالمى وبالتالى زيادة معدلات النمو في الاقتصاد العالمى وما يتضمنه من الارتقاء بمعدلات التضخيل وترأجم نسب البطالة. هذا عن الأساس النظري الذي قامت عليه الجات لتبرير كافة المفاوضات التي جرت عبر الدورات الثمانية. إلا أن أهم ما يلفت النظر فيما تفتضح عنه دورة أورجواي من نتائج لها أوضححت قدرات المتفاوضين ١١٧ دولة، بين فاعل ومفعول به، وبمجموعة الحال كانت البلاد الصناعية للتمسك في مقام الفاعل والخاضعة وكانت للولايات المتحدة الأمريكية هي رأس الرجح في مقام الفاعلية، وكانت البلاد الصناعية بمستويات تطورات اقتصاديةها المختلفة في مقام الملقن، والذي يجب عليه أن يكيف أرضاه الاقتصادية المحلية مع الواقع الاقتصادي العالمي الجديد الذي لم يعد ممكنا - مع الانخراط فيه - الفكاك منه. وقد أوضح

مستوى التطور الاقتصادي من المستوى القطاعي، فبعد أن ظل هدف كافة جولات الجات السابقة على دورة أورجواي التركيز على تحرير التجارة المنظورة والقطاعات السلبية، فإن دورة أورجواي امتدت بالتصريح إلى القطاعات المنظورة والقطاعات الخدمية. إن جانب التجارة المنظورة تحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية لتتمكن بذلك لتطور الذي حدث باليوكل، فقامت للاقتصاد الأمريكي حيث حقق تطورا هائلا في مجالات الخدمات المالية - الاتصالات - الشحن والخدمات اللوجستية. إلخ بحيث أصبح قطاع الخدمات مؤا لقطاع الأول بالاقتصاد الأمريكي من حيث نسبة المساهمة في الناتج

تتألف دورة أورجواي كذلك









## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ:

العدد: ١٩٩٤

المصدر:

الموقف

المحل الأمريكي وأكثر من ٤٠٠،  
تحرير التجارة الدولية، ولا بدني  
هنا، موكدة بالبنسبة للدول  
الصناعية المتقدمة والفاعلة، إلا أنها  
بالنسبة للبلدان النامية ذات التطور  
الاقتصادي المنخفض تقع في دائرة  
الظن أو عدم التأكد، وأن الأمر  
بالنسبة للمجموعة الأخيرة يتطلب  
تحليلاً مستفيضاً لتوقع آثار دورة  
أوراجوى في الأجل القصير والأجل  
الطويل. وفي هذا الصدد فإن تقرير  
البنك الدولي عن التنمية في العالم  
عاشم ١٩٩١ أوسع من معظم  
الدراسات التي حالت الحفلة بين  
نمو الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح  
في التجارة تشير إلى أنه من المرجح  
أن تكون المكاسب طويلة الأجل  
الناجمة عن تزايد المنافسة والناتج  
الإضافي للتكنولوجيا أكبر كثيراً من  
المكاسب قصيرة الأجل، إلا أن  
التقرير عاد وحذر من الاعتماد على  
هذا الاستنتاج لسببين:  
الأول: أن معظم الدراسات بحثت  
العلاقة بين النمو الاقتصادي  
وحجم التجارة وليس سياسات  
التجارة بما تطرحه من أسئلة  
صعبة.

الثاني: من الصعب  
الارتباط بين السياسات التجارية  
والنمو فقد يكون الإدماء التصديري  
المتزايد وارتفاع نمو الناتج المحلي  
الإجمالي وأجماً إلى السياسات غير  
المحمية والتجارة بصورة مباشرة  
دمثال السياسة الاقتصادية الكلية  
وتحليل تطبيع المنافسة المحلية وما  
إلى ذلك، وبالإضافة إلى ذلك فإنه من  
الصعب تحديد اتجاه السببية بين  
سياسات التجارة والنمو، حيث إن  
قضية النمو الاقتصادي على  
المستوى الدولي تثير تساؤلاً مهماً،  
لا يمدى يمكن من طريق تحرير  
التجارة الدولية زيادة معدلات النمو  
الاقتصادي بدول العالم في ظل

النمط الحالي لتوزيع الدخل على  
المستوى الدولي والمستوى الإقليمي  
والمستوى القطري وهو نمط  
يتسم بسوء التوزيع، وفي ظل  
الأوضاع النقدية الدولية الراهنة  
القائمة على عدم وجود نظام نقدي  
دولي ينظم هوامش الحركة فيما بين  
عصلات دول العالم بما لا يجف  
المزايا النسبية التي تحدد القدرات  
الترافقية للدول المختلفة ومن ثم  
الحفاظ على مكتسباتها التفاضلية من  
التجارة الدولية؟

ومن هنا يمكن القول بأن أهم  
القرارات الأساسية التي انتهت إليها  
دورة أوراجوى تمثلت في:  
إنشاء منظمة التجارة العالمية  
إلى جانب كل من صندوق النقد  
السنولي والبنك الدولي لتتولى  
الإشراف على تحرير التجارة  
العالمية ولها سلطات واسعة في  
إزالة كافة أنواع الحواجز والقيود  
التي تعترض لتسياب التجارة  
السودائية في مجالات السلع  
والخدمات.

هذا إلى جانب القرارات  
الأساسية التي انتهت إليها دورة  
أوراجوى والتي سيتم التوقيع  
عليها في أبريل القادم بالعربية  
لطرفها على الجالس الثانية للدول  
فيما تبقى من عام ١٩٩٤ للتصديق  
عليها لتدخل حيز التطبيق اعتباراً  
من أول يناير ١٩٩٥، وفي ضوء  
هذه القرارات هناك عدد من  
الملاحظات.

١- أن الأساس النظري الذي  
قامت عليه والوجهة هو مساعدة  
المزايا النسبية بتفصيل ريكاردو  
لتحديد أنماط التخصص وتقسيم  
العمل الدولي، والقاعدة أو نظرية  
المزايا النسبية طبقاً لفرعها فإن

التيها تعمل في إطار سوق تقوم على  
المنافسة الحرة، وحيث من الثابت  
عملياً أنه لا يوجد مثل هذه السوق  
وأن هيكل السوق الدولي حالياً يقوم  
على الاحتكارات الكبيرة أو منافسة  
القلة بحيث تتحكم الشركات الدولية  
النشاط في قوى السوق وبالتالي  
أسعار السلع المختلفة فهل  
يستهدف تحرير التجارة الدولية  
إعادة تقسيم العمل الدولي تبعاً لما  
تريده هذه الشركات؟ وإذا لم يكن  
الامر كذلك فما هي الإجراءات التي  
من شأنها توفير ضمان للدول  
النامية في مواجهة الشركات الدولية  
النشاط.

٢- في إطار اجتماعات مؤتمر  
الامم المتحدة للتجارة والتنمية  
UNCTAD كان شعار البلاد  
النامية تجارة لا دعم TRADE  
NOT AID، بمعنى تحسين  
شروط تجارة البلدان النامية إلا أنه  
طبقاً للقرارات الأساسية للجان  
بأطاح عدم وجود أي حرص على  
تفويض ذلك فلا تزال قاعدة الاحسان  
الدولي والمساواة هي التي تحكم  
علاقات الدول المتقدمة والدول  
النامية، بحيث تقرر لمواجة  
الخصائص التي تستصعب الدول  
النامية ذات الاستيراد الضعيف من  
الغذاء بتقديم إعانات تمويلية وفي  
المقابل فإن دولة أوروجوى وهي  
البرتغال نظراً لضعفها مما تقر  
بشأن المنسوجات والملابس تقرر  
تمويضها مالياً من قبل الاتحاد  
الأوروبي لتحديث صناعة  
المنسوجات بها.

٣- إن منظمة التجارة العالمية  
وهي مولدة دورة أوراجوى لها  
سلطات واسعة في مراقبة تطبيق  
قرارات تحرير التجارة الدولية،









المصدر : **الفايز**

التاريخ : **١٩٩٤**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

تمثل إضافة إلى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للتنمية والتنمية لإحكام السيطرة على الاقتصاد العالمي سواء على الصعيد المحلي من خلال برامج التصحيح الهيكلي، أو على الصعيد الدولي بمراقبة التجارة الدولية على النحو الذي تقرر مؤخرًا في جنيف، وبطبيعة الحال ستكون الدول النامية هي المجال الرئيسي لأعمال هذه القرارات.

٤ - القواعد التنظيمية الخاصة بالتنازعات والإجراءات الانتقامية جاءت غير محددة ومتروكة لتقدير هيئة التحكيم التي ستنتج منظمة التجارة العالمية الأمر الذي يمكن أن يجعل للاعتبارات السياسية دوراً في توجيه الأحكام ضد أطراف بعينها.

٥ - طبقاً للاتفاق الأخير للجهات فقد تم تعديل السياسات التجارية للدول والدواتها بحيث لم يعد هناك خيار أخير سوى استخدام التعريفات الجمركية تبعاً للحدود الواردة بالاتفاق، وقد سبق ذلك تعديل السياسات الاقتصادية المحلية بالضغط لتطبيق اليات السوق في جميع دول العالم من خلال ما يسمى بالتمريض الاقتصادي والتفضيسية.

في ضوء هذه الملاحظات، هل يمكن الحكم على مدى تأثير ذلك على الاقتصاد المصري؟.. هناك تصريحات للمسؤولين المصريين ووزير الاقتصاد عن سبيل المثال بأن إيجابيات الاتفاقية أكبر من السلبيات، وهناك آراء ترى عكس ذلك، وكثير في هذا الصدد مقالات

عديدة منذ توقيع الاتفاق، ولكن لم تجد في كل ما تم التصريح به أو الكتابات التي تمت سوى آراء متحيزة تستند على تصورات نظرية ومنطقية دون التحليل الموضوعي للواقع. وما إذا كان هذا التحليل يفرض على الفرضيات التي ينطلقون منها.. وإزاء ذلك فإنه ليس من الحكمة البدء بأي بعينه بشأن تدبير هذه الآثار فالأمر يتطلب وقتاً لمراجعة كفاءة تقصيلات الواقع الاقتصادي المصري بقطاعاته المختلفة وسعيه وخدمية ومراجعة هيكل الميزان التجاري والخصاب الجاري بميزان المدفوعات الأهم من ذلك تحليل المخدرات التنافسية للأخريين في البلاد الأخرى ورصد آلية العلاقات الاقتصادية الدولية المتوقعة بالنظر الفني والمختبر السياسي الدولي حتى تكون كلفة أجزاء الصورة متكاملة لتكشف عن كلفة قواعد اللعبة وبالتالي تحديد أنسب وسائل التكيف معها سواء في الأجل القصير والأجل الطويل.









السبعة

المصدر :

٦ جويلية ١٩٩٤

التاريخ :

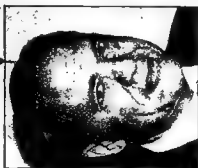
للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# من يفض الاشتباك بين وزارتي الخارجية والاقتصاد حول اتفاقية الحات ؟

كتبت ايناس عبد العليم وناهد محمد :  
على الرغم من التراب الموعد النهائي لإعلان انضمام المنظمة التجارية الدولية الجديدة ، الجهات ، وتوقيع الاتفاقية خلال شهر أبريل القادم ... إلا أن الخلافات حول مدى تأثير هذه الاتفاقية على الاقتصاد المصري مستمرة ولا أحد يعرف حقيقة هذا التاثير سواء أكان إيجابيا وسلبيا والغريب في الأمر والمدهش حقا أن هناك خلافات متباعدة بين وزارتي الخارجية والاقتصاد حول هذه الاتفاقية وواصل هذه الخلاف إلى حد الاشتباك بالتصريحات



د. عمرو موسى



محمود مختار









الصدر :

٢ ج ١٩٩٤

التاريخ :

للتش والخدمات الصحية والمعلومات

الخيار أمام هذه الاتفاقيات المالية لأنها  
موجبة على قبول الأمر الواقع ولك  
لارتباط اقتصادها باقتصاديات الدول  
المتقدمة وإلى حالة رفض الدول المتقدمة  
لحل هذه الاتفاقية يستحكم على نفسها  
بالعزلة والوضع الاقتصادي السيء وليس  
أمامها سوى محاولة التمسك بهذا الوكب  
ومحاولة تخفيف الأعباء التي يمكن أن  
تتعلق بها بعد تنفيذ هذه الاتفاقية من  
خلال زيادة إنتاجها وتحسينه وتطويره .

وهو ما تشجع من محاولة تمهيد  
دور الأمم المتحدة في المرحلة المقبلة على  
السفر مع زهران إلى امر مستبعد  
خاصة وأن الأمم المتحدة سوف يكون لها  
دورا أساسيا في مرحلة ما بعد الحرب  
البيارية ومن كيفة تغيير مواقف الأمم  
للمتحدة تجاه القضايا التي تمس الشرق  
الاطمئنان إلى أن قرارات الأمم المتحدة  
هي انعكاس لإرادة الدول الأعضاء فيها  
وأن هذه القضايا لها صلة وثيقة

بقرارات صدرت من مجلس الأمن وعلى  
أساس للزام الدول بتنفيذ هذه  
القرارات يحدث التغيير في مواقف الأمم  
للمتحدة .

من ناحية أخرى أكد محمود محمد  
وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية على  
أن اتفاقية البوات أصبحت أمرا واقعيا  
وسيتبع الترتيب النهائي عليها بالمغرب في  
شهر أبريل القادم على أن يتم مناقشتها  
بعد ذلك بمجلس الشعب وأن الانضمام  
إلى اتفاقية البوات شرط أساسي للتكامل

مع النظام المالي الجديد الذي يعتمد  
على الاتفاق والتميز والإنتاج بتكاليف  
اقتصادية . . . . .

اجتماع وزاري بمرآكش في منتصف  
أبريل القادم لوضع الوثيقة النهائية  
لدمج الاتفاقية حيث التنفيذ خلال عام  
١٩٩٥ ويتم خلال هذه الفترة عرض  
الاتفاقية على البرلمانات الوطنية للنظر في  
التصديق عليها .

وأشار الدكتور علي زهران إلى أن  
الاتفاقية الهامة والتي بلغت عدد  
صفحاتها أكثر من ٥٠٠ صفحة تتضمن  
في داخلها العديد من الاتفاقيات التي  
تخضعت لها دولة طويلة استمرت  
سبع سنوات من المناقشات والمفاوضات  
بين دول العالم مبرمت بجهود أوروبية  
وانتهت بالتمسك إلى إنشاء منظمة عالمية  
للتجارة لكي تنظم التبادل التجاري في مجال  
القطاعات المختلفة ليس فقط في مجال  
السلع وإنما في مجالات الخدمات والملكية  
الفكرية والاستثمار .

ولكن أن لهذه الاتفاقيات ثقلها  
الاجبسي لصالح الدول الثمانية مقابل  
فيها جاء مع الاتفاق من نظام الفصل  
يتعلق برفض المنازعات التجارية بين  
الدول وما يترتب عليه من حماية أكبر  
للشركاء التجاريين الأعضاء في الاتفاقية  
المعالي كما أنها ستؤدي إلى تحسين في  
الاقتصاد المعالي مما يؤدي بدوره  
ويشكل دور مهم إلى تحسين وضع  
الاقتصاد بالدول الثمانية .

وقال أن لهذه الاتفاقيات آثارا سلبية  
تتعلق في أن الدول المتقدمة هي الوحيدة  
التي سوف تحصل على الزيادة في فرص  
الفصل والاستثمار وسوف نجد أنه كلما  
كان اقتصاد الدولة قويا كلما كان  
تصديها من المكسب الاقتصادي أكبر  
لماذا فإن الدول الثمانية وخاصة الغربية  
سوف تحصل على الفوائد نتيجة  
لإوفائها الاقتصادية الشاملة .

وأكده مظهر مصر الدائم بأهم  
للمتحدة أن الدول الثمانية لم يكن لها

الخارجية تؤكد أن هذه الاتفاقية  
سيكون لها مردودا سلبيا على الاقتصاد  
المصري وخاصة أنها تستورد معظم السلع  
الخارجية في حين أن وزارة الاقتصاد تؤكد  
أيضا أن الاتفاقية في صالح مصر وإنها  
بدائية للنقد لاخرى الوحيد لاخرى النظام  
المالي الجديد فمن أجل هذا الخلاف لو  
يفض هذا الاشباك .

لذلك أكد الدكتور علي زهران مندوب  
مصر الدائم في الأمم المتحدة بجنيف  
« السليبي المصري » أن جمهورية مصر  
العربية طالبت في دولة المفاوضات حول  
تحرير التجارة ومدة مطلب رئيسية دنابة  
من الدول المتقدمة للذاء والدول  
الافريقية أهمها الاعتراف بأن هناك  
لغراما سوف تمهيد لها الدول  
المتقدمة للمواثيق الدائرية نتيجة لخفض  
الدمج في الدول المتقدمة والارتفاع  
المواثيق للاستثمار والذي سيمتلكه  
المستهلك لأنه طالبت مصر بالزام الدول  
للمتقدمة بتحرير الدول الثمانية خلال  
الفترة الانتقالية في صورة منح معينة  
وتفويض ميسرة .

أما المطلب الآخر فمخصص للمكانة  
الفكرية وبراءات الاختراع كما يؤثر على  
ارتفاع الأسعار في المنتجات التي  
تحتاج إلى تراخيص للإنتاج على مصالح  
الدواء .

وأكدت مصر بعد الفترة الانتقالية  
في خمس سنوات إلى عشر سنوات  
لائحة فرص أكبر أمام المصانع الحركية  
الإفراج الجديدة وتطوير الإنتاج .  
وكانت ١١٧ دولة من الدول الأعضاء  
في لجنة المفاوضات التجارية في جنيف قد  
وافقت على نصي وثيقة عالمية في  
الاقتصاد بتحرير التجارة بين دول العالم  
وأزالة الحواجز والصعوبات التي كانت  
تعاقل سعر السلع والخدمات مما يعطي  
الاقتصاد المعالي دفعة قوية قدرت  
بزيادة ٢٠٠ مليار دولار بين الملتزمين







وقال انه رغم استعادة الدول الصناعية الكبرى من الانتاجية الا ان الدول النامية ستتمكن من الدخول في الاسواق العالمية بشرط تقديم سلعة بجودة وسعر مناسبين .

اما بالنسبة لالغاء الدعم عن السلع الزراعية وما يترتب على ذلك من زيادة لاستثمار واردات مصر والدول النامية بصورة عامة من السلع الغذائية فقد اخبرت مفاوضات الجات مبادا تعويض تلك الدول للتخسرة المستترة للقواد الغذائية ومن بينها مصر ويكون التعويض في شكل منح ومساعدات الى جانب عروض من مؤسسات التمويل الدولية لزيادة الانتاج في تلك الدول ولغا ابرامج الاصلاح الاقتصادي .

كما ان اتفاق الزراعة في الجات له ثقل ايجابي على المدى البعيد على الاقتصاد المصري حيث ان ارتفاع الاسعار العالمية نتيجة ازالة الدعم من شأنه زيادة فرص التوسع في انتاج للمنتج الزراعي مثل القمح والحبوب

ول مجال الخدمات فقد تضمن الاتفاق الدول مبادا تحرير التجارة في الخدمات في القطاعات المسندة فقط في جدول التزامات كل دولة وولغا للشروط التي تنطبق مع ظروفها الاقتصادية ولأخذ ذلك الاتفاق برهجه نظر الدول للتنمية من بينها مصر والهند والصين وكينيا والكاميرون وبمجموعة دول افريقية كما التزمت الدول الكبرى بفتح اسواقها للقطاعات الخدمية التي تهتم الدول النامية واعمها بالنسبة لمصر الصالة والخدمات المالية ومختلف قطاعاتها .







# الجات التي لأنعرفها

## الحلقة الثانية

لقد كانت الجات بظلالها على الكثير من أنشطتنا الاقتصادية البعض متخوف لدرجة  
التهم النول الغربية والوقوف ضد تنمية العلم الثالث بالخروج بالثقافات من  
أن الآخر ، والبعض الآخر يرى أنها فرصة كبيرة لفتح عجلة التنمية بالكشف عن  
الظواهر السلبية المتعلقة والمرتبطة بالخدمات العلم الثالث ... وإن من قيمة كلا  
القوانين للبحث العديد من التنبؤات والمؤشرات تحمل عنوان : الجات ، ولكن  
الفضل تلك التنبؤات تلك التي ألفتها جمعية الهندسة الإدارية وقد نشرها في  
العدد السابق الجزء الأول .. ونذكر في هذا العدد الجزء الثاني حيث استعرض  
التكنولوجيا على حاتم الجولات الثمانية وما دار خلالها من مناقشات لمعالجة  
إلى أي الاتجاهات تسير حتى يمكن إيضاح التأثيرات السلبية والإيجابية على  
الاقتصاد المصري - ولابد للحوار كل من المهندس عبد الملك المصطفى  
والمهندس عبد الوهاب البشري .









### جولة كيندي ( ٦٢ - ١٩٧٦ )

واكبت جولة كيندي مدداً من التطورات الاقتصادية العالمية التي املت على إدارة الرئيس الأمريكي جون كيندي ضرورة انتاج سياسة تجارية جديدة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأوروبية المتمثلة في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية في جانب آخر ، بل ان انتاج الجماعة الاقتصادية الأوروبية لسياسة جمركية موحدة في مواجهة الدول غير الاعضاء يعتبر تصديداً جديداً في مواجهة الاقتصاد الأمريكي لذلك نجد ان إدارة الرئيس كيندي قد تبنت اقتراحاً عرض على الكونغرس يطلق بإيجاز - قانون توسيع التجارة - Trade EX- ( PANSION ACT ) لعام ١٩٦٢ محل قانون التجارة القائم على مبدأ المعاملة بالمثل الذي كان سارياً حتى هذا التاريخ ، والذي تم تجديده أحدى عشر مرة ، وبموجب هذا القانون الجديد أعطيت صلاحيات واسعة لإدارة الرئيس كيندي للتفاوض على تحرير التجارة العالمية على أسس جديدة تأخذ في الاعتبار المشكلات التي يواجهاها الاقتصاد الأمريكي . والتي في مقدمتها ظهور عجز في ميزان المدفوعات من ناحية ، وقيام التكتلات الاقتصادية الأوروبية بأهمية دعم الدول

### جولة طوكيو : خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤

يمكن القول ان المفاوضات التجارية خلال هذه الجولة محاولة جديدة لإيجاد حلول مقبولة لمشكلات التجارة المالية التي لم تتمكن جولة كيندي من التوصل اليها ، فميزان المدفوعات الأمريكي بدأ يواجه مع مطلع السبعينات عجزاً حاداً راجعاً للمرة الأولى الى عجز الميزان للتجارة بجانب العجز الحادث في ميزان التحويلات الرأسمالية ويمكن هذا الوضع الجديد تدهورا في الفترة التناقصية للمصادر الأمريكية وبزعمة الثقة في جودة المنتجات الأمريكية - يشاف الى ذلك ان جولة كيندي لم تتوصل الى نتائج إيجابية بالنسبة للكيفية التي يمكن بها زيادة صادرات الدول الأخذة في النمو .

وقد اجتمع وزراء تسعين دولة في سبتمبر عام ١٩٧٣ بمدينة طوكيو لوضع القواعد الخاصة بالجولة السابعة للمفاوضات متعددة الأطراف في نطاق منظمة الجات ، وفي نهاية هذا الاجتماع صدرت وثيقة « إعلان طوكيو » المتضمنة للقواعد ومجالات التفاوض في مجال تفضيف

### مهام الزباتي

او إزالة القيد الجمركية وغير الجمركية المفروضة على التجارة العالمية ولما تشققت من هذه المفاوضات عدة ترتيبات تشكل في مجملها إطاراً متكاملاً للتجارة الدولية وأدائها تسرى اعتباراً من نوفمبر عام ١٩٧٩ ، أما الاتفاقيات الأخرى المنقطة للقواعد الجمركية والمساعدات والحواجز الفنية للتجارة وكيفية الحصول على تراخيص الاستيراد ، والقواعد الخاصة بمنتجات السمك ، وهذه الترتيبات الخاصة بالجمعة ومنتجاته الابان والخياران المشي تسرى اعتباراً من أول يناير ١٩٨٠ ، أما الاتفاقيات الخاصة بتقييم الرسوم الجمركية تسرى اعتباراً من أول يناير ١٩٨١ .

### جولة أوروجواي URUGUAY ROUND

يمكن القول ان هذه الجولة تشكل الجولة الثانية التي بدأت في سبتمبر ١٩٨٦ والتي كان من المفروض ان تنتهي في ديسمبر ١٩٩٠ ولكنها عاينت الاجتماع مرة أخرى في شهر مارس ١٩٩١ والتي انتهت في ديسمبر ١٩٩٢ .

وتستند هذه الجولة بأنها تكرر جولات الجات طموحا كما هو واضح من الأدلة التي اختارتها للنسبة والتي في مقدمتها : تعزيز دور الجات ، وزيادة تحرير التجارة العالمية مع التأكيد على أهمية استجابة الجات للبيئة الاقتصادية العالمية والبحث من صيغة للتكامل بين السياسات التجارية الأخرى للأفرع في قضايا النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية .

### ويمكن ان نبرز ثلاثة معالم رئيسية لجولة أوروجواي :

- إبراز الروابط بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى بشكل يؤكد من أهمية النظر الى هذه السياسات كوحدة واحدة حتى لا تتعارض فيما بينها على نحو يؤدي الى إبطاء العمل أحداها نتيجة

الأخذة في النمو من ناحية أخرى ، فمع ظهور العجز في ميزان التحويلات الرأسمالية ظهرت أهمية الحماية لزيادة الفائض لتحقيق في الميزان للتجارة وبشكل الذي يعوض هذا العجز وألم هذا الوضع عقد الاجتماع التمهيدى لوزراء الدول الاعضاء في منظمة الجات في مايو ١٩٦٢ لوضع الأسس التمهيدية التي يجب ان تجرى على أساسها مفاوضات الجولة السادسة من المفاوضات التجارية العالمية لعام ما بعد الحرب العالمية الثانية وأمل أول هذه الأسس هو الاتفاق على اختلاف شكل المفاوضات التي يجب لبرازها في هذه الجولة من تلك التي تمت في إطار الجولات الخمس السابقة ، ول هذا الخصوص ، فقد تم اعلان قاعدة للتفضيف الجمركى بنسبة معينة على المجموعات السليمية - محل القاعدة - للتفضيف الجمركى على سلمة مقابل سلمة

، وبموجبه جعل فإن هذه القاعدة الجديدة لم تفل بدورها من استثناءات اذا تعلق الأمر بمنتجات مستوفيات التحويلات الجمركية بانيا كيبيا . ول إطار هذه القاعدة الجديدة تقرر ان تبدأ المفاوضات عام ١٩٦٤ على أساس تفضيف جمركى بنسبة ٥٠ ٪ من معدلات الجمركية القائمة حتى بداية هذه المفاوضات - غير ان المفاوضات التجارية في رحاب « جولة كيندي » قد ارتبطت بكثير من المعوقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الجماعة الأوروبية ، وتطلعت هذه الصعوبات بمعدلات التحويلة الجمركية الراجب تخفيضها في مجال المنتجات الزراعية والمنتجات الكيميائية ، غير أنه لمكن التوصل الى مجموعة من الاتفاقيات والتوقعات عليها في ١٩٦٦/١/٢٠ في جنيف وهي العهد الأخير الذي حده قانون توسيع التجارة الأمريكية ..







التغير الذي يحدث في البات بالي هذه السيلسات .  
 • تسليط الضوء على قطاعات مهمة من بين قطاعات التجارة العالمية والتي في مقدمتها للتجارة الدولية الزراعية ، أو تلك التي كانت تحكمها مع نظم خلسة مثل الترتيبات الخاصة بتجارة المنسوجات والملابس الجاهزة .  
 • استكشاف مجالات جديدة للتفاوض من أبرزها التجارة الدولية في الخدمات .  
 فمع تزايد معوقات التجارة الدولية واتجاهات الحماية في العديد من الدول كان لابد من وجود اتفاقية في هذه الدورة تضم موضوعات متعددة متضمنة الجديد فيها بحيث يجب تكاملها مع بعضها البعض أثناء التفاوض ، واستمرت المفاوضات في شكل سيع مجموعات عمل في جنيف ، وانحصرت الموضوعات التي تم التفاوض بشأنها في المجموعات السبع للتفاوض فيما يلي :

- التجارة الزراعية
- المنسوجات
- النقل للخدمات
- الخدمات

- تسوية النزاعات والمسائل التيسيسية
- حماية الملكية الفكرية

و قد كانت موضوعات التفاوض تتم خلال العمل في مجموعة فرعية تشغل أهميتها لكل دولة مشتركة في عملية التفاوض حتى ديسمبر ١٩٩٠ ، وتشمل الموضوعات التي تم تناولها في هذه المجموعات ما يلي :

- ١ - اقتراح بتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة ٢٠٪ ولقاء للتفاوض في قطاعات معينة .
- ٢ - لفت الانتباه إلى المحفز الناتج من أحلال العوائق التجارية مثل التعريفات الجمركية ، والطريقة التي يمكن بها معالجة وسائل تمديد هذه العوائق غير التعريفية ومن الجدير بالذكر أن هذه العوائق غير التعريفية تمثل ما يقرب من ١٨ ٪ من القيمة الإجمالية للسلع ( باستثناء التجارة في النفط )

٣ - فيما يتعلق بموضوع الموارد الطبيعية ، افترضت المفاوضات بالمصادر الجديدة للمرض وايضاً بالوصول الى مناطق مبيد الاسماك ومناطق المعادن غير الحديدية . ويظهر هذا الموضوع سبباً رئيسياً للنزاع بين الدول الصناعية والدول النامية .

٤ - تضمن موضوع المواد الخام تحسين إمكانية وصول مصدري المواد الخام للأسواق المالية . ولما يتعلق بمساربات للتصنيع اللامركز ، فقد تمت هذه المراسلات الى زيادة اسعار الصادرات وفي تلك احدى المشاكل التي يجب حلها ، اما عملية التحرير فقد احرزت بعض التقدم في مجال تجارة المنتجات الاستوائية ، وقد كان من الممكن وضع نظام تحرير أول للمعتمدين المؤقتة للتجارة في مونتريال وتخفيضات اخرى للتحرير وتم لتخفيض للتع الاسواق .

٥ - ولدت جهوديات جديدة لانضاح قطاع الملابس لغوات الدول ، حيث أن القلة الرئيسية للخلاف بين الدول الصناعية والدول النامية كانت تدور حول تاريخ الفترة الانتقالية .

٦ - كان موضوع التجارة في السلع الزراعية أحد الموضوعات التي يتم التفاوض حولها لأول مرة في تاريخ الجات ، وتركز الانتباه حول تخفيض اعانات التصدير .

١٠ - تضمن مشروع الأمانات **SUBSIDIES** تسليلاً حول ما إذا كان من الممكن دفعه في مشروع أو برامج حرمات الدول النامية على أن يسمح لها باستمرار باستخدام الأمانات لاتشاء منتج محلي .

١١ - تضمنت عملية الملكية الفكرية ( حماية استخدام الماركة ، وحماية براءات الاختراع ) ، ومن المعروف انه يوجد في الاستخدام الدولي ما يعرف بالتجارة المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية **TRADE RELATED INTELLECTUAL PROPERTY** ومن وجهة نظر الدول الصناعية فإن الأخيرة لا غنى عنها ، اما السبب في إثارة المشاكل هو طموح التفرات الانتقالية والترتيبات الخاصة بمجموعة الدول النامية نتيجة انخفاض الدخل الفردية بها .

١٢ - التفاوض حول حماية التجارة المتعلقة بمعايير الاستثمار **TIAD REIATED INVESTMENT MEASURES ( TRIMS )** تم اضافتها مؤخراً لأن الدول الصناعية اعتبرتها عوائق تجارية ، والتفاوض بين الدول الصناعية والدول النامية في هذه القلة أكثر عدة نزاعات .

١٣ - المفاوضات حول اصلاح الجات وتسوية النزاعات وايضاً لم يكن وايضاً على أي شكل من الاشكال سوف تكون نتائج هذه المفاوضات ، فالمفاوضات الرئيسية كانت تتمثل في الرغبة في عمل محلكات كمكافئ جلسات للمفاوضات بشفة عامة - وبخاصة القرارات اللزنية - وتقديم ميكل للاستئناف ، واهتمت هذه المفاوضات كذلك بالتسليط عن وجوب ارتباط منظمة الجات بأعمال كل من صندوق النقد الدولي والبنك









## الأمم المتحدة الاقتصادية

المصدر :

٢٩٩٤

التاريخ :

## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وتمثل هذه الدول المصدر الاساسي للحاصلات الزراعية للاغذية ، وكذلك كل الارباع الهامة المنتجة من تحرير التجارة في السلع الزراعية اقترحت مجموعة كيرنز تجديد الاعلانات الموجودة في القطاع الزراعي ، وتخفيضها خلال عشر سنوات .

- تقدم اليابان اعلات للقطاع الزراعي بمعدلات تزيد عن تلك التي تقدمها الجماعة الاوروبية . الا انها لا تتعرض مع التجارة الدولية بنفس الدرجة التي وصلت اليها للمجموعة الاوروبية فهي ملازات تعفي من عجز في السلع الزراعية وهناك فرق واضح بين الاعلانات التي تمنحها للتخفيف على الامن الغذائي وتلك التي تطوّر التجارة الدولية وعلى الرغم من ذلك ، تعمل . المصنعات اليابانية من الركود نتيجة

استيراد السلع الغذائية وخاصة الارز . يمثل الصراع الذي كان قائما بين الجماعة الاوروبية والولايات المتحدة الذي يشكل الصراع على مستوى العلم حيث طلبت الولايات المتحدة الأمريكية بضرورة تخفيض الاعلانات التصديرية المفتوحة لكافة السلع الغذائية حتى عام ٢٠٠٠ ، وفي المقابل كانت الجماعة الاوروبية مستعدة للقيام بعمل تخفيضات الاعلانات في قطاعات معينة ، مما أثار غضب الولايات المتحدة الأمريكية حيث طلبت ببرنامج تخفيضات للاعانة في كل القطاعات بنسبة ٣٠ ٪ ، ولا يأخذ من المصنوع الاصل الى حل وسط يوافق بين الآراء المتعارضة لطرفين لم توقع اتفاقية بهذا الشأن الا في ديسمبر ١٩٩٢ كما سترى . وما لاشك فيه انه يصعب وجود تجارة عالمية مغلقة في ظل السياسة الزراعية الحالية للجماعة الاوروبية حيث يؤدي الى وجود فائض في السلع الغذائية وحصول تسربات في تجارة السلع الزراعية تنتقل من السوق المحلي الى السوق الخارجي عند القيام بعمليات الإنتاج والبيع وفي المقابل يؤدي تخفيض الاعلانات الى نقص للمزارعين وخفض قيمة الاراضي الزراعية ، مما يعني تحقيق مزيد من الخسائر في ثروات العديد من المزارعين ، ايضا يظهر شكل المشكلة في العديد من المناطق الريفية التي تزيد فيها اعداد السكان مع ضعف جاذبيتها كمناطق سكنية ولكن من الممكن تعويض المزارعين المتضررين بتعويضات مبالغية الا ان للتلحق عن سياسة الاعلانات سوف تجعل الدول النامية في موقف الضل حيث لنها تعاني من وجود فوائض كبيرة في الانتاج الزراعي تنكسر في الاسواق بطريقة تعترض مع سياسات التنمية وطبيعة هذه الدول .

### المضوضات والملايس :

يشل تحرير التجارة الدولية في المنسوجات والملايس اهمية خاصة للدول النامية ، وكما اتجهت هذه الدول لانتاج هذه السلع لتستعمل على مزارع خاصة ، الا ان هناك مشكلة تتعلق بضغط الهيئات الاقتصادية لهذه الدول مما يؤدي الى حدوث اثر سلبي على انتاجها من هذه السلع وتتميز هذه المنتجات بأنها كثيفة العمل حيث تنخفض نسبة رأس المال المستثمر بل ان بعض الدول تستثمر رأس المال في هذا القطاع الى خلق فرص عمل كثيرة حيث تمثل تكلفة العمل جزءا هاما من تكاليف انتاج انخفاض نسبة العمالة الناعمة في الدول النامية الى تدني مستويات الاجور بها مما يمكن في النهاية على تكلفة انتاج الملايس فيؤدي الى تخفيضها ومن الناحية

الدول للانتشاء والتصدير .  
١٤ - تم اخراج قطاع الخدمات لاول مرة في ملفوضات الجات ، حيث اعتمدت الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات GENERAL AGREEMENT TRADE IN SERVICES « GATS » بالفراض ان خصائص الاتفاقية متعددة الاطراف في مجال الخدمات مستقلة عن الجات .  
١٥ - كان هناك مجموعة فرعية واحدة

### التجارة في السلع الزراعية :

ركزت معظم دورات الجات السابقة الاهتمام بصفة اساسية على التجارة في السلع الصناعية ، لذلك لم تتناول التجارة في السلع الزراعية بشكل حاسم وبفرض النظر عن الدول النامية فان هناك حريا دائريا بين الولايات المتحدة وعدد من الدول المتقدمة الاخرى لتحرير التجارة الدولية في السلع الزراعية وخاصة الحبوب ، حيث ان الدول المتقدمة تقدم الاعلانات للقطاع الزراعي بهدف تأمين وزيادة الغذاء في السوق المحلي بالاضافة الى تحسين دخول المزارعين في الغالب الامم يصعب تقديم هذه الاعلانات ذات الحجم الكبير لقطاعات الاقتصاد الاخرى واعتمدت سياسة الاعلانات المجموعة الاوروبية على مبدأ ضمان ارتفاع الاسعار وكانت تزيد معظمها من اسعار السوق العالمي ، حيث اعتمدت بطريقة مباشرة على الملفوضات المحلية ، وفي نفس الوقت اصيرت سياسة ارتفاع اسعار الانتاج الزراعي للمجموعة الاوروبية عنصرا مثيرا للشك في الاقتصاد العالمي . ولقد اشدت هذه السياسة في الخمسينيات بهدف تحسين دخول المزارعين الاوربيين ، كذلك للتوافق بين الدول الزراعية والدول الصناعية داخل المجموعة الاوروبية ، وخاصة بين ألمانيا الاتحادية وفرنسا ، وفي الوقت الراهن يشعر مؤيدو هذه السياسة بفراشها التي تتمثل في تسهيل اعادة توزيع الدخل بين المستثمرين والمستهلكين وتنج من هذه السياسة زيادة الانتاج بكميات كبيرة جدا لتلبية لارتفاع الاسعار والذي حول المجموعة الاوروبية من منطقة تعاني من عجز في المواد الغذائية الى منطقة ذات فائض ، حيث تتنافس المنتجات الزراعية الاوروبية مع منتجات الدول النامية والولايات المتحدة الأمريكية داخل السوق العالمي .

### اهم المؤلفات الناشئة عن ملفوضات الجات في موضوع الدعم الزراعي :

نشأت اربعة مؤلف رئيسية اثناء ملفوضات دورة

اورجواي هي :

مؤلف مجموع كيرنز CAIRNS GROUP

وكد اخذت اراء بعض اعضائها .

• مؤلف اليابان

• مؤلف المجموعة الاوروبية

• مؤلف الولايات المتحدة الأمريكية

- تضم مجموعة كيرنز الدول التي اجتمعت في استراليا عام ١٩٨١ لتتسوق مؤلفها ، وتضم ١٣ دولة : الانجيتن ، واستراليا ، وكندا ، وفيل ، وكولومبيا ، والبرازيل ، والمجر ، واندونيسيا ، ومغانيا ، ونيوزيلندا ، والفلبين ، وتايلاند ، ولورجواي .









## الأمور الاقتصادية

المصدر :

## لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٧ سنة ١٩٩٤

التاريخ :

### النواحي السلبية :

تتمثل النواحي السلبية في التنظيم للمعاملات بين الدول النامية والدول الصناعية وكذلك لم توجد الدول النامية الأخرى التي لم تشرع صناعة للمنسوجات تعتمد على التصدير قبل إبرام الاتفاقية مكانا لها في الأسواق وبما لاهك أن الهدف من مفاوضات جولة أوروغواي التي انتهت مؤخرا تحقيق التكامل في تجارة المنسوجات والملابس حتى تخفف من شروط الجات مرة أخرى ، ولذلك تتفق معظم آراء الأطراف المتفاوضة حول هذه النقطة بالرغم من اختلاف آرائهم حول التفاصيل المتعلقة بالمنتجات التي يجب حذفها من اتفاقية المنسوجات متعددة الأطراف وذلك التي يجب تضمينها في نظم الجات ونهاية مدة المرحلة التي يجب أن تخضع تماما لنظام الجات ومن وجهة نظر سياسات التنمية ، فإنه يجب إعطاء الأولوية لموضوع انخفاض التجارة في المنسوجات ككل لنظام الجات ، حيث أن ذلك سيؤدي إلى وجود مئة متخصصة في منع كافة أنواع القيد التجارية غير التعريفية التي تفرض على النظام التجاري العالمي .

الاقتصادية يمكن الدول النامية التي تعاني من انخفاض استثمارات رأس المال والمالعة للامرة نتيجة تفلظ النظام التعليمي للجهود إلى دعم صادرات المنسوجات والملابس ، ولأنه أن ذلك سيكون جذابا في المرحلة الأولى من التصنيع في نفس البراءات يتبع انشاء هذه الصناعات الزيد من إيرادات الصرف الأجنبي ويحصلات الضرائب التي لا يمكن الاستغناء عنها ويمثل قطاع المنسوجات والملابس نسبة مرتفعة من صادرات العديد من الدول - على سبيل المثال يمثل قطاع المنسوجات والملابس ٢٥ ٪ من إجمالي صادرات الهند والصين ويصل إلى ٣٠ ٪ في تانزانيا وتركيا ويزيد نصيب بنغلاديش وباكستان عن ٥٠ ٪ من إجمالي الصادرات ويأتي على ذلك استنزاف الدول النامية من خلال إقامة صناعة المنسوجات والملابس تهدف إلى التصدير للطلب على المشاكل الهيكلية الخاصة بالقطاع الزراعي وتوسيع نطاق الصناعات البهنية الناشئة . ويهدف نجاح تنفيذ هذه السياسة الاقتصادية على مدى مساهمة الدول الصناعية على مدى مساهمة الدول الصناعية للتنمية في فتح أسواقها أمام صادرات الدول النامية وحتى يمكن ضمان نجاح تصدير هذا القطاع فإن ذلك يتطلب نسبة عالية من استثمارات رأس المال والصناعة الماهرة ، ولأنه أن ذلك يحتاج إلى فترة طويلة لتنظيم إعادة بناء الاقتصادات هذه الدول لذلك تعتبر الترتيبات الانتقالية من العناصر الضرورية التي يجب أخذها في الاعتبار ولكن يجب ألا تمثل عائقا لمعاملات البناء ، منذ الخمسينيات تم استثناء عدة ترتيبات في التجارة الدولية لمنسوجات من مفاوضات الجات وقد تم إبرام ترتيب خاص للطلب على مشكلات التوازن الهيكلية الناتجة عن الاستيراد من الدول الآسيوية ( مصفاة رئيسية ) ، وقد تم ذلك توقيع اتفاقية الفطن المالية الأولى في ٦ فبراير ١٩٩٢ والتي تحدث مرتين بعد ذلك على عام ١٩٩٢ تحولت إلى اتفاقية للمنسوجات المالية والتي تعرب باسم اتفاقية المنسوجات متعددة الأطراف وتشترط هذه الاتفاقية متابعة التجارة في المنسوجات من خلال عقد اتفاقيات ثنائية لتنظيم الأسواق ولدى التريب معينة قد يتم معالجة الجات عن طريق القيام بغرض قيود على الاستيراد من جانب واحد ، ولأنه أن هذه الاتفاقية لها بعض الجوانب الإيجابية والأخرى السلبية التي تأثرت بها الدول النامية وتتمثل في :

### النواحي الإيجابية :

تتضمن التنمية الإيجابية أن هذه الاتفاقية يسرعت من إجراءات التوازن الهيكلية ولأنه كذلك إلى السماح للدول النامية بإفرض الحصص حتى يمكنها بيع منتجاتها بأسعار مرتفعة نسبيا في أسواق الدول الصناعية وبالتالي تحقيق أرباح يصعب الحصول عليها في ظل الظروف التنافسية .









المصدر : العالم العربي

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ : ١٩٩٤

## هل نتحرك.. قبل قوات الأوان؟

يوماً بعد يوم، تتكشف أبعاد الفسائخ المباشرة، وغير المباشرة، والكامنة التي ستترقب على اتفاقية التجارة العالمية الجديدة «الجات» بالنسبة لدول الجنوب دون استثناء تقريباً، وذلك فيما عدا قلة من الدول الصناعية الجديدة التي انصلخت عملياً من جلدها القديم، وتناخذ مكانها الآن بشكل أو بآخر في شريحة وثيقة الصلة بالدول الصناعية المتقدمة.

وتشير تقارير حديثة إلى أن صناعة النقل البحري العربية سطمق بصناعة النقل الجوي على طريق الخسائر الضخمة التي ستعرض لها الاقتصادات العربية، في مختلف القطاعات ويقدّر الخبراء خسائر دولة عربية واحدة، هي مصر، في قطاع النقل البحري بمفرده نتيجة لتطبيق اتفاقية «الجات» بما يعادل ٣ مليارات جنيه مصري سنوياً (حوالي ٨٩٠ مليون دولار).

ولما أن تنصّور ارتفاع رقم الخسائر في قطاع النقل البحري على مستوى الدول العربية كلها إلى ما لا يقل عن ملياري دولار سنوياً.

ولما أن تنصّور أيضاً أن خسائر شركات الطيران والنقل الجوي العربية لن تقل بحال عن ملياري دولار سنوياً - وربما أكثر - من جراء فتح الأجواء العربية دون قيد أمام شركات الطيران والنقل الجوي الأجنبية، وما سيتبدد ذلك من الغاء كافة أنواع الدعم والحماية التي تتمتع بها الشركات العربية.

ولذلك تبدو التنبؤات المتشائمة حتى الآن والتي تعدد حجم الخسائر العربية المباشرة بهذه مليارات دولار سنوياً - هدية لحفظ... ومن المرجح أن يرتفع رقم الخسائر عملياً إلى ما يتراوح بين ١٠ و ١٥ مليار دولار - إما السبب، فيكمن في ضعف القدرات التنافسية للاقتصادات العربية، الأمر الذي سيقلل بدرجة كبيرة حجم الفوائد التي ستعود عليها من اتفاقية «الجات».

فالسلم به أن تطبيق هذه الاتفاقية سيؤدي بمكاسب ضخمة تقدر بحوالي ٢٢٥ مليار دولار سنوياً في صورة إعفاءات جمركية بجانب أكثر من مائة مليار دولار سنوياً نتيجة لإلغاء الحصص وفتح أسواق الجنوب تماماً أمام صادرات الدول الصناعية الغربية.

ويمكن القول - دون مبالغة - أن الدول الصناعية الرئيسية ستحتل في ظل الاتفاقية بالقبض والمنتهج والصناعة الأحدث تقريباً لأهم المنتجات المصنعة، وصناعات التكنولوجيا المتقدمة على وجه الخصوص، فضلاً عن صناعة الخدمات المالية والاستثمارية والسليمة لدولية.

فهل ندرك قبل قوات الأوان أهمية التحرك السريع لتحسين شروط الأطراف العربية باتصمى قدر ممكن قبل حلول فصل الربيع؟

العالم العربي اليوم







معرض الكتاب :

ضبط ١٦٨ كتاباً مزيفاً

أصبحت مباحث المصنفات الفنية محاولة ترويج ٣ آلاف  
أشريط منسوخ لأغاني وعقيدة لكبار المطربين داخل معرض القاهرة  
للكتاب كما ضبطت ١٨٦ كتاباً  
استلهمها مزوراً للشيوخ لعبد  
الله بن عبد الله بن داود بن داود بن داود  
بالعرض كانت تطبعات للأوامر  
سليمان، العوالي مدير إدارة مكافحة  
التخريب من الضرائب والرسوم  
والمصنفات الفنية موجهة  
لإزالة التمدد على حقوق  
المؤلفين ومزوري الأشرطة الفنية  
داخل معرض الكتاب ... أعد العميد  
صلاح عبدالقادر مدير مباحث  
المصنفات الفنية خطة لضبط  
الأشرطة والكتب المخالفة .  
تسكن للمقدم صلاح سليم من  
ضبط ٣ آلاف شريط منسوخ  
لأغاني لم كتوم وعبدالحليم حافظ









المصدر :



العدد ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## التوقيع على اتفاقيتين

### لمنع تزوير الكتب

صرح د. سمير مرجان بأنه تم توقيع اتفاقية مع اتحاد الناشرين بالأردن لمنع تزوير الكتب للمصريين. وأضاف: إن مصر ستوقع على الاتفاقية العربية لمنع تزوير الكتب في الحقوق المؤلف وفي الاتفاقية التي أصدرتها المنظمة العربية للترجمة والثقافة والعلوم في العام الماضي. من ناحية أخرى اتفقت هيئة الكتاب مع معهد العالم العربي بباريس على أن يقدم المعهد للهيئة جملتها مجاناً في معرض الكتاب الذي يقام في مارس من كل عام في باريس.









## اتفاقية الجات هل تكون دافعا لإقامة السوق العربية المشتركة؟

■ د. محمد سعد أبو عامود ■

الدعم السلمي وكذلك الحال بالنسبة لجبال تجارية الخدمة والمشتريات الحكومية. ومن ثم فالأثار السلبية لاتفاقية الجات على الاقتصاديات العربية آثار واضحة في ظل الوضع القائم الآن ولكن ما ييمض على التساؤل هو أن الوضع العربي القائم الآن هو وضع غير طبيعي ولا يتناسب مع القدرات العربية الاقتصادية الحقيقية. ومن ثم فهل يمكن الاستعداد لمواجهة مثل هذه الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات؟ وكيف يمكن تحقيق ذلك؟

للإجابة على التساؤل الأول نقول نعم، يمكن الاستعداد لمواجهة هذه الآثار السلبية المتوقعة لاتفاقية الجات والتي يمكن أن تشمل إلى جميع الأقطار العربية دون استثناء. ويصنّف هذا الرأي إلى عدة أسس منها ما يلي: أولاً: أن الأقطار العربية تملك الكثير من الموارد القابلة للاستغلال الأمثل، كما أنها تملك الكثير من الموارد المجددة إما نتيجة لعدم الاستغلال الأمثل، أو نتيجة لسوء الاستخدام.

ثانياً: أن حجم الاخطار الاقتصادية المتوقعة لا يستتعي دولة عربية، فجميع هذه الدول ستعاني من الآثار السلبية بدرجات متفاوتة، وهو ما يعني في المحصلة النهائية أن مصالح فئات مهمة من المجتمع العربي معرضة للخطر وخاصة رجال المال والأعمال إضافة إلى الفئات العاملة.

ثالثاً: أنه بالرغم من الضخيم المتفعل حول العلاقات العربية العربية، إلا أن معظم المؤشرات تشير إلى أن متعني الخصام العربي العربي، قد بدأ رحلة التراجع، وأن صوت العقل العربي قد بدأ يظهر في استيعابه في بعض الحالات، وبوضوح في حالات أخرى.

وأخيراً: أن الضعف الاقتصادي العربي، ليس ضعفاً بنيوياً في الجسد العربي، وإنما هو ضعف صناعي أو اصطناعي إن صح القول، ونحن قد فهمنا من الأمراض القابلة للعلاج، بل والمعالج العربي إن حسنت التواقي. ولكن كيف نستعد لمواجهة سلبيات اتفاقية

في لقاء الدكتور عصمت عبد المجيد الأمين العام للجامعة العربية برجال الأعمال في الاسكندرية خلال الأيام القليلة الماضية، تحدث عن اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاديات العربية، وقد أوضح في هذا الشأن أنه سيقرب على تطبيق هذه الاتفاقية أن الحاصلات الزراعية العربية سوف تعاني الكثير نظراً لارتفاع تكلفة الإنتاج الزراعي العربي بالنسبة لأسعار الواردات الزراعية من الدول ذات الكفاءة الاقتصادية الزراعية الفائقة، خاصة أن الدول العربية دول مستوردة للغذاء بنسبة تقرب ٨٠٪ من احتياجاتها.

إن هذا يعني أن الانكشاف الغذائي العربي سينداد حدة في الفترة المقبلة لو تركت الأمور على ما هي عليه الآن، كما أن الاتفاقية ستؤدي إلى زيادة تزييف الأموال العربية التي ستفقد لاستيراد المواد الغذائية ذات السعر الأقل والجودة الأعلى من المنتج العربي، وهو ما يعني زيادة حدة الانتماع العربي في السوق الدولية، بتعقيدها للمعرفة، وعواملها البعيدة عن إمكانية التأثير من الجانب العربي، كما أن مثل هذا الوضع سيؤدي إلى انخفاض قدرة الأقطار العربية المصدرة لبعض الحاصلات الزراعية على التصدير في ظل حالة المنافسة التي ستسود النظام الاقتصادي العالمي طبقاً لاتفاقية الجات ومن ثم سيميل هذا إلى انخفاض العائد المتوقع من الاستثمار في الإنتاج الزراعي، وهو ما يؤدي إلى توقف عملة الإنتاج الزراعي العربي في العديد من المجالات، الأمر الذي قد يضيف أعباء اقتصادية جديدة على الاقتصاديات العربية.

إن الأمر لا يقتصر على المجال الزراعي ولحقاً لمجالات أخرى منها تعرض الأسواق العربية لفزوة مكثف من السلع المنافسة مثل المنسوجات والورق، والأدوية، وزيادة التنافس في الأسواق العربية في مجال اللباس الجاهزة والمنسوجات مع صعوبة الحفاظ على الحصص التصديرية العربية في تلك المجموعات السلعية خاصة في ظل هذا الوضع.







الإطار التنظيمي والقانوني لوضع رؤية أصحاب المصالح الاقتصادية موضع التطبيق.

وهذه هي الية الأول بمعنى أننا نستطيع من خلالها التوصل إلى تصور معين للمصلحة الفكرية العربية، يعطيا التوصل إلى إطار للمصلحة الوطنية العربية، وصولاً إلى درجة من درجات التطبيق بين هذين المستويين والمصلحة العربية، لأن التعارض بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية هو أهم معوق للعمل العربي المشترك كما يرى الأمين العام للجامعة العربية وبحق، ومن ثم فإن إزالة هذا التعارض أو التخفيف من حدته، سيوضح الرؤية أمام صانعي القرار العربي، ويحل دافعاً وحافزاً لخطوات أكبر مأسولة لإعادة بناء الاقتصاديات العربية بحيث تسترد قوتها وتتحقق في إطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد كمحضر قوة فاعل، وليس كمحضر ضعف مفعول به ومستنزف للمزيد من هذا المجال أن ننظر إلى الأطراف القوية الأخرى النافذة في إطار ثقافية الجات، وكيف استطاعت أن تظل من أخطارها وتحولها إلى منافع لها، الولايات المتحدة أقامت تحالفها الاقتصادي المعروف باسم «الائتلاف المصنوعة الأوروبية» سارت بخطوات واسعة نحو التحد الاقتصادي والسياسي، اليابان أقامت تحالفها الآسيوي، الولايات المتحدة والصين واليابان والتصور الآسيوي أقاموا تحالف المحيط الهادئ وهكذا توجد الجميع لمواجهة الأخطار وتحولها إلى منافع.

وعل للمستوى العربي، يمكن القول بأن الأخطار كانت دائما لها لغطها الإيجابي على العمل العربي المشترك، وهنا يثور السؤال: هل ستؤدي لخطار الجات إلى عمل عربي اقتصادي مشترك، طال وضعه في أدرج الكتاب، العربية، هل ستؤدي لخطار الجات إلى إقامة السوق العربية المشتركة أو على الأقل إلى الاقتراب منها؟

سؤال الإجابة عليه ينعم مأمولة؟ وبلا مرفوضة؟



د. صمت عبد الجيد

الجات على الاقتصاديات العربية؟ بداية تقول إن الجوه إلى الأسلوب التقليدي للتوصل إلى دموع الحكومات العربية إلى طرح تصوراتها في هذا الشأن ومناقشتها والتوصل إلى اتفاق في هذا الشأن لن يجرى وإن يفيد لأن البيروقراطية العربية قد تكلمت مع هذا الأسلوب وأصبحت لها لسانيتها المعهودة في عرلة تنفيذ أي اتفاق عربي، وأما نقطة البدء هي في مخاطبة أصحاب المصالح المعرضة للخطر، في الوطن العربي لدراسة لوضوح من منظور اقتصادي بحث، لتحديد الأساليب الممكنة للدفاع عن هذه المصالح وحمايتها، أن هذه الخطوة ذات الطابع للعمل والهيئة من الخلافات السياسية العربية، قد تكون خطوة مفيدة بل وأكثر فائدة، من لاقات المستويين الحكوميين الذين سيقدمون دراسات ومشاكلون لجاناً، إلخ هذه الخطوة التي لا تنتهي، ومن ثم فالأفضل أن تكون البداية من المستوى الساعدي، في هذا الشأن، الذي يرفع رؤيته وتصوراتها إلى المستوى الرسمي، الحكومي، الذي تكون مهمته وضع







### اجتماع مؤسسات التمويل العربية للبحث في ذات

■ القاهرة - الحياة - تم عقد مؤسسات التمويل العربية الخمس الكبرى (الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد العربي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسة العربية للتنمية الزراعية) اجتماعاً في القاهرة مطلع نيسان (ابريل) للبحث في نشاطاتها في تمويل مشاريع عربية في قطاع الطاقة والكهرباء. كما سيجتمع في الاجتماع الذي سيمقد على مستوى المديرين العامين لهذه المؤسسات للتصديق في ما بينها، فضلاً عن عدداً من الأفكار والمقترحات المطروحة لمواجهة للتحديات الحالية وفي ظلها انعكاسات ثقافية مطروحة.









المصدر :

المسارعة

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٩٠ سنة ١٩٩٤

اختتام الدورة الـ ٥٣ للمجلس الاقتصادي العربي

## لجنة عربية لبحث الانعكاسات التجارية لدغات

□ القاهرة - من أشرف اللقي

للقائمة الاقتصادية لإسرائيل. وأعرب عن أسفه لأن بلاده قدمت إلى الجامعة العربية مقترحات لم تر النور بينها إنشاء أكاديمية للعلوم العربية وإنشاء هيئتين عربيتين، إحداهما للصياغة والأخرى للعبوية والقاعة خط عربي لنقل الحجاز الطبيعي.

ودعا البشاري إلى دعم اتفاقية السوق العربية المشتركة خصوصاً في مواجهة المفاهيم الجديفة التي بدأت تظهر من السوق الشرق الأوسط. وأوصى أن مقعد الصومال في الاجتماع الوزاري نقل خالياً.

ومن جهة أخرى، أكد الأمين العام للجامعة العربية الدكتور عصمت عدلجديد أن قيام السوق الشرق الأوسطية رهن بالقبول العربي.

ورأى أن مسؤولية إدارة الاقتصاد العالمي خلال الفترة المقبلة ستقع على عاتق ثلاث مؤسسات دولية هي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للمعروفات التجارية والتجارة (غات).

ودعا عدلجديد إلى إقامة منطقة تجارة عربية حرة لمواجهة الانكسارات التجارية على اتفاقية دغات، والاستفادة من فترة السنوات العشر الانتقالية مشيراً إلى أن الواردات الغذائية للسوق العربية تبلغ نحو ٢٠ مليون طن سنوياً وإلى أن هذه الاتفاقية ستبرهن عليها إلغاء الدعم السعري للمحاصيل الزراعية وفتح الأسواق أمام دخول المحاصيل الغذائية فضلاً عن تذكيرها على الصناعات البوليبي.

وحض بقول العربية على إعداد نفسها في مواجهة الانكسارات المحتملة للسوق الشرق الأوسطية واتفاقية دغات.

■ اختتم المجلس الاقتصادي والاجتماعي أعمال دورته الـ ٥٣ مساء أمس في جامعة الدول العربية. وأقر الوزراء تكليف الرئاسة للجامعة عقد لاجتماع على مستوى الخبراء للبحث في الآثار التجارية للاتفاقية العامة للمعروفات التجارية والتجارة (غات) على تجارة الدول العربية وسبل الاستفادة من الفترة الزمنية التي حددتها الاتفاقية للتنفيذ (١٠ سنوات). وحضر المجلس على أعشاء أولوية للمعالة العربية مساهمة في تخفيف حدة مشكلة البطالة وتفعيل الاتفاقيات العربية والتعجيل في تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي.

وكانت أعمال المجلس بدأت صباح أمس، وبأسرها مندوب ليبيا المرافق في الجامعة العربية إبراهيم البشاري بإعجاز بلاده رئيسة الدورة الحالية واعتذار وزير الاقتصاد الليبي السيد محمد بيت الله، وبمشاركة تمثيلية من وزراء المال والاقتصاد في الدول العربية.

وأوضح البشاري في كلمة القاءها أن بلاده تأثرت في صورة كبيرة نتيجة العقوبات المفروضة عليها من مجلس الأمن ودعا إلى العمل على وقف مسلسل الدخيار العربي.

وشدد البشاري على ضرورة التكنل وتمكين واحد في معالجة القضايا، مشيراً إلى هذا الشأن إلى عدم جواز فرض عقوبات اقتصادية على دول عربية في الوقت الذي تتم مطالبة دول الآخرين.

وكما شدد على ضرورة استمرارية









المصدر: .....  
.....

للتشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٠ جمادى ١٩٩٤

المجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة العربية في ختام أعماله  
**مواجهة مشكلة البطالة ودراصة آثار «الجات»**  
عبد المجيد: إسرائيل لاتستطيع فرض أهدافها على العالم العربي









## كتب - أمين محمد أمين:

أكد الدكتور عصمت عبدالجديد الأمين العام لجامعة الدول العربية أننا أمام حقيقة جديدة في تاريخ المنطقة تسلزم إحداث تغيير جذري وشامل يتواءم ومايشهده الصراع العربي - الإسرائيلي من جهود لخصوبة شاملة وعادلة.

وأوضح - في الكلمة التي ألقاها أمس في افتتاح أعمال الدورة الـ ٥٣ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي يشارك فيها ٨ وزراء للاقتصاد والمالية وتعقد برئاسة

ليبيا - أن هدف إسرائيل من قيام ماسمي بالسوق الشرق أوسطية هو رفض قبول عربي، موقفاً أن إسرائيل لا تستطيع فرض أهدافها على العالم العربي.

وطالب الأمين العام للجامعة العربية بحضور أن يمتلك العرب تصوراً استراتيجياً شاملاً يحدد المصلحة العربية العليا والموقف العربي للشركاء من تحديات السلام والتعاون الإقليمي وحده، وأكد متابعياً جهود المصالحة العربية لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة. وقال إنه لا إرغام أو إكراه في التعامل مع إسرائيل ولكن التعاون معها سيكون بعد تظهِرها لكافة التزاماتها تجاه عملية السلام.

وأوضح الدكتور عبدالجديد أن المحادثات الزراعية العربية تستلزم كثيراً بالتاليّة، وجاءه وقال إن جملة مااستوردوه دولاً العربية من السلع الغذائية يقرّبه العشرين مليار دولار وتنفق مايقارب الخمسة مليارات دولار على استيراد الحبوب.

وحسّر من الفسّن المكثف الذي يستعرض له الأسواق العربية من المخزيات والقرص والافروية بالإضافة إلى مااستعرضه له صناعة الفول والتسويق واللاص للأجاعة.

وأيضاً لسان الدول العربية

محمد إيا الخليل وزير المالية والاقتصاد الوطني بالسعودية والدكتور محمد العمادي وزير الاقتصاد السوري الذي شرح تجربة بلاده في دعم برامج الإصلاح الاقتصادي وفتح مجال الاستثمار ودعم القطاع الخاص. كما يشارك في الاجتماعات ناصر عبدالقادر وروسان لفتاني لفتاني رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية الكويتي ومحمد

مهنى صالح وزير التجارة بالعراق ومحمد خير الدين وزير الدولة للتخطيط الاقتصادي بالسودان ورواس رئيس السلطة محمد زعدي التشادوي، رئيس البائرة الاقتصادية ورأس وفد باقي الدول العربية مندوبوها الثامن وقد اعترفت السودان من عدم المشاركة في الاجتماعات. وقد وجه المجلس الخكر الدكتور يوسف نعمة الله الأمين العام المساعد للجامعة العربية للشخون الاقتصادية الذي استقال مؤخراً نظريه الصعبة. وقد أثر المجلس على طرأه أسس الترميمات التي رفعها المندوبون الثامن والتي تضمنت مطالبة الدول العربية بإعطاء أهمية وأهمية إيجابية مشكلة البطالة في إطار سياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي وإعطاء الأولوية للعملية العربية وتطوير البرامج التعليمية والمهنية والوقائي العربي. وقال الدكتور علي عبدالقادر الأمين العام المساعد للشخون الاقتصادية والجامعة العربية - أن المجلس ناقش التغيرات الجارية على الساحة الدولية والإقليمية والمتكاثرة على الدول العربية. ووفق المجلس على عقد اجتماع على مستوى الخبراء لدراسة الآثار الاقتصادية للاتفاقية «الجات» على الدول العربية. وأن تكون هذه القضية محور اجتماعات الدورة القادمة للمجلس.

مستفيد من تطوير تجارة معدات التزويد والآلات الزراعية والمواد الطبية وهو مايسلّم العمل على تنظيم الفوائد من اتفاقية «الجات» والتقليل من تأثيراتها السلبية.

ودعا الأمين العام للجامعة العربية وزراء الاقتصاد إلى دراسة آثار هذه الاتفاقية إلى جانب تأثير السوق الشرق أوسطية على الاقتصاديات العربية وإقامة حوار عملي وواقعي بين الشمال والجنوب يتأسس على وجود مصالح مشتركة.

وطالب الدكتور عبدالجديد وإقامة منطقة تجارية عربية حرة (إفذا) لاستفادة من القدرة التنموية التي تنهجها اتفاقية «الجات» للدول الثمانية لتطبيق تراكها.

### جامعة الأنصار العربية

وكان للمجلس الاقتصادي والاجتماعي قد بدأ أعمال دورته بكلمة من رئيس الدورة السابعة «الجات» قبل تسلم إبراهيم البشري مقرر، ليجباً للادام رئاسة الدورة الذي بدأ كلمته بتعريف اسم جامعة الدول العربية إلى جامعة الأنصار العربية. وأكد على ضرورة العمل العربي لمراجعة التغيرات العالمية ودعم العمل العربي للشركاء والسوق العربية المشتركة.

وأوضح الدور الذي لعبته به الجامعة العربية للجمعية لدعم السوق في

السماح بحرية تداول وتبادل المواطنين العربي والاضطراب والنتائج العربية بدون حصاره. وألقى بإنشاء «أكاديمية للعمل العربي المشترك» و«بنية عربية للمياه والبحر» وخط لربط أنابيب الغاز الطبيعي العربي.

واستعرض البشري تأثير قرارات المنظمة للفرصة على بلاده على حياة الشعب الليبي وألقى بالعمل على دعمها ولا يكفل المجتمع الدولي يمكن أن أكد ضرورة عدم رفع للأجاعة العربية من إسرائيل إلا بعد تحقيق السلام الشامل. وقد ربح وزير الاقتصاد محمد محمد رئيس وفد مصر في الاجتماعات بالوفد للشراكة كما وجهت الدكتور رية خلف وزيرة الصناعة والشجاعة بالآراء الشكر على كلمات الترحيب التي استقبلت بها كقول وزيرية عربية تشارك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي التي يشارك فيها الشيخ









المصدر :

المصدر :

١١ فبراير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الجات وتحرير التجارة الدولية

كان الهدف الأساسي من إنشاء الجات هو تحرير التجارة الدولية. فإلى أي حد نجح في تحقيق هذا الهدف، وفقاً لتركيز النظر على الفترة التي انقضت من وقت إنشائه سنة ١٩١٧ إلى بدء دورة أوروجواي في يونيو من أستا سنة ١٩٨٦ وهي نقطة ما يقرب من أربعين عاماً. أشرف الجات خلال تلك الفترة على سبع دورات للمفاوضات التجارية بين الدول الأعضاء وكانت دورة أوروجواي هي الدورة الثامنة. ولم تختص كل دورة من الدورات السبع من تخفيض للحواجز الجمركية خصوصاً في مجال السلع الصناعية. وكان من أهم هذه الدورات دورة كندا في النصف الأول من عقد الستينات وهي التي انتهت بتخفيض الرسوم الجمركية على التجارة الدولية فيما بين البلاد الصناعية بما يعادل خمسين في المائة في المتوسط من مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٦٠. ولا تقل عنها أهمية دورة طوكيو التي استغرقت النصف الثاني من عقد الستينات وأثناء - بتخفيض الرسوم الجمركية بما يعادل ثلاثين في المائة - من متوسط مستوى التعريفات التي كانت سائدة وقت بدء الدورة سنة ١٩٧٥. وقد تركز على دورات المفاوضات المتعاقبة في إطار الجات تخفيض كبير في التعريفات الجمركية وبقي أن تلك الرسوم في البلاد الصناعية انخفضت من متوسط ٧٠ تقريباً سنة ١٩١٧ إلى أقل من ٢٠ بعد دورة طوكيو.

ومن المعروف أن الفترة التي تمت فيها عملية تحرير التعريفات السبعة في إطار الجات هي أيضاً - فترة أشبهت نمواً لا نظير له في التجارة الدولية وفي حجم النشاط الاقتصادي العالمي بصفة عامة. ففي الفترة بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٨٠ زاد الناتج القومي الإجمالي العالمي زيادة حقيقية بما يعادل ٧٠٪ سنوياً. وهذه الزيادة غير مسبوقة حتى خلال أشد الفترات إزدهاراً في الاقتصاد العالمي وهي السنوات الثلاثون التي سبقت الحرب العالمية الأولى. غير أن نمو التجارة الدولية فيما بين ١٩٥٠ و ١٩٨٠ كان أكثر لفتاً للنظر. ففي تلك الفترة زادت التكتلات للسلع الدولية زيادة حقيقية بمعدل ٨٠ سنوياً في المتوسط أي أنها زادت بما يعادل ضعف زيادة الناتج القومي الإجمالي. وهذه زيادة أيضاً لا سابقة لها. إلى أي حد كان تحرير التجارة الدولية خلال هذه الفترة مسؤولاً عن هذا الإزهار في الاقتصاد العالمي، من المؤكد أن تحرير التجارة الدولية لم يكن العامل الوحيد. فلا يجوز أن ننسى أن تلك الفترة شهدت فتوحات تكنولوجية ماهرة خصوصاً في عالم المواصلات والاتصالات والالكترونيات والحاسبات ووسائل النقل، وكان لهذا اثر كبير في إعطاء دفعة للنشاط الاقتصادي غير أن

تحرير التجارة كان أحد العوامل الهامة سواء كان التحرير على الصعيد العالمي في نطاق الجات أو على الصعيد الإقليمي في إطار السوق الأوروبية المشتركة وبلا منطقة التجارة الحرة الأوروبية. ورغم أهمية الإنجازات التي تمت في إطار الجات خلال الفترة التي سبقت دورة أوروجواي فإن عملية التحرير نلت مقصورة في ثلاثة مجالات أساسية. أما المجال الأول فهو التجارة الدولية بين البلاد النامية من ناحية والبلاد الصناعية من ناحية أخرى. ذلك أن عملية التحرير انصبت بصفة رئيسية على السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد الصناعية. أما السلع ذات الأهمية الخاصة في التجارة بين البلاد النامية والبلاد الصناعية فإنها لم تحظ بنفس الدرجة من العناية. ولا يرجع ذلك إلى رغبة في التمييز ضد البلاد النامية. ولكنه يرجع إلى أن المفاوضات التجارية كانت تدور بصفة أساسية بين البلاد الصناعية ويبدو أن يكون اهتمامها مركزاً على السلع التي تعتمدها في المقام الأول. أما البلاد النامية فإنها لم تكن تالو بدور يلعب في تلك المفاوضات. وذلك لأنها لم تكن مستعدة لإجراء تخفيضات ذات بل في القصور التعريفية وغير التعريفية التي تطبقها على وارداتها. ومن ثم فقد بقيت على هامش الأحداث في تلك المفاوضات. واكتفت بالاستفادة من التخفيضات التي تنلق عليها البلاد الصناعية فيما بينها وذلك تطبيقاً لبدأ عدم التمييز الذي يقضي بأن تتسحب التخفيضات فيما بين البلاد الصناعية على سائر البلاد الأخرى سواء اشتركت أو لم تشارك في المفاوضات. هذا هو الوجه الأول لقصور عملية التجارة في إطار الجات ويشاهد في أن الدورات المتتالية على دورة أوروجواي هبت مرور الزمان على السلع ذات الأهمية أصحاب للبلاد النامية. وكان نتيجة ذلك بقاء الرسوم الجمركية في البلاد الصناعية مرتفعة على صادرات البلاد النامية من السلع كخشب العمل مثل المصنوعات الجلدية والزجاجية واللائح والسجاد وما شابه ذلك. صحيح أن صادرات البلاد النامية استفادت منذ أوائل التسعينات من تطبيق النظام العام للتفضيلات الذي أعطي صادرات البلاد الصناعية من الرسوم الجمركية. ولكن نظام التفضيلات لم يحسن القصور غير التعريفية التي بقيت عقبة كؤوداً في وجه صادرات عدد كبير من









## النشر والخدمات الصحفية والعلوم

المصدر :

د. حصار

التاريخ :

١١ فبراير ١٩٨٤

### د. سعيد النجار

السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية . غير أن وجه القصور الأكبر لعملية التحرير من وجهة نظر البلاد النامية يتمثل في معاملة سلع المنشوجات والملابس . فإنه منذ ١٩٦٢ أخرجت هذه السلعة تماماً من نظام الجات وأخضعت التجارة الدولية فيها لاتفاقية خاصة هي إتفاقية المنشوجات التي كانت مقصورة في البداية على المنشوجات القطنية غير أنها اتسعت سنة ١٩٧٤ لكي تشمل كل المنشوجات والملابس من القطن أو غيره سواء كانت من الألياف الطبيعية أو المصطنعة . وتضم إتفاقية المنشوجات أهم البلاد المصدرة والمستوردة للمنشوجات . وفي تقوم على أساس تحديد حصص لكل بلد مصدر وحصص لكل بلد مستورد . وتجدد مرة كل خمس سنوات أي أنها تقوم على نظام القيدود الكمية وهي المحرمة طبقاً لنظام الجات . ولا تخفى أهمية صناعية المنشوجات والملابس بالنسبة للبلاد النامية . فهي السلعة التي تتمتع فيها بأكثر ميزة تسمية . ولو أن مبادئ الجات طبقت على هذه الصناعة منذ البداية لانقرضت البلاد النامية بالنسبة لمصاحبة منها المتأجاً وتصدراً .

غير أن ذلك لم يحدث فإن صناعة المنشوجات لم تخضع في يوم من الأيام لمبادئ الجات . بل أنها خضعت لنظام خاص بها في إطار إتفاقية المنشوجات التي تخرجها تماماً من دائرة المبادئ التي يسمى الجات إلى تحصيلها . وأخيراً فشل الجات في علاج مشكلة القيدود التعريفية وغير التعريفية التي تعوق التجارة الدولية في السلع الزراعية وهذا هو وجه القصور الثالث في عملية التحرير . فقد بقيت الزراعة إلى حد كبير جدار خارج نطاق البوروات المتكافئة من السلع . وسنت عمل بيرة أوروبا . ولا يرجع ذلك إلى مانع في الإتفاقية بلعامة للتعريفات والتجارة . بل أن هذه تشمل من حيث النvidia السلع الزراعية كما تشمل السلع الصناعية . وفي البلاد الصناعية لم تنشأ منذ البداية أن تخصص للقيود التي تزد على التجارة الدولية في السلع الزراعية . ويرجع ذلك إلى المعاملة الخاصة التي تمثلها الزراعة في النظام الإقتصادي كما ترجع إلى القوة السامسة الهائلة التي يتمتع بها المنتجون الزراعيون في بعض البلاد الصناعية . ويمثل ذلك بصفة خاصة على بلاد السوق

الايرومية وعلى رأسها فرنسا التي رفضت رفضاً قاطعاً أن تمتد عملية التحرير إلى التجارة الدولية في السلع الزراعية . وكان معنى ذلك إطلاق يد البلاد المختلفة في اتخاذ ما تراه من إجراءات حمائية تعريفية وغير تعريفية . الأمر الذي أدى إلى تشويه التخصصات الدولية في هذا القطاع الهام كما أدى إلى الإضرار بالبلاد النامية التي تتمتع بميزة نسبية عالية في الإنتاج الزراعي مثل الأرجنتين والبرازيل والمكسيك وبنين وأوروغواي وعدد كبير من البلاد النامية الأخرى في أفريقيا وآسيا . كذلك امتد الضرر إلى البلاد الصناعية التي تتمتع بإمكانات زراعية شاسعة مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا . وبذلك فإن الزراعة خارج نطاق المفاوضات التجارية إلى أن تجتذت ثورة أوروغواي في إضخامها لأول مرة للقواعد التي تحكم التجارة الدولية في السلع الصناعية .

هذه هي نواحي القصور التي السمت بها عملية التحرير في نطاق الجات وتتمثل في العجز عن إزالة القيود غير التعريفية على السلع الصناعية ذات الأهمية الخاصة للبلاد النامية . وبقياء التجارة الدولية في المنشوجات والملابس والسلع الزراعية خارج القواعد التي تحكم التفاضلات السلفية الأخرى . ورغم الأهمية الكبيرة لهذه القطاعات في التجارة الدولية فإنها تعتبر من قبل المستأمنات التي لا تخضع من إجراءات الجات في المجالات الأخرى . فبعد أن التراجع الكبير الذي طرأ على عملية التحرير وعلى دور الجات بصفة عامة جاء مع الإضرابات التي عرفها الإقتصاد العالمي منذ عقد السبعينيات والتي بلغت ذروتها في النصف الأول من عقد الثمانينات . وكانت مظاهر ذلك انهيار نظام بريزوني وازدياد أسعار التصريف المائية والأخذ بنظام الأسعار العالمية وصاحب ذلك ارتفاع شديد في أسعار الطاقة وقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وخصوصاً الدولار والين الياباني والمارك الألماني والريال كبرى في أسعار الفائدة الدولية ثم لتجرت مشكلة المديونية سنة ١٩٨٢ وانتشرت موجة التفساد التخلفي في البلاد الصناعية والنامية .

وله تكن هذه البيئة صالحة لتعزيد من تحرير التجارة الدولية . بل على العكس من ذلك فإنها أدت إلى تعاطف بلد - الصناعية - في البلاد الصناعية . وبسبب مبادئ الجات مما أصاب النظام التجاري العالمي بمكبسة شديدة وهدد بنسب حرب تجارية بين البلاد الصناعية الكبرى . وكانت هذه هي الخلفية التي بلغت تلك البلاد إلى الدخول في ثورة أوروغواي حولاً من الإضرار التجاري التي تدور عليها من إنهيار النظام التجاري العالمي الذي ساد في ظل الجات .







## اجتاز أمام مجلس الشورى ضرورة دخول الإنتاج المصرى في حلبة المنافسة الدولية



استعرض مجلس الشورى في جلسته التي عقدها امس برئاسة الوكيل لروت ابائله طلب المناقشة لقيم من عدد من الاعضاء حول اتفاقية الجات وانعكاساتها على الاقتصاد المصرى. أجمع مضموا طلب المناقشة على انه لاجدال في امر دخول مصر في منظمة للتجارة العالمية الجديدة لمرات قوية خاصة ان الاتفاقيات التي يلتزمها المنظمة الجديدة لم تقتصر على قطاع للتجارة السلعية بل امتدت لتحكم التبادل في أنشطة قطاع الخدمات الذي يصل في مصر الى ما يدور حول ٣٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي علاوة على

### تابع الجلسة :

#### شريف العبد

من سلطة هذه الدول من استخدام تشريعاتها المحلية كوسيلة للضغط على الدول النامية. انشأ طلب المناقشة إلى ان استراتيجية للتوجه للتصدير

حماية أنواع الملكية الفكرية التي تدخل في مختلف أنشطة الاقتصاد. بالإضافة إلى ان الاتفاقية الجديدة تدخل في تنظيم الاستثمار.

أكد الدكتور خلاف عبدالجابر مقدم طلب المناقشة ان اتفاقية الجات توفر حماية للدول النامية في مواجهة الدول المتقدمة ولتحد

تتطلب بالضرورة التعامل مع سوق واسعة ذات قوة شرائية كبيرة تقدر على استيعاب الواردات إليها وان التعامل مع سوق الدول الاعضاء في المنظمة التي تغطي أكثر من ٩٠ في المائة من التجارة العالمية من شأنه ان يضمن تطور اداء مشروعات الإنتاج في مصر وفتح طاقات انتاجية جديدة تعد للسجل الوحيد لزيادة فرص التشغيل لقوة العمل.

انشر طلب المناقشة أيضا إلى ان دخول الإنتاج المصرى في حلبة المنافسة الدولية يؤدى بالضرورة إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والطبيعية التي تمتلكها مصر والمحتفل ان تتوافر لها مستقبلا وان مصر حكومة ولجهزة انتاجية قادرة على التحدي بتجهيل لوضعها الانتاجية التي تحتاج اتفاقيات المنظمة الجديدة لكي تكون انشطتها الاقتصادية في السوق المحلية والخارجية قادرة على المنافسة.

أكد طلب المناقشة ضرورة اعادة النظر في كثير من النظم والقوانين والسياسات الداخلية حتى تتواءم وتحفز جهود تعميل الاوضاع في فترة مقبولة وضرورة اعداد الدراسات عن عوطف السلع الزراعية والصناعية الهامة لتتاجبا وتصديرا واستيرادا على اساس سعة سلعة وفقا لبيدو التصنيف









المصدر :



للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ١٣ - ٢٢ - ١٩٩٤

الجمركي للسلع مع التكليف عن  
المزايا النسبية التي تتمتع بها  
مصر وكيفية الانتفاع بهذه المزايا  
وكيفية تنفيذها.  
وأشرف الطلبة بأن هناك  
أهمية بالغة لإعداد تركيب  
محمولى محز للزراع تصديرا  
مع التكليف عن المزايا المكتسبة  
وحشدتها على نحو يقوى سلطان  
التصديرية على المنافسة في  
سوق الدول الاعضاء في المنظمة  
مع اعداد دراسة الخطة لأنشطة  
الخدمات وسبل دعم ومساندة  
الجالات الشخصية وتحديد  
الضوابط التي توصل المساوؤ  
المصري لأقرارها في التكاليف  
المنظمة وعدم تجاوزها.  
ويواصل المجلس لاجتماعاته  
صباح اليوم.







## خطوات تحت القبة

### الضيف الثقيل

أيهما أكثر حملاً؟ الإغرافية الجات وإيهما أكثر استضافة من تحرير التجارة؟ كل الدول الثمانية أم المنظمة. الدول الفقيرة أم الغنية. المستفيد من الجات هو الأكثر تأهيلاً لخوض المعركة ويمتلك أسلحة وإمكانات تظل له الفوز المناقش. المستفيد من الجات هو الأكثر إيماناً إلى النتائج والذي ينظر إلى المعركة وكأنها قد حسنت لصالحه قبل أن تبدأ.

الأسد حينما تشتم بالجوع لا يبدل أمامه سوى ابتلاع الفريسة وقد يرى أنه من الجدي أن يفكر بفريسته قبل أن تظهر لها أنياب وتصبح له ذكراً وخمماً يسحب له أنفجاء هو في نفس عمله في أي فترة استقطاب.

الدول الغنية تعاني من الآخرين من كسبها خائفون ولذا فهي صمومات في تصريف سلعها وشركائها تنكس وتعرض للأفلاس والفاشلين يظنون مسألة تشرنوبلطة تتماثلهم. الجات إن هو الجات فهي حقوق النجاة لأنها تفتح أسواق دول نامية للوصول إليها عظيم الجدوى في هذه الظروف.

لكن على جانب آخر أي هي هذه السوق التي تفتح لأراضيها المنتجات الدول الكافئة المطلوبة على إربها مامي للسلمة المتوقعة التي يمكن أن يطفئها منتج القليل في سوق القليل.

قد يرى البعض أن المجتمع النامي يجب ألا يعزل بل عليه أن يساهم في الجولات ويشارك مع مايجري حوله لكن هل معنى ذلك أن نطلب على وجه السرعة من سلم بدائية أن نشارك في منتجاتها المتقدمة ونقلب اسمها وجها لوجه وهل تسمح أسواق الدول للمنظمة من أحمة تلك السلم البدائية للنتاجات.

نحن نحكي رؤوسنا إلى الجات ونفتح لها الأنوع إذا وجهنا لمنتجاتنا ككولة شامية نأخذ طريقها إلى حقوق العرب والسوق اللبنانية والأمريكية وتتصاعد الأرقام التصديرية لهذه للنتاجات لكننا من الطبيعي أن نعطي ظهورنا إلى هذه الإغرافية طالما أن أرباحها على أرض الواقع هي سلم أجنبية يصبح لها السيادة الحقيقية داخل أسواقنا بينما ينتجنا غائبة ومنعصة داخل الأسواق العالمية. أمّا بتملك سوى النظر إلى الجات على أنها ضيف ثقيل إلى أن يثبت العكس.

● لا يرى سبيل لهذا الكم من الاستفسارات من غياب الدكتور حلمي عن جلسة الأسس وكان رئيس مجلس الشورى محظوظ عليه أن يتعرض لومعة نظاركة.

● الدلائل دوت إبانة ومسطح كامل مراد القزم ولاهيا بمقاليد السياسة رغم التناقضات والصداعات التي تجمع بينهما بلهما إلا أن لومعة لم أعيت وهو المجد وإضيا في جلسة الأسس.







## رأى المطرمة

# اتفاقية الجات !! وتجنب الويلات !!

مناقش مجلس الشورى هذا الأسبوع اتفاقية الجات والرها على الانتاج الصناعى والخدمى وعلى الصادرات المصرية وكلمة الجات هى اختصار لمنظمة التعريف الجمركية والتجارة وقد تضمن اجتماع الجات الأخير شروطا معينة للدول التى ترغب للانضمام الى هذه الاتفاقية ومن أهداف الجات كما هو معلوم زيادة حجم التجارة العالمية وإزالة القيود التى تعترضها سواء كانت رسوما جمركية أو حصصا بولية ولا شك ان حرية التجارة من مبادئ النظم الليبرالية فى العالم ومنها حزب الأحرار المصرى ولذلك فإننا كحزب سياسى نرى أن انضمام مصر الى اتفاقية الجات الأخيرة سينعكس انعكاسا إيجابيا على صادراتها ووارداتها وبالتالي على إنتاجها ودخلها القومى

وليس معنى انعكاس اتفاقية الجات على مصر انعكاسا إيجابيا أنها لا تحمل فى طياتها نواحي سلبية ولكن إيجابياتها أكثر من سلبياتها ولكن الأمر يقتضى من الحكومة الدراسة المتأنية لنصوص الاتفاقية وكيف يمكن أن تتحرك فى إطار الاتفاقية الأخيرة

«التيق» ص ٣

مصطفى كامل مراد







للمنظمة التعريفية الجمركية والتجارة العالمية بحيث تستطيع أن توسع أسواقها في أوروبا وفي أمريكا وفي اليابان وخاصة بالنسبة للصادرات الزراعية وعلى رأسها القطن والموالح.

والمعروف أن هناك فترة انتقالية حتى سنة ٢٠٠٠ يمكن للدول النامية ومنها مصر أن تتدرج في تطبيق شروط الجات أي أن التدرج من المبادئ المسلم بها والمسموح بها للدول النامية كما أن الاتفاقية تعطي الدول النامية بعض مميزات ولكنها موقوفة بتاريخ معين ولذلك فإن تنفيذ هذه الاتفاقية بالنسبة لمصر يعني المنافسة وتطوير الصناعة والزراعة المصرية وكذلك الخدمات لتدخل في مجال المنافسة الدولية وإلا فإن انعكاس هذه الاتفاقية سيكون سلبيا على الاقتصاد المصري.

ولكن أخطر ما في اتفاقية الجات بالإضافة إلى تخفيض الرسوم الجمركية هو السماح بتصدير الخدمات الأجنبية إلى السوق المصرية معني ذلك أن الأجانب يستطيعون فتح بنوك وشركات تأمين وشركات تجارة داخل مصر وتعيين وكلاء لهم من الأجانب وهذا يتطلب من الحكومة مناقشة الموضوع مع النقابات المهنية ومع النقابات العمالية ومع غرف السياحة والغرف التجارية:

وفي ختام المقال نرى أن انضمام مصر إلى الجات أمر حتمي ولكن علينا أن نعدل أوضاعنا الاقتصادية والصناعية والزراعية والخدمية وما يتطلبه ذلك من تعديلات في القوانين حتى تستفيد مصر أكثر مما تخسر من اتفاقية الجات وتجنب الويلات.







## لقطات تحت القبة حكمة الجات

- الغنى والفقير يتصارعان على حكمة الجات لكنها معركة غير متكافئة لذا من الطبيعي أن يحتل الغنى مصيبي الأبد، بينما لا يكون للفقر سوى الفئات والأزواج هذا الغنى يلبث دائما وراء مصالحه ويقل السبل فكان لزاما عليه أن يستخرج الفقر إلى المصيدة ويحضر إرادته وقد نجح في هذه اللهمة بدرجة امتياز ويبقى أن ينتظر الفقر مصيره.
- نأمل ألا تتحقق نبوءة الكاتب محمد فريد خيس فلا نجد فترات أسعار الهواء بعد الجات تصل بسعر فرض الأسيرين الواحد إلى جنه بالمقام والتكاليف وتقتل أسعار الهواء إلى مستويات خيالية أو صبح نواعه الشائب لما يجب علينا أن نتخوف من إغلات سكاني، فالمشورة وحدها كفيلة بأن نعالج المشكلة دائما، وبالتالي لن ينخفض معدل النمو السكاني إلى النصف كما أراد الكتاب خائن سنوات الجات لكن ربما تحللت نتائج سكانية هذا تفوق تصويره وتصور كل المتفائلين.
- ضحية التفافية الجات هو الدكتور والي مسئول الزراعة الأول في مصر، فالأصوات في ظل التفافية تتعالى والفتنة للنمو الزراعي للتواضع والتفاني محدودة الأثر لتجربة الاستصلاح بل إن الأمر امتد ليمارك البعض التفافية فمن طريفها سيميل إلى لزائم الأول مرة مبيدات وتلوي ومستنزيمات ضالحة للاستخدام.
- للتوقعات تتجه إلى أن الجات رغم مخاطرها إلا أنها ستحول دون لتسيب غلاء قاييد وسيل أخرى غير مطلوبة للمواصفات.
- ويذاء عليه فإن الجات سوف تحمي للتشكك من حيطان الأسيرين الذين مارسوا نشاطهم ولغا لأموالهم وعليهم الآن أن ينتظروا ضربة في مقتل ليقل لهم بعدها قاتلة.
- نجم جلسة الأسس هو الدكتور على لطفي دون مناص أو منازع، فقد نجح الرجل في أن يضيء النقاط فوق الحروف وجعل من مهمة المتحدثين بعده صعبة للغاية وكان وجوباً أن يكون آخر المتحدثين وليس أولهم.









مناقشات ساخنة في مجلس الشورى حول اتفاقية «الجات»

# مخاطر استمرار الأعمال على الميثاق والشروط

## إعادة النظر في معدلات النمو الزراعي لتصل إلى ٨٪ كحد أدنى

اجتمع اعضاء مجلس الشورى امس على أن اتفاقية «الجات» لا مفر منها، رغم أن الدول الثمانية سوف تكون أقل استفادة من الدول للتقمة إلا أن رفض العضوية في «الجات» في نفس الوقت يعنى الانعزال عن ٩٠ في المائة من تجارة العالم.

وعان المجلس قد واصل مناقشاته امس حول الاتفاقية في جلساته التي عقدها برئاسة ثروت البكطة وطلب الأعضاء بأن تكون هناك سيطرة واضحة وثابتة في مجال التصدير يمكن بموجبها أن يجد المنتج المحلي مكانه وسط الأسواق التصديرية. وحضر الأعضاء من مخاطر استمرار الاعتماد على الميثاق والمعونات خاصة أنها في النهاية تخضع لاهواء الدولة للتقمة. وأكد الأعضاء ضرورة أن ترتفع معدلات النمو الزراعي تدريجيا لتصل إلى ٨ في المائة في حدودها الدنيا خلال السنوات القليلة وبما يكلل أن تكفي للمصالح الزراعية للسنة جليا احتياجات مصر من الغذاء.

كان أول المتحدثين الدكتور علي لطفي قال: إن اتفاقية «الجات» كانت تهدف إلى تحرير تجارة السلع عام ٤٧ ثم أخيرا أجهت إلى مزيد من تحرير التجارة، فكل دولة عضو محظور عليها وضع قيود على وارداتها وصادراتها وتلكم تخضع للتعريف بالإضافة إلى استحداث الخدمات وإدخالها لأول مرة في الاتفاقية وأيضاً حقوق الملكية الفكرية.

عزم الاتفاقية إذن في تحرير يكاد يكون كاملاً للتجارة. وبقي التساؤل هل تستطيع الدول الثمانية أن تواجه هذه المنافسة؟ إنها إعطت مهلة ولتقرت سماح للدول الثمانية والأل نمو مما لم يحتاج فيها مقل

المتحدة الأمريكية ستقوم بتكثيف الدعم في الاقتصاد، وهذا ما صرح به كينديتون في التوقيع مباشرة، بينما قال رئيس الوفد: إن العالم المتقدم قدم الوثيقة ووقع عليها العالم الثامن مكرها.

الدكتور فتحى محمد علي: هذه الاتفاقية تدق أجراس الخطر، فهي إندثار للدول النامية.

الاتفاقية لا تستقيم ولا نملك أن نبدل في أحكامها، ولذا أريد أن نعمل جميعا لمواجهة التسلبيات التي تؤثر على اقتصادنا.

الاتفاقية هي تحد لنا جميعا كدول نامية وأريد أن نطلب التجديد وعلمنا أن نسال أنفسنا: ماذا نفعل لمواجهة ذلك كساد كبير أدى إلى تراجع في مستويات الاستثمار والاستهلاك ووجود طائفت عاملة وتزايد في معدلات البطالة والبروتستو وزيادة في الدين العام المحلي وصادرات لا تتعدى ٣.٨ مليار بينما إسرائيل تصل صادراتها إلى ١١ مليار دولار، كل هذه مقومات تحتاج إلى مواجهتها.

أريد من رفيع القبة العلمية والتكنولوجية لهذا المجتمع، إسرائيل بجوارنا أطلقت أربعة أعمار صناعية أريد من قبة مراكز البحوث والتطبيق فيما بينها.

التصنيف أصبح قضية حياة أو موت، ولا غنى عن أن ننظر للتصنيف

الغدر ١٠٠٠ دولار سنويا ومصر ضمن هذه الدول.

هل كانت هناك ضرورة لتوقيع مصر لهذه الاتفاقية؟ في تقديرى لم يكن هناك بديل أو طريق آخر لأن هناك ١١٦ دولة وقعت وهي تحكم في حوالي ٩٠ في المائة من التجارة العالمية فكيف نتعامل نحن عن هذا القدر.

أيضا قد نستفيد من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية الاتفاقية سوف تفيد الاقتصاد العالمي ككل لكن المستفيد الأكبر هو الدول للتقمة. فالولايات

### شريف العبد

تابع الجلسة:

الخصخصة  
تدعيمها سياسة  
حكومة وليست  
سياسة أفراد









المصدر : الأهرام

التاريخ : ١٤ جدي ١٩٩٨

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ظهور «الجات» علينا أن نتعرف بأن العالم يتحدر الآن وهماً إرادة الإنهاء. علينا أن نحاول أن نتمسك بكل ماهو ممنوع لنا من أجل في اتفاقات «الجات».

للحكمة الفكرية في نظري أخطى صفاتي لتقنيات «الجات» وصناعة الدواء بناء عليها في مصر معرضة للموت وكثير من الصناعات أيضاً يمكن أن تنقش وأرض الأسبرين قد يصل إلى جنيته.

مهمتنا الآن كيفية إحداث التنمية الاقتصادية في مصر بحيث خلال السنوات العشر القادمة نمد عضناً لنستطيع أن نتعامل في ظل سوق الجات وجها لوجه مع الدول المتقدمة. علينا أن نبحث كيف نخفض معدل التزايد السكاني إلى النصف مثلاً خلال هذه الفترة.

نبيه العلقامي: إن إحدى «الجات» هو تحد للمجتمع كله واعتقد أن مصر حصلت على ميزة من هذه الإنشائية. إن شعبنا وأغب في أن يحصل على منتجات وأقسا للمواصفات الصحيحة.

يمثلون قومي باعتباره عماد الدولة في الفترة القادمة. وهذا يتطلب تهيئة المناخ الاستثماري اللازم.

لا أقصو أنه حتى الآن لا توجد سياسة واضحة للتخصيصية. أجد وزير السبلحة الحالي مثلاً يعان من عدم موافقته للأطوب الذي يتم به بيع التناقد، السياسة في ذلك إرد أن تكون سياسة حكومية وليست سياسة الفرد.

محمد فريد خميس: أشيد بالدور الخمين الذي قام به ألفاوش المصري واعتقد أنه نجاح في أن يحصل على حقوق مناسبة جداً في هذه الإنشائية وهي في نظري انشائية لا يمكن التراجع فيها، لكن مطلوب أن نستثمر المزايا التي حصل عليها ألفاوش المصري.

انحصار العجلة للشرقية والقوة للشيوعية كان السبب الرئيس في









الأمرام الاقتصادية

المصدر :

١٤ ج ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التعريفية والإعلانات والانحراف ووسائل  
مكافحته والنتائج النهائية لحول  
أورجواي .. وهذا هو كل مدار في اللقاء  
الفكرى على ملادة البحث العلمي في جمعية

تمثل التجارة في الخدمات  
خمس التجارة العالمية ، وتؤدي الاختراعات  
التكنولوجية إلى إيجاد أساليب جديدة في الخدمات ، كما  
تسمح بتنظيم الإنتاج بطريقة جديدة مما يؤدي إلى  
النهائية إلى توثيق العلاقة المتغيرة بين الإنتاج  
والخدمات ، وبما هو جدير بالذكر أن قطاع الخدمات  
لا يساهم فقط في خلق فرص عمل جديدة وإنما يؤدي إلى

الهندسة الإدارية وكان الحاضر هو الدكتور  
سفي عطفي مكرم - رئيس قسم التجارة  
الخارجية بكلية التجارة وإدارة الأعمال  
بجامعة طولون والمستشار الاقتصادي  
لمجلس الشعب وإدار الحوار كل من  
المهندس عبد الله المصطفى والمهندس  
عبد الوهاب البقري رئيس جمعية  
الهندسة الإدارية والذي استغرق أكثر من  
ثلاث ساعات متواصلة وغير هذا الحوار تم  
فتح مجالات جديدة للموارم تكن غالبية في  
يوم عن كل من يريد أن يعرف الجات حق  
المعرفة .. بدءا من توقيع الاتفاقية في ١٩٤٧  
وانتهاء بما هو حادث على مسرح الأحداث  
الشرق لوسطية من أمهات بعضها عام  
والبعض الآخر عبارة عن تجميع  
القصاصات لاتضمن ولا تفنى تعبيراً عن  
المثل الذي يتردد حلقياً وبكثرة إذا تكلم إذا  
لنا موجود .

## نعمان الزياتي

تحقيق عمل معدلات للأرباح في كل من الدول  
الصناعية ، والكثير من الدول النامية لذلك تزايد أهمية  
هذا القطاع باستمرار .

# الجات التي لأنعرفها

الحلقة ٣

تتولت في المحدثين السابقين أهداف  
الجات والمبادئ الأساسية لها ومبدأ الدولة  
الأكثر رعية ومبدأ التخصيصات الجمركية -  
ومبدأ المفاوضات التجارية ومبدأ للمصلحة  
التفضيلية في العلاقات التجارية بين  
الشمال والجنوب وطبيعة تلك المفاوضات في  
أطر الجات وجولة كيندي وجولة طوكيو  
وأرجواي - التجارة في السلع الزراعية وأهم  
المواثيق المتعلقة عن مفاوضات الجات في  
موضوع الدعم الزراعي - والمنسوجات  
والملابس - وفي هذا العدد نتناول التجارة في  
الخدمات والهدف من المفاوضات وأهمية  
قطاع الخدمات في الدول النامية وحماية  
الملكية الفكرية والقيود التعريفية وغير









موضوع الخدمات ضمن ملفوضات دورة أوروغواي عام ١٩٨٦ ، فإنه تم التوصل التي اتفاق على ان يكون موضوع التجارة في الخدمات خارج الإطار القانوني وهذا ملجاء في اعلان يونتكتيل ايسيت باورجواي عام ١٩٨٦ .

**الهدف من الملفوضات :**

تهدف هذه الملفوضات الى اعداد اطار دولي متعدد الأطراف ليلعبه وقواعد تجارة الخدمات حتى يتم تنظيمها فعلياً ، مما يؤدي الى تحقيق التمثال الاقتصادي بصفة عامة ، وتنمية قطاع الخدمات بصفة خاصة ، ولقد واصلت الجات جهودها من خلال دورة مونتريال في ديسمبر ١٩٨٨ حيث ناقشت مآثر انجازها في مجال تجارة الخدمات ، وتم التوصل الى وضع العديد من التوجيهات Guidelines التي تساعد في حل العديد من المشاكل التي تتوق مجموعة الملفوضات GNS في اداء مهمتها ، اما في اجتماع بروكسل في ديسمبر ١٩٩٠ استمرت مناقشات مشروع اتفاقية التجارة في الخدمات الذي للذي اقترحه مجموعة الملفوضات GNS وتلقت الدول النامية - ومما مصر - بمشروع جديد يعبر عن وجهة نظرها في شكل الاتفاقية الدولية للتجارة في الخدمات المقترحة . ومنذ ذلك الحين بدأت الدول في اعداد جداول التنازلات المتبادلة في اللطاعات والانتسطة التي ترقب في تحريرها على ان تبدأ الملفوضات الثنائية عقب توقيع الاتفاقية الدولية للتجارة في الخدمات .

وتهدف الملفوضات متعددة الأطراف الى التصدي للجراءات والقوانين التي تحوق التوسع في التجارة الدولية في الخدمات ، ويتعلق الهدف الثاني بعدم تفويض الإجراءات والقوانين التي تهدف الى دعم قطاع الخدمات المحلي ، والمساهمة في عملية التنمية .

ولذلك ان تحرير قطاع الخدمات يجعل الكثير من عوامل القوة الاقتصادية الدولية النامية ، الا انه يجلب لها ايضا العديد من المشاكل ؛ لذلك لا يجب النظر الى التحرير بصورة مطلقة ، بل يجب النظر الى عملية التحرير على انها اعادة للتكامل بين الدول بعد ان افترقت الحدود السيسمية والظروفات القربية بينها .

وتخضع التجارة الدولية في الخدمات - حتى الوقت الحال - للسيطرة الثنائية وتشتمل على عدة مجالات مختلفة :

السياسة ، والاتقال ، وتحويل البيانات ، والاتصال ، والخدمات السعوية ، البصرية ، والبناء ، وخدمات تركيب التجهيزات ، الخدمات المالية ، والهتسية .

وتعد اختلاف النظم القانونية مآثراً كبيراً لمعاملات التجارة في الخدمات أكثر من تأثيره على التجارة السلعية حيث يعتمد بصفة خاصة على مدى ارتباطها بالتشريعات المالية ، وهذا يتعلق بالقواعد المختلفة التي تحكم الكفاءة السماح بوجوه مودى خدمات ، القوانين المختلفة الخاصة بصماية المستهلك ، الأشكال المختلفة لرقابة الحكومة والقوى الذي تلعبه كمبود للخدمات ( مثل خدمات البريد او احتكار البترول ) .

ونظراً لارتباط انواع كثيرة من الخدمات بالاسواق المحلية فإن تحرير التجارة في الخدمات لن يكون امراً يسيراً بدون حرية حركة رأس المال ، وإذا فلتت الاسواق ارتباطها لتدعيم الخدمات الشخصية فإن هذا يعني فتح الاسواق دائماً لمعظم العمل بحيث ان التجارة في الخدمات لم تخضع لاي تنظيم او أي شكل من اشكال الاتفاقيات الدولية فكان لابد من تنهاتها كأحد الموضوعات الهامة في ملفوضات الجات ، ويرجع تاريخ بدء التفاروض حول موضوع التجارة في الخدمات الى الاجتماع الوزاري للجات في ١٩٨٢ ، عندما تلقت الولايات المتحدة الأمريكية بطلب اعداد برنامج من تحرير التجارة الدولية للخدمات بهدف التمهيد للملفوضات الدولية متعددة الأطراف حول تحريرها .

وقد تلهمت الدول النامية ويحف الدول المتقدمة هذا الطلب ، واستند اعتراض الدول النامية ، بصفة مبدئية - على عدم منطقية هذا الطلب ، لأنه يفرش بداية ان قواعد الجات قد ماقت بالفعل في مجال السلع ، وأن هذا ليس الا امتداداً لها في مجال الخدمات .

تركت معظم الدول الأعضاء بمنظمة التعاون والتنمية OECD بدراسات عن مشاكل التجارة الدولية في قطاع الخدمات للاجتماع الوزاري للجات في نوفمبر ١٩٨٤ ، واقتصر هذا الاجتماع على شرح واف للمشكلات التي يمكن ان تعترض تحرير التجارة الدولية في الخدمات :

وفي العامين التاليين علمت الجماعة الأوروبية مضموناً كبيراً على الولايات المتحدة لاجل الملفوضات حول تحرير تجارة الخدمات خارج الإطار القانوني للجات . لذلك عكست خلال نفس الفترة جلسات خاصة للجات بهدف التوفيق بين الآراء المتعارضة ، ومع معارضة الدول النامية لتسراج









١٤ فبراير ١٩٩٥

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ترتبط حماية حقوق الملكية الصناعية بقوة مركز أسواق المنتجات ، حيث أن الإرباح الناتجة عن حماية براءات الاختراع وحقوق التأليف والنشر من شأنها تشجيع الاستثمار في البحوث والتطوير وبالتالي زيادة درجة تقدم الاختراعات الحديثة ولذلك من الأهمية بمكان حماية حقوق التأليف والنشر لحماية المخترعين الأصليين مثل الكتف والموسيقائيين ويعتبر قانون حماية الماركات التجارية للمسلح أحد وسائل حماية المستهلك ويكف التكد من هذه الماركات عن طريق الأسواق ، في حالة السلع

مرتفعة الجودة يتم اختبارها عند الشراء .

القيود التجارية التصريفية وغير التصريفية :

تهدف مفاوضات دورة الوبجوى الى تخفيض التعريفات الجمركية بصفة خاصة في القطاعات التي ترتفع فيها التعريفات . لذلك اقترحت المجموعة الأوروبية تخفيض كل التعريفات التي تزيد على ٤٠٪ الى ٢٠٪ باستثناء الدول الأقل نموا التي يمكنها تخفيض كل التعريفات التي تزيد على ٤٠٪ الى ٢٠٪ باستثناء الدول الأقل نموا التي يمكنها تخفيض تعريفاتها الجمركية الى ٢٥٪ . ولقد صاحب تخفيض التعريفات الجمركية في الجات زيادة القيود التجارية غير التعريفية التي من شأنها تثبيد النفاذ الى الأسواق وتتمسك هذه القيود - على سبيل المثال - عوائق منح تراخيص الاستيراد ، تقليد الدعوات الخاصة بالتأقاصات العامة ، المستندات التجارية المعلقة ، التقييد التجارية ، بيروقراطية الاجراءات المستخدمة . وتستند قواعد الجات التي تصمد القيود التجارية الكمية الى خبرات الملحق السيت لهذا النوع من القيود في فترة ما بين الحربين العالميتين ، وما لاشك فيه ان زيادة القيود التجارية غير التعريفية تؤدي الى انتهاك مبادئ حرية تداول التجارة العالمية .

وتتجه شعور الدول النامية التي تعتبر مصدرا أساسيا للسلع الزراعية بالنظم سمحت مواد اتفاقية الجات باستثناءها من خطر استخدام القيود الكمية خاصة في تجارة السلع الزراعية حيث تسمح الجات لدول النامية باستخدام القيود التجارية غير التعريفية عن طريق الشروط الوائى لسلعة المستندات المحلية من الاغراق المفاجيء الذي تتعرض له اسواقها .

الإعلانات :

بعد النجاح الذي حققته المفاوضات متعددة الأطراف بشأن أحداث تخفيضات كبيرة في التعريفات الجمركية تزايد الاهتمام في الوقت الحالي بالتفتش من

أهمية قطاع الخدمات في الدول النامية : يعتبر قطاع الخدمات قطاعا بالغ الأهمية بالنسبة لانتصديات الدول النامية ، حيث يمثل هذا القطاع نسبة عالية من الناتج القبرى الإجمالي للدول النامية . لذلك لا يجب أن يكون الهدف من تحرير لتجارة السواقة في الخدمات هو زيادة هذه النسبة ، بل يجب أن يتم تطوير نوعية الخدمات المقدمة ورباع مستواها . حيث أن نمو القطاعات الخدمية يؤدي الى نمو القطاعات السليمية التي تشمل المظهر الحقيقي للتنمية والتطوير الاقتصادي .

حماية الملكية الفردية :

تشتمل الجوانب التجارية لطريق الملكية الفكرية مايلي :

- حل التالف والنشر والطبع
- العلامات التجارية
- المؤشرات الجغرافية ، ويصدق بها لرباط السلفة بمنطقة جغرافية معينة .
- التصميمات الصناعية .
- براءات الاختراع .
- الامرار التجارية .

لا تتضمن قواعد الجات شروطا تتعلق بنوع السياسات الانتقائية Retaliatory Measures التي يجوز استخدامها في حالة السياسات التجارية غير العادلة التي يلجا اليها الآخرون مثل الافراق وحتى الآن لم يتم وضع شروط ضد الانتهاكات الموجودة . لذلك لا تهدم مفاوضات حماية الملكية الفكرية بتوسيع نطاق حماية براءات الاختراع لمصعب ، لكنها تهدم ايضا بحماية استخدام نماذج براءات الاختراع ، والعلامات التجارية ، وحقوق التأليف والنشر ، ومنع تقليد الماركات التجارية ، حيث تتم هذه للمروسات في قطاعات متعددة مثل حماى للنسوجات والملابس ، والآلات والمواد شبه الموصلة ، وبرامج الكمبيوتر ، وصناعة الكيمويات ومنتجات المستحضرات الصيدلانية ، ولجهزة التسجيل . وبعد ان اعتمد الدول النامية بشأن توفيق الحماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع وعمليات التقليد أقل كثيرا من الدول الصناعية المتقدمة ، حيث ان هناك فوائد محتملة في مجال اعمال التقليد عن اعمال الاختراع ، ومن جهة نظر الاقتصاد ، يعتبر مناسفة وسائل التقليد عن ايجبى حيث تحقق عدة مزايا منها :

- إنهاء الوضع الاحتكاري الموجود نظرا لانتشار الاختراع ، وتحقيق مصالح المستهلكين .
- انخفاض اسعار السلع الجديدة نتيجة زيادة عرضها وتعدد امكن توافرها .









التاريخ : ١٠ - ١٩٩٤

## لنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الإغراق تتضمن المنتجات منخفضة السعر عدة مزايا للمستهلك إلا أنها تسبب خسارة الشركات التي تتنافس السلع المستوردة مما يؤدي إلى فقد العديد من الوظائف نتيجة تصريح التماسل أما إذا نجح المصدر في التخلص من المنافسة المحلية عن طريق الإغراق يمكنه حينئذ تحقيق مركز قوى في السوق وزيادة الأسعار مرة أخرى وتحقيق أرباح طائلة .

والدلك تستخدم وسائل مكافحة الإغراق لإعادة التوازن للاقتصاد القومي وإعادة المنافسة الدولية للسلعة للتأجيل الحريين بين الأسواق من شأنه مكافحة الإغراق ويرجع ذلك إلى عدم وجود قانون دولي بخصوص المنافسة .

وبمع استخدام الإغراق ويرفض التعريفات الجمركية يجب الأخذ في الحسبان مصالح الدول لحسب لكن أيضا مصالح المستهلكين المحليين على ظروف خاصة يمكن السماح بالبيع بأسعار تقل عن التكلفة لكن في حدود معينة نتيجة للضرر الذي يحدث لقطاعات الصناعة الوطنية ويقتل يجب أن يطبق الإغراق بناء على أسس واضحة يتفق عليها دوليا . والدلك أعطت مفوضات الجهات اعتمادا خاصا لمجموعة الإصلاحات التي يجب انفاها لتسعين طرق استخدام الإغراق ووسائل مكافئته ومحاولات استثناء الدول الأقل نموا من وسائل مكافحة الإغراق .

### الخطتج النهائية لدورة اوجواي :

بعد سبع سنوات هي عمر دورة اوجواي للاتفاقية العامة للتجارة الجمركية والتجارة فإن الدول الأعضاء المشاركين في المفاوضات ومدهم ١١٧ دولة توصلوا إلى اتفاق حول كثير من القضايا التي عرضت للمناقشة في

المفاوضات منذ بداية والدورة وحتى ديسمبر ١٩٩٣ . والاتفاقية الجديدة تتضمن كبر سلسلة من عمليات تحرير التجارة المحلية على الاطلاق فيعدها يكون العالم من مئتي من سياسات الصلابة التجارية التي شهدتها الثلاثينات كي يتجه بخطى سريعة نمو الأسواق اللاتينية لتجارة الدولية .

وتتقى الاتفاقية التي يتفق ان تحظى بموافقات الهيئات التشريعية للدول الأعضاء قبل ان تدخل حيز التنفيذ عام ١٩٩٥ تتقى بإجراء تشيفيات في التعريفات الجمركية العالمية بحيث تصل إلى نسبة ٢٪ مقابل نسبة ٥٪ حاليا على السلع والبضائع المختلفة . وتتقى الاتفاقية كذلك بإلغاء الحاجز غير الجمركية مثل الحصص الموفرة للتدقيق المر للخدمات والبضائع وذلك في الوقت تتضمن فيه الاتفاقية لأول مرة في تاريخ الجهات منذ ٤٦ سنة بنودا خاصة بالزراعة والخدمات

التقيد التجارية غير التعريفية والاعانات حيث يؤدي فرض الاعانات إلى تصفية العلامات التجارية بين الدول لذلك أصبحت المنافسة تلوم على القدرات المالية للدول أولا بدلا من الكفاءة الفعلية للشركات .

وتتعرض للزاعات التجارية القائمة حاليا بقانون الاعانات نظرا لاحتوائه على نقاط غير واضحة تصل تفسيرات متعددة وتمثل الاعانات التي يثار حولها النزاع في اعانات البحث والتطوير والتوازن الهيكلي واعانات التنمية الإقليمية لذلك ترغب مفوضان دورة اوجواي في التوصل إلى اتفاقية خاصة بالاعانات وهناك اقتراح يلوم على تقسيم الاعانات إلى ثلاث فئات كما يلي :

الاعانات المسموح بها الاعانات الممنوعة الاعانات غير المعلنة التي تخضع للمناقشة وقد انقسمت الآراء حول هذه الاعانات إلى فريقين :

### الفريق الاول :

وهو مجموعة دول العالم الثالث التي تصر على استثناءها من قانون تحرير الاعانات مع السماح باستخدام كافة أنواع الاعانات المحلية التي تساعدها

في إقامة صناعات مختلفة وتطوير قطاع الخدمات وتمنية الزيف . كذلك يطبق بضرورة استمرار اعانات التصدير في الدول النامية الأكثر فقرا حتى يمكنها إقامة صناعات وطنية .

### الفريق الثاني :

وهو مجموعة الدول الصناعية المتقدمة كالمجموعة الاوروبية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان التي تد التوصل إلى اتفاقية بشأن فئة الاعانات المسموح بها كذلك ترغب هذه الدول في تقديم فترة تصل إلى خمس سنوات يمكن خلالها استخدام الاعانات بما فيها الدول النامية إلا ان الولايات المتحدة كانت أكثر الدول تشددا في هذا الشأن وأقل استعدادا للقبل حل وسط .

### الإغراق ووسائل مكافئته

يقصد بالإغراق تصدير المنتج بسعر يقل عن تكلفة التصنيع ويتضمن مواد انتاجية الجهات على إمكانية استخدام وسائل مكافحة الإغراق التي تتخذ شكل تعريفات جزائية تعريفات مكافحة الإغراق ويمكن تبديد وسائل مكافحة الإغراق من الناحية الاقتصادية حتى وإن كان يظهر عليها على أنها اشكل خفي من أشكال الصاية .

لذلك أن للإغراق مسؤوليه عديدة على خدج الأنشطة الاقتصادية القومية ففي المراحل الأولى من









## للتشور والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٩٩٤ ١٤

وكانت الجامعة الأوروبية حريصة على التوصل الى اتفاق لتحرير الخدمات المالية عالياً وإن كانت الدول النامية ومنها مصر خلال المفاوضات حريصة على أن تتوصل لاتفاق يأخذ بوجهة نظر الدول النامية والتي نسقت فيها بينها مصر والهند والصين كينيا ، الكاميرون وجمهورية الدول الإفريقية حيث ألبرت لجنة المفاوضات مبداً لتحرير التجارة في الخدمات في القطاعات المحددة فقط في جدول التزامات كل دولة وفقاً للشروط التي تنمى مع ظروفها الاقتصادية .

ومقابل ذلك للزمت الدول الكبرى بفتح أسواقها للقطاعات الخدمية التي تهم الدول النامية وأهمها بالنسبة لمصر العمالة والخدمات المهنية بمختلف قطاعاتها ..

- إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي ستشمل عدد حصة دولية حقيقية لحسم الخلافات التجارية والهدف من إنشاء هذه الهيئة هو العمل على تسهيل الدول من اتخاذ مواقف وممارسات تجارية انفرادية مستقلة من شأنها إحداث الاضرار على التجارة الدولية .

- وبالنسبة لتأثير هذا الاتفاق على مصر فإن الاتفاق اتسم بالبروز في الالتزامات مثال ذلك اتفاق الزراعة حيث حصلت الدول النامية على مهلة للتطبيق عشر سنوات بدلاً من ست سنوات وتخطيخ الدعم الذي تقدمه الدولة للمزارعين من ٣٦٪ الى ٢٤٪ ومصر قد ألغت هذا الدعم كما أقرت الاتفاقية مبداً لتحرير الدول النامية المستوردة للغذاء من الامد القصير، ومثل ذلك ستزحف فلتزحف مشروبات مصر ٣٠٠ مليون دولار و١ ألبرت تلزم التزمت الدول المتقدمة بتخفيض تعريفاتها الجمركية بنسبة لا تقل عن ٢٢٪ بينما أقر الاتفاق بالا لتلتزم الدول النامية بأى التزامات تتعارض مع احتياجاتها التنموية ..

وسوف تستفيد الدول النامية بدخول منتجاتها الى الدول بنسبة أكبر مثال ذلك الاطمان المصرية والمزروعات لاول مرة كما ستستأجر حواجز الحصص والتقييد الكمية التي تقضيها امريكا مثلاً على مشروباتنا وأيضاً التقييد الموسمي للمنتجات من الفخار والمأكلة للمجموعة الأوروبية و التي ألغت تلزم تستخذ اجراءات حاسمة في مواجهة سياسات الاغراق .

وبالنسبة للخدمات فإن الاتفاقية الجديدة أعطت الدول الحق في تحديد القطاعات التي تدعو إليها رأس المال الاجنبي بل من حقها أن تحد ما هي للنامية المتميزة مثال ذلك ان يتم السماح بفتح الجواز ايامد مؤلفة البنك المركزي .

ومن المزايا التي اكتسبتها مصر من الاتفاقية مجالات السياحة وقناة السويس وبحيرات المصيرين العاملين بالخارج وبحق هؤلاء العاملين في العمل وهي جميعاً أهداف يمكن من خلالها نقلها مصر للدول الكبرى والتنمية الإفريقية والعربية كما مستفيد من مجالات

فالاتفاقية تقضي بإلغاء أو تخفيض الإعانات والدعم المالى الذى تقدمه الحكومات كما تقل الدول الأوروبية لدعم منتجاتها الزراعية مثلاً للبطائح والمنتجات لزراعة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .

- لغى القطاع الزراعى تلتزم الاتفاقية تحويل كافة القيود التجارية الى تعريفات يجرى تخفيضها بنسبة ٢٦٪ في غضون ست سنوات .

ويبدو ان الجماعة الأوروبية والتي يجعل قطاعها الزراعى الفعال والنشط مؤهلة جيداً للاستفادة من اسواق التصدير الجديدة وكذلك اليابان حيث من المتوقع ان يؤدي قرارها الأخير بإلغاء حواجز الاستيراد الى ايجاد مصادر جديدة للذلل ومن المعروف انه في نهاية العام الماضي قد وافق الأوروبيون على خفض دعمهم للصادرات من السلع الزراعية بمقدار ٢١٪ على مدى ست سنوات وهو ما يغير المثلث بالنسبة للدول النامية التي تقوم باستيراد المواد الغذائية الأوروبية في حيث ستزداد أسعار المواد الغذائية بمستويات متقاربة الامر الذى يعنى تعرض هذه الدول لضغوط مالية لسداد فواتيرهم من المواد الغذائية المستوردة .

ولى قطاع المنسوجات قضت الاتفاقية بأن يتم رفع مراحل لمدة عشر سنوات إلغاء اتفاق المنسوجات متعددة الاتفاقيات بشأن توزيع الحصص والذي ظل يتحكم في التجارة العالمية طيلة عشرين عاماً ويستفيد من وراء هذا الاتفاق الدول النامية حيث سيطرح لها الأسواق في الدول المتقدمة أمام المنسوجات والملاصق دون التقييد يخصص كما تستفيد منه الاقتصاديات الناشئة لدول أوروبا الشرقية من فرص تصدير أكبر ويفتخر كل هذه الدول المستفيدة الاقتصاد الأمريكى في الوات الذى يستفيد منه المستهلك الأمريكى من انخفاض الأسعار .

- وبالنسبة لحقوق النازل والتقليد فإن الجات للمرة الاولى تقدم قوانين ضد التقليد والاستيلاء على كل شيء من برامج الكمبيوتر الى العلف والالمانى ويتيقن على كل دولة احترام حقوق الدول الأخرى عند النقل أو التقليد وسيعاير المخلصين العلق برفض التقليد على صناديراتهم .

- وبالنسبة للخدمات : ستتم القواعد الجديدة للجات الدول بإلغاء قوانينها التقييدية ضد الخدمات الاجنبية الى كافة القطاعات بدءاً من عمليات الطرق الى وسائل الاتصال والبريد الفني وكانت مسألة الخدمات المالية الامريكية المعروفة بتقوضها القوى قد ضمنت لفتح كافة الأسواق المالية في إطار اتفاقية تحرير التجارة العالمية









الأمم المتحدة الاقتصادية

المصدر :

١٤ فبراير ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الانشاءات خاصة المستشفيات وبيوت المسنين  
والخدمات المهنية التي تستطيع المساعدة فيها  
بالخارج .  
و قد تمت الاتفاقية ايضا على احتفاظ المصريين  
بملكية ٥١٪ على الاقل من رأس مال شركات السياحة  
والنقل البحري والعمالة تزيد على ٩٠٪ ومجموع الاجور  
لا تقل عن ٨٠٪ والادارة للمصريين كما تضمنت  
الاتفاقية وسائل تطوير سوق المال في مجال تشجيع  
المصريين والاجانب على شراء الاسهم والسندات وفتح  
قليات للاجانب بعد ٥ سنوات في مجال شركات التأمين  
بحسب الاحتياجات الاقتصادية ..









المصدر: السياسة الاقتصادية

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ: ١٤ / ٥ / ١٩٩٦

الاقتصادى

## مشروع اتفاق التجارة الدولية في الخدمات

(جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية  
متعددة الأطراف)

دكتور محسن أحمد هلال

مستشار تجارى









## خلفية تاريخية عن الجات ومفاوضات التجارة في الخدمات

الاول :

التزمت عامة بالمبادئ العامة للاتفاقية بحيث تطبق هذه الالتزامات كافة الدول الاعضاء . هذا بعض الدوافع الموجهة للول الأكثر بالرعاية ، والمعاملة بالمثل ، وعدم اللجوء إلى قيود كمية إلا ما نصحت عليه استثمارات الاتفاقية ... الخ .

والرسل ان الدولة لتقبل عضويتها كاملة في الاتفاقية إلا بعد ان يتأكد باقي الأطراف المتعاقدة فيها من ان الدولة طالبة العضوية تحق هذه المبادئ العامة في سياساتها التجارية مع الالتزام باستمرار هذه السياسة .. ويتم ذلك من خلال مجموعة عمل بين الدول الاعضاء لمبحث طلب العضوية الجديد . وهذا يفسر تأخر البث في العضوية الجديدة لسنوات عديدة .

الثاني :

الالتزامات محددة ، ويقصد بها قيام الدولة وربط ، كل أو بعض بنود تعريفاتها الجمركية إلى حدود مطلوبة من باقي الأطراف المتعاقدة بالاتفاقية بحيث لا يتم تغيير هذا المستوى المربوط من التعريفات الجمركية إلا بعد الرجوع إلى الأطراف المتعاقدة الأخرى وتعرض للتفسيرين منهم نتيجة التغيير . وذلك وفقا لمصنوع الاتفاقية .

ويطلب على هذا الالتزام ، والاتزامات المحددة ، لأنها تختلف من دولة لأخرى ومحددة حيث أنها تترك بروتوكول انضمام كل دولة إلى الاتفاقية .

وتجدر الإشارة إلى ان هذا الربط Binding يمكن ان يكون في بعض الاجراءات التعريفية أيضا التي يمكن ان تكون في قائمة منها مثل ربط التعريفات الجمركية .

وبمب الامعية الإشارة إلى ان هذه الالتزامات المحددة ، يتم الاتفاق عليها بين الأطراف الجديد الذي يرغب في الانضمام إلى الاتفاقية وبقي باقي الأطراف الأخرى عند الانضمام لأول مرة ، كما ان هذه الالتزامات المحددة هي الهدف الاساسي من جولات المفاوضات للتتالي حيث تهدف هذه الجولات إلى تحسين شروط الدخول في الأسواق الأخرى عن طريق التفاوض لتسهيل هذه الالتزامات المحددة في اتجاه التخفيض الجمركي وإزالة القيود غير الجمركية .

## ★ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، الجات

وبدأ مفاوضات في أول يناير ١٩٤٨ بموجب بروتوكول التطبيق المؤقت وهو مازال قائما حتى الآن منذ التوقيع على الاتفاقية . نظرا للشغل المتواصل إلى إقامة منظمة التجارة الدولية .

يلتزم هدف الجات على تحرير التجارة الدولية عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية بما يخلق التوازن بين حماية الصناعات الوطنية وتدفق التجارة الدولية بشكل مستمر ، ويخلق الظروف المواتية لنمو ونزاهة الاقتصاد العالمي .

وبمب تزايد أهمية التنظيم التجاري الدولي متعدد الأطراف بالنسبة للدول النامية فقد دعى في بداية الستينيات إلى عقد مؤتمر دولي للتجارة والتنمية حيث تم إضافة الفصل الرابع لاتفاقية الجات بعنوان « التجارة والتنمية » ، كما أسست جولة مفاوضات طريقك عن اتفاق الأطار

FRAME WORK AGREEMENT

ويضمن قاعدة التمكن ENABLING CLAUSE

ويستقشما تمكن الدول النامية من

الحصول على مزايا لايت تمحيما على باقي الدول الاعضاء في الجات ، كما يمكنها من تلبية أخرى لتقبل المزايا فيما بينها دون تمحيما أيضا .

## ★ فكرة اتفاقية الجات :

يعتبر الهدف الاساسي من الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة تمكن الدول العضومن .

انتقال إلى الاسواق ، لباقي الدول اعضاء الاتفاقية وذلك يحقق التوازن بين الصابة النفسية من الإنتاج المحلي وبين تدفق واستقرار التجارة الدولية .

والتحقق هذا الهدف تقوم فكرة اتفاقية الجات على التزام الاعضاء بتوقيع من الانضمام :

ان قطاع الخدمات في الكثير من الدول أسرع القطاعات الاقتصادية نموا ، وأكثرها قدرة على خلق فرص العمل ، وتغطي الخدمات ذات الطابع التجاري العديد من القطاعات وأهمها الخدمات المالية ( بنوك - سوق المال - التأمين ) ، خدمات النقل ( برى - بحرى - جوى ) ، الاتصالات السلكية واللاسلكية ، السياحة ، الانشاء والتعمير ... بما في ذلك قطاع الخدمات المهنية ( طبية - تعليم - هندسة - استشارات وكالة أنواعها ، محاماة - محاسبة ومراجعة ) ، وروية علم أنشطة الخدمات التجارية التي لاقتلح في وظائف الدولة الرئيسية .

قدرت قيمة التجارة الدولية في الخدمات التجارية بحوال ٩٠٠ مليون دولار في أوائل التسعينيات وقد بلغ معدل النمو في العشر سنوات ١٩٨٠ - ١٩٩٠ في تجارة الخدمات ضغط معدل النمو في التجارة السلبية ، كما تشير المتوسطات الحسابية إلى ان إنتاج الخدمات حوالي ٦٠ - ٧٠ ٪ في الدول النامية ، ونحو ٥٠ ٪ بالنسبة للدول النامية .

كما ان قطاع الخدمات يلعب دورا حيويا في الاقتصاد المصري من حيث موارد النقد الاجنبي ويعتبر أحد القطاعات الرائدة في ميزان المدفوعات المصري ، ويتأهل هذا البحث الاتفاقية الدولية متعددة الأطراف في الخدمات التي تمثل أحد الاتفاقيات الدولية ضمن ( حزمة ) اتفاقات جولة أوراجواي ، والتي تعتبر أول اتفاقية دولية في هذا المجال .

اتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي للامم المتحدة في فبراير ١٩٦٦ قرارا بمقتضى مؤتمر دولي لمبحث موضوعات التجارة وبعث اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية (ITO) INTERNATIONAL TRADE ORGANIZATION

حيث عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، في مالدانا خلال الفترة من نوفمبر ١٩٤٧ وحتى مارس ١٩٤٨ .

أثر المؤتمر من حيث ميثاق منظمة التجارة الدولية ( ميثاق مالدانا ) ، كما تم تشكيل لجنة مؤقتة للمنظمة لتبذل عليها لجنة تنفيذية وتم تشكيل سكرتارية ، وبمب عدد الاعضاء في المنظمة ٢٤ دولة ... إلا أنه بحلول عام ١٩٥٠ بدأ واضحا ان ميثاق مالدانا غير مقبول من الولايات المتحدة الأمريكية وتم التخلي عن فكرة انشاء منظمة التجارة الدولية .

خلال الاجتماعات التحضيرية لإنشاء منظمة التجارة الدولية دارت مفاوضات بين بعض الدول المشاركة حول التعريفات الجمركية فيما بينها ، حيث تم التوصل إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة ، الجات ، بتاريخ ٣٠ أكتوبر ١٩٤٧ وقضت عليها ٢٣ دولة ،









مبادئ وقواعد الجات والتوصل الى تغطية اوسع للتجارة الدولية في ظل نظم متعددة الأطراف متفق عليها او قابلة للتطبيق . (٢) زيادة شجائب نظام الجات للبيئة الاقتصادية الدولية المطبوعة من خلال تسهيل الامصال الهيكل الفسودي وتدعيم عائلة الجات بالانشطات الدولية الحديثة .

(٤) تدعيم العمل التعاوني المساعد في المستويات القومية والدولية لتعزيز العلاقة بين السياسات التجارية وغيرها من السياسات الاقتصادية التي تؤثر على عملية النمو والتنمية .

#### - الجزء الثاني :

ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة الخدمات ، وتجدر الاشارة الى ان صدور هذا الجزء من الوزراء هو بصفتهن من الوظيفية وأسس بصفتهن معلنين عن الأطراف للمشاركة في الجات بمعنى أنه لم يتم الاتفاق على ان الخدمات تسهل في إطار الجات ، وتأجيل الأمر لحين التوصل الى نتائج نهائية للمفاوضات لم ينعش الوزراء لتقرير ما يريده في هذا الشأن .

وتشمل مفاوضات تجارة الخدمات بحث كافة القطاعات الخدمية وأهمها : انتشال العمالة - الخدمات المالية والاستثمارات الهندسية - الخدمات المالية ( البنوك والتأمين ) الاتصالات - النقل ( البري - الجوي - البحري ) - السياحة - الخدمات المهنية .

وتختلف جولة أورجواي عما سبقها من جولات للمفاوضات في إطار الجات منذ انشائها فيما يلي :

(١) إعادة النظر في مواد الجات الحالية بهدف تعديلها او توسيعها . (٢) مراجعة عدد من الاتفاقيات التي نشأت من جولة أورجواي . (٣) ادراج موضوعات جديدة مثل : تجارة الخدمات والحوافز التجارية المرتبطة بحقوق الملكية الفكرية واجراءات الاستثمار الرتيبة بالجوانب التجارية .

المستوى الوزاري في مدينة « بيترتلز ليست » ( أورجواي ) في سبتمبر ١٩٨٦ وتم اصدار اعلان وزاري ( اعلان بيترتلز ليست ) الذي تضمن بدء جولة مفاوضات تجارية متعددة الأطراف (جولة أورجواي) تقام على مبادئ عامة أهمها : (١) أن تجري المفاوضات بأسلوب واضح (شفاف) يتفق مع الاعمال والاقتضات المتفق عليها في الاعلان ومع مبادئ الاتفاقية العامة .

(٢) ألا تتوقع الدول المتقدمة المعاملة بالمثل بالنسبة للالتزامات التي تقدمها في المفاوضات التجارية وذلك لتخفيض أو إزالة القيود التمييزية وبموجبها أمام تجارة صادرات الدول النامية بمعنى ألا تطالب الدول المتقدمة أن تقدم النامية في سبيل المفاوضات إسهامات لا تتفق واحتياجاتها للتنمية والمالية والتجارية .

(٣) لتتحدد بعض فرضيات جديدة فور صدور الاعلان وأحين اتسام المفاوضات والهاء الفرضيات منها على مراحل وفي فترة زمنية لا يزيد من أربعة من تاريخ انتهاء المفاوضات مع مراعاة تنفيذ هذه التعهدات .

ويتكون الاعلان الوزاري الصادر من السادة وزراء التجارة في اجتماعهم الذي يطلق عليه « اعلان بيترتلز » من جزئين :

#### - الجزء الأول :

ويتعلق بالمفاوضات حول تجارة السلع وهو صادر عن الأطراف المتعاقدة بالجات ويشمل ١٤ موضوعاً هي :

التعريفات - المنتجات الإدارية - منتجات المصادر الطبيعية - المستوريات والملايس - الزراعة - مواد الجات - نظم الرقابة - الاتفاقيات والترتيبات الناجمة عن جولة طرير - الدعم والاجراءات التمييزية - تسوية المنازعات - الجوانب التجارية للاستثمار - نظام عمل الجات .

وتهدف المفاوضات في الموضوعات السابقة الى : (١) تحقيق المزيد من توسيع وتحسين التجارة الدولية لصالح جميع الدول وخاصة الدول الاقل نمواً بما في ذلك تحسين فرص دخول الاسواق من طريق إزالة وتخفيض التعريفات الجمركية والقيود الكمية والاجراءات والموانع الأخرى غير التمييزية . (٢) تقوية دور الجات وتحسين النظام التجاري متعدد الأطراف القائم على

## ★ جولات مفاوضات الجات :

يشكل نشاط الجات أساساً في عقد مفاوضات تجارية متعددة الأطراف لتحرير التجارة الدولية ، وقد عقدت حتى الآن ٧ جولات أسفرت الست الأول منها عن التوصل الى جدول للتنازلات الجمركية من الأخراف المتعاقدة وذلك بخلاف جولة أورجواي الحالية ( الجولة الثالثة ) .

أما جولة طرير ( السابعة ) والتي بدأت في ١٢ سبتمبر ١٩٧٢ وانتهت في ١٢ أبريل ١٩٧٩ فقد أسفرت عن التوصل الى تخفيض جمركي بين الدول الصناعية الكبرى بلغ نحو ٢٢ ٪ ، وإلى تخفيضات متقابلة بين الدول النامية .. بالإضافة الى الاتفاقات الآتية :

- (١) بروتوكول تكميل يتضمن تنازلات جمركية جديدة (٣٦ دولة) .
- (٢) اتفاق الموانع الفنية لتجارة المواصلات القبلية والصحية وغيرها .
- (٣) اتفاق للمشتريات الحكومية .
- (٤) اتفاق لدعم الرسوم التمييزية .
- (٥) اتفاق لتسليم الجمركي .
- (٦) اتفاق لتسليم اجراءات ترخيص الاستيراد .

- (٨) ترتيبات الدعم الحمراء ، وتهدف الى تشجيع تنمية تجارة السلع والحيوانات السية لزيادة التعاون الدولي في هذا المجال .
- (٩) ترتيبات الابان الدولية ومنتجاتها ، وتهدف الى تشجيع تجارة الابان والعمل تقادي الميزر او زيادة المعروض في الاسواق الدولية .
- (١٠) واتخاذ هذه الاتفاقات سوى أعضاء الموقعين او جولة إليها .

## ★ جولة أورجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف :

عقد اجتماع الأطراف المتعاقدة ( وهي بمثابة الجمعية العمومية الجات ) على









## المفاوضات التجارية متعددة الأطراف في مجال الخدمات

### المرحلة الأولى - الاعمال التحضيرية :

سمت الولايات المتحدة الأمريكية منذ الثمانينات الى اتباع الدول اعضاء الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لبدء مفاوضات تجارية متعددة الأطراف حول تحرير تجارة الخدمات على المستوى الدول وقد نجحت في ان يتضمن الاعلان الوزاري للجات عام ١٩٨٢ توصية بأن تجري الأطراف المتعاقدين دراسات قومية عن الخدمات وتبادل المعلومات حول هذا الموضوع على ان يتم عرض النتائج على دورة الأطراف المتعاقدين في نوفمبر ١٩٨٤ .

و بحلول دورات الأطراف المتعاقدين ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ ، ١٩٨٦ تم الاتفاق على استمرار تبادل المعلومات وأعداد الدراسات اللازمة من خلال انشاء مجموعة عمل لتبادل المعلومات حول تجارة الخدمات .

و قد صدر قرار آخر - في دورة نوفمبر ١٩٨٥ - بتشكيل لجنة تحضيرية للاعداد لجولة جديدة للمفاوضات التجارية حيث طالبت الدولة المتقدمة ان يتم ادراج موضوع الخدمات والاستثمارات في هذه الجولة الجديدة الا ان الدول النامية اصرت على ان هناك اطارا انشأت الخلاف المتعاقدين لتبادل المعلومات حول تجارة الخدمات وأن الخطأين تجارة الخدمات وتجارة السلع لا يمكن قبوله حيث ان الاختلاف كبير بين طيعة القطاعات الممثل لكل منهما يجعل من الصعب التوصل الى قواعد عامة تنطبق على تجارة مختلف القطاعات لخدمات فضلا عن ان الجات تمسحها لاتتضمن اهتمامها بتجارة الخدمات لذلك فإن هناك ضرورة للعمل بين المفاوضات حول تجارة السلع والأخرى حول تجارة الخدمات .

و عندما تقرر ان تكون دورة الأطراف المتعاقدة لعام ١٩٨٦ اجتماعا على المستوى الوزاري في برينثال ايسا ( ليدجواي ) انتهت المفاوضات الى تفصيل الجزء الثاني من الاعلان الوزاري الصادر من هذا الاجتماع بقرار خاص بالخدمات مصادر من الوزراء وليس من الأطراف المتعاقدين بما يعنى انه لم يتم الاتفاق على ان تدخل المفاوضات حول تجارة الخدمات في إطار

الجات وإنما يتم تأجيل ذلك الى التتائج النهائية التي سيتم التوصل اليها في نهاية المفاوضات وبعد ان يتم عرض هذه النتائج على الوزراء في دورة خاصة للأطراف المتعاقدين لاتخاذ قرار حول التنفيذ الدول لهذه النتائج .

### المرحلة الثانية - الاعلان الوزاري بونتاليسست ( سبتمبر ١٩٨٦ ) :

نص الاعلان الوزاري الصادر عن جولة المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ( جولة ليدجواي ) في جزئه الثاني والخاص بالمفاوضات حول التجارة في الخدمات على الآتي :

و قد قرر الوزراء أيضا كجزء من المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، البدء في استهداف هذه المفاوضات الاتفاق حول عدد من المبادئ والقواعد حول التجارة في الخدمات في إطار متعدد الأطراف بما في ذلك وضع نظم يكل قطاع تهدف الى التوسع في هذه التجارة تحت شروط الشفافية والتحرير الاكبر لها كوسيلة لزيادة النمو الاقتصادي للدول خاصة الدول النامية مثل هذا الإطار سوف يلتزم في اعتباره القوانين والنظم الوطنية المطبقة على الخدمات ... كما سيأخذ في الحسبان أعمال المنظمات الدولية الأخرى في هذا الشأن .

سوف تنطبق على هذه المفاوضات قواعد وأجراءات الجات كما سيتم انشاء مجموعة لتتفاوض حول الخدمات .

بالنسبة للمشاركة في هذه المفاوضات فإن الباب مفتوح لنسب الدول المشاركة في المفاوضات الخاصة بالجزء الأول من هذا الاعلان .

سيتم تقديم الدعم الفني الى مكاتبات الجات من المنظمات الأخرى كلما احتاجت مجموعة التفاوض حول الخدمات الى ذلك . ستقدم مجموعة التفاوض حول الخدمات تقاريرها الى لجنة المفاوضات التجارية . وقد اتفق برنامج عمل مجموعة التفاوض في الخدمات في المرحلة المبئية على القرار خمسة عناصر لانشائها خلال هذه المرحلة وهي :

- ١ - المسائل المتعلقة بتعريف الخدمات
- ٢ - الاحصاءات الخاصة بها .
- ٣ - المفاهيم العامة التي يمكن ان تبنى عليها المبادئ والقواعد التي تحكم التجارة في الخدمات بما في ذلك امكانية وضع نظام لكل قطاع على حده .

- ٢ - قطاعات التجارة في الخدمات التي يمكن ان يفيها الاتفاق الدول الملتحق .
- ٤ - التنظيمات والترتيبات الدولية القائمة حاليا في بعض مجالات الخدمات .
- ٥ - الاجراءات والممارسات التي تساهم في ان تقلل من توسيع التجارة في الخدمات بما في ذلك مائد يعتبر من وجهة نظر احد الاعضاء عائقا للتجارة في الخدمات ومن ثم يمكن ان تنطبق عليه مبادئ الشفافية والتحرير التدريجي .

وقد حدد البرنامج ان يتم في الاجتماع الاول مناقشة عامة حول هذه العناصر بفتحها مناقشة تفصيلية حول كل عنصر على حده ، مثل هذه المناقشات سوف تشهد طبيعة الدمج

التي الذي يمكن طيه من المنظمات الدولية الأخرى المتصلة وبالتالي يتوفر لدى المجموعة قدر من المعلومات والبيانات التي تمكنها من تحديد كيفية التقدم في برنامج عمل المجموعة .

### المرحلة الثالثة - المناقشات الاولية في إطار مجموعة التفاوض في الخدمات G n S

و بداية اجتماعات المجموعة - حرصت الولايات المتحدة - على ان تسرع بأعمال هذه اللجنة والوصول الى عقد اتفاق دول حول التجارة في الخدمات كما تتوقع الوصول الى تصور مبدئي لهذا الاتفاق مع منتصف عام ١٩٨٨ . وأن يتم اجراء مشاورات ثنائية جانبية غير رسمية لدفع العمل للأمام .

و كما وكزت الدول المتقدمة في ضرورة توسيع عدد من النقط منها :

- ١ - المفاهيم الاساسية التي يمكن ان يبنى عليها الاتفاق الدولي للخدمات .
- ٢ - أعداد فوائدهم مجموعة توضع العوائق الموجودة حاليا للتجارة في الخدمات .
- ٣ - بحث المسائل المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والمشاكل الاحصائية والتنظيمات الدولية الموجودة حاليا في مختلف قطاعات الخدمات .









١ - انتقال الخدمة عبر الحدود

ب - انتقال المستهلك

ج - حق التأسيس في البلد الآخر

د - انتقال المعاملة

وذلك على خلاف السلع التي تنقل عبر الحدود .

٢ - نتيجة الطبيعة الخاصة بالانتقال الخدمات فإنه يتخذ فرض رسوم جمركية على التبادل التجاري في الخدمات .

٣ - بل يتعدى ذلك إلى صعوبة فرض رقابة ( كترخيص الاستيراد بالمشقة للسلع ) على بعض وسائل انتقال الخدمات عبر الحدود .

٤ - تعدد التشريعات والقواعد الوطنية في جهات عديدة بخلاف القواعد التي تحكم التجارة في السلع .

٥ - وجود عديد من الاتفاقات الدولية في قطاعات معينة من الخدمات أهمها : النقل البحري والجوي والبحري ، وقطاع الاتصالات ، والبنوك وغيرها .

كما أثر في مرحلة تالية من المفاوضات ان القواعد العامة للتجارة في الخدمات تحتاج إلى بعض التفاصيل الخاصة بتنظيم قطاعات معينة . ومن ثم نشأت فكرة المعالجة إلى ملاحق قطاعية تعالج خصائص بعض القطاعات التي تحتاج إلى ذلك .

الخدمات وللتطبيق إلى موضوعات أخرى تتعلق بالانتماء للخدمة داخل حدود الدول .

٥ - أن أي نتائج لهذه المفاوضات سيتم نظرها بواسطة السلطة الزدراء في نهاية الجولة .

### المرحلة الرابعة - التفاوض بهدف اعداد مشروع اتفاق متعدد الاطراف للتجارة الدولية في قطاع الخدمات .

حدد الاعلان الوزاري الصادر في اجتماع بوتاناست ، هدف المفاوضات بالتوصل إلى مشروع اتفاق دولي لتجارة الخدمات - على نمط السلع في إطار الجات - وذلك بمثابة جولة الينجواي بحيث يعرض مشروع الاتفاق في الاجتماع الشتائي لأصل جولة المفاوضات لاقراءة كتاتلج دولي ، وقرار الجات التي ستقوم بتطبيقه سواء الجات أو منظمة التجارة الدولية المقترحة أو غير ذلك .

كانت نقطة البداية في وضع صورة مشروع الاتفاق هو إجراء دراسة تطبيقية بين الوفود المشاركة في المفاوضات عن مدى انطباق قواعد اتفاقية الجات التي تعالج التجارة الدولية في السلع على التجارة في الخدمات ، وبصفة خاصة المبادئ الرئيسية وهي شروط الدولة الأكثر رعاية ، المعاملة الوطنية ، وإعارة الدعم والاخرى .... الخ .

أظهرت نتيجة المفاوضات التي كانت تدور في شكل مناقشات نظرية واكاديمية وتطور فيما من تحديد مواقف الدول في الموضوعات المطروحة ، الاختلافات الجوهرية بين طبيعة التجارة في السلع والتجارة في الخدمات وأهمها :

١ - تصدير الخدمات من دولة إلى أخرى يتم في أربع وسائل  
Modes of delivery

١ - إيفاش العلاقة بين عوائل التجارة في الخدمات والتشريعات القومية والتفرقة بين تلك الإجراءات التي تستهدف حماية أهداف تلك التشريعات والأخرى التي لها طابع الحماية وتقييد دخول الأسواق حيث أن الأخيرة هي التي يجب أن تكون موضع التحرير التدريجي .

٥ - أن يكون هناك التزام لذين بين الدول المتفاوضة بالانتماء أثناء المفاوضات بفرض أية قيود حماية جديدة على وارداتها من الخدمات .

٥ بالنسبة للدول النامية وكثرة على النقاط التالية :-

١ - رغم أن الدول النامية لاتراعى على إجراء مفاوضات حول تجارة الخدمات في إطار الجات ووافقت على تبادل المعلومات وإجراء مفاوضات لتصديق الوضوحات التي تتدرج في إطار تجارة الخدمات على أن يعيق من نظر الدول الأعضاء في هذه المفاوضات أن لاتتضمن الدول النامية أية التزامات لاتتناسب مع متطلبات التنمية الاقتصادية فيها .

٢ - أن المطالبة بعدم فرض قيود حماية جديدة في مجال تجارة الخدمات Stand Still أمر لايمكن قبوله ولاحتى من حيث المبدأ ذلك أن المفاوضات لاتأت في مرحلة تعريف الخدمات والتجارة فيها . فكيف يمكن الحديث حول فرض إجراءات على شيء لم يتم التوصل إلى تعريف محدد له حتى الآن .

٣ - أنه يجب الاهتمام بتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي أشار إليها الاعلان الوزاري مع الأخذ في الاعتبار عنصرين هامين : المعاملة التفضيلية للدول النامية ، ونقل التكنولوجيا إلى هذه الدول وذلك نظراً لأهمية ملين الدوليين في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية .

٤ - فيما يتعلق بالبيانات والإحصاءات والدراسات التي يجب اعدادها يجب الأخذ في الاعتبار أن الدول النامية لايتوفر لها الخبرة الفنية الكافية في هذا المجال كما يجب أن تنصهر المفاوضات في الجوانب التجارية









## تحليل مشروع اتفاقية التجارة في الخدمات

يعتبر مشروع الاتفاق الذي تم التوصل اليه من مجموعة المفاوضات في الخدمات GNS من انظار جولة ايرجواي اول اتفاق تجاري دولي متعدد الأطراف للتجارة في الخدمات ويغطي في مضمونه كافة القطاعات ذات الطابع التجاري العديد من القطاعات

واممها:

- الخدمات المالية ( البنوك - تأمين - سوق المال )
- خدمات النقل ( برى - بحرى - جوى )
- الاتصالات السلكية واللاسلكية
- الخدمات الاستشارية - المقاولات
- والانشاء والتعمير
- السياحة بكافة أشكالها
- الخدمات المهنية ( تعليم - طب - استشارات بكافة أنواعها - للبناء - المحاسبة والمراجعة .. الخ )
- ويوجه عام أنشطة الخدمات القليلة للتجارة الدولية ، والتي لا تغطي في مختلف الدولة الرئيسية بالمفهوم التقليدي الضيق .

وتلعب فكرة الاتفاق الجديد في قيام تجارة في قطاعات الخدمات بين الدول اعضاء الاتفاق وفقا لجدول التزامات محددة تضمنها كل دولة بعد مفاوضات مع باقي الأطراف تأخذ في الاعتبار أهداف التنمية الاقتصادية لكل دولة .

يتضمن مشروع اتفاق التجارة في الخدمات ومجموعة وسعة أجزاء تتناول التزامات وحقوق الدول المشاركة في الاتفاق .. ومرفق بالتفافية الاطار العام لملاحق قطاعي هي :

- حركة العمالة
- الخدمات المالية .
- الاتصالات .
- النقل البحري .

وتغطي هذه الملاحق التزامي المالية المتعلقة بالتجارة الدولية في تلك القطاعات والتي يُعطيها الاطار العام للاتفاق نفسه .

تبدأ منظمة الاتفاق بالاعتراف بالاممية المتزايدة للتجارة الدولية في الخدمات في الاقتصاد العالمي ودراسة أطراف الاتفاق في زيادتها على أساس الشفافية والتحرير التدريجي بما يحقق زيادتها لكافة الأطراف ويصفه خامسة الدول الثمانية لآذا في الاعتراف باحترام الامم المتحدة القومية ولحقوق التنمية الاقتصادية في تلك الدول ويمكن تقسيم الالتزامات الواردة في مشروع الاتفاق الى :

## - الالتزامات العامة :

وعى التي تشمل كافة قطاعات الخدمات للقابلة للتجارة الدولية وأهم تلك الالتزامات هي الدولة الأكثر رغبة ، الشفافية ، زيادة مساهمة الدول النامية ، التكامل الاقتصادي ، القواعد المحلية ، تنظيم البعق والتحويلات ، اجراءات الوثائق المرتبطة ببعض ميزان المدفوعات .

## - الالتزامات المحددة :

وعى الدخول الى الأسواق ، المعاملة الوطنية ، والالتزامات الانشائية ، ووفقا لنصوص الاتفاق فإنه يجب تحديد تلك الالتزامات في فترة زمنية بروتوكول انضمام كل دولة الى اتفاق التجارة في الخدمات ، وتتضمن تلك القائمة القطاعات والقطاعات الفرعية التي تلتزم فيها الدولة الالتزام بتحريرها وبالشروط والحدود المفصلة في تلك الجداول سواء تتعلق بمورد الخدمة الاجنبي عند دخوله السوق المحلي او مقدار مساهمته بالموردين الوطنيين الى العملة الوطنية .

ويمتدح لفرن انضمام الى دولة في الاتفاق لا يمتدح ذلك الالتزام الفردي تحرير التجارة في الخدمات الا في القطاعات أو القطاعات الفرعية التي تلتزم فيها الدولة ذلك وفقا للحدود والشروط التي تضمنها في ذلك الشأن والمورد المحدد بالجدول لقبول الالتزام ومن المفهوم ان يكون ذلك وفقا لطريق كل دولة على حدة .

ولمما يلي تحليل أكثر تفصيلا لمواد مشروع اتفاق التجارة في الخدمات .

اولا : الالتزامات العامة

ويقدم بها الالتزامات التي تطبق على كافة الدول اعضاء الاتفاقية - مع الأخذ في الاعتبار المرونة الممنوحة للدول النامية في بعض تخصيص هذه المواد - وهي تشترك في الالتزامات المحددة التي تختلف من دولة لآخرى على النحو الذي سيورد تفصيلا في ليد ثابتا .

وقد حدد في الجزء الثاني من مشروع الاتفاق هذه الالتزامات العامة تحت عنوان والتي شملت المواد من ( ٢ الى ١٥ ) وأهم هذه الالتزامات مليل :

## ١ - الدولة الأكثر رغبة

ويقتضي مشروع الاتفاق ان أية ميزة تتعلق بتجارة الخدمات يمنحها طرف لطرف آخر في الاتفاق - او لدولة أخرى خارج الاتفاق - تلتزم لفراد ومن شرط على كافة اطراف الاتفاق مع عدم التمييز بين مودري الخدمات الاجانب من حيث الدخول الى الأسواق وضوابط التشغيل .

وتجدر الإشارة ان هذه المادة رغم بساطة عبارتها ويوضح مبدئها الا انها كانت محل خلاف شديد بين الدول المشاركة في المفاوضات لاختيار احد البدائل التي تعبر عن خلاف في مواقف الدول حولها في صياغتها وذلك للأسباب الآتية :

■ ارتباط هذه المادة بغطاء الاتفاق وهو مازال محل خلاف حيث تدرب الولايات المتحدة رغم انها صاحبة الفكرة لاتفاق التجارة في الخدمات ، الا انها تتراجع الان عن موضوع لقطاعات الشامل وبدأت تطلب استثناءات لبعض القطاعات ومن بينها البنية الانشائية لقطاع الاتصالات وكذا قطاع النقل البحري والجوى ويشترك القطاعات الخمسة في استثناء بعض القطاعات الباريان والنمسا وهو محل تد شديد من الدول المتقدمة الاخرى .

■ كما ترتبط هذه المادة ايضا بالاتفاقات الثنائية متعددة الأطراف في قطاعات اساسية وأهمها النقل البحري والجوى ومن ثم هناك اتجاه الى استثناء تلك القطاعات سواء في مشروع الاتفاق العام او في الملاحق القطاعية للمفاوضات .

■ كما اثيرت بعض القضايا معوية تطبق هذه المادة على القطاعات الإقنية التي تتلخص عددا من القطاعات ان واحد مثل اتفاقية حكاية الاستثمار ، الاندماج الضريبي ، والمساعدات الفنية ، وهناك خلاف في الرأي حول كيفية معالجتها في مشروع اتفاق التجارة في الخدمات ووفقا للعدد الذي تضمنه تلك الاتفاقات من مزايا للدول الأخرى .

■ واعترض وفد المجموعة الاقتصادية الأوروبية على تطبيق المادة الدولية الأكثر بفرعية على اتفاقات الانتاج الفني .

## ٢ - الشفافية

ويقتضي مشروع الاتفاق بأن يقوم اطراف الاتفاق بنشر القوانين والوائح المالية والاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة في الخدمات وإقامة مراكز قومية لدر على كافة الاستثمارات التي تقدم لها وتقبل المعلومات بشأن الأنشطة المالية لمودري الخدمات ويمنح على ان يتم انشاء هذه المراكز في خلال عشرين من تنفيذ الاتفاق وذلك بالقسمة للدول المتقدمة ، مع اعطاء مودري الدول النامية ( وفقا لطرف كل دولة ) في لمدة محددة لإقامة هذه المراكز في هذه الدول ، وتقبل نصود المادة الحق في عدم الاعلان عن المعلومات السرية .









## ج- زيادة مساهمة الدول النامية

وقد حدد مشروع الاتفاق اسلوب هذه الزيادة وذلك بوسائل تقديم الالتزامات المحددة من اطراف الاتفاق في اتجاه:

- (١) تلبية امكانات قطاع الخدمات المحلي بالدول النامية من طريق نقل التكنولوجيا على اساس تجارى.
- (٢) تحسين فعالة خدمات الدول النامية من طريق قنوات التوزيع وشبكات المعلومات.
- (٣) تحرير طاقات الخدمات التي تقدمها الدول النامية للتصدير من تسهيل نقلها الى الاسواق الدولية.

وقد جاء نص مشروع الاتفاق واضحاً من حيث أهمية تلبية قطاع الخدمات المحلي بما في ذلك نقل التكنولوجيا (كشريط يمكن تسميته في جداول التزامات الدول النامية) ومثل ذلك عليها انه يمكن لخصر ان تدين من جدول التزاماتها خدمات القيمة المضافة في قطاع الاتصالات وتيسر شريط دخول مورد الخدمة الاجنبية بقطاع التكنولوجيا الحديثة لهذه الخدمة بشكل او بآخر بما في ذلك تدريب بعض العاملين في هذه الاتصالات الوطنية على تلك الخدمة الجديدة.

وقد كان اعتراض الدول المتقدمة على هذا النص في اتفاق الخدمات حيث انه ليس للحكومات - اطراف الاتفاق - السلطة لفعل التكنولوجيا التي تمتلكها الشركات والهيئات، والحد الذي تم للتوصل اليه في الصياغة هو ان تكون عملية نقل التكنولوجيا (على اساس تجارى)، الامر الذي لراه والقيام بتسعى مع الاسلوب الصلي الذي يتم به تلك العمليات.

## د - القواعد المحلية

وبلغ من ان هذه اللادة تده في الالتزامات العامة الا انها مرتبطة بشكل على بالالتزامات المحددة من حيث مضمراتها حيث تنص على ان تلتزم الدول اعضاء الاتفاق بان تكون ادارة القواعد التنظيمية متعلقة بقطاعات الخدمات الواردة في جداول الالتزامات، بشكل موضوعي بما في ذلك اصدار التراخيص بحيث لاتشكل هذه القواعد حواجز تجارية.

## هـ - الاحتكارات، والممارسات التجارية التقييدية:

تضمن مشروع الاتفاق مادتين يعلجان موضوع الاحتكار والمزدين المزمعين

ليخص الخدمات ذات الطبيعة الخاصة كالصناعات، كما ان مبدأ التعاون الدولي في تلبية المعلومات في مجال للممارسات - موضوعات البحث في المستقبل - بعد تطبيق الاتفاق

■ الدعم: مع الاعتراف بحق الدول النامية في دعم بعض قطاعات الخدمات المرتبطة ببرامج التنمية الاقتصادية، الا انه غير جائز بالنسبة للدول المتقدمة، ومع هذا فقد تولى الامر تصديق النظم التفضيلية كبرنامج صلي للمستقبل.

■ المشتريات الحكومية: لاتتضمن اتفاق الخدمات، الا اذا رغبت الدولة العضو في ذلك في جدول التزاماتها، واتفق على بحث الموضوع في المستقبل.

■ الوثائق: لاسباب متعلقة بميزان المعلومات حيث اتفق على القرار مبدأ التحلل من الالتزامات في حالة حيز ميزان المعلومات لاسباب مزمنة او طرية. ومع هذا فانه عند التطبيق العملي للاتفاق فان هذه القواعد سوف تحتاج الى مزيد من الضوابط التفضيلية.

## ز - المفعولات والتحويلات

ويخص نص الاتفاق على التزام الدولة باجراء المفعولات والتحويلات الخاصة (بالمستورد) للخدمات الواردة في جداول التزاماتها مع عدم التحلل من هذا الالتزام طلالاً لها لاتتأخر عجزاً في ميزان مدفوعاتها.

## ح - الاستثناءات

وقد وردت الاستثناءات في مادتين: للمادة الاولى: من الاستثناءات العامة والتي تتضمن حماية النظام العام والدين والصحة العامة والتقاليد والأخلاق العامة لكل دولة عضواً بما في ذلك الأمن والبيئة ... الخ.

المادة الثانية: الخلفه بالاستثناءات الامنية لكل دولة عضو.

## ثانياً: الالتزامات المحددة

يوضح الجزء الثالث من مشروع الاتفاق الالتزامات المحددة بالقطاعات والقطاعات الفرعية التي ستقبل فيها الدولة فتح اسواقها للمنافسة الاجنبية، وتحدد تلك الالتزامات في جدول مرافق بيرونيكل انضمام الدولة، على ان تتم التزامات التحرير التدريجي القطاعية على مراحل في جولات تالية للمفاوضات في المستقبل.

## ١ - الففلا الى الاسواق

وتلزم فيه الاطراف بالسماح بالدخول الى اسواقها لمرورى الخدمات من الاطراف الاخرى بالشروط التي يتم عليها والموضحة في الجداول الخاصة بكل دولة، على ان تمتع الاطراف المتقدمة للخدمات الاجنبية وبموجبها على التشغيل الى السوق المحلية لفضلية لا تقل عن الموضحة في جداولهم الخاصة، كما يسمح لمرورى الخدمات الاجنبية بمرورى لشخاير الاسلوب المفضل لهم الى تصدير خدماتهم الى الدول المستوردة. وخلال المفاوضات لم يكن هناك خلاف حول حق الدول في وضع (الحدود) و (الشروط) التي تدين جدول الالتزامات المحددة ولكن المشكلة هي مشمولون تلك الحدود والشروط وهل يتم تدوينها في الجدول من صفة لهذا في الاعتبار ان بعض تلك الشروط لا تدين بين مرورى الخدمة المحليين وبين الاجانب، مثل الحصول على التراخيص اللازمة، او لا يقل راس المال عن قيمة معينة، وعلمنا ان تصديق الصبة الارابى والى في جدولها لتفصيل ذلك، ولماذا فقد اتفق ان يكتب في النظام (الشافية) دون ادرجها في جدول الالتزام حيث ان صياغة المادة السابقة عسرة من مشروع الاتفاق تسمى ما يلي:

١- الاخذ بالاسباب السليمة في وضع الشروط والحدود، بمعنى ان عدم ادراج اى بيان فيها يضمن ان السوق مفتوح لدخول الخدمة بلا قيد او شرط.

٢- بناء على ما تقدم فانه يجب ان يوضع جدول الالتزامات القيد الكمية والقيمة

السماح بهما لمرورى الاجانب، وما ورد على سبيل للمصدر في الفقرات من A حتى F من المادة السابقة على من مشروع الاتفاق هو من سبيل المصدر بحيث لا يجوز وضع شروط واجبة اضافية اخرى، وفي هذا الشأن ترى بعض الدول الحق في فرض (رسوم جبرية) على وارداتها من الخدمات الاجنبية على غرار السلع، ويرى ان ذلك يأتي وفقاً للمادة السابقة على المادة الوطنية) على لسان ان هذه الرسوم ستكون (تمييزية) لصالح المورد الوطنى ... الا ان الموضوع يشكل صعوبة فنية وصعبة في اتفاق الخدمات، فمن سبيل المثال في حالة دخول الخدمة من طريق (حق التأسيس) كيف يمكن فرض الرسوم؟ وعلى اى اساس؟







بما يضمن الاستقرار والثبات في السوق المال .

ولاهمية ومساسية القطاع المال في إطار اتفاقية الخدمات فقد شملت أيضا القرارات التنظيمية المرفقة بمشروع الاتفاق مذكرة تعلق من الخدمات المالية وإتجاه الاتفاق المالية في إطار جولة أورو جوي . كما تضمن ملحق الخدمات المالية وضع التعريفات الخاصة بالقطاع المال بما لا يسمح بخلق ما بين الأنشطة المالية لتداخلها وفقا لطبيعتها .

٢ - ملحق الاتصالات وملحق النقل الجوي .

وخطرا للطبيعة الخاصة بهذين القطاعين من التآحية الفنية والتكنولوجية فقد وضع مشروع الملحق يتناول الخصائص بالمشروط الخاصة بالدخول الى الأسواق والمعاملة الوطنية بما يتلاءم مع طبيعة هذين القطاعين خلافا للقواعد الواردة في الأطار العام للاتفاق .

٤ - مشروع قرار من الوزراء بشأن تأسيس مجلس التجارة في الخدمات وتسوية المخزعات في قطاع الخدمات .

كما سبقت الاشارة في مواضع سابقة من هذا البحث ان موضوع ادارة الاتفاقية التي تم التوصل اليها هو أحد الموضوعات التي ستطرح في الاجتماع الوزاري لانهاء أعمال جولة أورو جوي وإقرارها حيث ان البداة المكنت في هذا الشأن هي : -

١ - تولي الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات ( الجات ) ادارة اتفاق الخدمات الى جانب اتفاق السلع .

او ٢ - قيام مكتبية خاصة ومستقلة لادارة اتفاقية الخدمات ولا تكون لها علاقة بالجات المالية .

او ٣ - اتفاق ثنائي بشأن اقامة منظمة التجارة الدولية WTO تتولى ادارة اتفاقية الجات الخاصة بالسلع ، والاتفاقية الجديدة للخدمات .

المقتضية من ذلك في قطاع او آخر او في نفس القطاع ، وربما في حالة انشاء منظمة التجارة الدولية ربما يكون ذلك التعويض في السلع او الملكية الفكرية ، وفي حالة عدم اتفاق الطرفين ( الذي يطلب التعديل ، او الطرف المتضرر ) الى اتفاق يبلل التحكم في هذه الحالة .

اما الجزء الخامس في الاتفاق فهو يتضمن الفاء التنظيمية والمؤسسية الخاصة بإدارة الاتفاق وأسوية المنازعات وإنشاء مجلس للتجارة في السلع وله حدد مشروع القرار الوزاري الملحق بالاتفاق اختصاص هذا المجلس .

## ملحق مشروع اتفاق التجارة والخدمات وبعض الأمور التنظيمية في هذا الاتفاق

الملح بمشروع اتفاق التجارة في الخدمات الملحق للقطاعية التالية

١ - ملحق حركة العمالة ، يتضمن السماح بإتجاه أطراف الاتفاق الاتفاقيات المحددة الخاصة بالأشخاص الطبيعيين الذين يقعون الخدمات وذلك وفقا للشروط التي تضعها كل دولة في جدول الاتفاقيات المحددة لها ، ولا يشمل هذا الاتفاق القواعد والنظم الخاصة بالمحصل على الجنسية أو الإقامة أو التشغيل الدائم .

٢ - ملحق الخدمات المالية ، والذي يشمل أساسا قطاعي البنوك والتأمين ويتناول الأحكام الخاصة بهذا القطاع الذي يتطلب طبيعته من الخدمات الأخرى حيث يعنى الملحق بالبنوك المرتبطة أو ما يطلق عليها بآليات الإجراءات التي تسمى المستثمرين ، وأخرى غير ، وما على الأسهم ،

## ب - المعاملة الوطنية

الأسهل في ميدا المعاملة الوطنية في اتفاقية الجات اتاحة الفرصة التنافسية بين السلة الوطنية والأجنبية فوردخاها عبر الحدود .. حيث يحظر التفرقة برفس رسوم أو ضرائب تفرق أو تميز بين السلة الوطنية والأجنبية ، كما لا يجوز وضع قيود أو إجراءات للتفرقة في قنوات التوزيع الداخلي بين الإنتاج المحلي والمستورد .. وخلال المفاوضات لوضع مشروع اتفاق الخدمات لوحظ صعوبة تطبيق هذا البندا كاملا بالنسب لمفهوم السلع ولهذا فقد أقر السماح بالتفرقة بين الخدمة الوطنية والأجنبية بشرط تدوين ذلك في جدول الاتفاقيات الخاص بكل دولة عضو بالاتفاق بحيث يعنى عدم كونه أي شرط في حالة المعاملة الوطنية هو المساواة الكاملة بين الخدمة الوطنية والأجنبية .. أو بمعنى آخر قبول المساواة والمعاملة الوطنية الكاملة لخدمة الخدمة الأجنبية مع الوطني .

## ج - الاتفاقيات الاضائية

وبموجب هذه المادة يسمح بأن تتضمن جداول الاتفاقيات ( ربط ) على بعض المعايير المتعلقة بـ :

Qualifications, Standards & Licencing Matters

والتي لا تخضع للجدولة تحت خاتمي النفاذ الى الأسواق والمعاملة الوطنية .

ويوضح الجدول التال مثال تطبيقي لكيفية تدوين الاتفاقيات المحددة في الجداول المرفقة ببروتوكول الانضمام الى اتفاق الخدمات :

وفي الجزء الرابع من مشروع الاتفاق تحديد لاسلوب التحرير التدريجي لتجارة الخدمات الذي يكون أساسه هو للمفاوضات بين الأطراف والتي تأخذ شكل الطيات

ويعبر عن ، والتوازن بين الاتفاقيات والخدمات التي يكون طرف ، ويضمن الاتفاق ان يتم ذلك في إطار جولات للمفاوضات المستقبل .

كما اعطي مشروع الاتفاق الحق للأطراف في سحب أو تعديل بعض التنازلات الواردة في الجداول بعد مرور ٢ سنوات ، وذلك بشرط ان تبدأ مفاوضات بين الطرف الذي يرغب في السحب أو التعديل لتعويض الأطراف









## النشر والخدمات الصحفية والمعلومات والتاريخ :

١٤ ج ٢٢٤

والقطاعات الفرعية للخدمات التي اعتبرت  
مكتباتية للجهات في قائمة استرشادية .

ب - تحديد الالتزامات الإلزامية المحددة  
لكل دولة وفقاً للقائمة المذكورة .

ج - السماح وللولاية خلال المفاوضات  
للتوازن بين الحقوق والالتزامات خاصة  
بالنسبة للدول النامية والدول التي في طريقها  
إلى التحول إلى اقتصاد السوق .

كما ينص الملحق الأرشادي على السماح  
بعمولة أكثر للدول الأقل نمواً التي تواجه  
صعوبات في تقديم التزامات محددة خلال  
هذه الجولة الأولى من المفاوضات .

وللواتح أن الاتجاه الحال للمفاوضات  
الدائرة الآن في جنيف في اتجاه البديل الثالث  
حيث تم وضع مشروع لائحة هذه المنظمة  
والتي تتكون من مجلس عام لكافة الأطراف  
المعاهدة أعضاء المنظمة ويكون هو المستوى

الوزارى ويقع المجلس العام ثلاثة محاسن  
مختصة هي :-

١ - مجلس التجارة في السلع ( إيجل  
محل الجهات العالية )

٢ - مجلس التجارة في الخدمات

٣ - مجلس الجوانب التجارية المرتبطة  
بالملكية الفكرية وذلك بالإضافة إلى جهاز  
لتسوية المنازعات في المجالات الثلاث ، ويقول  
المكتباتية القيام بأعمال اليوية لتتطلب هذه  
الاتفاقات والتي يتم التوصل إليها في حزمة  
اتفاقات جولة أوروجواي .

ول كل الأحوال وأن كانت النتيجة في  
المختار بديل أو آخر فإن الأمر سوف يحتاج  
إلى إقامة مجلس للتجارة في الخدمات ويضع  
نظام لتسوية المنازعات في هذا المجال ، وهذا  
هو مضمون مشروع القرارين الوزاريين إلى  
هذا الشأن حيث أن الأمر سيحتاج إلى  
تحديد اختصاصات المجلس ويضع  
الإجراءات الخاصة بسير العمل في الاتفاقية  
وكذا تسوية المنازعات .

٥ - الملحق الأرشادي للتفاوض حول  
الالتزامات الإلزامية خلال جولة أوروجواي :

### المرحلة الأولى - مرحلة الأعداد للمفاوضات :

من موضوع التجارة في الخدمات من  
لجنة شكلت في وزارة الاقتصاد والتجارة  
الخارجية وضمت ممثلين من القطاعات  
المختلة في تجارة الخدمات ( البنك المركزي ،  
التأمين ، النقل البحري ، السياحة ،  
الطيران ..... الخ ) وتحدد المهام المصرية  
قبل اشتراك مصر في مفاوضات جولة  
أوروجواي ( سبتمبر ١٩٨٦ ) على النحو  
التالي :

حرصاً من الأطراف المختلفة التي قامت  
بالتفاوض للوصول إلى مشروع اتفاق  
الخدمات على أن يكون هناك توازن ما بين ما  
تقدمه من التزامات في إطار الاتفاق الجديد ،  
وما تستحصل عليه من حقوق في كل من  
الالتزامات العامة والمحددة ، فقد تم الاتفاق  
على بعض المبادئ الأساسية التي تراض  
خلال مفاوضات أوروجواي باعتبارها أول  
مفاوضات تجارية متعددة الأطراف في قطاع  
الخدمات ، وأهم تلك المبادئ :

١ - الاسترشاد بتقسيم القطاعات

١ - أن تحرير تجارة الخدمات أمر لا  
يحتله الاقتصاد المصري حالياً .. بسبب  
شدة المنافسة التي ستشكل فيها قطاعات  
الخدمات المصرية وهي غير مؤهلة حالياً  
لخوض هذه المنافسة

ب - أن قطاعات الخدمات المصرية تتمتع  
بهاوية الخصبة التنافسية القائمة في تحقيق  
التوازن في ميزان التعامل التجاري مع العالم  
الخارجي مع نهاية خطة ( ١٩٩٢/٩١ ) كما  
أن للفرق أن يحقق فائض الميزان الخدمي  
من طريق زيادة الصادرات الخدمية بنحو  
٢٧,٥ ٪ خلال فترة الخمس في الوقت الذي  
تتخلف فيه الواردات الخدمية بنحو ٩,٢ ٪

ج - وعلى ذلك فإن السماح بنمو  
منافسة غير متكافئة مع واردات خدمية ، يعد  
عقبة الشقة فضلاً عن تصدير القطاع من  
التنميط والمزج والذي قد يمكنه من المنافسة  
لها بعد .

ويأتي الموقف المصري على أساس  
العلوم الذي خدمته الولايات المتحدة  
الأمريكية - إن ذلك عند بداية التحضير لهذه  
المفاوضات - وهو التحرير الفوري للخدمات  
قوة التوصل إلى الاتفاق وهو الأمر الذي  
أقيمت المفاوضات عدم قبوله واستحالة  
تطبيقه بهذا الشكل حيث أخذ مبدأ التحرير  
التدريجي ، ولي القطاعات - الواردة  
بالالتزامات المحددة والشروط التي تضمنها  
القول أعضاء الاتفاق .

وهذا التصور الأمريكي والفهم الدولي  
كان له الأثر في رفض كثير من الدول النامية  
دخول المفاوضات في موضوع الخدمات ،  
وأهذا فقد عرض الملح الأرشادي طرح في  
الاجتماع الوزاري وهو أن تكون هذه  
المفاوضات خارج إطار الجات ، وعلى أن  
يصدر قرار من وزراء الدول المشاركة في جولة  
أوروجواي وأجس من الأطراف المتعاقدة  
لإيجاد بحيث لا يكون هناك التزام قانوني  
بإرضاء قواعد الجات على هذه التجارة .

### المرحلة الثانية - المفاوضات الأولى عقب اعلان جولة أوروجواي :









## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

١٤ يونيو ١٩٩٤

ومن هذا المنطلق تم التركيز على موضوع زيادة مساهمة الدول النامية في تجارة الخدمات حيث تم اعداد ورقة عمل مصرية. تم مناقشتها خلال الاجتماعات غير الرسمية وعالجت الموضوع من ثلاث زوايا :

الأولى : وإحداث الدول النامية من الخدمات وما يسمح لها بالحركة في اتجاه الحرية بوضع قيود. إذا كانت زيادة الواردات تغطي الخسارة صككية على برامج التنمية .  
الثانية : لتلبية صلاحيات الدول النامية في تجارة الخدمات الدولية بمدىها أولويات والفضليات في اسواق الدول المتقدمة .  
الثالثة : تقوية قطاع التجارة والخدمات المحلية في الدول النامية بما يزيد من قدرته التنافسية في الخارج وإعطائه أولوية في التجارة المحلية .  
رابعاً على أهم الاكثار الواردة في الدولة المصرية .

الاشان في مرحلة مبكرة من العمل لاحتيا الفرصة لهذه المنظمات للمشاركة في عمل الجمعية والتعرف على مايقومون به مشاكل ويقتصر اليه بالانكشاف في هذا الصدد على اعتبار ان هذه المنظمة قامت بالفعل وأعاد بعض الدراسات حول تجارة الخدمات وهو الخدمات في عملية التنمية الاقتصادية .

٧ - ان لكل من الدول المشتركة المفاوضات أولويات ولكن من الاممية بكم الالتزام بالنص وفتح الاعلان الوزاري حد يمكن احراز تقدم ملموس واحراز نتائج ايجابية واقعية يتقبلها الجميع .

### المرحلة الثالثة - اعداد مسودة مشروع الاتفاق

كان موقف مصر في لجنة المفاوضات خلال اعداد مسودة مشروع اطلاق الخدمات باعتبار موضوع تجارة الخدمات من اهم الموضوعات الحيوية في جولة اوروبا ، وقد رفضت الدولة لثمانية في مناسبات ارجاع هذا الموضوع في المفاوضات وقال بظهر فقط كالتجربة لتبادل الآراء والمعلومات والبيانات ، ول اعلان بيننا درست تم ارجاع موضوع تجارة الخدمات للتفاوض مع عدم الحكم المسبق وبالشروط الآتية :-

- بالنسبة للواردات :
- ١ - محاولة في التحديد التدريجي لكل وبعض قطاعات الخدمات .
- ٢ - فترة زمنية لتطبيق الالتزامات بالنسبة للدول النامية .
- ٣ - اقتراح ان يقابل التزام الدول النامية بفتح اسواقها للمنتجات التالية :-
- ١ - تحديد شكل وحدود التواجد التجاري .
- ب - قبول على بعض قطاعات السوق .
- ج - اتيه كمية وقيمة على حجم العمليات .
- د - حق تدريب الفنيين الوطنيين في مجال الخدمة .
- هـ - استخدام التكنولوجيا الحديثة .

- و - فرض رسوم وضرائب اضافية .
- ز - الملكية بنسبة من المكين العمل في الخدمة .

- بالنسبة للصناعات :
- ٤ - التزام الدول المتقدمة بفتح مراكز له مصدري الخدمات في الدول النامية بالمعلومات التجارية .
- ٥ - وكذا القواعد والنظم المتعلقة بتجارة لخدمات وفرض لعل .
- ٦ - إزالة حواجز واجود لفرس العملة ومنها التسهيلات وتحرير العمل في الدول المتقدمة
- ٧ - السماح للدول النامية باستقلالات تفصيلية

في اجتماعات مجموعة التفاوض حول الخدمات ركزت مصر على النقاط التالية :

١ - ان الاعلان الوزاري لجولة اوروبا قد حدد اهداف التفاوض حول الخدمات فانها يجب ان تسفر عن اتفاق دول حول الخدمات بهدف ان توسع لتجارة في الخدمات لخدمة اهداف النمو الاقتصادي والتنموية الاقتصادية .

٢ - ان اي اتفاق يتم التوصل اليه يجب ان يكون قائماً على احترام التشريعات القومية في مجال الخدمات .

٣ - ان المفاوضات حول التجارة في الخدمات وفقا للمفهوم الوارد في الاعلان الوزاري يجب ان يقتصر فقط على البراتب التجارية من هذا الاعلان والتطرق للمفاوضات الى جوانب اخرى .

٤ - ان مرحلة تبادل المعلومات حول الخدمات لم تنتهي ومازال هناك قدر كبير من العمل مطلوب لإنجاز في مجالات تعريف الخدمات والتجارة في الخدمات والبيانات الاحصائية حول هذه التجارة ومن الاممية بكم العمل على التوصل الى مفاوضات واضحة بشأن التعريفات المشتقة في هذا الخصوص حتى يكون هناك وضوح لها يمكن اشفاه في المفاوضات ومايمكن استهانة منها وكذلك بالنسبة للمشاكل الاحصائية فان توازن هذه البيانات سيكون له اهمية كبيرة عند تقييم العناصر والقطاعات التي سيتمثلها الاتفاق حول التجارة في الخدمات .

٥ - يجب ابراه الفرق الجغرافية بين التجارة في السلع وبين التجارة في الخدمات ومن ثم فلا يمكن ان تستخدم من حل مشاكل التجارة في الخدمات نفس الاساليب التي تستخدم في حل مشاكل التجارة في السلع .

٦ - انه بالنسبة لما ورد في الاعلان الوزاري حول الامتثال بالدمم الفني الذي يمكن ان تراه بعض المنظمات الدولية الاخرى لمجموعة التفاوض حول الخدمات فانه من الممكن ان يتم اتخا قرار في هذا









٣ - يوافق ما يقضى به إعلان جولة ايرجواى  
فاته خلال المرحلة الأخيرة من المفاوضات  
ستتم كل دولة بتقييم مستخدم من  
التزامات وبماستحصل عليه من مزايا في ظل  
حزمة اتفاقات جولة ايرجواى وذلك قبل  
الموافقة النهائية على نتائج الجولة .

## أهمية تجارة الخدمات بالنسبة لمصر :

١ - تعتبر تجارة الخدمات ( التجارة غير  
المغطاة ) حاليا في مصر جانبا أساسيا في  
مكونات ميزان المدفوعات المصري والتي  
يظهر أن قطاعات الائتلاف الدول الجديد  
وأهمها : قطاعات السياحة - قطاعات التشييد  
الخارجي ، الخدمات المهنية ، النقل  
والمواصلات وغيرها .

٢ - بالإضافة الى ان هناك اتفاق خلال  
اجتماع مؤتمرال ان يقسمن مشروع  
الاتفاق القدرت عوامل الانتاج في تجارة  
الخدمات ( رأس المال - العمالة - الادارة ) .

وتقدم المفاوضات حاليا لرفع وإزالة القيود  
التي تضعها الدول المختلفة على حرية حركة  
العمالة بما يسمح المزيد من قدرات الدول  
التي تصورها في سوق دول اوسع ، وبالرغم  
من مقاومة الدول المتقدمة لا إلا ان معظم  
الدول النامية تصر على اعتباره أمرا حيويا في  
الاتفاق ، ولإغلاق على أهمية موضوع  
تصدير العمالة بالنسبة لمصر .

٣ - يلاحظ ان نشاط تجارة الخدمات  
بالنسبة لمصر ( تصدير الخدمات ) تكاد  
تكون نسبتها المنخفضة مع الدول العربية  
( كالتجارة والخدمات ) ونسبة اقل ( ا  
الفرانك ) للتشييد والخدمات المهنية ) وايضا  
مع الدول المتقدمة اذا أخذت في الاعتبار ار  
مفهوم تجارة الخدمات في قطاع السياحة و  
عبارة عن عملية استيراد واستضافة حركة  
السياحة في الوطن .

٤ - من الأهمية مشاركة مصر ووجهه  
داخل الأطراف المتعاقدة في اتفاقية التجارة  
الخدمات الجديد أخذين في الاعتبار النظم  
المستقلة للموضوع وبصفة عامة .

## المرحلة الرابعة - خلال مؤتمر بروكسل ١٩٩٠ ، وتحديد الالتزامات الأولية لمصر :

خلال الاجتماع الوزاري الذي عقد خلال  
ديسمبر ١٩٩٠ اعلنت مصر موقفها في كافة  
موضوعات جولة ايرجواى حيث كان من  
المقرر انهاء أعمال هذه الجولة من المفاوضات  
التجارية متعددة الأطراف ، الا ان الاجتماع  
لم يتمكن من حل المشاكل التي واجهتها  
خاصة في موضوع الدعم الزراعي وانتقل على  
استمرار المفاوضات في جنيف لمعين التوصل  
الى نتائج في المشاكل قيد البحث .

وجاء في إعلان موقف مصر في موضوعات  
الدولة استنادها المبدئي لقبول الدخول في  
التنظيم الدولي للتجارة في الخدمات مع اعطاء  
المرحلة للدول النامية في التطبيق ، كما أعلن  
من استناد مصر لتقديم التزامات اولية في  
قطاعات :

- السياحة
- التأمين
- سوق المال

وبحلول أعمال لجنة الخدمات المشتركة  
بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،  
وكتيجة للمفاوضات الثنائية التي تمت مع  
عدد من الدول المشاركة قدمت مصر عرضها  
المعمل في نوفمبر ١٩٩٢ بحيث يقسمن  
الالتزام الأول بالإضافة الى ماسبق للقطاعات  
التالية :

- البنوك
- والتشييد والبناء
- النقل البحري

وكان تم تحديد الشروط والقواعد التي  
يسمح فيها - دون غيرها - بدخول مورد  
الخدمة الأجنبية الى السوق المصرية وبالشكل  
الذي يسمح له بذلك ولما هو قائم فعلا في  
القوانين الوطنية ، وبمايتماشى مع سياسة  
الإصلاح الاقتصادي التي تقدمت فيها مصر  
بخطوات إيجابية خلال السنوات الماضية .

لتجارة الخدمات فيما بينها .  
٨ - تحرير بعض قطاعات الخدمات في الدول  
المتقدمة لصالح الدول النامية .  
- بالنسبة لقطاع الخدمات المحلية في  
الدول النامية .  
٩ - منح الافضلية ليريدن الخدمات  
المحليين .  
١٠ - السماح بصنادير ومساعدات حكومية  
لقطاع الخدمات المحلية .  
١١ - قبول حد أدنى من تقديم الخدمات  
المحلية .  
١٢ - وضع قواعد حديثة منظمة لتجارة  
الخدمات في ضوء المناخ الجديد لتجارة  
الخدمات .  
- هذا وقد حدد الخط التفاوضي المصري في  
مجموعة الخدمات على النحو التالي :

أولا : من الأهمية المشاركة الفعالة في  
مشروع الاتفاق حتى يمكن ضمان اكبر قدر  
من الحرية في التطبيق الذي سيحصله للدول  
النامية بصفة عامة ، وإلى الدول التي تمانى  
حيزا في ميزان مدفوعاتها بصفة عامة ، حيث  
انه من حيث المبدأ العام - ودون وضع حكم  
مسبق على شكل الاتفاق من الأفضل عدم  
العزلة من الاتفاق الجديد لما لذلك من آثار  
سلبية على المستويل .  
ثانيا : العمل على ان يكون الاتفاق إطار  
عام يشمل وعلى كافة قطاعات الخدمات ،  
وتكون فيه التزامات متوازنة مع الحقوق  
ويحد أدنى ، وأصناف فترة زمنية لتطبيق  
التزامات التحرير تدريجيا لبعض فروع  
القطاعات التي ستقدمها وتقدمها مصر في  
مرحلة لاحقة ولما قدرتها التنافسية الفعالة  
وكذا بطور وبتطبيقات التنمية .  
ثالثا : بناء على ذلك فإن موضوع تبادل  
الانتازلات القطاعية لا يجب ان يبدأ التفاوض  
فيها الا في مرحلة لاحقة للاتفاق العام  
والشامل ووفقا لحدود المرحلة التي ستقبلها  
كافة الأطراف الدول النامية في تطبيق  
القواعد العامة .  
رابعا : يمكن التوقيع على الاتفاق الدولي  
لتجارة الخدمات بعد عرضه ومناقشته في  
الاجتماع الوزاري لانهاء جولة ايرجواى  
على ان تبدأ هذه جولة جديدة من المفاوضات  
تبحث موضوع التنازلات والتحرير التدريجي  
للقطاعات الرئيسية والفرعية لتجارة  
الخدمات .







- أ - تزايد الدول العربية التي تشارك في مجموعة الخدمات حاليا ( مصر ، تونس ، المغرب ، السعودية ، الكويت ) ومن المحتمل أن تنضم دول أخرى للاتفاق بعد اعلائه . وسبق الإشارة إلى أن الدول العربية تمثل أهم سوق لتصدير الخدمات المصرية واحتمالات زيادتها في المستقبل واسعة وكبيرة .
- ب - إمكانات المستقبل لزيادة قدرة مصر في تجارة الخدمات إلى الدول المتقدمة واردة في الاعتبار مع النمو السريع لتلك التجارة على المستوى الدولي .
- ج - فتح السوق المصرية لاستيراد بعض الخدمات التي تحتاج إليها خصوصاً التكنولوجية يؤثر إيجابيا على التنمية الاقتصادية .









# الامرام الاتصادى

المصدر :

١٤ جمادى ١٩٩٦

التاريخ :

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

اسم الدولة ( )		جدول الالتزامات في إطار اتفاق التجارة الحرة لسياسة الخدمات	
الالتزامات المتأخرية	المادة الرقمية	الدعمون الى الأسماء	التنظيم أو القطاع الترومسي
الخدمات الصحية			
القائمة المشفوسات			
- توفير خدمة خاصة على العلاج في المستشفيات الأجنبية .	-	- في شكل مشروع مشترك	-
- ما بين ٢٢٠ - ٢٢٥ .	-	- رأس المال الأجنبي لا يزيد عن ٢٢٠	-
- لا يسمح بتشاط الاستثمارات الأجنبية في إطار التأمين الصحي .	-	- يسمح بالتعاقد الأجنبي في حدود ٥٥٪ من حجم السوق الذي يحدده عدد الأسرة	-
-	-	- المسألة الرقمية لا تقل عن ٨٠٪	-
-	-	- يسمح للأجانب في الوظائف الإدارية العليا والأطباء ذوي التخصص الرابع وما لا يزيد عن ٢١٥ من المواطنين	-

وتنصا التواء جدولسة الالتزامات يتم تحديد طلبة سلم الخدمة والتي يمكن أن تكون من أربع أمثلة كال :-  
 (١) الخدمة غير الحدود  
 (٢) حركة التملك  
 (٣) حركة الانتشاء  
 (٤) حركة المسألة  
 وتحدد الشروط بالنسبة للدخول الى الأسواق والمساهلة الرقمية وتلك لكل طلبة .







مجلس الشورى يختتم مناقشاته في « الجات »

## التطور الإنتاجي ضرورة لمواجهة سياسة الإغراق

### دراسة جدولة ديون الفلاحين لسنك التنمية وإعفائهم من فوائداه



مكتبر زكي أبو عامر وزير شئون مجلس الشورى يستمع للملاحظة من الدكتور خلاف عبد الجابر حول مناقشات إقليمية « الجات »

[ تصوير عادل أحمد ]

الطرف المستورد مواصفات السلع التي يطلب استيرادها من مالا أو من غيرته، لهذا يجب أن تعمل جيد وتكون على وعي بهذا الذي يجري في العالم وخصاصه في المرحلة القادمة.

وقال فهي ناشد، لإيجب أن ننزل عن المعصر ونخرج من قناريه، كود أن يكون لنا دور في صناعة الأحداث العالمية، فالتنافسية «جات» بما فيها من إيجابيات وسلبيات لا يمكننا أن نغفل عنها خاصة وأنها تقيم ٩٠٪ من دول العالم، المعصر بشايرها الحضاري بها زخم فكرى وإجتماعى

ركبت انظارها على الإنسان للمصري القديم، وعلينا أن نرفع شعار التقدمى ولات نلق مكتوفى الأيدي وليند من مصادر التضريرات ألقى يمكن أن تطور النظام الاقتصادي لأوكية النظام المعاصر في ظل إقليمية «جات» واقفاد أن مصر قادرة دالما على التطور والتقدم وتكر عثمان ابن ابراهيم من هذا موضوع شديد الحساسية ولكن هذا لا يعطينا أن تناول الأساليب كما تتناول الإيجابات، وأول طبقات الإنشائية في العراق السفلى من الدول ألقى مبدئيا في الإنتاج كما وكيفا، كذلك الدول المسماة بالشعوب الإنشوية لميلنا مالا منذ سنوات

اختتم مجلس الشورى أمس برئاسة عبد المال الجارحي، وكيل المجلس، مناقشاته الموسعة حول موضوع الإنشائية «جات» حيث أكد الأعضاء على ضرورة حشد طاقة البشرية والمادية والعلمية والتكنولوجية لمواجهة سياسة الإغراق في ظل هذه الإنشائية وذلك بزيادة الإنتاج وتحسين جودة ليكن ألقا على مواجهة المنافسة بخلقيا وخارجيا، وأن تسعى الدول العربية لإقامة تنسيق بينها في إطار إقامة السوق العربية المشتركة للتركيز على تحقيق الكمال والفاعول في إنتاج سلع معينة تملك بها السوق العالمي كمنافس أو منتج متميز حتى يكون العرب موقع على الساحة الاقتصادية العالمية، وكشفت المناقشات عن أن اتفاقية «جات» ستعمل على زيادة الإنشائية الإنتاجي في العالم بما يقدر بنحو ٦١٥ مليار دولار أمريكي وهو ما سيخلق فرصة للتشغيل للزيد من الأيدي العاملة للحد من مشكلة البطالة.

وأعلن الدكتور سعد نصار وكيل وزارة الزراعة أن الحكومة تدبر حاليا إعادة جدولة ديون الفلاحين ليدخل القضية والأشخاص الزراعي وإعفاءهم من أوقها.

وفي بداية المناقشة قال محمد زكي مائله أن اتفاقية «جات» تضمنها اصام تحد خطيرة هو أن تكون أو لا تكون الاقتصادية، وسوف تكون صناعة كقول والتسويق في مصر أول ما يتناول بالإنشائية «جات» كما أن صناعة الدول سوف تتلقى أيضا بهذه الإنشائية، ولهذا يجب الاهتمام بتجميع الاستثمار وتطوير وتحديث الإنتاج القومي وأن أي مشروع ينشأ على أرض مصر إنما يعني توفير فرص عمل للشباب للتدخل وجب الاستفادة من خبروعات البنية الأساسية، وأعرب عن أسفه الشديد لأن السوق العربية المشتركة لم تتشك منذ الإعلان عن تلك في الستينات السابق نحن العرب من السوق الأوروبية المشتركة ألقى قامت بعد ما فكر العرب في إنشاء سوق عربية مشتركة، أنه يجب أن نحافظ على الإنشائية الوطني من سياسة الإغراق في ظل الإنشائية «جات»

كتب الجلسة:

عبد الجواد على

وكان عبد الحميد امين أن الإنشائية له آثار جانبية على المواطن محدود الدخل، وعلينا أن نعمل بكل طاقنا للزيد من الإنتاج لتقاوم ضيف «جات»، وهو ضيف تقبل الطفل، وعلينا أن نركز في تقدمنا على التطور التكنولوجي زراعيا وصناعيا لأن الزمن عنصر حاسم في عملية التطور الإنتاجي، وهذا لا يتحقق إلا بالاستفادة من عنصر الوقت ولا يكون هذا إلا باستخدام أحدث أساليب العلم، وعقب خلاف عبد الجابر (القريه) ليويد سوى ١١ نواه لا يخضع لأي حسابه أما بقلية الأقوية وهي الخاصة بالطبقات محدودة الدخل فهي تخضع للحصاة الوطنية من المنافسة الأجنبية في ظل الإنشائية «جات» ولا أقول هذا للتوهم من المنافسة، ولكن علينا أن نلق بالمرصدا وتكون حسنين ونحن نتعامل مع العالم في ظل الإنشائية، وعلينا أن نشارك في اللواصصات البيئية وحماية البيئة مستكون وإراءه بطقات والتي على أساسها سيحدد









المصدر :

١٥ - ١٩٨٠

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وطالب الاعضاء بدعم زراعة القطن ومساعدة الفلاحين على تسويق انتاجهم والتوسع في فتح اسواق خارجية للتصدير واستنباط سلالات جديدة للقطن تسهم في زيادة الانتاج والتوسع في تصنيع القطن محليا بدلا من تصديره الى الخارج.

واعان الدكتور سعد نصار وكيل وزارة الزراعة ان سياسة الزراعة في المرحلة الحالية هي التوسع في المقاومة البيولوجية لحصول القطن بدلا من استخدام المبيدات خاصة ان انتاج مثل هذا النوع من المحصول يباع في السوق العالمية بزيادة ٣ أضعاف عن سعر القطن المحلي للاستثمار فيه المبيدات.

وقال ان الحكومة تدرس حاليا اعادة جولة ديون المزارعين لمدة للتنمية والاكتفاء الزراعي واعلمهم من فوائد هذه الديون.

على والجات في عام ١٩٩١ جعلها تبنوا شيئا مختلفا، وإذا كانت الاتفاقيات تشير إلى ان التناقص سيكون في خدمة المستهلك ولكن المهم هو تحديد معنى وعي المستهلك حتى لا تستنزفه السلع المتنوعة وان يتم تصديره بمعنى جودة وأهمية هذه السلع للمستهلك لأن السوق سيكون عليه ان يقلل الخسائر والسعي لأن الاتفاقية تفتح الأسواق أمام الجميع، وهذه مسئولية الوكلاء الذين يمثلون السلع وعندهم ان يكونوا على قدر كبير من الوعي والحرص الوطني بحيث لا يستوردون سلعا قد تضر بالاقتصاد القومي. ولابد ان ندمي أنفسنا من الانخفاض بالقيمة القانونية، كما يجب ان نولي اهتماما للمستهلكين المشرعين المصريين حتى لا تسرق مخزوناتهم ويكون ذلك بأن يتسرع المشرع المصري بحق احتكار اختراع لمدة عشرين سنة.

وقال الدكتور جلال شراييد ان رجال المزارع يشار في والجات سيكون لها آثار بعيدة المدى على الاقتصاد المصري ولكن لا يترك الخطورة في بعض جوانبها، فألزامية الجديدة ليس فيها استحداثات لحماية الصناعة الوطنية بعكس الاتفاقية الجديدة فمثلا حق ملكية براءة الاختراع مقرر للدول النامية بحوالي سنة فقط، وقال ان سعر الدواء في ظل اتفاقية الجات سوف يرتفع لكثير من مشرطين ضعف لأننا نملك حتى الآن براءات اختراع للأدوية التي طورناها او ابتكرناها محليا وإيجاع بسعر منخفض جدا لأنه لا يتم تحصيل أسعار براءات الاختراع على الدواء المبكر، وقال لابد ان نركز على زراعة القطن لحد من استهلاكه من الخارج لأن أسعاره سترتفع في ظل اتفاقية الجات، أما الصناعة المصرية بوضعها الحالي ان تصعد أمام طوفان والجات وعلمنا ان نظور أنفسنا بشكل أفضلنا أكثر قدرة على المنافسة داخليا وخارجيا. وفي الجلسة المسائية جرت مناقشة حول تقرير بشأن القطن انتاجا وتسويقا.

لليلة القطن كغزة كبيرة في مجال الانتاج الكمي والنوعي مع أنها بدأت مسؤوراها الصناعي بعدد عدة سنوات، فالمصريون لديهم منسوجات متنوعة من صوفية وجيرية وقطنية وقطرها في الأسواق بأسعار رخيصة جدا. أحسنى ان يؤدي هذا إلى منافسة الصناعة المصرية، والمخرج من هذا المأزق علينا ان نركز جهودنا في زيادة انتاج القطن والتسويق لتواجه هذا الانخفاض مع التركيز على التطور المستمر ومواكبة احتياجات السوق المحلي والخارجي، ونفس الشيء ينطبق على الصناعات الأخرى.

وقال محمد رجب ليس هناك خيار أمامنا، ولكن علينا ان نتجه نحو الانفتاح بمسئولية لتلجأتنا حتى يكون قادرا على مواجهة المنافسة في السوق العالمي. وهذا يتطلب تنمية القوى البشرية لأنها الأساس في عملية التطور التكنولوجي كما ونوعا، لأننا اذا تقاعسنا فإن السياسات التي سنتعملها ستكون كثيرة وسوف نتحول إلى دولة مستهلكة فقط غير قادرة على العمل والانتاج، الأمر الذي يستنزف قدراتنا الاقتصادية، فلماذا ان تكون منتجنا قادرة على المنافسة في السوق العالمي وان نركز جهودنا على منتجات بعينها لتكون قادرة على مواجهة المنافسة لأنها ستكون صعبة والقاسية علينا ان نولي الصناعة المنافسة اهتماما وطنيا، وطالب بالتشجيع سوق عربية مشتركة تركز على انتاج سلع بعينها تكون قادرة على مواجهة المنافسة، ويمكن ان نحقق الوجود الذي نطمح فيه للسوق العالمي.

وأكد الدكتور سميرة القليوب ان هذا الموضوع كان يجب ان ناقشه منذ سنوات وليس الآن خاصة وان والجات معروفة منذ أكثر من خمسين عاما منذ وضع هذه الاتفاقية التي تهم جميع الدول ومصر شريك في والجات منذ استحداثها ولكن التطور الذي أدخل









## بنك الإمارات الصناعي يطالب بتوحيد التعريفات الجمركية لبلدان الخليج قبل الانضمام للجات

وأشارت الدراسة أن الاتفاقيات الخليجية ستحقق إيجابيات عدة في ظل تطبيق اتفاقية «جات» حيث أن نجاح تحرير التجارة العالمية تحت إشراف الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية «جات» يمثل من غير شك أحد المكاسب الرئيسية التي تسعى إليها دول مجلس التعاون الخليجي نظرا إلى التطور الكبير في صادراتها من مشتقات النفط الهام والصناعات المعدنية الأساسية.

وأضافت أن إزالة القيود الكمية والائدية على الصادرات المصنعة وانتقال الخدمات سوف يخلق لدول المجلس ميزة عامة تتمثل في تسلياب صادراتها من المنتجات الصناعية خصوصا البتروكيماويات والألومنيوم إلى دول العالم.

هذا بالإضافة إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي في ظل خفض الرسوم الجمركية سوف تتمتع بميزة أخرى وهي أن وارداتها من دول العالم كافة لا تخضع لاية قيود كمية أو إدارية.

وتعتبر البحرين والكويت والدولتين الخليجيتين الوحيدتين اللتين انضمت - في ديسمبر الماضي - إلى جات بينما تدرس الإمارات وقطر الانضمام إلى الاتفاقية والسعودية التي تعتبر عضوا مراقبا بالمنظمة الدولية. وتتراوح التعريفات الجمركية في مجلس التعاون ما بين ٢٪ - في الإمارات - إلى ١٢٪ - في السعودية. ومن جهة أخرى يسعى مجلس التعاون الخليجي للوصول إلى اتفاق للتجارة مع الاتحاد الأوروبي في ١٩ و ٢٠ أبريل القادم في مسقط وكذلك مناقشة المقترح الأوروبي بفرض ضريبة على

دعوت دراسة إلى توحيد التعريفات الجمركية لبلدان الخليج قبل الانضمام لاتفاقية التجارة والتعريفات الجمركية «جات».

وطالبت الدراسة التي أعدها بنك الإمارات الصناعي، دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية سرعة توحيد التعريفات الجمركية والتنسيق السياسات الاقتصادية قبل الانضمام إلى جات.

وأكدت الدراسة التي نشرتها مجلة «سيد»، أن اتفاقية الجات ستسمح للصناعات النفطية الخليجية في الوقت الذي ستعرض فيه

تعدادات

جديدة لا

يمكن

### حنان حلي



حنان حلي

التعدي عليها إلا عن طريق توحيد الاتفاقيات الخليجية وإنشاء سوق خليجية مشتركة. صرح هذه البلدان أن فرصة للتعاون والتنافس مع التكتلات الاقتصادية الأخرى في العالم

الطاقة على صادرات بلدان الخليج من الزيت والمنتجات النفطية وبما للنفط من القيمة مضافة خاصة يشهدون على المجموعة الأوروبية لأزالة الحواجز المفروضة على بيع منتجاتهم البتروكيماوية من الأتيلين وغيره في السوق الأوروبية. تتسمي مع نطاق «جات» الجديد فإن الأوروبيين الذين ظاهروا يرفضون فتح أسواقهم من الصعب أن يستمروا في موقعهم.









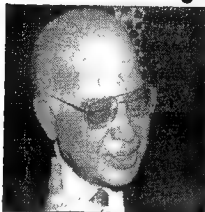
المصدر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١١ فبراير ١٩٩٤

## الجامعة العربية تحدد ٤ بدائل للتعامل مع اتفاقية «الجات»



عصمت عبد المجيد

□ القاهرة - العالم  
اليوم :

حذرت جامعة الدول العربية من اثر اتفاقية «الجات» على الاقتصادات العربية وذلك في أحدث دراسة أعدها لتوزيعها على الدول الأعضاء ليبحث التطورات الدولية والاقتصادية والرها على الاقتصاد العربي.

وأكدت الدراسة

التي أشار إليها الدكتور عصمت عبد المجيد في الاجتماع الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للجامعة ان العالم العربي يستورد ما بين ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من احتياجاته الغذائية. ومن المتوقع زيادة هذه النسبة مع تزايد معدل نمو السكان الحالي الذي يتراوح ما بين ٢,٨٪ إلى ٤,١٪ سنوياً والذي أدى إلى ارتفاع تعداد سكان الوطن العربي إلى ٢٤٢ مليون نسمة عام ١٩٩٢ وإلى نفس الوقت ستزداد أسعار الغذاء العالمي.

وأشارت الدراسة إلى تأثير الصادرات العربية بعد تحرير التجارة العالمية في كل من الصادرات الغذائية والمواد الخام والمواد الكيميائية والسلع الصناعية وقطاعات اليمن والعراق ومصر والمغرب والسودان وسوريا والأردن ستأثر صادراتها الغذائية. كما ستأثر صادرات المواد الخام في اليمن والمغرب والسودان وسوريا واليمن وقطر والمغرب وتونس والسمودية والعراق وسوريا والكويت تبدأ هذه الدول في تطوير منتجاتها على أساس الجودة الشاملة لتتنافس عالمياً.

كما حذرت الجامعة العربية من تأثير الصادرات الصناعية لكل من مصر والمغرب والأردن وسوريا والكويت والإمارات ويتضح ذلك من هيكل الصادرات العربية للمركزة في أوروبا ٤٠,٧٪ وآسيا ١٩,٥٪ وأمريكا ١٩,٥٪ والدول العربية ٢٥,٩٪ أما الواردات العربية فتتركز في أوروبا ٤٧,٤٪ وآسيا ٢٢,٦٪ وأمريكا ١٢,٩٪.









المصر : العالم اليوم

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

١٦ خريف ١٩٩١

وبناء على ذلك طالبت الجامعة العربية الدول الأعضاء بتحديد حجم المناقشة التي تتعرض من لها الدول العربية بعد تحرير تجارة السلع الصناعية وتسهيل إمكانية الوصول للأسواق الدولية وعلى الجانب الآخر اشجارت الدراسة إلى أن الدورات العربية من السلع الالكترونية والتكنولوجيا سوف تتأثر بالمنافسة الدولية والأسعار العالمية وتخضع المنتجات الفكرية والخدمات من سياحة ونقل وتأمين وبنوكه لمنافسة الجودة في السوق العالمي إما للشركات الحكومية فسوف لا تصبح حكرا على الدول العربية بل سوف تدخل أيضا سوق المنافسة الدولية. وحذرت الجامعة العربية من مخاطر للدور العربي في التعامل مع «الجات».

الدخول والجات تدريجيا للاستفادة من السقوف الزمنية المنوطة لترتيب المنظومة الاقتصادية العربية قبل الدخول.

الدخول في «الجات» بشكل تكامل تجاري عربي يعطي الفرصة لتبادل المزايا التقنية للدول العربية الأعضاء والموصول على قوة تقاوضية مع «الجات» والدول الأعضاء فيها.

تجنيد منظومة الانتاج الصناعي والانتاج الزراعي العربي خلال السقوف الزمنية بانفسال مفهوم الجودة الشاملة مع تحديد تجارة الخدمات الثقافية والمنتجات الفكرية لخصوصية اللغة العربية والدين.

جعلولة تحرير الخدمات العربية مرحليها حتى لا تقلد الدول العربية مراكزها في السوق العالمي للمصارف والتأمين والنقل والسياحة وغيرها.







## «الجات» ومناشآت التوري الواسية

اصبح مجلس التورى سيقا إلى مناقشة القومية الهامة وإيداء أن له وتوصياته حول هذه القضايا في الوقت المناسب بكل موضوعية وعلى أسس وبراهين علمية سليمة فقد بدأ المجلس مناقشة جدية حول اتفاقية الجات



مطفى جنى

والتكاسلها على الاقتصاد المصرى بناء على اقتراح مقدم من الدكتور خلاف عبد الجابر خلاف وعدد من أعضاء المجلس الذين تكروا في طلب المناقشة أنه لا جدال في أمر دخول مصر في منظمة التجارة العالمية الجديدة كبريات قوة خاصة أن الاتفاقيات التي يلتزمها للتجارة الجديدة لم تقتصر على إلغاء التجارة الحرة بل استحدثت لحكم التعامل في أنشطة قطاع الخدمات التي يصل في مصر إلى ما يقرب من ٢٥ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي علاوة على حماية أنواع الملكية الفكرية التي تشكل في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالإضافة إلى أن الاتفاقية الجديدة تدخلت في تنظيم الاستثمار وأكد الدكتور خلاف مقدم طلب المناقشة أن اتفاقية الجات، وتوفر حماية للتول القاسية في مواجهة الدول المتقدمة وحده من سلطة هذه الدول من استخدام قدراتها التجارية كوسيلة لتفويض على الدول القارية وأشار إلى أن استراتيجية الدولة للتعامل مع التطورات الاقتصادية مع سوق واسعة ذات قوة شرائية كبيرة أكبر على استعدادها للتعامل معها وإن التعامل مع سوق دول الأعضاء في المنظمة التي تغطي أكثر من ٧٠ في المائة من التجارة العالمية من شأنه أن يضمن تطور أداء مشروعات الإنتاج في مصر وإنتاج طاقات إنتاجية جديدة عند السبيل الوحيد لزيادة فرص التشغيل لقوة العمل كما أشار إلى أن دخول الإنتاج المصرى في حلبة المنافسة الدولية يوجب بالضرورة إلى الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والتكنولوجية التي تملكها مصر والمعلم أن تتوافر لها مستقبلا وأن مصر كقوة وأجهزة إنتاجية قادرة على تقديم تعديل الأوضاع الاقتصادية في الأسواق العالمية والمنظمة الجديدة لكي تكون أنشطتها الاقتصادية في السوق العالمية والخارجية قادرة على المنافسة. وأكد طلب المناقشة ضرورة إعادة النظر في كثير من النظم والقوانين والسياسات الداخلية حتى تتواءم وتحسن جهود تعديل الأوضاع في فترة صعبة ومعقدة وتسرير إصدار التشريعات من موف السبل الزراعية والصناعية الهامة لإنتاجا وتصديرا واستيرادا على أساس مصلحة سليمة ولما لا يرد تصنيفا لجزر في تسليح عن التزايد التوسعية التي تتمتع بها مصر وكيفية الاندماج بهذه المزايا وكيفية تنظيمها. وأقر فتح مجلس التورى لهذه القضية الهامة مناقشة واسعة اعتمد أنها جديرة بالمناقشة والتأمل للاستفادة من كل ما يثار فيها من أراء وتوصيات وأفكار لاحتاج حتى لاتنا لن نحدثي بمصر عن العالم حيث أن الاتفاقية العالمية ١١٧ دولة حتى الآن وإيجابيات اتفاقية الجات اقتصادية أكبر من مخاطرها لا مع ذلك الجهد لتكون متجنبين ومصريين لاسطوريين وسياهيكين









الأهرام المسائي

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

٢٠ جويلية ١٩٩٤

التاريخ :

## أضواء على «حرب الكبار» «الجات» على الطريقة الأمريكية

على اعتبار أنها  
تمسك على  
سياسات «الحماية»  
التجارية وتفضل  
الشركات الأوروبية  
على نظيرتها  
الأمريكية عند إرساء  
مقودو المشاريع  
الحكومية كما أنها  
مارست ضغوطاً  
عظيمة على اليابان  
للتفتح أمام  
للتجارت الأمريكية  
للتضييق الحزج  
التجاري الذي يصل  
إلى ٦٠ مليار دولار  
سليماً لمناخ اليابان.

وكانت الولايات المتحدة في كل ذلك متزمنة أنها محاربة  
شريف ويرغب في توفير «التجارة الملائمة» والقرار جيداً  
الانتقال الحر بين الدول والشركات.  
• ولكن للذين القنص أن إسباب فشل قمة «كليتوتون» -  
هوسوكاوا ، ومن بعدها الاتفاق على منطقة طارات متحدة  
بقيمة ٦,٢ مليار دولار للسعودية ومثلان انتهاكاً وانسحاباً  
أبداً التجارة الحرة والتنافسية وشريان بلا شك تحت بند

شهد السبعين للمضي لتقنين حقيقيين أبداً كالغ  
الكثيرين طوال العقود الماضية لترسيخه وكسب الاعتراف  
الدولي به، وهو مبدأ تحرير التجارة الدولية، وقد جاءت  
التجربة للأسف ، على غير ما يروج هؤلاء، لأنها ببساطة  
لشل ذريع وصغير، كبير من الناحية التي ليست له قيمة في  
العمليات الحسابية  
محرر تحرير التجارة الدولية هو في الأساس الإحتلال كل  
البعد من أساليب «التجارة الموجهة» أو تمييز آخر - فربما  
التجارية أي التمييز الحكومي على عمليات التبادل  
التجاري بين الدول والمؤسسات المالية، وبدلاً من ذلك تترك  
الساحة خالية تماماً أمام عنصر يهوى من عنصره  
النافع.

ويذكر الكثيرون أن للتجارة دور فيما بيننا عندما تم  
القرار اتفاق تحرير التجارة العالمية في نهاية العام الماضي  
وذلك على أساس أن قواعد اللعبة ليست في صالح الدول  
النامية على الإطلاق فهي بذلك تفشل معركة خاسرة مع  
الدول المسيطر تجارياً، وهذه المقاييس لها ما يبررها بالنسبة  
لنا.

ولكن على ما يبدو فإن «الول» المتنافسة يتخلف مصالح  
الكبار، وبما بالقدر الذي يفوق به عالتنا، عالم الصغار،  
ولا فيما هو الغير المتساوي للأحداث التي كانت «واشنطن»  
محوراً لها في السبعين للمضي.

جسعتنا يذكر أن الولايات المتحدة اقامت الدنيا ولم  
تجتمعا عندما شنت حرباً شرسة ضد الجمهورية الأوروبية

توجيه التجارة التي كانت «واشنطن» للشقاء، بأنه  
يجوز الخلاف بين الولايات المتحدة واليابان هو أن  
أدلة كليتوتون ترغب في تحديد المصمتة وأهداف مناصها  
معمارية، يتم على أساسها معرفة مستوى التقدم في  
العلاقات التجارية بين البلدين.

بمعنى أوسع ترتب الولايات المتحدة في وضع أهداف  
محددة يتم «الصفاء» على أساسها بعد فترة من الزمن،  
تتلى الولايات المتحدة لتصل اليابان ما هو حجم للتجارت  
التي سيتم السماح لها بالدخول في الأسواق اليابانية خلال  
عام مثلاً وكان الأمر يمكن التمسك فيه بهذه السهولة

وقد ردت طوكيو على ذلك بالقول إن ذلك يسير بحسب  
تجار «الجاهد» كما أنه ليس متعلقاً على الأخلاق ، فضلاً  
لواضحت المعركة اليابانية على دخول ٥٠٠ ألف سيارة  
أمريكية خلال عام ففك تفهم تزيينها، وهل ستفرض  
على معارض السيارات بيعها، وهل ستعرض على المواطنين  
المعدي شراء سيارة أمريكية بينما هو يفضل اليابانية

أو الألمان ١٩٩٤

الذين لطال الأمريكي في هذا الصدد ليست معقولة على  
الأخلاق ، ولكن أدلة كليتوتون وجدت أن عليها أن تمارس  
سياسة معاملة اليابانية - عسى أن تخضع طوكيو، وتلتزم  
ولكن المعاملة اليابانية حيزت هذه المرة على قول «لا»  
للتعلق الرصانة الأولى في حرب تجارية بين البلدين.

عاطف فتحي















الجات هي اختصار لما يسمى بالاتفاقية العامة للتجريفات والتجارة General Agreement on Tariffs and Trade وقد تأسست عام ١٩٤٧ في جنيف خارج إطار الأمم المتحدة وقام بالتوقيع عليها في البداية ٢٣ دولة انضم إليها فيما بعد العديد من البلدان ومن بينها مصر وحتى وصل عدد أعضائها حالياً لحوالي ١١٧ عضواً كما باتت على ذلك مفاوضات جولة أوروجواي التي انطلقت بتاريخ ١٥/١٢/١٩٩٣ والتي تليقوت عن تضيق هوة الخلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية المشتركة حول الدعم الذي تلتمسه الأخيرة لإنتاج أعضائها الزراعي ولصناعاتها الزراعية وبما أوجد خلافاً حاداً كمنهجية لإغلاق الحدود في وجه الصادرات الأمريكية وقد ركزت الجات منذ إنشائها على التخفيف المتواصل من الضوابط الجمركية من الدول الأعضاء من خلال دورات المفاوضات التي تجوزت التسع دورات حتى الآن

## اتفاقية الجات والدور المصري المطلوب

### محمد فتحي البديوي

وان تطور آخر لاتفاقية الجات تم إكمال تجارة الخدمات عام ١٩٩٢ كاتفاق تكسلي وتم إخضاعه لجنة اللواصطات القيسية العالمية للتسماء بالايرو وحيث يتم بمقتضاه تحرير خدمات البنوك والتأمين والسفن والنقل وبما واه ( بري - بحري - جوي ) ومن هنا فلن دخول الدول النامية الأعضاء في الاتفاقية الجات باقتراطات الايزو سيعد بمثابة تحد غير مسبوق من جانب هذه الدول لواءة نظمها النقدية والمصرية والمالية لما يسمى بالمالسة الدولية من ناحية تطوير استخدام التكنولوجيا وإرتقاء مستوى التزيرير للتزوير بمسؤوليات الإلاء كى

وبرغم كل هذه الجهود التي تبذل في سبيل تحرير التجارة الدولية من خلال اتفاقية الجات فانه يلاحظ انها لم تحقق الاهداف المنشودة منها في مجال تخفيف الحمائية التجارية للمرفوعة لصالح الزراعة في مختلف الدول الأعضاء كما انها لم تحقق الأمل للمفوعة عليها من الدول النامية في مساعدتها نحو الإسراع في خطوات تنمية اقتصادها والقفاء على ملهيد لإجراءات نمو تجارتها الخارجية كما وكينا

ومن هذا المنطلق فقد حيرت الدول النامية عن نقلا صبرها تجاه هذه الاتفاقية المجهلة التي ميزت الدول الصناعية الكبرى على حساب دول العالم الثالث ، وجعلها تدعى لعند مؤتمرا داخل إطار الأمم المتحدة ليبحث اساليب مساعدة هذه الدول من ناحية معالجة أوجه القصور في تجارتها الدولية من ناحية مستوى متخصصاتها من الصادرات مع وضع الضوابط التي تكفل المعاملة بالمك مع باقي الأعضاء ، وحيث أصطلح على تسمية هذا المؤتمر ( بالانكتاد ) اختصاراً للكلمات umired nation conference on trade and development وقد انعقدت أول جلسة للمؤتمر في جنيف عام ١٩٦٤ تلتها اجتماعات أخرى في نيوليفي عام ١٩٦٨ ثم في ستيفليجو عام ١٩٧٢ فينيوي عام ١٩٧٦









## البرامج الاقتصادية

المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

لذلك فإن قضية التصدير لابد وأن تقتصر للامة  
الاولويات لتحقيق الانتاج التالية :

اولا : وضع مصر على خريطة التجارة الدولية ،  
بتحقيق التلوق الكمي والذوقي في الانتاج  
والتخطيط والتسويق

ثانيا : العمل على تحسين الجودة بين الواردات  
والصادرات لصالح ميزان المدفوعات ولذا لجطة  
انتاجية متطورة

المدير العام مجموعة استثمارات الشرق الاوسط

تتناسب ومثيلاتها في الدول الاكثر تقدما

وبالتطبيق على مصر وفي ظل سياسة التحرر  
الاقتصادي التي بدأت بتحرير أسعار الصرف ثم  
المكاد بالتالي مسبق مع صندوق النقد الدولي كان  
من نتيجة اطلاق مصر بنسبة ٥٠٪ من ميوها  
الخارجية ، واستمرارا لسياسة الإصلاح الاقتصادي  
فان هناك المزيد من الاجراءات التي تستهدف تعديل  
التشريعات في مجالات الضرائب ( الضريبة الموحدة  
- الضريبة الجمركية - الضريبة على المبيعات )  
والاسكان والنفذ ... الخ وكلها اجراءات مكملة  
لقضية كبرى هي قضية الانتاج ، فمن المعروف اننا  
نستورد بما يزيد على ١٦ مليار دولار سنويا في حين  
اننا نصدر بما يقرب من ٤ مليارات فقط ويمثل  
الفرق ومقداره ٧ مليار دولار تزييف غير قابل  
للاسترداد خاصة مع تدني عائدات السياحة التي  
كان متوقفا لها ٤ مليار دولار في المتوسط خلال  
السنوات الثلاث القليلة ، ومع تنفيذ برنامج طموح  
لائشاء القرى السياحية سنويا في سيناء والبحر  
الاحمر والساحل الشمالي الغربي بالإضافة لزيادة  
المطلة الفندقية بالقاهرة وصعيد مصر مع الاهتمام  
بما يسمى بالسياحة الترفيهية والعلاجية والدينية  
مطلبة في الاثار الاسلامية والفنية خاصة بعد تنفيذ  
برامج الترميم التي تتم على المساجد والكنائس  
والاميرة التاريخية بالتعاون مع خبراء من  
اليونسكو وبعض الدول الصديقة في اوروبا  
والبلقان

### ١- المناخ العام :

تحقيق الاكتفاء الذاتي في الغذاء خلال عشر  
سنوات قادمة هي فترة سريان الانتاجية وفقا لما تم  
القراره في اوجواي ٩٢  
ومن هذا المنطلق والتسلفا مع قضية التصدير  
فلنأتي سلكوم بمناقشة الموضوعات التالية :

تميز للتصدير وذلك للأسباب التالية

### ١ - ضعف الاستثمارات

ب- تواضع الاستثمارات الفنية للصناعة  
التصديرية

ج- ضعف مستوى التدريب والاعداد  
د- غياب اهتمام الدولة في صورة قوانين  
ولوائح مشجعة ودعم مدى وتسويقي من خلال  
المنحليات التجارية بسلطاننا في الخارج

### ٢ - انشاء الصناعة التصديرية :

والهدف منها لتفجيع رؤوس الاموال الوطنية

البقية تص ٥٧









الأمم المتحدة

المصدر :

## للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢١ شهر ١٩٧٤

الاجنبية بقتناء الفرع لها بللمناطق الحرة لتمويل  
صناعات للتصدير

### بقية اتفاقية الجات

ومن هذا قد لا يكون للمجلس الاعلى للتصدير اية اختصاصات تنفيذية وإنما سيكون دوره محصوراً في وضع الخطة العليا للتصدير من ناحية انواع الصادرات وحجمها وتوقيتها مع تداريل ميعاد هذا النشاط من عبات عن طريق مكتب مرتبط برئاسة الجمهورية ، ويكون للقرار اهمية قصوى في الإصدار والتنفيذ بالإضافة للمتابعة

والخارجية على اقامة الصناعات التصديرية داخل مناطق حرة بدون ضرائب مع الحق في تصدير كامل الإنتاج او معظمة وحرية تحويل ٥٠٪ من الأرباح للخارج مع التزام باستكمال ال ٥٠٪ الباقية في التوسعات وإنشاء أنشطة جديدة ، وقد كثر لعينة الأدبية بالسويس دوراً ما في خطة المنطقة حرة ، وكذا ميناء دمياط ويمكن ان تكون سيناء على طول البحر الأحمر أمام المملكة العربية السعودية منطقة صناعية حرة خاصة بعد تنفيذ مشروع نقل مياه النيل إليها

وعلى الجانب الآخر فإن تخفيض الضرائب الجمركية على الواردات للتصدير ٧٠٪ كحد اعلى معناه التدرج بتخفيض التصدير الى ٧٠٪ كحد اعلى الاصناف ٥٠٪ في حدها الأدنى وبما يعنى دخول بضائع مستوية تنافس تلك المنتجة محلياً سعراً وجودة ومن هنا سيواجه المنتج المصرى منافسة حادة مع الاصناف المستوردة قد تكون غير متكافئة في كثير من الاحيان بسبب بدائية الآلات وتواضع مهارة الأيدي العاملة بجانب ضعف الاستثمار بشكل عام ، وفي هذه الحالة فإن المنتج المصرى سيكون مضطراً لتصدير موفقه للاستمرار او الانسحاب جزئياً او كلياً للنشاط اخر .. وهكذا

ولكن من الإهمية بمكان ان يعهد لهذا المشروع الضخم لهيئة عليا تتبع رئاسة الحكومة مباشرة لتقول أعداد المناطق الحرة عن ناحية التخطيط وإدخال الخدمات لمقابل رسوم يتفق عليها مع المستثمرين دون اسخفهم في مآلات الوثائق التي يلغونها في دهاليز هيئة الاستثمار حالياً وينهتج تجارب تجريبية منطقة جبل على بقولة الإمارات العربية على جنوى هذا المشروع باعتباره مشروعاً قومياً على جانب كبير من الأهمية

٣ - دور الجهاز المصرى :

أذن فلتتفافية الجات ويرغم انها وضعت لصالح الدول الصناعية من اجل تصريف منتجاتها داخل العالم الثالث عن طريق إزالة الحواجز الممنعة أمام صادراتها .. الا انها .. على الجانب الآخر تضع الدول النامية أمام خيارين وكلاماً صعب لما يقال وإما الغناء

المطريق مزال غير مهود وعطيتا ان تدر اننا ملزمتا في اوله ولابد لنا من الاعتراف بحقيقة ان من لا يملك قوته لا يملك قراءه ، وهذا ملاقه السيد الرئيس والأغرب اننا ملزمتا حتى الآن لم نحرك سلكنا تجاهه

ما لاثلك فيه ان لشقاء بنك واحد متخصص في تنمية الصادرات لايعنى لدعم استراتيجيه للتصدير وإنما المطلوب قيام البنوك الكبرى بقتناء الفرع لها بالمناطق الحرة لتمويل الصادرات بجانب انشاء شركات لضمان حصيله للصادرات تؤسس بشركة البنوك الوطنية ، كما يسمح ايضا لبعض البنوك









المصدر : الأمانة العامة للتجارة الخارجية

للتشهر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢١ ج ١٩٨٤

### حرية التجارة مجرد مبدأ

تلتزم في هذه الوثيقة الضغوط الرامية إلى اعتماد مبدأ حرية التجارة في التبادلات الدولية. وقد تشكل هذا الأمر مع التوصل إلى إتفاق الجات الأخير في ديسمبر الماضي. ومع هذا فهناك من جهة أخرى العديد من الدلائل على أن حرية التجارة كمبدأ يتعرض للعديد من الانتهاكات بحيث يظل في النهاية مبدأ ككل المبادئ في حلبة السياسة الدولية نجد تفسيره العملي في ممارسات وسياسات الدول الكبرى بالأساس. فهناك الخلاف المتصاعد بين اليابان من ناحية والولايات المتحدة من ناحية أخرى يدعو لتفكيك السوق اليابانية. وتطالب الولايات المتحدة بتحقيق أرقام مستهدفة محددة للمصناعات الأمريكية لليابان للعمل على خفض العجز التجاري الأمريكي معها. وتطالب الدولة الأخيرة - ومعها الحق في ذلك - بأن تحقيق أرقام مستهدفة هو في حد ذاته انتهاك لمبدأ حرية التجارة لا تفرض هذه الحرية أول ما تفرض أن الصادرات والواردات في أي دولة من العالم ينبغي أن تخضع أولاً وأخيراً للمنافسة في السعر والجودة بين السلع الداخلة في مجال التجارة وإذا يصعب تحقيق أهداف محددة مسبقاً قبل إتمام عملية التجارة ذاتها. ولذلك فإن اليابان ترد على التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات عليها إذا لم تفتح أسواقها أمام السلع الأمريكية بقولها أنها مستعدة لأحكام انتقامية الجات إذا ما نفذت الولايات المتحدة تهديداتها هذه بالفعل. ومع هذا ولأن السوق الأمريكية هي السوق الأساسية للمصناعات اليابانية فإن حكومة طوكيو تدعو إلى إتخاذ بعض الإجراءات لتخفيف حدة الضغوط الأمريكية وتدل هذا يعني أن مبدأ حرية التجارة هو مجرد مبدأ أسطوري عام لا يجد تفسيره الواقعي سوى في للممارسات الفعلية وخاصة لتلك التي تتم في حلبة التجارة الدولية.







# الجات وغذاء المصريين

●● حتى الآن وافق على الاتفاقية "الجات" ١١٧ دولة وبقي دول العالم لم الطريق حيث تؤكد الدراسات انه لا مفر امام دول العالم من الانضمام اليها . تشمل هذه الاتفاقية كل نواحي الاقتصاد الدولي من زراعة وصناعة وتجارة وقد بلغ حجم التجارة للدول الموقعة عليها ٧٩٠٪ من حجم التجارة العالمي ، و "الجات" هي اختصار لاسم "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة" . هدف "الجات" هو تحرير التجارة الدولية للملح من جميع القيود الجمركية وغير الجمركية مثل القيود الكمية والموسمية التي تعوق حركة التجارة الدولية ، بهدف تشجيع التجارة بين مختلف الدول الاعضاء في الاتفاقية الشيء المؤكد ان لهذه الاتفاقية اثرًا سلبيًا واخرى ايجابية على العديد من الدول النامية ومنها مصر ، حيث من المنتظر ان ترتفع اسعار العديد من السلع التي تستوردها الدول النامية مما يؤثر على اقتصادها الوطني ومصر بلا شك احد هذه البلاد . ولذلك كل لابد من معرفة قصة "الجات" كيف بدلت والى اين اكتمت ؟ وماهو تأثيرها على مصر وغذاء المصريين ؟ ولنبدا القصة من اولها ●●

تحقيق : سعيد توفيق







ودعم للتصدير في الدول المتقدمة المصدرة للغذاء للدول النامية قد يؤدي إلى زيادة أسعار التصدير وهذا قد يخلف من أثر سياسات الإفراق ويشجع الانتاج الزراعي المحلي في الدول النامية . ولكن في الوقت نفسه قد تؤدي زيادة أسعار التصدير إلى زيادة تكلفة استيراد الغذاء بكمية للدول النامية المستوردة للغذاء والفيرة ومن أجل ذلك فقد نصت الاتفاقية بأنه على الدول المتقدمة أن تلتزم في تقديم المعونات والمنح الغذائية والمبيعات بشروط ميسرة للدول النامية والفيرة لفترة ٦ سنوات .

٢ - أنه رغم إلغاء الحظر على التصدير والاستيراد فإن بعض الدول يمكن أن تلجأ إلى حصة إنتاجها المحلي من طريق التقييد في مراقبة الجودة والمواصفات القياسية والحظر الزراعي

٣ - أنه لابد من التفاوض مع السوق الأوروبية المشتركة بشأن بعض القيود الخاصة بخصص ومواسم تصدير بعض المنتجات الزراعية المضرية إلى السوق وإلغاء تلك القيود في إطار الاتفاقات بين مصر والسوق أو عرض ذلك ضمن الاتفاقية الجديدة .

١٥٠٠ ملجستير وكتكوت

في لقاء مع د . أحمد جويلى محافظ الاسماعيلية ورئيس الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي قال الرجل : لأنه ان مصر قطعت شوطا كبيرا في مسيرة الإصلاح الاقتصادي الامر الذي يمكن ان يخلف كثيرا من اعباء تطبيق اتفاقية "الجات" غير اننا نواجه مع اتفاقية الجات

إلى البداية . قال لي الدكتور سعد أنصار مستشار وزارة الزراعة والمشرق على قطاع الشؤون الاقتصادية بوزارة الزراعة أن اتفاقية "الجات" باختصار بدأت في عام "١٩٩٧" في جنيف وانضمت إليها مصر في عام ١٩٧٠ بعد مفاوضات استمرت ٨ سنوات وفي جولة أورجواي التي عقدت في سبتمبر عام ١٩٨٦ بدأ التفاوض على إنشاء اتفاقية جديدة لمنظمة جديدة اسمها "منظمة التجارة العالمية" وقد تم الاتفاق مبدئيا عليها في ١٥ ديسمبر عام ١٩٩٣ واستصبح الاتفاقية الجديدة سارية المفعول اعتبارا من ١٩٩٥/١ بعد عقد المؤتمر الوزاري للاتفاقية في المغرب في شهر أبريل القادم وبعد أن تصدق حكومات وبرلمانات الدول عليها .

ويضيف : إن الدكتور يوسف والي كلف قطاع الشؤون الاقتصادية بالوزارة والبيتك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي بإجراء دراسة تحليلية تفصيلية عن أثر الاتفاقية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية على إنتاج وصناعات وواردات مصر من المنتجات الزراعية وأماكن تجميع الاستفادة من المزايا التي تتضمنها هذه الاتفاقية وتخفيف مآل يترتب عليها من اعباء وأنه تم تشكيل "لجنة قومية دائمة" لهذا الغرض منذ عام ١٩٨٨ ، وهذه اللجنة القومية الدائمة بها لجان فرعية تخصص كل لجنة بنشاط محدد مثل الزراعة ، التجارة ، الصناعة ، وغيرها .

ناقشت اللجنة الأثر المتوقعة لهذه الاتفاقية والتي تدور حول النشاط الإيجابي - ١ - أن تخفيض دعم الإنتاج الزراعي







انتاجها الزراعي ونشا عن ذلك عدد من المتغيرات تحولت الى حروب تجارية. وكان من المفروض ان تنتهي جولة اوجواي في ديسمبر ١٩٩٠ الا ان الصراع بين الولايات المتحدة والسوق الأوروبية المشتركة بخصوص ملفوضات الزراعة والخلاف حول الدعم ادت الى فشل ملفوضات بروكسل وكان الاهتمام الاول لمصر في مثل هذه الملفوضات الى جذب الحصول على تمويلات لاحتلال رفع الاسعار للسلع الغذائية للمستوردة هو فتح الاسواق امام المصدرات الزراعية المصرية المحلية والمستقبلية لهذا فقد طالبت مصر ايضا بان تزال القيود على المصدرات الزراعية الى اسواق الدول المتقدمة وخاصة السلع "المديرية" وهي تمثل ٢٥٪ من الصادرات الزراعية مثل النباتات الطبية والارز وبعض انواع الفاكهة.

كما طالبت مصر ايضا برفع الدعم عن السلع البشبية بالمصدرات المصرية من اهمها القطن فمن المعروف ان الولايات المتحدة الامريكية تعطي دعما لانتاج القطن يؤدي لخفض اسفله عالميا ولو ازيل هذا الدعم لارتفعت اسعاره.

قوائد لمصر

ويضيف د. محمد كامل ريجان ان مصر سوف تستفيد صافيا منها من السلع الزراعية

متغيرات عديدة لابد من دراسة آثارها الإيجابية والسلبية على الزراعة المصرية في الحاضر والمستقبل خصوصا ان الحل الامثل هو زيادة القدرة الذاتية للزراعة المصرية على استيفاء احتياجات السوق المحلي من الغذاء والملابس بالاسواق الخارجية ، ومصر تملك من الخبرات في شتى مجالات العمل الزراعي الكثير . حيث يوجد في مصر ٦٥٠٠ حاصل على الماجستير والدكتوراه في شتى مجالات العمل الزراعي وانتاجه والتصديقات وهذه الامكانيات البشرية العلمية قادرة على مواجهة هذا التحدي .

وعن اتفاقية "الجات" يقول د. محمد كامل ريجان مدير وحدة الدراسات الاقتصادية - بقسم الاقتصاد الزراعي بجامعة عين شمس .

ان التجارة في السلع الزراعية لم تحظ بالمعاملة نفسها التي حظيت بها باقي قطاعات التجارة في "الجات" ومن ناحية أخرى - ادت السياسة الزراعية للسوق الأوروبية المشتركة الى ان تتحول السوق من كتلة مستوردة للسلع الزراعية إلى كتلة حلقلة الاكتفاء الذاتي في العديد من هذه السلع بل وتحوّلت إلى مجموعة مصدرة للغذاء .

وقد شهدت للتأمينات التساقط بين كبار الدول وخاصة الولايات المتحدة والسوق الأوروبية في منح مختلف اشكال الدعم







السؤال المطروح . ماهي الازمات التي يمكن الاستغناء منها وتحميلها في ظل هذه الانتفاضة وفي الوقت نفسه ماهي السبلات او لوجه الضرر التي يعاني منها الاقتصاد المصري ومن ثم العمل على تقليل الأثر السلبية المترتبة . على اشتراك مصر في الانتفاضة حتى يمكن ان تكون المحصلة النهائية لصالح الاقتصاد المصري والزراعة المصرية .

#### فقرة "الجاء"

المكتورة فاطمة الزهراء انور الزلاقي .  
بلحة بمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي .  
تقول : ان الامر الذي لالته فيه ان الغاء جميع اساليب الدعم والحماية للسلع الزراعية في دول المجموعة الأوروبية سوف يؤدي الى ارتفاع اسعار هذه السلع وخاصة القمح ومنتجات الابنان واللحوم والذواجن والزيوت وارتفاع فاتورة الواردات من هذه السلع . ولهذا اثره السلبي مع العولم التنمية المستوردة للغذاء وامها مصر . وقد قدرت التكلفة التي سوف تتحملها مصر نتيجة لارتفاع اسعار الواردات السلعية الغذائية من المجموعة الأوروبية وحدها بنحو ٣٠٠ مليون دولار الامر الذي يظهر ان فاتورة الواردات الزراعية سترتفع لما يتجاوز ضعف هذا الرقم حيث تشير البيانات عن حجم التبادل التجاري بين مصر ودول المجموعة الأوروبية الى بلوغها نحو ١٠,٤ مليار ومدة نقد اوروبية (وحدة النقد الأوروبية ١,٤ دولار) عام ١٩٩١ كلالها واردات لمصر من دول المجموعة والثلث صادرات مصرية الى تلك الدول . وتبلغ نسبة الصادرات الزراعية من جملة الصادرات المصرية الى دول المجموعة الأوروبية حوالي ٤ ٪ - ٥ ٪ وذلك خلال الفترة ٧٦ - ١٩٩١ . في حين تراوحت المستقرات المصرية البيروقراطية للجماعة الأوروبية بين

(الطن ، الأرز ، الخضراوات ، الفاكهة ، النباتات الطبية والعطرية ، والزيوت العطرية ، من التخليفات الجبركية الجديدة وإذا كانت اسعار المواد الغذائية التي تستوردها مصر من المحتمل ان تتعرض لارتفاع وخاصة القمح والدقيق ووجارة الابنان واللحوم والذواجن فان الاتفاق يعترف بهذه الأثر السلبية على الدول النامية المستوردة لهذه المواد ومنها مصر ولذلك تم الاتفاق على حصول تلك الدول على كميات كافية من المساعدات الغذائية (غروض او منح او مبيعات بشروط ميسرة ) طوال فترة تنفيذ الاتفاق - ٦ سنوات - وتسهيل - حصول تلك الدول على التسهيلات التي تمنحها مؤسسات التمويل الدولية - في اطار برامج الإصلاح الاقتصادي - وهي حالة مصر على وجه التحديد - بهدف زيادة الانتاجية الزراعية والبنية الأساسية للطعام الزراعية

ويضيف د . محمد كامل ريجي للقال : يعتقد البعض ان الخروج من الازمة الاقتصادية الراهنة يرتبط ارتباطا وثيقا بتخفيض التجارة الدولية او مايسميه البعض بالثورة التجارية تنفيها بميلاتها الصناعية او الزراعية وسواء كان ذلك

صحيحا او محاطا بالعديد من الثوابت او المتغيرات المؤثرة في النظام العالمي بصفة عامة والدول المتقدمة منه بصفة خاصة فانه يبقى من الهمية بمكان دراسة تأثير "الجاء" على الدول النامية بصفة خاصة وعلى مصر بصفة اخص . لان العجز التجاري المصري كبير للغاية ويصل الى حوالي ٨ مليارات دولار سنويا . ويتركز بصفة اساسية في الزيادة الضخمة لحجم الاستيراد المصري من السلع الزراعية والغذائية على وجه الخصوص الامر الذي يعني خطورة واهمية انتفاضة "الجاء" على الاقتصاد المصري بصفة عامة وعلى قطاع الزراعة بصفة خاصة .

ويضيف ان محاولة الحديث عن جدوى الاشتراك او الانضمام لهذه الانتفاضة فيه الكثير من مضيق الوقت وبذلك يصح







## • صادراتنا الزراعية لتزيد

### على ٢٥ من إجمالى الصادرات المصرية

### • واردات مصر من الغذاء زادت من ٤٩ مليار

### دولار عام ٨٠ الى ٩٢ مليار عام ٩٠

وتضيف الكتورة فاطمة الزهراء أن تحرير التجارة الدولية سيؤدى الى ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادى للدول المتقدمة وزيادة الطلب على صادرات الدول النامية وخاصة المنسوجات والملابس . ومن مصلحة مصر العمل على فتح اسواق جديدة امام الصادرات الزراعية من القطن والمنسوجات والملابس والخضر والفواكه . حيث ان الميزان التجارى بينها وبين الدول الأوروبية والآسيوية والأفريقية سلبى ويكون موجبا لقطم الدول العربية والتي يجب زيادة حجم التبادل السلمى معها وخاصة السلع الزراعية وقد اكدت الدراسات انخفاض معدلات الاكتفاء الذاتى من معظم المجموعات السلعية الغذائية فيما عدا مجموعة الحنات واممها البصلطس ومجموعة الفواكه والاسماك حيث يلقى الانتاج المحلى من هذه المجموعات المتاح للاستهلاك . كما بلغت نسبة الاكتفاء الذاتى من الحبوب ٥١٪ والسكر ٢٦٪ والزيوت ٢٧٪ كذلك يجب

٦٤ - ٨٤٪ بحصيلة تراوحت بين ١٠٥ الى ٣٠٦ مليار وحدة نقد اوروبية وبلغت نسبة قيمة صادرات منتجات النسيج ( غزول ونسيج والقطن ) حوالى ١٣٠٩٪ وقد زادت قيمة اجمالى الواردات المصرية من نحو ٤٠٩ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٩٠٢ مليار عام ١٩٩٠ بنسبة قدرها ٨٩٠٣٪ وبمعدل زيادة سنوى ٨٠٩٪ فى حين تقلصت قيمة اجمالى الصادرات المصرية من نحو ٣ مليارات دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٢٠٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٦٠٧٪ عن عام ١٩٨٠ وبمعدل تقلص سنوى حوالى ٢٠٧٪ وقد أصبحت قيمة اجمالى الواردات عام ١٩٩٠ تزيد على أربعة اضعاف لقيمة اجمالى الصادرات وقد زاد مقدار العجز فى الميزان التجارى من نحو ١٠٨ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى نحو ٧ مليارات دولار عام ١٩٩٠ . كما زادت قيمة الواردات الزراعية من ٢٠٤ مليار دولار عام ١٩٨٠ الى ٣٠٢ مليار دولار عام ١٩٩٠ بنسبة قدرها ٢٩٪ فى حين انخفضت قيمة الصادرات الزراعية من نحو ٦٧٧ مليون دولار عام ١٩٨٠ الى ٤٨١ مليون دولار عام ١٩٩٠ بنسبة ٢٩٪ وتمثل الواردات الغذائية ٨٠٪ من اجمالى قيمة الواردات الزراعية ومن المعلوم ان جميع الصادرات والواردات المصرية من السلع الزراعية أو الغذائية تتم باستثمارات لاتتعدى ١٠٪ مع دول اعضاء فى هذه الاتفاقية .









المصدر :



للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

٢٥ مايو ١٩٩٤

العبء سيصل الى نحو ١٧٦ مليون دولار . وكما هو معلوم ان مصر تستورد لحوما وبنواجن وزيوتاً وسلعاً زراعية ومستلزمات انتاج زراعي وقد تم تقدير خسارة مصر من الغاء الدعم عن هذه السلع بحوالى ٣٠٠ مليون دولار والتقلية "الجات" تعترف بهذه الآثار السلبية مع الدول النامية ومنها مصر ولتأخذ لها فرصة الحصول على مستويات كافية من المساعدات الغذائية طوال فترة تنفيذ الاتفاق وهي ٦ سنوات . والتوقعات طبقاً لهذه الدراسة تقول ان اسعار الواردات الغذائية والزراعية بمصر سترتفع . وهذا سيحدث بصفة تدريجية على مدى الـ ٦ سنوات القادمة ومن المتوقع حدوث تغييرات في اعادة توزيع الموارد الاقتصادية الزراعية بما يتواءم مع الوضع الجديد وقد يحدث أيضاً تغيير في الأنشطة الاستهلاكية وان تستفيد مصر من الاتفاقية لانه قللت صناعة التصدير على وضعها الحالي من تطوير .

#### توجيهات مهمة

- ويوصى د. نبيل حيشي بالاتي :
- تعد فترة الـ ٦ سنوات للدول النامية فترة زمنية كافية لاعادة هيكليتها

تشجيع التبادل التجاري بين مصر والمجموعة الاوروبية بهدف تحقيق توازن أفضل في شروط التبادل التجاري . بينهما . كما ان الدول النامية لديها فرصة لزيادة وتنمية صادراتها من السلع غير التقليدية والتي يكون عائدتها مرتفعاً مثل الفاكهة والخضرة المجمدة والمحفوظة والاسماك والمنتجات الطبية والمعمارية .

#### ايجاب جديدة

يقول د. نبيل حيشي وكيل معهد بحوث الاقتصاد الزراعي :

ان احتياجات مصر من القمح والدقيق سنوياً تتراوح بين ٦,٥ - ٦,٨ مليون طن يتم تدبيرها محلياً وولياً . وان تأثير الغاء الدعم عن واردات مصر من القمح والدقيق الواردة من امريكا فقط وهو مليوناً طن يقدر بحوالى ٥٨,٨ مليون دولار سنوياً . اي بما يوازي ١٩٤ مليون جنيه مصري وجدير بالذكر ان آخر التقارير العالمية اوردت انه من المحتمل خفض حصة مصر من القمح والدقيق في اساط (برنامج) تشجيع المصناعات الامريكية ) الى نحو مليون طن فقط سنوياً مما سيضيف اعباء جديدة واذ ما أخذ في الاعتبار الغاء الدعم عن باقي المصادر العالمية والمحلية للقمح فإن









المصدر :

٢٥ شباط ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

الهيئات العاملة في المجال وبوجهة  
سياسات الإنتاج الزراعي ضرورية وواجبة  
حيث أن نجاح التجارة الخارجية الزراعية  
يجب أن يبدأ من الداخل أولاً من حيث  
تحديد نوعيات السلع المطلوبة في الخارج  
ومواصفاتها وكمياتها وتوقيتاتها للزمنية  
ولحسين هيكل وكفاءة المؤسسات  
التصديرية ولتاحة الفرصة كاملة للقطاع  
الخاص للقيام بعمليات التصدير  
والاستيراد مع توفير الهيكل التمويلي  
اللازم .

● نتيجة توقعات ارتفاع أسعار  
العالمية للسلع المستوردة وتحسين  
المستهلك جزءاً كبيراً من هذا الصبء لذلك  
فإن دور الدولة أن تعمل على زيادة الوعي  
الصحي الغذائي لتغيير نمط الاستهلاك في  
خلال الفترة الانتقالية للانتقالية لتقليل  
الاعتماد على اللشويات المستوردة  
( الفصح والذرة ) وكذلك السكر حيث مازال  
الرد في مصر يحصل على أكثر من ١٥٠٪  
من احتياجاته من الأسعار الحرارية ولن  
كن يحصل عليها من مصادر غذائية غير  
متوازنة مثل اللشويات والسكر  
والبروتينات النباتية . وقد يؤدي أيضا  
ارتفاع أسعار تلك السلع المستوردة  
بالإضافة إلى تضرر الوعي الغذائي إلى  
خضف حسب الكميات المستهلكة منها . كما  
وإن ارتفاع الأسعار المحلية لها قد يعكس  
على تحسين نوعيتها مثل ( الخبز ) وتقليل  
المقد منها . وما لا شك فيه أن الرجوع  
بمعدلات الاستهلاك للفرد إلى غلات  
مضية ستؤدي إلى حدوث توازن لتجسي  
واستهلك في السوق المحلية .

سعيد توفيق

بالنسبة للقطاع الزراعي وعلاقته  
بالقطاعات الأخرى لمواجهة الإعياء  
المرتبة على زيادة أسعار الواردات  
الزراعية المصرية ولذلك يجب تحديد  
الحاصلات والمنتجات الزراعية التي يكون  
لمصر فيها ميزة نسبية بالنسبة للسوق  
العالمية في ضوء الأسعار العالمية لها  
والأسعار العالمية لعناصر الإنتاج  
المستوردة .

● دراسة السوق العالمي والتفاعلات في  
المدى القريب والبعيد بالنسبة للتجارة  
العالمية الزراعية بصلة مستمرة .

● استمرار مراقبة الدول للسوق  
الداخلي لضمان عدم وجود تشوهات قد  
تنتج نتيجة بعض القوى الاحتكارية والتي  
تحدد بصلة لتقلية نتيجة تحرير التجارة  
الداخلية الزراعية .

● يمكن للدولة استخدام الحوافز  
الإيجابية والسلبية في الإنتاج الزراعي  
لتوجيه الإنتاج وفقاً لمتطلبات السوقين  
المحلي والعالمي .

● عند حساب ربحيات محصولي قصب  
السكر والأرز يجب مراعاة تكلفة الفرصة  
البديلة لاستخدام الموارد المائية بالمقارنة  
بالمحاصيل الأخرى لأن حساب التكلفة وفقاً  
لذلك قد يؤدي إلى توجيه مختلف لاستغلال  
الموارد الأرضية وقد لتجهت الدولة في  
الوقت الحالي للتوسع في زراعة بنجر  
السكر على حساب قصب السكر وهو اتجاه  
سلم ويتناق مع المبادئ الاقتصادية .

● إلغاء التدخلات الحكومية في  
الأسعار الزراعية مع وضع أسعار ضمان  
للحاصلات الزراعية الرئيسية مما يسهم في  
استقرار الدخول الزراعية ويحفظ الإنتاج  
ويعكس أثره على المستهلك . كذلك فإن  
اللفة صناعة تصدير واضحة الأهداف  
ومحددة المعالم ومتنفسة مع جميع









المصدر :

٢٥ ذى الحجة ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

# الجات والطريق الى دورة

## أوروجواي (٥) د. سعيد النجار

اشرف الجات على سبعم مورات للمفاوضات التجارية قبل دورة أوروجواي. وقد استغرقت تلك المورات ما يزيد على ثلاثين سنة من ١٩١٧ الى ١٩٩٤ بهدف تحرير التجارة الدولية من القيود التعريفية وغير التعريفية التي كانت تعوق العلاقات السليمة. وكانت عملية التحرير هذه من العوامل الهامة في الموجة الإنعاشية التي عرفها الاقتصاد العالمي خلال تلك الفترة. غير أن الاقتصاد العالمي دخل مرحلة من الاضطرابات الشديدة منذ اوائل عقد السبعينات. وكانت مظاهر تلك الاضطراب نظام بريتون وودز لاسعار الصرف الثابتة سنة ١٩٧٢ والاخذ بنظام اسعار الصرف العائمة. ولقد كان ذلك بإزدياد شديد في اسعار الطاقة وطلبات حادة في اسعار المعادن

والخسيسة وخصوصا النوازل والبن الياباني والاراك الالاني. وانعكست موجة لكساد الشخصي في معظم البلاد الصناعية والاقتصادية وتلحرت مشكلة البطالة الخارجية سنة ١٩٨٢ مع ظهور إختلالات شديدة في موازين المدفوعات.

لم تكن هذه البنية صالحة لتزيد من تحرير التجارة الدولية بل على العكس من ذلك. فإن موجة لكساد الشخصي وصاحبها من إختلالات أدت الى تكة شديدة في انكماش التجارى العالمي. وانكماش ذلك في إلتقار موجة من الحماية الجمركية في البلاد الصناعية وعلى وجه الخصوص في الولايات المتحدة والجموعة الأوروبية. واصبحت تلك الموجة التي ظهرت واستفقت خلال عقد الثمانينات معروفة في الانيات الاقتصادية بها يسمى الحماية الجديدة. وهي تتميز في خط

خفياتها تماما بحركة التحرير التي عرفها العالم خلال العقود الثلاثة السابقة على عقد الثمانينات. وعسان من أهم التحوامل التي ساعدت على ذلك النظام

التجاري العالمي واتراجع حرية التجارة هو ما ظن من تحرير على الاممية الاقتصادية والتنمية لبلدان شرق آسيا في الستينيات. وخصوصا الولايات المتحدة الأمريكية. وقد شهد عقد الثمانينات واثمانينات تعاظم الاممية الاقتصادية للبلدان وتراجع الولايات المتحدة الأمريكية وانكماش تلك في تعوق الصناعة في بلدانها على كل اسواق العالم بما في ذلك سوق الولايات المتحدة نفسها. وصار الأمر أكثر تعقيدا في السوق الياباني لم يقد منذ

حدود الصناعات التقليدية ولكنه تجاوز ذلك الى صناعات التكنولوجيا الرابطة بما فيها تلك الصناعات التي كانت تعتبر الى وقت قريب القلب النابض للاقتصاد الأمريكي مثل صناعة السيارات والإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية. بل إن اليابان بدأت وكالها انتزعت القيدية في فروع جديدة تماما مثل صناعة الأتصان. التي وتطبيقاتها في الصناعات والبنية المختلفة. ولم يكن الأمر أحسن حالا في عائلة أمريكا ببلاد الصافة الاممية اوماسمي للنمو الأربعة وهي كوريا الجنوبية وهونغ كونغ وتايوان وسنغافورة.

هنا أيضا وجعت الولايات المتحدة نفسها عاجزة أمام إكتساح السوق الأمريكية في عدد من الصناعات التقليدية ويضيق للصناعات الجديدة. ويصدق ذلك على بلاد المجموعة الأوروبية من حيث تراجع قدرتها التنافسية في مواجهة بلد القادم من اليابان والنمو الأربعة.

كانت هذه هي البيئة التي نشأت فيها الحماية الجديدة في بعض تلك الصناعات ضد صادرات اليابان وبلاد شرق آسيا وبمقتضى البلاد النامية الأخرى. وقد وصلت هذه الموجة الصمعية بانتهاجية، نظرا لالتقاء الولايات المتحدة وغيرها من البلاد الصناعية الكبرى في اجراءات لم تكن معروفة من قبل لتجديد واردتها من السلع الصناعية. فإن الطريق المألوف لتجديد الواردات هو فرض رسوم جمركية أو زيادة الرسوم الوجوبة أو إخضاع تلك السلع لقيود كمية وغيرها من القيود غير التعريفية.

غير أن الالتقاء في مثل هذه القود يعارض شعارنا صريحا مع اقتضاها في إطار الجات. فإن أغلب برامج الجمركة في البلاد الصناعية سريرة ولا يجوز زيادتها بعمل إفرادي والقيود غير التعريفية ماثية إلتفافية الجات.

يضاف في تلك أن الالتقاء في تقديم الواردات بعمل إفرادي قد يؤدي الى اجراءات تعيق مشكلة من الجانب الآخر مما يتيح للبلد على جمركية أمام إعمالها في حجب تجارية ليست الخول في حرب تجارية شرسا فقط مع اليابان وبلاد شرق آسيا ولكن أيضا مع بلاد المجموعة الأوروبية. فإن إلتقاءات التجارة كانت تظن من حين الى آخر هذه الأخير والولايات لجات الأمريكية لهذه الإلتقاءات لجات الولايات المتحدة في حماية صناعاتها من المنافسة الأجنبية بنوع جديد من القيود يسمى القيد أو الإجزاء الرماية القيد. وهي على ثلاثة أنواع النوع الأول هو القيد الإختيارى للإستثمارات وذلك بان تطلب الولايات المتحدة في إلتقاء مع اليابان على أن تقرر هذه الإقتراعات بالارتداد صارتها الى السوق الأمريكية على حجم محدود أو عدد محدود من الوحدات وطبق هذه الطريقة بصفة خاصة على صادرات اليابان من السيارات والسيارات الأربعة والتلفزيون وفي تلك من الإقتراعات الألكترونية وصادرت بغير بلاد السوق الأوروبية على نفس الطريقة كما طبقت على بعض صادرات بلاد الحافة الأوروبية لنوع الثاني من القود الرماية هو التوسع الإختيارى في الواردات وذلك بان تطلب الولايات









شملت البلاد المختلفة بمقراتها لم تكن ذات مفهوم واحد. فالدورة المطلوبة في نظر الولايات المتحدة الأمريكية تختلف عما كان يبرز في ذهن البلاد الصناعية. ففي نظر الولايات المتحدة لم يعد تحرير التجارة الدولية في السلع الصناعية له نفس الأهمية التي كان يشغلها في الدولات التجارية السابقة. ذلك أن الدولات السابقة نجحت في تخفيض التعريفات الجمركية إلى حد كبير كما استطاعت بدرجة طويكون أن تتحصن بعلامة براءة الاختراع. فالتعريفات، نعم ما زالت هناك، فبوجه تعريفية وليس تعريفية تحتاج من مزيد من التخفيض، ولكن هذه المهمة في ذاتها لم تكن تبرز في نظر الولايات المتحدة بدرجة كبيرة وعندها إن الوقت قد حان لتحصن بشبكة تجارة الدولية في السلع الزراعية وهي الشبكة التي لم تلح الدولات السابقة في انبعاثها مما أدى إلى تسويع كل أنواع المقتنود وتوسيع نمط التخصيص الدولي في السلع الزراعية.

وأم تطف الولايات المتحدة عند أصل الآن أصلاً سرة في ثورة للمساومات التجارية بل أنها طالبت بالخصخصة عند كثير من القضايا الأخرى المهمة. فقد أشارت في مطالبات مهمة لخدمات في العلاقات الاقتصادية الدولية في الهيكل الاتحادي عند كثير من البلاد الصناعية. ومن ذلك خدمات البنوك وشركات التأمين والمصارف والتقل والصناعة. فبوجه تعريفية وقد أصبحت تلك الدخل لعند كثير من البلاد، ومع ذلك فهي حازت تخفيض الحقوق مستخدمة إلا ما أشرت أعلاه شركات الخدمات من وإلى تشاها في بلد غير بلها. وهذا يتطلب في نظرها تشاها في دوله في نظرات تخفيض في دوله في تعريض تشاها بين البلاد المختلفة غير أن البلاد

للتجارة الدولية بطريقة في مثل مضاه القبول غير التعريفية وهذا يرفع عنها صفة التجارة. وتوسيع ذلك على التوسع في ظاهرة استخدام الحقبة تسويع بها اتفاقية لجأت وكذا في جوفهم تقييد غير مطروحة للتألف.

وإلى الولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الأوروبية نجحت إلى حد كبير في احتواء المنافسة عن اليابان. وبذلك شوق اسما عن طريق الولايات المتحدة إلا أنه بات واضحاً أن مثل تلك الإجراءات يمكن أن تزيد على أن تكون حلاً مؤقتاً للمشاكل التجارية الدولية. ومهما حاولت الولايات المتحدة وغيرها إطفاء صفة للتوسيع على احتمالية الجديدة فإن خفاياها لربما انقلبت لجأت وتوسيعها لم تكن خافية فهي في جوفهم تطفن ممداً صرية التجارة. ومبدأ عدم التمييز والتعاضد مع المنافسة التي رامت الولايات المتحدة لولها منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وبات واضحاً أن مثل تلك السياسة لا بد أن تقضي عاجلاً أو آجلاً إلى حرب تجارية حيث تنفس الزئمة المخفية في كل بلاد العالم وهذا يستلزم التنازل التجاري الدولي بمرسته ويقال للبابي أمام نوع التجارة الدولية بكل ما يمتد ذلك من احتمالات حدوث موجة كسالية مبرمة تدفع الاقتصاد العالمي نحو أزمة قد لا تقل في خطورتها عن الأزمة العالمية الكبرى التي حدثت في أوائل الثلاثينات.

ومن هذا كان التفكير في ثورة جديدة تحت الحياء من جديد في فظفلة التجارى الدولي وتوافد الشاغل الذي بات يصعب للتصدير التي قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وتحسن للتصدير العالمي خلال الحقب الاقتصادية الأخيرة.

غير أن ثورة للمساومات التي

للجنة في اتفاق مع اليابان على أن لتوسع هذه الأخيرة في وارداتها من الولايات المتحدة من سلع مثل الأرز واللحوم ومحبوب الصويا وبعض السلع الصناعية مثل وسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية. الذوم الثالث من الإجراءات الرمادية يمثل فيما يسمى ترتيبات التوسيع للنظم وقد طبقت هذه الطريقة على صادرات اليابان وبذلك شوق اسما من السلع التي لتخضع للتقييد الاختياري. وذلك حيث لا تقوى الصناعة الأمريكية على الوقوف أمام المنافسة الأجنبية. ومن ثم تلجأ إلى فرض قيود تعريفية أوغير تعريفية على الولايات استناداً إلى ماسمى الشرط الوقائي في اتفاقية الجات.

ذلك أن الاتفاقية تجزئ البلاد الأعضاء لتقييد المنافسة الأجنبية إذا زادت الواردات زيادة شغفة لمواجهة تنشور على ضرر جسيم أوتهديد بضرر جسيم للصناعة الوطنية. وقد توسعت الولايات المتحدة وبعبرها من البلاد الصناعية في التمسك بالشرط الوقائي في حالات لتحصن مع الهدف الذي من أجله وضع هذا الشرط إذ أصبح الإلحاح إليه طريقة لاد المنافسة الأجنبية وليس ذلك الضرر الجسيم كما تقضى بذلك الاتفاقية.

وإلى من المسمي أن تصرف السبب في تسمية هذه الإجراءات بالشرط الرمادية فهي لاتعارض ضرورة مع أحكام الجات وفي الوقت نفسه لاتلحق معها عقاب بالصناعة ولا في المرافقة وإنما تقع في منزلة ما في التزكيز. ففي حالة التقييد الاختياري للصناعات التي لا تقوى أن تتوسع في الإنتاج أو التصدير وهذا يبرح عنها صفة التقييد. ولكنها في الوقت نفسه تفتقر إلى طييد









المصدر :

٢٥ مايو ١٩٩٤

التاريخ :

للنشر والخدمات الصحفية والإعلاميات

الخاصة عارضت بشدة إقبال  
الخدمات دائرة للمفاوضات على  
أساس إن اتفاقية الجات تتعلق  
فقط بالتخفيضات الجمركية  
ولا علاقة لها بالخدمات وأن  
الحاق الخدمات بالسلع يتطلب  
تعديل الاتفاقية أو إنشاء منظمة  
جديدة لتحرير التجارة في  
الخدمات حيث أنها تثير مشكلات  
عديدة تختلف تماما عن المشكلات  
التي تثار في تحرير التجارة  
الدولية في السلع. وكان أن يؤدى  
هذا الخلاف إلى إجهاد دور  
المفاوضات قبل أن تبدأ إلى أن تم  
التوصل إلى صيغة أولية  
وتفصى تلك الصيغة يبحث  
موضوع الخدمات وأن ليس  
باعتبارها من قضايا الجات ولكن  
باعتبارها قضية لهم عندا كبيرا  
من البلاد الأعضاء  
في جانب موضوع الخدمات  
الآخر الولايات المتحدة موضوعا  
جديدا آخر وهو اللجنة الفنية  
والفنية والصناعية. ويشمل ذلك  
عدد من القضايا التي تثار في  
التجارة الدولية ومن ذلك الغش  
التجاري والسرقات الفنية  
للموسيقى والأفلام  
والأعمال الفنية وتزييف العملات  
التجارية وعدم احترام براءات  
الاختراع. يضاف إلى ذلك موضوع  
جديد آخر وهو يتعلق بالآثار  
التجارية للقوانين الاستثمار في  
بعض البلاد. ومثال ذلك أن  
بشروط قانون الاستثمار على  
لأستثمر الأجنبي أن يشمل إنتاج  
السلعة على نسبة معينة من  
التاج المحلي وهو ما يسمى  
بالكون المحلي أو أن يشترط  
تصدير نسبة معينة من الناتج أو  
تحسين نسبة معينة للسوق  
المحلية. ويترتب على مثل هذه  
الاشتراطات تشويه التجارة  
الدولية وهي شبيهة في أثارها  
بالقود التمييزية وغير التمييزية.  
وقد استطاعت البلاد الأعضاء  
في الجات أن تتفق على جدول  
أعمال للتجارة الجديدة يعطى شيئا  
لكل مجموعة من البلاد.







# المستوردون هم الخاسرون في اتفاقية الجات

كتب هاني خيرى :

لا يزال الخلاف مستمرا حول اتفاقية الجات وتأثيرها على الاقتصاد القومى .. ومع ذلك فالمؤيدون والمعارضون للاتفاقية يجمعون على ضرورة التعامل معها وبتهيئة المناخ والاستعداد لمواجهة آثارها على الأنشطة الاقتصادية المختلفة ..

الا ان هناك شبه إجماع على ان اتفاقية الجات كانت في صلب مصالح المصدرون على حساب المستوردين .. ويرى سيد ابوالثيل مدير المكتب القومى لبيته مصر والخير الاقتصادى والمجلس القومى للتخصصات ان مصر أصابت ولم تخطئ عندما انضمت الى اتفاقية الجات حيث تدرج حاليا المرحلة الثانية في برنامج الإصلاح الاقتصادى ولكه بموجب الاتفاق الذى تم بين مصر والمندوب الدولى والذي يشمل مطالب تزيد من حجمها عن مطالب اتفاقية الجات فكان حتما من انضمامنا للاتفاقية حتى يمكن ان نستفيد من وجودنا ضمن هذا التنظيم التجارى الدولى الا انه يجب على مصر ان تصرح بتهيئة اقتصادها الى اقتصاد تصديرى حيث ان للجات في ضوء اتفاقية الجات تحمل المصدرون هم الفائزين والمستوردون هم الخاسرون ..

ولابد ان يراعى فيه ادارة عملية التصدير ادراية اقتصادية وتجارية سليمة تتقدم الاتفاق بجهود التجهيز وتخفيض تكاليفها والحصول بها الى مستوى التنافس الدولى والاعتماد على التوسيع المالى وفتح اسواق دائمة لتسليح المصدرة والمصدرة الخارج ..

وهذا سيد ابوالثيل ان ذلك يمكن تحقيقه في فترة وجيزة لان مصر ليست ضعفا كبيرا في عملية الإصلاح الاقتصادى وان تخفيض التصديرية الجمركية كان نتيجة اتفاق مروج بين مصر وكل من صندوق النقد من ناحية والنظام التجارى المالى الجديد المعروف باسم الجات من ناحية اخرى .. وقال ان هناك فترة كلفتها لتهيئة الاقتصاد للمصرى للتعامل مع هذه الاتفاقية وسيتم الرسم الجمركية مرحليا ..

اما الدكتور حسدى عبدالمطيح مدير لأكاديمية

تساعات للمعلم الادارية وخطا ويشيد ان اتفاقية الجات تمنح اتفاق على تحرير التجارة الخارجية من القيود الجمركية وبمع الجمركية والاضافة الى إلغاء الدعم تدريجيا على الانتاج الزراعى وتحرير تجارة الخدمات والفن والمستهلكات والفكرية والتكنولوجيا وهذه الترتيبات تزدى الى ارتفاع اسعار السلع الداخلية التي تستوردها الدول النامية ومن بينها مصر وبالتالي تزد من اجهاد الاستيراد ويحوز ميزان المدفوعات كلفة تحد ان الاتفاق يترتب عليه حصول الدول النامية التي لديها مزايا في الخدمات

على الايدي العاملة والسيولة والملاحة وبها من الأنشطة الخدمية كالبنوك وشركات التأمين ويطلب هذا التحرير منافسة قوية من جانب الدول النامية في هذا المجال والمعروف ان الدول النامية لاتزال دون معايير التكافة المحلية الجواز المصرى كما حتمتها لجنة « بارل » بسويسرا وكذلك في مجال التأمين وإعادة التأمين حيث تتراق الدول المتقدمة على الدول النامية في هذه الأنشطة وبالتالي تحقق الدول المتقدمة مكاسب من خلال التعامل الدولى في الخدمات على حساب الدول النامية ويمكن للدول النامية ان تستفيد من

حقول الملكية الفكرية والحصول على عوائد كبيرة للفنان والاتب التي تتميز بها بعض الدول النامية .. وقال الدكتور محمد سليم ان تخفيض الرسوم الجمركية والتحرير الكامل للتجارة الخارجية والملاحة يدعم يؤدي الى ضعف مركز للتجهيز المحليين ويضع القدرة الصناعية المحلية على منافسة للتجهيزات الاجنبية المستوردة وفي حالة عدم قدرة الدول النامية على الاستفادة للخدمات وتطوير منتجاتها تصبح مجهزة بتخليق الفائض والخروج من الاسواق ..

ويضيف : ذلك زيادة معدلات البطالة كما ان عزالة الدول تفسر جانب من حصول الرسوم الجمركية بعد تخفيض التعريفات على السلع الكمية ويظهر هذا من ضمن الاجراءات المتخذ عليها مع صندوق النقد الدولى واكدت الدولى ان لغير برنامج الاملاحة الاقتصادى ..

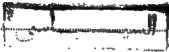








المصدر :



التاريخ :

٢٢ ١٩٩٤

النشر والخدمات الصحفية والمعلومات

وربما ان هذا التظليل يماثل عليه انه خلف  
لنسيم الجسكية على كثير من السلع الكمية مثل  
أجهزة النسخ والأجهزة الكهربائية والقطاع  
والفواكة والسلع الغذائية التي يستهلكها الأفراد  
عادة دون مقابل يحد على الاقتصاد القوي الا ان  
التظليلات الاخيرة تؤدي الى مناقشة بعض السلع  
الحالية من السلع المصنوعة وكثيرا من السلع الغذائية  
وهو يؤدي الى تهديد الصناعة المحلية ..

وان نفس الرات تجد ان التظليلات الاخيرة شملت  
فريق رسوم ضريبة مبيعات على خدمات المراسي و  
مافى الى زيادة الضريبة على المنتجين المحليين  
يستوردون مواد خام وسلع وسيطة لاستخدامها في  
صناعاتهم المحلية وهو ما يؤدي الى رفع تكاليف الإنتاج  
واضرار البعض منهم الى رفع اسعار بيع منتجاتهم ..

كما ان تظليلات التعريفة الى ٧٠ ٪ كحد أقصى  
يؤدي الى نقص حسيبة للمشارك في موازنة الدولة  
دون وجود مقابل لهذه الاموال الخساسة خاصة وان  
الصناعات المصرية لاتزال تتصف بالجمود ولا تستغل  
بإى حياطة تفضيلية في الاسواق الخارجية خاصة  
بعد إلغاء للمعاملات التفضيلية طبقاً لاتفاقية الجات  
الإخوة ..









## هل تنفيذ المنتجات الزراعية المصرية من اتفاقية «الجات»؟ الفترة الانتقالية فرصة للتطوير وتحسين المواصفات

لحلول الجمركية وإنما الغرض الحقيقي أن تتحمل الدول المستوردة للمنتجات الغذائية عبء دفع المبالغ التي تحصلها الدول المصدرة للسلع الغذائية والذي يمثل عبئا كبيرا على الاقتصاد لهذه الدول المصدرة، مما سيؤدي إلى ارتداد في أسعار المنتجات الزراعية وخاصة بعد الفترة الانتقالية والتي تقرب بفقر سنوات.

أما بالنسبة لطعام المنسوجات والملابس الماهرة فإن الاتفاقية قضت بأن يتم على مراحل عدة سنوات إلغاء أو تخفيض الحصص الجمركية وإلغاء نظام الحصص الجمركية الانتقالية للمنسوجات متعددة الألياف.

ويقول د. عصام الدين جلال إن إطلاق حرية تصدير الملابس الماهرة والمنسوجات لن يحقق مكسباً بالنسبة لمصر، وذلك لأن مصر كانت عاجزة عن تصنيع حصصها المحددة بموجب اتفاقية المنسوجات متعددة الألياف، ولأنه لا توجد حواجز التصدير ليست للشعب بالنسبة لمصر، وإنما القسمة تكون في التصدير ورفع القيود وملازمة المواصفات العالية وبناء على ذلك فإن الاتفاقية الجات بالنسبة للمنسوجات هي أحد جبهات صناعة الملابس الماهرة في مصر وعلى مدى عشر السنوات القادمة سيتم إزالة الحماية للاسواق ومعهن أن يحدث عزو من الدول الأخرى إلى أسواقنا مما يحول له إلى سبيل في الصناعة المحلية.

ولكن تتفانى أكثر ارتفاع الأسعار في السلع الغذائية والاستهلاكية وحتى يمكن الاستفادة من حرية تصدير الملابس والمنسوجات وفرض د. سامي عفيف، ومع خطة جديدة للتنمية الاقتصادية تستهدف إعادة صياغة خطة التنمية الزراعية.

تتضمن الاتفاقية، الجات، بنوداً جديدة خاصة بالانتاج الزراعي وتجارة المنسوجات والملابس الماهرة. تقضي تلك البنود بإلغاء الدعم الذي كانت تقدمه الدول المصدرة لمنتجاتها الزراعية ترويجياً للتحلل من العبء الذي كان يتحمله اقتصادها لتحمله الدول النامية، المستوردة وبالنسبة للمنسوجات والملابس الماهرة فقد تم إلغاء نظام الحصص.

ما هي آثار تلك البنود الجديدة في الاتفاقية «الجات» على السياسة الزراعية في الدول النامية ومنها مصر؟ وهل يمكن أن نستفيد منها؟

### تحقيق: سلوى غنيم

تصير التجارة الدولية موضوعاً محللاً في فاستين. أو لا يمكن أن التزامات مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي في نفس التزامات مصر في إطار الاتفاقية لتعطى الجات فيما عدا أن الاتفاقية تعطي مصر فترة زمنية أطول، كذلك فإن مصر في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي قطعت شوطاً كبيراً في مجال تحرير التجارة الخارجية، ومن المتفق أن تستكمل إجراءات التحرير في عام ٩٥ وتلتقيهما أن الاتفاقية تضع ترتيبات خاصة لتسهيل التحرير بالنسبة للدول الأقل نمواً والتي يال متوسط متدني دخل الفرد من ألف دولار سنوياً ومصر إحدى هذه الدول حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد حوالي ٤٦٠ دولار في السنة وأصبح الاتفاقية بهذا المفهوم فترة انتقالية مدتها ١٠ سنوات لهذه المجموعة من الدول النامية وبالتالي فإن الاتفاقية ألزمت مصر بتحرير الدول النامية المستوردة للجات في الأمد القصير.

وكيف د. عصام الدين جلال رئيس الجمعية القومية للتجارة والترويجية الأسباب الحقيقية من جراء تطبيق الاتفاق الأخير للجات.

ويقول أن المصنوع ليس ترويجي لتجارة من القليوب، القمية ولأنه

الدكتور سامي عفيفي رئيس قسم التجارة الخارجية بجامعة حلوان والشيخان الاقتصادي بمجلس الشعب وعضو مجلس إدارة الشركة للتجارة والترويج والتجارة الدولية أن الاتفاقية تحويز التجارة الدولية تضمن سلسلة من عمليات تحرير التجارة العالمية، حيث تقضي بإلغاء التجارة الجمركية الجماعية والتجارة الجمركية ذات الطابع الذاتي كسما تقضي الاتفاقية كذلك بإلغاء الحواجز غير الجمركية مثل الحصص الماهرة للتحلل الحر للمنتجات والخصائ لاول مرة في تاريخ الجات منذ ٦٦ سنة تضمن بنوداً خاصة بالتجارة والخصائ والمنسوجات وتجارة الملابس الماهرة، فبالنسبة لجال الزراعة وأفق الأوربيين على خفض دعمهم للمصنعات من السلع الزراعية بمقدار ٢٦٦ على مدى ست سنوات، وهو ما يجبر القلي بالتبعية للدول النامية التي تقوم باستيراد المواد الغذائية من المصنعات الأوروبية حيث ستزداد أسعار المواد الغذائية بمسويات متفاوتة الأمر الذي يحل بعض هذه الدول ومنها مصر لضغوط مالية لسداد قروضهم من المواد الغذائية المستوردة بعد الفترة الانتقالية والتي قدرت بـ ١٠ سنوات للدول النامية.

ويؤكد الدكتور سامي عفيفي أن اللازمة الجديدة لخصائص الاتفاقية









المصدر: الشرق الأوسط

التاريخ: ١٩٩٦ / ٢ / ٢٥ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## ماذا تفني الجات عربيا؟

حسابات الريح والغسارة العربية واتفاق الجات

# توقيع اتفاق أورو جواي في مراكش

سيمهد

## إلى تحويل الجات إلى منظمة عالمية للتجارة

● منذ نحو عشرة أسابيع اختتمت مفاوضات «دورة الأورو جواي» أعمالها في جنيف بإعلان بيتر سترلاندر رئيس منظمة الجات التوصل إلى اتفاق لتنظيم وتحرير التجارة الدولية في السلع المنظورة وغير المنظورة وحقوق الملكية الفكرية وحل المنازعات، وذلك بعد نحو سبع سنوات من المفاوضات والتي تعثرت بشدة عدة مرات وكانت تنهار في خضم المباحثات النهائية قبل انتهاء الموعد المقرر لها ومنذ إقرار الاتفاق والذي ستوقع عليه 116 دولة في مراكش في أبريل (نيسان) المقبل كثر الجدل خاصة في لوساط الأعمال والحكومات في الدول النامية حول

تبعات الاتفاقية بالنسبة للاقتصاديات وصناعات وتجارة الدول النامية بما فيها معظم الدول العربية النفطية وغير النفطية والتي يتوقع بعضها بدرجات متفاوتة تحمل إضرارا ناجمة عن تطبيقها لبروتوكول الاتفاقية الجديدة رغم احتمال استفادتها من بعض مقرراتها «الشرق الأوسط» تبدأ غدا سلسلة تحقيقات أعدتها مكاتبها في بعض العواصم العربية تتناول أهم ملامح انعكاسات اتفاقية الجات الجديدة على اقتصاديات دول عربية وهي السعودية ومصر والإمارات والإردن والكويت والمغرب. وتعرض اليوم تحليلا لخلفية الاتفاقية وانعكاساتها الدولية.









لندن: من عاطف سلطان

قبل ساعات قليلة من انقضاء ليلة منتصف ديسمبر (كانون الأول) الماضي تخلف العسكراء الصعداء إثر اذاعة خبر توصل بموجبه مفاهوضو الاتفاقية العامة للتعرف والتجارة (جات) الى اتفاق حول تحرير وتنظيم التجارة العالمية في السلع والخدمات بعد ان كانت تولعات انهيار المفاوضات تلوح في الافق في الصباح.

استغرقت المفاوضات والتي اطلق عليها دورة الأوروغواي نحو سبع سنوات من الدواول المضنية بين الاربعة الكبار في الدول الصناعية كانت تصف خلالها بالاتفاقية برمتها. ويعد تولف المفاوضات عدة مرات بسبب نزاعات حادة بين هذه الدول حاز الوصول الى اتفاق في المحطات الأخيرة، رغم قول الكثير حول العالم بأنه لم يات بمستجدات جوهرية، ارتياح معظم اوساط الاعمال والدول البالغ صدها 116 الداخلة في الاتفاقية وان كان بعضها مثل ايران اعلن عن رفضه، ليزود اهداف وطرق تطبيق الاتفاقية الجديدة والتي يسري مفعولها حتى مشارف القرن المقبل على الاقل.

في هذه السنوات السبع بحث المفاهوضون مسائل كثيرة بعضها تعصب على الاتجاهات العامة وبعضها يخص التفاصيل الدقيقة تخفيف القيود الحمائية الضريبية وغير الضريبية بما فيها المستوف والصحص المفروضة من قبل الدول الصناعية على منتجات الدول النامية في اسيا وافريقيا وامريكا الجنوبية خاصة السلع الزراعية وبعض المنتجات الصناعية مثل المنسوجات والاكترونيات ومنتجات صناعية اخرى كثيرة

من بينها سلع استهلاكية ومعمرة ومواد اولية مصنعة ونصف مصنعة وحتى بعض المواد الخام. واشتملت المفاوضات ايضا لأول مرة على تحرير التجارة في السلع غير المنظورة مثل اعمال للصارف والتمويل والطيران والسياحة والنقل البحري والنري الى جانب وسائل التحكيم وحل المنازعات التجارية وتفتين مستفندات الصناعات.

كانت منظمة الجات المتركزة في جنيف منذ قيامها في عام 1947 والى عهد قريب (رغم مشاركة دول نامية منها الهند ونيوزيا ضمن الدول الثلاثة والعشرين المؤسسة لها) تعد من وجهة نظر الدول النامية على انها اساسا معقلة لمصالح العالم الصناعي التكاملي في اوروبا وشمال اميركا وحيفيا لآسيان والتي اصبحت عملاقا تجاريا مهما. اسست جات، كواحدة من الهيئات الدولية التي قامت ضمن نظام بريتون وودز، في اعقاب الحرب العالمية الثانية المنوطة بانعاش تجارة واقتصاديات الدول الصناعية في المقام الاول بعد تعرض معظمها لخسائر حرب فاحشة.

كسان الهدف عملياً هو تأسيس مؤسسة باسم منظمة التجارة الدولية، ولكن بسبب عدم اتفاق المؤسسين استقر الامر على اطلاق اسم الاتفاقية الجات كاجراء مؤقت (وهذا يفسر تسميتها التي توحي بمسيرة الاتفاقية) وليس بتكوين مؤسسة كما هو الحال بالنسبة لمؤسسات بريتون وودز (اخرى مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

وهنا قال تصمرت تقاليد المسؤول في منظمة الجات في جنيف لـ"المشرق" الاوساط ان الاتفاقية اكملت الآن حلقة كاملة في تاريخها الذي يقارب الخمسين عاماً بالازراءها مجددا تأسيس ما اتفق عليه هذه المرة باسم منظمة

التجارة العالمية، وهي تسمية تختلف لفظيا فقط (ربما) من باب التجديد عن سابقتها التي لم تر النور. ويقول نظير ان من التوقيع تفتين المنظمة الجديدة في يناير (كانون الثاني) المقبل، او في غضون 1995 على اقل تقدير. يبلغ عدد الدول النامية المنضمة لاتفاقية الجات الآن نحو ثمانين دولة من بينها ست دول عربية هي الجزائر ومصر والكويت والمغرب وتونس.

والبحرين) انضمت الاخيرة قبل ثلاثة ايام فقط من القرار الاتفاقي (اخرى) وان كانت دولة عربية اخرى من بينها السعودية تتفاوض الآن حول الانضمام اليها. وعقب الوصول الى اتفاق في منتصف ديسمبر الماضي لجمع اعضاء الاتفاقية على توقيع الاتفاق الجديد في تراكس في المغرب في ابريل المقبل مما يظهر اهتمام منظمة الجات بتأكيد دورها الجديد تجاه الدول

النامية خاصة ان دورة الأوروغواي هي الاولى التي تشمل اسم دولة من خارج العالم الصناعي.

جلت غلبة مصالح الدول الصناعية بوضوح في مفاهوضات دورة الأوروغواي على وجه الخصوص اذ انصبت معظم مفاهوضاتها على خلافات بين اللاعبين الكبار خاصة الولايات المتحدة وفرنسا وآسيان ودول الاقتصاد الاوربي (المجموعة









وبلوا القرار الأطراف للتنازعة في  
الخطوات الأخيرة على تجميع  
النظر في المطلب الأميركي لما كان  
من الممكن التوصل إلى نهاية  
ناجحة للمفاوضات دورة جات  
للمصومة والتي يقول عنها  
المفاوضون بأنها مستحقة إلى  
إضافة نحو 200 مليار دولار  
سنويا إلى الدخل العالمي.  
وتقول بعض التقديرات أن  
من ضمن هذه الزيادة سيكون  
تصنيف الاتحاد الأوروبي نحو 60  
مليار دولار (30 في المائة من  
الاجمالي) والولايات المتحدة 36  
مليار دولار (18 في المائة)  
والبيان 27 مليار دولار (13 في  
المائة) وجمهورية الاتحاد  
للسوفييات السابق ودول شرق  
أوروبا التي تحولت أخيرا إلى  
الاقتصاد للسوق 37 مليار دولار  
(19 في المائة) والدول النامية  
منها نحو 80 منظمة الآن في  
منظمة لجات 16 مليار دولار أي  
بحصة تبلغ 8 في المائة فقط من  
إجمالي الدخل السنوي للتوابع  
«إضافة» إلى «الدخل العالمي» من  
جسراء تطبيق التساق دورة  
الأوروبي.

الأوروبية والذي حلول كل طرف  
منها الحصول على أقصى حد  
ممكن من المزايا، وبلغ أقل ضمن  
ممكن لها بصرف النظر عن  
مصالح الأطراف الصناعية الأخرى  
تأهيك من مصالح للدول النامية  
والتي لم يتعمد دورها في  
مفاوضات الدورة دور التفرج أو  
المراقب على أحسن الأحوال.  
خلال المفاوضات للمصومة  
التي شملت الدورة ابتداء من  
تدشينها في مدينة بولسا ميلا  
أيسنا، في الأوروبي ومرورا  
بمواضع ومن أخرى من بينها  
واشنطن وبروكسل وجنيف ولندن  
وباريس أصبحت الدورات أساسا  
على خلافات حادة بين الولايات  
المتحدة والاتحاد الأوروبي خاصة  
فرنسا، حول الإعانات التي تقدمها  
لموضعية الاتحاد في عاصمته  
بروكسل للمنتجج الزراعيين  
المحليين، خاصة الفرنسيين وهم  
كانوا دائما أكبر المستفيدين منها،  
على أساس أنها بصفحة  
للعنصرية، وهنا نشب صراع  
طويل بين فرنسا والولايات  
المتحدة والذي عطل عدة مرات  
مفاوضات الاتفاقية كلها حول  
تفائق هذه الإعانات.  
رغم كل هذه التعقيدات ظهرت  
في خلال أيام قليلة قبل اقتراب  
الموعد المحدد لانتهاء المفاوضات  
(منتصف ديسمبر الماضي)  
خلافات أخرى لم تكن على بال،  
أحد والتي تمحورت حول إصدار  
المفاوضين الأميركيين برئاسة  
ميكي كانتوري على الشاء دول  
الاتحاد الأوروبي الاثنى عشرة  
للقود التي تعرضها على منتجات  
«الصوتيات والمركبات خاصة افلام  
السينمائية والتلفزيونية والتي  
يأتي معظمها من هوليوود في  
كاليفورنيا والإعانات التي تمنح  
للمركبات صناعات الطائرات  
الأوروبية والأميركية مما أدى إلى  
تزعم فرنسا مجددا لجهة أوروبية  
معارضة للمطلب الأميركي  
«المستد».







## «إذار للتليفزيونات العربية

### لسوقف بت الفيلم المصري فضائيا»

كتب - سعيد علام :



بينهما، وهو ما يهدد على صاحب الحق حقوقه من بث الفيلم فضائيا من ناحية، كما يحزبه من بيع هذا الفيلم بطريقه، من ناحية أخرى، وحيث أن عرض الفيلم فضائيا يحرمه من بيعه لمطحات تليفزيونات الدول المجاورة، حيث يتوّن مواطن هذه الدول قد شاهدوا فضائيا.

وكان مجلس إدارة الغرفة قد اتخذ في نفس الاجتماع قرارا آخر بعدم السماح لأي من الموزع الداخلي أو الموزع الخارجي للفيلم المصري ببيع الفيلم للأشخاص الصناعية، إلا بموافقة الطرفين، ولأي منهما حق الاعتراض خلال عشرة أيام من تاريخ إخطاره على أنه في حالة الاعتراض أما يقوم الطرف المعترض على التبيع يدفع نصف الثمن المعروض في الفيلم، أو التذم ببيع أكبر كمية الفيلم.

اتخذ مجلس إدارة غرفة صناعة السينما في اجتماعه الأخير برئاسة منيب شافعى قرارا بإرسال إذار إلى محطات تليفزيونات مطاح بيبي، أبو ظبي، الأردن، لبنان، تونس، الجزائر، المغرب بعدم بث أى فيلم مصرى فضائيا إلا في حالة الحصول على شهادة من الغرفة تثبت حصول صاحب حق استغلال الفيلم على حقوقه عن البث الفضائى من كتشغل التليفزيونية العربية، وقد اتخذ مجلس الإدارة هذا القرار بعد الشكوى العديدة التي تلقاها من أصحاب حقوق استغلال الأفلام المصرية، والتي تعد بانه بعد قيامه ببيع حق البث لتليفزيونيا للمحطة العربية يكتشف أن هذه المحطة تقوم ببثه فضائيا خلافا للعقد









المصدر: البيروتية

التاريخ: ١٢٩٢ / ٢ / ٢٤ للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

ماذا تعني الجات عربيا؟



2



انضمت الى الاتفاقية في عام 1963 عقب استقلالها مباشرة

# الكويت تأمل أن تكون المكاسب أكبر من التكاليف

وزارة التجارة: لن نخفض الرسوم الجمركية والإعانات الزراعية لكننا سنجعلها ● البنك المركزي:

لا توجد صعوبات في تأقلم القطاع المصرفي وتشجع المشاركة الأجنبية

السعدون: فتح أسواق الخدمات في المنطقة قد يؤدي إلى تفويض المؤسسات الصغيرة

بالقطاع المصرفي والاستثماري









المصدر : **المستقبل**

٢ مارس ١٩٩٤

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات : التاريخ :

#### الكويت: من غاية الزعمي

دخلت الكويت عضواً في الاتفاقية العامة للتجارة والتعرفة الجمركية، بدأت بعد استقلالها مباشرة عام 1963. وهي تسعى حالياً للانضمام لمضوية منظمة التجارة الدولية المزمع إنشاؤها بموجب اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف في منتصف العام المقبل، حيث أجريت في هذا الصدد اجتماعات مختلفة كان آخرها في جنيف خلال الفترة من 18 - 28 فبراير (شباط) 1994 وشارت فيه الكويت بطلب ترأسه الوكيل المساعد للشؤون التجارية الخارجية في وزارة التجارة والصناعة بدر عبد الرحيم.

ومما يسهل على الكويت دخولها عضواً في منظمة التجارة الدولية كونها عضواً مؤسساً في «الجات» الأمر الذي يسهل عليها الانضمام لمضوية المنظمة بدلاً من تقديم طلب انضمام في مرحلة لاحقة والانضمام للشروط التي تفرض على الدولة الجديدة لقبول عضويتها في المنظمة.

وحول أثر اتفاقية الجات الأخيرة والانضمام لمنظمة التجارة الدولية على الكويت قال وكيل وزارة التجارة المساعد بدر عبد الرحيم لـ «الشرق الأوسط» أن الكويت لن تقوم بتخفيض الرسوم الجمركية ولا بتخفيض الإعانات الزراعية كما تنص اتفاقية المنظمة الدولية ولكنها ستلتزم بتجديدها عند مستوياتها الحالية، وذلك ضمن إطار المعاملة الخاصة التي تقدمها للمنظمة للدول النامية.

وأعرب بدر عبد الرحيم عن أمله في أن يستفيد القطاع النفطي والقطاع المصرفي من هذه الاتفاقية، إذ أن أهم أهدافها هو إزالة العوائق التي تحول دون زيادة الصادرات وتنشيط التجارة الدولية. وأضاف متمسداً بالكويت بطبيعة الحال على حرية التجارة والاقتصاد السوقي ولا توجد فيها قيود تذكر على القطاع الاقتصادي، وهذا يعطي الأمل في أن تكون المكاسب التي ستجنيها الكويت أكثر من التكاليف. وعما إذا ما كانت الكويت ستلتزم لاجراءات تمكين الاقتصاد المحلي من احتواء نتائج الاتفاقية الجديدة ثم التحصير التدريجي للسوق المحلية قال: إن السوق الكويتي مفتوح أصلاً، ولكن إذا كان يمتنع إعادة النظر في بعض القوانين فإنه ستركز على الأمور المتعلقة بالملكية الفكرية لاختصاصها مع الاتجاه العالمي الجديد، وتصريف المتعاملين في السوق المحلي بمسائل الحقوق والالتزامات المتعلقة بالملكية الفكرية لزاماتها والالتزام بها.

ووقع أن تزهر التجارة الإقليمية بين دول الكتلات الاقتصادية عند تنفيذ الاتفاقية الجديدة. وقال أن حركة التجارة بين دول منطقة الخليج جيدة في الوقت الحالي، ومن المتوقع أن تشهد المزيد من النشاط بعد تنفيذ الاتفاقية لأنها ستكون ضمن تنشيط التجارة الدولية بشكل عام.

وأشار بدر عبد الرحيم بأهمية منظمة التجارة الدولية قائلاً: إنه تجمع دولي هام، تصام فيه قواعد التجارة الدولية من سلع وخدمات وحقوق الملكية الفكرية. وفيه يتم وضع قواعد دولية لتل المزاومات التجارية والاقتصادية بين الدول الأعضاء على قدم المساواة الأمر الذي يعتبر في صالح الدول النامية، وجميعها من السلومات غير المتكافئة مع الدول التي تلوها موفرة. وبالتالي فهو من صالح الكويت ودول مجلس التعاون الخليجي.

#### الاتفاقية والبنك

وشارك بنك الكويت المركزي بالتنسيق مع وزارة التجارة والصناعة في التباحث بشأن العرض الذي تقدمت به دولة الكويت للانضمام إلى مضوية اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف المنشئة لمنظمة التجارة العالمية.

وساهم البنك كجهة رسمية في المباحثات المكثفة التي جرت بين









المصدر : **مركز الأبحاث**

٢٠١٤

## النشر والخدمات الصحية والمعلومات

التاريخ :

الجهات الرسمية المعنية في الكويت لمعرفة جدوى انضمام الكويت الى المنظمة الجديدة والمزايا والمخاطر العائدة عليها من ذلك الانضمام كما اجتمع مع مندوبين عن السكرتارية الدائمة لمنظمة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية (الجات).

ومن هذا المنطلق أكد محافظ بنك الكويت المركزي الشيخ سالم عبد العزيز الصباح له الشريك الوسيط ان شروط الانضمام الى عضوية منظمة التجارة العالمية المزمع انشاؤها بموجب اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف في منتصف العام المقبل لا تشكل اي عائق أمام انضمام الكويت وذلك لطبيعة النظام الاقتصادي المقترح في الدولة والمراكز على فلسفة الاقتصاد السوقي الحر، وانخفاض مستوى التعريفات الجمركية المطروحة على واردات الكويت السلعية لا سيما ان جهود الكويت في اطار التكامل مع اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من شأنها ان تعزز اتجاه تحرير الاقتصاد.

وعن تأثير هذا الانضمام على القطاع المصرفي الكويتي قال المحافظ انه لا يوجد أية صعوبة في التزام الكويت ببندو اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف والتي تشمل تحت مظلتها تجارة السلع والخدمات، بما في ذلك الخدمات المالية. وقال ان الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات الملحقه بالاتفاقية الرئيسية للتجارة الدولية متعددة الأطراف لا تتضمن حتى الآن قواعد تفصيلية لتنظيم قطاعات محددة كالخدمات المالية والاتصالات، والشحن البحري حيث ارجى الاتفاق بشأنها لعامين آخرين. ولكن تم الاتفاق على قواعد عامة مبنية على مبادئ حرية التجارة مثل حرية الوصول الى الاسواق، والمساواة في معاملة عارضي الخدمات

الاجانب مع نظرائهم من المواطنين.  
وأوضح المحافظ ان بنك الكويت المركزي يسعى منذ فترة طويلة، وعلى الأخص منذ تحرير دولة الكويت من الاحتلال العراقي، الى إعادة هيكلة القطاع المصرفي والمالي ويبدل في هذا المسعى جهوداً واضحة في مجال تشجيع الدمج في ما بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية وتعزيز وتطوير الإجراءات الرقابية كما يشجع المشاركة الأجنبية بتملك ما لا يزيد عن 40% من أسهم البنوك الكويتية. هذا الى جانب جهود أخرى تبذل على صعيد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لدراسة إمكانية السماح للبنوك الوطنية بفتح فروع لها في الدول الأعضاء.

وأكد محافظ البنك المركزي ان المعلومات الأساسية للاقتصاد الكويتي (حيث لا توجد قيود على حرية التجارة والاستثمار) تتيح للكويت سهولة الانضمام الى المنظمة الجديدة، والتمتع - على سبيل المثال - بمزايا المعاملة التفضيلية التي ستحتفي بها صدراتها الى الدول الأخرى الأعضاء في اتفاقية التجارة الدولية متعددة الأطراف. كما ان توجهات السياسة الاقتصادية في الكويت تتفق والمبادئ التي تدعو لها الاتفاقية المذكورة والمتمثلة في تحرير التجارة الدولية واعتماد فلسفة الاقتصاد الحر.

رأي اقتصادي مخالف

الاقتصادي الكويتي جاسم خالد السعدون رئيس مكتب الشايل للاستثمارات الاقتصادية له رأي آخر في هذا الشأن إذ قال له الشريك









الأسوء ان دخول الكويت كمعضو في تلك الاتفاقية امر حتمي بغض النظر عن نتيجة موازنة المزايا بالتكاليف مضمرة الى انه لا بد من الانضمام، حتى لا تكون الكويت معزولة عن الباقين. واعرب السعدون عن اعتقاده بان الاتفاق الجديد يحمي مصالح الشركاء الكبار اكثر من مصالح الشركاء الصغار في العالم الثالث. وقال ان العالم الأول المتقدم يملك قاعدة صناعية كبيرة ومقدرة على فرض السلع، وان العالم المتقدم قادر على فرض أي سعر لحجم المعرفة لديه وللتقدم التقني في حين أن العالم الثالث يقدم سلعا أساسية وخدمات بسيطة جدا ستستخدم كمخالات في العملية الانتاجية في العالم المتقدم وسيحاول العالم الثالث وضع أسعار لسلعته من حدود لا تؤدي الى أي تكاليف اقتصادية. وهكذا ستخل شروط التبادل التجاري تميز لصالح الجانب الغربي.

واضافه في وقتنا الحالي اصبح المستقبل للكتل الاقتصادية الضخمة. ورغم ضخامة اقتصاديات الدول المتقدمة فإنها تشكل لتكوين مزيد من القوى الاقتصادية العظمى. وتتاول السعدون دور مجلس التعاون ومدى تأثيرها الاقتصادية، فقال: لا توجد مزايا ظاهرة تستفيد منها هذه الدول من الاتفاقية الا بشروط. فحول الخليج تصير مادة خاما أولية وهي النفط وهذه المادة تتأخر أسعارها ضد عوامل أخرى بمعدلات استهلاك العالم للتلف، حيث ان التلف يعد من أساسيات العملية الانتاجية لديه. وفي حالات استثنائية قليلة جدا ستكون منتظمة، اوبتة دور في تحديد أسعار النفط.

واستبعد السعدون ان يكون للاتفاقية الجديدة دور يذكر في رفع او تخفيض حجم صادرات دول المجلس او حتى في تسعيرها، وذلك في الحالين ان دخلوا اعضاء في المنظمة الجديدة او ظلوا خارجها. اما واردات هذه الدول فسكون محكومة بما تقرره الاتفاقية مما يعني ان حريتها في فرض قيود او ضرائب ستكون محدودة جدا حتى في حالة تغيير الظروف الاقتصادية والمالية علما بانها في الأساس لا تفرض رسوما جمركية عالية. وعن الصادرات الخدمية قال السعدون ان دول الخليج - في الغالب - لا تصدر من هذه السلعة شيئا. ولكن المطلوب منها - في حدود الاتفاقية - ان تعامل الآخرين بالمثل وأن تفتح أسواقها لمنافسين كبار من شركات متعددة الجنسيات او بنوك وشركات استثمار عملاقة. وهذا قد يؤدي الى تفويض بعض مؤسساتها الصغيرة ما لم يكن هناك تحسين كبير في احوالها، وما لم تعمل بشكل مكثف على نطاققليمي. وهذا يعني ان المنافسة قد لا تكون متكافئة تماما، وقد تضرر بالبيئة بعض مؤسساتها.

واوضح جاسم السعدون رايه في عدة نقاط هي: - ان قبول وعدم قبول الاتفاقية لا يبدو خيارا حرا. - في ظل سيادة الكتل الاقتصادية العظمى فإنه في الغالب لن تكون الشروط في صالح معظم الدول النامية باستثناء من يستطيع منها اللحاق بركب التقدم. - على المدى القصير ان تستفيد هذه الدول من تجارة السلع (سواء الصادرات او الواردات)، وقد تضرر من تجارة الخدمات. - قد تؤدي للضغوط والظروف الى تعاون عثماني لمواجهة - وبالتحديد اذا ما وضعت دول الخليج نفسها للحسين ظروف المنافسة لتقومها، وان تضاعف باتجاه إلغاء الضرائب القائمة والمحتملة على النفط، وتحسين شروط الدول المتقدمة لقبول منتجاتها البشروكمالية. اما على المدى المتوسط والطويل فقد يشكل هذا الوضع حافزا لدول المجلس لتكوين كيان اقتصادي إقليمي حقيقي لمواجهة عدم التكامل. ولو جزئيا. في العلاقة مع الكتل الاقتصادية الأخرى.









المصدر : الشرق الأوسط

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : ٢ مارس ١٩٩٤

انضمامها ، تحصيل حاصل ، لأنها لا تفرض قيوداً حمائية

# الإمارات: المنتجات الزراعية وصادرات الملابس تواجه أكبر العوائق

- مصرف الإمارات الصناعي: التنسيق والتفاوض الجماعي في صالح انضمام دول مجلس التعاون
- لا انعكاسات فورية للانضمام إلى الاتفاقية ● مخاوف من احتمال تحايل الدول الصناعية بفرض قيود على البتروكيماويات بحجج «بيئية» ● تحرير خدمات المال يفيد الإمارات بسبب وجود عدد كبير من فروع البنوك الأجنبية

ماذا تعني الاتفاقيات عربياً؟











ابو الفتح  
من تاج الدين عبد الحق

ولم موافقة الإمارات المبدئية على الانضمام للاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة، الجات، فإن مؤسساتها الاقتصادية والمالية لا تزال في مرحلة مراجعة لحجم الآثار السلبية والتضارعات الإيجابية التي يعان منها تجنيها الإمارات نتيجة الانضمام للاتفاقية.

ولم يأخذ إعلان الإمارات عن عزمها الانضمام للاتفاقية والذا طويلاً، حيث شاركت في المفاوضات التي قامت للاتفاقية، وتابعت كافة المراحل التي سبقت إقرارها.

وحسب مصادر وزارة الاقتصاد والتجارة المكلفة بمثل الجات ومتابعة خطوات الانضمام للاتفاقية، فإن انضمام الإمارات للاتفاقية يمثل

تحصيل حاصل لواقفا التي عبرت عنها في المفاوضات التمهيدية، وهي المواقف التي تتسم مع فترة تحرير التجارة العالمية وتخفيف القيود الجمالية، الكمية والجمركية.

وتقول المصدر أن هذا الموقف يستند إلى طبيعة العلاقات التجارية للإمارات وطبيعة سوقها المفتوحة، حيث لا تفرض الدولة قيوداً على الاستيراد أو التصدير أو قيوداً جمركية حقيقية باستثناء عدد قليل من السلع الخاضعة لرسوم جمركية منخفضة.

وتقول وزارة الاقتصاد والتجارة أن عملية انضمام الإمارات للاتفاقية ليست عملية آلية بل عملية تفاوضية، حيث لا بد من إجراء مفاوضات مع الدول الخاضعة للاتفاقية، وتحديد القوائم السلع التي يمكن أن تشملها، والتي يمكن بعضها حصر المزايا التي

يمكن للإمارات أن تجنيها من الانضمام للاتفاقية، وتقول الوزارة لكن في هذه المرحلة فإن إعلان الإمارات عن نية الانضمام للاتفاقية يعكس التضامن مع الدول النامية ومحاولة الحصول على أكبر مزايا لهذه الدول وإنهاء سيطرة الدول الكبرى على تجارة العالم الثالث، ويمكن الدول النامية من أن تصبح فريكة في القار التجاري العالمي.

التفاوض الجماعي

وكان مصرف الإمارات الصناعي قد تبنى إلى أهمية الجات الإمارات بالتنسيق مع دول مجلس التعاون الخليجي قبل الانضمام للاتفاقية الجات. وحديث دراسة أعدتها المصرف بعض الجوانب التمهيدية الضرورية التي يجب أن تسبق الانضمام للاتفاقية من بينها توحيد التشريعات

الجمركية ومحاولة دفع للتنسيق الفني، بحيث يمكن الاتفاق على مبادئ مشتركة لحصصات الدول الخليجية، وكذلك تنسيق السياسات الخاصة بانتقال رؤوس الأموال، وملك الأسهم.

وتقول إن الاتفاقية بشكل عام تتيح فرصاً كثيرة لجميع البلدان ولو بصورة غير متساوية، حيث ستبقى الاستثمارات الأكبر والأهم للنمو والجموعات الاقتصادية الكبيرة والمنطوية، إلا أنه ليس أمام الدول النامية من خيار سوى تكثيف جهودها وتعاونها لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من انضمامها للاتفاقية الجات. إذ يقدر مافي الخلل العالمي المتوقع من خلال تطبيقها بحوالي 200 مليار دولار تقريباً (61 ملياراً) للجموعة الأوروبية بنسبة 30.5 في المائة، و66 ملياراً لولايات المتحدة.

بنسبة 18 في المائة، و27 ملياراً لليابان بنسبة 13.5 في المائة، و27 ملياراً للشرق أوروبى بنسبة 18.5 في المائة، و16 مليار دولار للدول النامية بنسبة 8 في المائة، وستكون النافع التي ستترتب على تطبيق الاتفاقية







حيث يتم إصدار قرارات منع استيراد الخضار لحماية الإنتاج الزراعي المحلي. وحتى الآن فإن احتمالات تأثر القطاع الزراعي في الإمارات بالانضمام لاتفاقية الجات لا تزال محدودة خاصة وأن الصادرات الزراعية الإماراتية محدودة مما لا يجعلها في وضع تنافسي حقيقي مع الإنتاج الزراعي للمول الأخرى إلا في مواسم معينة.

ويقول بعض الخبراء أن انضمام الإمارات لرفع الدعم عن الإنتاج الزراعي المحلي قد يؤدي إلى تضييق الاستهلاك في هذا القطاع الذي يسمي قطاع الحبوبية أكثر من قطاع الخضار مما قد ينعكس على القطاعات الأخرى مثل قطاعات الصناعة والمعارف والسياحة والتجارة.

ويقولون إن رفع الدعم قد يعني أن الذين دخلوا الزراعة للاستفادة من الدعم المالي لن يقدّم الحكومة شيئاً لعلّهم الآن تطوير الوسائل الزراعية للتعويش عما قد يلحق بهم نتيجة رفع الدعم.

والمشكلة التي تواجه القطاع الزراعي الإماراتي في حال رفع الدعم أن قدرته التنافسية مع الإنتاج الأجنبي ستكون محدودة بسبب قرب الأسواق الأجنبية للضرورات ما يجعل مثل تلك الفوائد في إيران أو للمول العربية الأخرى بالبحر أو لبلد قليلة التكلفة. كما أن الموسم الزراعي الإماراتي موسم محدود مما يخلق فرصة أمام الإنتاج الزراعي الأجنبي لتثبيت القدماء في السوق المحلية.

ويؤكد الخبراء حدوث ارتفاع في أسعار الخضروات والبضائع المستهلكة الذين سيهدمون أنفسهم مضطرين لشحّهم لروقي دعم الأسعار التي كانت تدعمها الحكومات.

ولكن سيصعب رفع أسعار الإنتاج الزراعي المحلي أماماً لا بد منه إما، أولاً لمواجهة تكاليف الإنتاج العالية والتي تحصل الحكومة جزءاً منها، وكذلك الحال بالنسبة للإنتاج الزراعي الأجنبي الذي يعني هو الآخر بدعم حكومي باسكال مختلفة. ولكن في النهاية تقل هذه الزيادة مستحقة بالعرض والطلب مما يؤدي إلى ضغط حركة الأسعار.

في المجال الصناعي فإن الإمارات كثيراً من دول الخليج معنية أساساً بتجديد وتطوير البنية التحتية والصناعة البترولية والمناطق الحرة السياحية حيث تلك في هذا المجال فرص كبيرة لتطوير صادراتها للسوق العالمية التي كانت تحاول فرض الودع كمة وقوة جبرية تحقيق انتصايب الإنتاج البتروليكيو الخليجى للسوق العالمية.

وتنظر لأن صادرات المنتجات النفطية والبترولية تفضل على عصب الصادرات الخليجية سيفتح الانضمام لمجالات واسعة لنمو هذه الصادرات وتطوير صناعة المنتجات النفطية والبترولية في دول المجلس التي توافقه الآن إجراءات جماعية في أسواق البلدان الصناعية وبعض الدول النامية.

وقالت أنه نظراً لشحّ دول المجلس بمزايا كبيرة في إنتاج السلع النفطية والبترولية، فقد جرت محاولات عديدة في تطلق الجات لاستيعاب هذه السلع من الاتفاقية، ولم تصمد الدراسة قيام الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان باستغلال البند الخاص بالتأخرات في الاتفاقية لتقييد تطلق المنتجات النفطية والبترولية في أسواقها خاصة في ضوء عدم وضوح هذا البند، مما يترك الباب مفتوحاً لخلاف للتفسيرات التي تستخدم في نهاية الطرف الأقوى بين أعضاء الاتفاقية.

وطالبت الدراسة أن تقوم بعض الصناعات الأخرى مثل مواد البناء والتشييد والأسمنت خاصة، وصناعة المعادن والصناعات المعدنية والمشتروبات منذ الآن برفع قدرتها التنافسية وذلك باستغلال المزايا الموفرة في دول مجلس التعاون.

وجول تأكيـد الاتفاقية على وفودات دول المجلس تقبل الدراسة أنه سيكون مزيجاً إلى حد كبير، فمن جهة ستحصل دول المجلس على العديد من السلع التي تحتاجها بأسعار أرخص من الأسعار الحالية بسبب احتمال احتدام المنافسة وغاء بعض القيود والاتفاقيات الخليجية في العديد من الدول. ولكن قد يؤدي إلغاء الدعم من بعض السلع مثل الإنتاج الزراعي في أوروبا إلى ارتفاع كلفة الفوائد في الزراعة هناك، ولا يتوقع الخبراء التأكيد في الإمارات انتكاسات لورية لانضمام المنتجات لاتفاقية الجات على السوق المحلية لكن هناك بعض القطاعات التي يمكن أن تتلقى نتائج أسرع أو أوضح من غيرها. فعلى سبيل المثال فإن الزراعة ستعجز عن القطاعات المتطورة في الإمارات، يمكن أن تتأثر بشدة في حالة دخول متاجلها في الاتفاقية الجمركية.

ويتأخذ الدعم الحكومي الكبير لهذا القطاع كشلاً عديدة بدءاً من الدعم المالي للبحر للزراعة، مروراً بدعم أسعار التسويق المحلي، وانتهاء بالدعم غير المباشر على شكل قروض جماعية لهذا الإنتاج في الموسم.

(انتهاء من 1993) في صالح الدول المتقدمة بمزايا تنافسية سواء في الصناعة والخدمات والتكنولوجيا المتقدمة، أو في الإنتاج الزراعي واستخراج المواد الأولية.

وقالت الدراسة أن لانضمام دول مجلس التعاون للاتفاقية سيفتح أمام تصديرات جديدة لا يمكن الطلب عليها إلا من خلال تطبيق الاتفاقية الاقتصادية وإقامة السوق الخليجية المتكاملة التي توفر إمكانات كبيرة للمفاوض والمفاوض مع التكتلات الاقتصادية الكبيرة، خاصة وأن اتفاقية الجات تعجز الجات التجارية من أطراف المجموعة الاقتصادية الواحدة أصراً داخلياً وليس بولياً، حيث تحاول مختلف المجموعات الاقتصادية في الاتحاد الأوروبي خاصة المجموعة الأوروبية تحلّي بعض الانتكاسات السلبية التي قد تنجم عن تطبيق الاتفاقية عن طريق المفاوضات مع الآخرين كتلة اقتصادية واحدة.

وهنا نقول دراسة مصروف الإمارات الصناعي أن للمجموعة الخليجية معنية بصورة مباشرة بهذا التحول المهم في العلاقات الاقتصادية الدولية الذي سيؤدي إلى إلغاء أو تغيير الكثير من الأنظمة التجارية التي سادت وحكمت في المجال التجاري العالمي لسنوات طويلة.

#### التقرير التوجيهي

وتنص الاتفاقية الجات على تحرير التجارة العالمية بشكل تدريجي بما في ذلك تجارة الخدمات كالصناعات والسياسية والاتصالات وصناعة المعلومات، التي اكتسبت مزايا من الأممية للاتصايات الحديثة، مما سيفتح المجال أمام رؤوس الأموال والصادرات الأجنبية للعمل بحرية في البلدان الأعضاء في الاتفاقية. وتفضل الاتفاقية أيضاً إلغاء التمييز في المشتريات الحكومية التي تحاول من خلالها بعض الدول النامية، بما في ذلك دول مجلس التعاون، تشجيع منتجاتها المحلية وتضييق أسواقها المحلية، حيث تمنع دول المجلس متجلبات الجات الآن لسلطات سحرية تصل إلى 10 في المئة من المشتريات الحكومية مقارنة بأسعار للتجارات المستوردة.

واستعرضت الدراسة هيكلية التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون مع وضع تصورات بقلية لبعضها ما تضمنته الاتفاقية كحق اتخاذ إجراءات ضد الإغراق والإغلاء الضمنية والاتفاقيات التجارية التجارية.









دامت تستطيع تصريف إنتاجها في 120 دولة بما فيها الولايات المتحدة بدون مشاكل وبدون حدود أو نظام الحصص.

وبالوضوح أن المسؤولين في الإمارات لا يأسفون على انهيار هذه الصناعة منطقياً، لأن هذه الصناعة كانت صناعة طفيلية من الأساس ولم تشكل قيمة ذات ورن كعصر انتاجي. الأمر الآخر الذي سنناقش به الإمارات من خلال انضمامها لاتفاقية الجات هو مسألة حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع، لأن الاتفاقية تحمي للنول الأعضاء قدرة على المتابعة والشكوى من استخدام العلامات التجارية وبراءات الاختراع، وهذا يعني أن الإمارات ستخلص من محاولات بعض الأجانب الذين حاولوا استغلال انفتاح الإمارات لاتنتاج صنع ملطلة أو عماد شسها.

وخول تأثير لانضمام الإمارات إلى اتفاقية الجات على الأوضاع التصريفية الإسرائيلية، فإن هذا التأثير سيكون إيجابياً، ذلك أن الإمارات بخلاف دول الخليج الأخرى لديها مجموعة كبيرة من فروع البنوك الأجنبية وأن يؤدي انخراط الخدمات المصرفية ضمن التي تأثير هكفي في القضاء المصرفي المحلي، وأن تسأل يمكن أن يؤدي إلى تمكين المصارف الوطنية من التوسع وبخمول دول جديدة في سوق الإمارات.

وبخشى الخبراء في الإمارات كثيراً من دول الخليج أبشاً أن تلتجأ الدول الغربية التي تمثل سوقاً مهمة للإنتاج البتروكيماوي الخليجي إلى الحصول على الاتفاقية من خلال تصدير القود، التي تفرسها على الواردات من المنتجات البترولية والبتروكيماوية بأنها نوع من حماية البيئة والذي لا يدخل ضمن القيود المشجوب رفعها في إطار اتفاقية

الجات.

ومن أهم للصناعات الإماراتية التي قد تتأثر بسبب الانضمام لاتفاقية الجات هي صناعة الملابس الجاهزة، حيث يتلو إلى في الإمارات حالياً ما يقرب من 170 مصنعة تقوم بتصدير كميات كبيرة من إنتاجها للأسواق الأمريكية والأوروبية وبعض الدول العربية.

بصفة عامة لتدبير النظرة الأولى إلى أن انضمام الإمارات إلى اتفاقية الجات سيشعل هذه الصناعة ويفتح أسواقاً جديدة أمامها، لأن الاتفاقية تضمن تخفيض صناديق هذه السلعة دون قيود كمية أو جسر كمية. لكن البعض يقولون أن الاتفاقية تسبب في التطلع لضرراً كبيرة لصانع الملابس الجاهزة الإماراتية.

وبعس هؤاله ذلك بالنسبة إلى مصانع الملابس الجاهزة الإماراتية هي في الأصل مصانع نسوية جاءت للإمارات هرباً من القسود التي فرضتها الولايات المتحدة عليها، بعد أن تجاوزت تلك المصانع الحصص المسموح لها في السوق الأمريكية. ومن ثم وجدت هذه المصانع في الإمارات محيراً ملائماً، حيث بدأت باستخدام الإمارات كمكان تغير فيه علامة بكه الصنع الأصلية بعلامة صنع في الإمارات، وهذه الطريقة استطاعت أن تحل السوق الأمريكية من التباين بعد أن خرجت من الباب.

وإذا تلتبعت الإدارة الأمريكية لذلك وفرضت قيوداً جديدة على الإنتاج الاسيوي كما فرضت نظام الحصص على الإمارات التي كانت بدأت باستقبال عقوبات من المستهلكين الاسيويين في هذه الصناعات.

ويع أن للقيمة المحلية المضافة في هذه الصناعة تدعو هاضية وتقتصر على الطائفة الرخيصة لأن هذه الصناعة كانت مرهبة للدرجة التي استطاعت مستخدمين محليين ولكن بعد توقيع اتفاقية الجات يرى البعض أن المرحلة التي كان فيها المستثمر الاسيوي بحاجة إلى مظلة من دول أخرى لتصريف إنتاجه لم تعد قائمة وأن المصانع الاسيوية أصبح بمقدورها العودة إلى قواعدها ما









المصدر: **الفاصل**

التاريخ: **٢٠٠٤**

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

## احتمالات قوية باشتراك الصين في اتفاقية أجات

□ بكين - وكالات الأنباء:

أشار المفوض التجاري للمجموعة الأوروبية ليون بريتان إلى احتمالات اشتراك الصين في الاتفاقية العامة للتجارة الحرة والتعريفات الجمركية - أجات - خلال العام الحالي على أن تتم مناقشة الموضوعات الخاصة بالتجارة وحقوق الإنسان بشكل منفصل. وقد جاءت تصريحات بريتان بعد مفاوضات مع عدد من المسؤولين الصينيين حول العلاقات بين بكين ودول الاتحاد الأوروبي والتحاق الصين بالاتحاد. ويذكر أن الاتحاد الأوروبي يريد من الصين خفض تعريفاتها الجمركية وتيسير شروط استثمار الشركات الأوروبية في قطاعات التوزيع والبنوك وشركات التأمين بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات حماية لمواجهة احتمالات ارتفاع أسعار الصادرات الصينية. وكانت الصين إحدى الدول المؤسسة لأجات ولكنها

خرجت منها بعد سيطرة الشيوعيين على الحكم في ١٩٤٩ وتطلعت بطلب للانضمام مرة أخرى في ١٩٨٦.

وذكر بريتان أنه قد أثار موضوع انتهاكات الصين لحقوق الملكية الفكرية مشيراً إلى أن التفوق الصيني في مجال صناعة الأقراص المدمجة في غياب اتفاقيات مع الشركات الأجنبية قد تدفع بنوع من القرصنة في هذا المجال.

وكان وزير التجارة الصيني «ويي» قد وعد بريتان بدراسة تجربة كوريا الجنوبية التي استخدمت تراخيص للتصدير لمواجهة مثل هذا النوع من القرصنة.

وأوضح بريتان أن اشتراك بكين في أجات إنما يرتبط بمدى تقدمها في مجال رعاية حقوق الإنسان والذي يعتمد جزئياً على مدى النجاح الذي تحرزه الصين في تطبيقها لقوانين الاقتصاد الليبرالي الحر.









المصدر :

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

التاريخ :

## موقف عربي موحد للتعامل مع اتفاقية «جات»

ومعنى درجة التفكير في قيمة وهم تلك الوراثة مستقلاً كما أن  
الجمعية التأسيسية لمصادرات الدول العربية تظهر إلى أوروبا  
التصديق لكل من أوروبا وشبهية ١٩٠٧٪ والدول العربية ١٩٠٩٪  
وأسيا ١٩٠٥٪ وأمريكا ١٨٠٢٪.

ومعنى بول منظور لأن قرارات جولة أوروبا ذات آثار كبيرة  
على كل من الدول الصناعية للتقدم وكذلك على الدول النامية  
لذلك يجب التعرف على آثار جات على الاقتصاد العربي حتى  
يمكن من إعادة بناء السياسات التجارية العربية للاستفادة من  
منظومة التجارة العالمية في المستقبل.

وكشفت د. علي عبد الكريم عن أن الأمانة العامة للشؤون  
الاقتصادية تجهز حالياً لائحة دعوة يشارك فيها خبراء الاقتصاد  
العربي وخبراء من منظمات العمل العربي المشترك لدراسة  
التغيرات الدولية والاقتصادية الزامات وخاصة جات.

وقال محمداً لم يعد أمام الدول العربية الوقت الكثير كي تعيد  
ميكانيكا الاتفاقية في الوقت الذي حصدت جات نظراً لسمعية  
للناس والاشهاد البلدان العربية

لكن أوروبا خاصة بها.  
وأضاف أن هناك مشاير من  
مئاته بعض البلدان العربية من زيادة  
معدل البطالة مع تحوير التجارة

الدولية ما لم يتم زيادة الاستثمارات  
الصناعية والزراعية في المستقبل  
مضيراً إلى أن الاستثمارات الأجنبية  
الدولية مستوية إلى البلدان التي كانت  
قاعدة تكنولوجيا متطورة فضلاً عن  
قدرتها على التقدم والتطور وإن تنهج  
بطيئة الحال في البلدان الأقل تقدماً  
من الناحية التكنولوجية.

وأشار إلى أن للجلسات الاقتصادية والاجتماعية دعا في  
اجتماعه الشهر الماضي خبراء من كافة الدول العربية ومنظمات  
العمل العربي المشترك ليجتمعوا في القاهرة لشهر القادم  
لتقديم رؤية تفصيلية دقيقة من تأثيرات جات على الاقتصادات  
العربية والشروع بموقف عربي موحد للتعامل مع هذه الاتفاقية.  
وأوضح أن هذه الدراسة ستغطي كافة الجوانب الاقتصادية  
التي شملتها الاتفاقية جات والتوصل إلى الشكل المناسب  
للتعامل معها مؤكداً أن القبول بشكل جماعي يبرز الموقف  
التفاوضي العربي أمام العالم.

وعزز ذلك بقوله أن اسراع بادن الولايات المتحدة الأمريكية  
وكتار والكمبود في إقامة منطقة التجارة الحرة (ثلاثاً) قبول  
توقيع اتفاقية جات مجلساً قبله خير دليل على التفاوض في  
شكل جماعي يضاهي من المكاسب التي تحصل عليها فيما لو  
تفاوضت فردياً.

وأضاف أن التكتلات الاقتصادية صنع مزايًا تفصيلية للبلدان  
الأعضاء فيها من المستحيل التنازل عنها  
معد للدول في اتفاقية جات مضيراً إلى  
أن الدراسة التي يعكف الخبراء على  
إعدادها حالياً ستسبب تضارباً على

عاطف عبد الله

الاستثمارات الأجنبية في اتفاقيات العمل العربي المشترك والتي  
وعدت في الخمسينيات من هذا القرن.

ودعا إلى تفعيل مؤسسات العمل العربي المشترك وإعطاء  
عناية أكبر لعملية التفاوض ومعالجة العمل العربي المشترك  
وتأجيل المعايير التي تلف أسمها ويطعها ويؤيد من الاتفاقيات  
التي تسمح لها بالبرود. العمال وتسهيل مهمتها في زيادة  
التبادل التجاري العربي ولكي يتمكن الاقتصاد العربي من أن  
يستفيد من إمكاناته.

وأشار إلى تركيز آراء العرب في كل من أوروبا وشبهية  
١٩٠٦٪ وأسيا وشبهية ١٩٠٦٪ وأمريكا الشمالية ١٩٠٦٪ ما

حدث، علي عبد

الكريم الأمين العام

المساعد والمصرف

على الإدارة العامة

لشؤون

الاقتصادية

بجامعة الدول

العربية البلدان

العربية على اتخاذ

موقف موحد

للتعامل

مع

الاتفاقية

العامة

للتجارة

الأممية

والتي التجارة، جات،

والتي والسكت

عليها ١٩٧٧ دولة في

تسهيرو الماضي.







# الأمم المتحدة لا تدخل لها باتفاقية الجات ولا تتفصل مسؤولية نتائجها

تفصيل الخلق هاتلانا لاني اجتمع عام ١٩٩٧

وفي إطار منطق ان الأمم المتحدة واميتها العلم وكبار السياسيين مع مركز لاكون ويحور الحركة في النظام العالمي الجديد - فإن ربه السيد صبري يعتبر ان التنازل الدولي العام الذي يوصله بالولاية القضائية التي تحمل الهجوم والتحكم على امين عام الأمم المتحدة - وهذا يعتبرها ضمن السبعين مطروحة - للتشاور - وان كان ذلك على حساب احترام ادبي لايديتها وبطلة للقرابة

وكان الأولى - به وهو ان العلم لاساعد الاعلام التي يترشح ان يمثل منظمة من جهة التي شخص الامم المتحدة للادب البحث اليهوسفي والقرابة القضائية للامم المتحدة تمثيل في الخارج - ان يبحث من ابعادها القضائية حتى تتجنب اللطافة الدولية سمة السطوة الدولية التي وصلت بصحة الأمم من قبل تحت سيطرة ملحق الاستعلام والتعصب والقرابة الغائبة

وقد اعد رد سيطرة الامين العام لاساعد لشئون الاعلام للأمم المتحدة لشئون وسط الامم المتحدة - لانه في من المصنفين فياخذين من الاتهامات القضائية الزميمة في ملحق الحزم الامم امين مع مجوز صديق لجانب الامم من اتفاد قرارا حاسما شجع بعض رعايا السيادة في فلسطين من ان تتسبب اهل لبنان على اسرى ومقتل السيد صبري الاتفاد فيها خرج على حده من اجل الشخصيات وتتمثل في الخلف في الكتابات القضائية

وختاما لا نذك لا ترجيح باقي الفكر والحقبة للامم العام لاساعد لشئون الاعلام الأمم المتحدة ان ربه انما تترك كل المالحول المبرورة من العقيدة القضائية لادب الأمم المتحدة وتامع الامماد طرية متقنة ومزودة من ملحق حقوق الانسان نددت حدود الادب والولاية القضائية في مخالطة اهل العرب بالتهويل الذي كان يرضي سيادته الأمم المتحدة - فيها مخفي وسعي - ان يوت كل سكان العالم بمسرح لهم تحت يده - انه يوت كل من التسليم بكل التنازل وتجاوز الحقوق لا يتجاوزون لسلطة التوصل على مبركته لاخراته من اعد ان اسعني اقرين الاستقلال قبل الدول ولا يرضي عليهم لمحت بعد السيد صبري حتى لا ترومته الدولية والتشاور



السيد صبري

للشخص الصحفي اصبح يتكلم فرماتنا هملونيا من كبيت العالمي للأمم المتحدة في نيويورك ويحتاج الى شهادة رسمية من السيد الامين العام المساعد

وتضمن رد السيد صبري توضيحات راي لها لامة ابراش ساسة الاعطاء التي كانت ينبغي ان تتلهاها راية الامم المتحدة الامم المتحدة ما يلي ١- الاتفاقية العامة للشعريات والتجارة (المعروفة باسم الجات) ليست منظمة دولية ولما كما تتخضع من اسمها هي اتفاقية دولية او معاهدة لها طبيعة تعاقدية كما ان الاطراف المتعاقدين لدى الجات عددهم ١٠٢ دول اي نال بكثير من اعضاء الأمم المتحدة وعندهم ١٨٤ دولة وفي ضوء ان الجات اتفاقية او معاهدة فانه لايربطها بالامم المتحدة سوى علاقة تعاون تنطويها اتفاقية بين سكرتارية الجات من ناحية وسكرتارية الأمم المتحدة من ناحية اخرى - وان نتائج جولة اوروجواي تحمل مسؤولياتها الاطراف المتعاقدين لدى الجات واثنين لاقوا بالانطوف حول هذه الاتفاقية ما بين ١٩٨٦ و ١٩٩٢ ايلذا كانت سببا في خطر اليشون او جيدة في نظر بعض الاخر فان من يتحمل مسؤولية افتتاحهم مسؤولون دول الاطراف لدى الجات وليس الامين العام للأمم المتحدة

آ- ان منظمة التجارة العالمية الجديدة لم تتلها بعد وحلي بعد التشلانها فإنها لن تكون جيدة للأمم المتحدة لان اعضاء هذه المنظمة لم يعبروا عن رغبة في جعل المنظمة الجديدة تابعة للأمم المتحدة وانها تتمد كل البعد عن المنظمة التي كان مقروضا اقامتها في اطار الأمم المتحدة

تالي الامم المتحدة

الاقتصادي ردا من السيد سمير صبري الامين العام المساعد للأمم المتحدة لشؤون الاعلام حول رؤيته



المشورة ومنون الجات - استشاري لتقديم وتأمين الخلفه الذي تتلوات حصرا اجانب من مسؤول دول القامية للوضعية مع تطبيق القواعد والاحكام التي تضمنتها الاتفاقية الاخيرة للمعاهدة في نطاق الجات والسامد بالاتفاقية دورة اوروجواي - وتضمنت الرؤيا في ختامها الاشارة في شعور الدول القامية بالافتقار للعلاقة الدولية واستخانة موافق الأمم المتحدة والوثائق الدولية للجنة لحقوق الدول والشعريات الانسانية وبلذا على ذلك في اشارة عارية ولكنها واضحة ما نال عاليا ويتكثف السيد لدى الراي العام القوي وفي الامم الدولي لاسلوب التكون بطرس غالي الامين العام للأمم المتحدة والذي يرى للتشويرون مخالفة جملة وتفصيلا لمصوص وروح ميثاق الأمم المتحدة وكافة الوثائق الدولية من خالتمراج عديدة في مذهبها معارسة لسلطتها ومسؤولياتها في اليوسنة والهرمسة وانها الامم التي تراق ليل نهار تحت سماع ويصر القوات الدولية على لثقل قرار واضح ومبرح من مجلس الأمن والهرمسة والتفسيرات للتلفقة التي يدرج بها الامم العام للأمم المتحدة يوميا على رؤوس الاشهاد

وتضمن رد السيد صبري ما يصحبه ايضا ساما من ترويج الجات وهي ايضا ساما لا يخلو منها اي كتاب مبرسي على الذي يرتكز على تأكيد نفس صلي لاد الذي يرتكز على تأكيد نفس عقيدة الامم المتحدة الجديدة التي تدفع للتشويرون للاستمرار والتعجب وهي عقيدة احتكار العلم والمعرفة ثابطة عن الاخرين والكافة عليهم - حيث يذكر السيد الامين العام المساعد لالامام تدخل الامم المتحدة في تجاوز حدود مجال التخصص له وكان مجال









المصدر : **سوق الحبوب**

للتنشر والخدمات الصحفية والمعلومات التاريخ : **نوفمبر 1992**

الرسميون يعتبرون هواجس المتخوفين، انطباعية وغير متابعة،

# المغرب مستعد للاتفاقية بعد 10 سنوات من التكيف

## ماذا تعني الجات عربيا؟



- 90 في المائة من المبادلات التجارية تتم مع أعضاء الاتفاقية
- اندريس طراقي: للمنتجات الزراعية ستستفيد وقطاع
- المنسوجات يطبق بنود الاتفاقية تدريجيا خلال 10 سنوات
- الجات لا تلغي الاتفاقيات التفضيلية والثنائية والإقليمية
- جمعية المصدرين تحذر من احتمال انهيار 220 شركة
- الاتفاقية تسمح بفرض رسوم مرتفعة على الواردات ولا تتطلب إلغاء إعانات زراعية







الدار البيضاء:  
من شارع مسروج

كيف سيخاطر المغرب بالتفاقية «الجات» التي سيقومها دول العالم على أرضه في إربيل (إيران) المقبل؟ هذا السؤال هو عنوان الجدل الدائر في الأوساط الاقتصادية المغربية منذ انضمام المغرب إلى منظمة التجارة العالمية في 1994، والتي أسفرت عن الاتفاق الذي سيوقع رسميا في مراكش لتخفيض العلاقات التجارية الدولية مرحلة جديدة غير مسبوقة.

فوسط الجدل الدائر برزت آراء عديدة تحذر من الآثار السلبية التي سخلقها بالأسواق وبيئات الاقتصاد المغربي من جراء تنفيذ الاتفاقية التي تهدف إلى تخفيض الحواجز التجارية، ولكن الجهة الرسمية المغربية المسؤولة عن تطبيق بنود الاتفاق لها رأي آخر وهي أن القسط المغرب مستعد للانفتاح «الجات».

وقد انضم المغرب إلى اتفاقية «الجات» في 17 يونيو (حزيران) سنة 1997، بعد عدة سنوات من بدء تنفيذ سياسة التحرير الاقتصادي في 1993 وتطبيق برنامج التحسين الهيكلي بتنسيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

وتهدف البرنامج بالتخفيف التدريجي من الرسوم الجمركية وأن تعد عالية كما كانت قبل سنة 1993، كما نتج عنه حذف الأمانة (ج) من التوائح التي تحدد المواد المستوردة وعند منافسة للمواد المصنعة مغربيا، وكانت السلطات ترفض الحصول على خصمة للاستيراد إلى أن دخلت سنة 1997 الاتفاقية (ج) وقوسمت الأمانة (أ) وأصبحت تمثل نسبة 78% من المواد المستوردة ولم تعد السلطات تتطلب خصمة الاستيراد إلا بالنسبة لـ 13 في المائة من الواردات، على أساس أنها ستحذف في ما بعد معاشيا لتصبح الرسوم المغربية مفتوحة للاستيراد الحر.

ورافق هذا التخفيف تدريجي للرسوم الجمركية إذ أنها كانت في سنة 1997 تتكون من ثلاثة أنواع من الرسوم هي الرسوم الجمركية، الرسوم الخاصة على التصدير، الطوائف الجمركية. وفي يناير 1998 تم دمج تعويض الرسم الخاص والقيمة 5 في المائة

والتعويض الجمركي وقيمتها 10 برسم موحدة له قيمة موحدة تبلغ 12.5 في المائة مع وجود استثناءات قليلة قررت في القانون المالي (المزانية) الأخير لسنة 1994، وفرض القانون تطبيق نسبة 12.5% على المواد المصنعية، و10% على مواد التجهيز، و15% على باقي المواد الأخرى.

وحدد القانون المالي الأخير نسبة الرسوم الجمركية بـ 36% باستثناء بعض المنتجات الزراعية التي تخضع عليها نسبة 640% أسي 465، وتعتبر الأوساط الحكومية أن هذا التخفيض إلى هذا المستوى بعد أن كانت تصل إلى 400% قبل تنفيذ برنامج التحرير بـ 15% كبيرا كبيرا على سياسة التحرير الاقتصادي، واستعداد المغرب التدريجي لدخول مرحلة تنفيذ اتفاقية «الجات».

وتؤكد تلك الأوساط أن 60% من مبادلات المغرب التجارية الخارجية تكم مع دول الأعضاء للاتفاقية العامة الجمركية (الجات) للدلالة على أن التحويلات التجارية لا تشكل حثا فاجيا بالنسبة للمغرب وأنه على خلاف ما تدّخله الصحافة الاقتصادية من أن «الجات» لا تضمن للمغرب الحفاظ على نسجه الاقتصادية، وإنها ستتمكن سليا على المبادلات المغربية وستفرض الأسواق المحلية بالواردات، فمن السلطات المغربية قطعت مسافة 10 سنوات في تعديل وتكييف الاقتصاد ومن ثم تحرير بناء على تعاليفه استوى معين من التطور وقوة الأداء والمناخ، وأنه عندما حان وقت التصديق على «الجات» فلا يتطلب من المغرب التنازل من خصائصه الجمركية لتبلغ 400% أسي 465 وستكون للتطبيقات أقل بكثير من ذلك وهو ما سيحتمل الصناعة كسامة على للناس.

ومنذ الإعلان من وصول جولة الأوروغواي في نهاية ناجحة وإلى تاريخ توقيع الاتفاقية في مراكش والأوساط التجارية والإعلامية وشبه الرسمية في جدل حول مدى استناد المغرب من تطبيق الاتفاقية «الجات» ومدى تأثير بنودها على الاقتصاد المحلي.

ولجئت أن المواقف التي برزت وسط هذا الجدل مواقف شخصية وانطباعات لا تقوم على أساس علمي وليس لها خبرة في بنود الاتفاقية

ومدى استجابة الاقتصاد المغربي لهذه البنود، حيث أن تلك المواقف بيئت أن أصحابها لم يكونوا مواكبين لعملية التحرير والتخفيف الجمركي ولا لأهداف السياسة الاقتصادية. وإذا ذلك أصبحت الجهة للتغطية حول «الجات» هي وزارة التجارة الخارجية والاستثمار الخارجي بعدما كان المخطبون متحفون وأصبحت هي المكلفة بملف «الجات» ومسؤولة عن الإجابة حوله للجهات الإعلامية وغيرها.

وهذه وجهة نظرها حول الملف الذي طرحته وللشروق الأوسط وبعبقها وجهة نظر جمعيات للمصنعين الزراعيين الذين عنها في لقاء 10 فبراير (شباط) الجاري في الدار البيضاء.

«الشروق الأوسط» سالت دريس طرافي مدير بيو أن فوزة في الرباط حول تأثير تطبيق الاتفاقية «الجات» على الاقتصاد المحلي المغربي.

أوضح دريس طرافي أن نسبة التجارة الخارجية لتفهم من دول الأعضاء في «الجات» تمثل أكثر من 60%، وأضاف أنه يحكم الانضمام إلى الاتفاقية «الجات» الخارجية وتصحيح والتعريف الجمركية تصبح خاضعة لائبات ومسئوليات هذه الاتفاقية المتعددة الأطراف وبخاصة احترام مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية والمعاملة الوطنية وعدم اللجوء إلى الإجراءات غير الجمركية لحماية الإنتاج الوطني حيث تتم هذه الحماية عن طريق الرسم الجمركي أساسا.

وحول الرباط التي يمكن قطعها في حال تطبيق الاتفاقية على البعثات وما هي القطاعات التي ستعاني من المرحلة الأولى، وتقوم هذا التأثير، قال دريس طرافي، إن الإجابة على ذلك تدرج ضمن أحد أهم محاور المفاوضات التجارية للخدمة الأولى التي تمت في إطار جولة الأوروغواي وأنه محور (شؤون الأوساط) الذي يشخصن ثلاثة قطاعات: المواد المصنعية، المواد الزراعية، المواد للتصدير.

معاملة تفضيلية وأضاف طرافي أن مبدأ التمييز على بعثات تطبيق بشكل أساسي على القطاعين الزراعي والتجاري.









الاتفاقيات للشروط التي ستعطيها الجات في كل اتفاق تعاضدي حتى يمكن الاستثمار في تطبيقه بشكل متوازن مع أحكام الجات.

6 دول عربية  
وقال إنه حتى الآن لم تنضم إلى الجات سوى ست دول عربية هي مصر والمغرب وتونس والكويت وموريتانيا والبحرين وأن السعودية والأردن مطابقت بالاتضمام إلى هذه الاتفاقية أخيراً.

غير أن هذا لا يعني عدم وجود اتفاقيات تجارية تعاضدية ثنائية تربط للدول العربية في ما بينها، سواء كانت ثنائية أو في طرف في اتفاقية تفسير وتفسير وتفسير للمباداة التجارية تعاضدية للميرمة في إطار جامعة الدول العربية.

وأكد طراني أن هذا الإطار التعاضدي يتكتم صيغة تعاضدية ترفض بمرور للبيوتك الأجنبية أصول الإفصاح ونشر البرازيات وغير ذلك والخض طراني لوقوف المغربي، بأن العهد النهائي لجولة الأوروغواي التي انتهت الاتفاقية والتحرير التشريعي لهذا القطاع. وقال إن المغرب قام بإصلاحات للقطاع البنكي وأصدر قانوناً جديداً للبنوك يتوخى الرقابة والشفافية ويضمن الموعدين ويغرس رقابة على الاحتياطي والملاءة، وينص على تبسيط الإجراءات لجهة الترخيص للبنوك الأجنبية لتعمل في المغرب وأن مبدأ التحرير في التحرير الاقتصادي المغربي على مدى 10 سنوات جعل المغرب مواكب لها ما جاءت به أحكام الجات.

المخول  
في إطار الجدل الدائر حول تأثير تطبيق الاتفاقية على الاقتصاد

في مستوى يضمن حماية كافية ومقولة لإنتاجه الوطني وفي المقابل مستفيد للمغرب من تخفيضات جمركية وإزالة القيود غير الجمركية الناتجة عن مفاوضات جولة الأوروغواي، الشيء الذي سيترتب عنه توسيع وتنوع الأسواق بالنسبة للمصناعات المغربية.

وحول السياسات وإجراءات التكيف التي ستسوجب اتخاذها لتتمكن الاقتصاد الوطني من الصواء لتخليق «الجات» وبالتالي للتحرير التدريجي السوق المحلي، قال طراني: إن تحقيق نتائج «الجات» يستلزم اتخاذ إجراءات التكيف الفعالة بضمنها استغلال جيد للإمكانات المتاحة في هذا الإطار وبتهنية مختلف القطاعات لمواجهة المنافسة الدولية.

وقال إن المغرب يتولى إجراءات التكيف أساساً حول دعم القدرة

التنافسية للإنتاج، وأن الحكومة عاكفة حالياً على دراسة عدد كبير من الإجراءات التي تصب في هذا الاتجاه، وبخاصة ذلك المتعلقة بتحصين محيط الشركات والمصنوعين واليات إنتاج المصنوعات وتنويع للأداسة والتخفيض من تكاليف الإنتاج وتبسيط الإجراءات التنظيمية.

وحول ما إذا كانت أحكام «الجات» ستؤثر على اتجاهات التجارة الخارجية بين أسواق المنطقة وعلى تنشيط الأسواق الإقليمية نفسها، قال طراني:

إن هذه النقطة تخرج في إطار التناقض القانونية التي أثرت أخيراً بشأن الاتفاقيات التعاضدية، ومواقف «الجات» من انضمامها التي تعكس استثناء مبدأ الدولة الأكثر رعاية. وقال إن «الجات» لا تلغي هذه الاتفاقيات التعاضدية بشرط أن تكون أحكامها مطابقة لأحكام «الجات» خلافاً لما يستلزمه البعض من أن «الجات» ستلغي التعاون الإقليمي وأوضح أنه يجب استبعاد هذه

وأوضح ذلك قائلا بالنسبة للقطاع الصناعي فإن العهد الثاني لجولة الأوروغواي ينص على تخفيض إجمالي الرسوم الجمركية بمعدل 36% مطبق على مستوى 6 سنوات. أما على مستوى الدعم الداخلي لهذا القطاع فإن التخفيض المقرر يبلغ نسبة 20% موزعا على ست سنوات.

وأما في ما يتعلق بالإصانات المخصصة لدعم المصناعات فإن تخفيض هذه الإعانات سيتم بنسبة 36% والكميات المتوقعة بنسبة 21% على أعداد ست سنوات أبداً.

ويؤكد طراني أن المغرب ولكونه من الدول النامية فسيفحط بمعاملة تعاضدية تجسد في ثلاث نقاط: أولاً، إمكانية تشتيت رسوم جمركية مرتفعة على الواردات.

ثانياً، تطبيق التخفيض الملتزم به خلال مدة تمتد إلى 10 سنوات عوض ست سنوات بالنسبة للدولان المصنعة. ويكون هذا التخفيض أقل من التزامات الدولة المصنعة بنسبة الثلاث.

ثالثاً، عدم التزام المغرب بالتخفيض من الدعم المخصص للقطاع الزراعي على أساس أن هذا الدعم يمثل أقل من 10% من الإنتاج الزراعي.

ميزة المنتجات الزراعية  
وأوضح طراني لجهة المغرب التنافسية في مجال المصناعات

الزراعية انطلاقاً من أن ارتفاع تكاليف الإنتاج عند منافسي المغرب وهو ارتفاع الناتج عن تخفيض الدعم والإعانات المقدمة للزراعة والمزارعين بنسبة الثلثين عن المغرب فإن التخفيض لدى الدول المصنعة يعني توفير الحماية الإشعاعية للقطاع الزراعي المغربي ويزيد من القدرة التنافسية للمصناعات الزراعية.

أما بالنسبة لتجارة النسيج فإن مسلسل دمج هذا القطاع في إطار الاتفاقية سيتم خلال ثلاث مراحل مدتها 10 سنوات وتحدد في كل مرحلة نسبة معينة من واردات النسيج مع لرفع التشريعي من الحصص المطبقة من طرف الدول المصنعة.

وفي ما يتعلق بالواد الصناعية أكد ابريس طراني أن المغرب قدم عرضاً يمتدزم فيه لتجيت الرسوم الجمركية على المنتجات الصناعية









وفي الوقت نفسه طالبوا السلطات بأن لا تضر جهودا من أجل الفعّال من المصالحات الزراعية والحفاظ على المكتسبات المحققة في هذا الميدان وعلى مستوى الأسواق التقليدية للاتحاد الأوروبي.

وطالبوا بأن تكون الاتفاقية الثنائية المقبلة بين المغرب وأوروبا محافظة على مكانة المنتجات المغربية داخل الأسواق الأوروبية التقليدية، وبأن تساهم هذه الاتفاقية في تحسين ظروف دخول المنتجات الفلاحية المغربية التي تعاني منذ أمد بعيد من حواجز غير تمييزية ويعتبرون أن لا مبرر لها مثل: السعر المرجعي، الرسم التمييزي.

ومن خلال الموقف الرسمي الذي عبر عنه ادريس طراقي وموقف الجمعيات السالفة الذكر، لا يظهر أن الحكومة المغربية توافق على كون «الجات» لا تضمن للمغرب الحفاظ على شريحة الاقتصاد، ولا ترى الحكومة في «الجات» مظهرا يراه الآخرون من أنها ستفتح كل شيء أمامها كالعامة، وإنما ترى فيها اتفاقية تخلق بنودها بالتدريج أي ١٥ سنوات بدل سنت سنوات لدخول المصنعة، وترى فيها حماية لمنتجاتها الزراعية عندما يتم رفع الدعم عن المواد الزراعية والمزارعين في الدول المصنعة بنسبة الثلثين عنها.

الحل، نورد ملفصفا للمطالب والواجب التي عبرت عنها مجموعة من الجمعيات التي تمثل المصدرين المغربية للمواد الزراعية خلال لقاء عقد في ١٥ فبراير (شباط) الجاري في الدار البيضاء.

وعبر هؤلاء عن مخاوفهم من كون أوروبا الموحدة وضمت مجموعة من الإجراءات تنظم علاقتها ما بين الدول المنتجة لها من جهة ومع الدول الأخرى من جهة ثانية.

وقالوا إن أوروبا تعمل حاليا على مطابقة قوانينها مع مقتضيات تحرير التجارة العالمية طبقا لاتفاقية الأوروغواي، ورأوا أن هذه الإجراءات ستتمسك سلبا على المصالحات المغربية إلى أوروبا، وقالوا إن حوالي 220 مقالة (شركة) ستخلق أبوابها وأن حوالي 5000 عامل سيجسّدون عرصة للبطالة.

واكدوا أن اتفاقية «الجات» التي ينتمي إليها المغرب لا تضمن له الحفاظ على شريحة الاقتصاد، وأنه لا بد من العمل على خلق شروط لتقوية هذا النسيج حتى يتمكن من رفع التحدي والقيام بدوره في تطوير الاقتصاد الوطني.

وأصدر المجتمعون بيانا قالوا فيه أنهم يدعمون السياسة الحكومية في مجال إبرام اتفاقية جديدة بين المغرب وأوروبا على ضوء مقترحات الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقية «الجات».









المصدر: ..... ورق الأوسط

التاريخ: ٦ محرم ١٤١٤ ١٩٩٤

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات



# منح الأردن وضع «الأولى بالرعاية» والانضمام يدفع الى إعادة النظر في قيود تراخيص البنوك الأجنبية

● تنشيط الصادرات يتطلب تحسين نوعية وخفض تكاليف الإنتاج

● الانضمام لا يستدعي تعديلات تجارية مهمة

● حرية التصدير الى فلسطين واسرائيل









### عمان: والتقرير الأوسط

يعاني الأردن عجزاً زمنياً في الميزان التجاري، حيث يقدر ذلك أهم مصدر من مصادر استنزاف احتياطات المملكة من العملات الأجنبية نظراً للصعوبات الكبيرة التي تواجهها الصناعات الأردنية لموصول إلى الأسواق الخارجية، مما يرافقه ذلك من زيادة مطردة في الاستوردات.

ويأمل الأردن في هذا المجال من خلال الانضمام للاتحادات، لاستفادة من معاملة الدولة الأكثر تفضيلاً، حيث يمكن إلغاء القيود لكافة المرفوعة على الدول غير الأعضاء ما قد يحفز فرص بعض الصناعات الأردنية إلى أسواق بعض الدول الأعضاء التي لا يحميها الأردن البهاية بسبب أضرار الجمركية وحسب الكميات التي تواجه صادراته في التصدير لدول أخرى لكونه غير عضو في الاتحاد.

غير أن مخصصين أشاروا إلى أن تشييد صناعات الأردن مرتبط بقرضه على تحسين مستوى ووعية صناعاته وخفض كلف الإنتاج، حيث يمكن أن يقل التركيز الطلبي للصناعات الأردنية الممثل في الفوسفات والبوتاس إلى بعض الصناعات الناشئة التحويلية، كصناعات الملابس والسجاد، والصناعات المعدنية الخفيفة وغيرها من هذه الصناعات التي لا يحميها الصناعيون تخوفهم من تنافسها، كما تقيّد مصادر الصناعيين في الأردن.

### صناعة المنسوجات تستثمر

ويذكر يوسف مشعل مدير مصنع شركة المنسج، أن قطاعات الملابس تحديدًا تستثمر ويعتبر أن لصناعات في الأردن ستكون هي الأكثر تضرراً من جراء انضمام الأردن للاتحادات، حيث أن فرص ضريبة المبيعات جاء تعديداً لبيع الصناعات الناشئة في الأردن في وضع تنافسي صعب.

غير أن مصادر مقربة من الحكومة تؤكد أن انضمام الأردن للاتحادات، سيضفي منافسة أكبر على جهوده الإصلاحية لدى المؤسسات المحلية وهو ما قد

يسهم بحصول الأردن على مزيد من المساعدات المالية والفنية والقروض الميسرة.

وتضيق ذات المصالح له الشرق الأوسط من اتفاقية الحجات، تتيح لاية دولة عضوة تحظى بمعاملة تفضيلية من قبل مجال التجارة الخارجية من قبل أي عضو آخر يارامزة بالتفيد بخصوص الاتفاقية وبالتالي إلغاء أي قيود إضافية قد يفرضها على صادرات تلك الدولة، وأشار إلى أن إسرائيل، وهي عضو في

الحجات، لن تتمكن من وضع عقبات أو عوائق إدارية أمام الصناعات الأردنية إلى مناطق الحكم الذاتي مستقبلاً.

ولم يجر في الأردن حتى الآن دراسة واقعية تستعرض تفاصيل بنود التجارة الخارجية لتحديد إيجابيات وسلبيات الانضمام إلى الحجات، إلا أن هناك اتجاهاً عاماً متفائلاً لا يرى مبرراً للقلق من أن يؤدي انضمام الأردن إلى الحجات، إلى زيادة المستوردات من السلع الصناعية والزراعية بصورة قد تضر بالإنتاج المحلي، حيث تسمح الحجات، للدول الأعضاء بوضع قيود كمية مؤقتة على استيرادها حسب ظروف العرض والطلب.

ومع مضي الأردن في تحرير التجارة الخارجية وتحديد معدل حماية الصناعات المحلية بنسبة 30 - 35% وتخفيض الرسوم على غالبية المستوردات إلى حد أقصى 50% واتساق ذلك مع النسب المعتمدة رسمياً من قبل الحجات كحدود عليا للتعرفة المرفوعة على المستوردات السلعية بين الدول الأعضاء، يمكن للأردن الاستفادة إلى حد كبير من انضمامه لدول الاتفاقية.

وعلى العموم، فإن انضمام الأردن للاتحادات، لا يتطلب تعديلات جوهرية كبيرة على السياسة التجارية المتبعة حالياً على الرغم من وجود بعض التقلبات التجارية المعمول بها والمتعارضة مع المبادئ العامة للحجات، ومن أهم الأمثلة على ذلك وجود قيود كمية محدودة على المستوردات لتشمل خطر استيراد بعض الأنواع من السلع، مثل البنود، ملح الطعام، المياه

المعدنية، الحليب المجفف للأغراض الصناعية، ومنحجات الإبران المطازجة، إضافة إلى أن الأردن يعطي معاملة تفضيلية لدول غير أعضاء في الدوليات من خلال الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية الثنائية التي يجب أن يعاد النظر فيها.

### الافتتاح النقدي مطلوب

وبالرغم من ذلك، فإن الأردن لن يكون مضطراً لإحداث تغييرات جوهرية على سياساته التجارية، حيث يمكن التفاوض بشأن كيفية تخفيف تلك القيود لأنها محدودة المدى، ونظراً لأن الأردن كسولة ناسبة يمكنه التباه على بعض هذه القيود، حيث التبت التجربة العلية أن بعض الدول الأعضاء من الدول النامية، كالغربية، وتونس وإسرائيل تمارس بعض السياسات التجارية التقييدية، وتقدم امتيازات تجارية إلى دول غير أعضاء في الحجات، ضمن إطار معاهدات ثنائية بون أن يؤثر ذلك على كامل حقوق هذه الدول كأعضاء في الحجات، من جهة أخرى سيكون الأردن

بحاجة إلى إجراءات أكثر انفتاحاً على المصدرين النقدي مثل تحرير المدفوعات الأجنبية وحركة رأس المال المحلية بتغليبات البنك المركزي، لحسب نائب محافظ البنك المركزي الأردني أحمد عبد الفلاح، فإن ترخيص البنوك الأجنبية متوقف منذ عام 1980 وهذا سيطلب بالضرورة إعادة النظر فيه.

وأضاف عبد الفلاح أن الإجابة على تساؤل حول تداعيات وأثر الحجات، على الأردن يتطلب بالضرورة دراسة مفصلة في الآن قيد البحث من جانب الجهات المختصة مطيرا إلى أن الكثير من التخلات يعتمد على سير المفاوضات بين الأردن ومنظمة









مشرق الشرق

المصدر:

للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات

١٩٩٤

التاريخ:

التجارة حيدر مراد فان هناك دراسة سيتم اعدادها، والحكومة تدرس إمكانية اجراء دراسة مفصلة للاجابة على العديد من الاسئلة التي ستبرز حتما من قبل وكالة المعاملات الاقتصادية حال صدور الموازنة الاولى للاردين للانضمام لهذه الجسات، ويده الخطوات العملية بهذا الاتجاه. ونية خلدون أبو حسان رئيس غرفة صناعة عمان للمخاطر المرتبطة على دخول الاردين لاتفاقية الجسات حيث حذر ان الانضمام ربما ادى لانهبان الصناعة الوطنية من جراء رفع الحواجز للحركية موضحا انه سيتم اعداد دراسة كاملة عن الجسات، والاتار المتوقعة على الاقتصاد الوطني.

الجسات، بتحديد مسائل مهمة تتعلق بالقيمة المضافة ومواصلة التفرج بتطبيق كامل الشروط المنصوص عليها في الاتفاقية. وکان احمد ابو حمور رئيس جمعية مربی الافار والمواشي قد أوضح له التفرج الأوسط عن ان رفع الدعم عن الافار المستوردة في دول المنشا نتيجة لتطبيق اتفاقية الجسات، رفع سعرها على المستورد الاريني وهذه من الآثار الخارجية على الاقتصاد المحلي التي لم يتم التطرق اليها وهناك العديد من القطاعات التي ستتأثر، ويبقى اثر تطبيق الاتفاقية والانضمام اليها على الاقتصاد الاريني غامضا، فحسب نائب رئيس الخساد الفسرف



















University of  
Alabama Libraries



0305148